الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أم البواقي
معهد تسيير التقنيات الحضرية.

أطروحـــــة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علـــــــوم

الشعبة: هندسة معمارية وعمران

التخصص: مدن، أقاليم ومحيط

من طرف:

دحدوح فاطيمة

عنوان الأطروحة:

التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ دراسة حالة مدينة أم البواقي

أطروحة مناقشة بتاريخ 2024/04/30م، أمام لجنة المناقشة المشكلة من :

الرقم	اللقب و الإسم	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
01	د.بولكعيبات عيسى	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي.	رئيسا
02	أ.د.حومر سمية.	أستاذ التعليم العالي	جامعة التكوين المتواصل، الجزائر.	مشرفا
03	د.زنير رابح.	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة عنابة.	ممتحنا
04	د.قتالي عبد الغاني.	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي.	ممتحنا
05	د.قلاب ذبيح نوال.	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة أم البواقي.	ممتحنا

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد والشكر لله حمدا كثيرا طيبا مباركا

بداية أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان إلى:

الأستاذ "**د.شواي السعيد**" **مدير معهد تسيير التقنيات الحضرية** على كل المجهودات والمساعدات المقدمة.

الأستاذ "**د.جقجاق عبد الرزاق**" **المكلف بدراسات ما بعد التدرج، البحث العلمي والعلاقات الخارجية**، على كل الجهود المبذولة والمساعدة القيمة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من:

الأستاذة المشرفة "**أ.د.حومر سمية**" على متابعتها وتأطيرها للبحث وتوجيهاتها لإتمام هذه الأطروحة.

إلي الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الكرام

د.بولكعيبات عيسى.

د.زنير رابح.

د.قلاب دبيح نوال.

د.قتالي عبد الغاني.

إلى كل من تقدم لي بيد العون والتشجيع والكلمة الطيبة لانجاز بحثي شكرا جزيلا.

إهـــداء

إلي والدتي الغالية حفظها الله ...

إلي روح والدي الطاهرة رحمه الله وادخله فسيح جناته...

إلى روح أمي الثانية والدة زوجي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته....

إلى إخوتي الكرام، سندي وفخري...

إلى عائلتي الصغيرة:

إلى زوجي المحترم حفظه الله...

إلى إبني أمير قلبي "إياد" حفظك الله ورعاك و جعلك من الذرية الصالحة ...

إلى روح فقدي الصغير وملاكي الطاهر "محمدي نور الإسلام"...

أهدي هذا العمل.

العنـوان	الصفحة
المقدمة العامة	
المقدمة	أ
1. إشكالية البحث	هـ
2. التساؤلات الفرعية	ح
3. الفرضية الرئيسية للبحث	ح
4. أهداف الدراسة البحثية	ط
5. المراحل التي تطور من خلالها البحث	ي
6. المناهج المتبعة من خلال مراحل البحث	ي
7. وسائل البحث المعتمدة لجمع البيانات وتحليلها في الأطروحة	ك
8. الإضافة والمساهمة البحثية	م
9. أسباب اختيار موضوع الأطروحة	ن
10. الصعوبات والقيود البحثية	س
11. الدراسات السابقة	ع
12. منهجية البحث وهيكله العام	ر
الفصل الأول: مقاربة نظرية للتنمية المستدامة في المجال الحضري	
تمهيد	03
المحور الأول: مفاهيم عامة	04
1. مفهوم التنمية لغة	04
2.1. مفهوم التنمية اصطلاحا	04
2. مفهوم التنمية العمرانية	05
3. مفهوم المدينة	06
4. مفهوم الحي	08
1.4. مميزات الأحياء السكنية المنظمة ذاتيا بشكل فعال	09
5. مفهوم البيئة الحضرية	10
1.5. الجانب الإنساني في البيئة الحضرية	11
6. مفهوم التصميم الحضري	11
7. مفهوم الاحتياجات الأساسية للإنسان	12
1.7. احتياجات الإنسان المتعلقة بالتصميم الحضري في المناطق الحضرية	13
8. مفهوم المنطقة	14
9. مفهوم الواقع: (l'état)	15
المحور الثاني: التنمية المستدامة.	15
1. مفهوم التنمية المستدامة	15
2. الاتجاهات الفكرية لمفهوم التنمية المستدامة	15

1.2. المفاهيم البيئية	17
2.2. المفاهيم الاجتماعية	17
3.2. المفاهيم الاقتصادية	17
4.2. المفاهيم التقنية	18
3. مفهوم التنمية المستدامة من خلال المنظور العربي	18
1.3. متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي	19
4. السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة	19
1.4. فترة الخمسينات	19
2.4. فترة الستينات	20
3.4. فترة السبعينات	20
4.4. فترة الثمانينات	20
5.4. فترة التسعينات	21
6.4. فترة الألفية الثانية	21
5. أهداف التنمية المستدامة	23
1.5. الأهداف الاجتماعية	23
2.5. الأهداف البيئية	24
3.5. الأهداف السياسية	24
4.5. الأهداف الاقتصادية	24
5.5. الأهداف الإنمائية الألفية	24
6. مبادئ التنمية المستدامة	25
1.6. وضع التنمية المستدامة في الصدارة	25
2.6. تثمين الطبيعة	25
3.6. الشراكة العادلة	25
4.6. الملوث يدفع	25
5.6. الحكم الرشيد	26
6.6. إتباع نهج احترازي	26
7. أبعاد التنمية المستدامة	26
1.7. البعد البيئي	26
2.7. البعد الاجتماعي	26
3.7. البعد الاقتصادي	27
4.7. البعد التكنولوجي	28
5.7. البعد الثقافي	28
6.7. البعد السياسي	28
7.7.البعد المؤسساتي	28

8. ركائز التنمية المستدامة 29
1.8. وحدة المصير والمستقبل المشترك 29
2.8. الاستدامة أو الاستمرار 29
3.8. المشاركة الشعبية 29
4.8. العدالة الاجتماعية 29
5.8. القيم 29
6.8. تنظيم وترشيد السكان 29
9. المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة 29
1.9. الإنسان كمورد بشري 29
2.9. المكان كمورد طبيعي وعمراني 29
3.9. نظام الإدارة الحكومية والعمرانية 30
10. مؤشرات التنمية المستدامة 30
11. معوقات التنمية المستدامة 32
1.11. معوقات اجتماعية ونفسية 32
2.11. معوقات اقتصادية 33
3.11. معوقات سياسية 33
المحور الثالث: التنمية المستدامة في المجال الحضري. 33
1. مفهوم التنمية الحضرية المستدامة 33
2. أبعاد التنمية الحضرية المستدامة 34
3. أهداف التنمية الحضرية المستدامة 34
4. ركائز التنمية الحضرية المستدامة 36
5. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة 36
6. مفهوم المدينة المستدامة 37
1.6. مواصفات المدينة المستدامة 37
2.6. مبادئ المدن المستدامة 37
7. الإسكان المستدام 38
8. المجتمعات السكنية المستدامة 39
9. مفهوم الأحياء المستدامة 40
1.10. مبادئ التنمية المستدامة على مستوى المدينة والحي السكني 40
2.10. أهداف الأحياء المستدامة 40
المحور الرابع: أهم الأدوات المستخدمة لتقييم التنمية المستدامة في مجال العمران الحضري عالميا. 41
1. أداة LEED–ND التنمية المجتمعات العمرانية 41
2. أداة مؤسسة أبحاث البناء البريطانية (BREEAM Communities) 42

3. أداة نظام التقييم الشامل لكفاءة البيئة العمرانية CASBEE–City 43
4.أداة لتقييم تصميم وإنشاء الأبنية الخضراء في أستراليا Green Star communities 43
5.أداة المجلس الألماني للأبنية المستدامة DGNB – UD 44
6.أداة التقييم بنظام اللؤلؤ للمجتمعات العمرانية (PCRS) 45
المحور الخامس: علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة في المجال الحضري 48
1.مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بجود الحياة. 48
2.التنمية المستدامة وعلاقتها بجود الحياة في المجال الحضري 51
3. المداخل الأساسية لدراسة جودة الحياة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة 53
4. التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة 54
5. المستويات المختلف المرتبطة باستدامة جودة الحياة والتنمية المستدامة 55
خلاصـــــة 56

الفصل الثاني: مقاربة نظرية لجودة الحياة في المجال الحضري.

تمهيد 60
المحور الأول: جودة الحياة مفاهيم ووجهات نظر مختلفة. 61
1.مفهوم جودة الحياة 61
1.1. الجودة لغة 61
2.1. جودة الحياة إصطلاحا 61
2. السياق التاريخي لنشأة وتطور مفهوم جودة الحياة 62
1.2. فترة الستينات 63
2.2. فترة السبعينات 63
3.2. فترة الثمانينات 63
4.2. فترة التسعينات 64
5.2. فترة الألفية الثانية 64
3. مفهوم جودة الحياة اتجاهات فكرية متنوعة وأبعاد متعددة 65
1.3. البعد الاقتصادي لمفهوم جودة الحياة 65
2.3. البعد الاجتماعي لمفهوم جودة الحياة 65
3.3. البعد النفسي في مفهوم جودة الحياة 66
4.3. البعد البيئي في مفهوم جودة الحياة 67
5.3. البعد الطبي في مفهوم جودة الحياة 67
6.3. البعد الفلسفي في مفهوم جودة الحياة 67
7.3. البعد الأخلاقي في مفهوم جودة الحياة 67
8.3. البعد السياسي في مفهوم جودة الحياة 67
4.مفهوم جودة الحياة من خلال المنظور العربي 68

1.4. الحقوق الفردية	68
2.4. الحقوق الجمعية	68
5. مفهوم جودة الحياة حسب المؤسسات والمنظمات العالمية	68
1.5. منظمة الصحة العالمية WHOQOL	68
2.5. منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير	70
3.5. منظمة اليونسكو	70
6. تصنيف مفاهيم جودة الحياة	70
1.6. الجانب الذاتي(جودة الحياة للأفراد)	70
2.6. الجانب المادي(جودة الظروف المحيطة)	71
7. أهمية جودة الحياة	72
8. المجالات التي تستخدم عادة في دراسات جودة الحياة	72
9 .المداخل الرئيسية لجودة الحياة	74
1.9. مدخل الحاجات الأساسية	74
2.9. مدخل التنمية البشرية	74
3.9. مدخل القدرات الإنسانية	74
4.9. مدخل الوسائل	74
5.9. مدخل السعادة والرضا	74
10. مناهج تقييم جودة الحياة	75
1.10. منهج التقييم الموضوعي	75
2.10. منهج التقييم الذاتي	75
11. مؤشرات جودة الحياة وأهميتها	76
1.11. تقييم البرامج الحكومية	76
2.11. وصف التنمية الاجتماعية	76
3.11. تقديم مقارنة	77
4.11. تقويم وقياس المؤشرات	77
المحور الثاني: جودة الحياة الحضرية	77
1. مفهوم جودة الحياة الحضرية	77
2. أبعاد جودة الحياة الحضرية	79
3. أهمية مؤشرات جودة الحياة العمرانية	80
1.3. مرحلة الوضع الحالي (جودة الحياة الحالية)	81
2.3. مرحلة الرؤية	81
3.3. مرحلة كيف نحقق الرؤية	81
4. مؤشرات جودة الحياة الحضرية	81
1.4. مؤشرات تقييم جودة الحياة الحضرية في المجتمع	82

5. مناهج التصميم النفسي في البيئة الحضرية.	85
1.5. مناهج التصميم النفسي	85
2.5. منهج علم النفس المعرفي	85
3.5. منهج علم النفس التعددي	85
4.5. المنهج التكاملي	86
6. النماذج المفسرة لجودة الحياة بالبيئة الحضرية وعلاقتها بالسكان (نماذج الأشخاص)	87
1.6. نموذج مدرسة الحتمية البيئية	87
2.6. نموذج المدرسة الاختيارية أو الإمكانية	87
3.6. نموذج المدرسة الاحتمالية أو التوافقية	87
المحور الثالث: أهم النماذج والأدوات المستخدمة لقياس جودة الحياة عالميا ومؤشرات القياس في المدن.	89
1. أهم الأدوات المستخدمة لقياس جودة الحياة عالميا	89
1.1. أداة مؤشر التنمية البشرية (HDI)	89
2.1. مؤشر الحياة الأفضلBETTER LIFE INDEX	89
3.1. أداة مؤشر قابلية العيش The Economiste Intelligence Unit(EIU)	91
4.1. أداة مؤشر جودة الحياة لتصنيف الأمم Nation RankingQuality Of Lif Index	91
5.1.أداة مؤشر ازدهار المدينة City Prosperty Index (CPI)	91
6.1. أداة مؤشر ميرسر Mercer Consultants	92
7.1. أداة قائمة مجلة مونوكل Monocle لنمط الحياة	92
8.1. أداة مؤشر ARRP لجودة المعيشة	92
9.1. أداة HQE (Haute Qualité Environnementale)	92
10.1. أداة مؤشر LegatumProsperity لجودة الحياة	93
المحور الرابع: مناهج وأسس تقييم جودة الحياة في بعض المدن المتنوعة على الصعيد العالمي.	96
1. معايير انتقاء دراسات الحالة كتجارب لتقييم لجودة الحياة	96
2. الدول المنتقاة كحالات لدراسة التجارب المسبقة لتقييم جودة الحياة	96
1.2. دراسة حالة مدينة نيوزيلندا NewZealand	96
2.2. جودة الحياة في أكبر ست مدن في نيوزيلندا NewZealand	97
3.2. المنهجية	97
4.2. المؤشرات	97
5.2. استنتاج حول دراسات الحالة في نيوزيلندا	98
3. دراسة حالة جاكسونفيل Jacksonville– الولايات المتحدة.	98
1.3. تقرير جودة الحياة في جاكسونفيل –الولايات المتحدة	99
2.3. الهدف	99

3.3. المنهجية	99
4.3. المؤشرات	99
5.3. استنتاج حول دراسات الحالة في جاكسونفيل	100
4. دراسة حالة وينيبيغ Winnipeg –هولندا	101
1.4. تقرير جودة الحياة في وينيبيغ – هولندا	101
2.4. المنهجية	101
3.4. المؤشرات	102
4.4. استنتاج حول دراسة حالة وينيبيغ Winnipeg –هولندا	103
5. دراسة حالة الهند نيودلهي New Delhi – الهند	103
1.5. تقرير جودة الحياة في نيودلهي New Delhi – الهند	104
2.5. المنهجية	104
3.5. المؤشرات	104
4.5. استنتاج حول دراسة حالة نيودلهي– الهند	105
6. دراسة حالة في مصر	105
1.6. المنهجية	105
2.6. المؤشرات	105
2.6. استنتاج حول دراسة مصر	106
خلاصـــــة	108
الفصل الثالث: التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر من منظور حضري	
تمهيد	112
المحور الأول: تخطيط المجال الحضري والتخطيط المستدام.	113
1. التخطيط	113
1.1.تخطيط المدينة	113
2.1.التخطيط القطاعي	113
3.1.التخطيط العمراني	113
4.1.التخطيط السكني	114
5.1.التخطيط السكني على مستوى المدينة	114
6.1.مفهوم الإسكان	114
7.1.عناصر الإسكان	115
8.1.مفهوم السكن	115
2.التخطيط الحضري	116
1.2. اتجاهات للتخطيط الحضري الحديثة	117
2.2.خصائص المناطق السكنية ضمن مكونات البيئة الحضرية والتخطيط الحضري	118
3.2.التخطيط الحضري المستدام	119

4.2.أهداف التخطيط الحضري المستدام	119
5.2.القضايا المرتبطة بنظم التخطيط الحضري في الدول التي تمر بمراحل انتقالية	120
6.2.القضايا المرتبطة بنظم التخطيط الحضري في الدول المتقدمة	120
7.2.دور نظم التخطيط الحضري المستدام في سد الفجوة بين كل من الأجندتين الخضراء والبنية.	120
المحور الثاني: مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة	122
1. واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر	122
2. معوقات التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر	123
3. مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر	124
1.3. مرحلة التخطيط الاستعماري: (1830 – 1962 م)	124
2.3. المرحلة الانتقالية بعد الإستقلال (1962 – 1966م)	125
3.3.مرحلة التخطيط التنموي والمجالي في الجزائر (1967–1977م)	126
4.3.مرحلة التخطيط اللامركزي و الاقتصاد الحر (1990 –2000م)	130
5.3.مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية (2001–2023م)	132
المحور الثالث: مراحل التخطيط السكني في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة.	137
1. مرحلة التخطيط الاستعماري (1830 – 1962 م)	137
2. التخطيط السكني في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية الي الإستقلال (1962 – 1966م)	138
3.مرحلة وضع السياسة السكنية في الجزائر من خلال التخطيط التنموي (1967–1977م)	138
4.مرحلة التخطيط اللامركزي والاقتصاد الحر (1990 –2000م)	141
5.مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية (2001–2023م)	142
المحور الرابع: منهجية تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية في الأطروحة	143
1. منهجية انتقاء المجالات الرئيسية للبحث واختيار المؤشرات	143
2.المؤشرات المقترحة والمعتمدة للتقييم في الأطروحة	144
3. تصميم الاستبيان	148
4. حساب ثبات الإستبيان	149
5. معايير اختيار عينات دراسات الحالة	150
6. أهمية العينات المختارة في حالة الدراسة	151
1.6. عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس	151
2.6. عينة حي السكن الفردي تاقوفت والتي تمثل نمط السكن الفردي الحديث(الفيلا)	151
3.6. عينة السكن الجماعي عدل وعينة السكن الترقوي	151
7. تحديد حجم عينات البحث	151

8. أهداف الدراسة التطبيقية من خلال العينات 151
1.8.أهداف الدراسة التطبيقية 151
2.8. أهداف دراسات الحالة 152
9. دمج مناهج التقييم الموضوعية والذاتية 152
10. منهجية تقييم المؤشرات المنتقاة في الأطروحة 152
الخلاصة 153
الفصل الرابع: الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي، دراسة تحليلية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة للتنمية المستدامة وجودة الحياة بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ
تمهيد 157
المحور الأول: الدراسة التحليلية للمقومات التاريخية والإمكانيات الطبيعية والسكانية لمدينة أم البواقي. 159
1.السياق التاريخي لنشأة ولاية أم البواقي 159
2. تقديم موقع ولاية أم البواقي 161
1.2. تقديم موقع بلدية أم البواقي 161
2.2. تقديم موقع مدينة أم البواقي 162
3.2. تقديم موضع مدينة أم البواقي 162
3. الدراسة التحليلية للخصائص السكانية لمدينة أم البواقي 167
1.3. مراحل تطور الزيادة السكان في مدينة أم البواقي 168
1.1.3. مرحلة بداية البرامج التنموية والانفجار السكاني في الجزائر من 1978–1988م 168
2.1.3. مرحلة الركود الاقتصادي وانخفاض الزيادة السكانية من 1988– 1998م 168
3.1.3. مرحلة ظهور بوادر التنمية المستدامة والزيادة السكانية المعتبرة من 1998 – 2008م 168
4.1.3. مرحلة انتقالية وانخفاض الزيادة السكانية من 2008 – 2022م 168
4. عوامل تطور السكان في مدينة أم البواقي 169
1.4. الزيادة الطبيعية 169
2.4. الهجرة 169
1.2.4. مرحلة 1978–1988م 170
2.2.4. مرحلة 1988 – 1998م 170
3.2.4. مرحلة 1998–2008م 170
4.2.4. مرحلة 2008 –2022م 171
5. معدلات التركز السكاني بـ مدينة أم البواقي 171
1.5. التركيب السكاني لسكان مدينة أم البواقي 172
2.5. تركيب العمري للسكان في مدينة أم البواقي 172
6.التركيب النوعي للسكان في مدينة أم البواقي 173

1.6. التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة أم البواقي 174
2.6. توزيع معدلات الشغل والنشاط الاقتصادي والإعالة في مدينة أم البواقي 174
3.6. اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية 175
7.تطور نسبة البطالة في مدينة أم البواقي 176
8.الاستخدامات التجارية في مدينة أم البواقي خلال سنة 2022م. 176
9. التجهيزات الصحية في مدينة أم البواقي 177
1.9. نسبة الهياكل الصحية إلى عدد السكان في مدينة أم البواقي لسنة 2022م 177
2.9. التغطية الصحية من طرف الإطارات الطبية والشبه طبية 178
10. التجهيزات التعليمية في مدينة أم البواقي 179
1.10. التجهيزات الخاصة بالتكوين المهني 179
2.10. التعليم العالي 179
11. التجهيزات العمومية بمدينة أم البواقي 180
1.11.التجهيزات الإدارية والأمنية 180
2.11. التجهيزات الثقافية والروحية بمدينة أم البواقي 182
1.2.11. التجهيزات الدينية والروحية 182
2.2.11.التجهيزات الرياضية والترفيهية 182
3.2.11. المساحات الخضراء في مدينة أم البواقي 183
3.11. التجهيزات الصناعية بمدينة أم البواقي 183
12. الطرق والشبكات التقنية المختلفة 184
1.12. شبكة الطرق 184
1.1.12. الطرق الأولية 184
2.1.12. الطرق الثانوية 184
3.1.12. الطرق الثالثية 185
4.1.12. مفترق الطرق 185
5.1.12. الطريق الإجتنابي 185
6.1.12. السكة الحديدية 185
2.12. الشبكات التقنية المختلف 186
1.2.12 شبكة المياه الصالحة للشرب 186
2.2.12. طاقة التخزين وعملية التوزيع 187
3.2.12. شبكة الصرف الصحي 187
4.2.12. شبكة الكهرباء والغاز والهاتف 187
5.2.12. شبكة الكهرباء 187
6.2.12. شبكة الغاز 187
7.2.12. شبكة الهاتف 188

13. قطاعات التعمير في مدينة أم البواقي 188
المحور الثاني: واقع الحظيرة السكنية وتطورها في مدينة أم البواقي. 189
1. واقع تطور الحظيرة السكنية في مدينة أم البواقي 189
2.تطور عدد السكنات (الحظيرة السكنية) 189
3. معدل إشغال المسكن 190
1.3. معدلات إشغال المساكن والغرف (معدل الازدحام) 190
2.3. متوسط حجم السكن 191
4.عدد السكنات الشاغرة والمشغولة بمدينة أم البواقي 2023م 191
المحور الثالث: إنعكاس سياسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر على التخطيط الحضري والمناطق السكنية والعمران في مدينة أم البواقي 191
1.خطة المدينة 191
2.1. الشكل الأول: الشكل الشطرنجي 191
3.1. الشكل الثاني: الشكل الخطي أو الطولي 192
4.1. الشكل الثالث: الشكل النصف دائري 192
2.إنعكاسات سياسة التخطيط المجالي والحضري على التطور العمراني والمناطق السكنية في مدينة أم البواقي من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة 192
1.2. مرحلة التخطيط الاستعماري: (من 1830 إلى 1962 م) 192
2.2. المرحلة الانتقالية بعد الإستقلال (من1962 إلى 1966م) 194
3.2. مرحلة النمو العشوائي الغير مخطط (1973-1967م) 194
4.2. مرحلة الترقية الإدارية لمدينة أم البواقي (1974 -1984م) 195
5.2. مرحلة التوسع الحضري الغير موجه من (1984 - 1990م) 196
3.مرحلة التخطيط اللامركزي والاقتصاد الحر (1990 -2000م) 197
4.مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية(2023-2001م) 197
1.4.برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004-2000م) 197
2.4.البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2009-2005م) 198
3.4.البرنامج الخماسي للتنمية (2010 -2014م) 198
4.4.البرنامج التكميلي (2019-2015م) 199
المحور الرابع: المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومعايير تقسيمها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 200
1. أسس ومعايير تقسيم مدينة أم البواقي إلى مناطق سكنية 200
الخلاصة 216
الفصل الخامس: تحليل ومناقشة النتائج لعينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس
تمهيد 219

المحور الأول: الدراسة التحليلية لعينة الدراسة – القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي. 219
1. تقديم عينة الدراسة القطب العمراني ماكومداس. 219
2. دراسة موقع عينة الدراسة –القطب العمراني ماكومداس بالنسبة لمدينة أم البواقي. 219
3. دراسة موضع عينة الدراسة– القطب العمراني ماكومداس. 221
4. دراسة الإرتفاقات ومعيقات التوسع في عينة الدراسة– القطب العمراني ماكومداس. 222
5. دراسة استخدامات الأرض لعينة الدراسة– للقطب العمراني ماكومداس. 222
6.الدراسة السكنية والسكانية في عينة الدراسة – للقطب العمراني ماكومداس 223
1.6. الكثافة السكنية في عينة الدراسة 223
2.6. الكثافة السكانية في عينة الدراسة 224
7. أنماط السكن ضمن عينة الدراسة – القطب العمراني ماكومداس. 224
8. دراسة الشبكات المختلفة على مستوى الأحياء عينة الدراسة –القطب العمراني ماكوماداس. 225
1.8. شبكة الطرقات 225
1.1.8. الارصفة 227
2.1.8. مواقف السيارات 228
3.1.8. ممرات المشاة 229
2.8. شبكة المياه الصالحة للشرب 229
3.8. شبكة مياه الصرف الصحي 230
4.8. شبكة الكهرباء 230
5.8. شبكة الغاز والهاتف 230
9.الصورة البصرية للواجهات العمرانية ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة. 231
10. المساحات العمومية والمساحات الخضراء 232
1.10. المساحات الخضراء 232
11. تسيير النفايات الحضرية الصلبة ضمن عينة الدراسة–القطب العمراني ماكوماداس. 232
12.التأثيث الحضري في الأحياء السكنية بالقطب العمراني. 233
13.مختلف التجهيزات المهيكلة للمنطقة 233
14. تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس. 235
15. وصف حجم عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس 237
المحور الثاني: عرض ومناقشة نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى الأحياء السكنية الجماعية في القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي 238
نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى الأحياء السكنية الجماعية في القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي 238
الجزء الأول: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الشخصية 238
الجزء الثاني: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالسكن السابق 240

الجزء الثالث: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن الحالي	242
الجزء الرابع: تحليل ومناقشة نتائج البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن	249
الجزء الخامس: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي	252
الجزء السادس: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني	253
الجزء السابع: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.	261
الجزء الثامن: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني	268
الجزء التاسع: بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني	271
الجزء العاشر: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن	277
اقتراحات مجتمع عينة البحث	280
الخلفية العمرانية لعينة مجتمع البحث	280
المحور الثالث: مناقشة نتائج المؤشرات وإرتباطها بصحة الفرضيات	281
1.مناقشة نتائج الجزء الأول: البيانات الشخصية	281
2.مناقشة نتائج الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالسكن السابق.	281
3.مناقشة نتائج الجزء الثالث: البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.	282
4.مناقشة نتائج الجزء الرابع: البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن	283
5.مناقشة نتائج الجزء الخامس: البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي	283
6.مناقشة نتائج الجزء السادس: البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني	284
7.مناقشة نتائج الجزء السابع: البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.	285
8.مناقشة نتائج الجزء الثامن: خاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني	285
9.مناقشة نتائج الجزء التاسع: خاصة بآراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني.	285
10.مناقشة نتائج الجزء العاشر: نتائج خاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن	286
الخلاصة	288
الفصل السادس: تحليل ومناقشة النتائج لعينة الحي السكني الفردي تاقوفت.	
تمهيد	290
المحور الأول: الدراسة التحليلية لعينة الدراسة– الحي السكني تاقوفت بمدينة أم البواقي.	290
1. تقديم عينة الدراسة الحي السكني تاقوفت	290
2. دراسة موقع عينة الدراسة – الحي السكني تاقوفت بالنسبة لمدينة أم البواقي.	291
3. دراسة موضع عينة الدراسة– حي تاقوفت.	291
4. دراسة استخدامات الأرض لعينة الدراسة– حي تاقوفت	292
5.الدراسة السكنية والسكانية في عينة الدراسة – حي تاقوفت.	294

1.5. الكثافة السكنية في عينة الدراسة. 294
6. أنماط السكن ضمن عينة الدراسة– حي تاقوفت 294
7. دراسة الشبكات المختلفة على مستوى الأحياء عينة الدراسة – حي تاقوفت 295
1.7. شبكة الطرقات 295
1.1.7. مواقف السيارات 297
2.1.7. ممرات المشاة 297
2.7. شبكة المياه الصالحة للشرب 298
3.7. شبكة مياه الصرف الصحي 298
4.7. شبكة الكهرباء في حي تاقوفت 298
8.الصورة البصرية للواجهات العمرانية ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة 299
9. المساحات العمومية والمساحات الخضراء 300
10. تسيير النفايات الحضرية الصلبة ضمن عينة الدراسة– النفايات الصلبة في حي تاقوفت 300
11.التأثيث الحضري في الأحياء السكنية بحي تاقوفت 301
12.مختلف التجهيزات المهيكلة للمنطقة. 301
13. وصف حجم عينة الأحياء السكنية الجماعية بحي تاقوفت. 302
1.13. وصف عينة الدراسة: الحي السكني– تاقوفت. 302
المحور الثاني: عرض ومناقشة نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى حي السكن الفردي تاقوفت بمدينة أم البواقي 303
نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى حي السكن الفردي تاقوفت بمدينة أم البواقي 303
الجزء الأول: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الشخصية 303
الجزء الثاني: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالسكن السابق 305
الجزء الثالث: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن الحالي. 307
الجزء الرابع: مناقشة البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن 312
الجزء الخامس: مناقشة البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي 315
الجزء السادس: مناقشة البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني. 316
الجزء السابع: تحليل ومناقشة البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني. 323
الجزء الثامن: مناقشة نتائج البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني. 329
الجزء التاسع: بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني 331
الجزء العاشر: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن 335
اقتراحات مجتمع عينة البحث 337
الخلفية العمرانية لعينة مجتمع البحث 337
المحور الثالث: مناقشة نتائج المؤشرات وارتباطها بصحة الفرضيات. 338

1.مناقشة نتائج الجزء الأول: البيانات الشخصية 338
2.مناقشة نتائج الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالسكن السابق. 338
3.مناقشة نتائج الجزء الثالث: البيانات الخاصة بالمسكن الحالي. 339
4.مناقشة نتائج الجزء الرابع: البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن 339
5.مناقشة نتائج الجزء الخامس: البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي 340
6.مناقشة نتائج الجزء السادس: البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني 340
7.مناقشة نتائج الجزء السابع: البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني. 341
8.مناقشة نتائج الجزء الثامن: خاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني 341
9.مناقشة نتائج الجزء التاسع: خاصة بآراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني. 342
10.مناقشة نتائج الجزء العاشر: نتائج خاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن 342
الخلاصة 344
الخاتمة العامة 345
الملاحق 355
المصادر والمراجع 377
الملخص

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة

1.	أهم الإجراءات الدولية الرئيسية نحو مجتمع مستدام	22
2.	عناصر الأبعاد المحورية للاستدامة ووسائل تحقيقها	27
3.	المؤشرات المحددة من طرف المنظمات الدولية من أجل قياس حالة البيئة، الاقتصاد. والمجتمع	31
4.	يوضح عناصر تقييم التنمية المستدامة في المجال الحضري	48
5.	المداخل الأساسية لدراسة جودة الحياة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة	53
6.	المستويات المختلف للاستدامة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة	56
7.	عناصر تقييم التنمية المستدامة في المجال الحضري	57
8.	يوضح مجالات جودة الحياة والعناصر التي تحددها وفقا لمنظمة الصحة العالمية	69
9.	يوضح تصنيف مفهوم جودة الحياة	72
10.	المداخل الأساسية لجودة الحياة	75
11.	يوضح الفئات العامة لمحددات جودة الحياة الحضرية في للمدن الأوروبية	78
12.	يوضح المؤشرات السبعة لجودة الحياة العمرانية	83
13.	يوضح المؤشرات الموضوعية والذاتية والسلوكية لجودة الحياة التي يمكن استخدامها لتحقيق جودة الحياة الحضرية في المدن	84
14.	يوضح مجالات التقييم والأهداف للجودة البيئة الحضرية (HQE)	93
15.	يلخص الأدوات تقييم جودة الحياة المعتمدة عالميا.	95
16.	مؤشرات جودة الحياة في المدن الست الكبرى في نيوزيلندا	97
17.	مؤشرات جودة الحياة في جاكسونفيل	99
18.	مؤشرات جودة الحياة في وينيبيغ Winnipeg –هولندا	102
19.	مؤشرات جودة الحياة في نيودلهي	104
20.	مؤشرات جودة الحياة في حالة مصر	105
21.	يلخص مؤشرات قياس جودة الحياة في المدن المختارة عالميا	107
22.	خصائص الأجندتين الخضراء والبنية داخل البيئة الحضرية	121
23.	المؤشرات المقترحة والمعتمدة في الأطروحة	145
24.	معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة	149
25.	المعطيات المناخية لمدينة أم البواقي.	166
26.	النمو السكاني في مدينة أم البواقي من مجموع سكان الولاية من سنة 1977 إلى 2022 م.	169
27.	يوضح معدلات الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي.	170
28.	يوضح نسبة التركز السكاني في مدينة أم البواقي مقارنة بالبلدية في الفترة الممتدة من 1978–2022م	171
29.	يوضح التركيب السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من 1998–2022م.	172
30.	يوضح التركيب النوعي للسكان في مدينة أم البواقي خلال 1998 الفترات الممتدة من 1998–2022م.	173
31.	يوضح تطور نسبة سكان الفئة الناشطة في مدينة أم البواقي في الفترات الممتدة بين 1998–	174

2022م.
32. يوضح تطور نسبة سكان الفئة العاملة ومعدل الشغل في مدينة أم البواقي من خلال الفترة الممتدة من 1998-2022م 175
33. يوضح عدد العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في مدينة أم البواقي الزمنية، 2022م 175
34. تطور نسبة البطالة في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من 1998-2022م. 176
35. يوضح توزيع التجارة حسب نوع النشاط في ولاية أم البواقي من خلال البلديات المنتمية لسنة 2022م 177
36. يوضح الهياكل الصحية في مدينة أم البواقي لسنة 2022م. 178
37. عدد الإطارات الطبية والشبه طبية في مدينة أم البواقي لسنة 2022م. 178
38. مؤسسات التربية والتعليم في مدينة أم البواقي 2022م. 179
39. مراكز وملحقات التكوين المهني لسنة 2022م. 179
40. توزيع الطلبة حسب الكليات والمعاهد التعليمية 179
41. التجهيزات الإدارية والأمنية بمدينة أم البواقي 180
42. التجهيزات الثقافية والترفيهية والرياضية بمدينة أم البواقي 183
43. يوضح المعطيات الخاصة بمنطقة النشاطات في مدينة أم البواقي 184
44. توزيع الموارد المائية عبر مدينة أم البواقي. 186
45. التزود بالمياه الصالحة للشرب في بلدية أم البواقي. 186
46. منشآت التخزين في مدينة أم البواقي. 187
47. نسبة الإيصال للمياه الصالحة للشرب والتطهير في مدينة أم البواقي 187
48. يوضح المشتركين في الهاتف الثابت في مدينة أم البواقي. 188
49. يوضح تطور الحظيرة السكنية بالنسبة لعدد سكان مدينة أم البواقي 1998-2022م. 190
50. معدلات إشغال المساكن والغرف (معدل الازدحام) ببلدية أم البواقي لسنة 1998-2008-2022 م معدل شغل السكن، معدل شغل الغرف، متوسط السكن 190
51. توزيع المساكن حسب استعمالها في مدينة أم البواقي خلال سنة 2022م. 191
52. تقسيم مدينة أم البواقي إلى مناطق سكنية وتسمية الأحياء السكنية المتواجدة بها 2022م 202
53. المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومساحتها العمرانية بالنسبة لمساحة المدينة سنة 2022م. 215
54. التركيبة السكانية لعينة الدراسة 224
55. الأحياء السكنية الفردية والجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس 225
56. أهم التجهيزات والمرافق بمجال الدراسة 234
57. مساحة التجهيزات بمجال الدراسة 234
58. يوضح تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس 236
59. يوضح البطاقة العمرانية لعينة الدراسة القطب العمراني ماكومداس 237
60. استخدامات الأرض لعينة الدراسة-حي تاقوفت 292
61. يوضح البطاقة العمرانية لعينة الدراسة. 302

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة

1.	يوضح الوسائل المستخدمة في البحث	م
2.	يوضح هيكل البحث	ش
3.	احتياجات الإنسان الأساسية	13
4.	الأبعاد الثلاثة الأساسية في الاستدامة	27
5.	يوضح العلاقة بين الإسكان والمسكن والروابط بالحي والمدينة.	38
6.	يوضح الاستدامة السكنية	39
7.	يوضح الشكل فئات تصنيف الـBREEAM Rating Method Categories	52
8.	يوضح الشكل فئات تصنيف نظام التقييم الشامل لكفاءة البيئة العمرانيةCASBEE	43
9.	يوضح الشكل فئات تصنيف الـ Green Star Green Star Rating Method Categories	44
10.	يوضح عناصر تصنيف تقييم تصميم وإنشاء الأبنية الخضراء Green Star Communities	44
11.	يوضح عناصر تصنيف الأداة DGNB – UD	45
12.	يوضح مراحل عملية التقييم والمتابعة لنظام اللؤلؤ	45
13.	يوضح فئات تصنيف نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ	46
14.	يلخص مقارنة أدوات تقييم التنمية المستدامة في مجال العمران الحضري	47
15.	الاستدامة وجودة الحياة.	49
16.	العلاقة بين جودة الحياة والتنمية المستدامة من خلال الخلفية الثقافية والرفاهية الفردية	50
17.	جودة الحياة ومكوناتها الرئيسية	51
18.	التنمية المستدامة وعلاقتها بجودة الحياة الحضرية	52
19.	يوضح العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة	55
20.	التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة.	56
21.	التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة.	58
22.	يوضح أبعاد جودة الحياة	68
23.	يمثل المكونات الرئيسية لمفهوم الجانب الذاتي لجودة الحياة	70
24.	يمثل المكونات الرئيسية لمفهوم الجانب المادي لجودة الحياة	71
25.	الأبعاد السبعة لجودة الحياة العمرانية.	80
26.	نموذج عملية تحسين جودة الحياة داخل المجتمع	80
27.	الهيكل الهرمي لجودة الحياة العمرانية.	82
28.	نموذج يبين العلاقة بين الحالة موضوعية الذاتية ومردودها على رضا المجاورة السكنية	84
29.	المجالات الرئيسية والفرعية في الإطار المحدد بواسطة الباحثة	110
30.	منهجية التقييم المتبعة في الدراسة	153
31.	يوضح نسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي	170
32.	يوضح نسبة التركز السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من 1978–2022م.	171
33.	يوضح تطور التركيب السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من سنة 1998–	172

2022م.
34. يوضح توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي في مدينة أم البواقي. 175
35. يوضح نسب قطاعات التعمير في مدينة أم البواقي 188
36. نسبة مساحة المجال المبني والغير المبني لمجال الدراسة 223
37. نسبة مساحة استخدامات الارض لمجال الدراسة 223
38. نسبة التركيبة السكانية لمجال الدراسة 224
39. نسبة التجهيزات لمجال الدراسة 235
40. توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية. 238
41. توزيع مفردات العينة حسب النوع 238
42. توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية. 239
43. توزيع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية. 239
44. توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية 239
45. توزيع مفردات العينة حسب المهنة 240
46. توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل 240
47. توزيع مفردات العينة حسب الدخل من العمل 240
48. توزيع مفردات العينة حسب مكان السكن السابق. 241
49. توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تعيش في مدينة أم البواقي 241
50. توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن السابق 241
51. توزيع مفردات العينة حسب حالة السكن السابق 242
52. توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن السابق 242
53. توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الحالي 243
54. توزيع مفردات العينة حسب المساحة الإجمالية للمسكن 243
55. توزيع مفردات العينة حسب تقييم من وجهت نظرك حالة السكن الحالي 243
56. توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن الحالي 244
57. توزيع مفردات العينة حسب التكلفة الشهرية للإيجار 244
58. توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على الغرف التالية 244
59. توزيع مفردات العينة حسب هل المسكن مزود بالشبكات الضرورية التالية 244
60. توزيع مفردات العينة حسب تقييم كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب 245
61. توزيع مفردات العينة حسب عدد الغرف بالمسكن. 245
62. توزيع مفردات العينة حسب ما مدى كفايتها. 245
63. توزيع مفردات العينة حسب كم فرد يسكن معك بالمسكن 246
64. توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد بالعائلة أولاد متزوجون مقيمون بالمسكن 246
65. توزيع مفردات العينة حسب هل يقيم معك بالمسكن أفراد آخرين خارج الأسرة 246
66. توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم 246
67. توزيع مفردات العينة حسب هل ترغب في إدخال تغييرات على المسكن 247

.68	توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم وضح السبب	247
.69	توزيع مفردات العينة في حالة إجراء تعديلات ما طبيعتها	248
.70	توزيع مفردات العينة حسب الاستعداد لتغيير المسكن في حالة توفر ذلك	249
.71	توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الذي تراه مناسبا	249
.72	توزيع مفردات العينة حسب الشعور بالراحة والاستقلالية داخل المسكن	249
.73	توزيع مفردات العينة حسب هل تشاهد البرامج رفقة العائلة	250
.74	توزيع مفردات العينة حسب هل تتناول الطعام مع أفراد العائلة	250
.75	توزيع مفردات العينة حول حدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة	250
.76	توزيع مفردات العينة حول المتسبب في المشاحنات إن وجدت	250
.77	توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الاستقرار في هذا المسكن	251
.78	توزيع مفردات العينة حول توفر المسكن على التجهيزات الضرورية (تلفاز، ألة الطبخ، ثلاجة، هاتف).	251
.79	توزيع مفردات العينة حسب المشاكل الموجودة في المسكن التالية	252
.80	توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تسكن بهذا الحي السكني	252
.81	توزيع مفردات العينة حسب لماذا اخترت السكن في هذا الحي	252
.82	توزيع مفردات العينة حسب هل أنت مستعد لتغيير الحي السكني في حال توفر ذلك	253
.83	توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي على مساحات خضراء، عمومية، ترفيهية ومساحات لعب	254
.84	توزيع مفردات العينة حسب الإقبال على المساحات الخضراء والعمومية إن وجدت	254
.85	توزيع مفردات العينة حسب وضح سبب الإقبال عليها	254
.86	توزيع مفردات العينة حول المعاناة من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية	255
.87	توزيع مفردات العينة حسب المعاناة من مشاكل هبوب الرياح التالية	255
.88	توزيع مفردات العينة حسب معاناة الحي من الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار	256
.89	توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مشاكل التلوث التالية.	256
.90	توزيع مفردات العينة حسب هل يحتوي الحي على عناصر التأثيث الحضري	257
.91	توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مظاهر العنف الحضري	257
.92	توزيع مفردات العينة حول توضيح مظاهر العنف الحضري	257
.93	توزيع مفردات العينة حسب توفر وسائل المواصلات العامة	258
.94	توزيع مفردات العينة حسب ما هي وسائل المواصلات المتوفرة في الحي	258
.95	توزيع مفردات العينة حسب وجود وسائل المواصلات بصورة مستمرة ومتعاقبة	258
.96	توزيع مفردات العينة حسب كفاية وسائل المواصلات	258
.97	توزيع مفردات العينة حسب استخدام وسائل المواصلات العامة	259
.98	توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم، ما معدل استخدامك لوسائل المواصلات	259
.99	توزيع مفردات العينة حول توفر أماكن الوقوف للمواصلات العامة	259

100.	توزيع مفردات العينة حسب توفر أماكن التوقف للمواصلات العامة	259
101.	توزيع مفردات العينة حسب تهيئة أماكن الوقوف والتوقف	260
102.	توزيع مفردات العينة حسب ملائمة أسعار وسائل المواصلات	260
103.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات	260
104.	توزيع مفردات العينة حسب تميزها بسهولة الوصول	261
105.	توزيع مفردات العينة حول توضيح أسباب عدم الاستخدام للمواصلات العامة	261
106.	توزيع مفردات العينة حسب مدى انتمائك للحي السكني	261
107.	توزيع مفردات العينة حسب الانتماء لجيرانك في الحي السكني	261
108.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الجيران	262
109.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الحياة بالحي السكني	262
110.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا عن الحياة بوجه عام	263
111.	توزيع مفردات العينة حول الانتماء إلى مجموعة ضمن الحي السكني	263
112.	توزيع مفردات العينة حسب هل قمت بأعمال جماعية مع جيرانك من أجل مجتمعك، مثال: " تطوير، تجديد، صيانة"	263
113.	توزيع مفردات العينة حسب في حالة احتياجاتك للمساعدة والدعم من جيرانك، هل حصلت على المساندة	263
114.	توزيع مفردات العينة حول حدوث المضايقة والإزعاج من طرف الجيران	264
115.	توزيع مفردات العينة في حالة نعم ما السبب.	264
116.	توزيع مفردات العينة حول وجود لجنة مكلفة بالحي	264
117.	توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على اللجنة إن وجدت	264
118.	توزيع مفردات العينة حسب روح المبادرة والعمل التطوعي من أجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي	265
119.	توزيع مفردات العينة حول الانتماء أو الاشتراك في أي مما يلي.	265
120.	توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على أنشطتك أثناء أوقات الفراغ	265
121.	توزيع مفردات العينة حول وجود جرائم في الحي السكني.	266
122.	توزيع مفردات العينة حسب وجود الآفات الاجتماعية في الحي السكني	266
123.	توزيع مفردات العينة حول توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج المباني السكنية	266
124.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك لأمان أطفالك في الحي السكاني	267
125.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في المسكن ليلا	267
126.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في الحي أثناء اليوم	267
127.	توزيع مفردات العينة في حالة عدم الشعور بالأمان وضح السبب وفقا للأتي	268
128.	توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد أمن حضري بالمنطقة	268
129.	توزيع مفردات العينة حول وجود محلات تجارية في الحي السكني	268
130.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي السكني على المحلات التالية	268
131.	توزيع مفردات العينة حول توفر الحي على محلات النشاطات المضايقة	269

132.	توزيع مفردات العينة حسب تواجد التجهيزات التعليمية بالحي السكني	269
133.	توزيع مفردات العينة حسب تواجد تجهيزات صحية بالمنطقة السكنية	269
134.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الترفيهية والثقافية	270
135.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الرياضية	270
136.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الدينية	270
137.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات إدارية	270
138.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة الأماكن العامة	271
139.	توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة الواجهات العمرانية والتسريبات	271
140.	توزيع مفردات العينة حسب كيف تصنف حالة الطرق	271
141.	توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة" أثاث، أعمدة إنارة، وغيرها؟	272
142.	توزيع مفردات العينة حسب تتوفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق	273
143.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق	273
144.	توزيع مفردات العينة حسب هل توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني	273
145.	توزيع مفردات العينة حول وجود كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات	274
146.	توزيع مفردات العينة حول إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في منطقتك السكنية (المناطق الخدمية، الترفيهية).	274
147.	توزيع مفردات العينة حسب القيام بالأنشطة مختلفة (السير، القراءة، ركوب الدراجات) في الأماكن المفتوحة	275
148.	توزيع مفردات العينة حسب هل تلاءم الأماكن العمومية لأنشطتك المختلفة	275
149.	توزيع مفردات العينة حسب هل توفر البيئة السكنية الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع احتياجاتك المتغيرة	276
150.	توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (مؤقتة)؟ مثل:(اقتلاع نبات، إلقاء النفايات عشوائيا)	276
151.	توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة عمرانية (دائمة)؟	276
152.	توزيع مفردات العينة حسب: في حالة السكن ملكية خاصة وأنك المالك الأول للمسكن هل اطلعت على المخططات أثناء التوجه للحيازة على المسكن.	277
153.	مفردات العينة حسب هل هذه المخططات توافقت مع الصورة النهائية لتسليم المسكن بالحي السكني	277
154.	توزيع مفردات العينة في حالة لا ما هي المفارقات التي وقعت أثناء تسلمك المسكن	278
155.	توزيع مفردات العينة حول الرضا على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية والمساكن	278
156.	توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الصورة النهائية وماذا	279
157.	توزيع مفردات العينة حول جودة الحياة لحياتك بصورة عامة	279
158.	توزيع مفردات العينة حول تحسين وضعية الحي السكني والارتقاء بجودة الحياة ماهي	280

اقتراحاتك
159. توزيع مفردات العينة حول خلفيتك (مرجعيتك) المعمارية والعمرانية 281
160. نسبة مساحة المجال المبني والغير المبني لمجال الدراسة 293
161. نسبة مساحة استخدامات الأرض لمجال الدراسة 293
162. نسبة التركيبة السكانية لمجال الدراسة 294
163. توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية. 303
164. توزيع مفردات العينة حسب النوع 303
165. توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية. 304
166. توزيع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية. 304
167. توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية 304
168. توزيع مفردات العينة حسب المهنة 304
169. توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل 305
170. توزيع مفردات العينة حسب الدخل من العمل 305
171. توزيع مفردات العينة حسب مكان السكن السابق. 305
172. توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تعيش في مدينة أم البواقي 306
173. توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن السابق 306
174. توزيع مفردات العينة حسب حالة السكن السابق 306
175. توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن السابق 306
176. توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الحالي 307
177. توزيع مفردات العينة حسب المساحة الإجمالية للمسكن 307
178. توزيع مفردات العينة حسب تقييم من وجهت نظرك حالة السكن الحالي 307
179. توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن الحالي 308
180. توزيع مفردات العينة حسب التكلفة الشهرية للإيجار 308
181. توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على الغرف التالية 308
182. توزيع مفردات العينة حسب هل المسكن مزود بالشبكات الضرورية التالية 308
183. توزيع مفردات العينة حسب تقييم كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب 309
184. توزيع مفردات العينة حسب عدد الغرف بالمسكن. 310
185. توزيع مفردات العينة حسب ما مدى كفايتها. 310
186. توزيع مفردات العينة حسب كم فرد يسكن معك بالمسكن 310
187. توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد بالعائلة أولاد متزوجون مقيمون بالمسكن 310
188. توزيع مفردات العينة حسب هل يقيم معك بالمسكن أفراد آخرين خارج الأسرة 311
189. توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم 311
190. توزيع مفردات العينة حسب هل ترغب في إدخال تغييرات على المسكن 311
191. توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم وضح السبب 311
192. توزيع مفردات العينة في حالة إجراء تعديلات ما طبيعتها 312

193.	توزيع مفردات العينة حسب الاستعداد لتغيير المسكن في حالة توفر ذلك	312
194.	توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الذي تراه مناسبا	312
195.	توزيع مفردات العينة حسب الشعور بالراحة والاستقلالية داخل المسكن	313
196.	توزيع مفردات العينة حسب هل تشاهد البرامج رفقة العائلة	313
197.	توزيع مفردات العينة حسب هل تتناول الطعام مع أفراد العائلة	313
198.	توزيع مفردات العينة حول حدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة	313
199.	توزيع مفردات العينة حول المتسبب في المشاحنات إن وجدت	314
200.	توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الاستقرار في هذا المسكن	314
201.	توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على التجهيزات التالية.	314
202.	توزيع مفردات العينة حسب المشاكل الموجودة في المسكن التالية	315
203.	توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تسكن بهذا الحي السكني	315
204.	توزيع مفردات العينة حسب لماذا اخترت السكن في هذا الحي	315
205.	توزيع مفردات العينة حسب هل أنت مستعد لتغيير الحي السكني في حال توفر ذلك	316
206.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي على مساحات خضراء، عمومية، ترفيهية ومساحات لعب	316
207.	توزيع مفردات العينة حول المعاناة من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية	317
208.	توزيع مفردات العينة حسب المعاناة من مشاكل هبوب الرياح التالية	317
209.	توزيع مفردات العينة حسب معاناة الحي من الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار	317
210.	توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مشاكل التلوث التالية.	317
211.	توزيع مفردات العينة حسب هل يحتوي الحي على عناصر التأثيث الحضري	318
212.	توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مظاهر العنف الحضري	319
213.	توزيع مفردات العينة حول توضيح مظاهر العنف الحضري	319
214.	توزيع مفردات العينة حسب توفر وسائل المواصلات العامة	319
215.	توزيع مفردات العينة حسب ما هي وسائل المواصلات المتوفرة في الحي	319
216.	توزيع مفردات العينة حسب وجود وسائل المواصلات بصورة مستمرة ومتعاقبة	320
217.	توزيع مفردات العينة حسب هل وسائل المواصلات كافية	320
218.	توزيع مفردات العينة حسب استخدام وسائل المواصلات العامة	320
219.	توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم، ما معدل استخدامك لوسائل المواصلات	320
220.	توزيع مفردات العينة حول توفر أماكن الوقوف للمواصلات العامة	321
221.	توزيع مفردات العينة حسب توفر أماكن التوقف للمواصلات العامة	321
222.	توزيع مفردات العينة تهيئة أماكن الوقوف والتوقف (كراسي، أسقف، إنارة).	321
223.	توزيع مفردات العينة حسب ملائمة أسعار وسائل المواصلات	322
224.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات.	322
225.	توزيع مفردات العينة حسب تميزها بسهولة الوصول	322

226.	توزيع مفردات العينة حول توضيح أسباب عدم الاستخدام للمواصلات العامة	323
227.	توزيع مفردات العينة حسب مدى انتمائك للحي السكني	323
228.	توزيع مفردات العينة حسب الانتماء لجيرانك في الحي السكني	323
229.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الجيران	324
230.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الحياة بالحي السكني	324
231.	توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا عن الحياة بوجه عام	324
232.	توزيع مفردات العينة حول الانتماء إلى مجموعة ضمن الحي السكني	324
233.	توزيع مفردات العينة حسب هل قمت بأعمال جماعية مع جيرانك من أجل مجتمعك، مثال: " تطوير، تجديد، صيانة"	324
234.	توزيع مفردات العينة حسب في حالة احتياجاتك للمساعدة والدعم من جيرانك، هل حصلت على المساندة	325
235.	توزيع مفردات العينة حول حدوث المضايقة والإزعاج من طرف الجيران	325
236.	توزيع مفردات العينة في حالة نعم ما السبب.	325
237.	توزيع مفردات العينة حول وجود لجنة مكلفة بالحي	326
238.	توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على اللجنة إن وجدت	326
239.	توزيع مفردات العينة حسب روح المبادرة والعمل التطوعي من أجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي	326
240.	توزيع مفردات العينة حول الانتماء أو الاشتراك في أي مما يلي.	326
241.	توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على أنشطتك أثناء أوقات الفراغ	327
242.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد جرائم في حيك السكني.	327
243.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد في حيك السكني أي من الآفات الاجتماعية	327
244.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الوحدات السكانية	327
245.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك لأمان أطفالك في الحي السكاني	327
246.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في المسكن ليلا	328
247.	توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في الحي أثناء اليوم	328
248.	توزيع مفردات العينة في حالة عدم الشعور بالأمان وضح السبب وفقا للأتي	328
249.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الوحدات السكانية	329
250.	توزيع مفردات العينة حول وجود محلات تجارية في الحي السكني	329
251.	توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي السكني على المحلات التالية	329
252.	توزيع مفردات العينة حول توفر الحي على محلات النشاطات المضايقة	329
253.	توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي أو بالقرب منه التجهيزات التعليمية	330
254.	توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات صحية.	330
255.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الترفيهية والثقافية	330
256.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الرياضية	330
257.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الدينية	331

258.	توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات إدارية	331
259.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة الأماكن العامة	331
260.	توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة الواجهات العمرانية والتسريبات	331
261.	توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة" أثاث، أعمدة إنارة، وغيرها؟	332
262.	توزيع مفردات العينة حسب تتوفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق	332
263.	توزيع مفردات العينة حسب هل توجد كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق	332
264.	توزيع مفردات العينة حسب هل توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني	333
265.	توزيع مفردات العينة حول وجود كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات	333
266.	توزيع مفردات العينة حول إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في منطقتك السكنية (المناطق الخدمية، الترفيهية).	334
267.	توزيع مفردات العينة حسب القيام بالأنشطة مختلفة (السير، القراءة، ركوب الدراجات) في الأماكن المفتوحة داخل الحي السكن	334
268.	توزيع مفردات العينة حسب هل تلاءم الأماكن العمومية لأنشطتك المختلفة	334
269.	توزيع مفردات العينة حسب هل توفر البيئة السكنية الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع احتياجاتك المتغيرة	334
270.	توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخ الفة (مؤقتة)؟ مثل:(اقتلاع نبات، إلقاء النفايات عشوائيا) السير عكس الاتجاه.	335
271.	توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (عمرانية)؟ مثال: "مخالفة بنائية– مخالفة إنشائية.	335
272.	توزيع مفردات العينة حول الرضا على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية والمساكن	336
273.	توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الصورة النهائية للحي السكني	336
274.	توزيع مفردات العينة حول جودة الحياة لحياتك بصورة عامة	337
275.	توزيع مفردات العينة حول تحسين وضعية الحي السكني والارتقاء بجودة الحياة ماهي اقتراحاتك	337
276.	توزيع مفردات العينة حول خلفيتك (مرجعيتك) المعمارية والعمرانية	338

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	تمثل خريطة موقع مدينة أم البواقي بالنسبة للولاية ضمن ولايات الشرق الجزائري	161
2.	توضح الفئات المختلفة للانحدارات على مستوى موضع مدينة أم البواقي	163
3.	توضح طبوغرافية مدينة أم البواقي	165
4.	توضح التغيرات المناخية في كل من مدينة وبلدية أم البواقي	167

فهرس المخططات

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	توضح جوتقنية مدينة أم البواقي	164
2.	يوضح التجهيزات والمرافق العمومية بمدينة أم البواقي.	185
3.	يوضح توزيــع شبكة الطرقات بمدينة أم البواقي.	186
4.	توضح مراحل التطور العمراني وخطة مدينة أم البواقي الى غاية 2023م	199
5.	يوضح تقسيم مدينة أم البواقي الى مناطق سكنية لسنة 2023م.	201
6.	تقسيم عينة الدراسة بالقطب العمراني ماكومداس بمدينة أم البواقي	220
7.	موقع عينة الدراسة – القطب العمراني ماكومداس من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة أم البواقي.	220
8.	طبوغرافية عينة الدراسة –القطب العمراني ماكومداس بمدينة أم البواقي	221
9.	الإرتفاقات ومعيقات التوسع في عينة الدراسة بمدينة أم البواقي	222
10.	يوضح الأحياء السكنية الفردية والجماعية في بالقطب العمراني ماكوماداس	225
11.	يوضح تصنيف شبكة الطرق لعينة الدراسة–القطب العمراني ماكوماداس	228
12.	يوضح أماكن الوقوف والتوقف في عينة الدراسة	228
13.	يوضح شبكة المياه الصالحة للشرب في القطب العمراني ماكوماداس	229
14.	يوضح شبكة مياه الصرف الصحي في القطب العمراني ماكوماداس	230
15.	يوضح شبكة الغاز في القطب العمراني ماكوماداس	231
16.	يوضح التجهيزات في القطب العمراني ماكومادس	235
17.	تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس	236
18.	موقع عينة الدراسة – الحي السكني تاقوفت من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة أم البواقي	290
19.	يوضح عينة الدراسة – حي السكن الفردي تاقوفت – بمدينة أم البواقي	291
20.	طبوغرافية عينة الدراسة – حي تاقوفت.بمدينة أم البواقي	292
21.	يوضح مختلف الاستخدامات العمرانية داخل عينة الدراسة	293
22.	يوضح الأحياء السكنية الفردية والجماعية في عينة الدراسة – حي تاقوفت	295
23.	يوضح تصنيف شبكة الطرق لعينة الدراسة– حي تاقوفت.	297
24.	يوضح شبكة المياه الصالحة للشرب في حي تاقوفت	298

25.	يوضح شبكة مياه الصرف الصحي في القطب العمراني ماكوماداس	299
26.	يوضح التجهيزات في حي تاقوفت	302

فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
1.	توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي (خلال الفترة الاستعمارية 1950م) على مستوى الطريق الوطني رقم 10.	193
2.	توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بعد الإستقلال خلال سنة 1963م.	194
3.	السكن الفوضوي في مدينة أم البواقي (1967-1973م).	194
4.	ممر بين السكنية الفردية في مدينة أم البواقي والتي ظهرت خلال فترة (1967-1973م)	195
5.	توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بعد الإستقلال خلال سنة 1980م	196
6.	توضح الأحياء السكنية وظهور السكن الجماعيي في مدينة أم البواقي خلال سنة 1983م.	196
7.	توضح توسع المناطق السكنية في مدينة أم البواقي	197
8.	توضح المدخل الرئيسي للقطب العمراني ماكومداس.	220
9.	الطرق الأولية في القطب العمراني	226
10.	الطرق الأولية في القطب العمراني	226
11.	الطرق الثانوية في القطب العمراني.	226
12.	الطرق الثانوية في القطب العمراني.	226
13.	الطرق الثالثية في القطب العمراني	227
14.	الطرق الثالثية في القطب العمراني	227
15.	حالة الأرصفة في القطب العمراني.	227
16.	حالة الأرصفة في القطب العمراني.	227
17.	مواقف السيارات في القطب العمراني	229
18.	مواقف السيارات في القطب العمراني	229
19.	توضح حالة المباني السكنية في القطب العمراني.	231
20.	توضح الصورة البصرية للواجهات المباني السكنية في القطب العمراني	231
21.	المساحات الخضراء في القطب العمراني.	232
22.	المساحات الخضراء في القطب العمراني.	232
23.	انتشار النفايات في القطب العمراني ماكومداس	233
24.	انتشار النفايات في القطب العمراني ماكومداس	233
25.	الأثاث الحضري في القطب العمراني	233
26.	الأثاث الحضري في القطب العمراني	233

.27	عملية تسوير المساكن والأحياء السكنية	247
.28	عملية تسوير المساكن والأحياء السكنية	247
.29	إجراء تعديل للمدخل على مستوى المسكن ضمن السكن الجماعي	248
.30	إجراء تعديل في المدخل وإضافة مراب للسيارة وحديقة مسورة على مستوى المسكن ضمن السكن الجماعي	248
.31	حالة الأحياء السكنية	255
.32	حالة الأحياء السكنية	255
.33	مشاكل التلوث في الأحياء السكنية	255
.34	مشاكل التلوث في الأحياء السكنية	255
.35	توضح الفياضانات وانسداد البالوعات	256
.36	توضح عناصر التأثيث الحضري في الأحياء السكنية	256
.37	أماكن التوقف لوسائل النقل في الأحياء السكنية	260
.38	أماكن التوقف لوسائل النقل في الأحياء السكنية	260
.39	حالة الطرق في الأحياء عينة الدراسة	272
.40	حالة الطرق في الأحياء عينة الدراسة	272
.41	توضح حالة مساحة لعب في عينة الدراسة	272
.42	توضح حالة المساحات الخضراء بالأحياء السكنية	273
.43	تمثل أماكن جمع النفايات المنزلية في الأحياء السكنية عينة الدراسة	274
.44	تمثل أماكن جمع النفايات المنزلية في الأحياء السكنية عينة الدراسة	274
.45	الواجهات الخلفية للمساكن بالأحياء عينة الدراسة	274
.46	الواجهات الخلفية للمساكن بالأحياء عينة الدراسة	274
.47	توضح بعض التغيرات العمرانية على المساكن ضمن الأحياء السكنية	276
.48	وضعية التهيئة في الأحياء السكنية.	279
.49	وضعية التهيئة في الأحياء السكنية.	279
.50	نمط السكن الفردي–فيلا– في حي تاقوفت	295
.51	نمط السكن الفردي–فيلا– في حي تاقوفت	295
.52	توضح الطريق الأولي نهج هواري بومدين متفرع منه طريق ثانوي نحو القطب العمراني ماكوماداس	296
.53	توضح طريق ثانوي الرابط بين الطريق الرئيسي 1نوفمبر ونهج هواري بومدين– حي تاقوفت.	296
.54	الطرق الثالثية وحالة الأرصفة في حي تاقوفت	296
.55	الطرق الثالثية وحالة الأرصفة في حي تاقوفت	296
.56	أماكن الوقوف والتوقف في حي تاقوفت	298
.57	أماكن الوقوف والتوقف في حي تاقوفت	298
.58	توضح حالة المساكن في حي تاقوفت	300

59.	توضح الصورة البصرية لواجهات المساكن في حي تاقوفت	**300**
60.	توضح النفايات الهامدة في الحي السكني تاقوفت	**301**
61.	توضح نفايات بقايا الهدم في الحي السكني تاقوفت	**301**
62.	توضح غياب الأثاث الحضري في حي تاقوفت	**301**
63.	توضح الأثاث الحضري في حي تاقوفت.	**301**
64.	توضح واجهات المساكن في حي تاقوفت.	**309**
65.	توضح واجهات المساكن في حي تاقوفت	**309**
66.	توضح حالة الأحياء السكنية	**317**
67.	توضح حالة الأحياء السكنية	**317**
68.	توضح بعض مظاهر التلوث البصري في الحي	**318**
69.	توضح بعض مظاهر التلوث البصري في الحي	**318**
70.	تمثل جمع النفايات المنزلية في الحي	**333**
71.	تمثل جمع النفايات المنزلية في الحي	**333**
72.	توضح البيئة الحضرية في الحي السكني تاقوفت	**335**
73.	توضح البيئة الحضرية في الحي السكني تاقوفت	**335**

المقدمة:

"نحن بحاجة إلى مدن تعكس التعبير عن التنمية المستدامة مدى الحياة وتوفر جودة حياة مناسبة لسكانها، ويتعين تحقيق ذلك من خلال تكافؤ الفرص وحياة صحية وآمنة ومنتجة، متضامنة ومنسجمة مع الطبيعة ومحيطها الريفي، والظروف الثقافية والقيم الروحية المتوافقة مع تنوع البلد، مدن يتعرف فيها سكانها على أنفسهم بتطورها، ويفخرون فيها بثقافتهم والجمال الطبيعي للمكان الذي يعيشون فيه حيث يتجسد التعاون ويظهر التضامن فيما بينهم ضمن إمكانية القدرة على المنافسة" [1].

منتدى مدن من أجل الحياة (Foro Ciuda des para la Vida).

كما أصبح من الضرورة الفصل الواضح بين التنمية المستدامة التي ينظر إليها على أنها حركة ضد التلوث والتدهور والخسارة الجسيمة للطبيعة، والتي تسعى إلى حماية الطبيعة من مختلف الانعكاسات الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والتنمية المستدامة التي تدور حول إعادة تصميم الاقتصاد والمجتمع بشكل عام. الأمر الذي يتطلب فهما وتكاملا أكبر بكثير عبر العلوم الاجتماعية والطبيعية وإعادة التفكير في كيفية تخطيط وتطوير البيئة الحضرية ككل بدلا من سلسلة من القطع المتباينة. وهذا يشير إلى النظر في علاقة السكن بالمدينة وليس فقط في الجوانب الفيزيائية للسكن نفسه[2].

من الواضح أن اهتمام الدول في الفترة الأخيرة بالتنمية المستدامة وجودة الحياة بدا بارزا من خلال المنظمات الدولية والسياسات الإستراتيجية، بالإضافة إلى سن القوانين والمواثيق الدولية، تنظيم المؤتمرات والدعوة إلى التعاون الدولي في هذا المجال، كما استخدمت في مجموعة واسعة من السياقات المختلفة وانطلقت العديد من الأبحاث في دراستها وطرق تطبيقها في المجتمع الحالي حيث نجد أن أهمية *جودة الحياة في "إلمامها بالعديد من الاهتمامات والعلوم فهي تهتم بالجانب الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والجغرافي والطبي والتاريخي والتعليمي وعلوم دراسة العمارة والجريمة والفنون وقضايا البيئة وحركة النقل والتسويق والتوظيف في كل من الريف والحضر وبذلك أصبحت من اهتمامات العديد من المنظمات في مختلف القطاعات والتي توجهت إلى قياسها"* [3].

فمن المهم فهم العلاقة بين مفهومي "التنمية المستدامة" و"جودة الحياة" حيث تعتبر "جودة الحياة"، مثل "للتنمية المستدامة" في صعوبة وجود تعريف متفق عليه عالميا، ولكن تم الاستشهاد كثيرا بتعريف اقترحته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على أنها *"تلبية احتياجات الحاضر دون مساومة الأجيال القادمة على قدرتها في تلبية احتياجاتهم الخاصة"* [4] *ليس هناك شك في أن تلبية الاحتياجات ليس فقط شرط مسبق للتنمية المستدامة ولكن أيضا لرفاهية الفرد وبالتالي لجودة حياة عالية*[5].

في حين عرفت التنمية المستدامة من منظور جودة الحياة خلال البرنامج البيئي للأمم المتحدة سنة 1991م على أساس أنها *"تقوم بصيانة وتحسين جودة الحياة البشرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومساعدة الموارد الموجودة"*[6].

بينما تطرق جدول أعمال القرن 21 للتنمية المستدامة ووصفها بكونها "إطار العمل على تحقيق جودة أعلى للحياة لجميع البشر ومن خلاله تصبح التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البيئية منظومات تعتمد على بعضها البعض"[7].

---

[1] Agenda 21 for Sustainable Construction in Developing Countries.2002, p08.

[2] David C. Thorns, Creating Sustainable Housing: The challenge of moving beyond, environmentalism to new models of social development, School of Sociology and Anthropology, University of Canterbury, New Zealand,2004, p02.

[3] Quintas, Andreia V. and Curado, Maria José, the contribution of urbain green areas to quality of life University of porto Faculty of Sciences, 2009, p03.

[4] Report of the Our Common Future, Development, World Commission on, Environment, 1987, p24.

[5] El Ariane S., Neighborhood Urban Quality of Life, PhD. Thesis, Faculty of Engineering, Cairo, University, Egypt, 2012. P13.

[6] باهر إسماعيل حلمي فرحات، تأثير اللامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، رسالة دكتوراه في الهندسة العمرانية تخطيط عمراني، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006م، ص ص5-6.

[7] Agenda 21 for Sustainable Construction in Developing Countries, Sustainable construction, the debate, Chapter 2,2002, P14.

نظرا لأن التنمية المستدامة تصبح هدفا أكثر أهمية في تخطيط البنية التحتية للمدينة وصنع السياسات، فإن جودة الحياة هي إجراء متزايد الأهمية لفهم وتوصيف وتطبيق فعال في البحث وتطوير حلول البنية التحتية المناسبة للتنمية المستدامة[1] وأنه *"في صميم التنمية المستدامة تكمن الفكرة البسيطة المتمثلة في ضمان جودة حياة أفضل للجميع، للأجيال الحالية والقادمة حيث الصعوبة تكمن في أنه إن لم نتبنى جميعا أنماط حياة أكثر استدامة فسوف تتدهور جودة حياة السكان، وإذا كان على المجتمع أن يرفع من جودة حياة مواطنيه سواء في الحاضر أو في المستقبل فلا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار مستدام"*[2].

تساعد جودة الحياة المخطط الحضري في *"مراقبة المجتمعات المحلية والاهتمام بها مع صياغة خطط جديدة تراعي الاحتياجات البشرية، والمساعدة في الدراسات المستقبلية والتي تشمل الاعتراف أن قطاع التنمية لا يتعلق فقط بالأمور الاقتصادية بل يشمل التنمية الاجتماعية والبشرية وبأن تطوير البيئة يجب أن يتضمن استدامة اجتماعية تساهم في تحقيق وتطوير جودة الحياة"* [3].

تكمن القيمة الحقيقية للتخطيط في مدى المساهمة في التنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة وإلا يبقى التخطيط مجرد تطلعات وأفاق مستقبلية، فجودة الحياة الحضرية تهتم بحياة السكان ومدى رضاهم عن حياتهم داخل بيئتهم العمرانية وما مدى تحقيق هذه المدن لمتطلباتهم وأهدافهم المرجوة بهدف تحقيق الحياة الجيدة وبالتالي وجب التأكيد على أهميتها في الدراسات الحضرية والعمرانية بهدف تحسين جودة الحياة وتحقيق التنمية المستدامة واستمرارية البقاء.

ولهذا نجد موضوع جودة الحياة متشعب داخل المجال الحضري في حد ذاته كون المدينة كيان حي تجمع بين العديد من الجوانب عمرانية كانت أو اجتماعية، ديموغرافية أو بيئية... وهنا يبرر الاختلاف والمفارقات الموجودة خلال الدراسات التطبيقية وطرق اختيار المعايير والمؤشرات والمناهج المتبعة خلال الأبحاث سواء كانت من طرف جهة فردية أو لفائدة الجهات المسؤولة حسب خصوصية ونوع القطاع داخل المدن.

تعتبر الجزائر أحد الدول المهمة في مواكبتها لتيار التنمية المستدامة وجودة الحياة من خلال تبسيط الإجراءات بإصدار القوانين لضمان جودة الحياة الحضرية حيث انتقلت في بداية الألفية الثانية اتجاه التنمية المستدامة وضرورة تحسين مستوى المعيشة وجودة الحياة الحضرية في ظل الاهتمام العالمي المتنامي باستحداث أسس ومعايير التخطيط الحضري والتنمية المستدامة وشرعت في سن القوانين والتشريعات التي توضح الموافقة الضمنية على أهمية جودة الحياة الحضرية داخل المدن باستحداث مخططاتها وأدواتها المتعلقة بالتهيئة والتعمير ومنظومتها التشريعية تحت إطار التنمية المستدامة والمتمثلة في:

- تفكيك جزئي للنظام المركزي (قانوني البلدية والولاية الذي أعطى صلاحيات أكثر للمنتخبين).
- أدوات تقنية جديدة لتجسيد برامج التنمية المستديمة المختلفة (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي).
- إطار تشريعي جديد يحاول أن يربط مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين ضمن نظام يضمن فعالية وشفافية وعدالة في توزيع الاستثمارات والنتائج التنمية المنشودة.
- إطار مؤسساتي حديث يسهر على المتابعة (وزارة منتدبة للمدينة ومرصد وطني للمدينة).

وعليه فأسلوب التنمية المستديمة التي انتهج كان يهدف إلى القضاء على البيوت الفوضوية في الحواضر الكبرى وإعادة الاعتبار والتجانس للوظائف الحضرية داخل المناطق العمرانية، إضافة إلى جعل الوجه المعماري يتلاءم وثقافة المجتمع وهذا النهج التنموي كان في بعض الجوانب بالتنسيق مع الهيئات الدولية (البنك الدولي...).

وبالرغم من تعدد الإجراءات وتنوع القوانين نجد أن الجزائر لا تزال تعاني مشاكل متعددة ومتنوعة تشمل إنتاج السكن والنقص في المرافق والخدمات وخاصة الأساسية منها ضمن الأحياء السكنية، هذا ما

[1]Jamie Montague, Quality of Life, Sustainable Civil Infrastructures and Sustainable Development Fischer TRB, Annual Meeting CD-ROM Paper revised from original submittal, 2010, p2.

[2]David Uzzell and Gabriel. Moser, Environment and quality of life, Revue européenne de psychologie appliquée, 2005. p2

[3] Idid, Syed, Achieving Quality of Life through urban design, 11th Leadership Seminar (SEACUM11) on challenges of urban living for Quality of life and Community development, Malaysia.2004, P.1.from website: http://www.academia.edu.(Consulté le. 5 Mai .2020).

يدفعنا إلى البحث في موضوعنا المعنون بالتنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ من خلال التطبيق على مدينة أم البواقي كحالة دراسة مع التركيز على جودة الحياة من منظور التنمية المستدامة وعلاقة السكان بأحيائهم السكنية.

قامت هذه الدراسة على كل من الجانبين النظري والتطبيقي بينما يحتوي كل جانب على ثلاث فصول للإجابة على التساؤلات البحثية والفرضيات المقترحة التي تقوم عليها الأطروحة كما يلي:

- **الفصل الأول: مقاربة نظرية للتنمية المستدامة في المجال الحضري:**

نهدف من خلال هذا الفصل إلى وضع واكتساب معرفة واضحة ورؤية شاملة حول التنمية المستدامة والاستدامة في مجال العمران الحضري وعلاقتها بجودة الحياة الحضرية، حيث يحتوي الفصل على خمسة محاور رئيسية تتضمن المفاهيم التي لها صلة بالموضوع كالتنمية والمدينة، الحي... بالإضافة إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة، مبادئها، أبعادها، ومؤشراتها كما نستعرض من خلاله التنمية المستدامة من المنظور العمراني والحضري وأهم أدوات تقييم الاستدامة العمرانية المستخدمة عالميا والمؤشرات التي قمنا باستنتاجها لتقييم الاستدامة الحضرية والعمرانية داخل الأحياء السكنية، كما نناقش علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة في المجال الحضري، من خلال نقاط التكامل والفصل بينهما.

- **الفصل الثاني: مقاربة نظرية لجودة الحياة في المجال الحضري:**

نهدف من خلال هذا الفصل إلى تقديم مختلف النماذج والنظريات التي تتعلق بمفهوم جودة الحياة وعرض مؤشرات قياسها واستنتاج أهم المعايير والمؤشرات لها صلة بجودة حياة السكان داخل أحيائهم السكنية وإستدامتها وذلك من خلال أربعة محاور رئيسية تحتوي على مفاهيم جودة الحياة المتنوعة بالإضافة إلي التطرق لجودة الحياة من المنظور الحضري والعمراني كما يضم الفصل أدوات التقييم الخاصة بجودة الحياة والمعتمدة من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى دراسة مقارنة بين مؤشرات جودة الحياة المنتهجة من قبل المدن السباقة في هذا المجال وعلى المستوى العالمي.

- **الفصل الثالث: واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر من منظور حضري:**

نهدف من خلال هذا الفصل إلي تسليط الضوء على واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في المدينة الجزائرية والإجراءات المتبعة لتطبيقها في المجتمع الجزائري لفهم متغيراتها ومعيقاتها ،خصائصها ومميزاتها والتي يمكن أن تساعد في وضع منهج تقييم جودة حياة السكان ومدى استدامة حياتهم بالأحياء السكنية في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة أم البواقي بصفة خاصة، من خلال أربعة محاور أساسية تحتوي على مفاهيم حول تخطيط المجال الحضري والتخطيط المستدام، مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة، مراحل التخطيط السكني في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة بالإضافة إلى وضع منهجية تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية المقترحة في الأطروحة.

- **الفصل الرابع: الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي، دراسة تحليلية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة للتنمية المستدامة وجودة الحياة بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ:**

إنطلاقا من هذا الفصل ننتقل إلي حالة الدراسة والمتمثلة في مدينة أم البواقي حيث قمنا باستعراض إمكانياتها، مقوماتها ومؤهلاتها المختلفة خاصة العمرانية منها والسكنية وذلك من خلال أربعة محاور مع التطرق إلى واقع الحظيرة السكنية وتطورها، مدى انعكاس سياسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر على التخطيط الحضري في المناطق السكنية والعمران بالمدينة، بالإضافة إلى توضيح المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومعايير تقسيمها انطلاقا من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

- **الفصل الخامس: تحليل ومناقشة النتائج لعينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس:**

في هذا الفصل قمنا باستعراض نتائج تقييم المجالات من خلال المؤشرات المعتمدة في البحث والتي تم استنتاجها ضمن الجزء النظري، في عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس، مرورا

بثلاثة محاور تشمل الدراسة التحليلية للعينة، عرض نتائج الإستبيان، بالإضافة إلى مناقشة نتائج المؤشرات وارتباطها.

➢ **الفصل السادس: تحليل ومناقشة النتائج لعينة الحي السكني الفردي تاقوفت:**

نتطرق في هذا الفصل إلى مناقشة نتائج تقييم للمؤشرات المقترحة من خلال الاستبيان الخاص بالسكان المقيمين بعينة البحث والمتمثلة في الحي السكني الفردي تاقوفت من خلال ثلاثة محاور تشمل استعراض الدراسة التحليلية لعينة الدراسة- الحي السكني تاقوفت بمدينة أم البواقي، عرض ومناقشة نتائج الإستبيان على مستوى عينة البحث، مناقشة نتائج المؤشرات وارتباطها.

بالإضافة إلي مجموعة من التوصيات والتي تليها الخاتمة وقائمة المراجع والملاحق.

1. إشكالية البحث:

عرفت الجزائر تزايد في وتيرة الكثافة السكانية خاصة بعد سياسة التصنيع والتقسيم الإداري (1974-1984م) حين ركزت على مبادئ وأدوات وقوانين تنموية تخضع لمركزية تخطيطية الأمر الذي كان له الإنعكاسات السلبية على المراكز الحضرية المختلفة بشكل لا يتماشى وطموحات جودة الحياة في المراكز الحضرية نتيجة الاهتمام بالعملية الإنتاجية دون توجيه الاهتمام إلى الجودة في الإنتاج العمراني والمعماري في الوقت الذي ركزت على مبادئ وأدوات وقوانين تنموية تخضع لمركزية تخطيطية وتنفيذية (1969 - 1989م).

وبعد دستور 1989 والتحول في السياسة الاقتصادية والسياسية للبلاد والانطلاق في مشاريع التنمية الحضرية والتفكيك الجزئي للنظام المركزي بهدف إعادة التوازن والتجانس للمدن والمراكز الحضرية وبهدف تصحيح الإختلالات ضمن نظام يضمن فعالية وعدالة في توزيع الاستثمارات وجعل الوجه المعماري يتلاءم مع طموحات ومتطلبات المجتمع وثقافته وحصد نتائج التنمية المنشودة تم تبني أدوات تعميرية جديدة لتجسيد برامج التنمية المستدامة المختلفة التي تسعى لإنتاج السكن والأحياء السكنية التي تضمن جودة الحياة الحضرية والمعمارية والاجتماعية.

حيث بدأت الجزائر في سن القوانين والتشريعات التي توجه عملية الإنتاج السكني وتوضح الموافقة الضمنية على أهمية جودة الحياة الحضرية داخل المدن والأحياء الجزائرية بحلول سنة 1990م.

- حيث تكرس ذلك من خلال ما يلي:
- القانون 90-20 من 01-12 -1990م المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني بهدف تنظيم وتقليص الأراضي الصالحة للتحضر، والالتزام بمبادئ وأهداف السياسة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي[1].
- القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12-12-2001م المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها والذي يهدف إلى تحسين إطار حياة المواطن والحفاظ على صحته من خلال "إعلام وتحسيس المواطنين بالأخطار الناجمة عن النفايات وأثارها على الصحة والبيئة"[2].
- القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12-12-2001م والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والذي يهدف إلى التنمية المتناسقة لكامل التراب الوطني واستقرار السكان، وكذلك إعادة التوازن في الهيكل الحضري[3].
- قانون 02-02 المؤرخ في 05-02-2002م المتعلق بحماية الساحل وتثمينه (قانون 02-02، 2002)[4].
- القانون 02-08 الصادر في 08-05-2002م والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها والذي حدد شروط إنشاء المدن الجديدة وتلك الخاصة بتطويرها[5].
- القانون 03-10 بتاريخ 19-07-2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة-(Loi 03 10, 2003, p. 7) ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية والعمل على ضمان بيئة معيشية صحية، وكذلك

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12م المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمته المستدامة.
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05-02-2002م المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 02-08 الصادر في 08-05-2002م والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها.

استخدام تقنيات أنظف، تعزيز المعلومات والوعي ومشاركة الجمهور ومختلف أصحاب المصلحة في تدابير حماية البيئة[1].

- قانون 04-03 المؤرخ في 23-06-2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة[2].
- تعديل وتتميم قانون التهيئة والتعمير 90-29 بقانون 04-05 المؤرخ في 14-08-2004 الذي أضاف ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية والتكنولوجية في مخططات التهيئة والتعمير.
- قانون 04-20 المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[3].
- قانون 06-06 بتاريخ 20-02-2006 الخاص بالقانون التوجيهي للمدينة بهدف سد الفجوة
- التشريعية والمؤسساتية والعمل على استرجاع المدينة لهويتها وتثمين دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ككيان مستقل في إطار التنمية المستدامة. فضلا على إنشاء مرصد وطني للمدينة والذي يقوم بمهام مراقبة تنفيذ سياسة المدينة، وإعداد دراسات حول تطوير المدن[4].
- قانون 07-06 تاريخ 13-05-2007 والمتعلق بإدارة وحماية وتنمية المسطحات الخضراء ويهدف إلى تحسين البيئة المعيشية الحضرية"، وتحسين جودة المساحات الخضراء الحضرية الحالية مع تعزيز إنشاءها[5].
- المرسوم التنفيذي رقم 17-94 بتاريخ 26-02-2017 المكمل للمرسوم التنفيذي 07-05 بتاريخ 08-01-2007 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل المرصد الوطني. بهدف مساعدة الدولة والجماعات الإقليمية على تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتثمين دور المدينة في التنمية المستدامة[6].

فبالرغم من هذه المجموعة من القوانين الخاصة بالتخطيط والتعمير والتهيئة الحضرية وبذل العديد من الجهود والتي تجسدت في عدد من المشاريع الهائلة والمنجزة في مجال إنتاج البرامج والمشاريع الإسكانية التي تهدف إلى تحسين البيئات الحضرية وجودة الحياة والسيطرة على نمو مجالها الحضري وتطورها العمراني وتوجيهه نحو التنمية المستدامة، تظل النتائج أقل بكثير من توقعات السكان، لاسيما من حيث الجودة حيث نجد أن المناطق والأحياء السكنية التي تم إنشاؤها تعاني من نقص في المرافق والخدمات وخاصة الأساسية، بالإضافة إلى ظهور العديد من المشاكل في الحياة الحضرية التي تؤثر على الوضع الحالي وصورة البيئة الحضرية، وكذلك تؤثر على رضا الأفراد الذين يعيشون في هذه المجتمعات، كما تؤثر على العلاقة بين السكان وبيئتهم حيث بدا أن تحقيق كل من التنمية المستدامة وجودة الحياة من الأهداف البعيدة المنال خاصة عندما يتعلق الأمر باستمرارية الطلب على المساكن التي يجب إنشاؤها والتي تحظى بالأولوية دون نوعيتها ومن هذا المنطلق تصبح التنمية المستدامة وجودة الحياة من الأهداف ذات الأهمية الثانوية.

وبما أن الحق في السكن من الحقوق الأساسية للإنسان وعنصر مهم في مكونات جودة الحياة والتي لا يمكن أن يقوم تقييمها بمعزل عن السكان كون الإنسان عامل مهم في دراسة جودة الحياة. ومن هنا ارتأينا ضرورة فهم جودة الحياة في الأحياء السكنية الجزائرية من خلال دراستها ومناقشتها في إطار التنمية المستدامة.

لذلك سيركز هذا البحث على دراسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ من خلال دراسة حالة مدينة أم البواقي.

مما سبق يمكننا طرح السؤال الرئيسي كما يلي:

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 03-10 المؤرخ في2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 04-03 المؤرخ في 23-06-2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 04-20 المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م الخاص بالقانون التوجيهي للمدينة.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-06 تاريخ 13-05-2007 والمتعلق بإدارة وحماية وتنمية المسطحات الخضراء.

[6] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 17-94 بتاريخ 26-02-2017 المكمل للمرسوم التنفيذي 07-05 بتاريخ 08-01-2007 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل المرصد الوطني.

- كيف يمكن تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بمدينة أم البواقي؟ وما مدى مراعاة تخطيطها لمبادئ التنمية المستدامة ومتطلبات جودة الحياة في المجتمع الحالي؟

2. التساؤلات الفرعية:

يتفرع عن هذا التساؤل عدة أسئلة فرعية، لعل أهمها:

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة وجودة الحياة؟
2. كيف يمكن لمناهج تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة المعتمدة عالميًا المساهمة في تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية لمدينة أم البواقي؟
3. كيف تساعد أنواع دراسات الحالات المختارة من الأحياء السكنية بمدينة أم البواقي في توفير المقارنة بين النتائج المختلفة وتفسيرها؟
4. ما هي انعكاسات واقع الأحياء السكنية على جودة حياة السكان ومدى استدامة علاقتهم اتجاه بيئتهم الحضرية عموما وأحيائهم السكنية بصفة خاصة في مدينة أم البواقي؟

3. الفرضية الرئيسية للبحث:

إن إمكانية التعرف على مؤشرات التقييم لجودة الحياة من منظور التنمية المستدامة من خلال بيانات ومعلومات واضحة في الأحياء السكنية يساهم في تطوير العملية التخطيطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة والعمل على تحسينها بما يتناسب مع السكان.

1.3. الفرضيات الجزئية:

1.1.3. الفرضية الأولى: إن التنمية المستدامة وجودة الحياة من المفاهيم التي تتضمن العديد من وجهات النظر لذا فان شكل العلاقة يكمن في مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال تحديد إطار يدمج المجالات الرئيسية التي تتوافق مع تقييم وتفسير جودة الحياة في الأحياء السكنية واستدامتها.

2.1.3. الفرضية الثانية: تساهم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بدفعها إلي النمو والتطور أو التدهور والتداعي وإن تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية يكمن في طبيعة تأثير مؤشراتها وتفاعلها فيما بينها ومدى انعكاسها السلبي أو الإيجابي على علاقة السكان ببيئتهم الحضرية ضمن الأحياء السكنية.

3.1.3. الفرضية الثالثة: أن التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية لها علاقة بالعملية التخطيطية حيث أن نتائج التقييم والتفسير تتغير وتختلف بدورها حسب البيئة السكنية أو نمط السكن وبتغير أراء السكان ووجهة نظرهم في جودة الحياة من خلال تقييم مؤشرات جودة الحياة المقترحة في أحيائهم السكنية.

4. أهداف الدراسة البحثية:

1.4. الهدف الرئيسي: يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة في تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية من منظور التنمية المستدامة، حيث أن تطوير إطار عمل يساهم في تقييم وتفسير جودة الحياة في أحيائنا السكنية بما يتماشى مع التنمية المستدامة من شأنه أن يستخدم كأداة لتحسين جودة الحياة وعلاقته السكان ببيئتهم السكنية واستدامتها في المدينة الجزائرية بصفة عامة وبمدينة أم البواقي كحالة دراسة.

2.4. الأهداف الفرعية: يحاول البحث تحقيق بعض الأهداف الجزئية وذلك من خلال تحقيق مجوعة من الأهداف تتعلق بالجانبين النظري والتطبيقي كما يلي:

أ. أهداف تتعلق بالجانب النظري من الأطروحة وتتمثل فيما يلي:

- محاولة تحديد العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة من المنظور الحضري والجانب العمراني.
- تسليط الضوء على الأسباب المختلفة لمعيقات التنمية المستدامة وجودة الحياة داخل المدن وفي الأحياء السكنية.
- رصد المناهج المختلفة والإطلاع على الجهود المبذولة عالميا ووطنيا في هذا المجال.
- التطرق إلي التجارب الدولية في مجال قياس جودة الحياة والاستدامة بهدف وضع منهجية يمكن على ضوءها تقييم وتفسير جودة الحياة والاستدامة في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي.

ب. أهداف تتعلق بالجانب التطبيقي من الأطروحة وتتمثل فيما يلي:

- معظم دراسات الجودة تستخدم فقط مؤشرات الجودة كأداة لتقييمها كمفهوم مستقل، لذا فإن الهدف الأول في هذه الدراسة هو إنشاء إطار شامل يوضح علاقة جودة الحياة بالتنمية المستدامة من الجانب الحضري ويعمل على دمج المؤشرات الاجتماعية والبيئية للجودة مع المؤشرات الحضرية والجوانب المتعلقة باحتياجات السكان أثناء العملية التخطيطية والتي تتوافق مع التنمية المستدامة حيث يمكن استخدامها كأداة في التقييم والتفسير مفهوم جودة الحياة الحضرية داخل الأحياء السكنية المختلفة.
- تقييم جودة الحياة في بعض الأحياء السكنية القائمة من خلال الدمج بين مناهج ومؤشرات جودة الحياة الحضرية والتنمية المستدامة.
- تفسير علاقة السكان بأحيائهم وفقا إلي مناهج ومؤشرات جودة الحياة والحضرية والتنمية المستدامة.
- التعرف على معيقات التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية في المدينة الجزائرية (حالة أم مدينة البواقي).
- رصد السياسات المختلفة والإطلاع على الجهود المبذولة في الميدان ومدى تحقيقها لجودة الحياة من خلال برامج التنمية المستدامة المخططة وواقع تنفيذها.
- الوصول إلى مجموعة من النتائج، التي يمكن على ضوءها تقييم دور التنمية المستدامة في تحقيق جودة الحياة في الأحياء السكنية لمدينة أم البواقي.

5. المراحل التي تطور من خلالها البحث:

بهدف الإجابة على الأسئلة البحثية وبلوغ المساهمة المنتظر تحصيلها من خلال هذه الأطروحة لتحقيق الأهداف المرجوة وإثبات الفرضيات وتوضيح المنهجية المتبعة بناءا على الطرح الذي بنيت عليه الإشكالية مررنا في بحثنا هذا بالعديد من المراحل والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.5. **المرحلة الأولى:** تتمثل في الدراسة النظرية التي تساهم في تحديد إطار شامل للتنمية المستدامة وجودة الحياة حيث يحتوي على أهم المؤشرات التي تخدم الموضوع ومن شأنها المساهمة في التقييم.

2.5. المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تضمنت اختيار الوسائل والأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها والاعتماد عليها في الجانب التطبيقي للأطروحة وتوظيفها من خلال اختيار المؤشرات التي قمنا باعتمادها بهدف تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية (الدراسة التحليلية، الملاحظة والاستبيان).

3.5.المرحلة الثالثة: قمنا خلالها باختيار الأحياء السكنية عينات الدراسة في الجانب التطبيقي للأطروحة من خلال وضع مجموعة من المعايير المحددة للاختيار والتي تتماشى مع أهداف البحث، وجمع البيانات اللازمة حول هذه العينات.

4.5.المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأخيرة من البحث حيث قمنا من خلالها بتحليل البيانات والنتائج التي تمت معالجتها من نتائج المؤشرات والتي ساعدت على إثبات الفرضيات وتحديد نتائج البحث، وتقديم بعض التوصيات الآنية والمستقبلية.

6.المناهج المتبعة من خلال مراحل البحث:

إن طبيعة موضوع الدراسة والتي تدور حول التنمية المستدامة وجودة الحياة تفرض علينا إتباع المناهج التالية:

1.6.المنهج الوصفي والتحليلي: يقوم هذا المنهج على وصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا في الواقع، عن طريق جمع معلومات معينة عن المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، بهدف معالجتها عن طريق توصيفها من جميع جوانبها وأبعادها ودراسة الظواهر كما هي في الواقع، والتعبير عنها بشكل كمي يوضح حجم الظاهرة ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، أو بشكل كيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، من حيث أنه أكثر تحديدا للمشكلة وفرضياتها، وأكثر تفصيلا للمعلومات التي تحتاجها، أو توصيف الجماهير موضوع البحث[1]، والحقائق في الإطار المجالي وتحليلها وتفسيرها واستخلاص النتائج الخاصة بالبحث وفقا للفرضية البحثية.

[1] بوراس منير، المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد/ 06 : العدد/ 04 : أفريل . 2023، ص185.

باعتبار البحوث الوصفية تتكيف مع ظروف الظواهر المتميزة بالتغير وعدم الثبات ولو تعدد المؤشرات الفاعلة، بالإضافة إلى أنها تتعامل كذلك مع الواقع الاجتماعي وبكل جزيئاته وتحيط بكل أبعاده.

فتكمن أهمية المنهج الوصفي في المساعدة على تحقيق أهداف الموضوع وذلك بالحصول على بيانات وصفية حول واقع التنمية المستديمة وعلاقتها بجودة الحياة في الأحياء السكنية والإطلاع على واقع التخطيط والتنفيذ انطلاقا من الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع البحث وكل الجوانب المتعلقة بموضوع البحث بصفة عامة.

بينما يقترن بالمنهج التحليلي لكون الوصف والتحليل عمليتان متتاليتان ومتكاملتان حيث يقوم المنهج التحليلي على تصنيف البيانات وتبويبها، تحديد المشكلة وصياغة الفروض ،تحديد العينة وأخذها، تحديد مجتمع البحث بالإضافة إلي عملية التحليل الخاصة بالباحث وأسلوبه حيث تتضح القناعات وتوضح الفكرة[1].

2.6. المنهج التاريخي كطريقة بحث: يستخدم هذا المنهج في جميع العلوم دون استثناء أو حينما نقول طريقة بحث نقصد بذلك تبني مبسط لحركة التاريخ في الظواهر فهو الذي يعني بالتأريخ للعلوم جميعا، عبر التساؤلات الثلاثة: كيف نشأ وكيف تطور وكيف آل؟[2].

ومن هنا تتوضح أهمية المنهج التاريخي في بحثنا حيث يساهم في تحقيق أهداف الموضوع المتعلقة بضرورة فهم نشأة وتطور فكر التنمية المستديمة وجودة الحياة والإطلاع عليها ومتابعتها لفهم واقعها الحالي وما توصلت إليه في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

7. وسائل البحث المعتمدة لجمع البيانات وتحليلها في الأطروحة:

تتمثل أهمية الوسائل المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها في البحوث المتعلقة بالعمران والمدن وعلاقتها مع المجتمع في إضفاء الصفة العلمية والموضوعية لهذا النوع من البحوث فضلا على دورها الأساسي في التوصل إلى النتائج الدقيقة المتوقفة على طبيعة هذه الوسائل ومدى دقتها ومصداقيتها وتكاملها ومدى توافقها مع طبيعة البحث وأهدافه ولذلك استخدمنا من خلال هذا الطرح الوسائل الآتية:

- **المخططات والخرائط، الوثائق والمراجع:** تتمثل أهمية استخدامها في الربط بين مختلف الإمكانيات المختلفة للمواقع والظروف المتنوعة وعناصر التخطيط والتصميم الحضري والعمراني لتحصيل البيانات والمعطيات الخاصة بالسياسات المتبعة والمشاريع والبرامج المختلفة من مختلف المديريات والمؤسسات الخاصة بتسيير المدينة بالمدينة حالة الدراسة، كمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ومكتب الإحصاء ببلدية أم البواقي، ديوان الترقية والتسيير العقاري ...الخ مع الجوانب النظرية مع الكتب والرسائل والمراجع لتحقيق الغاية البحثية واستيفاء مراحله ومقوماته بغية تحقيق الأهداف وبلوغ النتائج.
- **الملاحظة:** نوفر من خلال استخدام الملاحظة عن طريق المراقبة ضمن مجال الدراسة مجموعة من المعطيات التي تتمحور حول وصف المجال وحالته، إمكانياته وخصائصه سواء عمرانية كانت أو اجتماعية، بيئية أو اقتصادية وحتى الثقافية منها وردود الأفعال والعلاقات بين السكان والمواقف المتنوعة والصعوبات والعوائق الموجودة في الأحياء السكنية كمرحلة قبلية تسبق الإجابة على الاستبيان لعدم التأثير على الباحث ومجتمع عينة البحث.
- **الصور:** تعتبر الصور في مجال بحثنا وسيلة لتسجيل المعطيات وتوثيقها بالإضافة إلي دعمها للبيانات المتحصل عليها خلال الدراسة التطبيقية في الأطروحة حيث تساهم في دعم وتثبيت النتائج وتحليلها.
- **العينة:** من بين الوسائل المعتمدة في البحث العينة بهدف إعطاء النتائج الصحيحة والخصائص المهمة وتفسيرها لذا كان من الضروري انتقاء العينة المثالية في مجال الدراسة من خلال الاعتماد على مجموعة من المعايير لتجنب التكرار والتحيز والتأثير على النتائج بطريقة أو بأخرى من خلال القيام بالعديد من الخطوات
- **الاستبيان:** يعتبر الاستبيان الطريقة المناسبة التي يمكن أن تساعد في جمع البيانات حول هذه المؤشرات الموضوعية والذاتية حيث تم تصميم الاستبيان والقيام بتطبيق عينة الدراسة الاستطلاعية والتي كانت من خلال القيام بعدة زيارات لمجتمع عينات البحث بغية تنقيح الاستمارة ومراجعتها لمعرفة مدى توافق المؤشرات المختارة مع خصائص المجتمع السكني خاصة فيما يتعلق بآراء السكان وتقييماتهم الذاتية،

[1] فتيحة عزام، فلسفة ومناهج العلوم، المنهج التحليلي، المركز الاكاديمي للنشر، الاسكندرية، 2019، ص03.

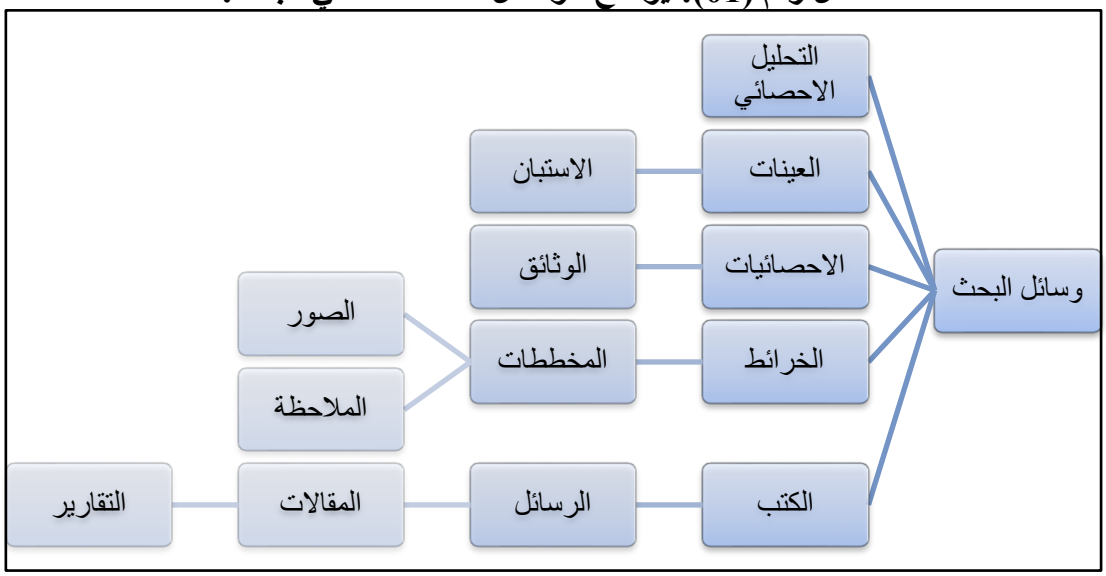
[2] مالية بصال، منهج البحث التاريخي –التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب، مجلة دراسات، المجلد11، العدد02، نوفمبر2022، ص15.

ووفقا لتعليقاتهم قمنا بصياغة الاستبيان النهائي بعد حذف واستبدال وتوضيح البعض من الأسئلة من حيث الأسئلة الرئيسية ومحاورها وأشكال الإجابة عليها لنتمكن من تطبيقها.

▪ **البرامج الإحصائية:** استخدمنا في بحثنا هذا SPSS Statistiques 25 IBM لأنه البرنامج الأكثر أهمية في التحليل الإحصائي الذي يربط بين الدراسات العمرانية ومجتمعها الحضري حيث أن الإحصاءات تتكون من حقائق وأرقام للعوامل المختلفة، وعادة ما تكون هذه الإحصاءات مفيدة وموفرة للوقت لأنها تختصر كميات كبيرة من المعلومات في عدد قليل من الأرقام البسيطة فهي تساعد في ضمان أن المعلومات يتم عرض الملاحظات وتفسيرها بطريقة دقيقة وتحويل البيانات التي تم جمعها من الاستبيان والملاحظات إلى قيم. وتعمل على تحقيق أحد الأهداف الرئيسية في تضمين المؤشرات المختلفة كونها:

- تستخدم الإحصائيات لتنظيم المعلومات وتلخيصها حتى يتمكن الباحث من رؤية ما حدث في الدراسة البحثية وإيصال النتائج للآخرين.
- تساعد الإحصائيات الباحث في الإجابة عن الأسئلة العامة التي بدأت البحث عن طريق التحديد الدقيق للاستنتاجات المبررة بناء على النتائج التي تم الحصول عليها.

الشكل رقم (01): يوضح الوسائل المستخدمة في البحث.



المصدر: من إعداد الباحثة، 2023م.

8. الإضافة والمساهمة البحثية:

تساهم هذه الدراسة في مجال التنمية المستدامة وجودة الحياة حيث تهدف إلى دراسة وتقييم جودة حياة السكان وتفسيرها من خلال تقديم نموذج يمكن من خلاله تقييم وتحليل مؤشرات جودة الحياة الحضرية والجوانب المتعلقة بالسكان بالإضافة إلي تفسيرها وربط الظواهر والعلاقات فيما بينها.

من المتوقع أن تقدم هذه الدراسة دعما تطبيقيا وتجريبيا للعلاقة بين جودة حياة السكان ضمن أحيائهم السكنية من خلال تقديم نموذج نظري وتطبيقي للمساهمة في مجال جودة الحياة التي تعاني من نقص الدراسات في المدن الجزائرية والتي هي في حاجة ماسة لدراسة وتطبيق هذا المفهوم في مجتمعاتها للتغلب على انتشار الأحياء السكنية العشوائية وما يتبعها من تجاوزات عمرانية كانت أو حضرية.

لذلك تعتبر هذه الدراسة بمثابة بحث رئيسي عن علاقة مستدامة بين السكان وأحيائهم السكنية من خلال تفسير وتقييم جودة الحياة بالنسبة لهم.

1.8. الإضافة النظرية للأطروحة: تساهم هذه الدراسة في التقديم النظري لجودة الحياة وعلاقتها بالتنمية المستدامة وحول استدامة هذه العلاقة ومدى تأثيرها على الأحياء السكنية وسكانها.

وتحققت هذه المساهمة من خلال مناقشة معنى ومفهوم كل من التنمية المستدامة وجودة الحياة وكل من المبادئ والأبعاد، الأهداف والمكونات، النظريات والمؤشرات الرئيسية وتصنيف كل منها، بالإضافة إلى التطرق إلى مبادئ كل من التخطيط والتصميم الحضري واحتياجات كل منهما في إنتاج الإسكان والأحياء السكنية، فضلا على التطرق إلى والاحتياجات الإنسانية في الحياة الحضرية وكيف تتأثر بمؤشرات

الجودة من خلال مناقشة النماذج المختلفة ومقاربات التصميم للأفراد والعلاقة بين هذه النماذج والجودة لذا فإن الجزء النظري ساعد في الحصول على مختلف المفاهيم حول المؤشرات الموضوعية والذاتية التي تؤثر على العلاقة بين السكان وجودة حياتهم وسبل استدامتها في أحيائهم السكنية.

كما أنه ساعد في فهم مختلف أبعاد هذا المفهوم كفكر نظري بهدف جعل المدن صالحة للعيش ووضع إطار قابل للتطبيق في الجزائر عبر التطرق إلي استعراض وتحليل دراسات لمختلف النماذج الدولية وأمثلة لمنهجيات دول تتباين وتتنوع طرق التقييم والقياس لديها والتي ساهمت بجزء كبير في جانبنا التطبيقي للأطروحة.

2.8. الإضافة التطبيقية للأطروحة: عمل الجانب التطبيقي للبحث على وضع قاعدة بيانات ومعطيات حول واقع جودة الحياة في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي كنموذج مثالي للدراسة من خلال دراسة مؤشرات جودة الحياة التي تم تحديدها في الإطار والطريقة المناسبة لكل مؤشر وفقا لـ نوعه ومجال قياسه.

حيث أن هذه الدراسة ستساعد في معرفة معظم المؤشرات التي علينا التركيز عليها في الدراسات المستقبلية.

ستساعد النتائج المتوصل إليها إلي فهم العلاقات بين المؤشرات المختلفة، والعلاقة بين مؤشرات جودة الحياة وواقع الأحياء السكنية في المدن، وكذلك العلاقة بين مؤشرات جودة الحياة والسكان ضمن أحيائهم السكنية، وتفسيرها من خلال نظريات تفسير جودة الحياة ورصد مجموعة الأسباب والعوامل التي ساهمت في وجود تلك الظواهر ضمن الأحياء السكنية وتجاه السكان.

كما يلعب الجانب التطبيقي دورا مهما في مساعدة متخذي القرار من مخططين وعمرانيين ومعماريين واجتماعيين واقتصاديين في الاستفادة منها كدراسة حالة لدراسة الجودة في بعض الأحياء السكنية في المدينة الجزائرية بصفة عامة والمتوسطة الحجم بصفة خاصة وإمكانية دمج نتائجها وتوصياتها مع المبادئ والأسس الخاصة بالتخطيط والتصميم في مجال السكن والإسكان بصفة عامة والأحياء السكنية بصفة خاصة وتطويرها والعمل على تحسين جودة الحياة بها واستدامتها باستدامة علاقة السكان بها.

كذلك يساعد هذا الجانب في تسليط الضوء ومساعدة أصحاب القرار في مجال بحثنا وتخصصنا الخاص بالعمران والحضر وتسيير المدن وبمعنى أشمل وأدق في مجال تسيير التقنيات الحضرية بضرورة دمج العلوم الإنسانية والاجتماعية بطريقة تطبيقية وجدية في هذا النوع من التخصص وذلك كونها جزء لا يمكن تجزئته حيث لا يمكن أن تخلو مدينة من السكان والبشر ولا تصلح مدينة للعيش من غير البشر وغير ممكن أن يستدام وجود السكان في مدينة تستهين بمتطلباتهم واحتياجاتهم التي تتماشى مع طموحاتهم وجودة حياتهم واستدامتها، الأمر الذي إن تحقق امتص وقلل العديد من المشاكل والأزمات المتواجدة عبر معظم مدننا كديمومة الأزمة السكنية وتواصل الطلب على السكن الفردي الذي يتماشى مع متطلبات الجودة الحياتية للسكان.

9. أسباب اختيار موضوع الأطروحة:

- تعالج القضايا المرتبطة بالمجتمع في الوقت الراهن تحت مصطلح أعم وأوسع دلالة هو مصطلح جودة الحياة ويرتبط مفهوم جودة الحياة في أدبيات المجال بمفهوم جودة الحياة في الأحياء السكنية فقد أصبح موضوع جودة الحياة في السنوات الأخيرة تركيز الكثير من البحوث والدراسات، وتكمن جودة الحياة في الأحياء السكنية في تكامل وتوافر العناصر التخطيطية المكونة لتلك الأحياء السكنية.
- إن العلاقة القائمة بين التنمية المستديمة وجودة الحياة تكمن في معرفة العوامل التي تؤثر في ارتفاع وتدهور مقاييس الجودة الحياتية للسكان في الأحياء السكنية وبالتالي أسباب اتخاذ قرارات الأشخاص لتبديل مساكنهم وتأثير ذلك على المناطق السكنية وتأثيرها على شكل وتركيب المدينة ومعرفة مدى العلاقة بين جودة الحياة والسكن وكيف تؤثر الظروف السكنية على مستوى الجودة الحياة للأسر والمجتمع فرداءة الظروف السكنية يكون لها التأثير السلبي وفي كل المجالات "صحي، أخلاقي ...اجتماعي عمراني ومعماري، جمالي ومجالي ... الخ" وتفقد الأسرة وظيفتها الأساسية وهي إنتاج أفراد صالحين للمجتمع، دون إغفال الدور الذي تؤديه المرافق والخدمات الواجب توافرها في المناط السكنية من الراحة والأمان وتحقيق الرفاهية للأفراد الساكنين بالإضافة إلى أهمية هذه الدراسة في تقييم معايير الجودة عبر المناطق

السكنية المختلفة في المدينة من اجل تطوير أساليبها وأخذ احتياجات وأراء الساكنين وقدراتهم بعين الاعتبار بالإضافة إلى تحسين بيئة السكن ورفع مؤشرات جودة الحياة واستدامتها بالأحياء السكنية، بالإضافة إلى التعرف على معوقات جودة الحياة ووضع اقتراحات وتوصيات اتجاه المشكلة.

- نقص الدراسات في هذا الموضوع حول المدن الجزائرية والرغبة في تدعيم هذه الدراسة.
- نقص الدراسات في هذا المجال حول المدينة الجزائرية والحاجة الملحة لمثل هذه الدراسات التطبيقية في مدننا وأحيائنا السكنية لتسليط الضوء على العديد من المشاكل التابعة ووضع الاقتراحات والتوصيات اللازمة.
- من بين المواضيع الفتية في تخصصنا والذي له أهمية قصوى وبالغة في الجمع بين الظواهر العمرانية والاجتماعية في آن واحد ضمن الأحياء السكنية بصفة خاصة والمدينة بصفة عامة لعلاقته بالمدينة والمجتمع خاصة من الزاوية التي تطرقنا لها من خلال هذه الأطروحة.

10. الصعوبات والقيود البحثية:

تبحث هذه الدراسة في جودة الحياة وأثرها على السكان اتجاه استدامة حياتهم في أحيائهم السكنية، وقد اختارت الدراسة الأحياء السكنية لأهميتها؛ كهدف رئيسي لتحسين جودة الحياة، لا يمكن تحقيق جودة الحياة واستدامة العلاقة بين السكان وأحيائهم دون مواءمة ظروف الإسكان وتوفير الاحتياجات الرئيسية لجميع السكان داخل هذه المناطق.

نظرا لأن جودة الحياة مفهوم شامل ليس له تعريف عالمي، ويتكون من عدد غير محدد من المؤشرات، فإن الدراسة تركز فقط على المؤشرات الحضرية والبيئية والمؤشرات الاجتماعية والجوانب المتعلقة بالسكان واحتياجاتهم.

وكذلك تحديد مؤشرات الجودة التي تنقسم إلى مؤشرات موضوعية يمكن قياسها ومؤشرات ذاتية تتعلق بالسكان في هذه الأحياء، هذه المؤشرات تختلف من ساكن إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى، ولها أهمية نسبية وقد تتغير بمرور الوقت، تفترض هذه المخاوف من خلال تحديد المنهجية الكمية والنوعية التي تساعد في جمع وجهات نظر مختلف السكان من خلال وضع استبيان يتضمن أهم المؤشرات الموضوعية والذاتية تعكس تصورات الأفراد ورضاهم، بحيث تكون أي مجموعة من المجالات في الاستبيان في حد ذاتها عاملا تمثيليا حقا لكل ساكن.

كما أن هناك نقص في الأمثلة التطبيقية التي توفر جودة الحياة في خطط التنمية الحضرية لدينا، حيث لا يوجد تقرير سابق متخصص عن جودة الحياة في الجزائر، وغياب تقييم ذلك المفهوم في مجتمعاتنا كطريقة لتطبيقه في الخطط المستقبلية.

تم تفادي هذه العقبة من خلال دراسة دراسات الحالة الدولية الأخرى والتقارير التي قيمت المؤشرات المختلفة لجودة الحياة في مجتمعاتهم ودمجها في خططهم التنموية المستقبلية لدراسة أهم المؤشرات التي تؤثر على الجودة في مدنهم كوسيلة لذلك. بيئة إنسانية توفر الاحتياجات الأساسية لسكانها.

11. الدراسات السابقة:

من خلال البحث في موضوع أطروحتنا وجدنا عدد من الدراسات والأبحاث العلمية والتي سبق لها أن تطرقت لبعض من متغيرات الموضوع، سواء كان ذلك بصفة مباشرة أو غير المباشرة من خلال تخصصات متنوعة ورؤى مختلفة والتي اختلفت بدورها لغتها، مرحلتها الزمنية، بلدها وجهة إصدارها حيث وجدنا العربية منها والأجنبية.

من جهتنا قمنا بانتقاء البعض منها والتي يمكن اعتبارها ذات صلة بموضوع دراستنا ولو من خلال زوايا مختلفة والتي كان لها الدور في تسليط الضوء على موضوع الدراسة والاستفادة منها لإضفاء الطابع الخاص لبحثنا وتوضيح الجانب العلمي الذي اختصينا بدراسته مع الإلمام بأدبيات البحث ونتائجه المستخلصة. ونظرا لتعدد متغيرات البحث الرئيسية لأطروحتنا سوف نتطرق إلي موضوع البحث بصفة عامة من خلال الدراسات العربية ثم الأجنبية مع استعراض علاقتها بموضوعنا ونتائجها البحثية والتي نجد منها ما يلي:

1.11. الدراسات العربية:

- **دراسة شواف حورية، 2022م: عنوان الدراسة**

(La qualité de vie urbaine: un référentiel pour le diagnostic urbain Cas de la ville d'Ain -Beida).

(نوعية الحياة الحضرية: معيار للتشخيص الحضري - حالة مدينة عين البيضاء)

تطرقت الدراسة إلى تشخيص عمراني لمدينة عين البيضاء من خلال الفوارق الحضرية التي تميزها من خلال العمل لبناء إطار مرجعي لتوجيه عملية تقييم جودة الحياة بهدف تحقيق السعادة والازدهار لسكانها.

حيث استخدمت الدراسة المزج بين المقاربة النوعية من خلال إجراء مقابلات مع الفاعلين في مختلف المجالات المهنية والمقاربة الكمية من خلال استجواب السكان. حيث خلصت الدراسة إلى نتائج بناء المعنى الذاتي لجودة الحياة والذي ترجم بإنشاء النموذج المفاهيمي لجودة الحياة، وإنشاء المرجع التقييمي على أساس مجموعة من المؤشرات والتي تمثلت نتائجه في التعريف المشترك والجماعي لجودة الحياة[1].

- **دراسة زكريا زوغاري، 2014م: عنوان الدراسة**

(La qualité environnementale urbaine dans les grands ensembles du grand Alger).

(الجودة البيئية الحضرية في المجموعات الرئيسية للجزائر الكبرى)

تطرقت هذه الدراسة الى معرفة واقع جودة البيئية الحضرية للمجمعات السكنية الكبرى بالجزائر العاصمة، من خلال تحديد مدى إدراك السكان للواقع المعاش، من خلال تحديد مؤشرات التي بمقدورها تمكين الباحث من قياس وتقدير الجودة البيئية الحضرية على مستوى هذا الصنف من المؤسسات البشرية.

حيث خلصت الدراسة إلى تدهور الجودة البيئية الحضرية في هذه المجموعات الرئيسية للجزائر الكبرى وضرورة معالجة الأضرار التي بإمكانها إلحاق الأذى بصحة ورفاهية السكان وبالبيئة الحضرية على حد سواء، ووجوب التدخل قبل أن يصبح من غير الممكن تداركها[2].

- **دراسة جعجو محفوظ ، 2014م: عنوان الدراسة**

(تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى - حالة مدينة سطيف)

هدفت الدراسة إلي تقييم أولي لجودة الحياة عبر مختلف القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف باستخدام مسطرة جودة الحياة وبوصلة جودة الحياة التي تشمل مختلف المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والبنى الأساسية والخدمات والتي تندرج ضمنيا مجموعة من المؤشرات تسند إليها أوزان نسبية بواسطتها تتم عملية تقييم جودة الحياة بالمجال الحضري. والتي تم التعبير عنها من خلال اعتماد أوزان نسبية قسمت وفق أهمية المتغيرات المستخدمة في عملية التقييم ودرجة تأثيرها في جودة الحياة.

كنتيجة لذلك سجلت القطاعات الحضرية تباين واضح في مستوى جودة الحياة بين الجيد والمتوسط والمتدني وأن مستوى جودة الحياة عموما يندرج ضمن المتوسط. وان هذه النتائج لا تعكس الصورة الكاملة لواقع الحياة المعاش بمدينة سطيف وكذا حجم المشاكل والعراقيل التي تعترض حياة السكان اليومية، وأوصت الدراسة بضرورة إتباع منهج يعتمد على أدوات متطورة لجمع البيانات ومعالجتها مع وجوب التدخل السريع لإيجاد الحلول اللازمة لحل المشاكل المسجلة عبر القطاعات الحضرية للمدينة والمتابعة الزمنية للتحولات المجالية الطارئة عليها[3].

- **دراسة: ابراهيم جبنون ، 2009م: عنوان الدراسة**

(Les inégalités dans la qualité de vie des quartiers d'une ville intérieure - cas de la ville de khenchela (est algérien).

---

[1] Chouaf Houria, La qualité de vie urbaine : un référentiel pour le diagnostic urbain Cas de la villed'Ain –Beida,2022.

[2] Zakaria Zouggari, LA QUALITÉ ENVIRONNEMENTALE URBAINE DANS LES GRANDS ENSEMBLES DU GRAND ALGER,2014.

[3] جعجو محفوظ ، تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى - حالة مدينة سطيف.

(التفاوتات في جودة الحياة في إحدى أحياء المدن الداخلية – حالة مدينة خنشلة (شرق الجزائر).

هدفت هذه الدراسة إلى بناء شبكة على أساس معايير تقييم جودة البيئة المعيشية والظروف المعيشية لسكان أحياء مدينة خنشلة، بالنظر إلى أن مفهوم جودة الحياة لا يقتصر فقط على جودة البيئة المبنية أو على الظروف المادية الصارمة، ولكن على الظروف غير المادية التي تأتي في إطار وتطلعات ومشاريع المواطنين، وتتضمن الشبكة مجموعتين من المعايير: أحدهما يهدف إلى قياس الظروف المادية والآخر لتقييم مستوى رضا السكان.

من خلال هذه الدراسة تم التطرق إلي دراسة تطبيقية حول خمسة أحياء مختلفة ومتفرقة لمدينة خنشلة بإعطاء الكلمة للسكان انطلاقا من استبيان للتعبير عن تصوراتهم وتطلعاتهم والوصول بالتالي إلى رؤية مستقبلية ودائمة لمشاريع إعادة الاعتبار للمدينة من خلال التكفل المباشر والآني لمشاكل المواطن اليومية للوصول إلى توفير جودة لإطار معيشي[1].

- **دراسة أيمن محمد مصطفي يوسف، 2008م: عنوان الدراسة**

(توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة)

ركزت الدراسة حول مؤشرات جودة الحياة ودورها في دفع عجلة تنمية المجتمعات العمرانية، ودور المجتمع الفعال في تقييم التنمية العمرانية واتخاذ القرار من خلال التنمية الاقتصادية والعمرانية والاجتماعية والبيئية.

كما يهدف إلى تحليل وفهم مؤشرات جودة الحياة، وأهميتها في دفع المجتمعات العمرانية الجديدة نحو تحقيق أهدافها والوصول إلي مسطرة قياس التنمية من خلال مؤشرات جودة الحياة بالإضافة إلى اقتراح مجموعة من المؤشرات وتحديد أدوارها المختلفة في مراحل التنمية. كما خلصت نتائج البحث إلى إن كل مدينة تتطلب معالجة خاصة من خلال إستراتيجية مستقلة بذاتها، وان مؤشرات جودة الحياة هي التي ترسم الصورة المتكاملة لهذه المدينة وتحدد مدي التقدم المحرز في المجال الاقتصادي والاجتماعي والعمراني والبيئي[2].

2.11. الدراسات الأجنبية:

- **دراسة: Elena Querci, Patrizia Gazzola 2017**

عنوان الدراسة: (The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development Department of Economics, University of Insubria, Varese, Italy)

يهدف البحث إلى تحليل تطور مفهوم التنمية البيئية المستدامة والقاعدة المركزية لسياسة تحسين جودة الحياة من خلال استخدام نموذج يمكن للتنمية البيئية المستدامة أن تساعد في تحسين جودة الحياة المواطنين، يوضح هذا العمل العلاقة بين رأس المال الطبيعي والاستدامة ويدرس كيفية دمج التنمية البيئية المستدامة في تخطيط مؤسسات القطاع العام.

حيث استنتج البحث أن التنمية المستدامة التي تأخذ في الاعتبار رأس المال الطبيعي، تدعم جودة الحياة وتهتم بتحسينها، وان التنمية المستدامة تركز على توفير حياة "جيدة" لجميع البشر الذين يعيشون اليوم وللأجيال القادمة في وئام مع البيئة. وان جودة الحياة تستخدم بالمعنى الجماعي لوصف مدى تلبية المجتمع لرغبات الناس واحتياجاتهم، ومع ذلك فمن المفترض عموما أن هذه الحياة "الجيدة" لا يمكن الحفاظ عليها على المدى الطويل إلا عندما يتم احترام الحدود الطبيعية ولهذا فإن مفهوم التنمية المستدامة يعني تشجيع النمو الاقتصادي مع حماية البيئة وتحسين جودة حياتنا[3].

- **دراسة: General Assembly United Nationsy , 25 September 2015**

عنوان الدراسة: (Transforming our world: the Agenda for Sustainable Development 2030)

---

[1] Brahim DJEBNOUNE, les inegalites dans la qualite de vie des quartiers d'une ville interieure - cas de la ville de khenchela(est algerien),2009.

[2] أيمن محمد مصطفي يوسف، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة، مصر،2008.

[3] Patrizia Gazzola , Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development Department of Economics, University of Insubria, Varese, Italy,2017.

(الجمعية العامة للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030م).

قدمت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تحول في التفكير الإنمائي وصيغة جديدة لفحوى التنمية المستدامة وقيمتها وتصور شامل لترابط أهدافها مع القطاعات المختلفة، واستكشاف لمتطلبات تحقيقها. حيث وضعت 17 هدفا للتنمية المستدامة بالإضافة إلى 169 هدفا متكاملا ووضحت ضرورة تحقيق التزاما فاعلا من كافة الجهات المعنية من منظمات الأمم المتحدة، والحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وعامة الناس لتحقيقها وان النجاح يتوقف على مدى إتباع رؤية تشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله، ترنو إلى بلوغ مطامح سامية، وإلى التغلب على ما يحدق بالأهداف من تحديات كما أوصت بضرورة إرساء أسس مشتركة لفهم منظومة الأمم المتحدة ونهجها في دعم خطة عام 2030 وقد وضع لتسترشد به جميع هيئات الأمم المتحدة فيما تضعه من برامج وتتخذه من تدابير، وفي علاقاتها مع الحكومات والشركاء من المجتمع المدني[1].

- **دراسة: Philippe Outrequin ,Catherine Charlot-Valdieu2004**

عنوان الدراسة: (La démarche HQE²R vers une transformation durable des quartiers)

تمثلت هذه الدراسة في تطوير نهج HQE²R المتكامل للتنمية المستدامة من قبل مجموعة من 10 مراكز بحث و 13 مدينة في 7 دول أوروبية من أجل الإجابة على سؤال كيفية ضمان النظر في التنمية المستدامة على مستوى المدينة وعلى وجه الخصوص على مستوى الأحياء، في عمليات التجديد والتطوير الحضري وكذلك في إدارة الأحياء من أجل ضمان أفضل نوعية حياة ممكنة للجميع؟ فضلا عن الأسئلة الفرعية التالية ما هي التنمية المستدامة على مستوى الأحياء؟ هل نهج التنمية المستدامة مناسب على نطاق هذا الحي؟ كيفية تقييم التنمية المستدامة للحي؟ كيفية تقييم مشاريع التطوير أو التجديد العمراني من منظور التنمية المستدامة؟ ما هي ممارسات التنمية المستدامة التي ينبغي تنفيذها: التقنيات والسلوكيات والإجراءات التشغيلية؟ كيفية تقييم تطور الحي؟ كيفية تقييم تطور الحي؟ما هي أوجه التكامل بين نهج التنمية المستدامة وأساليب أو إجراءات الإدارة الحضرية التقليدية؟ كيفية دمج التنمية المستدامة في جميع الإجراءات المرتبطة بالإدارة الحضرية: تخطيط المدن، والتخطيط، والأجندة المحلية للقرن 21؟ كيفية الانتقال من النهج الفرنسي HQE في البناء الجديد إلى نهج التنمية المستدامة المطبق على المباني القائمة؟ كيفية البناء والتأهيل في نهج التنمية المستدامة؟ بدأنا مما كان معروفا بالفعل، وهو النهج الفرنسي HQE الجودة البيئية العالية وتناول إعادة تأهيل المباني، وتجديد الأحياء، والتركيز بقوة على الاقتصاد[2].

من خلال الإطلاع على مجموعة من الدراسات والبحوث السابقة التي لديها صلة بموضوع بحثنا وتجمع بين التنمية المستدامة وجودة الحياة في المجال الحضري والعمراني كما أوضحنا سابقا وجدنا أن الإشكالية البحثية والطرح العلمي يسلط الضوء حول الفجوة المعرفية التي تتعلق ببحثنا والتي نستهدفها من خلال طرحنا والمتمثلة في التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ- دراسة حالة مدينة أم البواقي.

حيث يكمن طرحنا للفرضية في أن إمكانية التعرف على مؤشرات التقييم لجودة الحياة من منظور التنمية المستدامة من خلال بيانات ومعلومات واضحة في الأحياء السكنية يساهم في تطوير العملية التخطيطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة والعمل على تحسين جودة الحياة بما يتناسب مع السكان بغية تحقيق الهدف المتمثل في تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية من منظور التنمية المستدامة، حيث أن تطوير إطار عمل يساهم في قياس وتقييم الجودة في أحيائنا السكنية بما يتماشى مع التنمية المستدامة من شأنه أن يستخدم كأداة لتحسين جودة الحياة وعلاقة السكان ببيئتهم السكنية واستدامتها في المدينة الجزائرية بصفة عامة وبمدينة أم البواقي كحالة دراسة.

12. منهجية البحث وهيكله العام:

يعتمد البحث على الدراســـة التطبيقية حول جودة الحياة من منظور التنمية المســـتدامة في الأحياء الســـكنية في مدينة أم البواقي بمنهجية تقوم على الجمع بين الجانب النظري ثم الجانب التطبيقي من خلال

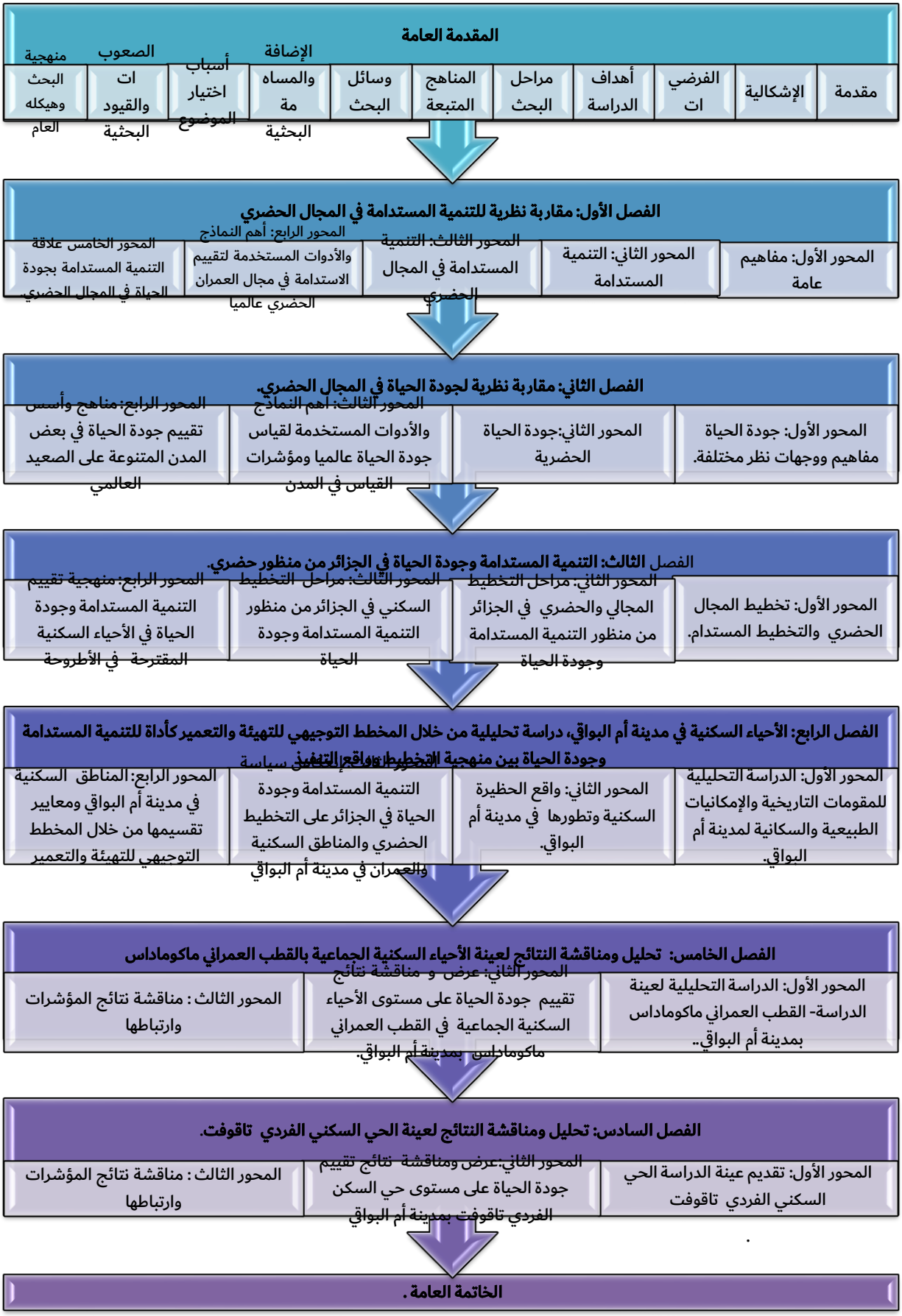
[1]General Assembly United Nationsy, Transforming our world: the Agenda for Sustainable Development,2030.

[2] Philippe Outrequin, Catherine Charlot-Valdieu, La démarche HQE²R vers une transformation durable des quartiers,2004.

دراســـة الحالة وتحليلها ومطابقة النتائج وتفســـيرها والتوصـــل إلى تحقيق الأهداف الرئيســـية والجزئية للأطروحة واستخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات.

كما نوضح ذلك من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (02): يوضح هيكل البحث.



الجانب النظري

الفصل الأول:

مقاربة نظرية للتنمية المستدامة في المجال الحضري.

الفصل الثاني:

مقاربة نظرية لجودة الحياة في المجال الحضري.

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر من منظور حضري.

الفصل الأول:

مقاربة نظرية للتنمية المستدامة في المجال الحضري.

تمهيد:

تعتبر فترة منتصف القرن العشرين الفترة الفاصلة ونقطة التحول بالنسبة لعلاقة الإنسان مع بيئته عموما وبيئته الحضرية بصفة خاصة، حيث عرفت هذه الفترة زيادات ديموغرافية كبيرة ونسب استهلاك عالية من جميع النواحي، الأمر الذي انعكس على النظام العالمي بما فيها المدن على الصعيد العالمي والوطني من نمو حضري غير متوازن، تدهور بيئي وتراكم للنفايات، الأمر الذي استدعى الاعتراف بالمشاكل الناتجة حاليا والمهددة بانعكاسها مستقبلا على المجال الحضري والعمراني هذا ما استوجب تغيير الإستراتيجية العالمية والتوجه إلي كل من الفكر المستدام والتنمية المستدامة بالتحول نحو خلق مجتمع دولي يقوم على الإنصاف والعدل، والحفاظ على الحق في الثروات بالتوزيع المتوازن والمتواصل اليوم وغدا، والاقرار بفكرة التنمية المستدامة في نهاية القرن والتي سوف نتطرق إليها في هذا الفصل، من خلال الإشارة إلى العديد من المفاهيم التي لها صلة بموضوع الأطروحة كمفهوم التنمية والتنمية العمرانية وبعض العناصر المتعلقة بها بالإضافة إلي التنمية الحضرية وبعض المفاهيم المتعلقة بالبيئة الحضرية والتصميم الحضري، المدينة، الحي، والمنطقة.

كما تعرضنا بالتفصيل إلى التنمية المستدامة عموما مع الوقوف على مختلف الجوانب الدلالية لمختلف المفاهيم فضلا على تأرجح المفاهيم وتباين الأهداف لكل من الجهات الدولية والمنظمات الخاصة وحسب العديد من الباحثين والمفكرين الأكاديميين وذلك باستعراض مبادئها وأهدافها، وأبعادها المختلفة، بتوجهات فكرية متنوعة ومستويات متفاوتة ومتباعدة ناهيك عن اختلاف حاجة الشعوب ومدى تقدم الدول وتأخرها والتي تهدف للمحافظة على البيئة والموارد الغير متجددة وتفعيل مبادئ التنمية المستدامة وتجسيد أهدافها برفع رفاهية المجتمعات لتحقيق الجودة الحياة.

بالإضافة إلى استعراض المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة في مجال العمران الحضري كالتنمية الحضرية المستدامة، ابعاد التنمية الحضرية المستدامة....

لذلك سيحتوي هذا الفصل على خمسة محاور رئيسية سيتم دمجها معا لتوضيح وإنتاج تطبيق يساعد في تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في المجال الحضري ونستعرضها كما يلي:

المحور الأول: نشير فيه إلى العديد من المفاهيم التي لها صلة بموضوع الأطروحة كمفهوم التنمية والتنمية العمرانية، المدينة والحي.

المحور الثاني: نرصد من خلاله المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة عبر مناقشة نهجها التاريخي وتعريفها ومبادئها وأبعادها، مؤشراتها ...

المحور الثالث: نتطرق فيه إلى التنمية المستدامة من خلال المنظور العمراني والحضري ومناقشة مختلف الأبعاد والمبادئ.

المحور الرابع: نستعرض ضمنه أهم أدوات تقييم التنمية المستدامة المستخدمة عالميا والتي تناولت المؤشرات والمنهجيات المختلفة للتقييم واستخلاص أهم المؤشرات الممكن تطبيقها للمساعدة في تقييم

التنمية المستدامة وجودة الحياة داخل الأحياء السكنية.

المحور الخامس: علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة في المجال الحضري، حيث نوضح من خلاله علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة من المنظور الحضري من خلال تسليط الضوء على المفاهيم المتكاملة بين الاستدامة والجودة ونقاط الفصل بينهما.

حيث يهدف هذا الفصل إلى تحقيق معرفة أساسية حول التنمية المستدامة والاستدامة في مجال العمران الحضري وعلاقتها بجودة الحياة.

المحور الأول: مفاهيم عامة.

1. مفهوم التنمية لغة:

يعتبر مفهوم التنمية لغويا مشتق من النمو بمعنى ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر[1]، وهي "الزيادة في الشيء وكثرته"[2]. فضلا على المفارقة الموجودة من خلال: "المفهوم الأوروبي حيث ينحرف باللفظ العربي عن معناه فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه وطبقا لمفهوم التنمية في اللغة الانجليزية الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام أخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف"[3].

2.1. مفهوم التنمية اصطلاحا:

أما من الناحية الإصطلاحية فإن للتنمية العديد من المفاهيم تختلف باختلاف العلوم والمجالات وحسب اختلاف المستويات والأبحاث والدراسات حيث نجد العديد من المفاهيم كما يلي:

ارتبطت التنمية بداية بالمفهوم الاقتصادي لدى الدول وعرفت على أنها "زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الاستهلاك، لدرجة أصبحت حضارات الأمم تقاس بمستوى دخل الفرد، ومدى استهلاكه السنوي للمواد الغذائية والسكنية بعيدا عن تنمية خصائصه ومزاياه وإسهاماته الإنسانيّة، وإعداده لأداء الدور المنوط به في الحياة، وتحقيق الأهداف التي خلق من أجلها"[4].

وأنها عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره[5]". كما تعني كذلك "عملية تغيير لمرفق عام أو نشاط خدمي يتم التخطيط له بهدف زيادته ورفعه إلى مستوى أعلى من مستواه السابق من أجل خدمة الإنسان وتحقيق أماله وغاياته، وتعد التنمية بأشكالها وأنواعها المتعددة الوسيلة الأمثل لتحقيق السعادة والرفاه الاجتماعي.

---

[1] تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، من خلال الموقع الالكتروني التالي:
https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_p08.

[2] معجم المعاني الجامع، معجم عربي عربي، من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

[3] التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار 11، فهرسة مكتبة الملك فهد عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي،1427هـ موافق لـ 2006م، جدة، ص44.

[4] إبراهيم العيسوي، التنمية في الإسلام مفاهيم، مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996م، ص13.

[5] Daniel Reig, Dictionnaire ARABE FRANÇAIS, AS SABIL AL WASIT, 17 Rue du montparnasse-75298 Paris Cedex 06, France, 1987, p109.

وفي ضوء ما تقدم فالتنمية تهدف إلى الارتقاء بالإنسان نحو الأفضل وإشباع رغباته المادية والمعنوية وفق خطط معدة سلفا، وهذا ما يميزها عن مفهوم التغير الذي يحدث بصورة تلقائية وفي أي اتجاه"[1].

كما عرفها الاجتماعيون بـ "التغيير الاجتماعي والإداري بقصد الانتقال بالمجتمع من واقعه الحالي إلى الحال الذي يأمل أن يكون[2]".

بينما اتجه الثقافيون إلى أنها "الشكل المعقد من الإجراءات والعمليات المتتالية المستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدرما في مضمون واتجاه وسرعة التغير الثقافي والحضاري"[3]. وهي "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين بشكل كامل ومتوازن سوءا كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع"[4]. كما أنها "عملية تغيير حضاري يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا وثقافيا وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل"[5].

ووصفت كذلك بمجموعة "التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي"[6]، فضلا على ذلك اعتبرت التنمية أنها "عملية شاملة تتطرق لمختلف مقومات الحياة الاجتماعية معتمدة في ذلك على تخطيط شامل لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع القومي وتسير في اتجاه محدد لتحقيق أهداف محددة وهي أيضا عملية تغير اجتماعي يؤدي إلى تغير بنائي الأمر الذي يتطلب بالضرورة عمليات التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمع في عملية إعادة بناء كاملة"[7].

وفي ضوء مفهوم الجغرافيون هي "علم التباين المكاني" فان فهم التباين الحقيقي للمؤشرات التنموية وتوزيعها الجغرافي وتطورها الزمني ونوع العلاقات التي تحكمها تدخل في صميم العمل الجغرافي[8].

2. مفهوم التنمية العمرانية:

عرفت التنمية العمرانية على أنها "عملية مستمرة تدفعها الدراسات التخطيطية والإمكانيات الفنية والمادية كما تتفاعل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع كما تعتبر حركة مستمرة تدفعها أجهزة قائمة في حدود اللوائح والتشريعات التي تحكم نمو البيئة"[9]. وهي "العناية المستمرة

---

[1] حسين عليوي، ناصر الزيادي، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العراق، العدد12، 2013م، ص 456.

[2] سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية أسس، مجالات، تجارب، مكتبة عين شمس، 1993م، ص7.

[3] أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999م، ص76.

[4] سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، الكتاب السنوي الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، 1982م، ص53.

[5] عبد المنعم شكري أحمد، التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1993م، ص1.

[6] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، 2001م، ص18.

[7] وفاء أحمد عبد الله، نحو وضع إستراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي، معهد التخطيط القومي، 1988م، ص21.

[8] محمد علي الميرزا، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، 2005م، ص617.

[9] مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة جدة، 2006م، ص 04.

للمجتمعات الجديدة حتى تصل إلى قوامها الحضري المتكامل وتستطيع أن تسير أمورها بنفسها حتى تدخل الدورة الجديدة التي تحتاج فيها إلى العناية المستمرة كغيرها من المجتمعات الجديدة"[1].

زيادة على ذلك عرفت على أنها "الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن، العمل، الخدمات، عناصر الاتصال، شبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها.[2] وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية إلى كونها المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران[3].

ومنه نجد أن المفهوم الشامل للتنمية هو عملية تكاثف استغلال مختلف المقومات والموارد الطبيعية والبشرية والاقتصادية بهدف إحداث التنمية العمرانية والتطوير والارتقاء بجودة حياة المجتمعات وتوجيهها نحو التغير للأفضل من خلال عمليات التحول والتغيير على صعيد مختلف المجالات وتحضرها ضمن منظومة تخطيطية مبنية على أسس التعاون والتكامل والعدالة فيما بينها في إطار الإمكانيات المتاحة.

3. مفهوم المدينة:

لغويا تعود مفردة المدينة في الأصل إلى كلمة "دين" والتي عرفت عند الآشوريين بالدين أي "القانون" كما أن "الديان" يقصد بها في اللغة الآرامية "القاضي"، وتوافق هذه التفسيرات ما ورد في القران الكريم والحديث النبوي الشريف، فمن خلال التفسير القرآني اتضح أن المواضع التي أطلق عليها لفظ "مدينة" كان عليها حكام وملوك وفيها الصيغة القضائية والدينية ولإدارية والسياسية[4].

إتجهت التعريفات المختلفة للمدينة كل حسب تخصصها العلمي ومقاربتها البحثية سواء كانت وظيفيا أو اجتماعيا، إحصائيا وديمغرافيا، اقتصاديا وسياسيا، أو في مجال الجغرافيا الحضرية والهندسة المعمارية، التخطيط والتاريخ وحتى الإدارة، وبهذا تعددت وتنوعت حسب نوعية الفكر المطروح، حيث "يتطلب فهم المدن بشكل ملائم منهج مشترك مع علوم وتخصصات مختلفة لان المدينة تشكل موضوعا يهتم به المختصون في الميادين والعلوم المختلفة[5]".

عرفت المدينة أنها "وحدة اجتماعية حضرية، محدودة المساحة والنطاق مقسمة إداريا ويقوم نشاطها على الصناعة والتجارة، ويقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة كما تتنوع فيها الخدمات، الوظائف، المؤسسات وتمتاز بكثافتها السكانية وسهولة المواصلات بها وبتخطيط مرافقها ومبانيها، وتتمايز فيها الأوضاع والمراكز الاجتماعية الطبقية"[6]، كما أنها أيضا "مكان دائم ومكثف الاستقرار بحدود محددة إداريا

---

[1] سيد التونى، الإسكان والعمران، أبحاث مختارة من الأعمال المنشورة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م، ص6.

[2] نسمات عبد القادر، سيد التونى، إشكالية النسيج والطابع، العربي للنشر والتوزيع، 1997م، ص70.

[3] شفق الوكيل، التخطيط العمراني (مبادئ، أسس، تطبيقات)، الجزء الأول، القاهرة، 2006 م.

[4] عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1987م، بإشراف أحمد مشاري العدواني، 1990م، ص ص15- 16.

[5] كايد عثمان أبو صبيحة، جغرافية المدن، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2008م، ص 16.

[6] مصطفى الخشاب، الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1976 م، ص112.

يعمل أعضاؤها بشكل أساسي في مهام غير زراعية"[1]. وهي "المكان الذي يختاره الناس بهدف العيش والعمل وممارسة هواياتهم أين تتواجد المساكن وأماكن العمل فضلا على المدارس والمحلات التجارية والمسارح وجميع وسائل الاتصالات"[2]. وعرفت كذلك بـ"مستقرة بشرية فيها تجمع سكاني كبير محدود المساحة والنطاق ومقسمة إلى أحياء سكنية ومحلات ويقوم النشاط الاقتصادي فيها على الصناعة والتجارة والنقل والخدمات بينما تقل فيها نسبة المشتغلون في الزراعة وتتنوع فيها الخدمات والمؤسسات و تمتاز بصفة إدارية وبكثافة سكانية عالية كما تتميز مبانيها بالتنظيم الهندسي وسهولة المواصلات"[3]، فهي "نسيج مجتمعي من العمارة والمصانع، والاقتصاد، والمدارس، والجامعات وغيرها من المؤسسات التي تدل على وجود بيئة إنسانية في منطقة ما، وتعتبر صورة من صور التطور الحضاري، وعنصرا مهما من عناصر المجتمع البشري"[4].

في الوقت الحاضر، يتم استخدام معيار السكان أو المعيار القانوني الذي بموجبه يتم تحديد المجتمع حتى يعتبر مدينة حيث تستخدم مختلف الدول تعداد السكان بهدف تصنيفها بموجب القانون لتحديد ما غدا كانت تعتبر مدينة أم لا فنجد مثلا: الدنمارك 200 نسمة؛ الأرجنتين 2000؛ الهند 5000؛ اليابان 50000؛ والصين 100000[5].

بينما "أدت الاختلافات الشديدة في تعريف المدن في البلدان الغربية إلى اختلافات في مقارنة المدن. لذلك، في عام 2020، تبنت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة اقتراحا مشتركا للمفوضية الأوروبية والمنظمات الدولية الرئيسية الأخرى: توصية بشأن طريقة تحديد المدن والمناطق الحضرية والريفية لإجراء مقارنات إحصائية دولية. ويستند إلى درجة التحضر، التي تجمع بين حجم السكان والكثافة السكانية. يتم استبدال التقسيم التقليدي للأراضي إلى مدن وقرى بثلاث فئات – "المدن" و"المدن والمناطق شبه الكثيفة" و"المناطق الريفية". يبلغ عدد سكان المدن 50000 نسمة وأكثر، والبلدات 5000–49999 نسمة، والقرى 500–4999 نسمة[6].

حاليا، تجاوز عدد الأشخاص الذين يعيشون في المدن 50 بالمائة من سكان العالم[7]، حيث من المتوقع أن تبلغ 75 بالمائة سنة 2050[8] كما سيتم تسجيل أسرع نمو في التحضر بالنسبة للبلدان النامية

---

[1]Sullivan, A. Urban Economics, 8 thed. McGraw-Hill, Irvin, New York, NY, USA, 1996, p496.

[2]محمد عباس إبراهيم، التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، 2000م، ص 22.

[3]جمال حمدان، جغرافية المدن، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1977م، ص27.

[4]خالص حسني الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، العراق، 1989م، ص44.

[5]Caves, R. W. Encyclopedia of the City, Routledge: Oxon, UK, 2004; pp.1–594.

[6]Statistical Cimmission UN, A Recommendation on the Method to Delineate Cities, Urban and Rural Areas for International Statistical Comparisons, 2020. Available online: https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-Item3j-Recommendation-E.pdf (accessed on 12 .12.2021).

[7]Taylor, P. J. Regionality in the world city network. Int. Soc. Sci. J. 2004, 56, 343–469. http://doi.org/10.1111/j.0020-8701.2004.

[8]Barreira, A. P. Agapito, D. Panagopoulos, T, Guimarães, M. H ,Exploring residential satisfaction in shrinking cities:Adeci-sion-treeapproach.UrbanRes.Pract.2017,10,156–177.

ذات الدخل المنخفض إلى المتوسط[1]، فمن الواضح أن هناك زيادة لا يمكن السيطرة عليها في عدد سكان الحضر بسبب الهجرة الداخلية، الأمر الذي دفع بعض الدول بالاستجابة إلى دعم وتطوير المدن الصغيرة[2]، بينما تشير التوقعات في الجزائر إلى أن نسبة سكان الحضر "ستصل سنة 2025م إلى 80% أي حوالي 30 مليون نسمة من السكان يعيشون في المدن[3].

في حين عرف المشرع الجزائري من خلال القانون التوجيهي للمدينة رقم 06 – 06 المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ20 فيفري 2000 وفقا للمادة الثالثة أنها "كل تجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية"[4]. ومن خلال المادة 5 من القانون نفسه جاء النص التوضيحي لأسس تصنيف المدن الجزائرية كما يلي "زيادة على تصنيفها حسب الحجم السكاني، تصنف المدن حسب وظائفها ومستوى إشعاعها المحلي والجهوي والوطني والدولي، وعلى وجه الخصوص تراثها التاريخي والثقافي والمعماري"[5].

مما سبق يمكن القول أن مفهوم المدينة في الآونة الأخيرة أصبح نظام متشابك ومعقد من خلال العديد من الروابط الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والإيديولوجية والمؤسساتية وحتى السياسية للأشخاص الذين يعيشون عادة بأعداد كبيرة وبشكل دائم في مكان واحد.ما يدفع إلى السعي الدائم والمستمر نحو تحقيق الاكتفاء في المتطلبات الضرورية والارتقاء بجودة حياتهم الحضرية وتلبية مختلف إحتياجاتهم الضرورية والتي تختلف باختلاف المجتمع الحضري.

4. مفهوم الحي:

يقصد بالحي "المكان الذي يتكون فيها البيوت والشوارع والمدارس ويسكنها عامة الناس وتختلف الأحياء في معيارها الراقي أو المتدني تبعا لسكانها أو قيمه أرضها أو جهتها، لأن من الملاحظ أن الأحياء الشمالية في الغالب تكون أغلى من الأحياء الجنوبية وبالتالي يختلف نوع قاطني هذه الأحياء نسبة إلى صنع الإنسان الأحياء والمدن كامتداد لحاجاته الاجتماعية والاقتصادية[6]. كما عرف أنه "الخلية والنواة التي تشكل المدينة بأكملها ويلعب دورا هاما في بناء المجتمع؛ فإذا طورت هذه الأحياء على أساس تخطيطي متين يراعي مقومات وعناصر البيئة السكنية الجيدة بحيث يتوافق فيها التشكيل العمراني للحي مع خصائصه البيئية، ويستجيب لاحتياجات السكان الحياتية والاجتماعية نمت المدينة بشكل صحي

---

[1]Raźniak, P. Dorocki, S. Winiarczyk, Raźniak, A. Eastern European cities as command-and-control centers in a time of economic crisis. Acta Geogr. Slov.2018,58,101–110. http://doi.org/10.3986/AGS.3124.

[2]Rezvani, M. R. Mansourian, H. Sattari, H. M. Evaluating Quality of Life in Urban Areas. Case, udy: Noorabad City, Iran. Soc. Indic. Res. 2012, 112, 203–220. http://doi.org/10.1007/S11205-012-0048-2.

[3]سميرة ديب، سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 4، العدد8، جامعة الجزائر، الجزائر،2012 م، ص168.

[4]الجريدة الرسمية، القانون 06–06 المؤرخ في 20 فبراير، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الفصل الثاني، التعاريف والتصنيف، العدد15، 2006م، المادة 3، ص18.

[5]الجريدة الرسمية، القانون 06–06 المؤرخ في20 فبراير، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الفصل الثاني، التعاريف والتصنيف، العدد15، المادة 5، 2006م، ص18.

[6]الحي العتيق والحي العصري، من خلال الموقع الإلكتروني التالي:http://ifrikia.blogspot.com,2015,01/blog-post_36.html

سليم، وإذا افتقد الحي السكني لتلك العناصر تهالك الحي عمرانيا واجتماعيا، وأصبح نقطة سوداء في جبين المدينة"[1].

وهو "جزء من الأراضي الإقليمية للمدينة يتميز بملامح خاصة وغالبا ما يكون مستقلا عن أي حدود إدارية بالإضافة إلى أنه يمكن أن يكون موضوعا لتحقيق التهيئة ولتطويرها أو لسياسة معينة، كما أنه يأتي كنتيجة لآليات التمايز المورفولوجي والاقتصادي والاجتماعي الذي يؤثر على المساحات الحضرية وأبعاد تطور المدن، بينما تكون هوية الحي في الأغلب سياقا اجتماعيا أكثر من كونها تعريفا جغرافيا بحتا يعتمد على التضاريس أو استخدام الأراضي"[2]. زيادة على ذلك يمكن القول أن"فكرة الحي تهدف إلى اعتماده كنموذج حضري للتنمية من خلال إيجاد شكل معرف ذو مركز وحواف واضحة المعالم، يرتكز على قاعدة المشي والاكتفاء الذاتي في الأنشطة والاحتياجات الضرورية، وتبرز أهمية الأحياء في تحسين حياة الساكنين من خلال البيئة المادية، وحاجة الأشخاص إلى وحدة مكانية معرفة للانتماء إليها تكون محمية من حركة المرور الكثيفة وذلك للحفاظ على هوية وشخصية الحي كما تبرز أهمية الحي السكني في كونه الوحدة الأساس في تشكيل المدينة حضريا إذ تتكامل هذه الأحياء لتشكل نسيج المدينة المستمر وليس كوحدات مفصولة عن بعضها، وبالتالي فأن تنمية الحي تنعكس في تنمية المدينة ككل"[3]. وهو أيضا "حيز عمراني يشغل مكانا من الأرض وله حدود ومداخل واضحة ومركز واضح وشبكة من ممرات الحركة (أرصفة وطرق) تربط جميع أجزاء الحي بعضها البعض وتكون الغالبية من استخدامات هذا الحيز هي الاستخدامات السكنية"[4].

بينما عرف القانون الجزائري الحي السكني على أنه "جزء من المدينة يحدد على أساس تركيبة من المعطيات تتعلق بحالة النسيج العمراني وبنيته وتشكيلته وعدد السكان المقيمين به"[5].

1.4. مميزات الأحياء السكنية المنتظمة ذاتيا بشكل فعال[6]:

أ. **الصحة:** أحياؤنا السكنية هي مصدر صحتنا الرئيسي.

ب. فمن المعروف أن طول العمر وعدد من الأمراض الأخرى يمكن تحسينها إن توفرت شبكات دعم اجتماعية قوية، والأحياء السكنية يمكنها ويجب عليها أن تقوم بتوفير تلك الشبكات.

---

[1] محمد فهد الصالح، الحي السكني بين الواقع وتجربة أرامكو، العدد17، ص54. من خلال الموقع الالكتروني التالي: http://www.alriyadh.com/1027053 ، بتاريخ 4 مارس 2015.

[2] David. U, Gabriel M, Environment and quality of life, Revue européenne de psychologie appliquée, 2005, p2. From web site: https://www.researchgate.net.

[3] سناء ساطع، رياض فكرت، تنمية الأحياء السكنية دراسة تحليله للمشاريع السكنية في التوجهات المعاصرة، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 15، جوان،2019م، ص78.

[4] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، من خلال الموقع الالكتروني التالي:http://mynewlife-design.blogspot.com

[5] الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06-06 المؤرخ في 20فبراير، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الفصل الثاني، التعاريف والتصنيف، العدد 15، 2006م، ص18.

[6] مايكل سميث، نشر ترجمة، رضوى أشرف، من خلال الموقع الالكتروني التالي: http://wideurbanworld.blogspot.com/ بتاريخ 29.01.13م2014

ج. **الأمان:** الأمان هو قضية محلية، ومن أهم عوامله هما عدد الجيران الذين تعرف أسمائهم، ومدى تواجد وتفاعل الناس في المنطقة المحيطة بالمنزل.

د. **البيئة ومواردها:** الأحياء السكنية الحية تساهم في المحافظة على موارد البيئة بطرق عديدة.

هـ. **اقتصاد مرن:** معظم الشركات تبدأ محلياً، وبهذا يصبح الجيران أكبر مصدر موثوق للوظائف وأي معلومات عنها. وكلما زاد النشاط الاقتصادي المحلي، زاد نجاح الحي السكني، والحي السكني الحي (النشط يحفز الاقتصاد).

و. **الطعام المحلي:** حركة الطعام المحلي ليست إلا واحدا من مظاهر العلاقة الإيجابية بين الجيرة وإنتاج وتوزيع الطعام.

ز. **الاختلاط الاجتماعي وتربية الأولاد:** تشجيع المجتمع والإشادة بدوره في التربية وأهمية دور الجيران في التربية والتدريب.

ح. **الرعاية:** ويقصد بها الرعاية الحقيقية هي ما يقدمه الجيران لبعضهم البعض، لا العمالة الاحترافية التي يمكن الاستغناء عنها فالرعاية لا يمكن شراؤها.

5. مفهوم البيئة الحضرية:

عرفت البيئة الحضرية أنها "بيئة مصطنعة أوجدتها قدرة الإنسان على استحداث الأدوات واستخدامها في مجالات تفاعله مع البيئة الطبيعية"[1]، يشير هذا التعريف إلى ما توصل إليه المجتمع من وسائل تكنولوجية والتي غيرت البيئة الطبيعية لخدمة الحاجات البشرية، مما يؤثر على الكائن الحي خاصة الحياة الاجتماعية[2]، وأنها "الوسط الذي يعيش فيه الإنسان المتحضر ويحصل منه على عناصر ومقومات حياته الأساسية ويمارس فيه مختلف نشاطاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وبالتالي يؤثر فيه ويتأثر به"[3]، حيث يتبين من خلال هذا التعريف أن البيئة الحضرية ليست مجرد موارد يتجه إليها المجتمع ليستمد منها مقومات حياته، وإنما تشمل كذلك علاقة الفرد بالمجتمع والتي تنظمها المؤسسات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم والأخلاق[4] وأنها "مجموعة من النظم المتنوعة والتي تعمل جنبا إلى جنب مع بعضها وتكون مؤلفة من عدد من الأنظمة البيئية الحضرية، والتي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها، وأفكارهم وتقاليدهم وأعرافهم الرمزية"[5].

بينما يمكن أن نجد تعريف ضمني للبيئة الحضرية من خلال المادة 03 والتي تحدد مكونات البيئة بما فيها البيئة الحضرية من طرف المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة

---

[1] السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، الجزء الأول، 2003م، ص 262.

[2] عبد الرحمن مهني أبا الخيل، محي الدين محمود قواس، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005م، ص45.

[3] محمد منير، حجاب التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر، الطبعة 2، 1999م، ص23.

[4] فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الآمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002م، ص 2.

[5] هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحاصد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م، ص93.

في إطار التنمية المستدامة، والتي تفيد أن "البيئة ذلك المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمله من ماء وهواء، تربة، كائنات حية وغير حية ومنشئات مختلفة"[1].

ومنه يمكن اعتبار أن البيئة الحضرية التي تخصنا في هذه الأطروحة هي المقصود بها البيئة الايكولوجية والاصطناعية التي للإنسان دور في صناعتها بتدخل من المخططين والمصممين وموجهة للسكان واستعمالاتهم اليومية بهدف قضاء احتياجاتهم الضرورية ضمن العديد من التفاعلات التي لها دور كبير في حياتهم اليومية وبالتالي فان البيئة الحضرية الجيدة هي التي تؤدي إلى تحقيق جودة الحياة لجميع سكانها.

1.5. الجانب الإنساني في البيئة الحضرية:

إن البيئة الحضرية بمختلف أنماطها لها تأثير على ردود أفعال وتصرفات السكان وهو ما يعبر عنه بسلوك الأفراد والمقصود به.

"كل ما يقوم به الفرد من أنشطة مختلفة، وما يؤتيه من أفعال وردود أفعال في حياته اليومية وفي علاقاته مع الآخرين، وهو مجموعة من التصرفات الخارجية والداخلية التي يسعى عن طريقها الفرد لتحقيق عملية التوافق بين مقومات وجوده ومقتضيات الإطار البيئي الذي يعيش داخله"[2].

فالتخطيط العمراني والتصميم الحضري يساهم في التأثير على السلوك الإنساني إتجاه بيئته الحضرية وردود أفعاله ومدى مراعاة متطلباته ضمن مجاله العمراني والتي من شانها أن تتسم بالإيجابية أو السلبية كونها نتاج تفاعل هذه العلاقة سواء بين أفراد المجتمع الواحد أو إتجاه البيئة الحضرية والتي تؤثر على مستوى جودة حياة الأفراد داخل مجتمعاتهم الحضرية.

6.مفهوم التصميم الحضري:

عرف التصميم الحضري أو فن بناء المدن على أنه "النهج الذي طبقه الإنسان لإنشاء بيئته المبنية التي تلبي إحتياجاته وتعكس قيمته، كما أشار إلى التشابه بين التصميم العمراني والعمارة في تمثيل استخدامات تراكمات المعرفة البشرية والمعلومات التقنية لمواكبة بيئته بهدف تحقيقه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي"[3]. وهو كذلك "تحقيق مكانا حقيقيا وكاملا في تفاصيله وجزيئاته وفي بنيته بحيث تنتج بيئة مصنوعة من مجموع الوحدات الحقيقية التي يحمل كل منها جذور لغة مشتركة، وبالتالي يحمل التصميم وبنفس القدر من المشاركة لغة للتفاهم بين المصمم والمستعمل، ويأتي بعد ذلك نمو المكان طبيعيا، وكانت دعوتها الأساسية لرصد نشاطات الفرد والجماعة وعكسها على العمران نهجا لبيان أسلوب جديد من المشاركة بين المصمم والمستعملين للمكان"[4]. كما أشار البعض إلى أن التصميم الحضري هو

---

[1] القانون 03-10 المؤرخ في 2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، 2003م، ص08.

[2] سيد محمد عبد العال وآخرون، دراسة الاتجاهات والممارسات السلوكية للمرأة نحو مشكلة التلوث، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد3، 2000 م، ص79.

[3] Moughtin, C. Urban Design, Street and Squares, Butter worth-Heinemann L td, Britain, 1992, p 11.

[4] Alexander, Christopher, et al, A Pattern Language, New York, Oxford University press, 2002.

العلاقة المتبادلة بين الإنسان والمكان.

ومنه نجد أن التصميم الحضري هو المنهج الواجب تسخيره لتوفير جودة الحياة الحضرية في الأحياء السكنية والمجتمعات السكنية عموما كونه الجزء المباشر الذي له الدور في الجمع بين احتياجات السكان في بيئتهم الحضرية سواء من الجانب الإنساني أو العمراني وتسهيل تعاملهم وتواصلهم وتحقيق استمرارية واستدامة هذه العلاقة سواء بين الأفراد نفسهم أو بيئتهم الحضرية وذلك من خلال مراعاة مبادئ التصميم وعناصره للاحتياجات والمتطلبات الإنسانية والتي تتوافق مع المتطلبات العمرانية وبالتالي تحقيق جودة حياة حضرية مستدامة حيث سنوضح في فيما بعد أسس تلبية هذه الاحتياجات العامة بمختلف الأبعاد.

7.مفهوم الاحتياجات الأساسية للإنسان:

عرفت الحاجة لغة أنها "ما يفتقره الإنسان ويطلبه وأنها القصور والاضطرار إلى الشيء"[1]، كما عرفت الحاجة من منظور التخطيط الاجتماعي أنها" حالة عدم توازن يشعر بها الفرد أو الجماعة أو المجتمع نتيجة الإحساس بالرغبة في تحقيق هدف معين، يحتاج تحقيقه إلى كفاءة التنظيم الاجتماعي في المجتمع"، كما أنها متطلبات نفسية وسيكولوجية واقتصادية واجتماعية تحتاج إلى إشباع وعليه فان المهمة الأساسية للمجتمع هي مقابلة الحاجات"[2].

كما نجد أن "احتياجات الإنسان الأساسية تعتبر احتياجات وجودية، محدودة وقابلة للتصنيف، كما أنها ثابتة لجميع الثقافات البشرية وعبر فترات تاريخية، والذي يتغير على مر الزمن وبين الثقافات هي الاستراتيجيات التي من خلالها تشبع هذه الاحتياجات فمن المهم أن تفهم احتياجات الإنسان كنظام، أي أنها مترابطة ومتفاعلة حيث ركزت واستندت على أساس إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، في جيل تزايد مستويات الاعتماد على الذات، وعلى بناء الارتباط العضوي للناس مع الطبيعة والتكنولوجيا، وبخصوص العمليات العالمية مع النشاط المحلي، والفردية (الخصوصية) مع الاجتماعية، والتخطيط مع الحكم الذاتي، وبخصوص المجتمع المدني مع الدولة[3].

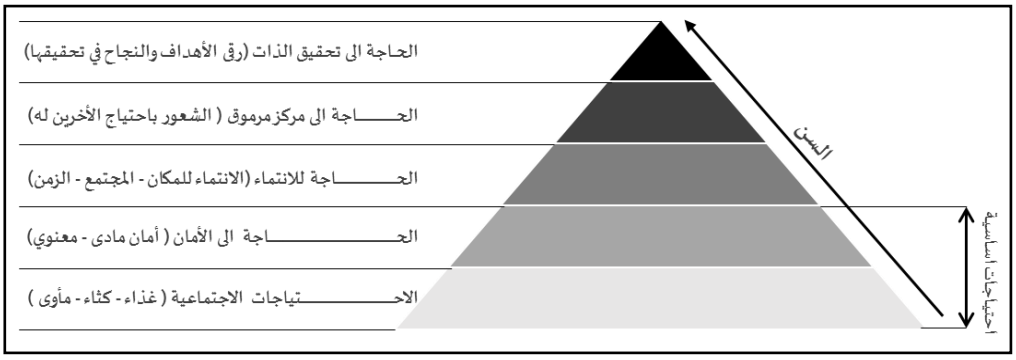
[1] عبد الوهاب جودة الحايس، تقدير الاحتياجات الاساسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة، رؤى نظرية ومنهجية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، 2016م، ص1. من خلال الموقع الإلكتروني:

https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article.

[2] عبد الوهاب جودة الحايس، المرجع السابق، ص2.

[3]Manfred A. Max-Neef with Antonio Elizalde, Martin Hopenhayn, Human scale development, conception, application and further reflections. New York, Apex. Chpt. 2, Development and Human Needs,1991, p18.

الشكل رقم (03): احتياجات الإنسان الأساسية.



المصدر: محسن محمد إبراهيم،التنمية المعمارية والعمرانية المستدامة، المؤتمر العلمي الأول، العمارة والعمران في إطار التنمية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، قسم الهندسة المعمارية، 24–26 فيفري 2004م، ص8. من خلال الموقع الالكتروني: https://www.researchgate.net/publication/309283107

1.7. إحتياجات الإنسان المتعلقة بالتصميم الحضري في البيئة الحضرية:

صنفت الاحتياجات البشرية المتعلقة بالتصميم الحضري إلى ست احتياجات مشتركة لجميع الناس يمكن معالجتها من خلال نهج سلوكي في الفضاء الحضري كالتالي[1]:

- **الأمن:** الحاجة إلى الإحساس بالأمان في المكان، وهي من أهم الاحتياجات حيث لن يهتم الناس بالاحتياجات العليا إلا إذا توفر الإحساس بالأمان في مجتمعاتهم الحضرية.
- **الوضوح:** يجب أن تكون البيئة واضحة؛ يجب أن يشعر الناس بالقدرة على إيجاد طريقهم من جزء من المدينة إلى آخر أو حتى من جزء من مجمع سكني كبير إلى جزء آخر.
- **الخصوصية:** "هي عملية تنظيم الحدود الشخصية التي من خلالها ينظم شخص أو مجموعة التفاعل مع الآخرين. تسمح قواعد الخصوصية للأشخاص بالانفتاح على الآخرين في بعض المناسبات وأن يتم إغلاقهم عن التفاعل في حالات أخرى"[2].
- **التفاعل الاجتماعي:** " وهو القدرة على توجيه الناس تجاه بعضهم البعض وتشجيع التفاعل"[3].
- **الهوية:** يفضل الناس بشدة الأماكن التي تلهمهم أو تسمح لهم على الأقل بالتفاعل عاطفيا ورمزيا مع محيطهم[4].
- **الراحة:** هي حاجة جسدية تعتمد على مشاعر الأفراد وتصورهم حول مدى ملائمة البيئة الحضرية المحيطة لأنشطتها.

تؤثر البيئة وتغيراتها المستمرة على ما يفعله الناس، وكيف يرى الأفراد ويفسرون محيطهم وسط التأثيرات البيئية. وتخفف التأثيرات من خلال التجارب التي مر بها الأشخاص مع بيئات مختلفة ومحيط

[1]Desarrollo a Escala Humana, un aopción para el futuro, Development Dialogue, número especial, CEPAUR y Fundación Dag Hammarskjold, p12.
[2]Irwin, Altman, the environment and social behavior: privacy, personal space, territory, and crowding, Monterey, Cliff, Brooks/Cole Pub. Co, Hardcover, 1st edn, 1975, p142.
[3]Sommer, Robert ,Personal Space ,Engle wood Cliffs, New Jersey ,Prentice-Hall, in library; print disabled; internet archive books, china,1969.
[4]HAROLD M. PROSHANSKY, the city and self-identity, Environment and Behavior, Beverly Hills, Calif. Vol. 10, N° 2, Published 1 June 1978, p 152.

سابق، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية، لذلك من المهم دراسة الاستجابات المختلفة للبيئة، والتي سيتم استخدامها في هذه الدراسة[1]:

- **ما يرونه في بيئاتهم:** مجموعة التصورات والمعان.
- **ما يشعرون به حيال بيئتهم:** أرائهم، قيمهم.
- **ماذا يفعلون في البيئة:**الأماكن،المسارات، العلاقات.
- **ماذا يفعلون بالبيئة:** التكيف والتلاؤم .
- **ما يعرفونه عن بيئتهم:** المعرفة والبيانات.
- **أنشطة وكفاءة البيئة الحضرية:** هي قدرة البيئة الحضرية على أداء وظائفها الرئيسية، وقد حدد كيفن لينش خمسة أبعاد لقياس وتقييم كفاءة البيئة الحضرية والمتمثلة فما يلي[2]:

▪**سهولة الوصول:** من خلال قياس إمكانية وصول الأفراد إلى الأماكن المختلفة داخل المجتمع والمناطق السكنية المختلفة مثل؛ الخدمات والأنشطة والترفيه.

▪**القدرة على التحكم:** عن طريق قياس القدرة على التحكم في استخدامات الفضاء وكذلك الصيانة والتعديلات والإدارة.

▪**الحيوية:** من أهم الأبعاد التي تختص بقياس الطريقة التي يحقق بها الناس احتياجاتهم في المجتمعات الحضرية.

▪**المعنى:** من خلال معنى المكان، من خلال عكس الطريقة التي يمكن أن يشعر بها الناس بالعناصر الخاصة بالمكان مثل؛ المسارات والأحياء والعناصر وأيضا الارتباط الوظيفي بين هذه العناصر لتحقيق البيئة الحضرية.

▪**الملاءمة:** عن طريق قياس مرونة البيئة العمرانية لتناسب كافة أنواعها الأنشطة الإنسانية.

▪**تصورات الأفراد:** يعتبر تصور الأفراد عاملا مهما يضمن فهم البشر لعناصر بيئتهم الحضرية؛ كيف تتفاعل وتحت أي ظروف وفي أي سياق. حيث أن "البيئات تعكس التفاعل وتتحكم فيه أيضا؛ طبيعتها وشدتها ومعدلها واتجاهها. من خلال التنظيم المكاني"[3].

8.مفهوم المنطقة:

من خلال القانون 06-06 بتاريخ 20-02-2006م المتعلق بالقانون التوجهي للمدينة تم تحديد تعريف المنطقة من خلال المادة 4على أنها "جزء من المدينة محدد على أساس مجموعة من البيانات المتعلقة بحالة النسيج العمراني وهيكله وتكوينه وعدد من السكان المقيمين هناك".

[1]Zeisel, John, Inquiry by Design: Tools for Environment Behavior Research, Harvard University, Books, Cole Publishing Company, Monterey, California, 1981, Chapter11, P181.
[2]Lynch, Kevin, The image of the city, MIT Press, Library of Congress, Massachusetts Institute of Technology Cambridge, Massachusetts, and London, England, 1960, p98.
[3]Antony, J, & james, C. Eds, Introduction to urban planning, Chapter2on, the cultural origins of settlements, New York: Mc Graw Hill, 1979, PP 31-61

9. مفهوم الواقع: (l'état)

المقصود به هنا هو الوضع الواقعي أو الفعلي الذي تتواجد عليه[1] الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي عموما.

المحور الثاني: التنمية المستدامة.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

أجمعت معظم القواميس ومعاجم اللغة العربية على أن المعنى اللغوي للاستدامة هو يشير إلى الدوام والمواظبة والاستمرارية، اِستِدامة (اسم) مصدرها استدام، استدامة العيش الرغيد ودوامه[2]، استمراره، استدام الشيء، استمر وثبت ودام وتأنى فيه، ورفق به[3]. بينما تم توضيح مفهوم مصطلح الاستدامة ضمن الأجندة 21 بأنها الشرط أو الحالة التي تسمح باستمرار وجود الإنسان العاقل، وهذا هو الهدف الذي نرغب في تحقيقه. نظرا للتغير المستمر للظروف الخارجية والداخلية (المجتمعية)، فهذه ليست حالة ثابتة، ولكنها حالة توازن ديناميكي حيث يتعين علينا التكيف باستمرار مع هذه الظروف المتغيرة، وأضافت أنها تتطلب تغييرات أساسية بعيدة المدى في النظام الاقتصادي العالمي وعلاقات القوة ونماذج التنمية وممارسات الإنتاج والمواقف تجاه الموارد وأساليب المعيشة"[4]، وأن التنمية المستدامة "هي التنمية التي نحتاج إلى متابعتها من أجل تحقيق حالة الاستدامة فهي عملية مستمرة للحفاظ على توازن ديناميكي بين مطالب الناس للإنصاف والازدهار وجود الحياة، وما هو ممكن بيئيا فهذا ما نحتاج إلى القيام به"[5].

2. الاتجاهات الفكرية لمفهوم التنمية المستدامة:

تعتبر المشاكل البيئية والاقتصادية وحتى الاجتماعية هي الدافع المحرك لتبلور فكرة الاستدامة كدافع للحفاظ على الموارد الغير متجددة ومجموعة التهديدات التي لحقت بالأرض كونها شارفت على الانتهاء، الأمر الذي يشكل تهديدا عالميا حيث اعتبرت أنها وعي واستجابة من طرف الدول والتي استمرت في التطور ليومنا هذا بفضل العديد من الجهات والمنظمات الدولية.

كما "يعود أول إستخدام لمصطلح التنمية المستدامة لناشطين في منظمة غير حكومية سنة 1980م تدعى بـ world wildlifefund وترجم إلى العربية بعدة مسميات، منها التنمية القابلة للإدامة، للاستمرار، الموصولة، المطردة، المتواصلة، البيئية المحتملة... وغيرها"[6]، حيث توجهت لجنة برانتلاند*

---

[1] المعجم اللغة العربية المعاصر، من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.almaany.com

[2] المعجم الغني، من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.almaany.com

[3] المعجم الرائد. من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.almaany.com

[4] Agenda 21 for Sustainable Construction in Developing Countries, Sustainable construction, the debate, Chapter 2, P05.

[5] Agenda 21 for Sustainable Construction in Developing Countries, Sustainable construction, the debate, Chapter 2, 2002, p12.

[6] عماري عمار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008م، ص4.

*نسبة إلى Gro Harlm Brundtland وزيرة البيئة و رئيسة وزراء النرويج خلال الفترة 1979-1994م.

(Brundtland) بداية إلى "صياغة تقرير مستقبلنا المشترك (OUR COMMON FUTUR) بتاريخ 27 أفريل1987 بتوصية من الجمعية العامة (WCED) **، وأصدرت هذه الأخيرة القرار الرقم 187/ 42 حول تشكيل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والتي يتمثل مهامها الأول في تقديم تقرير عن البيئة والمشاكل العالمية يتخلله تقديم استراتيجيات للتنمية المستدامة والذي رفع بالفعل إلى الجمعية العامة سنة 1987م[1]" وتمت صياغة أول تعريف معتمد لها من خلال فصل التنمية المستدامة ضمن التقرير على أنها " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة، على هذا النحو فإنه يتطلب تعزيز القيم التي تشجع معايير الاستهلاك التي تقع ضمن حدود الممكن إيكولوجيا والتي يمكن للجميع أن يطمح إليها بشكل معقول"، وان "الاستدامة ليست حاجة ثابتة من التجانس أو التناغم ولكنها أكثر من ذلك عملية تغيير يتم من خلالها استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات والتطورات التكنولوجية والتغيرات المؤسسية بصورة موحدة ثابتة الاتجاه طبقا للاحتياجات الحاضرة والمستقبلية أيضا"[2]، وأكد التقرير على أنه لايمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي[3]".

حيث أعتبر هذا المفهوم مبهما في حين قام بتسليط الضوء على مشكلة التدهور البيئي التي تصاحب في معظم الأحيان النمو الاقتصادي وحاجته الملحة للقضاء على الفقر[4]، أما منظمة اليونسكو Unesco فترى أن "كل جيل يجب أن يتمتع بالموارد الطبيعية ويتركها صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض[5]".

إتفق المحللون بأن أحد أسباب القبول الواسع لفكرة التنمية المستدامة هي معناها الواسع والمرن حيث يمكن استخدام هذا المفهوم في مجال البيئة والحكومات والمخططين الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال مصطلح الاستدامة أو التنمية المستدامة للتعبير عن رؤى متنوعة حول كيفية إدارة العلاقة بين البيئة والاقتصاد وقد كان تعريف برونتلاند للاستدامة أنيقا ولكنه لم يكن دقيقا حيث المفهوم كان شموليا ومرنا ولكنه لم يكن بالقدر الكافي من الوضوح، إن فكرة التنمية المستدامة قد تجمع البشر ولكن ليس بالضرورة أن تساعدهم على الاتفاق لتحقيق أهداف مشتركة[6].

أعتبر "مفهوم التنمية المستدامة متعدد الاستخدامات ومتنوع المعاني لهذا ظهرت تعاريف متنوعة

**(WCED) World commission on environnent and development، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية هي جهاز مرتبط بنظام الأمم المتحدة اجتمعت لأول مرة في أكتوبر1987 ونشر تقريرها بعنوان مستقبلنا المشترك. (OUR COMMON FUTUR) بعد 900 يوم.

[1]شكراني الحسين، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 64، 2013م، ص151.

[2]سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد 142، أكتوبر1989م، ص ص 24-30.

[3]محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998 م، ص 155.

[4]تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN، مستقبل الاستدامة وإعادة التفكير بالبيئة، التنمية في القرن 21، بتاريخ 31 – 29 جانفي 2006م، ترجمة: المكتب الإقليمي لمنطقة غرب ووسط أسيا وشمال إفريقيا، ص4.

[5]محمد صالح تركية القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 م، ص35.

[6]تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN، مرجع سابق، ص4.

ومتعددة ومتداخلة والتي استطاع تقرير الموارد العالمية سنة 1992م توضيحها وحصرها في مجموعة من المفاهيم موزعة كما يلي:

1.2. المفاهيم البيئية: تركز على الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية[1]، حيث يرى علماء البيئة والأحياء"أن المحيط الحيوي هو الذي يجب أن يكون مستداما لأنهم يهتمون بحماية التنوع الحيوي والوراثي بالدرجة الأولى وأن "الاستدامة هي القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء كانت حقل أو مزرعة أو أمة في وجه الأزمات والصدمات". "وهي التي تتم من خلال إيقاف عجلة النمو كحل لمشكل التلوث البيئي ونفاذ الموارد ويعرفون حماة البيئة التنمية على أنها "التنمية التي تقلص استخدام الموارد إلى الحد الأدنى"و"أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة[2].

2.2. المفاهيم الاجتماعية: يرى الاجتماعيون أن التنمية المستدامة هي "السعي من أجل استقرار النمو السكاني ووقوف تدفق الأفراد للمدن من خلال تطوير مستوى الخدمات التعليمية والصحية في الأرياف"[3]، وأن التنمية المستدامة تهدف إلى "تحقيق تنمية الفرد، لهذا نجدهم يهتمون بمختلف الجوانب المحيطة به والتي تؤثر فيه من تربية وثقافة وأنماط الاستهلاك والتوزيع العادل للموارد والثروة، فالعوامل الاقتصادية والسياسية السائدة اليوم التي تشجع على التدهور البيئي بحاجة لمعالجة وإصلاح[4]".

3.2. المفاهيم الاقتصادية: يرى الاقتصاديون أن التنمية المستدامة تعني إجراء تخفيض عميق ومتواصل في استهلاك الدول الصناعية للطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحويلات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة وامتناعها عن تصدير نموذجها التنموي الصناعي عالميا.

أما بالنسبة للدول النامية والفقيرة والتابعة فان التنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا في الجنوب[5]. كما تعتبر "عملية تغيير لمجموعة من العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وذلك بهدف الارتقاء بالمجتمع من جميع النواحي، وذلك عن طريق مشاركة المواطنين، والاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية، والقضاء على الاستغلال الطبقي والتبعية بهدف تحقيق معدل عال من النمو والعدالة في التوزيع وأنها نمو اقتصادي دون الجور على البيئة، ويوفي

---

[1] دوزييه برنار وآخرون، مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية الشعبية المصرية، القومية لليونسكو، القاهرة، 1988م، ص22.

[2] ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة إطار فكري دراسة في فلسفة، جامعة أل البيت عمادة البحث العلمي، المجلد 12، العدد1، 30-04-2006م، الأردن، ص 155.

[3] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مركز دارسات الوحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، العدد 13، بيروت، لبنان، 1998م، ص 244.

[4] بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، مجلة دورية، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2005م، ص 3.

[5] عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 31-08-1998م، ص 245.

بحاجات الأجيال الحالية، ودون التعدي على قدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء باحتياجاتها[1]".

4.2. المفاهيم التقنية: "ترى هذه التعريفات أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم اقل قدرة من الطاقة والموارد، وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض على سطح الأرض والضارة بالأوزون[2]".

3.مفهوم التنمية المستدامة من خلال المنظور العربي:

في ضوء المنظور العربي للتنمية يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها "التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة أمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي[3]" و"النهوض بالمستوى المعيشي للمجتمع العربي بأسلوب حضاري يتضمن طيب العيش للناس ويشمل التنمية المطردة للثروة البشرية والشراكة العربية على أسس المعرفة والإرث العربي الثقافي والحضاري، والترقية المتواصلة للأوضاع الاقتصادية على أسس المعرفة والابتكار والتطوير واستغلال القدرات المحلية والاستثمار العربي والقصد في استخدام الثروات الطبيعية مع ترشيد الاستهلاك وحفظ التوازن بين التعمير والبيئة وبين الكم والكيف[4]".

بالإضافة إلى أنها تنمية "عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن من الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي والذي يتجلى بمكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة[5]". فضلا على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص دون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها[6].

وأنها "تحديد مجموعة من الأهداف المسطرة والموزعة على المدى البعيد عوضا عن المدى القصير تستهدف الأجيال المستقبلة كبديل عن الأجيال الحالية وتلبية الحاجات الأساسية خاصة على مستوى الأفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني من التهميش كما تستهدف كوكب الأرض عامة بدل مجموعة الدول وأقاليم المنقسمة"[7]، كما اعتبرت أيضا أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة لتلبية حاجياتها من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية

---

[1]Teppernan, Lorne, et. al, Think Twice! Sociology Looks at Current Social Issues, Prentice Hall, New Jersey, 1999, p 291.

[2]نادية حمدي صالح، الإدارة البيئة المبادئ والممارسات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2003م، ص22.

[3]التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، 2007م، ص40.

[4]التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، 2007م، ص46.

[5]سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009م، ص 489.

[6] كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال التحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، 2002م، ص3.

[7]Marie Claude Smouts, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005, p4.

واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لجودة الحياة فيه[1]".

1.3. متطلبات التنمية المستدامة في الوطن العربي: بناء على التعريف أعلاه يمكن حصر المتطلبات الضرورية لتحقيق وتفعيل التنمية المستدامة في العالم العربي والتي تتماشى مع طبيعة كل مجتمع وخصوصيته فيما يلي[2]:

- **القصد في استهلاك الثروات الطبيعية:** يتجلى ذلك في حصرها والعمل على استكشافها وترشيد استخدامها مع التخفيض من التصدير المباشر لها.
- **الحكمة في استغلال الموارد المتاحة:** وذلك بتشجيع الاستثمار المحلي والعربي وتطوير الصناعة والحفاظ على الثروات الحيوانية والزراعية.
- **توفير الاحتياجات:** القائمة والمستقبلية والأولويات منها مع الشراكة العربية في توفيرها محليا.
- **النهوض بالمجتمع:** بناءا على المعرفة والتنمية البشرية وروح المواطنة وأسس الشراكة بين المواطنين، التعليم، الابتكار، الاستثمار الفردي والشراكة الاجتماعية.
- **ترقية الاقتصاد:** من خلال البرامج الاقتصادية الملائمة وقائمة على المعرفة مع توطين الصناعة والزراعة المستدامة.
- **حماية البيئة:** عن طريق نشر الوعي البيئي في المجتمع، والتعاون العربي من اجل الحفاظ على البيئة وحمايتها مع وضع ترسانة قانونية وتفعيلها لحماية البيئة.
- **العلاقات الخارجية:** من خلال التعاون والشراكة والعلاقات المتبادلة من اجل تبادل المعارف والمعلومات على النطاقين العالمي والعربي.

4. السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة:

1.4. فترة الخمسينات: تميزت هذه الفترة بظهور الصحوة الفكرية عبر أنحاء العالم اتجاه التدهور البيئي حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة l'Union internationale pour la conservation de la nature* ، أول تقرير حول حالة البيئة العالمية، والذي كان يهدف إلى دراسة حالة ووضعية البيئة العالمية، والرائد من نوعه حيث يتعلق بالمصالحة والموازنة بين الجوانب الاقتصادية والبيئية في ذلك الوقت[3].

2.4. فترة الستينات: عرفت هذه الفترة تبلور الاهتمام بالشؤون البيئية وما يتعلق بها حيث أنشئ نادي روما سنة 1968 الذي ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ونادى بضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول

---

[1] سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز خاص على الإدارة البيئية، إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006 م، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007م، ص24.

[2] التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مرجع سابق ، 2007م، ص ص 46 –47.

* منظمة عالمية أنشئت سنة 1948 م ومقرها بسويسرا.

[3] ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011 م، ص03.

المتقدمة[1]، لمعالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية[2].

3.4. فترة السبعينات: عرفت هذه الفترة إجراءات عديدة التي كان لها الأثر في مسار الاهتمام بالبيئة وتنميتها فيما بعد ونذكر منها ما يلي:

- في سنة 1972 نشر نادي روما تقريرا مفصلا حول "تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2001 ولعل من أهم نتائجه، هو انه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث، واستنزاف الموارد الطبيعية النمو السكاني التصنيع، سوء التغذية تدهور البيئة، حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي وذلك لمدة ثلاثين سنة"[3].

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5-16 جويلية 1972م تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البينة في ستوكهولم، حيث عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشاكل الاقتصادية. وطالبت الدول النامية بان لها الأولوية في التنمية إذا أريد تحسين البيئة وتفادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضييق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة[4].

4.4. فترة الثمانينات: في هذه المرحلة تم تبلور مفهوم التنمية المستدامة حيث شهدت ما يلي:

- في سنة 1980م الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) أصدر تقريرا تحت عنوان الإستراتيجية الدولية للبقاء أين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة[5].

كما وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في سنة 1982م تقرير حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض، وان ألوفا غير المعروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا.

- في 27 أفريل 1987م قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند[6] وتم بلورة تعريف دقيق لها وهو أكثر تعريفا معتمدا لها كما ذكرنا سابقا.
- في سنة 1989م تمت اتفاقية بازل الخاصة بضبط وخفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة

---

[1] محمد عبدا لبديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، جمهورية مصر العربية، 2000 م، ص294.

[2] أبو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010 م، ص92.

[3] الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية، مدخل مساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستار، 2007م، ص2.

[4] عماري عمار، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي،التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 07-08 افريل، 2008م، ص 02.

[5] أبو طير نبيل، مرجع سابق، ص98.

[6] Paul Claval , le développement durable :stratégie descendantes et stratégies ascendantes, université de Paris Sorbonne , 2006, p05.

التخلص منها وصادقت عليها 150 دولة[1].

5.4. فترة التسعينات: عرفت هذه الفترة بمرحلة إعادة النظر وتسليط الضوء على أهمية الأخطار التي تهدد الأرض ومدى خطورتها على البيئة فشهدت انعقاد العديد من المؤتمرات والتي تتلخص فيما يلي:

- في سنة 1992م انعقد مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، بتاريخ 3-4 جوان حيث خصص لاستراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار، وقد خرج المؤتمر بضرورة وضع معاهدة لتغير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي. بالإضافة إلى وإعلان ميثاق الأرض الذي يحدد ويعلن مبادئ لالتزام الشعوب بها تخص علاقتها مع البيئة، كما تؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار جدول أعمال (أجندة) القرن 21*؛ لتطبيق ميثاق الأرض.

كذلك وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافة لدمج البعد البيني في سياساتها الإنمائية...الخ.

- في سنة 1997م تم إقرار بروتوكول كيويتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفينة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفينة[2].

6.4. فترة الألفية الثانية: عرفت هذه الفترة انعقاد المؤتمرات التالية:

- في سنة 2002م انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في أفريل جنوب إفريقيا، "الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية"[3]. بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة واقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها.

- في سنة 2009م انعقدت في شهر ديسمبر قمة كوبنهاغن الهادفة إلى حشد الدعم السياسي للتوصل إلى اتفاق دولي طموح حول التصدي لظاهرة التغير المناخي بضرورة خفض الغازات الدفيئة المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري إلى جانب قضايا فرعية أخرى على صلة بمسألة التغير المناخي في العالم، ومعالجة أسبابها بطريقة تتسم بالنزاهة والتوازن والفعالية[4].

---

[1] سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للإستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة،دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستار، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010م، ص 99.

*أجندة القرن 21 هي خطة تفصيلية لتحقيق المستقبل المستدام لكوكب الأرض منذ عام 1994م وخلال القرن 21، وهي أول وثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى وتعتبر برنامج العمل الشامل تبنيه 182 دولة.

[2] من خلال الموقع الالكتروني: http://www .escwa.org.lb بتاريخ: 15-07-2021م.

[3] سنوسي سعيدة، مرجع سابق، ص 99.

[4] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة. رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،2011م، ص ص 20-21.

- في سنة 2015م انعقد مؤتمر باريس للمناخ والذي انعقد كبديل لمؤتمر كيوتو حيث تم وضع من خلاله خطة الاستثمار الأخضر وصندوق التمويل الأخضر[1].
- في سنة 2016م انعقد مؤتمر مراكش للمناخ الذي وضع الأسس التنفيذية لمؤتمر باريس للتحول اتجاه الاقتصاد الأخضر حول العالم[2].
- في 25 سبتمبر 2015 جاءت خطة التنمية المستدامة 2015- 2030م التي تم إقرارها من 193 دولة أعضاء في الأمم المتحدة على المستوى الدولي في صورة 17 هدف للتنمية المستدامة، حيث ينبثق منها 169 غاية ويتم مراقبتها من خلال 232 مؤشرا.

كما يسعى جدول الأعمال 2030م إلى عالم عادل قائم على الحقوق ومنصف وشامل ويلزم أصحاب المصلحة بالعمل معا لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ولصالح الجميع بمن فيهم النساء والأطفال والشباب والأجيال القادمة.

كما يلزم إتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة نظرا لتشابك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه العالم والعمل الجماعي على جميع المستويات للتصدي لتحديات عصرنا.[3]

الجدول رقم (01): أهم الإجراءات الدولية الرئيسية نحو مجتمع مستدام.

السنة	اسم المعاهدة، مؤتمر، أو الوثائق والمنشورات	ملاحظات (الموقع ... الخ)
1972م	مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، بيان ستوكهولم.	ستوكهولم، السويد.
	حدود النمو	بواسطة: نادي روما
1980م	التقرير العالمي 2000 للرئيس	بواسطة: حكومة الولايات المتحدة
1987م	مستقبلنا المشترك	لجنة الأمم المتحدة العالمية للبيئة والتنمية
1992م	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ،أجندة 21 "	الموقع: ريو دي جانيرو، برازيل
	اتفاقية التنوع البيولوجي	
	اتفاقية الأمم المتحدة في إطار التغير المناخي	
1997م	المؤتمر الثالث " بروتوكول كيوتو"	الموقع: مدينة كيوتو، كيوتو
2000م	قمة الألفية للأمم المتحدة، (MDGS)	الموقع: نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
2002م	القمة العالمية للتنمية المستدامة (قمة جوهانسبرغ)	الموقع: جوهانسبرغ، جنوب افريقيا
	المؤتمر السادس في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي	الموقع: لاهاي، هولندا
2008م	قمةG8 هوكايدو تواكو	الموقع: تواكو–تشو، هوكايدو
2010م	المؤتمر العاشر في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي	الموقع: مدينة ناغويا، آيتشي

المصدر: -Annual Report on the Environment inFY2010/Annual Reportona Sound Material Cycle Society in, Chapter1, Sustainability and Quality of Life, 2010, p10.

[1] عبد الرحمان سيف سردا، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001م، ص ص 16- 17.

[2] يحيى وزيري، التصميم المعماري الصديق للبيئة نحو عمارة خضراء، مكتبة مدبولي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2002م، ص26.

[3] مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، القسم 1، التنمية المستدامة وأهدافها، 2015م، ص ص7-8.

5.أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة إلى "ضمان جودة حياة أفضل للجميع، الآن وللأجيال القادمة، حيث أنها تقر بأن الاقتصاد، البيئة، والرفاه الاجتماعي أبعاد مترابطة وان البيئة المتضررة ستعيق التنمية الاقتصادية عاجلا أم آجلا وتؤثر على جودة حياة الناس، من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية كتوفير السكن الملائم والشوارع الآمنة والتعليم والصحة والتوظيف والمشاركة الاجتماعية والتي تستدعي بناء اقتصادا قويا لذلك[1].

هذا ما يقصد به ضرورة تحقيق أربعة أهداف في نفس الوقت والمتمثلة في[2]:

- التقدم الاجتماعي الذي يعترف باحتياجات الجميع.
- الحماية الفعالة للبيئة.
- الاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية.
- الحفاظ على مستويات عالية ومستقرة من النمو الاقتصادي والتوظيف، النظر في الآثار طويلة المدى للقرارات وأهمية جودة الحياة. كما اجتهد العديد من الباحثين واتجهوا إلى تقسيم هذه الأهداف كما يلي:

1.5. الأهداف الاجتماعية: وذلك من خلال تحسين جودة حياة السكان و"التركيز على العلاقات بين السكان والبيئة وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة كما تعمل على أن تكون العلاقة متكاملة ومنسجمة[3]"، بالإضافة إلى"زيادة المشاركة والتماسك والحراك الاجتماعي، الهوية الثقافية، والتطور التنظيمي[4]"، إلى جانب "الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان[5]".

2.5. الأهداف البيئية: وتتمثل في العمل على المحافظة على"الموارد الطبيعية بإتباع الوسائل الحديثة دون المبالغة في استخدام الأسمدة والمبيدات والري مع الابتعاد عن التجارب النووية ورمي النفايات في المنابع المائية واستعمال الطاقات النظيفة[6]"، مع "زيادة التنوع البيولوجي ورفع قدرته، وتكامل النظام الايكولوجي[7]". بالإضافة إلى تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم

---

[1]Local Quality Of life Counts, A Handbook for a menu of local indicators of sustainable development, Department of the Environment, Transport and the Regions, This document is Also available on the Uk Govemment sustainable development, from website: http://www.sustainabledevelopment.gov. uk. Product code 00 EP 0602., July 2000, p04.

[2]Professor Anne Power, sustainable communities and sustainable development, a review of the sustainable communities plan, CASE, report 23, ISSN 1465-3001, 2002, P03.

[3]ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001م، ص 7.

[4]والي عبد الهادي محمد، المدن المتوسطة كإطار للتنمية المستدامة دراسة حالة لمدينة كفر الدوار، المؤتمر العربي الإقليمي، الترابط بين الريف والحضر، والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا–أسكوا، استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض وإدارة الحضرية 15–18 ديسمبر 2005م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، ص6.

[5]حسين عليوي ناصر الزيادي، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، جامعة بابل، العدد12، حزيران، 2013م، ص461.

[6]حسين عليوي ناصر الزيادي، نفس المرجع السابق ، ص461.

[7]والي عبد الهادي محمد، مرجع سابق، ص6.

بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في أيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في أعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برنامج ومشاريع التنمية المستدامة كما يتحقق هذا الهدف من خلال تعامل الإنسان مع بيئته الطبيعية والمبنية وتلك العلاقة التي يجب أن تقوم على"احترام البيئة الطبيعة من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع نظام الطبيعة ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة المبينة وتعمل على تطوير هذه لتصبح علاقة تكامل وانسجام. وربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين جودة حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة[1]".

3.5.الأهداف السياسية: ويقصد بالهدف السياسي تامين أنواع الحكم الديمقراطي والقضاء على القمع والاضطهاد والعنصرية ونشر مفاهيم الديمقراطية وحرية الفكر والتنقل والتعبير ومشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع فضلا عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الأخيرة حقوقها لتأخذ دورها في المجتمع[2].

4.5. الأهداف الاقتصادية: ويتمثل هذا الهدف من خلال "تحقيق نمو اقتصادي تقني يحافظ على الرأسمالية حيث يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، ويتطلب بدوره تطوير المؤسسات والبنى التحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه، أحداث تغير مناسب في حاجات وأوليات المجتمع وذلك بأتباع طريقة تلاءم إمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئة[3]".

5.5. الأهداف الإنمائية الألفية: بالإضافة إلى ما سبق نجد الأهداف الإنمائية الألفية والتي ركزت على الظروف المعيشية للدول النامية من خلال أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015م وحتى عام 2030م مجموعة من الأهداف المستحدثة للتنمية المستدامة وتشمل تحقيق الأهداف السابعة عشر التالية[4]:

- القضاء على الفقر.
- القضاء التام على الجوع.
- الصحة الجيدة والرفاهية.
- التعليم الجيد.
- المساواة بين الجنسين.
- المياه النظيفة والنظافة الصحية.

[1] ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، نفس المرجع السابق ، ص 7.

[2] حسين عليوي ناصر الزيادي، نفس المرجع السابق، ص461.

[3] ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، نفس المرجع السابق، ص 7.

[4] مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، القسم 1، التنمية المستدامة وأهدافها، 2015م، ص14.

- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد.
- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.
- الحد من أوجه عدم المساواة.
- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.
- الاستهلاك و الإنتاج المسئولان.
- العمل المناخي.
- الحياة تحت الماء.
- الحياة في البر.
- السلام والعدل والمؤسسات القوية.
- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

6. مبادئ التنمية المستدامة: تتمثل مبادئ التنمية المستدامة والتي تعتبر ركيزة بناء مفهوم التنمية المستدامة في الآتي:

1.6. وضع التنمية المستدامة في الصدارة: يجب أن تكون التنمية المستدامة هي المبدأ التنظيمي لجميع المجتمعات الديمقراطية، وتدعم جميع الأهداف والسياسات والعمليات الأخرى.

2.6. تثمين الطبيعة: نحن وسنظل دائما جزءا من الطبيعة، جزء لا يتجزأ من العالم الطبيعي، ونعتمد كليا على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وعلى الموارد والأنظمة التي تحافظ على الحياة على الأرض.

3.6. الشراكة العادلة: التنمية الاقتصادية المستدامة تعني "حصص عادلة للجميع"، مما يضمن تلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد بشكل صحيح في جميع أنحاء العالم، مع ضمان التحسينات المستمرة في جودة حياة الناس من خلال اقتصاديات فعالة وشاملة.

4.6. الملوث يدفع: تتطلب التنمية المستدامة أن نوضح تكاليف التلوث والاستخدام غير الفعال للموارد، وأن نعكس تلك التكاليف في الأسعار التي ندفعها مقابل جميع المنتجات والخدمات، وإعادة تدوير العائدات من الأسعار المرتفعة لدفع ثورة الاستدامة التي تمس الحاجة إليها الآن، والتعويض أولئك الذين تضررت بيئاتهم.

5.6. الحكم الرشيد: لا يوجد مخطط واحد لتحقيق التنمية المستدامة. يتطلب استراتيجيات مختلفة في مجتمعات مختلفة. لكن كل الاستراتيجيات ستعتمد على أنظمة حكم ومؤسسات فعالة وتشاركية، تعمل على إشراك اهتمامات وإبداع وطاقة جميع المواطنين.

6.6. إتباع نهج احترازي: للعلماء والمبتكرين ومبدعي الثروة دور حاسم في تحقيق تقدم اقتصادي مستدام حقًا. لكن الإبداع البشري والقوة التكنولوجية الآن عظيمان لدرجة أننا قادرون على التسبب في

أضرار جسيمة بالبيئة أو بصحة الناس من خلال التنمية غير المستدامة التي لا تولي اهتماما كافيا للتأثيرات الأوسع نطاقا[1]. بينما لخص تقرير برانتلاند مبادئ التنمية المستدامة في ما يلي:

-القضاء على الفقر خاصة في العالم الثالث أمر ضروري ليس فقط من حيث النواحي الإنسانية وإنما أيضا كقضية بيئية.

-يجب على العالم الأول تخفيض استهلاكه من الموارد وإنتاجه للنفايات.

-لم يعد التعاون العالمي في القضايا البيئية اختياريا.

-التغير نحو الاستدامة يمكن أن يحدث فقط من خلال المداخل المبنية على المجتمعات التي تأخذ الثقافات المحلية باحترام وجدية[2]".

7.أبعاد التنمية المستدامة:

تتشكل منظومة التنمية المستدامة من ثلاثة أبعاد أساسية وهي البيئة، الاقتصاد،والمجتمع، حيث تمثل الدعائم الرئيسية لها وباختلال أحدهم تتأثر الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة[3] وتتمثل خصائص كل بعد منها فيما يلي:

1.7. البعد البيئي: يعتبر البعد البيئي في التنمية المستدامة سبب ظهورها حيث "تعتمد فكرة الاستدامة البيئية على ترك الأرض في أفضل حال وشكل جيد من أجل الأجيال القادمة كما وجدناها لأنفسنا، فالنشاط البشري لا يعتبر مستداما بيئيا إلا عند استمراره إلى أجل غير مسمى دون استنزاف الموارد الطبيعية أو تدهور البيئة الطبيعية ويتحقق ذلك من خلال استهلاك ضئيل للموارد الطبيعية واستخدام مواد قابلة للتدوير والتجديد ما بعد الاستهلاك دون إلحاق الضرر بالبيئة واستنزاف مواردها مع بلوغ نسبة إعادة تدوير النفايات 100٪ والحفاظ على الطاقة من خلال إمدادات قابلة للتجديد والغير ملوثة[4]".

2.7. البعد الاجتماعي: يتمثل البعد الاجتماعي للاستدامة في التوجه تخفيض نسب الفقر وتحسين البيئة داخل المجتمعات بطريقة عادلة ومتوازنة من خلال المتابعة والمراقبة والتقييم لمختلف الاستراتيجيات والمناهج الحكومية المتبعة، فالاستدامة الاجتماعية هي "حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، دواء...)

[1]Professor Anne Power, sustainable communities and sustainable development, a review of the sustainable communities plan, CASE, report 23, ISSN 1465-3001, Sustainable Development Commission, Ground Floor, Ergon House, Horseferry Road, London SW1P 2AL, 2002, P03.

[2]Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, 1987, pp17-18.

[3]من خلال الموقع الالكتروني:http://www.ad.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm. Created: Dec 1996م، بتاريخ:08/ 2020/10 م.

[4]من خلال الموقع الالكتروني:http://www.ad.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm. Created: Dec

فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (عمل، ترفيه، وقود....) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة[1]".

3.7.البعد الاقتصادي: لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى وجود فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية هو علم اقتصاد البيئة الذي يعرفه بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بينية مختلفة الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستداما[2].

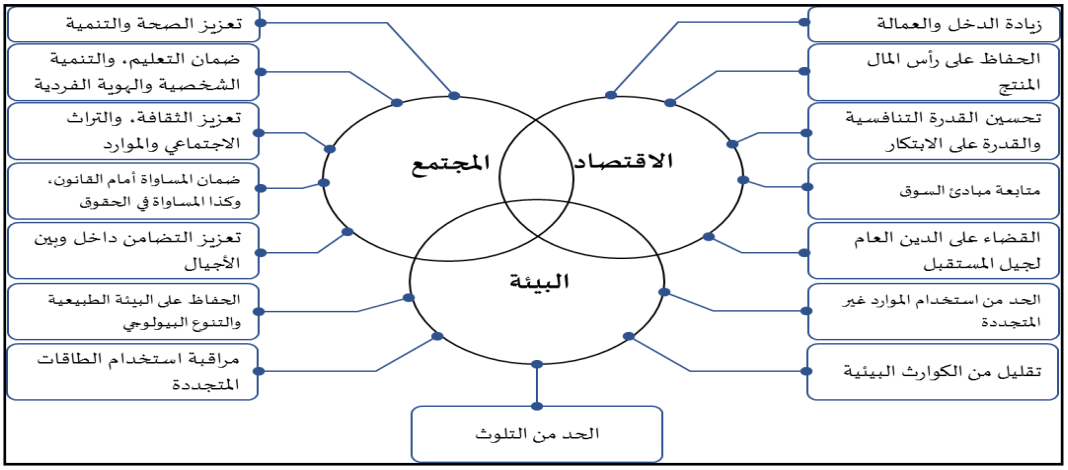
وبالتالي فان التأثير على البيئة يؤدي بالضرورة إلي الاستنزاف الاقتصادي والوقوف عكس عجلة التنمية واستنزاف حق الأجيال المستقبلية من الموارد، بيئية كانت أو اقتصادية.

الجدول رقم (02): عناصر الأبعاد المحورية للاستدامة ووسائل تحقيقها.

الأبعاد الاقتصادية للاستدامة	الأبعاد البيئية للاستدامة	الأبعاد الاجتماعية للاستدامة
خلق أسواق جديدة وفرص نمو المبيعات	العمل على تخفيض النفايات، والإنبعاثات إلى البيئة	الاهتمام بصحة العامل وسلامته.
خفض التكاليف من خلال تحسينات الكفاءة	العمل على تقليل الأثر على صحة الإنسان	التحكم في التأثيرات على المجتمعات المحلية.
العمل على تخفيض استهلاك الطاقة واستخدام الموارد المتجددة والقابلة للتجديد	إستخدام المواد الخام المتجددة	التحكم في التأثير على جودة الحياة.
زيادة في خلق قيمة مضافة	التخلص من المواد السامة	العمل على تحقيق فوائد الفئات المحرومة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة والفقراء والمحرومين

المصدر : Sustainable Architecture and Building Design (SABD)
http://www.ad.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm

شكل رقم (04): الأبعاد الثلاثة الأساسية في الاستدامة.



المصدر: Annual Reportonthe Environmentin FY2010/Annual Reportona Sound Material-Cycle Societyin, Chapter1,Sustainability and Quality of Life, 2010, p14.

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 1، 2009م، ص 491.

[2] عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي،التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية علوم الاقتصاد والتسيير، جامعة سطيف، 2008م، ص8.

4.7. البعد التكنولوجي: ويطلق عليه كذلك البعد الإداري أو التقني وهو البعد الرابع من وجهة نظر العديد من الباحثين والمفكرين حيث يهتم بالتحول إلى التكنولوجيات النظيفة ذات الكفاءة باستخدام معايير محددة من خلال ما يلي:

- إستخدام تكنولوجيا نظيفة تتلاءم مع إمكانيات جميع الدول.
- الحد من انبعاث الغازات.
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيني.
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون"[1].
- أن تأخذ على عاتقها أهداف التنمية قريبة وبعيد المدى مع استغلال الموارد المتاحة في إطار السلامة البيئية كما تعتمد على التجديد والمناقشة الناجحة والاستخدام المفيد للموارد النادرة [2].

5.7. البعد الثقافي: توجه العديد من الأكاديميين والمختصين على إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وهو البعد الثقافي "وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005م بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي والموضح من خلال الشكل الموالي.

6.7. البعد السياسي: فضلا على الأبعاد الخمس المذكورة، يرى الباحثون السياسيون بصفة خاصة إن إضافة بعدا سياسيا يمثل البعد السادس يفيد بأن " تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال و كذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية[3].

7.7.البعد المؤسساتي: كما وجد البعض ضرورة إضافة البعد المؤسساتي فضلا الأبعاد المذكورة أعلاه والتي يمكن ان تشمل ما يلي[4]:

- إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.
- تطبيق الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن.
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن.
- عدد أجهزة التلفاز والراديو.
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي.

---

[1] خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م، ص36.

[2] عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمن خضير،التنمية المستدامة والعناصر والأبعاد، مجلة البحوث الإنسانية، جامعة ديالي، العراق، العدد 67 ،2015م، ص364.

[3] Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale, Enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006, p15.

[4] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد الأول ، 2009م،ص ص 492-493.

-الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

وبالتالي نجد انه رغم كل الاجتهادات والتوجهات الفكرية والمناقشات العالمية، الدولية والوطنية وحتى المحلية يصعب توحيد الأبعاد والمعايير الخاصة بالتنمية المستدامة وتثبيتها.

8. ركائز التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الركائز التي يمكن التطرق إليها من خلال ما العناصر التالية[1]:

1.8. وحدة المصير والمستقبل المشترك: التلوث البيئي لا يعترف بالحدود الدولية.

2.8. الاستدامة أو الاستمرار: التنمية يجب أن تلقي حاجات الحاضر للجميع وتستمر دون الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة، وذلك يتم بإشباع الحاجات الأساسية للفقراء، والحفاظ على البيئة وعدم استنزافها في حدود قدرة البيئة على التجدد من خلال ترشيد الموارد.

3.8. المشاركة الشعبية: في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والقومي والعالمي.

4.8. العدالة الاجتماعية: لنجاح التنمية المستدامة يجب وجود عدالة ومساواة بين الأجيال فلا يزيد رصيد الجيل الحالي من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة، ويجب أيضا تحقيق العدالة بين البلدان النامية والمتقدمة.

5.8.القيم: لنجاح التنمية المستدامة يجب إبراز قيم العدالة والمساواة بين الأجيال وقيم ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية والقيم الجمالية والإنسانية وقيم المشاركة والتعاون،والقيم الدينية الأصلية، ولا بد من الرجوع للتراث والأديان السماوية.

6.8.تنظيم وترشيد السكان: ترتبط التنمية بالسكان من خلال عدد السكان، توزيع السكان، خصائص السكان.

9. المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة:

تتمثل المقومات الأساسية لتحقيق الاستدامة في ثلاث محاور أساسية وهي[2]:

1.9. الإنسان كمورد بشري: يتم دراسة المؤثرات الخارجية التي تؤثر على الإنسان كمورد بشري حيث مستوى صحته وتعليمه وثقافته ومهاراته المهنية وإنتاجيته وجنسه وعمره ونوعه وعاداته وتقاليده وأعرافه ودينه.

2.9. المكان كمورد طبيعي وعمراني: يعتبر المكان أو المستقر الطبيعي للمجتمعات البشرية محدد طبيعي للمداخل العلمية لعمليات التنمية المتواصلة حيث مستوى كفاءة المساكن والخدمات والمرافق والطرق واختيار الموقع حيث المناطق الخضراء والبيئة العمرانية العامة وكذلك مستوى وفرة الموارد

---

[1] بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، مجلة دورية، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2005م، ص 04.

[2] السعيد عبد المنعم أحمد شكري، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة للفترات(80-90-95)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1995م، ص59.

الطبيعية المتاحة بالمكان.

3.9. نظام الإدارة الحكومية والعمرانية: يحقق نظام الإدارة الحكومية والعمرانية شكل العلاقات بين الأفراد أو الجهات المسئولة ومهمات ومسؤوليات كل منهم تجاه بعضهم البعض وتجاه المكان الذي يعيشون فيه.

حيث يفيد علماء التنمية في العالم إلى أن النمو السريع يعقبه دائما تدهور وان معدل النمو السريع يعجل بالتدهور السريع ومن ثم بدا التفكير في مفاهيم جديدة لتحقيق استمرارية التنمية ومنع التدهور أو على الأقل الحفاظ على مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل.

10. مؤشرات التنمية المستدامة:

هناك حاجة إلى مؤشرات التنمية المستدامة لتوجيه السياسات والقرارات على جميع مستويات المجتمع، القرية والمدينة، المقاطعة والولاية، الإقليم والأمة، القارة والعالم. كما توفر المؤشرات معلومات شاملة عن الأنظمة التي تشكل التنمية المستدامة ويتبع عدد من المتطلبات لإيجاد مؤشرات التنمية المستدامة كما يلي[1]:

- يجب أن تمثل هذه المؤشرات جميع الاهتمامات الهامة: مجموعة مخصصة من المؤشرات التي تبدو ذات صلة فقط ليست كافية. يجب أن ينظر النهج الأكثر منهجية إلى تفاعل الأنظمة وبيئتها.
- يجب أن يكون عدد المؤشرات صغيرة قدر الإمكان، ولكن ليس أصغر من اللازم. أي، يجب أن تكون مجموعة المؤشرات شاملة ومضغوطة، وتغطي جميع الجوانب ذات الصلة.
- يجب أن تكون عملية العثور على مجموعة مؤشرات تشاركية تأكد من أن المجموعة تشمل رؤى وقيم المجتمع أو المنطقة التي تم تطويرها من أجلها.
- يجب أن تكون المؤشرات محددة بوضوح وقابلة للتكرار ولا لبس فيها، مفهومة وعملية، ويجب أن تعكس اهتمامات وآراء مختلف أصحاب المصلحة.
- من خلال إلقاء نظرة على هذه المؤشرات، يجب أن يكون من الممكن استنتاج جدوى واستدامة التطورات الحالية، والمقارنة مع مسارات التنمية البديلة.
- هناك حاجة إلى إطار وعملية ومعايير لإيجاد مجموعة مناسبة من مؤشرات التنمية المستدامة.

وبناء على ذلك أصدرت بعض المنظمات العالمية العديد من المؤشرات كما يلي:

[1]Indicators for Sustainable Development: Theory, Method, Applications, A Report to the Balaton Group,HartmutBossel, INTERNATIONAL INSTITUTE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT ,Hartmut Bossel 1999, Canada,p07.

جدول رقم (03): المؤشرات المحددة من طرف المنظمات الدولية من أجل قياس حالة البيئة، الاقتصاد. والمجتمع.

السنة	الجهة المعلنة للمؤشر	المنتج	الأهداف، المحتوى
1990م	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مؤشر التنمية البشرية(HDI)	مؤشر متكامل يستهدف 175 دولة في العالم من أجل التقييم العالمي لإنجازات الدول في مختلف مجالات التنمية البشرية.
1996م		مؤشرات التنمية المستدامة (مؤشر CSD)	14 مؤشرا يستهدف 53 دولة وتركز على التنمية المستدامة وتساعد متخذي القرار على جميع المستويات من تبني سياسات وطنية سليمة للتنمية المستدامة.
1998م	البنك العالمي	أين ثروة الأمم، قياس رأس المال للقرن 21	تقييم الاستدامة باستخدام المؤشرات مثل:المدخرات الحقيقية لقياس المدخرات في الاقتصاد بعد مراعاة الاستثمارات في رأس المال البشري، استنفاد الموارد الطبيعية والأضرار الناجمة عن التلوث.
2000م	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	لمحة عن المجتمع بالمؤشرات الاجتماعية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	مجموعة من المؤشرات لتوفير البيانات الكمية للمساواة الاجتماعية،الصحية، والتماسك الاجتماعي في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،في السياق العام للمجتمع،الاكتفاء الذاتي، المساواة في توزيع الدخل، الرفاهية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (على سبيل المثال: معدل الجريمة،معدل الانتحار،الرضا عن الحياة).
2001م	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	مفتاح المؤشرات البيئية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	مجموعة من المؤشرات لدعم تقييم حالة التقدم في السياسة البيئية لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتدابير السياسية،وتقديم المعلومات للقطاعات العامة (التغير المناخي، طبقة الأوزون، جودة الهواء، مياه عذبة، موارد المياه العذبة، موارد الغابات، الموارد السمكية، مصادر الطاقة،التنوع البيولوجي).
2004م	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD،البنك العالمي،الاتحاد الأوروبيEU، الولايات المتحدة.. الخ.	المنتدى العالمي	منتدى عالمي لتشجيع الوعي بما يشكل تقدم المجتمع وتقييم تقدم الرفاهية، عقد الاجتماع الأول في باليرمو ايطاليا (2004)، في الاجتماع الثاني لإعلان اسطنبول (2007)، التي اقترحت التوصية بتطوير مؤشرات للعمل من أجل التقدم الاجتماعي، تم نشرها، عقد الاجتماع الثالث في جنوب كوريا.
2005م	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	كتاب الحقائق لمنظمة التعاون الاقتصادي	مجموعة من المؤشرات توفر نظرة عالمية عامة على الاتجاهات في الاقتصاد، المجتمع والبيئة بناءً على إحصاءات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تعداد

		والتنميةOECD	السكان، الناتج المحلي الإجمالي،مؤشرات سعر المستهلك، الطاقات الأولية، النسب بين الجنسين في التوظيف، نفقات البحث والتطوير، تقييمات الطلاب الدوليين، المالية العامة، متوسط العمر المتوقع، الهجرة ... الخ).
	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD	إصلاحات السياسة الاقتصادية: الذهاب نحو النمو	مجموعة من المؤشرات للإشارة إلى أداء الدولة فيما يتعلق بتحسين إنتاجية العمل والتوظيف (مؤشرات تنظيم سوق المنتجات، رأس المال البشري، سوق العمل،ضريبة العمل،سياسات سوق العمل).
2007م	المفوضية الأوروبية،البرلمان الأوروبي، نادي روما، منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD،WWF	مابعد مؤتمر الناتج المحلي الإجمالي	مؤتمر لتحديد المؤشرات المناسبة لقياس تقدم المجتمع،وكيف يمكن دمج هذه المؤشرات في صنع القرار العام.
2009م	منظمة التعاون الاقتصادي والتنميةOECD.	الحوكمة في 2009	مجموعة من الإحصاءات لتقييم أنشطة الحكومة وأدائها وتقييم القضايا الأساسية للحكم الرشيد (على سبيل المثال: البيانات المتعلقة بالدخل الحكومي، النفقات والتوظيف).
	لجنة قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (CMEPSP)	تقارير CMEPSP	اقتراح نظام المؤشرات لتحديد حدود الناتج المحلي الإجمالي،وقياس الجودة الاقتصادية، البيئة،الحكومية، جودة الحياة الاجتماعية، والاستدامة، والتركيز في المستقبل والجيل الحالي.

Annual Report on the Environment inFY2010/Annual Reportona Sound Material- Cycle Society in, Chapter1, Sustainability and Quality of Life, 2010, p10.

11. معوقات التنمية المستدامة:

في إطار محاولا تفعيل مبادئ وأبعاد التنمية المستدامة في مختلف المجالات نجد العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيقها والتي بدورها يمكن أن تتوزع حسب الأبعاد المحورية للاستدامة نفسها كالآتي:

1.11. معوقات اجتماعية ونفسية: ينظر إلى التنمية المستدامة كأي تيار فكري حديث تبرز اتجاهه العديد من المخاوف والتردد في التطبيق ناهيك عن الغموض والمفارقات الضمنية مقارنة بنهج التنمية المتبعة منذ العقود السابقة كونها تقوم على العديد من المبادئ الموحدة عالميا خاصة فيما يتعلق باستخدامها مجموعة من "البيانات المستجدة وهنا تقع الصعوبة في تقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع

الأول والإقناع بالمعلومات الجديدة، بالإضافة إلى التخلي عن التمتع بمميزات التنمية الحالية في سبيل استمرار التنمية المستدامة التي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات"[1].

2.11. معوقات اقتصادية: تتمثل المعوقات الاقتصادية في حجم التكاليف التي يمكن أن تدخل في التكنولوجيات المحافظة على البيئة حيث أن "ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد 25 – 50% من تكلفة المشروع لان التكنولوجيات الجديدة مكلفة ومن هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل بالتلوث الذي يؤديه للتنمية على أساس أن حماية البيئة تعد ترفيها بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة.أن حماية البيئة سوف تؤدي إلى إغلاق العديد من المصانع وقلة فرص العمل وهناك وجهتي نظر متفاوتتين:

-سياسة البيئة المتشددة سيكون لها أثر تضخمي يعطل النمو الاقتصادي.

-سياسة البيئة الأكثر فعالية في ستنشط التقدم التكنولوجي للوصول إلى طرق زهيدة التكلفة للتحكم في التلوث وفي استخدام الموارد مما يحفز التنمية الاقتصادية وان أي تكنولوجيا جديدة بمرور الوقت تفتح أبواب عمل جديد. أما بالنسبة لارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار، أن تكاليف حماية البيئة ستؤدي إلى ارتفاع ثمن السلعة وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ومن الضروري أن يتحمل الملوث ثمن ذلك بغرض ضريبة التلوث بالإضافة إلى ضريبة المواد المستنزفة"[2].

3.11. معوقات سياسية: يمكن تلخيص معوقات الجانب السياسي للتنمية المستدامة في "تضارب المصالح بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة"حيث نتج عنها العديد من الأزمات يمكن أن نذكر منها "أزمة التعاون الدولي في مجال التنمية، فمعظم معونات التنمية مشروطة ولأغراض سياسية فإجمالي المعونات المقدمة من الدول المتقدمة 35 مليار دولار في حين دفعت الدول النامية خدمات لديونها للدول المتقدمة 31.1 مليار دولار كفوائد على ما أخذته من معونات، ومن هنا أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة". بالإضافة إلى "عدم وجود حوكمة دولية أو سلطة عالمية للقيام بتنفيذ ومراقبة القوانين والأحكام الضرورية
لحماية البيئة"[3].

ومنه نجد أن التنمية المستدامة أصبحت اهتمام عالمي مشترك عبر مختلف الأمكنة والأزمنة من خلال العديد من الأبعاد والأهداف والاهتمامات والمواضيع والمؤشرات بمناهج متنوعة وأساليب مختلفة.

المحور الثالث: التنمية المستدامة في المجال الحضري.

1. مفهوم التنمية الحضرية المستدامة:

يمكن تعريف التنمية الحضرية المستدامة على أنها "تحقيق توازن لتفاعلات وتغيرات العلاقات

[1] سارة هاني أحمد متولي، التنمية المستدامة في مجال العمارة والعمران، دراسة واقع التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة ماجيستير كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2013 م، ص 41.

[2] سارة هاني أحمد متولي، المرجع السابق، ص 42.

[3] أحمد عبد المنعم حاتم، البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995م، ص387.

المتبادلة وتشمل الإنسان بملكياته وطموحاته وحضارته وعناصر المكان والبيئة ودور الإنسان في استغلالها أو تنميتها "كما أن "الوصول إلى التنمية الحضرية المتجانسة يتطلب توظيف التقنيات الحديثة والعلوم المتطورة بما يتلاءم مع المعطيات المحيطة بالمجتمع سواء الطبيعية أو البيئية أو البعد الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي[1]".

كما طور تعريف التنمية الحضرية المستدامة من خلال مؤتمر العمران واجتماعاته التحضيرية على أنها "تحسين جودة الحياة في مدينة تشمل البيئة، والثقافية، والسياسية، والمؤسسية، والاجتماعية، والمكونات الاقتصادية دون أن تترك عبئًا على الأجيال القادمة، فالعبء ناتج عن انخفاض رأس المال الطبيعي والدين المحلي المفرط، وتحديدها[2]، واعتبرت أيضا كفكر يعبر عن الحقوق المتواصلة للأجيال بطريقة عادلة ومتوازنة مع الحفاظ على المقومات الطبيعية والعمرانية[3].

2.أبعاد التنمية الحضرية المستدامة:

تتمثل الأبعاد السبعة الأساسية للاستدامة الحضرية على النحو التالي:

- اقتصاد حضري مستدام يوفر العمل والثروة.
- مجتمع حضري مستدام يتسم بالتماسك الاجتماعي والتضامن الاجتماعي.
- المأوى الحضري المستدام الذي يوفر سكنًا لائقًا وبأسعار معقولة للجميع.
- بيئة حضرية مستدامة ذات أنظمة إيكولوجية مستقرة.
- الوصول المستدام إلى المناطق الحضرية من خلال التنقل الذي يحافظ على الموارد.
- الحياة الحضرية المستدامة
- المدينة الصالحة للعيش.
- ديمقراطية حضرية مستدامة من خلال مواطنين متمكنين.

3. أهداف التنمية الحضرية المستدامة:

بما أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في آن واحد، لذلك فان التنمية في جوهرها انعكاس لمدى الإشباع الذي يحصل عليه الإنسان في مجالات الحياة المختلفة، الصحية، والتعليمية والاقتصادية كما أنها ترجمة لمستوى رضاء الناس عن حياتهم، حيث أصبحت جودة الحياة التي يحتاجها الفرد هي

[1]أحمد يحي جمال الدين راشد، منى حسن سليمان، الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح، رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القطبية، المؤتمر الإقليمي العربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وزارة الإسكان والبنية التحتية والمجامعات الحضرية مع جامعة الدول العربية والمؤل (الأمم المتحدة) جامعة القاهرة، مصر، 12- 2003م، ص7.

[2]Habitat International Coalition, July 2000, "Berlin Declaration on the Urban Future, Declaration of the Official (governmental) URBAN 21 Conference", Berlin.

[3]مروة محمد عباس صالح، مدخل لتقييم البعد الاستدامي بالتجمعات السكنية للشباب، تقييم تجربة المشروع القومي لإسكان الشباب بمدينة المنيا الجديدة، رسالة مقدمة لكلية الهندسة، جامعة القاهرة، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية، 2015م، ص47.

الهدف الرئيسي للتنمية. لذلك تتضمن أهداف التنمية محورين أساسيين متكاملين لا يمكن الفصل بينهما وهما[1]:

- نحو الارتقاء بجودة حياة الناس.
- مشاركة الناس الارتقاء بجودة الحياة يتضمن جوانب عديدة من بينها على الأقل المسكن المناسب، البيئة، الصحة، التعليم، العمل، الدخل، الحالة السكانية، الحالة الاقتصادية، الأمان الاجتماعي، رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، المنظومة الثقافية.

كما أن مشاركة الناس في الارتقاء بجودة حياتهم تتضمن كذلك عدة جوانب من بينها؛ اتساع قاعدة المشاركة، كفاءة الآليات المنظمة للمشاركة، ويمكن اعتبار التنمية العمرانية أداة لترشيد جهود التنمية من خلال:

- ضبط النمو العمراني واتجاهاته بما يحقق التوظيف الأمثل للموارد المتاحة ورفع الكفاءة الوظيفية للهيكل العمراني.
- خلق بيئة عمرانية صحية أمنة توفر حدا مقبولا من العناصر الجمالية باستخدام الواعي لمفردات البيئة المحلية المتاحة.
- تحديد الاحتياجات الحقيقية الحالية والمستقبلية وتوظيفها بكل دقة ومن ثم تحديد الأولويات وترشيد توزيع الموارد المالية المتاحة على القطاعات المختلفة لتحقيق أفضل عائد اقتصادي واجتماعي في اقل وقت ممكن بأقل التكاليف.
- تكامل أنواع التخطيط على المستوى المحلي وتنسيق أداء الجهات التنفيذية للقطاعات المختلفة (تعليم، صحة، ثقافة، نقل، مواصلات) بما يتضمن عدم التعارض بينها وترشيد الطاقات والجهود.
- دعم الكفاءة لاتخاذ القرارعلى المستويات المختلفة للقطاعين الحكومي والخاص ووضوح الرؤية أمام متخذ القرار.
- تبسيط وتوضيح خطط التنمية والمشروعات للمواطنين وممثليهم بالمجالس الشعبية مما يمكنه من المشاركة في صنع القرار على خلق نوع من الإجماع على أهداف محددة وفتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية مما يمكنهم من المشاركة في صنع القرار ويساعد على خلق نوع من الإجماع على أهداف محددة وفتح مجالات أوسع للمشاركة الشعبية.
- تدعيم كفاءة أداء المجالس الشعبية للمهام الموكلة إليها من خلال وضوح خطط التنمية ومراحلها المختلفة.
- وضع وتحديث إطار عمل مرن للأجهزة التنفيذية والشعبية يتكيف مع التغيرات غير المتوقعة للاعتمادات المالية للمشروعات المختلفة.

[1] باهر إسماعيل حلمي فرحات، تأثير لامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، رسالة دكتوراه في الهندسة العمرانية تخطيط عمراني، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006، ص3.

4. ركائز التنمية الحضرية المستدامة[1]:

تتحدد العناصر التي ترتكز عليها عمليات التنمية العمرانية في العناصر التي تحتك بأنشطتها المختلفة مثل: الهياكل العمرانية والاتزان الإقليمي، تنظيم استخدام الموارد، توزيع القواعد الاقتصادية وتوطينها، توزيع السكان والعمالة وتوطينهم، الالتزام محددات الموقع والمكان التكيف مع البيئة الطبيعية، كما يمكن أن نحددها كما يلي[2]:

- لا يوجد بيئة عالمية مستدامة من دون بيئة عمرانية مستدامة.
- التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي، وهو ضروري لاسترداد الموارد.
- لا يمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر الحضري.
- لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي.
- لا يمكن أن يكون هناك تحول عمراني من دون:
- تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.
- تشكل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
- ربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال مستقلة.
- لا يمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وكذلك فعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.

5. مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة:

بعد أن تم المصادقة على مؤتمر قمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو 1992 طالبت الأجندة 21 أن يتم حصر مؤشرات التنمية المستدامة وذلك من اجل وضع قواعد ثابتة لصنع القرار على جميع المستويات (الأمم المتحدة 1993، الفصل 40) وتلبية لذلك تم وضع مجموعة من المؤشرات هي المؤشرات الأولية للاتحاد الأوروبي وقد نتج عن البيان العمراني النهائي (الصادر من اللجنة الأوروبية والمرصد العمراني العالمي un–habitat) أن مجموعة المعايير العمرانية يجب أن تتشابه على الأقل في بعض الأوجه وإلا فالمقارنة بين المدن، الأقاليم، البلدان،لا يمكن انجازها.

كما يمكن أن تختلف مجموعة المعايير في المظاهر الآتية[3]:

- تختلف باختلاف الجهات الباحثة في مجال تحقيقها.
- تختلف باختلاف الثقافات.
- تختلف بالاختلاف الجغرافي.

---

[1] أحمد حسين حسني، العناصر النباتية واستدامة العمران، مدخل وظيفي، دراسة حالة الحدائق الدولية، رسالة ماجيستار، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2004م، ص88.

[2] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد25، العدد1، 2009م، ص 499–500.

[3] ريدة ديب، سليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص ص 499–500.

- تختلف باختلاف مشكلات المناطق.
- تختلف باختلاف وضيفتها ضمن عملية صنع القرار السياسي.
- عدد وثقل وزن هذه المعايير.

6. مفهوم المدينة المستدامة:

في عام 1996 عرف برنامج الأمم المتحدة (المؤل) المدينة المستدامة أنها "المكان الذي يتم فيه تحقيق الإنجازات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمادية حيث تحافظ على أمن دائم من المخاطر البيئية التي يمكن أن تهدد إنجازات التنمية، فقط الإطار الوطني والإقليمي والمحلي المنظم جيدًا هو الذي يعزز القدرة على تقديم الخدمات والموارد. يعد وجود إطار مستنير ومجهز بالبيانات بما في ذلك تقييم جودة الحياة أمرا ضروريا في تعزيز عملية الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون المدينة المزدهرة ذات بيئة صحية للتفاعل البشري.

1.6. مواصفات المدينة المستدامة:

تتميز المدينة المستدامة بمجموعة من المواصفات يمكن حصرها يمكن فيما يلي:

- بيئة مادية نظيفة وآمنة ذات جودة عالية نظام بيئي مستقر الآن ومستدام على المدى الطويل.
- مجتمع قوي وداعم متبادل وغير استغلالي.
- درجة عالية من مشاركة الجمهور في القرارات التي تؤثر على حياتهم وصحتهم ورفاهيتهم.
- تلبية الاحتياجات الأساسية (من غذاء وماء ومأوى ودخل وأمان وعمل) لجميع سكان المدينة.
- الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخبرات والموارد، مع فرصة لمجموعة متنوعة من الاتصالات والتفاعلات والتواصل.
- اقتصاد مدينة متنوع وحيوي ومبتكر؛ تشجيع الارتباط بالماضي، مع التراث الثقافي والبيولوجي.
- شكل يتوافق مع الخصائص السابقة ويعززها.
- المستوى الأمثل لخدمات الصحة العامة والرعاية المناسبة في متناول الجميع؛ ومستويات عالية من الصحة الإيجابية وانخفاض مستويات المرض المجتمعات المستدامة هي الأماكن التي يرغب الناس في العيش والعمل فيها، الآن وفي المستقبل.
- تلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان الحاليين والمستقبليين، والإحساس اتجاه البيئة، والمساهمة في جودة حياة عالية[1].

2.6. مبادئ المدن المستدامة: تتمثل أهم مبادئ المدن المستدامة والمعتمدة من طرف عدة منظمات عالمية في:

- **تقليص كمية نفايات:** من خلال الرسكلة، التدوير وإعادة الاستعمال.

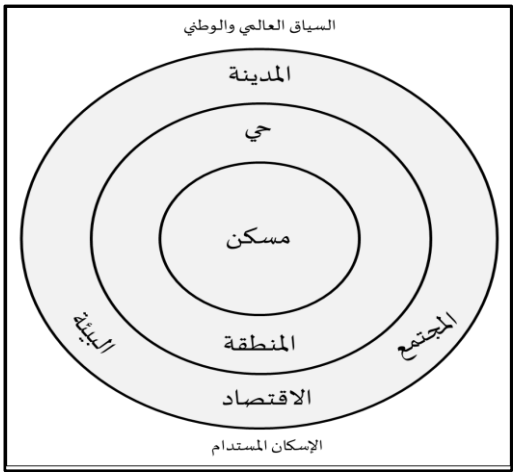
[1]Asean -Turkey Asli, Annual Serial Landmark International, Conference on Quality of Life, ABRA International Conference on Quality of Life, Istanbul, Turkey Sustainable Development and Quality of Urban Life Handan Turkoglu a, Istanbul Technical University, Faculty of Architecture, Dep. of Urban and Regional Planning, Istanbul, Turkey, 26-28 December 2014, p11.

- **تقليص نسبة كربون:** بتقليص الانبعاثات بفعل الاستخدام الأمثل للطاقات واستعمال الطاقات المتجددة والبديلة.
- **النقل المستدام:** بفعل تقليص عدد المركبات المعتمدة على المحروقات، توفير خطوط للنقل الجماعي للمسافات الأكبر من 400 متر وتكون أماكن توقفها قرب الخدمات والمناطق التجارية.
- **استعمال المواد الأولية المحلية والمستدامة:** لملائمتها وتأثيرها المحدود أثناء النقل.
- **المسكن الطبيعي والتنوع البيئي:** خلق وتثمين والمحافظة على التنوع البيئي والمسكن الطبيعي.
- **الثقافة والتراث المحلي:** تنمية الإحساس بالانتماء بتثمين الإرث الثقافي.
- **الإنصاف والتنمية الاقتصادية:** ترقية العدالة الاجتماعية وتنمية الاقتصاد المحلي
- **ترقية جودة الحياة وتوفير الرفاهية:** تحسين الشروط الحية وشروط الرفاهية للمستعملين والسكان[1].

7.الإسكان المستدام:

هو عملية الدمج البيئي والاجتماعي في الإسكان، فمن خلال التفكير في كيفية تصميم بيئة إسكان أكثر استدامة، من المفيد رؤية الإسكان والمسكن متداخلين ضمن مجموعة من العلاقات التي تمتد إلى الحي والمدينة والسياق الوطني الأوسع والعالمي بشكل متزايد. كما أن الاهتمامات العالمية والوطنية بشأن النمو الحضري والتنمية حول قضايا التلوث والازدحام واستخدام الوقود وأشكال البناء والمواد التي تحافظ على الطاقة وتكون دائمة تصبح مدمجة في التصاميم والمناقشات المحلية بطرق مختلفة تشير إلى أن العالمية والمحلية ليست مجالات منفصلة ولكنها مترابطة بشكل متزايد، وبالمثل يتم إعادة صياغة نظام التخطيط والأطر التشريعية حول الاهتمامات البيئية والاستدامة. حيث يوضح الشكل الموالي العلاقة بين الإسكان والمسكن والروابط بالحي والمدينة كما هو موضح في الشكل(05)[2].

الشكل رقم(05): يوضح العلاقة بين الإسكان والمسكن والروابط بالحي والمدينة.



David C. Thorns, Creating Sustainable Housing: The challenge of moving beyond environmentalism to new models of social development, 2004, David. C. Thorns, School of Sociology and Anthropology, University of Canterbury, New Zealand. p05.

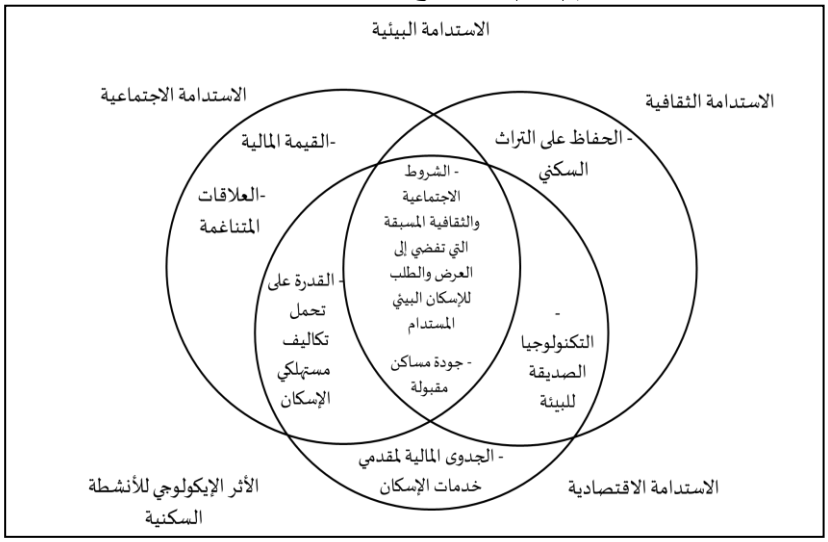
[1]MASBOUNGI Ariella, projets urbains durables -stratégies-, Edition le moniteur, 2012, pp,26-27.
[2]David C. Thorns, Creating Sustainable Housing: The challenge of moving beyond environmentalism to new models of social development, 2004, David. C. Thorns, School of Sociology and Anthropology, University of Canterbury, New Zealand. p05.

نظرا لطبيعة الشمولية لمفهوم التنمية المستدامة والطابع المتعدد الأوجه وأهمية وظيفة السكن فان للمدن دور مهم في تحقيق الاستدامة العالمية، ولقدرة قطاع الإسكان لتوفير السكن الملائم باستمرار وأفضل للجميع. وأن قدرة قطاع الإسكان للمساهمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والرفاه الثقافي للمكان وبصرف النظر عن البعد الإيكولوجي، وأبعاد أخرى لا تشكل مخاوف جديدة في السكن فهناك ضرورة لإدماج هذه الأبعاد في منظور شمولي وعلى المدى الطويل بجدية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وهذا المنظور الخاص باستدامة السكن أمر لا غنى عنه لرسم مستقبل الإسكان[1].

8.المجتمعات السكنية المستدامة:

عرفت المجتمعات السكنية المستدامة أنها المجتمعات التي يتم التخطيط لها وتصميمها ووضع برامج صيانتها لان تكون مجمعات سكنية صديقة للبيئة تتوافق مع الطبيعة وذلك باستخدام مواد متجددة وبإنشاء مباني تستخدم القليل من الوقود الحفري وان توفر العناصر المناخية والطبيعية خالية إلى ابعد حد من التلوث بجميع صورة وموفرة للتواصل الاجتماعي بين الأسرة والمجتمع والتواصل الحضاري وكما أنها المجتمعات التي تخضع فيها المباني لمنظومة التشكيل بطريقة مسئولة بيئيا تراعى كل العوامل بأقل استهلاك للطاقة والمواد والموارد واقل أثار متضمنة للإنشاء والاستخدام والتخلص من النفايات وأقصى توافق مع الطبيعة"[2].

الشكل رقم(06): يوضح الاستدامة السكنية.



Rebecca L.H. Chiu, SUSTAINABLEDEVELOPMENT NEW PERSPECTIVE FOR HOUSING DEVELOPMENT, Centre of Urban Planning and Environmental Manageme, The University of Hong Kong ,Pokfulam Road, Hong Kong,2003 ,p14.

[1]Rebecca L.H. Chiu, SUSTAINABLEDEVELOPMENT NEW PERSPECTIVE FOR HOUSING DEVELOPMENT, Centre of Urban Planning and Environmental Management, The University of Hong Kong, Pokfulam Road, Hong Kong ,2003, p14.

[2]مروة محمد عباس صالح، مدخل لتقييم البعد الإستدامي بالتجمعات السكنية للشباب، تقييم تجربة المشروع القومي لإسكان الشباب بمدينة المنيا الجديدة، رسالة مقدمة لكلية الهندسة، جامعة القاهرة، كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية، 2015م، ص48.

9. مفهوم الأحياء المستدامة:

يتعلق تحديد استدامة الحي بشكل أساسي ما إذا كان يحتوي على نوع من عناصر الابتكار الذي تعتبر النهج الجديد لفهم الشكل المعقد في المدينة من خلال رفض الأساليب القديمة والمخططات البسيطة المعمول بها خلال الخمسين سنة الماضية.

وإن الحي المستدام يشتمل على معايير التنمية المستدامة ومع ذلك فإن هذا يؤكد أن الحي المستدام أصبح عملية تكوين وتحسين مستمرة، لتجميع الممارسات الجيدة السابقة والتي تهدف إلى أسلوب حياة متناغم وهو حي ذو طابع سكني حيث أن هدفه أولا وقبل كل شيء الإجابة عن السؤال التالي، كيف يمكن التوفيق بين التعمير وحماية البيئة [1].

1.9.مبادئ التنمية المستدامة على مستوى المدينة والحي السكني: تعتبر مبادئ التنمية المستدامة على مستوى المدينة والحي السكني مستوحاة من بين مجموعة المبادئ المقدمة في ريو في عام 1992م والتي تنطبق على حجم الحي والمدينة وتبدو مهمة بشكل خاص بالنسبة لهذا النطاق والمتمثلة في الآتي:

- **الكفاءة الاقتصادية:** احترام قواعد الكفاءة الاقتصادية ولكن بما في ذلك جميع التكاليف الاجتماعية والبيئية الخارجية (أسعار السوق هي انعكاس لاقتصاد غير مستدام) .
- **العدالة الاجتماعية:** الحق في العمل والسكن والدخل اللائق، محاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي.
- **الكفاءة البيئية:** مبدأ الحيطة ومبدأ المسؤولية .
- **مبدأ طويل الأمد:** تقييم التأثيرات وإمكانية عكس الخيارات، والابتكار من حيث التنمية المستدامة، والممارسات الإدارية الجديدة.
- **مبدأ العالمية:** العالمية بالنسبة إلى المحلي.
- **مبدأ التبعية "فكر عالميا واعمل عالميا":** "التنمية المستدامة هي عمل الجميع".
- **مبدأ الحوكمة:** مشاركة سكان ومستخدمي الحي أو المدينة الإرادة السياسية لتعزيز الملكية من خلال هذه المبادئ الستة.

2.9. أهداف الأحياء المستدامة: يمكن أن نرصد الأهداف المرجوة من إنشاء الأحياء المستدامة فيما يلي:

أ. الحفاظ والحماية للثروات والموارد وذلك بالعمل على؛

- تقليل استهلاك الطاقة وتسييرها المحكم.
- تطوير تسيير الموارد المائية وتحسين نوعيتها.
- تجنب التمدد الحضري وتحسين تسيير المجال.
- ترشيد استهلاك وتسيير المواد الأولية.
- المحافظة وتثمين التراث المني والطبيعي.

[1]Clémence Chouvet, LES QUARTIERS DURABLES, UN EXEMPLE DE DEMARCHE INTEGREE ET PARTICIPATIVE, Sous la direction de Nicolas Blanc, Programme, Economie responsable, Comité 21, Thanh Nghiem, Présidente, Institut Angenius, 21Angenius, Thanh Nghiem, Présidente, Institut Angenius, le 20 avril 2007, p05.

ب.تحسين نوعية البيئة المحلية وهذا من خلال:

- حماية وتثمين المنظر البيئي ونوعية الرؤية.
- تحسين نوعية السكنات والبنايات.
- تحسين النظافة والصحة.
- تحسين الأمن وتسيير المخاطر (في السكنات والأحياء).
- تحسين نوعية الهواء.
- تقليل الضجيج المنبعث من الصوت.
- محاولة الحد من الفضلات وتحسين تسييرها.

ج.تطوير التنوع وهذا من خلال:

- تأمين التنوع في السكان
- تأمين التنوع في الوظائف (الاقتصادية والاجتماعية)
- تأمين التنوع في عروض السكن.

د. تطوير الاندماج وهذا من خلال:

- تطوير المستوى التعليمي والتأهيل الوظيفي.
- تثمين وصول السكان إلى مناصب العمل، الخدمات والتجهيزات بالمدينة.
- تطوير جاذبية الأحياء من خلال إنشاء مجالات للحياة الالتقاء لمختلف سكان المدينة.
- تجنب التنقلات المضرة بالبيئة وتشجيع وضع البنى التحتية الخاصة بوسائط النقل الأقل تأثيرا على البيئة (النقل الجماعي، الدراجات والمشي على الأقدام).

هـ. تقوية الروابط الاجتماعية:

- تقوية الاندماج الاجتماعي والمشاركة.
- تحسين شبكات التضامن والشبكات الاجتماعية.[1].

مما سبق نجد أن الأحياء السكنية المستدامة هي الأحياء التي تطبق معايير التنمية المستدامة وتتصف بالاستدامة المرنة بين جميع عناصرها وتتسم بجودة حياة مستدامة بين المجتمع وبيئته السكنية وفقا لخصوصية كل مدينة وحي سكني.

المحور الرابع: أهم الأدوات المستخدمة لتقييم التنمية المستدامة في مجال العمران الحضري عالميا.

1.أداة LEED-ND التنمية المجتمعات العمرانية:

وهي من إنتاج مجلس المباني الخضراء الأمريكي بالتعاون مع مؤتمر العمران الجديد ومجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، تم إطلاق النسخة التجريبية عام 2007 والإصدار الأخير عام 2009، تهتم هذه الأداة باختيار الموقع، التصميم، وعناصر البناء التي تجمع المباني والبنية التحتية معا داخل المجتمع

[1]Catherine CHARLOT-VALDIEU, Philippe OUTREQUIN: La démarche HQE'R vers une transformation durable des quartiers, association SUDEN et Philippe Outrequin, la calade, octbre,2004, p10.

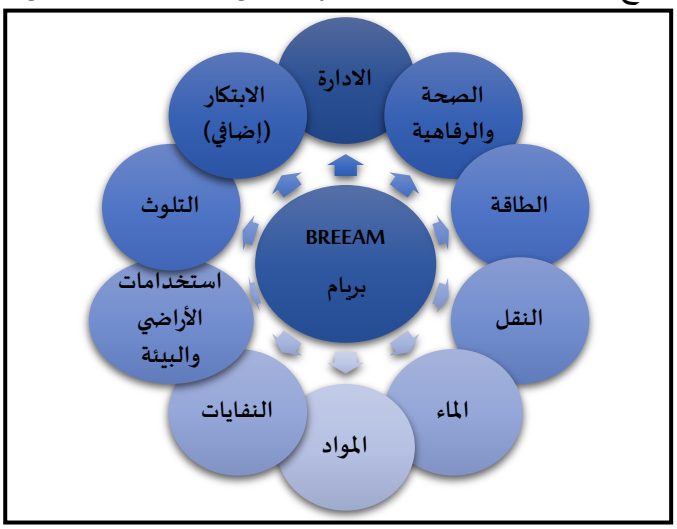
العمراني وتربطه بالمحيط المحلي والإقليمي حيث تطورت من معيار واحد للبناء الجديد إلى نظام شامل لستة معايير تغطي جميع جوانب عملية التنمية والبناء.

ويتناول هذا النظام سبعة مجالات وهي (الموقع المستدام، كفاءة استخدام المياه، الطاقة والغلاف الجوي، المواد والموارد، جودة البيئة الداخلية، الابتكار والتصميم، الأولويات الإقليمية) كما تحتوي هذه المجالات على المحاور الثلاثة الاقتصاد والبيئة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية ويكون هدف هذه المجالات التأكيد على تمكين أي فرد يسكن أو يعمل في مجتمع معين الاستفادة من التنمية المستدامة عن طريق توفير فرص العمل أو الحد من المشاكل الصحية، وأيضا من أهم أهدافها تشجيع لحياة الصحية والحد من الانتشار العمراني، الحفاظ على الكائنات المهددة بالانقراض، التنوع في وسائل الموصلات وتقيل الاعتماد على السيارات الخاصة الانطباع الجيد تجاه المجتمع العمراني[1].

2.أداة مؤسسة أبحاث البناء البريطانية (BREEAM Communities):

هي أداة من إنتاج مؤسسة أبحاث البناء البريطانية، القطاع العالمي سنة 2009 لمساعدة المخططين والمطورين العقاريين في الاهتمام بمجموعة كاملة من القضايا الواجب مراعاتها منذ المراحل الأولى للتنمية، وقياس استدامة مقترحات المشاريع بمرحلة التخطيط كجهة اعتماد مستقلة. ويتناول هذا النظام 9 مجالات (الإدارة، الصحة، الطاقة، الموصلات المياه، المواد، النفايات، استعمالات الاراض والإيكولوجيا، التلوث) تهدف هذه المجالات للحصول على عمران مستدام وتغيير السياسات التخطيطية التي لها تأثير على المشاريع التنموية في البيئة المبنية. ويعتبر أسلوب التقييم الذي يوفر وسيلة لتحسين والقياس والتصديق على الاستدامة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية من خطط التنمية الواسعة النطاق من خلال دمج التصميم المستدام في عملية التخطيط الرئيسي[2].

شكل رقم (07): يوضح الشكل فئات تصنيف الـ (BREEAM Rating Method Categories).



المصدر: BRE (2011) Breeam new construction: Non-domestic buildings Technical Manual, Watford Building Research Establishment Ltd.

[1] LEED, for neighborhood development rating, system,2009.From web site: http://www.usgbc.org/Date:8/2014.
[2]BREEAM UK, New Construction non-domestic buildings technical manual, 2014, code for sustainabl community Environment, from web site: WWW.breeam.com, p24.

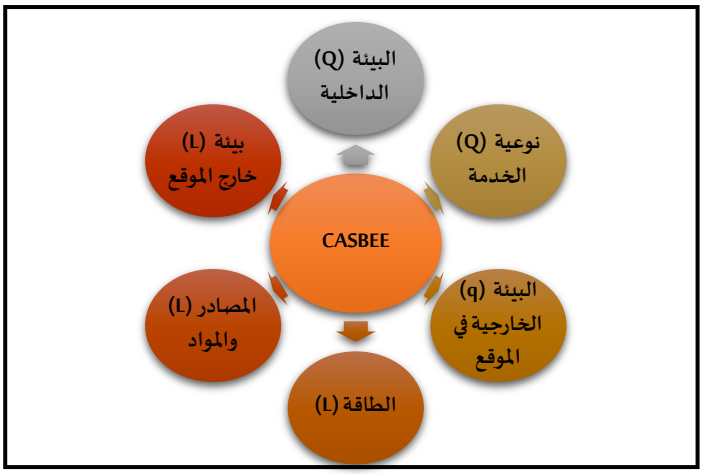
حيث نجد أن هذا النظام يقدم أداة للتقييم خلال مراحل التخطيط الرئيسي حيث أن عملية التقييم أثناء التخطيط يوفر إطاره للمطور والسلطة المحلية والمهنيين للعمل على ضمان الاستدامة من المراحل الأولى حيث القدرة على تحقيق فوائد فعالة وقد تم تصميمه ليتماشى مع عمليات التخطيط الحالية للمشاريع الدولية مما يجعلها تطبق على الصعيد الدولي من خلال عملية مفصلة حيث مرونة الخطة تسمح بأن تتكيف مع السياق الخاص بكل دولة.

3. أداة نظام التقييم الشامل لكفاءة البيئة العمرانية CASBEE-City:

(Comprehensive Assessment System for Built Environment Efficiency)

إن تعزيز الاستدامة هو واحد من التحديات الكبيرة التي تواجه الإنسانية، فمنذ أن بدأت صناعة البناء تتحرك باتجاه تعزيز البناء المستدام في النصف الأخير من ثمانينيات القرن الماضي، فقد تم تطوير العديد من تقنيات تقييم الأداء البيئي للعمران. تم البدا بمشروع صناعي حكومي أكاديمي مشترك بدعم من مكتب الإسكان، ووزارة الأرض، ووزارة البنية التحتية، ووزارة النقل والسياحة في اليابان سنة 2001 ، والذي قاد إلى تأسيس منظمة جديدة هي المجلس الياباني للأبنية الخضراء والاتحاد الياباني للبناء المستدام والتي يدير أمانتها معهد بيئة البناء والحفاظ على الطاقة (IBEC)، واليوم يعمل كل من المجلس الياباني للأبنية الخضراء والاتحاد الياباني للبناء المستدام سويا على البحث والتطوير في نظام التقييم الشامل لكفاءة البيئة العمرانية (CASBEE).

شكل رقم (08): يوضح الشكل فئات تصنيف نظام التقييم الشامل لكفاءة البيئة العمرانية CASBEE



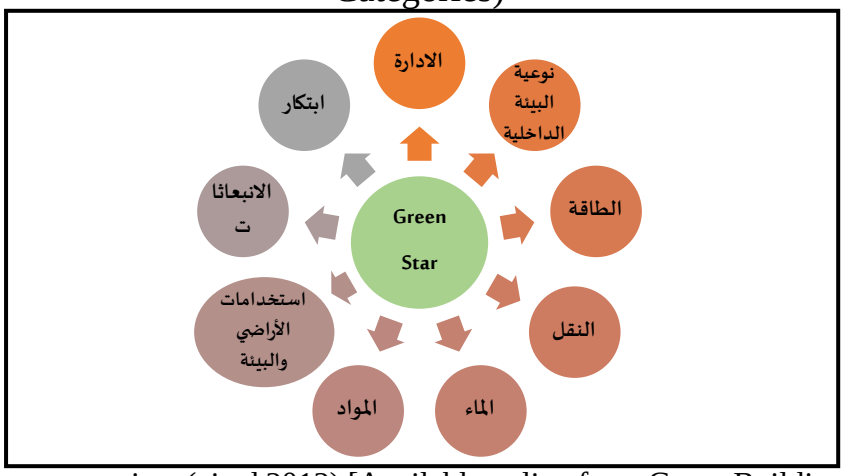
المصدر: CASBEE for New Construction-Technical Manual,2004 Japan Sustainable Building from web site http://www.ibec.or.jp/CASBEE Consortium, p5,

4. أداة لتقييم تصميم وإنشاء الأبنية الخضراء في أستراليا Green Star communities:

هو نظام تصنيف بيئي شامل واختياري لتقييم تصميم وإنشاء الأبنية في أستراليا، حيث تم تطوير هذا النظام لقطاع الإنشاءات والعقارات بهدف إنشاء لغة مشتركة ووضع معيار قياس للأبنية الخضراء، تعزيز تصميم البناء الكلي، إدراك القيادة البيئة، تحديد آثار دورة حياة المبنى، زيادة الوعي بفوائد البناء

الأخضر. حيث تم اعتماد هذا النظام في سنة 2003 من قبل مجلس المباني الخضراء في أستراليا.[1]

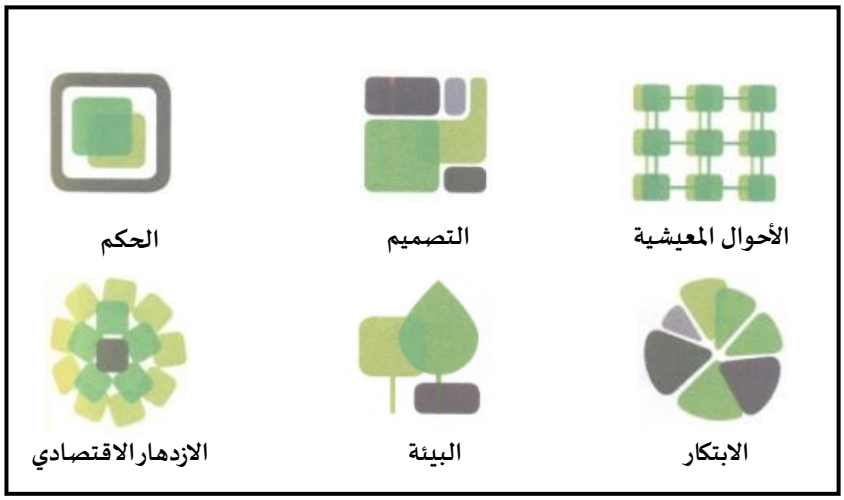
شكل رقم (09): يوضح الشكل فئات تصنيف الـ Green Star Green Star Rating Method Categories)



المصدر: GBCA, Green star overview.(cited 2012) [Available online from Green Building Council Australi, http://www.gbca.org.au/green-star/green-star-overview.

وفي سنة 2012 م، تم اعتماد نظام (Green Star communities) من قبل مجلس المباني الخضراء في استراليا (GBCA) وتصنيف فئات هذا النظام ضمن ست فئات كما يلي:

شكل رقم (10): يوضح عناصر تصنيف تقييم تصميم وإنشاء الأبنية الخضراء Green Star Communities



المصدر: Adapted from researcher Green Star, Australia, 2012, p10.

5. أداة المجلس الألماني للأبنية المستدامة DGNB – UD

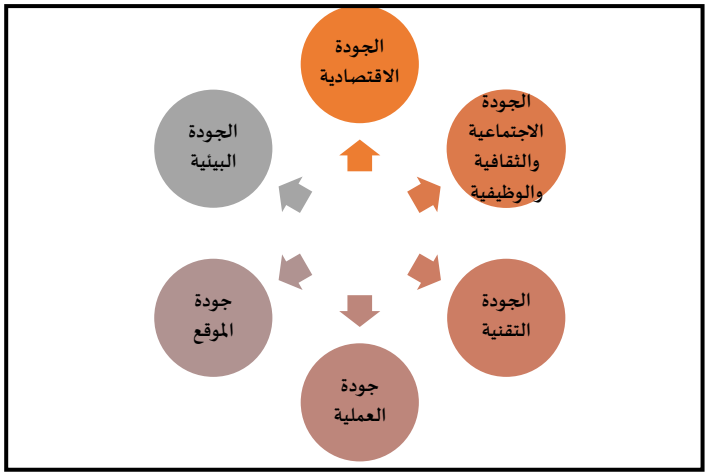
stands for Deutsche Gesellschaft für Nachhaltiges Bauenv (German Green Building Council).

هي أحد الأنظمة الرائدة في مجال تقيم استدامة المجتمعات العمرانية في العالم ويرجع هذا إلى مفهومها الشامل الذي يأخذ في الاعتبار المساواة بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والجوانب الاجتماعية

[1] GBCA ,Green star overview. (cited 2012) , [Available online from Green Building Council Australia,from website:,http://www.gbca.org.au/green-star/green-star- over view.

والثقافية وبالتالي فمن الممكن تحديد أهداف الاستدامة ابتداء من مرحلة التخطيط وتم تطويره من قبل المجلس الألماني للأبنية المستدامة جنبا إلى جنب مع الوزارة الاتحادية للنقل والبناء والشئون الحضرية لاستخدمها كأداة لتخطيط وتقييم المجتمعات العمرانية سنة 2009.

شكل رقم (11): يوضح عناصر تصنيف الأداةDGNB – UD



المصدر:.DGNB Certification System, German Green Building Council,2010,p8

6. أداة التقييم بنظام اللؤلؤ للمجتمعات العمرانية (PCRS):

تهدف مبادرة استدامة التي أطلقها مجلس أبو ظبي للتخطيط العمراني سنة 2008 إلى تعزيز مستوى الاستدامة والارتقاء بجودة الحياة والمساهمة في الحوار العالمي حول أفضل السبل لإقامة مجتمعات سكنية ومدن ومشاريع عالمية أكثر استدامة. ويستند برنامج الاستدامة إلى تصور واضح يقوم على أربعة أركان هي البيئة والاقتصاد والمجتمع والثقافة[1].

كما يعتبر "أول معيار لتقييم الاستدامة في العالم العربي وقد كشف مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني عن هذا النظام للمرة الأولى في العام 2009 لتقييم درجة الاستدامة في كافة المباني والمجتمعات السكنية والفيلات، وتطبق معاييره انطلاقا من مرحلة التصميم وامتدادا عبر كافة مراحل البناء والاستخدام للمشاريع التطويرية.

الشكل رقم (12): يوضح مراحل عملية التقييم والمتابعة لنظام اللؤلؤ .

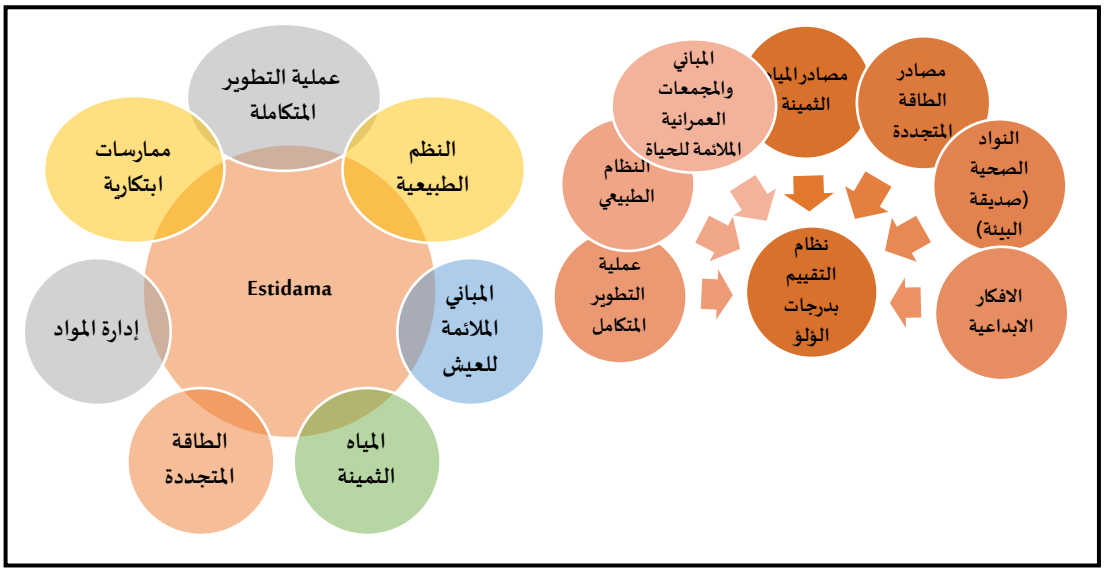


المصدر: Abu Dhabi Urban Planning Council (UPC),Estidama & Development Review, .http://estidama.upc.gov.ae

[1]Pearl Community Rating System: Design & Construction, Version 1.0, Abu Dhabi Urban, Planning Council (UPC) April 2010 , p.l.

ولتحقيق أعلى درجات "الاستدامة" في المباني يشمل نظام درجات اللؤلؤ سبع درجات، وهي "عملية التطوير الطبيعية والمجتمعات والمباني الملائمة للعيش، والمياه، وموارد الطاقة، والممارسة المبتكرة.

الشكل رقم (13): يوضح فئات تصنيف نظام التقييم بدرجات اللؤلؤ.



المصدر AUPC (2010b) Pearl building: Guide for consultant. Report, Abu Dhabi Urban: Planning Council. Baldw R, Yates, A, Howard, N and Rao, S (1998) Breeam 98 for offices An enviromental .assessment method for office buildings. In, London: Construction Research Communication Ltd.

كما يعتبر جزءا من طموح كبير لتحقيق مجتمع مستدام على المدى البعيد. ولا يهدف هذا النظام إلى تعزيز الريادة التكنولوجية في قطاع البناء وحسب، بل يراعي في الوقت ذاته تحقيق أهداف عديدة في مجال إرساء مجتمعات مستدامة مما سيؤدي تطبيق هذا النظام الفعال إلى تحقيق نتائج عالية الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على موارد المياه والطاقة وإقامة مجتمعات أكثر حيوية وراحة تستهلك قدرة أقل من الطاقة والمياه النقية مع معدلات منخفضة من المخلفات[1]

[1] Abu Dhabi Urban Planning Council (UPC), Estidama & Development Review http://estidama.upc.gov.ae/estidama-development-review.

يعرض الجدول ملخص لأدوات تقييم التنمية المستدامة الحضرية على مستوى العالم من أجل تقديم إطار عمل مستدام وجديد يوجه إلى الارتقاء بجودة الحياة.

الشكل رقم (14): يلخص مقارنة أدوات تقييم التنمية المستدامة في مجال العمران الحضري.



المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على ما سبق،2023م.

من خلال استعراض أسس التقييم العالمية والمناهج المستخدمة لتقييم التنمية المستدامة في المدن ومقارنتها نجد أن هذه الأدوات تقوم على العديد من المؤشرات التي تعتمد على التقييم بنهج متوازن وكفاءة متميزة دون التطرق إلي خصوصيات أو مميزات كل من المدن وطبيعتها العمرانية باختلاف عناصرها العمرانية في حد ذاتها وطبيعة مجتمعاتها هذا ما يساعد على بناء أداة أو منهج يتناسب مع تطبيق معايير التنمية المستدامة بطريقة موحدة بهدف تحقيق الاستدامة داخل المدن والمناطق الحضرية أو العمرانية عبر المراحل المختلفة لصناعة المدينة.

حيث يمكننا أن من خلال هذا التحليل إلى استنتاج مؤشرات تقييم التنمية المستدامة المشتركة في المدن والتي يمكن استخدامها لما لها من علاقة مباشرة بالاستدامة العمرانية كما يلي:

جدول رقم (04): يوضح عناصر تقييم التنمية المستدامة في المجال الحضري.

عناصر تقييم الاستدامة في المجال الحضري.	
التنمية الحضرية والعمرانية واستدامتها	1
إستدامة البنية التحتية بالمجتمع الحضري	2
التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة	3
استدامة الأنظمة البيئية.	4
التنمية الإجتماعية المتكاملة واستدامتها	5
تعزيز حياة الأفراد بالمجتمع الحضري وتلبية احتياجاتهم	6

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على ما سبق، 2023م.

المحور الخامس: علاقة التنمية المستدامة بجودة الحياة في المجال الحضري.

1.مفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بجود الحياة.

يمكن تعريف التنمية البيئية المستدامة على أنها صيانة وتحسين جودة الحياة للأجيال الحالية والمستقبلية تركز التنمية المستدامة على حياة "جيدة" لجميع البشر الذين يعيشون اليوم وللأجيال القادمة في وئام مع البيئة[1]. يكمن الهدف النهائي للتنمية المستدامة في حماية وتحسين جودة الحياة التي تقع في قلب التفاعل بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والمساهمة الفريدة لمفهوم التنمية المستدامة هي أنه يتجاوز المؤشرات الاقتصادية كمقياس وحيد من صحة الأمة لتشمل مقاييس الرفاه البيئي والاجتماعي[2].

في حين أن التنمية المستدامة هي عملية، فإن الاستدامة هي الحالة التي يتم فيها تلبية الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة حيث يتم تحقيق جودة عالية للحياة والحفاظ على البيئة، إذا لم يتم تحقيق أي

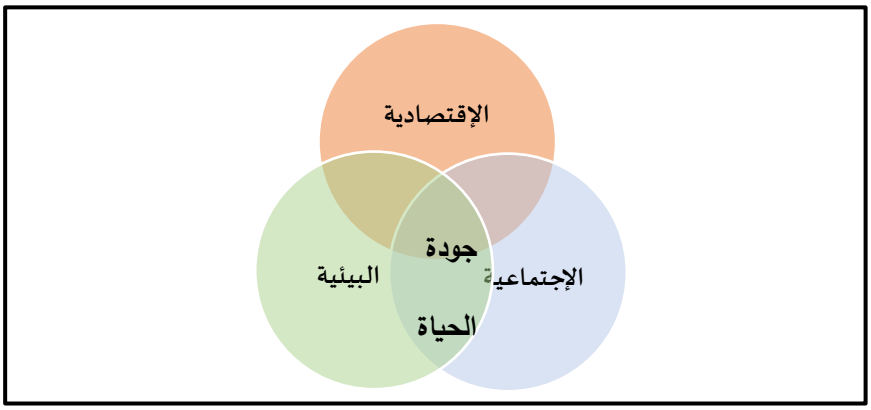
[1]PatriziaGazzola, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, Department of Economics,University of Insubria,Varese, Italy ,2017, p371.

[2]Sherri TorjmanVice-President, Sustainable Development: Innovation and the Quality of Life, CaledonInstitute David Minns Special Advisor to NRC Sustainable Development Technology, The Caledon Institute of Social Policy and the National Research Council are working together to create a conceptual framework that identifies the role of innovation in improving the quality of life, May 2001, p3.

من هذين العنصرين، فإننا نكون قد فشلنا في جهودنا للوصول إلى الاستدامة، ومع ذلك فإن حالة الاستدامة ليست ثابتة كونها تمثل استدامة العمليات التي تلبي احتياجات وتطلعات الناس والمجتمعات.[1]

بينما تساهم التفاعلات المعقدة بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في بناء جودة الحياة، يعتبر الحفاظ على التوازن بينها أمر بالغ الأهمية لضمان التنمية المستدامة من أجل ضمان جودة أفضل"[2].ترتبط التنمية المستدامة بجودة الحياة في المجتمع لتشمل كذلك الظروف الاقتصادية والبيئية إلي جانب الاجتماعية فالاستدامة الاجتماعية هي عملية تعزز الحياة داخل المجتمعات وأنها أكثر تأثرا بالمكونات المادية والاقتصادية وتتعلق عادة بالمستقبل، حيث يمكننا إظهار التفاعل باستخدام الركائز الثلاث ووفقا لمعايير الاستدامة المثالية، كما هو موضح في الشكل الموالي (15) كما ترتبط التنمية المستدامة بتحسين جودة الحياة من خلال التعليم والعدالة والمشاركة المجتمعية والترفيه[3].

الشكل رقم (15): الاستدامة وجودة الحياة.



المصدر: Patrizia .G, Elena Q, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecologicavl,2017, p365.

بينما تهتم جودة الحياة بالرفاهية الحالية للأفراد والمجموعات التي ستوفر حياة جيدة للغد، تركز التنمية المستدامة أيضا على التمتع بحياة كريمة لجميع البشر الذين يعيشون اليوم وللأجيال القادمة، لذا الجودة تبدأ بحياة البشر ورضاهم عن البيئة، والشعور بالهوية التي ستساعد في إنقاذها في المستقبل، كمفهوم الاستدامة تمتد التنمية من الحاضر إلى المستقبل، من أشخاص محددين إلى الجميع، وتعايشهم مع البيئة بطريقة تحفظ الموارد الطبيعية للجميع مما يوفر حياة كريمة للجميع[4].

[1].Jamie Montague Fischer, Quality of Life, Sustainable Civil Infrastructures and Sustainable Development, Paper revised from original submittal, School of Civil and Environmental Engineering, Georgia Institute of Technology,Atlanta.2010, p3 from website: https://www.semanticscholar.org.

[2]Mohammad Abdul Mohit, An Introductory Analysis; Quality of Life in the Built and Natural Environment", Procedia -Social and Behavioral Sciences 101 (2013) 33 – 43, P39. AMER International Conference on Quality of Life, Holiday Villa Beach Resort & Spa, Langkawi, Malaysia, 6-8 April 2013,"Quality of Life in the Built and Natural Environment, Available online at ELSEVIER; from website:www.sciencedirect.com.

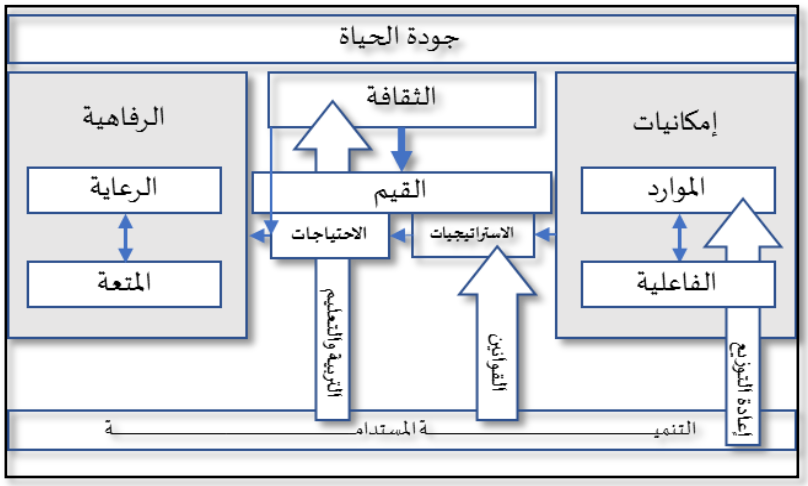
[3]Patrizia Gazzola, (Associate Professor, PhD) Elena Querci, (Assistant Professor, PhD) The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development Department of Economics, University of Insubria, Varese, Italy,2017, p 365.

[4]Schafer, Martina & Nolting, Benjamin & illge, Lydia, "Bringing together the concept of the quality of life and sustainability", Challenges for Quality of Life in the Contemporary World, Social Indicators Research, Vol. 2, Boston, London,2001, PP.33-43.

يوضح الشكل الموالي العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الفردية، واحترام ثقافاتهم وخلفياتهم المختلفة، وإعادة توزيع الموارد المختلفة للمنظمات التي تساعد في تقديم هذه القضايا. كما أن هناك العديد من التعريفات التي ربطت التنمية المستدامة بجودة الحياة من خلال اعتبار التنمية المجتمعية المستدامة على أنها القدرة على اتخاذ خيارات تنموية تحترم العلاقة بين الاقتصاد والبيئة والإنصاف[1]:

- **الاقتصاد:** يجب أن يخدم النشاط الاقتصادي الصالح العام، وأن يكون متجددًا ذاتيًا،وبناء الأصول المحلية والاعتماد على الذات.
- **علم البيئة:** الإنسان جزء من الطبيعة، والطبيعة لها حدود، والمجتمعات مسؤولة عن حماية وبناء الأصول الطبيعية.
- **الإنصاف:** فرصة المشاركة الكاملة في جميع الأنشطة والفوائد وصنع القرار في المجتمع.

الشكل رقم (16): العلاقة بين جودة الحياة والتنمية المستدامة من خلال الخلفية الثقافية والرفاهية الفردية.

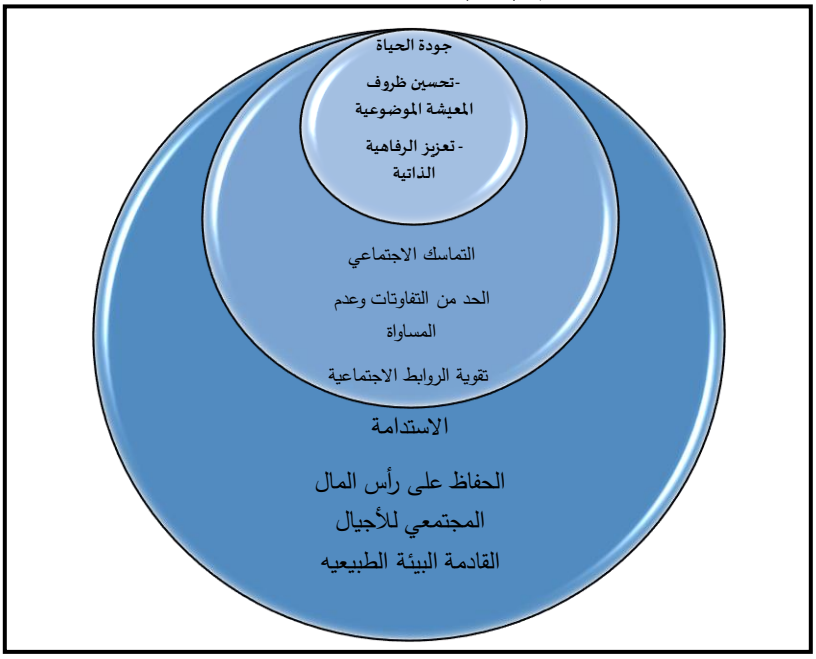


المصدر: Arsovski, S, Anintegration of Relation between Sustainable development and Quality of Life, International Journal for Qualityre search, Scientific Review Paper, Vol,3.2009, P327.

وأن الجودة تنتج من التفاعل بين العوامل الموضوعية والذاتية مثل التماسك الاجتماعي والاستدامة ومؤشراتها الثانوية التي تساعد في تحقيق جودة الحياة، كما يتم تعريفها على أنها رفاهية الإنسان (الرفاه) أي تقاس بالمؤشرات الاجتماعية بدلا من قياس الكميات التي تعتمد على دخل الأفراد، ولكنها تتعلق بالتقييم الفردي لظروف حياتهم في بلد معين. كما هو موضح من خلال الشكل الموالي.

[1]Slavko Arsovski, An integration of Relation between Sustainable development and Quality of Life, International Journal for Quality research, Scientific Review Paper, UNIV MONTENENGRO, CENTER QUALITY, Vol. 3.2009, PP.327-337, P330.

الشكل رقم (17): جودة الحياة ومكوناتها الرئيسية



المصدر Eueport working "Conceptual Framework and Structure of Europe System of Social indicators" Paper No.9

بالإضافة إلى أنه في كثير من الأحيان "ترتبط الجودة بمفاهيم أخرى مثل؛ الحرية وحقوق الإنسان والسعادة، وهي عوامل ذاتية ويصعب قياسها، لذلك هناك مقاييس أخرى عموما إعطاء الأولوية. كما أن السعادة لا تزيد بالضرورة من الراحة، لذا لا يمكن اعتبار مستوى المعيشة مقياسا للسعادة[1].

فجودة الحياة هي نتاج "إحساس الأشخاص بالرفاهية العامة ضمن البيئة المحيطة للمجتمع ونتاج المجتمع ككل"[2]. دون إهمال "الأسرة والمجتمع، وعلاقات الأفراد والمتطلبات الحضارية والسكان والدخل والعمل، وضغوط الوظيفة والمتغيرات الاجتماعية الأخرى"[3].

2. التنمية المستدامة وعلاقتها بجود الحياة في المجال الحضري:

تعبر المدينة مستدامة تلك التي "تهتم بتقييم جودة الحياة بصفته جانبا مهما وضروريا لتعزيز الاستدامة بالإضافة إلى ذلك يجب أن تكون بيئة صحية للتفاعل البشري[4]. وان "تحسين جودة الحياة في

[1] Layard, Richard, 6 April 2006 "Happiness: Lessons from a New Science", University of Wisconsin, Madison, London: Penguin. From website: http://en.wikipedia.org/wiki/Quality of life

[2]Jones, A Guide to Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham,2002, from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169.2017.

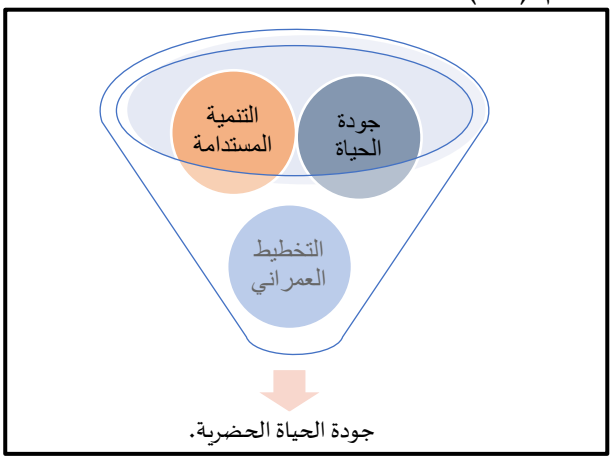
[3]محمد السعيد أبو حلاوةجودة الحياة: المفهوم والأبعاد، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ضمن إطار فعاليات المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة كفر الشيخ. من خلال الموقع الالكتروني: http://www.vipedu.us/?page=details&newsID=58&cat=19.2010 بتاريخ 2021/13/04.

[4]Asean-Turkey Asli, Sustainable Development and Quality of Urban Life Handan Turkoglu, ABRA International Conference on Quality of Life, AQoL,2014, 26-28 December, Istanbul, Turkey, Istanbul Technica University, Faculty of Architecture, Dep. of Urban and Regional Planning, Istanbul, Turkey.p11.

المدينة، ويتضمن ذلك فضلا عن الجانب العمراني الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الاجتماعي والاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، الناتجة عن استنزاف الموارد الرئيسية"[1].

حيث "أصبحت الرغبة في تحسين جودة الحياة في مكان معين أو من أجل شخص أو مجموعة معينة محور اهتمام المخططين فتحسين جودة الحياة في المدن لم يعد يعتمد على المباني ولكن رضا الإنسان عن القضايا الحضرية المختلفة مثل النقل، وجودة الأماكن العامة، والفرص الترفيهية، وأنماط استخدام الأراضي، والسكان وكثافة المباني، وسهولة وصول الجميع إلى السلع الأساسية والخدمات والمرافق العامة، فضلا عن القضايا الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة، وتوفير السلامة والأمن، والتعليم والتكامل الاجتماعي، وتعزيز المساواة واحترام التنوع والهويات الثقافية،إمكانية الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، والحفاظ على المباني والمناطق التاريخية والروحية والدينية والثقافية المهمة، وتعزيز التنويع المكاني والاستخدام المختلط للإسكان والخدمات على المستوى المحلي من أجل تلبية الاحتياجات والتوقعات المتنوعة والاهتمام بالقضايا البيئية"[2]. كما أن "جودة الحياة الحضرية تشير إلى التخطيط الحضري الذي يهدف إلى إدراك استدامة التنمية مع مراعتها"[3]. بالإضافة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة مع الأخذ بالاعتبار جودة الحياة أثناء عملية التخطيط العمراني تدفع إلى إدراك جودة الحياة الحضرية وبما أن الاستدامة تعني التوازن بين الصفات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، فإن السياسات التي تقلل بشكل خطير من جودة حياة الفرد لا يمكن وصفها بالاستدامة[4].

الشكل رقم (18): التنمية المستدامة وعلاقتها بجودة الحياة الحضرية



المصدر: Sarah Abdel Moneim El Ariane., Neighborhood Urban Quality of Life, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt, 2012, P18.

[1] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، العدد1، 2009م، ص498.

[2] Sarah Abdel Moneim El Ariane, Neighborhood Urban Quality of Life, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt,2012, pp.17-18.

[3] عمر محمد سيد إسماعيل، دراسة تحليلية للمجتمعات العمرانية المغلقة نحو إطار تقييم من خلال معايير جودة الحياة، رسالة ماجيستير العلوم في الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2015م، ص 40.

[4] Sarah Abdel Moneim El Ariane. Neighborhood Urban Quality ofLife, PhD. Thesis, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt. 2012, p18

بينما تتباين تعاريف ومناهج التنمية المستدامة والتقييم، فإن الأساس المفاهيمي للتنمية المستدامة هو نفسه بشكل أساسي لتوفير جودة حياة مقبولة أو تحسن للمجتمعات مع الحفاظ على الأصول الطبيعية التي تمكن هذه الاستدامة من الاستمرار، حيث تشمل على جميع العوامل التي لها تأثير على جودة الحياة، التفاوت الاجتماعي، الصحة والمتمثلة في التخطيط الحضري، البيئة، التعليم، الاقتصاد، الإسكان والنقل والأمن والتوظيف والأمن الغذائي والثقافة والرياضة والترفيه"[1].

كما أن هناك العديد من المرادفات لمفهوم الجودة حيث تعتبر الاستدامة واحدة من أكثر المصطلحات توافقا مع الجودة مثل التماسك الاجتماعي والرفاهية[2].

3. المداخل الأساسية لدراسة جودة الحياة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة:

وفيما يلي عرض لثلاثة مداخل متعلقة بدراسة تحسين جودة الحياة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة[3].

أ. **المدخل الأول:** ركزت دراسات جودة الحياة فيه على الرفاهية الذاتية أو الرضا عن الحياة، من خلال سؤال الناس عن رضاهم عن حياتهم بشكل عام، على الرغم من أنه يمكن توسيعها لفحص أهداف الأفراد وتطلعاتهم، وكذلك قياس الصحة النفسية والحالة العقلية المبلغ عنها ذاتيًا للأشخاص.

ب. المدخل الثاني: لقد فهمت الحكومات والمنظمات جودة الحياة على أنها مرادف لمصطلح "مستوى المعيشة"، حيث تسعى الحكومات جاهدة لتحسين مستوى معيشة الأمة كوسيلة لتحسين جودة حياتهم في البلاد.

ج. **المدخل الثالث:** وهو الرابط بين مفهوم جودة الحياة والتنمية المستدامة من خلال مفهوم تحسين جودة الحياة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة، ما لم نصبح في ممارسات أكثر استدامة وتحسين في جودة الحياة للسكان والمسكن، فإن مجتمعاتنا الحضرية سوف تتدهور).وهو المدخل الأقرب لهذه الدراسة.

جدول رقم (05): المداخل الأساسية لدراسة جودة الحياة وعلاقتها بالتنمية المستدامة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة.

مداخل متعلقة بدراسة تحسين جودة الحياة في مجال السكن والبيئة العمرانية المحيطة	
المدخل الأول: مدخل الرفاهية ونوعية الحياة	اهتمت فيه دراسات جودة الحياة بالرفاهية الذاتية والرضا عن الحياة من خلال سؤال الأفراد عن حياتهم بشكل عام كذلك يمكن أن يمتد لدراسة أهداف الأفراد في الحياة على المدى الطويل واستطلاعاتهم ودراسة الحالة النفسية للأفراد.
المدخل الثاني: مدخل	من خلال الحكومات للوصول إلى المفهوم جودة الحياة من خلال مستوى المعيشة وبالتالي فإذا كانت

[1](مبادرة مونتريال لدعم التنمية الاجتماعية المحلية، 2006)

[2]Arsovski, Slavko, "An integration of Relation between Sustainable development and Quality of Life", International Journal for Quality research, Scientific Review Paper, Vol. 3, No. 4,2009, P. 327.

[3]عمر محمد سيد اسماعيل، دراسة تحليلية للمجتمعات العمرانية المغلقة نحو إطار تقييم من خلال معايير جودة الحياة، رسالة ماجيستيير العلوم في الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2015، ص37.

البرامج الحكومية	الحكومة تسعى جاهدة لتحسين مستوى المعيشة فانه يمكن القول إن هناك تحسين نوعية جودة الحياة في البلاد.
المدخل الثالث: مدخل التنمية المستدامة	فهو من خلال مفهوم تحسين جودة الحياة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة في جودة الحياة للسكان والمسكن فإنها سوف تؤدي إلي التدهور.

المصدر: عمر محمد سيد إسماعيل، دراسة تحليلية للمجتمعات العمرانية المغلقة نحو إطار تقييم من خلال معايير جودة الحياة، رسالة ماجيستيير العلوم في الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2015 م، ص37.

4.التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة:

يعتبر ارتفاع جودة الحياة جزءا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالمقابل يخشى البعض أن تؤدي متطلبات التنمية المستدامة إلى إضعاف جودة الحياة في الدول المتقدمة[1]، حيث يمكن أن تؤثر التنمية المستدامة على جودة الحياة الفردية سلبا أو إيجابا لأن بعض قضايا التنمية المستدامة مقبولة والبعض الآخر غير مقبول للأفراد من المجتمع، على سبيل المثال؛ لتحقيق نظام نقل مستدام، قد يضطر الناس إلي تخفيض استعمال السيارات الخاصة في حين أنها تعتبر أكثر رفاهية من وسائل النقل الأخرى لاستقلاليتها، مرونتها، سرعتها وأمانها وخصوصيتها" ومنه تحقيق غرض من متطلبات جودة الحياة الفردية بمعنى أن الحفاظ على التنمية المستدامة وحتى تحقيقها "لا تؤدي بالضرورة إلى مزيد من الجودة لذلك يجب النظر في المفاهيم المتعلقة بجودة الحياة مثل الازدهار والرفاهية ومدى تأثيرها، من أجل التمكن من إنشاء تطورات مستدامة تساهم في جودة الحياة بشكل عام[2].

وهنا لا بد من الإشارة إلى أهمية وضرورة"معرفة عناصر التنمية المستدامة المختلفة التي تحظى بقبول عام مرتفع أو منخفض حيث يجب إيلاء اهتمام خاص للتأثيرات المحتملة على أهم مؤشرات جودة الحياة عند وضع وتنفيذ مؤشرات التنمية المستدامة"[3].

كما وضح تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية أن "الاستمرار في الإنتاج والاستهلاك غير المستدام سيكون له عواقب سلبية على جودة الحياة العامة، حيث ينبغي أن تندرج الممارسات الاقتصادية في حدود النظام الإيكولوجي، وأن تأخذ على محمل الجد وعدم امتداد الأثر عبر الأماكن والأزمنة وإلا ذلك سيؤدي إلى عدم الاستدامة وإلى فقدان الجودة"[4].

ومع ذلك ومن الجانب المثالي "من الممكن تحقيق جودة حياة حضرية عالية تحترم مبادئ التنمية المستدامة بتفعيل عناصرها التي تتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة من خلال:

---

[1]Brigit Wehrli, Comment mettre en place une qualité de vie durable ?Développement durable et qualité de vie dans les quartiers, Office fédéral du développement territorial ARE.,2016,p25.

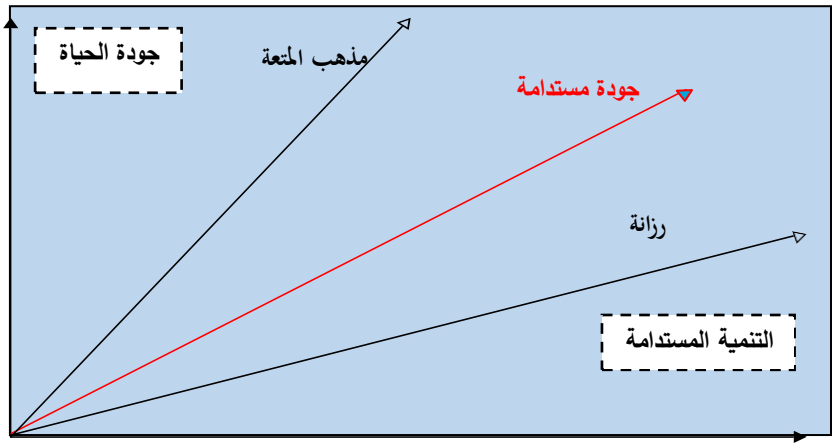
[2]Martine Vonk, Sustainability and Quality of Life; A STUDY ON THERELIGIOUS WORLDVIEWS, VALUES AND ENVIRONMENTAL IMPACT OF AMISH, HUTTERITE, FRANCISCAN AND BENEDICTINE COMMUNITIES .2011. P 43.

[3]Sarah Abdel Moneim El Ariane, Neighborhood Urban Quality of Life, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt ,2012, P14.

[4] Martine Vonk, Sustainability and Quality of Life, A STUDY ON THE RELIGIOUS WORLDVIEWS, VALUES AND ENVIRONMENTAL IMPACT OF AMISH, HUTTERITE, FRANCISCAN AND BENEDICTINE COMMUNITIES .2011. P 43.

- التخطيط لمباني جديدة أو أحياء كاملة
- عند إعادة تطوير مناطق مبنية بالفعل"[1].

الشكل رقم (19): يوضح العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة.



المصدر: Brigit Wehrli ,Comment mettre en place une qualité de vie durable ?, du fédéral Office quartiers, les dans vie de qualité et durable Développement ARE ,2016, p25. territorial développement

5.المستويات المختلف المرتبطة باستدامة جودة الحياة والتنمية المستدامة[2]:

من الممكن التعرف على ثلاثة مستويات من التنمية المستدامة مرتبطة بجودة الحياة:

أ. **استدامة البقاء على قيد الحياة:** الحفاظ في هذا المستوى الأساسي من الاستدامة، يجب تلبية المتطلبات الثلاثة في وقت واحد. حيث تتضمن استدامة البقاء على قيد الحياة الحفاظ على أنظمة دعم الحياة البيئية، والقدرة الاجتماعية على حل المشكلات الرئيسية من خلال الإجراءات التي تمكن من بقاء البشر والقدرة الاقتصادية على تلبية احتياجات الكفاف للسكان.

ب. **الحفاظ على جودة الحياة:** المستوى الثاني بالحفاظ على جودة الحياة المتوقعة عادة في بعض المناطق، هذه الجودة من الحياة تتجاوز بكثير المستوى المطلوب للبقاء الأساسي.

في بعض الأحيان قد يتعارض السعي لتحقيق الاستدامة وتحسين جودة الحياة. من الممكن للمجتمعات أن تبذل مثل هذه الكميات الكبيرة من الجهد في تحسين الجوانب التجريبية لجودة حياتهم (الجمالية، توفير الوقت، أو الجوانب المولدة للمحفزات) بحيث تفشل في بذل الجهد الكافي لضمان استدامة البقاء. هذا ما تفعله المجتمعات الحديثة.

ج. **تحسين جودة الحياة:** يعتبر المستوى الثالث للاستدامة حيث أن الاستدامة هي نموذج للتفكير في مستقبل تكون فيه الاعتبارات البيئية والمجتمعية والاقتصادية متوازنة في السعي لتحقيق التنمية وتحسين

[1]Brigit Wehrli, Comment mettre en place une qualité de vie durable ?Développement durable et qualité de vie dans les quartiers, Office fédéral du développement territorial ARE.,2016, p25.

[2]Patrizia Gazzola Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development European, Scientific Journal.2017, p365. from website: https://eujournal.org..Doi 10.19044, (Consulté le 12.01.2021).

جودة الحياة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على التمتع بجودة الحياة.

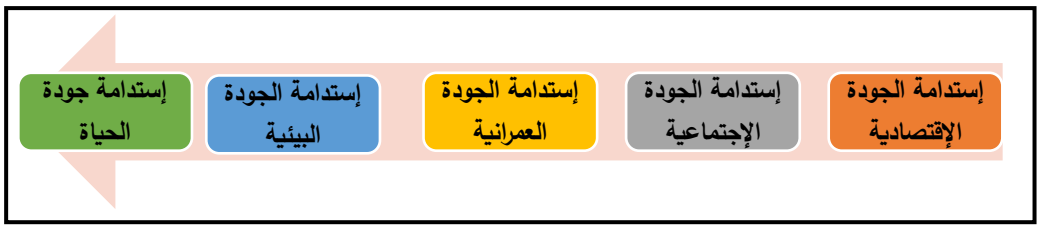
الجدول رقم (06): المستويات المختلف للاستدامة البيئة الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بجودة الحياة.

	الاقتصادية	الاجتماعية	البيئية
عالمي ↕ محلي	**استدامة البقاء**		
	البقاء	القدرة على حل المشاكل الهامة	أنظمة حماية دعم الحياة ومنع انقراض الأنواع
عالمي ↕ محلي	**الحفاظ على جودة الحياة**		
	الحفاظ على مستوى معيشي لائق	الحفاظ على الجودة الاجتماعية اللائقة	الحفاظ على جودة البيئة اللائقة
عالمي ↕ محلي	تحسين نوعية الحياة		
	تحسين مستوى المعيشة	تحسين الجودة الاجتماعية	تحسين الجودة البيئية

المصدر: Sutton,P. (2000), Sustainability: what does it mean.P.8.
From website: http://www.green-innovations.asn. p367.

مما سبق نجد أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق العدالة بين احتياجات الأجيال بين الحاضر والمستقبل والارتقاء بجودة حياتهم إلى الأفضل من خلال تحسينها عبر مختلف الجوانب (البيئة، الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ...) وضرورة الحفاظ على مستوى تلك الجودة للأجيال الحالية ولا بد أن يتعدى ذلك للأجيال المستقبلية شرط التوافق والتكامل في عناصر التنمية المستدامة وجودة الحياة فيما بينها حيث يبقى تلبية تلك الاحتياجات العامل المشترك والمتفق عليه بين شرط الاستدامة الحضرية والعمرانية ورفاهية الفرد وبالتالي تحقيق جودة حياة حضرية وعمرانية عالية.

شكل رقم (20): التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة.



المصدر: من إعداد الباحثة،2021م.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة وفكر الاستدامة من خلال مراحل تطورها، مبادئها، أهدافها، أبعادها.. الخ من المفاهيم المتعلقة بها، بعد ذلك تطرق الفصل إلى المفاهيم المتعلقة بالاستدامة والتنمية المستدامة في مجال الحضري ليأتي بعد ذلك البحث في استدامة المجتمعات السكنية والعمرانية والمنشئات العمرانية والأحياء السكنية المستدامة...بالإضافة إلى انه تم التطرق إلى استعراض مختلف الأدوات والبرامج العالمية المتبعة لتقييم مدى استدامة المدن ومجتمعاتها

من خلال إتباع المنهج المقارن بين هذه الأدوات ليتم في الأخير استنتاج العديد من المؤشرات كأداة للتقييم كمحصلة لهذه المقارنة.

حيث نجد من خلال ما سبق استعراضه في الفصل انه يمكن الإقرار بصعوبة وضع وتحديد تعريف وحيد للتنمية المستدامة في جميع المجالات عدى التعاريف المتفق عليها من طرف اللجان والمنضمات العالمية كما يمكننا أن نضع العديد من التعريفات والنتائج التي تختص بمجال البحث في هذه الأطروحة من خلال هذا الفصل كما يلي:

- أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتوافق فيها تلبية متطلبات الأجيال في الوقت الحاضر مع متطلبات الأجيال المستقبلية بهدف الاستمرارية دون الإنقاص من القدرات والموارد لتحقيق الارتقاء بجودة حياتهم.
- إن التنمية المستدامة في المجال العمراني والحضري سواء من الناحية التخطيطية أو التصميمية تتحقق بمراعاة الاحتياجات المجتمعية أو البشرية بترشيد الموارد المختلفة خاصة منها البيئة والطبيعية لتحقيق جودة الحياة وهذا يدفعنا إلى التعرف على جودة الحياة ومبادئها من وأسس تحصيلها.
- في حين نجد أن المجتمعات السكنية المستدامة هي صديقة البيئة والخالية من أسباب التلوث متوائمة مع المقومات الطبيعية تحقق الاستدامة الاجتماعية بين أفراد المجتمع السكني الواحد.
- لأحياء السكنية المستدامة هي الأحياء التي تطبق معايير التنمية المستدامة وتتصف بالاستدامة المرنة بين جميع عناصرها وتتسم بجودة حياة مستدامة بين المجتمع وبيئته السكنية.
- يمكننا استنتاج أسس تقييم الاستدامة في المدن والتي يمكن استخدامها في التقييم لما لها من علاقة بالاستدامة ومدى تعلقها بضمان الجودة وأهميتها في هذه البرامج التقييمية كما يلي:

جدول رقم (07): عناصر تقييم التنمية المستدامة في المجال الحضري.

	عناصر تقييم الاستدامة في المجال الحضري.
1	التنمية الحضرية والعمرانية واستدامتها
2	إستدامة البنية التحتية بالمجتمع الحضري
3	التنمية الاقتصادية وتحسين ظروف المعيشة
4	استدامة الأنظمة البيئية.
5	التنمية الإجتماعية المتكاملة واستدامتها
6	تعزيز حياة الأفراد بالمجتمع الحضري وتلبية احتياجاتهم

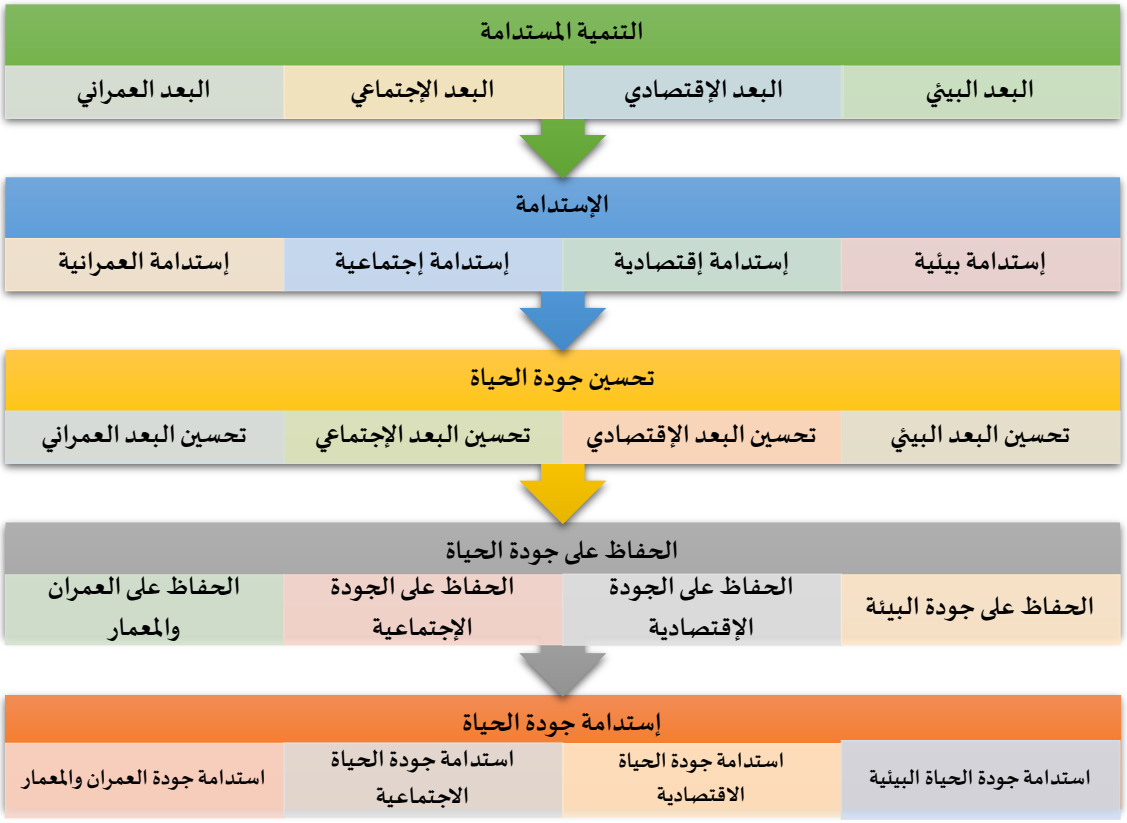
المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على ما سبق، 2023م.

كما نجد من خلال علاقة التنمية بجودة الحياة أنهناك علاقة استدلالية بين جودة الحياة الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة حيث نجد أن جودة الحياة الحضرية تمثل الهدف الرئيسي للتنمية الحضرية المستدامة فبالتوصل لتحقيق حالة الاستدامة الحضرية جراء تفاعل وتكامل وتعايش الأبعاد المختلفة فيما بينها تكون جودة الحياة الحضرية لدى السكان هي الحاصل ضمن منظومة التنمية المستدامة.

وبالتالي فان منظومة التنمية المستدامة من أجل تحقيق الاستدامة في البعد العمراني لا بد من أن تتخطى مختلف التدخلات الحضرية بهدف التحسين والارتقاء وتحقيق جودة الحياة بل وجب استدامة الجودة العمرانية لتتوافق مع التغيرات الذاتية والموضوعية – الكمية والنوعية للمجتمعات الحديثة لتتماشى مع متطلبات المنظومة الحضرية وديناميكية عمرانها ومختلف التطورات والاتجاهات الفكرية والمتغيرات البيئية، الاقتصادية والاجتماعية ... التي يمكن أن تطرأ عليها.

ويمكننا تمثيلها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (21): التنمية المستدامة واستدامة جودة الحياة.



المصدر: من إنجاز الباحثة، 2023م.

لذلك، هناك علاقة مباشرة بين تحقيق جودة الحياة والتنمية المستدامة في المجال الحضري بصفة عامة والأحياء السكنية بصفة خاصة حيث يهدف كلاهما إلى تحسين الجوانب المختلفة في حياة الإنسان، سيناقش الفصل التالي وجهات النظر المختلفة والأكثر اعتمادا حول جودة الحياة في المجال الحضري.

وهنا نثبت جزء من فرضيتنا الأولى المتعلق بمتغير التنمية المستدامة والتي تفيد بأن التنمية المستدامة من المفاهيم التي تتضمن العديد من وجهات النظر لذا فإن شكل العلاقة يكمن في ارتفاع وانخفاض مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

مقاربة نظرية لجودة الحياة في المجال الحضري

تمهيد:

تحمل جودة الحياة العديد من المعاني المختلفة التي انتشرت عبر مختلف التخصصات وتنوعت حسب وجهات النظر، سواء الخاصة بالباحثين أو المؤسسات والمنظمات كل حسب مجاله واتجاهه. حيث يعتبر موضوع متنامي الأهمية لدى الباحثين ومتخذي القرار، لينتقل هذا الاهتمام إلى المجالات المتعلقة بالبيئة الحضرية والتنمية العمرانية بعد تبني وجهات النظر المتعلقة بإمكانية تقييم جودة الحياة لدى الفرد، من خلال العوامل الأساسية والأبعاد المهمة في حياته وظهور المؤشرات الاجتماعية التي يمكن استخدامها للتقييم داخل المجتمعات الحضرية والمدن، بهدف الارتقاء بجودة حياة السكان داخل المناطق الحضرية أو مجتمعاتهم العمرانية.

وفي هذا السياق تبرز أهمية المؤشرات لتقييم جودة الحياة ومدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المناطق الحضرية لدراسة الوضع القائم وتحديد المعايير المطلوبة مستقبلا وتقييم التجارب التي تم تنفيذها بهدف التوجيه نحو المسار الصحيح، فهي الإطار الذي يجمع التخطيط، التنظيم، التوجيه والرقابة سويا، ولهذا نجد موضوع جودة الحياة متشعب داخل المجال الحضري في حد ذاته كون المدينة كيان حي تجمع بين العديد من الجوانب عمرانية كانت أو اجتماعية، ديموغرافية أو بيئية... وهنا يبرر الاختلاف والمفارقات الموجودة خلال الدراسات التطبيقية وطرق اختيار المعايير والمؤشرات والمناهج المتبعة سواء كانت من طرف جهة فردية أو لفائدة الجهات المسؤولة حسب خصوصية ونوع القطاع داخل المدن.

يهدف البحث من خلال هذا الفصل لدراسة جودة الحياة بصفتها الموضوع الرئيسي للأطروحة، من خلال أربعة محاور رئيسية حيث سيتم دمجها معا بهدف التوصل إلى استخلاص العناصر والأبعاد التي من شأنها أن تساهم في فهم مناهج التقييم واستخلاص أهمية التجارب المختلفة للمساهمة في وضع منهج تقييم جودة حياة السكان ومدى استدامة حياتهم بالأحياء السكنية في المدينة الجزائرية عموما ونستعرضها كما يلي:

- **المحور الأول:** مفاهيم جودة الحياة ووجهات النظر المختلفة حيث نستعرض من خلاله المفاهيم المتنوعة لجودة الحياة بالإضافة إلى استعراض نهجها التاريخي ونظرياتها المختلفة وتوجهاتها الفكرية المتنوعة للمساهمة في تفسير والتحليل فيما بعد.
- **المحور الثاني:** يستعرض جودة الحياة من المنظور الحضري والعمراني والمعايير والأبعاد المختلفة بالإضافة إلى المداخل والأهداف، المؤشرات والمجالات... الخ.
- **المحور الثالث:** ونتطرق من خلاله إلى أدوات التقييم الخاصة بجودة الحياة والمعتمدة من طرف المنظمات والمؤسسات الدولية.
- **المحور الرابع:** نختم هذا الفصل بالجزء الرابع والذي نوضح من خلاله دراسة مقارنة بين مؤشرات جودة الحياة المنتهجة من قبل المدن السباقة في هذا المجال وعلى المستوى العالمي.

المحور الأول: جودة الحياة مفاهيم ووجهات نظر مختلفة.

1. مفهوم جودة الحياة:

يميل الأكاديميون والباحثون وحتى المهنيون "إلى تحديد مفهوم جودة الحياة من خلال فصلها إلى مصطلحي (الجودة) و(الحياة) في محاولة للوصول إلى تعريفها حيث نجد في مصطلح الجودة البعض من الجدل بصفته مرادف لـ (الدرجة) عندما يتعلق الأمر بحالة معينة من التحسن أو التدهور، في حين نجد الكثير من الجدل والنقاش فيما يخص مصطلح (الحياة) عند استخدامه للإشارة إلى الحياة النفسية، وخاصة فيما يتعلق بتغطية الواقع البيئي"[1]، في حين اتجه صانعوا السياسات إلى وجهة النظر التي ترمي إلى تقييم جودة الحياة من خلال أهم العوامل المكونة لها والداخلة في تشكيلها، بينما نجد مفهوم الجودة والحياة في اللغة كما يلي:

1.1. الجودة لغة:

من الناحية اللغوية يرتبط مفهوم الجودة Qualité بالكلمة اللاتينية Qu'alitas وتعني طبيعة الفرد أو طبيعة الشيء والدقة والإتقان[2] وأنها درجة الامتياز والتفوق التي يمتلكها شيء ما أو منتج، كما أنها قد تعني درجة المطابقة مع المعايير الموضوعة[3]، بينما عرفها إبن منظور من خلال لسان العرب على أنها نقيض الرديء وجاد بالشيء وجوده أي صار جيدا[4]، وأضاف معجم المعاني الجامع أنها تعني النوعية ومجمل السمات والخصائص لمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على تلبية الإحتياجات المذكورة صراحة أو ضمنيا[5].

2.1. جودة الحياة إصطلاحا:

يمكن أن نتطرق إلي العديد من المفاهيم والتعريفات التي تسعى للمساهمة في توضيح جودة الحياة إصطلاحا كما يلي:

– جودة الحياة يقصد بها الرفاهية العامة للأفراد والمجتمعات، والتي تستخدم في مجموعة واسعة من السياقات، بما في ذلك المجالات الدولية التنمية والرعاية الصحية والسياسة، كما يجب عدم الخلط بين جودة الحياة ومصطلح "مستوى المعيشة" الذي يعتمد فقط على الدخل، لأن الجودة لا تتعلق بالثروة والعمالة فحسب، بل تشمل أيضا البيئة العمرانية والمادية والصحة والبدنية والعقلية والتعليم والترفيه ووقت الفراغ والانتماء الاجتماعي[6].

---

[1]Schuessler, K.F. & Fisher G.A., Quality of life research and sociology, Scientific Paper from Annual Review of Sociology, Volume 11, August 1985, p131.

[2]حكيم بوعمامة، جودة الحياة المفهوم والأبعاد، دراسة تحليلية، مجلة العلوم النفسية والتربوي، (8)1، أفريل2019، ص 346.

[3]Webster s, Third new international dictionary ,1976, p 1858.

[4]كاضم على مهدي، البيهادلي، عبد الخالق نجم، جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العمانيين واليبيين، دراسة ثقافية معاونة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2006م، ص69.

[5] معجم المعاني الجامع، من خلال الموقع الإلكتروني التالي:https://www.almaany.com

[6]Gregory, Derek, Johnston, Ron, Pratt, Geraldine et al, Quality of Life, Dictionary of Human Geography, 5th Ed., Oxford: Wiley-Blackwell, ed. June 2009.

– جودة الحياة تتضمن الاستمتاع بالظروف المادية في البيئة الخارجية والإحساس بحسن الحال، وإشباع الحاجات، والرضا عن الحياة، وإدراك الفرد لقوى ومتضمنات حياته وشعوره بمعنى الحياة، إلى جانب الصحة الجسمية الإيجابية، وإحساسه بمعنى السعادة وصولا إلى العيش حياة متناغمة متوافقة مع جوهر الإنسان والقيم السائدة في المجتمع[1].

2. السياق التاريخي لنشأة وتطور مفهوم جودة الحياة:

يعتبر للفلاسفة الأوائل أمثال أفلاطون، أرسطو، سقراط ... وغيرهم دور الريادة في نشوء فكرة الجودة وتبلورها، وكان لهم الأثر الكبير والمعتبر لوضع الأسس الفلسفية والفكرية الأولى لجودة الحياة خلال قرون طويلة (384–322 ق.م)، حين قدم أفلاطون في كتابه جمهورية أفلاطون (حوالي 360 قبل الميلاد) "استفهاما عن ماهية الحياة الجيدة للفرد والمجتمع، وخلص إلى أن صراعات الأفراد المستمرة مع بعضهم داخل المجتمعات تجعلها الأضعف منافسة مع المجتمعات الأخرى والأقل جاذبية نسبيا فيما يخص الاستقرار والسكن فيها، مقارنة بالمجتمعات التي تتسم العيشة فيها بالتوافق والانسجام بين أفرادها حيث استدل قياسيا على أن الفرد الذي يتوافق عقله مع عواطفه أكثر سعادة وأقوى نسبيا من الذي يعاني صراعا ذاتيا، وبذلك يمكن القول إن الناس سعداء عندما تكون عقولهم وعواطفهم معا"[2] بينما قدم أرسطو رؤية تفيد أن طيب الحياة حالة تعبر عن أحاسيس ومشاعر الأفراد تترجم إلى الأفعال التي يقومون بها وهذا ما ينطبق مع مصطلح جودة الحياة حيث ورد في كتابه علم الأخلاق "إن كلا من العامة أو الدهماء وأصحاب الطبقة العليا يدركون الحياة الجيدة بطريقة واحدة وهي أن يكونوا سعداء، لكن مكونات السعادة عليها خلاف"[3]. ووضح بـ "أن أكون سعيدا هو العيش بشكل جيد والقيام بعمل جيد نظرا لأن العيش بشكل جيد والقيام بعمل جيد ليس مجرد مواقف أو مشاعر أو تجارب أو معتقدات، فإن أي مقياس كامل للحياة الجيدة أو السعيدة لأرسطو كان يتطلب ما نسميه الآن موضوعيا وكذلك مؤشرات ذاتية، هذه نظرة أكثر قوة لمفهومه للحياة الجيدة[4]".

في حين نجد أن الجودة في المنهج الإسلامي تمس جميع جوانب الحياة وتتماشى معها حيث "تمثل الجودة منهاج المسلم وركن أساس في حياته الإيمانية، حيث ورد في القران الكريم والسنة النبوية بلفظ الجودة وبألفاظ أخرى وبعضها أشمل في المعنى، مع التركيز على الأهداف السامية والنبيلة للوصول إلى

---

[1] محمد السعيد أبو حلاوة، جودة الحياة المفهوم والأبعاد، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ضمن إطار فعاليات المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة كفر الشيخ. من خلال الموقع الالكتروني:.http://www.vipedu.us بتاريخ 11-10-2020م.

[2] JOSEPH SIRGY.M, ALEX C.MICHALOS, ABBOTT L. FERRISS, RICHARDA. EASTERLIN, DONALDPATRICK and WILLIAMPAVOT, THE QUALITY-OF-LIFE RESEARCH MOVEMENT, PAST, PRESENT, AND FUTURE, Social Indicators Research Springer p2. from website: https://link.springer.com Social Indicators Research, 2006, DOI 10.1007/s11205-005-2877-8.

[3] محمد مسعودي، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، دراسة تحليلية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة وهران، العدد 20، الجزائر، 2015م، ص 204.

[4] JOSEPH SIRGY.M, ALEX C. MICHALOS, ABBOTT L. FERRISS, RICHARDA. EASTERLIN, DONALDPATRICK and WILLIAMPAVOT, THE QUALITY-OF-LIFE RESEARCH MOVEMENT: PAST, PRESENT, AND FUTURE, Social Indicators Research Springer, 2006, p355. from website: https://link.springer.com Social Indicators Research DOI 10.1007/s11205-005-2877-8

أرقى النتائج الذاتية والموضوعية تدل على حسن المعاملة والحث على القدوة الحسنة والإتقان في العمل إجمالا وأنها غاية الناس ومجال امتحان ومنافسة مستمرة[1]" كما أيقن ابن خلدون وأكد على دور الجودة وأهمية تحقيقها من خلال مقدمته حيث قال "أن للجودة معاييرها التي تحققها وعلى قدر تفاوت معاييرها على قدر التفاوت في الجودة، وأن المباني التي كانت تخططها العرب يسرع إليها الخراب إلا في الأقل، لقلة مراعاتهم لحسن الاختيار في تخطيط المدن من حيث المكان وطيب الهواء والمياه والمزارع والمراعي، وأن هناك علاقة بين عمران البلد وجودة الصنائع وأن على مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتأنق فيها حينئذ وإستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة وهو بذلك يؤكد على مبدأ الطلب على الجودة"[2].

بداية تم تطوير دراسة هذا المفهوم من التركيز على عامل واحد دون النظر إلى العوامل الأخرى المرتبطة به لتشمل جميع العوامل الفعالة فيما بعد من خلال العديد من المراحل والتي نستعرضها بالتفصيل من خلال الفترات التالية:

1.2. فترة الستينات: وصف الرئيس جونسون سنة 1964م المجتمع الأمريكي بالمجتمع الكبير وأنه ليس بكمية السلع ولكن بجودة الحياة[3]". كما بدأ في الظهور مبدأ مؤشرات جودة الحياة من خلال تطور فكرة المؤشرات الاجتماعية خلال الستينات إلا أن لها جذور في وسائل القياس الاقتصادية خلال القرنين الثامن والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين حيث انقسمت إلى الكمية والنوعية[4].

2.2. فترة السبعينات: في "بداية السبعينات انبثقت فكرة جودة الحياة وظهرت في إطار عدم الرضا عن الوضع القائم حيث شهد المفهوم تحولا كبيرا من مفهوم يأخذ الكم إلى مفهوم يأخذ بالكيف أساسا لتحقيق حياة أفضل"[5]. "وفي سنة 1977 اقترح مجلس التنمية الخارجية الأمريكي مؤشر أطلق عليه المؤشر المادي لجودة الحياة والذي اعتبره مكملا وليس بديلا لمؤشر الدخل مع الاهتمام بإشباع الحاجات الأساسية من جهة أخرى"[6].

3.2. فترة الثمانينات: في هذه المرحلة بدء مفهوم جودة الحياة يحوز على اهتمام المجتمعات المختلفة حيث "كان هناك اهتمام شعبي ومهني على نطاق واسع فقد ظهرت عدة مفاهيم أخرى تشير إلى

---

[1] زياد عواد أبو حامد، سليمان بن على الشعيلي، صالح بن أحمد البو سعيدي، ضمان الجودة الشاملة في القران الكريم والسنة النبوية، دراسة موضوعية تحليلية،حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، العدد 7، جمهورية مصر العربية،2017م، ص37.

[2] محمد أشرف السعيد أحمد، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية– رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، 2005 م، من خلال الموقع الإلكتروني: https://www.academia.edu

[3] Pierren Andre &Bitondo, Development of a Conceptual and methodological framework for the integrated Assessment of The Imoacts of linear Infrastructure Projects on Quality of Life, Canada,2001,p.15.

[4] عادل ياسين، جودة الحياة الحضرية نحو مستقبل أفضل، المؤتمر الدولي الثاني، الجامعة الحديثة، مصر، القاهرة، 18–19 مارس 2012م.

[5] ناهد صالح، مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 28، المجلد2، جامعة الزقازيق، مصر، 1990م، ص 57.

[6] سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مستوى المعيشة، المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل–دليل قياس وتحليل معيشة المصريين، معهد التخطيط القومي، مصر، 2008م، ص 28.

مضمونه كمفهوم اجتماعي[1]". بينما اعتبرت الأبحاث في الولايات المتحدة في هذه المرحلة أن جودة الحياة هي "مرادف للمؤشرات الاجتماعية، وأن المؤشر الاجتماعي هو الطريقة الوحيدة لقياس كل من الجوانب البيئية والاحتياجات الموضوعية مثل الشعور بالسعادة، والاحتياجات اليومية الأساسية[2]".

4.2. فترة التسعينات: خلال مرحلة التسعينات "تطورت دراسات جودة الحياة حيث ركزت على مجال واحد دون النظر إلى علاقته بالمجالات الأخرى زيادة على ذلك ظهرت كبناء بارز على الأجندات الأكاديمية البحثية والسياسية في العديد من الدول المتقدمة صناعيا مثل الدانيمارك وتأسيسها لمركز أبحاث جمعية الحياة في عام 1994م، ونفس الشيء في كندا حيث قامت وزارة الصحة بتمويل خطة قومية حول جودة حياة الكنديين، في المملكة المتحدة قام مجلس البحث الاقتصادي والاجتماعي تحت برنامج نمو الكبار بتمويل 24 مشروعا يختص بفحص قضايا جودة الحياة لكبار السن"[3]، كما انطلقت الدراسات العملية في المملكة المتحدة في هذه المرحلة لفهم العلاقة بين الإسكان والبيئة المبنية وجودة الحياة حيث قام مركز الدراسات الحضرية والإقليمية في جامعة برمنجهام خلال هذه الفترة بتطوير المدخل النظري لجودة الحياة والمنهجيات لقياسها وتقييمها في المجاورات وركز على الاهتمام بدور الإسكان كونه أحد المكونات الرئيسية لجودة الحياة[4].

5.2. فترة الألفية الثانية: في هذه المرحلة عرفت جودة الحياة انتشارا واسعا على مستوى مختلف العلوم وحيث "أستخدم في العديد من المجالات العلمية مثل الطب وعلم النفس، الفلسفة وعلم الاجتماع، الاقتصاد والهندسة[5]". كما توجه المفهوم نحو الإشارة إلى أنها "الجودة الصحية والبيئية وللتعبير عن جودة وكفاءة السكن وبات تحسينها محور أهداف مخططات التنمية في الغرب بعد الاستثمار الذي لحق بمدنها جراء الحرب العالمية الثانية"[6]، من خلال "قيام الهيئة الأوروبية للبيئة بقياس جودة الحياة وبالضبط سنة 2003م في الاتحاد الأوروبي باختيار 25 دولة من خلال دمج المؤشرات الذاتية والموضوعية المتمثلة في الوضع الاقتصادي، السكن، العمل، الصحة، العوامل الذاتية والإدراك الذاتي لجودة الحياة[7]".

---

[1] ناهد صالح، هدى مجاهد، التقرير الاجتماعي، نظرة للماضي – رصد الحاضر – رؤية المستقبل، التقارير الاجتماعية والدولية والأوروبية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري، القاهرة، 2004م، ص 113.

[2] Michalos, A. C. Editor, Quality of life and Social Indicators, An International and Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 28,2005, P2.

[3] ALLISON E. SMITH ,JULIUS SIM ,THOMAS SCHARF and CHRIS PHILLIPSON, Determinants of quality of life amongst older people in deprived neighbourhoods, Cambridge University Press, Ageing & Society , Volume 24 , Issue 5 , September 2004,p 419. https://doi.org/10.1017/S0144686X04002569.

[4] Department of the Environment, Transport and the Regions, A better quality of life-A strategy for sustainable development for the United Kingdom, No. 4345 (Command Paper), 1999, P15.

[5] أحمد عبد الحميد الإبشيهي، أساليب فقراء الريف في تحسين نوعية الحياة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجيستير، مصر، 2007م، ص38.

[6] لبنى عبد العزيز البرسلي، نهى محمد عفت،مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، 2020م، ص76.

[7] أحمدعبد العزيز البكلي، مفهوم نوعية الحياة، النشأة والتطور، معهد التخطيط القومي، المركز الديموغرافي المؤتمر السنوي الثالث والأربعين قضايا السكان والتنمية، الواقع وتحديات المستقبل ما بعد 2015، القاهرة، مصر، 2017م، ص12.

بالإضافة إلى ظهوره مِؤخرا" في الدراسات الحديثة للتنمية العمرانية وكانت له العديد من المصطلحات المشابهة التي تعني نفس المفهوم منها مفهوم الاستدامة البيئية والرفاهية الذاتية في العمران وأنسنة العمارة ومراعاة الإنسان في العمارة الحديثة ولمفهوم جودة الحياة نطاق واسع يشمل داخله العديد من المؤشرات المختلفة التي تؤدي إلى حدوثه ورؤية كل فرد لعلاقته بالعمران من حوله ومدى رضاه عن الوضع الحالي تختلف من فرد إلى أخر"[1].

3. مفهوم جودة الحياة اتجاهات فكرية متنوعة وأبعاد متعددة:

تظهر جودة الحياة كمفهوم نسبي يختلف باختلاف الثقافة والخبرة والتجربة والأهداف المختلفة، ومن أجل معرفة العوامل المختلفة التي تؤثر على الجودة علينا أن نفهم معنى هذا المصطلح، من خلال دراسة المفاهيم والمكونات الرئيسية ومختلف الأبعاد التي تساعد في صياغة هذا المفهوم. حيث يضم مفهوم جودة الحياة العديد من المعان ووجهات النظر باختلاف العلوم والتوجهات كما تكمن أهمية التطرق إلى الأبعاد المختلفة لجودة الحياة في تعدد مناهج التقييم باعتبارها مفهوم متعدد الجوانب والأبعاد كما يلي:

1.3. البعد الاقتصادي لمفهوم جودة الحياة: يعتمد الفكر الاقتصادي في صياغة مفهوم جودة الحياة على مصطلح (مستوى المعيشة المقصود به الناتج المحلي الإجمالي للفرد)، باعتباره العامل الرئيسي في التأثير على مدى توفر الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمسكن[2] وأنها أعلى درجات الرفاهية المادية التي يعيشها الأشخاص[3]، كما يعتبرها البعض عبارة عن "مناقشة المستوى الوظيفي للفرد وتقييمه لشخصيته"[4]. بالإضافة إلى أنها "المتوسط الوزني لمجموعة وسائل المتعة والرفاهية (الأجور– السكن)"[5] وكنتيجة لذلك فهي تعتبر من المنظور الاقتصادي أنها "تمثيل للرفاهية الحياتية بالنسبة للإنسان بصفة عامة والعوامل المؤثرة في حياته بصفة خاصة[6]

2.3. البعد الاجتماعي لمفهوم جودة الحياة: في مجال علوم الاجتماع عرفت جودة الحياة من خلال العديد من الأبحاث في الولايات المتحدة على أنها مرادف للمؤشرات الاجتماعية، حيث يعتبر "المؤشر الاجتماعي هو الطريقة الوحيدة لقياس كل من الجوانب البيئية والاحتياجات الموضوعية مثل الشعور بالسعادة، والاحتياجات اليومية الأساسية، وكذلك الحياة العقلية[7]". كما تطرقنا إلى توضيح علاقة

[1]Bongnar Greg, The Concept of Quality of life, Department of of philosophy, Flinders university Adelaide, Australia and department of political science central European university Budapest, hungray, Copyright, by Social Theory and Practice, Vol. 31, No. 4 (October 2005), p 569. https://gregbognar.net/files/Bognar-Concept-of-Quality-of-Life.pdf

[2]Michalos, A.C. Editor, Quality of life and Social Indicators, An International an Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 56,2005, P 6.

[3] الخنجي خالد محمد، علم النفس الإيجابي وتجويد الحياة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس 17–19 ديسمبر، عمان، الأردن،2006 م، ص232.

[4]Barger,S,, what are quality of life measurement's measuring? British Medical, vol.316, issue7130, P344.

[5]Giannias, d. a. a quality-of-life based ranking of Canadian cities, urban studies, vol35 issue12, p p2141-2152.

[6]Bognar. G, the concept of Quality of life, Journal social theory and practice, vol 03, issue4, 2005, p.561

[7]Michalos, A.C. Editor, Quality of life and Social Indicators, An International and Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 28,2005, P 2.

البعد الاجتماعي والاستدامة الاجتماعية بالتفصيل خلال المحور الرابع من الفصل السابق.

3.3. البعد النفسي في مفهوم جودة الحياة: تتعلق جودة الحياة بالبعد النفسي "والذي له دور مهم في دراسة السلوك الإنساني وتنميته وتحسينه، بدرجة عالية حيث يساهم في تحقيق أو عدم تحقيق جودة البيئة المحيطة بالإنسان والخدمات التي تقدم له"[1] وأنها "المدى الذي بداخله يمكن إشباع إحتياجات الإنسان وفقا لشخصه أو ضمن المجموعة القائم بها، مبادئهم وإدراكهم ضمن الرضا الشخصي وذلك اعتمادا على تعريف احتياجات الإنسان للبقاء والتكاثر، الأمان، التأثير، التفهم، المشاركة، الترفيه، الاحتياجات الروحانية، الإبداع، الانتماء لهوية وكذلك القدرات الوظيفية البشرية الأساسية[2]. وكلما انتقل الإنسان إلى مرحلة جديدة من النمو فرضت عليه متطلبات وحاجات جديدة لهذه المرحلة تلح على الإشباع، مما يجعل الفرد يشعر بضرورة مواجهة متطلبات الحياة في المرحلة الجديدة فيظهر الرضا "في حالة الإشباع" أو عدم الرضا "في حالة عدم الإشباع" نتيجة لتوافر مستوى مناسب من جودة الحياة[3]. وعبر عنها أيضا بأنها امتلاك الفرص لتحقيق أهداف ذات معنى[4]، فضلا على أنها التصدي للعقبات والأمور السلبية وتنمية النواحي الايجابية[5]. وهي تحقيق الشعور بالرضا والسعادة والإشباع والنجاح بالإضافة إلى أنها انعكاس للذات الإنسانية[6]. وشعور الفرد بالرضا والرفاهية أثناء ظروفه الحالية[7]. كما يجب التأكيد على مفهوم الذاتية باعتبار أن تقدير الشخص الذاتي لمدى سعادته ورضاه عن حياته هو الأساس في الحكم على جودة حياته[8].

حيث يعتمد علماء النفسي هذا البعد بدراسة جودة الحياة من خلال التركيز على مدى التأثير على الإدراك الذاتي وعمليات السيطرة الداخلية والخارجية والقلق والاكتئاب وتأثيرها على جودة الحياة بالإضافة إلي أي مدى يمكن اعتبار الذين يتنبئون بمختلف جوانب جودة الحياة الانفعالية والمعرفية في بعض الميادين الخاصة متشابهين أو مختلفين[9].

---

[1] رغداء علي نعيسة، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق–المجلد 28-العدد الأول 2012، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 2012، ص151 .

[2] رويدة محمد رضا، دور أنماط حياة السكان وتنوعها في تحديد أولويات تفضيل متغيرات جودة الحياة بالبيئة السكنية، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، مصر، مجلة الأبحاث الحضرية، العدد40، 2021م، ص42.

[3] مسعودي محمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي ،دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، جامعة وهران، الجزائر، 2015م، ص205. من خلال الموقع الإلكتروني:https://dspace.univ-ouargla.dz

[4] Goode, D. Thinking about and discussing quality of life. In R. Schalock & M. J. Bogale (Eds.), Quality of life, Perspectives and issues, Washington, DC, American Association of Mental Retardation, 1990, pp 41-58.

[5] Litwin, M, Measuring Quality of life after prostal cancer treatment, cancer journal, vol05, issue 04, P 212.

[6] Stark,J,& Goldspury, T, Quality of life from childhood to Adulthood perspective and IssuesP.78.

[7] Lehman, A. F, A Quality-of-life interview for the chronically mentally ill, evaluation and program planning, vol,11. P58.

[8] أبو سريع أسامة، عبير محمد أنور، صفاء إسماعيل مرسي، أثر برنامج المهارات الحياتية في تجويد جودة الحياة لدى تلاميذ مدارس التعليم العام بالقاهرة الكبرى، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، عمان، الأردن،17–19 ديسمبر،2006م.

[9] JOSEPH.M ,SIRGY.A ,Quality-of-Life Theory Derived from Maslow's Developmental Perspective,Quality Is Related to Progressive Satisfaction of a Hierarchy of Needs, Lower Order and Higher, American journal of Economics and Sociology,Volume45, Issue3, Publisher Blackwell Publishing Ltd, 1986/7, p329.

4.3. البعد البيئي في مفهوم جودة الحياة: يركز البعد البيئي على المؤشرات الموضوعية لجودة الحياة من منظور الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية دون رفض فكرة النمو واتسع ليشمل البيئة الحضرية بجانب البيئة الطبيعية بحيث لم يقتصر الأمر على المؤشرات التقليدية والتي تشمل الماء والهواء والتربة وكل ما يتعلق بالحياة الطبيعية بل امتد ليشمل علاقة الإنسان بالمكان والزمان[1].

5.3. البعد الطبي في مفهوم جودة الحياة: ويتمثل في تحسينها بالنسبة للأفراد الذين يعانون من أمراض جسمية، نفسية أو عقلية عن طريق البرامج الإرشادية والعلاجية المتعلقة بالوضع الصحي وتطوير الصحة وامتلاك الفرص لتحقيق الأهداف"[2] وبالتالي نجد أن تطوير جودة الحياة هو الهدف المتوقع لمقدمي الخدمة الصحية، وتقييم حاجة الناس لجودة الحياة تشمل أيضا تقييم احتياجات الأفراد وتوفير البدائل لهذه الاحتياجات حتى ولو لم يكن هناك تشخيص لمرض معين أو مشكلة. وتعطي جودة الحياة مؤشرا للمخاطر الصحية والتي من الممكن أن تكون جسدية أو نفسية، وذلك في غياب علاج حالي أو الاحتياج للخدمات[3]. وقد زاد اهتمام الأطباء والمتخصصين في الشئون الاجتماعية والباحثين في العلوم الاجتماعية بتعزيز ورفع جودة الحياة لدى المرضى من خلال توفير الدعم النفسي والاجتماعي لهم[4].

6.3. البعد الفلسفي في مفهوم جودة الحياة: ينظر هذا البعد لجودة الحياة على أن السعادة المأمولة لا يمكن للإنسان الحصول عليها إلا إذا حرر نفسه من أسر الواقع وحلق في فضاء مثالي يدفع بالإنسان إلى التسامي على ذلك الواقع الخانق وترك العنان للحظات من خيال إبداعي، وبالتالي فجودة الحياة من هذا المنظور "مفارقة للواقع تلمسا لسعادة متخيلة حالمة يعيش فيها الإنسان حالة من التجاهل التام لآلام ومصاعب الحياة والذوبان في صفاء روحي مفارق لكل قيمة مادية[5].

7.3. البعد الأخلاقي في مفهوم جودة الحياة: يتضمن البعد الأخلاقي تحسين جودة الحياة من خلال الاهتمام بالجوانب الأخلاقية وليس المادية فقط والاهتمام بالبشر كغايات للتنمية بدلا من النظر لهم كوسائل لتحقيق التنمية ويتم ذلك من خلال الاعتماد على مبدأي الحرية والعدالة الاجتماعية[6].

8.3. البعد السياسي في مفهوم جودة الحياة: توجهت الدراسات المعنية بجودة الحياة وقياسها من المنظور السياسي البرهنة على مقولة تفيد بأن الرضا الذاتي للأفراد عن حياتهم الشخصية، قد يرتبط

---

[1] ناهد صالح، هناء الجوهري، مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، مرجع سابق، ص72.

[2] محمدي فوزية، أمال بوعيشة، معوقات جودة الحياة الأسرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، من خلال الموقع الالكتوني: https://manifest.univ-ouargla.dz

[3] مسعودي محمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، جامعة وهران، الجزائر، سبتمبر 2015م، ص 205. من خلال الموقع الالكتوني: https://dspace.univ-ouargla.dz.

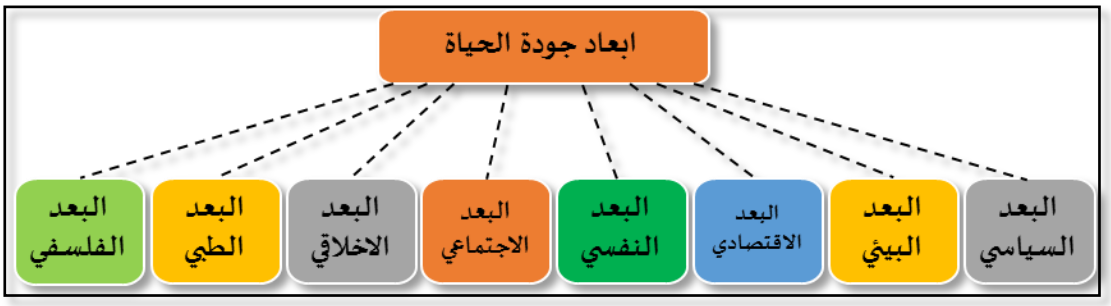
[4] محمد السعيد أبو حلاوة، جودة الحياة المفهوم والأبعاد، كلية التربية ، دمنهور، جامعة الإسكندرية، ضمن إطار فعاليات المؤتمر العلمي السنوي، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2010م، من خلال الموقع الالكتوني: http://www.vipedu.us.

[5] مسعودي محمد، مرجع سابق، ص 205.

[6] حسن احمد حسن يوسف، القوانين والتشريعات كأداة للحفاظ على جودة الحياة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2017م، ص 11.

بمعتقداتهم السياسية والإيديولوجية وأن هناك صلة قوية بين الرضا الشامل عن الحياة وبين الانتقاد السياسي الحكومة.

الشكل رقم (22) : يوضح أبعاد جودة الحياة.



المصدر: حسن احمد حسن يوسف، القوانين والتشريعات كأداة للحفاظ على جودة الحياة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2017، ص9.

4. مفهوم جودة الحياة من خلال المنظور العربي:

يتمثل فهم جودة الحياة من خلال المنظور العربي من خلال فهم المكونات التالية[1]:

1.4. الحقوق الفردية: والمتمثلة في؛ السلامة الشخصية عن طريق حظر التعذيب والإيذاء البدني والنفسي، المعاملة غير الإنسانية والعقوبات القاسية أو المهينة، كذلك نجد حرية الرأي والتعبير بالإضافة إلي حرية الفكر والعقيدة والتعبير عنها وحرية الحياة الخاصة.

2.4.الحقوق الجمعية : والمتمثلة في تكوين الأسرة، الرعاية الاجتماعية والصحية، مستوى معيشة لائق، التعليم المجاني في المرحلة الأساسية، والمكسب للقيم والمهارات والتوجهات الاجتماعية المحفزة للنهضة والمستمرة مدى الحياة.

5. مفهوم جودة الحياة حسب المؤسسات والمنظمات العالمية:

درست العديد من المنظمات المختصة مفهوم جودة الحياة في محاولة لتطبيقه في مجالات مختلفة، والبدء في تعريفه من خلال تحديد عوامله الرئيسية، وتلك التي لها علاقة مباشرة من حيث التأثير وهي كالتالي:

1.5. منظمة الصحة العالمية WHOQOL: عرفت جودة الحياة على أنها "تصور الأفراد لوضعهم في الحياة في سياق الثقافة والقيم التي يعيشون فيها والتي لها علاقة بأهدافهم في الحياة"[2] وفيما يتعلق بسلعهم وتوقعاتهم ومعاييرهم واهتماماتهم وهو أيضا نطاق واسع يتأثر بالعديد من العوامل مثل؛ الصحة الجسدية للشخص والحالة النفسية والمعتقدات الشخصية والعلاقات الاجتماعية"[3]. وتقر بالحاجة المتزايدة لإنشاء قياس جودة الحياة مع الصلاحية داخل الثقافات، حيث طورت مشروع تجريبي من خلال

[1] فرجاني نادر، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لمركز الإرشاد النفسي، بيروت ، لبنان، 1992م، ص23.

[2] Who, whoqol measuring quality of life; program on hental; world health organization

[3] "Quality of life and social justice flagship", Australian Catholic University, ACU, National ,1997, from website: http:/dilibrary,acu.edu.au/research/qlsj/definitions/definition.htm, accessed 20.08.2017.

15 مركزا بحثيا في جميع أنحاء العالم، وتعيين 6 مجالات واسعة و26 عنصرا يحدد جودة حياة الفرد[1]، تم تلخيص هذه العناصر وتوفر أداة لقياس جودة الحياة الفردية، كما تم اعتبارها من خلال عدسة العلوم الصحية[2] الموضحة كالآتي في الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): يوضح مجالات جودة الحياة والعناصر التي تحددها وفقا لمنظمة الصحة العالمية.

المجالات	الأوجه المدمجة في المجالات
الصحة الجسدية	جودة الحياة الشاملة والصحة العامة الطاقة، الإرهاق، الآلام، الانزعاج، النوم والراحة.
الصحة النفسية	الصورة الجسدية والمظهر، المشاعر السلبية، المشاعر الإيجابية، تقدير الذات التفكير، التعلم، الذاكرة والتركيز
مستوى الاستقلالية	القدرة على التنقل، وأنشطة الحياة اليومية، والاعتماد على المواد الطبية والوسائل الطبية
العلاقات الاجتماعية	العلاقات الشخصية الدعم الاجتماعي
البيئة	الموارد المالية، الحرية، السلامة الجسدية والأمن، الصحة والرعاية الاجتماعية: سهولة الوصول والجودة البيئة المنزلية، فرص لاكتساب معلومات ومهارات جديدة، المشاركة والفرص، من أجل الترفيه، البيئة المادية (التلوث، الضوضاء،المرور، المناخ) النقل.
الروحانيات	الدين والمعتقدات الشخصية

المصدر: Source:WorldHealthOrganisation,2004(ownelaboration) from website: http://www.who.int/substance_abuse/research_tools/whoQOLbref, accessed:22/10/2020.

تتمّثل مقومات جودة الحياة في حالة المعافاة الكاملة بدنيا وعقليا ونفسيا واجتماعيا ووفق تعريف منظمة الصحة العالمية فإن للصحة عناصر عدة هي:

- **الصحة الجسدية:** القدرة على القيام بوظائف الجسم الديناميكية وحالة مثلى من اللياقة البدنية.
- **الصحة النفسية:** القدرة على التعرف على المشاعر والتعبير عنها، وشعور الفرد بالسعادة والراحة النفسية دون اضطراب أو تردد.
- **الصحة الروحية:** وهي صحة تتعلق بالمعتقدات والممارسات الدينية للحصول على سلام مع النفس.
- **الصحة العقلية:** وهي صحة تتعلق بالقدرة على التفكير بوضوح وتناسق والشعور بالمسؤولية، وقدرة على حسم الخيارات واتخاذ القرارات وصنعها.
- **الصحة الاجتماعية:** وهي القدرة على إقامة العلاقات مع الآخرين والاستمرار بها والاتصال والتواصل مع الآخرين واحترامهم.
- **الصحة المجتمعية:** وهي القدرة على إقامة العلاقة مع كل ما يحيط بالفرد من مادة وأشخاص وقوانين وأنظمة[3].

[1]World Health Organisation, (own elaboration) Campus,2004, from website: http://www.who.int/substance_abuse/research_tools/whoQOLbref accessed:15.08.2017

[2] World Health Organization, Quality of Life-BREF,2004, from website: http://www.who.int/substance_abuse/research_tools/whoQOLbref accessed:22.10.2020.

[3]رغداء علي نعيسة، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق–المجلد28-العدد 01، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 2012م، ص146.

2.5. منظمة التعاون الاقتصادي والتطوير: فضلت عدم تحديد تعريفا معينا لجودة الحياة بينما ركزت على الرفاهية الاجتماعية من أجل الوصف الإجمالي للأفراد وتقييم الهيكل المؤسسي للمجتمع[1].

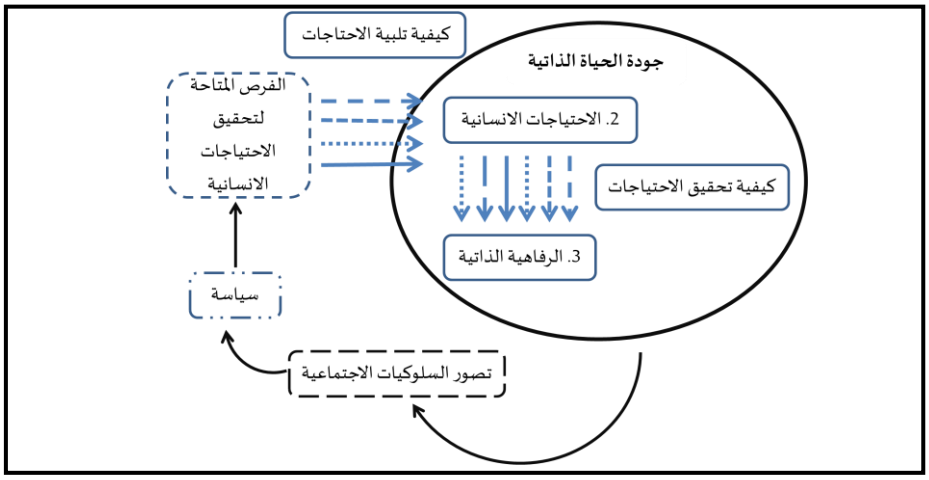
3.5. منظمة اليونسكو: وصفت جودة الحياة بأنها مفهوما شاملا يضم كل جوانب الحياة وأنها "تعبير عن الإدراك الذاتي للفرد، وتقييمه للنواحي المادية المتوافرة في حياته، ومدى أهمية كل جانب منها بالنسبة للفرد في وقت محدد، وفي ظل ظروف معينة، ويظهر بوضوح في مستوى السعادة أو الشقاء الذي يكون عليه، ويؤثر بدوره على تعاملات الفرد وتفاعلاته اليومية"[2].

6. تصنيف مفاهيم جودة الحياة:

صنفت بعض الأبحاث مفهوم جودة الحياة على أساس عاملين رئيسيين وهما; العامل الموضوعي أو الذاتي وعبرت عنه بجودة الأفراد والعامل المادي وعبرت عنه بمصطلح جودة الظروف أو الشروط[3].

1.6. الجانب الذاتي (جودة الحياة للأفراد): وهو العامل الذي يعبر عن التقييمات الذاتية لحياة الأفراد والتي تمثل جزء من مستوى جودة الحياة التي يتم جمعها من الأفراد، ويتم الحصول على هذه القياسات من خلال الإجابات على بعض الاستبيانات واستطلاعات الرأي الاجتماعية، وهو أساس شخصي يعتمد على الإدراك الذاتي في توضيح مدى رفاهية الفرد وخصائصه الشخصية، مثل الطموح، الرضا، القيم، الاتجاهات التي يحملها الفرد ويكتسبها وتشكل شخصيته[4] وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (23): يمثل المكونات الرئيسية لمفهوم الجانب الذاتي لجودة الحياة.



المصدر: ENVIS Centre on Human Settlement- Department of Environmental Planning, SPA, New Delhi, p.18. . From website: https://journals.openedition.org/sapiens/169:

[1]Schuessler, K.F. & Fisher G.A, Quality of life research and sociology, Scientific Paper from Annual Review of Sociology, Volume 11, August 1985, pp.129-149.

[2]عبد المعطي حسن مصطفى، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. ورقة عمل منشورة في وقائع المؤتمر العلمي الثالث للإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005م، ص 13.

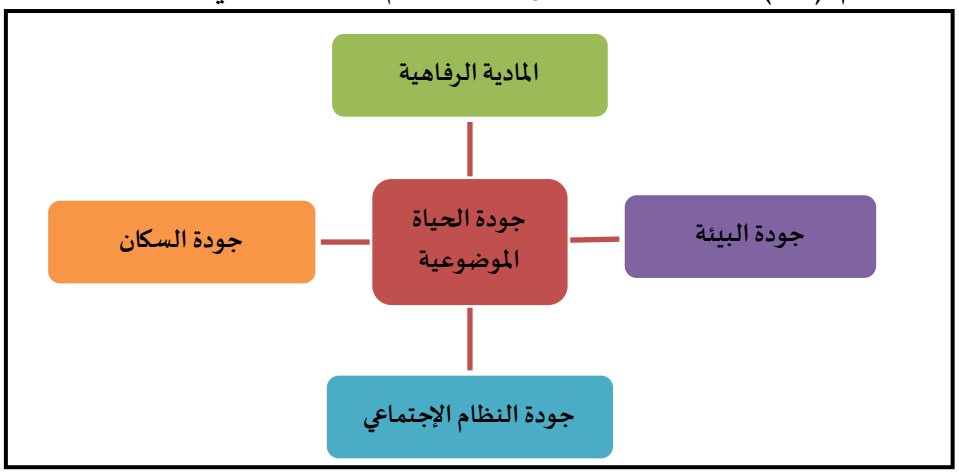
[3]Mc Farland Amy, the relationship between undergraduate university student use of campus green spaces and the arboretum and perceptions of quality of life, Presented to the Graduate Council of Texas State University-San Marcos, in Partial Fulfillment of the Requirements, Master of education EDUCATION for the Degree, San Marcos, Texas, May 2007, p21.From website: https://digital.library.txstate.edu/bitstream/handle/10877/4005/fulltext.pdf.

[4]Costanza R et al , AnIntegrative Approach to Quality of lif measurement Research and policy policy S.A.P.I.EN.S P 1,2008. https://journals.openedition.org/sapiens/169.

2.6. الجانب المادي (جودة الظروف المحيطة):

وهو قياس الجانب الموضوعي من جودة الحياة والمبني على المتغيرات الثابتة مثل المعلومات التي يتم الحصول عليها من المركز المحلي للمدينة أو الحكومة أو المعاهد أو المؤسسات، والتي قد تحتوي على حسابات مالية وسجلات مدنية وإحصاءات طبية ومستويات التلوث وأجزاء أخرى من المعلومات الواقعية، التي تجمع بشكل روتيني من قبل المؤسسات المتخصصة[1]. ويتكون من بعض العناصر الرئيسية موضحة بالشكل التالي:

الشكل رقم (24): يمثل المكونات الرئيسية لمفهوم الجانب المادي لجودة الحياة.



المصدر: ENVIS Centre on Human Settlements, Department of Environmental Planning, New Delh, From web site: https://journals.openedition.org.

كما تحتوي المكونات الموضوعية على العديد من الجوانب مثل مستوى المعيشة، الصحة النفسية والبدنية، التعليم والعمل، الأنشطة المجتمعية والعلاقات الأسرية[2].

إن مفهوم جودة الحياة يشمل المعايير الكمية والنوعية علي مستوي الفرد والمجتمع فالمعايير النوعية علي مستوي الفرد تتمثل في (الرضا عن الحياة، الإحساس بالسعادة) وعلي مستوي المجتمع مثل القدرة علي المشاركة والتأثير، مقدار الترابط بينه وبين المجتمع بينما تتمثل المعايير الكمية علي مستوي الفرد في (قياس الحالة التعليمية، المهارات، وعلي مستوي المجتمع مثل (قياس الحالة البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية)[3] حيث تختلف جودة الحياة بين مجتمع لآخر وثقافة لأخرى لإختلاف قياسات المعايير الأساسية بين المجتمعات وطرق إدراك المواطنين لها، وعلي ذلك يمكن اعتبار جودة الحياة مصفوفة ثنائية الأبعاد يوضحها الجدول التالي[4].

[1] Costanza R et al , AnIntegrative Approach to Quality of lif measurement Research and policy S.A.P.I.EN.S P 1,2008,from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169.
[2] Jones, A A, Guide to Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham, 2002. from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169,2017/07/03 بتاريخ
[3] Yasmeen Bakeer, et al, THE ROLE OF SOCIETAL LIFESTYLES AND THEIR DIVERSITY, Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University Journal of Urban Research, Vol. 40, April 2021, P.P36-53, p42 .
[4] Jones, A A, Guide to Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham, 2002. from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169,2017/07/03 بتاريخ

جدول رقم (09): يوضح تصنيف مفهوم جودة الحياة.

	على المستوى الشخصي	على مستوى المجتمع
شخصي/نوعي (الإحساس)	كيف يشعر الشخص تجاه نفسه وحالاته	كيف شعر الشخص تجاه مجتمعه وقدرته على المشاركة والتأثير في قرارات المجتمع نحو جودة الحياة.
موضوعي/كمي (الحالات)	الحالات الوظيفية مثل التعليم والعمل	الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والكفاءة الحكومية

Jones, A A, Guide to Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham, 2002. from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169, بتاريخ 2017/07/03

7. أهمية جودة الحياة:

تتمثل "أهمية جودة الحياة في إلمامها بالعديد من الاهتمامات والعلوم فهي تهتم بالجانب الاجتماعي والنفسي والاقتصادي والجغرافي والطبي والتاريخي والتعليمي وعلوم دراسة العمارة والجريمة والفنون وقضايا البيئة وحركة النقل والتسويق والتوظيف في كل من الريف والحضر وبذلك أصبحت من اهتمامات العديد من المنظمات في مختلف القطاعات والتي توجهت إلى قياسها"[1].

في المجال الحضري تعكس جودة الحياة عددا من الاهتمامات التي ستساعد في الدراسات الحضرية المستقبلية و تشمل[2]:

- الإعتراف بأن قطاع التنمية لا يتعلق فقط بالأمور الاقتصادية ولكن أيضا يتعلق بالتنمية الاجتماعية و البشرية.
- الاعتراف بأن تطوير البيئة لتكون مستدامة يجب أن يتضمن استدامة اجتماعية تساهم في تحقيق وتطوير جودة الحياة.
- الإهتمام بتحقيق مدن صالحة للعيش تنعكس في العديد من التقارير التي تهدف إلى قياس جودة الحياة أو مقارنة المعيشة مع الجودة التي قد تكون مرتبطة بأثر التحضر وتمدد الضواحي، على جودة الأفراد والمجتمعات.
- إدراك أن الأمر لا يتعلق بطول الحياة التي تحسب في الجودة بالمجال الصحي، أدى هذا إلى تطوير مؤشرات مختلفة مثل الإعاقة، ومتوسط العمر المتوقع، وغيرها من المؤشرات التي تسعى إلى دمج كل من طول الحياة مع الجودة .

8. المجالات التي تستخدم عادة دراسات جودة الحياة:

- الصحة العامة و تأثير الصحة إلى جانب المرض.
- قدرة الإنسان على انجاز الأعمال اليومية.
- قدرة الإنسان على اختياره لأسلوب الحياة وتأدية الأنشطة.

[1]Quintas, Andreia V. and Curado, Maria José, the contribution of urbain green areas to quality-of-life University of porto Faculty of Sciences, 2009, from website: http://www.academia.edu/5246831/10-12-2015.

[2] Idid, Syed, Achieving Quality of Life through urban design, 11th Leadership Seminar (SEACUM11) on challenges of urban living for Quality of life and Community development, Malaysia. May 2004, from website: http://www.academia.edu/1325431.

- التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.
- معايير وأساسيات المعيشة والدخل.
- الفقر وعدم المساواة.
- الرضا عن ضروريات المعيشة والخيارات.
- البيئة وجودتها والتلوث.
- السكن والجيرة.
- تحليلات المجال الاجتماعي.
- المقارنة بين المناطق الحضرية والريفية.
- أنماط الحياة وإدراك التنوع فيها[1].

وفي بعض الأحيان تعتمد المجالات المحددة على القضايا أو المشاكل التي يتم دراستها وهذا يقود إلى الطرق المختلفة لقياس جودة الحياة وأحيانا تتداخل المصطلحات، فعلى سبيل المثال مفهوم الرفاهية غالبا ما يستخدم بدلا من جودة الحياة حيث نجد أن الأمم المتحدة تستخدم هذا المصطلح للتعبير عن جودة الحياة وكثير من المعايير المختلفة المستخدمة لتحديد الرفاهية تظهر في فهارس جودة الحياة[2].

من خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم متعددة لجودة الحياة من وجهات واتجاهات مختلفة من المنظمات الدولية وصانعي القرارات والعديد من المفكرين والباحثين الأكاديميين والمهتمين كل حسب تخصصه فمنهم الاجتماعين والمهندسين والأطباء في فروع وتخصصات مختلفة ومن ثقافات متنوعة ومراحل زمنية مختلفة عبر فئات عمرية متفاوتة والظروف الاجتماعية والنفسية والسياسية والقناعات الشخصية والظروف المعاشة والمحيطة المتغيرة ومن طرف المؤسسات الدولية حيث هنا يكمن سر تنوع التعاريف والمفاهيم وبالتالي يمكن أن نقول انه ومن التحدي أن يحدد مفهوم جودة الحياة من خلال مفهوم موحد وشامل نضرا لما ذكرناه سابقا.

وأن مفهوم جودة الحياة من بين المفاهيم التي تتسم بالشمولية والتشعب والتداخل والتفاعل بل وحتى التكامل بين العديد من العلوم والتخصصات المختلفة نظرا لكونها تشمل العلوم النفسية والأدبية، التربوية والصحية الهندسية والاجتماعية، البيئية والحضرية وحتى الريفية وغيرها من العلوم نظرية كانت أو تقنية وتطبيقية حيث لا يوجد تعريف موحد اتفقت عليه جميع العلوم والتخصصات على المستوى العالمي عدى تعاريف المنظمات الدولية واللجنات العالمية.

وإنما يمكن وضع تعريف لجودة الحياة له حسب وجهة نضرنا أن:

جودة الحياة هي نتيجة التفاعلات المتداخلة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

[1]Mark Peterson,Identifying Quality-of-Life Priorities for Societal Development: Using a Market Orientation to Benefit Citizens ,Journal of Macromarketing,2006, from website: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177.07-04-2018

[2]Herbert, D. and Smith, D., Social Problems and the City – Geographical Perspectives, Oxford University Press, Oxford.1979

والعمرانية والتكنولوجية وكل الظروف والمتغيرات التابعة لها كالصحية والخلفية الثقافية والجوانب الإنسانية والنفسية بطريقة ما والتي من شانها التأثير على كل ما يتعلق بالتنمية سوءا من ناحية الإنسان أو مجتمعه المدني وحتى الدولي والتي تتغير بتغير هذه العوامل مع مرور الوقت.

كما يتوجب دراستها لما لها من أهمية وصلة بالمجتمعات الحضرية ودور في تحسين حياة الفرد والمجتمع.

9. المداخل الرئيسية لجودة الحياة:

1.9. مدخل الحاجات الأساسية: يركز هذا المدخل على تحديد مستوى الحاجات الأساسية ويهتم بالخدمات التي تقابل هذه الحاجات للإنسان في المجتمع والأهداف والغايات التي تحقق الوظيفة الأساسية في المجتمع[1].

2.9. مدخل التنمية البشرية: ينظر هذا المدخل للإنسان ليس فقط كوسيلة ولكن كهدف أيضا، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا المدخل على أساس أن رفاهية الإنسان تعتبر أمر حيوي أو هدف أساسي للتنمية، وأن البشر من المصادر الرئيسية للاقتصاد خصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي أعلن أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمة وان الهدف الأساسي للتنمية هو خلق بيئة مواتية تمكن الناس من العيش مدة طويلة وبصحة وإبداع[2].

3.9. مدخل القدرات الإنسانية: يعتبر إطارا معياريا لتقييم الحالات الفردية والظروف الاجتماعية، ويهتم بالرفاهية الاقتصادية وتقييم السياسات ودراسة أثرها على تحسين قدرات الأفراد، ويركز هذا المدخل على الرعاية المقدمة ومساهمتها في تنمية قدرات الأفراد، كما يهتم بتقويم التغير الاجتماعي في المجتمع لتحديد القدرات وتأكيد أن الأفراد في حاجة لظروف صحية جيدة والتي تؤثر بدورها في قدراتهم.[3]

4.9. مدخل الوسائل: مدخل الوسائل يحاول تحديد مكونات أو متغيرات جودة الحياة من خلال مجموعة من الوسائل والموارد والظروف التي من المفترض أن تساهم في تقدير جودة الحياة، عن طريق التحقق من مدى وجود هذه الوسائل في مجتمع معين أو تيسيرها لمجموعة معينة من الأفراد.[4]

5.9. مدخل السعادة والرضا: السعادة وانعدام السعادة جانبان نقيضان في تقدير الإنسان لموقفه في الحياة، فإذا كان تقديرك لهذا الموقف انه سيء فأنت غير سعيد وإذا كان تقديرك لهذا الموقف انه جيد

---

[1] هدى محمد عبد العال، اثر التنشئة الدينية داخل الأسرة على سلوك طفل المرحلة الابتدائية ودور خدمة الفرد الأسرية في تدعيم الجانب الديني للأسرة والطفل بحث منشور في مؤتمر العلمي السابع كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، مصر، 1994، ص102.

[2] طلعت مصطفى السروجي، ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث كمدخل لإستراتيجية والية التخطيط الاجتماعي الفيوم المؤتمر العلمي الرابع عشر، جامعة القاهرة،كلية الخدمة الاجتماعية، ماي 2003م، ص ص 90- 91.

[3] Deborah Eade, Capacity Builldingan Approach to people centered development Oxford press, Irland, 1997, p23.

[4] هناء محمد الجوهري، المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينات، دراسة ميدانية على عينة من الأسر، بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، علوم اجتماعية، جامعة القاهرة، 1994، ص196.

فأنت سعيد، ويعبر الناس عن سعادتهم بعبارات مختلفة ولكنها ترتبط كلها بالحالة العاطفية من حيث الشعور بالراحة والاطمئنان والاستقرار النفسي والعاطفي.[1]

جدول رقم (10): المداخل الأساسية لجودة الحياة.

المداخل الأساسية لجودة الحياة	
مدخل الحاجات الأساسية	– تحديد مستوى الحاجات الأساسية –الخدمات التي تقابل هذه الحاجات للإنسان في المجتمع –الأهداف والغايات التي تحقق الوظيفة الأساسية في المجتمع.[2]
مدخل التنمية البشرية	–الإنسان ليس فقط كوسيلة ولكن كهدف أيضا –أن رفاهية الإنسان تعتبر هدف أساسي للتنمية وان البشر من المصادر الرئيسية للاقتصاد – إن الهدف الأساسي للتنمية هو توفير وخلق بيئة مواتية بحيث تمكن الناس من العيش مدة طويلة وبصحة وإبداع.
مدخل القدرات الإنسانية	– يهتم بالرفاهية الاقتصادية وتقييم السياسات ودراسة أثرها على تحسين قدرات الأفراد. – يركز على الرعاية المقدمة ومساهمتها في تنمية قدرات الأفراد – يهتم بتقويم التغير الاجتماعي في المجتمع لتحديد القدرات وتأكيد أن الأفراد في حاجة لظروف صحية جيدة والتي تؤثر بدورها في قدراتهم.
مدخل الوسائل	– مدى وجود هذه الوسائل في مجتمع معين أو تيسيرها لمجموعة معينة من الأفراد.
مدخل السعادة والرضا	–إذا كان تقديرك لهذا الموقف انه سيء فأنت غير سعيد وإذا كان تقديرك لهذا الموقف انه جيد فأنت سعيد ويعبر الناس عن سعادتهم بعبارات مختلفة ولكنها ترتبط كلها بالحالة العاطفية من حيث الشعور بالراحة والاطمئنان والاستقرار النفسي والعاطفي.

المصدر: حسن احمد حسن يوسف، مصدر سابق، ص7.

10. مناهج تقييم جودة الحياة:

تتم عملية تقييم جودة الحياة من خلال الاعتماد على منهجين أساسيين كما يلي:

1.10. منهج التقييم الموضوعي: يقوم هذا المنهج على تقييم المؤشرات الموضوعية وهي المؤشرات "القابلة للقياس الكمي والتي تتعلق بالمتغيرات المسيطرة على جودة الحياة، كحجم ومستوى المرافق والخدمات الموجودة بالمناطق السكنية، مؤسسات تقديم الخدمات الصحية والعلاجية، وسائل الترفيه والأنشطة الاقتصادية الشائعة، السلع المتوفرة والمؤسسات القائمة على تحقيق الأمن، ويظهر أن أكثر المهتمين بهذا البعد هم الأخصائيين والعاملين في الأجهزة التخطيطية والإحصائية وأن النمو ليس غاية في حد ذاته وإنما هو أداة لإيجاد ظروف أفضل للحياة[3].

[1] معهد التخطيط القومي، مستوى المعيشة–المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل– دليل قياس وتحليل معيشة المصريين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2008م، ص 30.

[2] هدى محمد عبد العال، إثر التنشئة الدينية داخل الأسرة على سلوك طفل المرحلة الابتدائية ودور خدمة الفرد الأسرية في تدعيم الجانب الديني للأسرة والطفل، بحث منشور في مؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوات، مصر، 1994م، ص102.

[3] Carl Davas, Dries Valeria, The main Determinants for subjective well-being a quest for the Holy Grail, social indicators research series, vol 35,2009, p96.

2.10. منهج التقييم الذاتي:

والذي بدوره يقوم على تقييم المؤشرات الذاتية التي تعكس إدراك وتقييم الأفراد لحياتهم، سواء كان ذلك التقييم للحياة ككل أو لمجالات معينة منها، كالمسكن ، الدخل، العمل، المساواة في المعاملة وبذلك يعتبر هذا التقييم انعكاسا مباشرا لجودة الحياة المرضية للشخص كما تعتبر بمثابة تقارير عن مستوى السعادة أو الشقاء الذي يشعر به الفرد.[1]

كما "اقترح كثر نموذجا لجودة الحياة يتضمن مؤشرات موضوعية وذاتية، وأن جودة الحياة لا يجب أن تأخذ فقط في الاعتبار العوامل الموضوعية والتقييمات الذاتية للبيئة الاجتماعية والبيئة المادية ولكن أيضا أهميتها النسبية مع تقييم أكثر ذاتية يؤكد على الدور المهم لتصورات الأفراد اتجاه حياتهم وكيف يقيمون جودتها"[2].

11. مؤشرات جودة الحياة وأهميتها:

تعتبر المؤشرات هي الأدوات التي تعتمدها الدول على الصعيد العالمي والمجتمعات المحلية لتقييم جودة الحياة حيث تصاعد الاهتمام بشكل متنامي حيث "أصبحت مستخدمة على نطاق واسع لقياس التقدم الذي يتم إحرازه نحو جودة الحياة وتحسينها باعتبارها وسيلة تسهل عملية فهم ومعالجة قضايا المجتمع من منظور شامل وخارجي، كما تعتبر الطريقة الوحيدة الممكنة للقياس على مستوى الأبعاد والمجالات المختلفة وبهذا يمكنها أن تكون مجموعة من المعطيات حول القضايا الثانوية ضمن الأبعاد الرئيسية من خلال تجميعها وترتيبها وفقا لأولوياتها والحصول على نظرة شاملة حول المجالات المختلفة لها"[3]. وأنها النتيجة الحتمية والهدف من النظريات المختلفة لجودة الحياة فهي التي تهتم بوضع المؤشرات الدالة على جودة الحياة للمساهمة في توجيه التنمية والتخطيط حيث نجد العديد الايجابيات المهمة من خلال العمل بهذه المؤشرات وتطبيقها من خلال المساهمة فيما يلي[4]:

1.11. تقييم البرامج الحكومية: في البداية تم تطبيق هذه المؤشرات لتقييم أثر البرامج الحكومية على سبيل المثال; قررت رعاية خدمات المجتمع بجامعة فيكتوريا الأسترالية إنشاء قاعدة بيانات حول المؤشرات الاجتماعية لتوفير إحصاءات وصفية ضمن اختصاص الولاية، وكذلك لتطوير المؤشرات الاجتماعية المصنفة في مجالات وظيفية لتقديم الخدمات العامة للدولة.

2.11. وصف التنمية الاجتماعية: استخدمت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD المؤشرات في وصف التنمية الاجتماعية في العديد من المناطق والبلدان من خلال تقييم مدى تحسين حياة الأفراد، وقياس الرفاه والرضا، وتقييم تنمية المجتمع، وكذلك الخطوات المتخذة لحل هذه المشاكل.

---

[1] هبة جمال الدين، مؤشرات نوعية الحياة بين البعد الموضوعي والبعد الذاتي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد3، العدد 28، 1991م، ص74.

[2] Cutter, Susan L, Rating Places: A geographer's view on quality of life, Washington, DC: Association of American Geographers/ Library of Congress, 1985, P 42.

[3] Swain, David, April, "Measuring Progress: Community Indicators and the Quality of Life" ,Jackson ville Community CouncilInc, Florida, 2002, P5.

[4] Michalos, A.C. Editor, Quality of life and Social Indicators, An International and Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 67,2005, P 10.

3.11. تقديم مقارنة: تتمثل أهم أدوار المؤشرات في تقديم تقارير الجودة مبنية على الأهداف المطلوبة للأداء المستقبلي أو السابق مع إظهار الأوقات في جمع البيانات حول المؤشرات لتقديم مقارنة واضحة، وكذلك توضيح حركة المؤشر عبر الزمن.

4.11. تقويم وقياس المؤشرات: تعد دراسة العوامل الموضوعية والذاتية ضرورية من أجل تقييم وقياس مفهوم جودة الحياة، وكذلك دراسة تأثير كليهما على بعضهما البعض حيث ترتبط المؤشرات وتتصل ببعضها البعض، لذلك من المهم ربط كل عامل بالآخرين حيث كل من العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لها تأثير مباشر وغير مباشر على هذه العوامل.

ولهذا وعلى مدار السنوات وتحديدا منذ سنة 1972م قامت العديد من المؤسسات بالتحديث في مؤشرات جودة الحياة وتوسيع نطاق أهدافها المرجوة، حيث نجد منها المؤشرات المقترحة للقياس ضمن مؤتمر البيت الأبيض والمعتمدة في عملية صنع القرار متمثلة في ; البيئة الطبيعية، ظروف المعيشة، الصحة العامة، الدخل والأمن الاقتصادي الأساسي، العمالة ولإنتاجية، مناطق العمالة المنتجة، التقدم الاقتصادي الكلي، التدريب والتعليم والثقافة، العدل والحرية، الفردية وللتعبير الحر[1]. بينما أدرجت مؤشرات قياس جودة الحياة في سنة 1985م ضمن تسع مجالات متمثلة في: الاقتصاد، الصحة، الأمان، التعليم، البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، السياسة، الحركة والنقل، الثقافة والترقية[2] والتي تم تعديلها لاحقا على مستوى دول العالم لوضع كل دولة للمؤشرات التي تتناسب مع خصوصيتها[3]، كذلك بالنسبة للعديد من المؤسسات الدولية والمنظمات العالمية.

بهدف التعرف على جودة الحياة في المجالات الحضرية وعلاقتها بالبيئة والسكن وكون "السكن من المجالات الرئيسية في جودة الحياة، حيث يمكن أن يسبب السكن الرديء مشاكل صحية واجتماعية"[4]، وذلك ما تركز عليه هذه الدراسة من خلال جودة الحياة في الأحياء السكنية ومدى استدامة العلاقة بين الأفراد وبيئتهم السكنية والتي سوف نتطرق إليها في المحور الموالي.

المحور الثاني: جودة الحياة الحضرية.

1. مفهوم جودة الحياة الحضرية:

يمكن تعريف جودة الحياة الحضرية على أنها الرفاهية العامة للأشخاص والمجتمعات التي تعيش في المدن ونوعية البيئة التي يعيشون فيها[5]، وأنها رقي مستوى الخدمات المادية والاجتماعية التي تقدم

[1]United States Environmental Protection Agency, Quality of life Indicators, A Review of State of state of the Art and Guidelines Derived to Assist Developing, Environmental Studies Division, Office of Research and Monitoring Environmental Protaction Agency, USA, 1972, P81.
[2]Chamber, M, Quality indicators for progress a guide to community quality-of-life Assessments, Jacksonville, Florida, 1994, p 9.
[3]Hancock, T, Quality of life Indicators and the DHC, HEALTH PROMOTION Consultant, Ontario,2000, p4.
[4] Department of Environment, Sustainable Development: The UK Strategy, Scientific Paper, London, HMSO,1994, p07.
[5]Streimikiene, D. Environmental Indicators for the Assessment of Quality of Life. Intellect. Econ. 9 (1) P.P, 67–79. 2015, Doi: 10.1016/j.intele.2015. 10.001

لأفراد المجتمع والنزوع نحو نمط الحياة التي تتميز بالترف، وهذا النمط من الحياة لا يستطيع تحقيقه سوى مجتمع الوفرة ذلك المجتمع الذي استطاع أن يحل كافة المشكلات المعيشية لغالبية سكانه[1].

من هذا المنظور، تجسد جودة الحياة الحضرية كلا من السمات الموضوعية والذاتية، حيث يعد الإدراك الذاتي لجودة الحياة أمرا مهما لأن العديد من الجوانب الحاسمة في حياة الناس، مثل جودة البيئة الحضرية، ومشاعر الأمن أو التضامن الاجتماعي، والتعلق العاطفي، ونوعية علاقات الحي، يصعب قياسها من خلال مؤشرات موضوعية ومع ذلك، فقد انتقدت العديد من الدراسات استخدام المؤشرات الذاتية لجودة الحياة باعتبارها غير موثوقة ومضللة في كثير من الحالات لأن المستجوبين يميلون إلى نقص المعلومات، والمظاهر الثقافية المحددة للواقع والتحيزات الاختلافات المعتادة، والتباين في عامل الطموح[2].

كما أن جودة الحياة الحضرية تراعي الظروف المعيشية في المناطق الحضرية وبشكل رئيسي في المدن[3]" فهي "مثل جودة الحياة شاملة وبالتالي تضم بعدين بالإضافة إلى الظروف المعيشية التي تمثل بعدا موضوعيا، فهي تشمل أيضا الرضا عن الحياة في المدينة لذلك تعرف جودة الحياة الحضرية على أنه تعبير عن الرضا عن الحياة التي نعيشها في المدينة[4]".

في البلدان المتقدمة يكون الرضا عن الحياة أعلى من المتوسط وبالتالي يشار إليه بالرفاهية. تعمل جودة الحياة الحضرية كعامل مهم في جاذبية المدينة من وجهة نظر الهجرة أو كعامل يؤثر على نمو المدينة[5]، كما نجد بعض المعايير المهمة للتقييم المقارن لجودة الحياة الحضرية وتشمل; شبكات الكهرباء، وإمكانية الوصول إلى مياه الشرب، وفيات الأطفال، والأمية حيث تم إنتاج مجموعة من اثني عشر فئة عامة من العوامل التي تحدد جودة الحياة الحضرية في دول أوروبا والتي تم تلخيصها من خلال الجدول التالي[6]:

الجدول رقم (11): يوضح الفئات العامة لمحددات جودة الحياة الحضرية في للمدن الأوروبية.

البيئة الاجتماعية	**البيئة الاقتصادي**
الجريمة وعدم المساواة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي والشبكات والبنى التحتية.	فرص العمل، هيكل التوظيف، متوسط الدخل وتوزيع الدخل، تكاليف المعيشة.
البيئة المبنية	**البيئة الطبيعية**
كثافة المباني، وظروف السكن، والمباني العامة	جودة الهواء، موارد المياه، النفايات، الإدارة، والبيئة الطبيعية

[1] كاضم على مهدي، البيهادلي، عبد الخالق نجم، مرجع السابق، ص68.

[2] Lora, E., Powell, A., van Praag, B., and Sanguinetti, P. Preface, in The Quality of Life in Latin American Cities: Markets and Perception. Editors. E. Lora, A. Powell, B. M. S. vanPraag, and P. Sanguinetti, (Washington DC: The Inter-American Development Bank), 2010, PPxix-xxiv.

[3] Nuvolati, G. Urban Life, Quality of. In Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research; Michalos, A.C., Ed, Springer: Dordrecht, The Netherlands, 2014, p223.

[4] František Petrovic, and František Murgaš, Description Relationship between Urban Spaceand Quality of Urban Life. A Geographical Approach, /land10121337 ,Academic Editor: Anna Winiarczyk- Raźniak, Published:4 December, 2021, p5. from website: https://doi.org/10.3390/land10121337https://www.mdpi.com/journal/land

[5] Royuela, V; Moreno, R, Vayá, E. Influence of Quality of Lif eon Urban Growth: A Case Studyof Barcelona, Spain. Reg. Stud. 2010, 44, pp, 551–567. https://doi.org/10.180/00343400802662682.

[6] Psatha, Eva, Deffner, Alex, Psycharis Yannis. Defining the quality of urban life: Which factors should beconsidered? European Regional Science Association 51st European Congress Barcelona, Spain, 2011, p21.

الضخمة، ومخزون المباني، والأحياء.	في الضواحي، إمكانية الوصول إلى مناطق الجمال الطبيعي والطقس والمناخ.
مساحات عامة – مباني عامة جودة المنطقة، الحالة، الصيانة، إمكانية الوصول ومعدلات الزيارة.	**مساحات خضراء حضرية وضواحي** إجمالي المساحة، نصيب الفرد، ،الحالة، التخصيص، وإمكانية الوصول، والاستخدام.
البيانات الديموغرافية الحالة العائلية ، معدلات العمر، مستوى التعليم.	**الثقافة – الترفيه** الموارد الثقافية، البنى التحتية السياحية، مناطق الترفيه، الأنشطة الترفيهية الإمكانيات الترفيهية، الحياة الثقافية، الخيارات المتاحة.
الرعاية الصحية الخدمات الصحية، وإمكانية الوصول، والرعاية الاجتماعية للمحرومين.	**التعليم** وحدات التعليم، الجودة والصيانة، الحضور لكل مستوى تعليمي، المدارس الخاصة.
المرور والمواصلات المرور والظروف وأماكن وقوف السيارات، وكفاءة النقل العام، ومستوى خدمات النقل وإمكانية الوصول إلى المناطق.	**المؤسسات الديمقراطية** والنظام الديمقراطي وانتخاب الحكومة المحلية ومعدلات التصويت.

Yannis· Defining the quality of urban life: Which Psycharis Alex, Deffner, Eva, Psatha, European Regional Science Association 51st European beconsidered? should factors 2011, p21. Barcelona, Spain, Congress

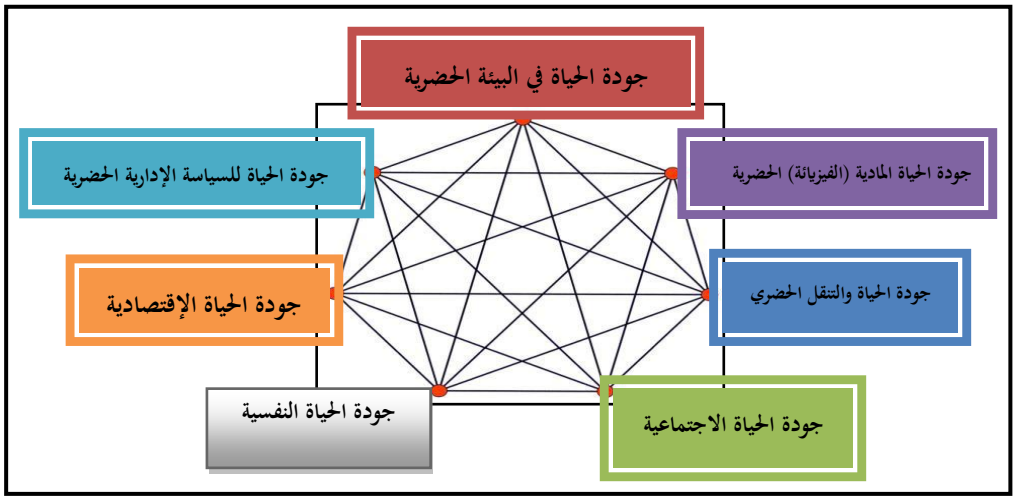
من خلال المفاهيم المتطرق إليها حول جودة الحياة الحضرية نجد أنه يمكن وضع مفهوم له صلة بمجال البحث كما يلي:

جودة الحياة الحضرية هي نتيجة التفاعلات المتداخلة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية وكل الظروف والمتغيرات التابعة لها كالصحية والخلفية الثقافية والجوانب الإنسانية والنفسية بطريقة ما والتي من شأنها التأثير على كل ما يتعلق بالتنمية سوءا من ناحية الإنسان أو مجتمعه المدني وحتى الدولي والتي تتغير بتغير هذه العوامل مع مرور الوقت.

2. أبعاد جودة الحياة الحضرية:

يعتبر مفهوم جودة الحياة الحضرية "متعدد التخصصات والأبعاد، كما يتصف بالغموض والتعقيد ويمكن تمثيله بعلاقة شبكية ديناميكية تربط الأبعاد الأساسية السبعة والموضحة في الشكل رقم (25) الممثلة لجودة الحياة في البيئية الحضرية، المادية، التنقل الحضري، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والسياسة الحضرية. وتمثل جودة الحياة الحضرية هي نتيجة العلاقة بين هذه الأبعاد والتي يتم تحديدها وفقا للأماكن والمجتمعات حيث يصعب فهم جودة الحياة الحضرية لمجتمع في مكان معين بدراسة بعد وحيد وإنما من خلال ترابط وتكامل مجموعة من الأبعاد وأخذ مختلف جوانبها في الاعتبار لتحقيق وتقييم جودة الحياة الحضرية.

شكل رقم (25): الأبعاد السبعة لجودة الحياة العمرانية.



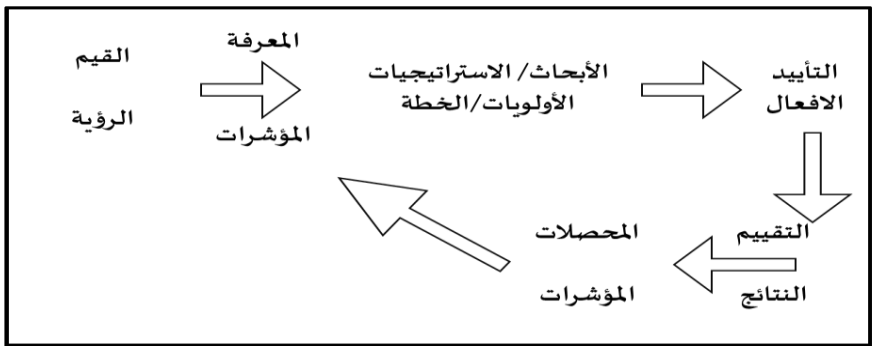
المصدر: El Ariane. S, Neighborhood Urban Quality of Life, PhD. Thesis, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt, 2012, p19.

3. أهمية مؤشرات جودة الحياة العمرانية:

تتمثل أهمية تقييم مؤشرات جودة الحياة الحضرية في اعتبارها مقياس يلخص معلومة كمية أو نوعية تعبر عن ظاهرة أو مشكلة معينة وتساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية، وهو أساس لوضع السياسات وإعداد خطط تحقق أهداف تحسين جودة الحياة كما أن معيار التقييم لمؤشرات جودة الحياة يتمثل في كفاءته التحليلية ومدى قدرته على تحليل الظواهر والعلاقات التي تسعى إلى فهمها وتحليلها مع معالجة الظاهرة موضع البحث من جوانبها الاجتماعية والعمرانية والاقتصادية والبيئية كما و التنقل عبر مستويات التحليل المختلفة بسهولة دون الخروج عن الإطار النظري الأساسي.

كما تلعب المؤشرات دورا هاما أخر وهو تقديم أساس لتقييم النتائج وإذا كان التخطيط والتنفيذ متوافقا مع الرؤية أم لا كما هو موضح في الشكل الموالي فعندها ستكشف النتائج أما عن التقدم أو العجز فيه وكلاهما يعد درسا هاما للمجتمع فالنجاح يستحق الاستمرار وتعديل الأوضاع باستمرار[1].

شكل رقم (26): نموذج عملية تحسين جودة الحياة داخل المجتمع



المصدر: أيمن مصطفى، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، القاهرة، 2008، ص26.

[1] أيمن مصطفى، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، 2008م، ص24.

من خلال ما سبق يمكن القول أن مؤشرات جودة الحياة تلعب دورا مهما في تنمية المجتمعات العمرانية من خلال المراحل التالية:[1]

1.3. مرحلة الوضع الحالي (جودة الحياة الحالية): ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة في هذه المرحلة كما يلي:

– أدوات إحصائية كمية تؤدي إلى فهم الحالة الراهنة للمدينة كوحدة واحده شاملة.

– أدوات تشخيصية تحدد الفجوات، في القطاعات المختلفة في المدينة وغيرها من مستويات تخطيطية وبالتالي تحديد الاحتياجات والمدخلات المطلوبة للتطوير.

2.3. مرحلة الرؤية: ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة فيها كما يلي:

–أدوات واضحة للتعبير عن الأهداف والأولويات ومن ثم التمكين من إعداد خطط التنمية الحضرية.

–أدوات للمقارنة لأوضاع التحضر والتطور للمدينة الواحدة عبر الزمن أو للمقارنة بين المدن المختلفة، ويمكن استنباط أفضل الممارسات من خلال هذه المقارنات.

3.3. مرحلة كيف نحقق الرؤية (كيف نصل لما نريد): ويتم استخدام مؤشرات جودة الحياة كما يلي:

- أدوات للمتابعة والرصد لتنفيذ الخطط وبرامج المشاريع ومن ثم تصحيح مكونات مدخلات السياسة الإنمائية.
- أدوات تحليلية لدراسة تأثير تطبيق السياسات والاستراتيجيات والمدخلات في الحيز العمراني والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
- أدوات تقييم حالة العمران من إسكان ومرافق وبيئة واستنتاج مؤشرات قياسية دقيقة ترصد التقدم في حل للمشاكل التي يعاني منها المواطنين بشكل منتظم ومستمر.

4. مؤشرات جودة الحياة الحضرية:

تعتبر أدوات التقييم المبنية على المؤشرات هي الطريقة الأكثر شيوعا لتقييم جودة الحياة الحضرية[2]. عادة ما يتم تصنيف مؤشرات جودة الحياة إلى مجموعات تمثل الفئات المختلفة لسمات جودة الحياة التي يتم تقييمها أو قياسها، وتسمى هذه المجموعات الموضوعية لمؤشرات جودة الحياة مجالات جودة الحياة. يتكون كل مجال من مجموعة من المؤشرات ذات الصلة الفريدة والمتميزة عن تلك الموجودة في المجالات الأخرى[3]، وتكون مؤشرات جودة الحياة والمجالات الفرعية مرتبطة ببعضها البعض في

[1] أيمن مصطفى، نفس المرجع السابق ، ص25.

[2]Jamal Al-Qawasmi, Muhammad Saeed, Omar S. Asfourand Adel S. Aldosary Assessing Urban Quality of Life: Developing the Criteria for Saudi Cities Specialty section: This article was submitted to Urban Science, a section of the journal Frontiers in Built Environment, doi:10.3389/fbuil.2021.682391, published:25May2021,Volume7, Article N° 682391. p3.

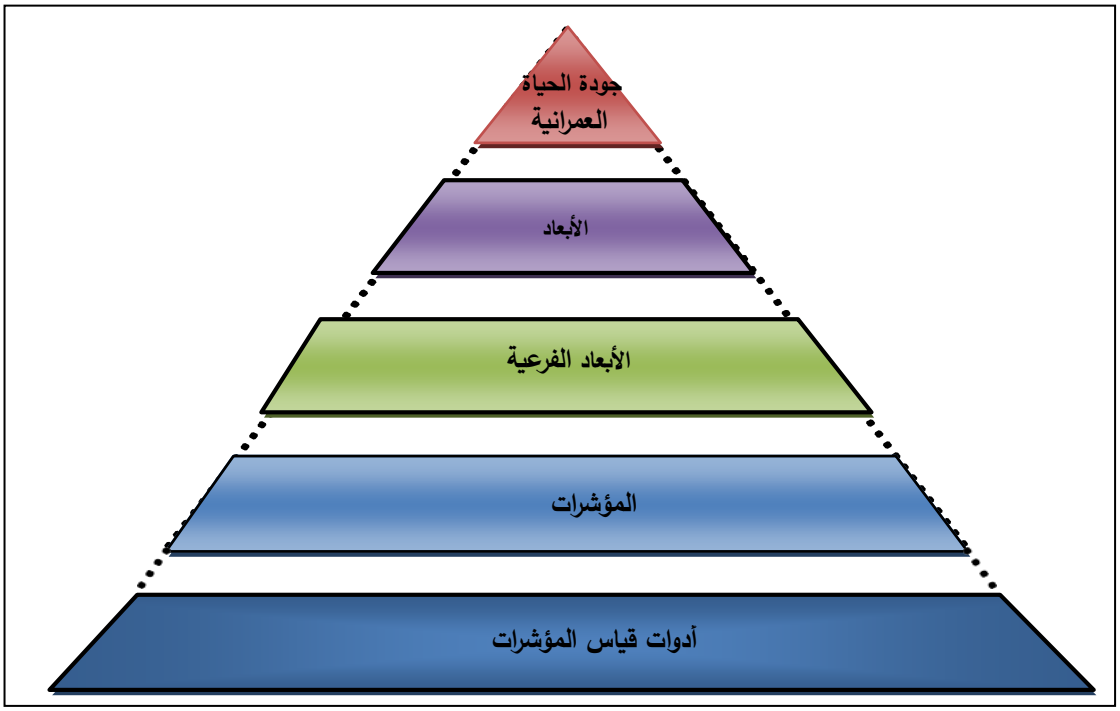
[3] Hagerty, M. R., Cummins, R. A., Ferriss, A. L., Land, K., Michalos, A. C., Peterson, M., et al, Quality of Life Indexes for National Policy: Review and Agenda for Research. Soc. Indicators Res. 55 (1), 2001, P.50. doi:10.1023/a:1010811312332.

مستويات هرمية بواسطة إطار مفاهيمي حيث يتم تصنيف مجالات جودة الحياة الحضرية والنطاقات الفرعية المختلفة ضمن ثلاثة أبعاد أساسية لجودة الحياة الاجتماعية والبيئية والاقتصادية[1] والتي تحدد السمات المختلفة لجودة الحياة الحضرية[2].

1.4. مؤشرات تقييم جودة الحياة الحضرية في المجتمع:

تعد عملية تطوير المجتمعات العمرانية أساسا لمعالجة مشكلاته ولمعرفة ما إذا كان هذا التطوير أثرا ايجابيا في جودة الحياة أم لا لم يكن واضحا، لعدم وجود المؤشرات الخاصة بها، أما الآن فان صانعي السياسات وشركاء المجتمع يبحثون عن الدلائل التي تحدد مدخلات الوصول إلى نتائج جيدة وقابلة للقياس[3]. كما قام عدد كبير من الأبحاث بفحص وتحديد مختلف الشروط والمعايير لتوجيه عملية اختيار مجموعات مؤشرات جودة الحياة المناسبة لسياق محدد[4]، ومع ذلك وعلى الرغم من كل هذه الجهود، لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن ما يشكل مجموعة مناسبة من المؤشرات لجودة الحياة الحضرية أو كيفية اختيار مثل هذه المجموعة من المؤشرات فهي لا تزال قابلة للنقاش[5].

شكل رقم (27): الهيكل الهرمي لجودة الحياة العمرانية.



El Ariane. S, Neighborhood Urban Quality of Life, PhD. Engineering, Cairo Thesis, Faculty of University, Egypt.2012, p19.

[1]Streimikiene, D. Environmental Indicators for the Assessment of Quality of Life. Intellect. Econ. 9 (1), 2015, p 69, doi: 10.1016/j.intele.2015.

[2]Swain, D, and Hollar, D, Measuring Progress: Community Indicators and the Quality of Life. Int. J. Public Adm. 26 (7), 2003, p791, doi:10.1081/pad-120019247.

[3]نسمة مصطفى إسماعيل، مرجع سابق، ص17.

[4] Button, K, City Management and Urban Environmental Indicators. Ecol. Econ. 40 (2), 217–233,2002, doi:10.1016/s0921-8009(01)00255

[5] Powell, A., and Sanguinetti, P. (2010). Measuring Quality of Life in Latin America's Urban Neighborhoods: a Summary of Results from the City Case Studies," in The Quality of Life in Latin American Cities: Markets and Perception. Editors E. Lora, A. Powell, B. M. S. van Praag, and P. Sanguinetti, (Washington DC: The Inter-American Development Bank), ,2010.p42.

كما نجد انه تم تطوير العديد من أدوات التقييم واستخدامها لتقييم وقياس جودة الحياة الحضرية في مدن مختلفة في جميع أنحاء العالم[1]، فضلا على أن هناك أبعاد كثيرة من عناصر جودة الحياة الحضرية لها نفس التأثير على الناس على حد سواء، كارتفاع أو انخفاض الوضع الاجتماعي والاقتصادي ولكن هناك بعض الاستثناءات مثل النواحي الجمالية حيث يختلف معيار التقييم من شخص لآخر ولتحليل مفهوم جودة الحياة الحضرية كان من الضروري وضع هيكلة هرمية واضحة حيث كل بعد أو عنصر يوصف العنصر الفرعي له وينتج عنه مجموعة من مؤشرات تحليل الأداء ولكل مؤشر أدوات قياس والتي من بينها نجد السبع مؤشرات التي اعتبرت رئيسية والممثلة في الجدول التالي[2]:

جدول رقم (12): يوضح المؤشرات السبعة لجودة الحياة الحضرية.

المؤشرات	الأبعاد	الأبعاد الفرعية
المؤشر الأول	جودة البيئة الطبيعية لتحقيق جودة الحياة داخل المدينة	جودة الهواء جودة الماء - جودة الأرض. جودة المواد– جودة البيئة المحلية
المؤشر الثاني	جودة البيئة العمرانية التحقيق جودة الحياة داخل المدينة	جودة الطاقة المستخدمة–إدارة المخلفات وإعادة التدوير. نسبة الأراضي المطورة إلى المهملة نسبة المناطق الخضراء إلى المبنية–جودة التخطيط العمراني –جودة وتوافر المباني والمساكن. –جودة الحدائق والمناطق الخضراء المفتوحة–جودة التصميم واستخدام الأراضي جودة وتوفر الخدمات–جودة الإدارة والصيانة جودة مسارات المشاة والدراجات–جودة النقل والمواصلات– سهولة حركة المرور جودة الخدمات والبنية التحتية
المؤشر الثالث	جودة المرافق والمواصلات التحقيق جودة الحياة داخل المدينة	
المؤشر الرابع	جودة الحياة الاجتماعية التحقيق جودة الحياة داخل المدينة	العدالة الاجتماعية–الترابط الاجتماعي. –أداء السلوكي
المؤشر الخامس	جودة الراحة النفسية التحقيق جودة الحياة داخل المدينة	الأمان في المجتمع–صحة المجتمع وجودة العلاج–جودة التعليم–هوية المكان والمجتمع–إرضاء السكان
المؤشر السادس	جودة الحياة الاقتصادية لتحقيق جودة الحياة داخل المدينة	النمو الاقتصادي–المستوى الاقتصادي للسكان–توفير فرص عمل. تقليل معدل البطالة–زيادة الدخل السنوي–زيادة الأنشطة الاقتصادية.
المؤشر السابع	جودة الحياة السياسية لتحقيق جودة الحياة داخل المدينة	توفير الحقوق المدنية والسياسية. السياسات والاستراتيجيات الحضرية.

El Ariane. S, Neighborhood Urban Quality of Life, PhD. Engineering, Cairo Thesis, Faculty of University, Egypt.2012, p19.

[1] Hagerty, M. R., Cummins, R. A., Ferriss, A. L., Land, K., Michalos, A. C., Peterson, M., et al, Quality of Life Indexes for National Policy: Review and Agenda for Research. Soc. Indicators Res. 55 (1), 1–96,2001, p.27, doi:10.1023/a:1010811312332

[2] El Ariane. S, Neighborhood Urban Quality of Life, PhD. Engineering, Cairo Thesis, Faculty of University, Egypt. 2012, p19.

كما يوضح الجدول التالي أمثلة على المؤشرات الموضوعية والسلوكية لجودة الحياة التي يمكن استخدامها لتحقيق جودة الحياة الحضرية في المدن.

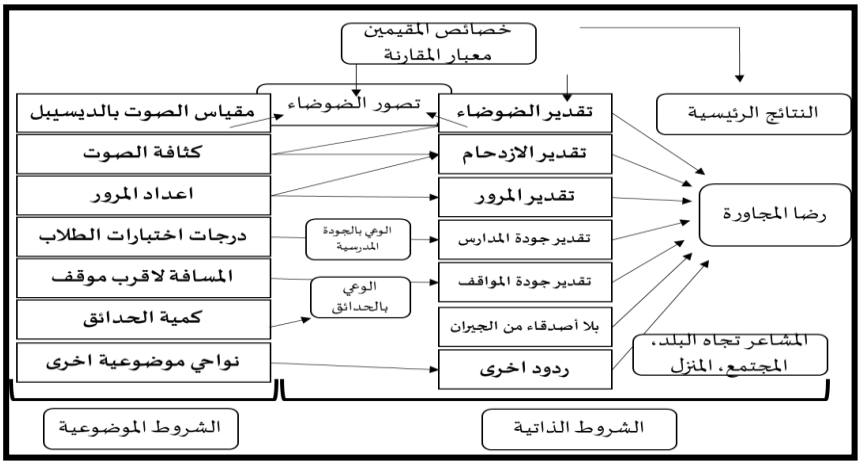
الجدول رقم (13): يوضح المؤشرات الموضوعية والذاتية والسلوكية لجودة الحياة التي يمكن استخدامها لتحقيق جودة الحياة الحضرية في المدن.

مؤشرات موضوعية	مؤشرات ذاتية	مؤشرات سلوكية
معدلات التوظيف، التحصيل العلمي، نعيب الفرد من الدخل إحصائيات الجريمة، العنف المنزلي، معدلات الوفاة الإصابة بالأمراض المزمنة، جودة الهواء، الكثافة السكانية نسبة الأشغال للوحدات السكنية، كمية الحدائق، عدد مستخدمي النقل العام، توافر البقالة ومحلات الأغذية، عدد السيارات ومعدل السير	الرضا عن السكن والمجاورة، الرغبة في التحرك، تصورات الجريمة، تصورات نوعية المدارس، تصورات خدمات الرعاية الصحة، الشعور تجاه الجيران، الشعور تجاه جمع القمامة، الشعور تجاه الازدحام، الشعور تجاه الحكومة، الرضا عن الصحة، الارتياح مع العائلة والأصدقاء، الرضا عن الحياة والسعادة	استخدام وسائل النقل العامة المشاركة في الألعاب الرياضية الفعاليات والزيارات الكافية الزيارات إلى المترعات الزيارات إلى العيادات الصحية عدد المجاورات المشاركة في المنظمات التطوعية المشاركة في منظمات صنع القرار التنقلات السكنية

Robert W. Marans, Investigating Quality of Urban Life: Theory, Methods, and Empirical Research (Social Indicators Research Series, 45, Springer; 2011th edition (September 1, 2011), https://www.researchgate.net/publication/

بينما يوضح الشكل الموالي العلاقة بين الجوانب الذاتية والموضوعية وتأثيرها على المجاورة السكنية لتحقيق مدى رضا السكان وذلك عن طريق قياس مؤشرات خاصة بالضوضاء والمرور وكثافتها وأماكن انتظار السيارات والحدائق ومستوى التعليم للوصول إلى مشاعر الناس تجاه المسكن ثم التجمع السكني ثم الحي، تليه المدينة التي يعيش فيها.

شكل رقم (28): نموذج يبين العلاقة بين الحالة موضوعية الذاتية ومردودها على رضا المجاورة السكنية.



المصدر: Robert W. Marans, Investigating Quality of Urban Life : Theory, Methods, and Empirical Research (Social Indicators Research Series, 45, Springer ; 2011th edition September ,11,2011, https://www.researchgate.net/publication

ومنه نجد أن جودة الحياة هي محصلة الجمع بين جودة الحياة الخاصة بالسكان أو الأفراد وجودة الحياة الحضرية والتي تعني بالمجال العمراني وعلاقته المتبادلة مع المستخدمين حيث نجد فيما بعد عرض سردي لأهم أدوات تقييم مؤشرات جودة الحياة عالميا والهدف منها حسب اهتمامها وتصنيفها حسب اتجاهاتها كما سيتم استكمال ذلك لاحقا بمزيد من التفاصيل حول كل مؤشر ومكوناته. عند التطرق إلي جودة الحياة الحضرية ومؤشرات التقييم في المدن عالميا.

5. مناهج التصميم النفسي في البيئة الحضرية:

1.5. مناهج التصميم النفسي:

أن "الإنسان هو العامل الرئيسي في دراسة التصميم الحضري، من حيث قيمه وتطلعاته وقدرته على تحقيق كل ذلك."[1] لذا قبل البدء في تصميم مساحاتنا الحضرية، يجب أن نضع العلاقة بين الأفراد والبيئة الحضرية ودراسة المناهج والنماذج المختلفة التي تشرح الجوانب الإنسانية في التصميم العمراني، هناك العديد من الأساليب المستخدمة لتصميم المجتمعات السكنية المناسبة للإنسان، وهي:

2.5. منهج علم النفس المعرفي:

يعني الإدراك عموما قدرة الشخص على تعلم وتفسير العالم من حوله، وقد افترض علماء النفس المعرفي انه السلوك نتيجة معالجة المعلومات، حيث أن التفسيرات المعرفية للسلوك تستند إلى الطرق التي ينظم بها الناس ويعالجون المعلومات ذات الصلة بطرق معينة من التصرف[2].

ومن المجالات الرئيسية لهذا النهج دراسة القيم الموضوعية في الأماكن الحضرية التي تعتمد على الإنسان والحركة والجماليات وشخصية المكان، كما في هذا النهج يتعلم الأفراد من البيئة المحيطة وتتصرف وفقا لما تعلموه ووجهوه، حيث تؤثر البيئة على ذكريات الأفراد وانطباعاتهم مما يؤثر لاحقا على آرائهم وتصوراتهم عن حياتهم العامة وجودتها.

كما اعتمد النهج المعرفي على فكرتين بهدف تفسير جودة الحياة حيث اعتمد على الفرد والعوامل الذاتية كالآتي[3]:

أ. إن درجة شعور الفرد بجودة الحياة هي نتيجة لطبيعة إدراكه.

ب. يختلف الإدراك بين الأفراد وان محصلة الإدراك بالعوامل الذاتية ودرجة الإحساس بجودة الحياة أقوى تأثيرا على الأفراد من العوامل الموضوعية.

3.5. منهج علم النفس التعددي:

يأخذ مفهوم التعددية في الاعتبار إمكانيات الاستبدال والتي يمكن أن تفسر أيضا الأشكال المختلفة للتنوع بين الأفراد، حيث يمكن أن تؤثر الخلفية المختلفة لكل مقيم على الطريقة التي يتلقون بها المعلومات

[1]Cliff Moughtin, Urban Design-Street and Squares, Butter worth-Heinemann Ltd, Britain, 1992, p42.

[2]Sammons, Aidan, The Cognitive approach: the basics, paper published in psychlotron. org, UK, accessed in October 2013, p31.

[3]بشرى عناد مبارك جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات على الزواج، مجلة كلية الآداب، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، بغداد، العدد99، 2002م، ص111.

من البيئة مما يؤثر أيضا على الطريقة التي يتصرف بها كل شخص، ويعتبر هذا النهج البيئة المبنية على أنها؛ تعبيرا عن الثقافة، لذلك يمكن النظر إلى المدينة على أنها مجموعة من الثقافات المختلفة[1].

ومنه نجد أن هذا المنهج " أكد في تفسيره لجودة الحياة على مفهوم الذات وقد بين أن حقيقة الحياة الإنسانية تنطوي على إمكانيات هائلة، لتحقيق أفضل المستويات للتطور والارتقاء في الحياة"[2].

يعتبر النهج المعرفي أن سكان نفس المجتمع لديهم نفس الخلفيات الثقافية بحيث يتصرفون بنفس الطريقة في بيئتهم. يركز على تصميم البيئة، ويرى أن الجزء الأكثر أهمية في تصميم مجتمعاتنا هو التفكير في الطريقة المناسبة التي يمكن للمجتمع الحضري أن يقدم لسكانه المعلومات اللازمة لضمان السلوكيات الإيجابية على عكس النهج النفسي المعرفي، فإن النهج التعددي الذي يقترح علينا دراسة الأنماط المختلفة للسكان المستهدفين وتصنيفها إلى فئات محددة، و يعتبر أن المجتمع الحضري يمكن أن يكون لديه أكثر من فئة بخلفيات مختلفة، مما سيؤثر على اختيار الطريقة المناسبة لكل مجموعة لتزويدهم باحتياجاتهم وفقا لمستوياتهم وعلاقتهم بالبيئة الحضرية.

4.5. المنهج التكاملي:

طرح إطار نظريا تكامليا لتفسير جودة الحياة حيث أشار إلى أن إدراك الفرد لحياته يجعله يقيم شخصيا ما يدور حوله، كما يمكنه من أن يكون أفكارا كي يصل إلى الرضا عن الحياة، حوله وإن هناك ثلاث سمات مجتمعة معا تؤدي إلى الشعور بجودة الحياة[3]:

- الأولى: وهي تتعلق بالأفكار ذات العلاقة بالهدف الشخصي الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه.
- الثانية: المعنى الوجودي الذي يقسم العلاقة بين الأفكار والأهداف.
- الثالثة: الشخصية والعمق الداخلي.

وفي ضوء هذه السمات فإن النظرية التكاملية تضع المؤشرات الآتية الدالة، على جودة الحياة:

- أن شعور الفرد بالرضا هو الذي يشعره بجودة حياته وأن هذا الشعور يتحقق بالاتي:
- أن نضع أهدافا واقعية نكون قادرين على تحقيقها.
- أن نسعى إلى تغير ما حولنا لكي يتلاءم مع أهدافنا.
- إن إشباع الحاجات لا يؤدي بالضروري إلى رضا الفرد والى شعوره بجودة الحياة، ذلك انه أمر نسبي يختلف باختلاف الأفراد واختلاف الثقافات التي يعيشون فيها.
- إن استغلال الفرد لإمكانياته في نشاطات إبداعية، وعلاقات اجتماعية جيدة وأهداف ذات معنى وبعائلة تبث فيه الإحساس بالحياة هو الذي يشعره بجودة الحياة.

[1]Jacques Lautrey, and Lubart, J. (ED.), A pluralistic approach to cognitive differentiation and development, models of intelligence : Université Paris 5, Institut de Psychologie,
Laboratoire Cognition et Développement,71 Avenue Edouard Vaillant,92 774 Boulogne-Billancourt Cedex, International Perspectives. Washington, DC: A.P.A.Press,2003,p11.

[2]بشرى عناد مبارك، مرجع سابق ، ص111.

[3]بشرى عناد مبارك، مرجع سابق، ص729.

ومن خلال استعراض مختلف المناهج الخاصة بتفسير بجودة الحياة وعلاقتها باحتياجات الإنسان في بيئته الحضرية نجد أنها تدور حول محورين أساسين إذا توفرا تحقق التكامل والتفاعل والعلاقة التبادلية والتكاملية بين المؤثر المتأثر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مختلف الأبعاد الزمنية سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى وهما الكائن الحي الملائم في البيئة الملائمة بأشكالها المختلفة والمقصود هنا بالبيئة الملائمة بمختلف أنواعها والمتمثلة في البيئة الطبيعية والمشيدة والبيئة الاجتماعية والثقافية والدينية.

6. النماذج المفسرة لجودة الحياة بالبيئة الحضرية وعلاقتها بالسكان (نماذج الأشخاص):

1.6.نموذج مدرسة الحتمية البيئية:

يقدم هذا النموذج من خلال مدرسة الحتمية أن البيئة هي المسيطرة على الإنسان بتسييره لا تخييره وأن لها إسهاما كبيرا في تشكل ونشأة الثقافة والقيم والنظم الاجتماعية وحتى الطباع والأخلاق، وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية مردها إلى الاختلافات المتباينة في الظروف البيئية والإقرار بأهمية البيئة الطبيعية في حياة الإنسان في مأكله وملبسه ومسكنه وعمله[1]، و"أن القوى الخارجية هي التي تملي الاستجابات وتجبر الناس على التصرف بطرق محددة.

تستخدم الحتمية مجموعة واسعة من الأفعال السببية، والتي تشير إلى أنه يتم دفع الناس أو دفعهم حتمًا إلى اتخاذ قرارات وسلوكيات معينة"[2].

2.6. نموذج المدرسة الاختيارية أو الإمكانية:

يرتكز هذا النموذج على أن الإنسان هو الذي يشكل البيئة الحضرية وان البيئة تتضمن فرصا عديدة للاختيار بدلا من فرض قيود حتمية لتوفير الاحتياجات وهو "غير خاضع تماما وكليا لمؤثرات الطبيعية وضوابط البيئة، وإنما قادر على التغيير والتطوير والتأقلم، من خلال الاختيارات التي تقدمها لها البيئة الطبيعية، والتي يختار منها ما يتناسب ويتلاءم مع قدراته وطموحاته وأهدافه، فهو بذلك يحاول السيطرة على الطبيعية، بتطويعها وتعديلها وتغييرها وفقا لمشيئته، وهو بذلك يعتبر قوة إيجابية فعالة على تهيئة مطالبه وتعديلها واختياره أنسبها وتوافقها مع طبيعته وميولاته، وعلى هذا الأساس فليست هنا كحتمية مطلقة وصارمة بل هناك إمكانية واختيار ومرونة"[3].

3.6. نموذج المدرسة الاحتمالية أو التوافقية:

يتميز نموذج المدرسة التوافقية في أنها "تؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس في بعض البيئات الأخرى، واعتمد أصحاب هذه النظرية في تفسيرها على تصنيف نوعية البيئة من

---

[1] اسمهان بلوم، ساعد هماش، صليحة مقاوسي، رضا قجة، التأصيل النظري لتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة، دراسة سوسيولوجية، المجلة العالمية للمحيط والمياه، المجلد1، العدد7، 2018م، ص01.

[2] Sproul, H.& Sproul, M., Man Milieu relationship hypotheses in the context of international politics, Princeton, N.J., Princeton University Center of International Studies, 1956, P 51.

[3] حسين عبد الحميد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006م، ص91.

ناحية، ونوعية الإنسان من ناحية أخرى، حيث يتفاعلان الاثنين سويا ليشكلا جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة، وحددت تنوع طرفي العلاقة على أن الطرف الأول وهو البيئة يتمثل في بيئة صعبة وبيئة سهلة فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من جانب الإنسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فهي تستجيب لأقل مجهود. أما الطرف الثاني فهو الإنسان ويمثل بإنسان ايجابي وإنسان سلبي. فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحات هو إشباع احتياجاته، أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الايجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة.

ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح بالشكل التالي[1]:

- بيئة صعبة مع إنسان سلبي تعني حتمية بيئية.
- بيئة سهلة مع إنسان سلبي تعني إمكانية.
- بيئة صعبة مع إنسان إيجابي تعني توافقية
- بيئة سهلة مع إنسان سلبي تعني توافقية.

وقد اقترب فكر المؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبى من هذه النظرية والتي تحدد علاقة الإنسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة:

أ. إستجابة سلبية: تخلف الإنسان علميا وحضاريا مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.

ب.إستجابة التأقلم: تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبيا مع ظروفها الطبيعية.

ت.استجابة إيجابية: نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

ث.استجابة إبداعية: وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمر على كون الإنسان إيجابيا وإنما مبدعا يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها، وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة.

يقترح هذا النموذج أنه في هذه العلاقة يوجد أخذ وعطاء في العلاقة بين الإنسان والبيئة بمعنى مؤثر ومتأثر بطريقة ديناميكية متبادلة حيث يقوم السكان بتشكيل بيئتهم الحضرية وهم بدورهم يتأثرون بها ويمكن حتى أن تساهم هذه البيئة هي بدورها في تشكيلهم ضمن علاقة متبادلة.

[1] أحمد موسى محمود خليل، مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014م، ص ص17-18.

المحور الثالث: أهم النماذج والأدوات المستخدمة لتقييم جودة الحياة عالميا ومؤشرات التقييم في المدن.

1. أهم الأدوات المستخدمة لتقييم جودة الحياة عالميا.

1.1. أداة مؤشر التنمية البشرية (HDI):

اعتمد مؤشر التنمية البشرية سنة 1990م، حيث يقيس الإنجازات الكلية التي حققها المجتمع من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP وأستخدم لقياس جودة الحياة، فهي أداة موجزة ومركبة لتقييم التقدم الطويل المدى المحقق للتنمية البشرية في بلد أو مجتمع معين من خلال قيمة واحدة لمتوسط ثلاث مؤشرات أساسية يتمثل الأول في طول الحياة الصحية الخالية من الأمراض، وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة،[1]. بينما يتطرق المؤشر الثاني إلي المعرفة المكتسبة، وتقاس بنسبة معرفة القراءة والكتابة بين البالغين لتنتقل فيما بعد تقرير التنمية البشرية لسنة 2010م ويصبح قياسها من خلال مؤشر متوسط سنوات الدراسة ومؤشر السنوات المتوقعة للدراسة وبالتالي ينتقل هذا المؤشر من القيمة الكمية إلى القيمة المتعلقة بالجودة[2]. في حين يتعلق المؤشر الثالث بالمستوى المعيشي اللائق من خلال قياس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي والذي تم استبداله في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010م بنصيبه من الدخل الوطني الإجمالي تفاديا للتفرقة بين دخل سكان البلد أو المجتمع الواحد والناتج المحلي[3].

2.1. مؤشر الحياة الأفضل BETTER LIFE INDEX:

اعتمد من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي تعزز السياسات التي من شانها رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للفرد حيث تعتمد مؤشر الحياة الأفضل بهدف التمكن من مقارنة رفاهية الفرد عن طريق تحديد 11 معيار في مجالات مختلفة وتشمل: السكن، الدخل، فرص العمل والمجتمع، التعليم، البيئة، المشاركة المدنية، الصحة، الرضا عن الحياة، الأمن، توازن الحياة العملية، ويمزج ما بين شقي جودة الحياة الموضوعي والرفاهية الذاتية، ويمكن زيادة الوزن النسبي لأي معيار طبقا للأولويات المختلفة للسكان. فهو مؤشر مناسب للإحصاءات التي ترصد مستويات التغييرات في القضايا الاجتماعية الأساسية بمرور الوقت، لذلك فإن الوقت عامل مهم يؤثر على هذا المؤشر، ويعتبر من أكثر المؤشرات فاعلية في تحقيق جودة الحياة، وله عدة مجالات مثل[4]:

[1] Milorad, K, Review of HDI Critiques and Potential Improvements, Human Development, Reports Research Paper,.2011, p2.

[2] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير،دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دارالشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000م، ص 120.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، جامعة أكسفورد، نيويورك، 2011 م، ص15.

[4] Auckland, Christchurch, Manukau, North Shore, Waitakere, and Wellington Councils, "Quality of life in New Zealand's six largest cities", REPORT LAUNCH AND NEXT STEPS, 1999, P1, from website: http://archived.ccc.govt.nz/council/agendas/2001/July/StrategyResources/QualityofLifeinNewZealandsSixLargestCitiesReportLaunchandNextSteps.pdf.

– **الديموغرافيا:** وهي مجموعة المعطيات السكانية التي تمكن من فهم المجتمعات الحضرية والمساعدة في اتخاذ القرارات يندرج ضمنها المعلومات الخاصة بالنمو السكاني والفئات العمرية، العرق، ونسبة الهجرة والعوامل التي يمكن أن تؤثر على جودة الحياة.

– **الظواهر الاجتماعية:** إن الظواهر الاجتماعية من العوامل المهمة في جودة الحياة خاصة بالنسبة للأفراد فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والشعور بالانتماء حيث تساهم في خلق مجتمعات قوية تتميز بقابلية التكيف مع المتغيرات وتضم العديد من العوامل والمعطيات مثل؛ التنوع والهوية، روح المجتمع وقوته، الشعور بالمجتمع، الاتصال بالجيران، العمل غير المأجور، الفن والثقافة، الحراك الاجتماعي، التماسك الاجتماعي،بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين الناس والمجتمع.

– **السكن:** يعتبر السكن عامل أساسي في جودة الحياة، حيث يعتبر المسكن هو الحاجة الأساسية للإنسان بشكل ملائم في المجتمع. من شانه التأثير على البيئة الحضرية والاجتماعية في حالة وجود مشاكل متعلقة بقطاع الإسكان يحتوي على العديد من العوامل المهمة مثل؛ تكلفة المسكن، إمكانية تحمل التكلفة معامل شغل المسكن، توفير الإسكان الحكومي، الكثافة السكنية، وإمكانية الوصول إلى السكن.

– **المؤشرات الاقتصادية:** وتتعلق بالمؤشرات التي تهتم بالوضع الاقتصادي للأفراد في المجتمع من خلال دراسة العوامل المتمثلة في الدخل الفردي، مستوى المعيشة، تكاليف المعيشة، نسبة البطالة في الأسرة، معدلات الضرائب وغيرها من العوامل الموضوعية التي تؤثر على الفرد اقتصاديا.

– **المؤشرات البيئية:** تلك التي تتعلق بالاستدامة من خلال المنظور البيئي وللإقرار بضرورة تحليل العلاقات والروابط بين جوانب الحياة البشرية وفهمها، وكذلك تحديد العلاقة بين العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية وروابطها عبر الزمان والمكان وتنقسم إلى مجالين أساسيين هما:

- **مؤشرات البيئة الطبيعية:** وهي المؤشرات مهمة باعتبار البيئة الحضرية في نمو وتطور وتختص بدراسة المشاكل والقضايا الطبيعية مثل؛ التلوث البيئي، تسيير النفايات، حماية التراث، الحفاظ على الحياة الأصلية في المناطق المبنية، كل هذه الأمور مهمة لاعتبارها مناطق حضرية تنمو وتتطور.
- **مؤشرات البيئة المبنية:** وتختص بدراسة العوامل الحضرية في المجتمع من خلال توافر محددات تصميم المدينة، الخدمات، إمكانية الوصول إلى المدينة، الهوية العامة للمدينة والمؤشرات التي تساعد الناس على الشعور بالمكان الذي يعيشون فيه حيث يتم قياس الأمن والسلامة في المناطق الحضرية بهدف توفير علاقة جيدة بين السكان وحياتهم الحضرية، ولتوفير مجتمع يمكن للفرد الاستمتاع به تتمثل مجالاتها الأساسية في المجتمعات السكنية من خلال دراسة ما يلي:

➢ **النقل:** نظام النقل العام هو المؤشر الذي يوفر التوصيلات بين الأجزاء المختلفة من البيئة المبنية، من خلال ربط سكان المدينة بالخدمات التي يحتاجون عبر الوسائل المناسبة بهدف الوصول. بالإضافة إلى المساهمة في هل مشاكل المرور وتقليل التلوث بالوقود على البيئة. من خلال تقييمها بمعرفة التوافر والقدرة على تحمل التكاليف والسلامة والقدرة على الوصول إليها.

➢ **السلامة والأمن:** تعتبر السلامة والأمان حق أساسي للإنسان في المناطق الحضرية حيث تساهم في توفير بيئة مناسبة للسكان للمشاركة في مجتمعاتهم وانعدامها يقلل من التفاعل الاجتماعي بين الجيران واستخدام وسائل النقل العام، وكذا في ممارسة الأنشطة اليومية.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمة تتمتع بمكانة دولية خاصة، حيث تلقب بنادي الدول الغنية، وتضم في عضويتها حاليا 38 دولة من مختلف قارات العالم التي أغلبها من الدول الأوروبية لذلك من المتوقع أن تكون معايير جودة الحياة التي تطرحها معايير مرتفعة[1].

– **المؤشرات السياسية:** تعتبر المؤشرات السياسية ذات أهمية في تحسين جودة الحياة، حيث أن الديمقراطية على المستوى المحلي هي أحد الأهداف الرئيسية للحكومات، حيث تهدف إلى تحقيق الأنظمة السياسية التي تسمح بتعزيز العدالة والإنصاف في المجتمعات والقدرة على المشاركة في صنع القرار في الحياة السياسية، والحق في التصويت، وممارسة الديمقراطية مما يزيد من المشاركة السياسية والانتماء للمجتمع الأمر الذي يرفع من رضا المجتمع عن السياسة ومكانتهم في المدينة[2].

3.1. أداة مؤشر قابلية العيش (EIU)The Economiste Intelligence Unit:

هو تصنيف عالمي صادر من طرف وحدة استخبارات الإيكونوميست (EIU) The Economist Intelligence Unit حيث وضع هذا المؤشر في سنة 2005م بهدف قياس جودة الحياة من خلال الانفراد بالربط بين نتائج المسح الذاتي حول الرضا عن الحياة والمحددات الموضوعية لجودة الحياة في مختلف البلدان ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات التالية: الرفاهية، الصحة والثقافة، الاستقرار السياسي والأمن، الحياة العائلية، الحياة المجتمعية، المناخ وجغرافية المكان، الآمان الوظيفي، الحرية السياسية، المساواة بين الجنسين[3]. فضلا على السكن، التعليم، والبنية التحتية ويعتمد من خلال تقييم 140 مدينة حسب جودة حياتهم حيث ينشر من خلاله تصنيف يعرف باللغة الإنجليزية: بـ "ability Global live ranking"[4].

4.1. أداة مؤشر جودة الحياة لتصنيف الأمم Quality Of Lif Index Nation Ranking:

اعتمد هذا المؤشر على المزج بين منهجي القياس بهدف تحديد مستوى معيشة الأمة نسبة إلى متوسط السكان فيها، وهو مؤشر مركب من ستة مؤشرات فرعية وهي: الصحة، التعليم، الثروة، الديمقراطية، السلام، البيئة[5].

5.1.أداة مؤشر ازدهار المدينة (CPI) City Prosperty Index:

اعتمد هذا المؤشر من طرف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية –المؤل–(Habitat–UN)

---

[1] من خلال الموقع الالكتروني:https://www.aleqt.com

[2]Cities' mayors, 2007, Quality of life in twelve of New Zealand's cities, Civil and Political rights, Chapter Seven, P. 144.

[3]The Economist ,The World in 2005. From website: https:// www.Economist,com. The Worldin/2005.

[4] من خلال الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org.2021

[5]The Global Competitiveness Report, is published by the World Economic, Forum within the framework of the Centre for Global Competitiveness and Performance, World Economic Forum Geneva, Printed and bound in Switzerland by SRO Kundig. 2011–2012, P4.

سنة 2012 يهدف لقياس أداء المدن من خلال أبعاده الخمسة والمتمثلة في؛ الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، جودة الحياة، المساواة والاندماج الاجتماعي، الاستدامة البيئية[1].

6.1. أداة مؤشر ميرسر Mercer Consultants [2]:

يقوم هذا النموذج بقياس جودة الحياة عن طريق عشرة معايير وتشمل: الإسكان كأحد الفئات التي تخضع للتقييم إلى جانب البيئة السياسية والاجتماعية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية والثقافية، الاعتبارات الطبية والصحية، المدارس والتعليم معايير وتوافر المدارس الدولية، الخدمات العامة والمواصلات، الاستجمام، السلع الاستهلاكية، البيئة الطبيعة حيث يعتبر مؤشر جودة المعيشة هو النتيجة بالاعتماد على تحليل ظروف المعيشة في أكثر من 450 مدينة على المستوى العالمي[3].

7.1. أداة قائمة مجلة مونوكلMonocle لنمط الحياة:

إعتبرت الجودة المعمارية والتصميم الحضري أحد أبرز الجوانب التي اعتمدت المجلة تقييمها بالإضافة إلى الاتصال العالمي والقضايا البيئية وإمكانية الوصول لأماكن الطبيعية والجودة المعمارية والتصميم الحضري والرعاية الصحية وبيئة الأعمال والجريمة والأمن والثقافة والمطاعم والتسامح وتطوير السياسات المبادرة. تصدر هذه القائمة سنويا لتضم 25 من أفضل المدن للمعيشة في العالم[4].

8.1. أداة مؤشر ARRP لجودة المعيشة:

ويتم من خلاله قياس جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناء على المؤشرات الآتية: الإسكان والأحياء السكنية والبيئة والمشاركة المجتمعية والنقل والصحة والاقتصاد والتعليم والتساوي في الفرص.بمبادرة من قبل معهد السياسات العامة[5] .

9.1. أداة HQE (Haute Qualité Environnementale)[6]:

تأسست رابطة (HQE) عام 1995 ومعترف بها كمنظمة غير ربحية في عام 2004م تعبر عن المفهوم البيئي الفرنسي عالي الجودة وأن هذه الأداة تهدف إلى تحسين نوعية البيئة وتقييم ورصد تأثيرها على كوب الأرض، كما أنها تهدف إلى تهيئة البيئات المفتوحة والمغلقة بأن تكون صحية ومريحة لعملائها وتعمل كمقياس لتصميم البناء المستدام ويمكن استخدامها كمعيار للمستثمرين والمطورين

---

[1] United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), State of the World Cities 2012/2013, Simultaneously published in the USA and Canada by Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017,2013, P xiii.

[2]من إنشاء شركة Mercer خاصة رائدة عالميا في مجال الموارد البشرية ذات الصلة بالخدمات الوظيفية بالمدن المختلفة وقياس مدى رفاهية الفرد بتلك المدن .من خلال الموقع الالكتروني؛.https://www.mercer.com/about

[3]from website: https://www.mercer.com/newsroom/2019-quality-of-living-survey.htm

[4] وثيقة برنامج جودة الحياة 2020، خطة التنفيذ، رؤية التنفيذ2030، المملكة العربية السعودية، ص8. من خلال الموقع الإلكتروني: https://drive.uqu.edu.sa/_/dart/files/

[5]وثيقة برنامج جودة الحياة 2020، خطة التنفيذ، رؤية التنفيذ 2030، نفس المرجع السابق، ص8.

[6]Karim GAZZEH. Hend Ben Mahfoudh, Green Buildings: Principles, practices and techniques, The French "HQE®" Versus The American "LEED®", College of Architecture and Planning- Dammam University, Dammam, Kingdom of Saudi Arabia, ESL-IC-10-10-01, Proceedings of the Tenth International Conference Enhanced Building Operations, Kuwait, October, 2628, 2010, P3. From website: https://oaktrust.library.tamu.edu/bitstream/handle/1969.1/94372/ESL-IC-10-10-01.pdf.

العقاريين لمزامنة الأداء المالي للعمران وكذلك البنية التحتية[1].حيث حددت الأهداف بأربعة عشر هدفا ضمن أربع فئات رئيسية تتدرج ضمن مجالين متمثلين في مراقبة وضبط التأثيرات على المجالات الخارجية وخلق بيئة داخلية مرضية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (14): يوضح مجالات التقييم والأهداف للجودة البيئة الحضرية (HQE).

المجال 1	المجال2
مراقبة وضبط التأثيرات على المجالات الخارجية	خلق بيئة داخلية مرضية
الفئة1: أعمال البناء البيئية	**الفئة 3: الراحة**
الهدف 1: علاقة متناغمة للمبنى مع البيئة المباشرة الهدف 2: الاختيار المتكامل للمنتجات والبناء المواد الهدف 3: انخفاض الإزعاج / التلوث بالموقع	الهدف 8: الراحة في قياس الرطوبة الهدف 9: الراحة الصوتية الهدف 10: الراحة البصرية الهدف 11: الراحة العطرية (بدون روائح كريهة)
الفئة 2: التسيير البيئي	**الفئة 4: الصحة.**
الهدف 4: تسيير الطاقة الهدف 5: تسيير المياه الهدف 6: عملية تسيير النفايات الهدف 7: تسييرالخدمة والصيانة	الهدف 12: الجودة الصحية للمناطق (نظافة البيئة الداخلية) الهدف 13: جودة الهواء الصحي الهدف 14: جودة المياه الصحية

Karim GAZZEH. Hend Ben Mahfoudh, Green Buildings : Principles, practices and techniques, The French "HQE®" Versus The American "LEED®", College of Architecture and Planning- Dammam University, Dammam, Kingdom of Saudi Arabia, ESL-IC-10-10-01, Proceedings of the Tenth International Conference Enhanced Building Operations, Kuwait, October 26-28, 2010, P4.

10.1. أداة مؤشر Prosperity Legatum لجودة الحياة:

وهو مؤشر يراقب مستويات الازدهار في 110 دولة وفقا لشروط 9 الرئيسية التي تساعد في حركة النمو الاقتصادي، والرفاهية الشخصية، والرضا عن الحياة والتي تعتبر من أكثر الأدوات التي تعتمد على انجاز وتقديم تقارير مفصلة حول المؤشرات والمناهج المعتمدة في جودة الحياة في المدن والتي سوف نعتمد عليها لاحقا كأمثلة ودراسات تجارب بعض الدول على الصعيد العالمي[2].

من خلال ما تطرقنا إليه من أدوات لقياس جودة الحياة نجد أنه أصبح من الضروري وضع منهج بهدف التقييم والتطبيق لتحقيق الأهداف المرجوة والتي ترمي إلي تحسين جودة حياة. وأن تسعى كل الدول لدراسة مؤشرات جودة الحياة بطريقة منفردة تتطابق مع طبيعة المجتمع وانتقاء تلك التي يمكن أن يكون لها الدور في المساهمة لتحسين وتطوير جودة الحياة في هذه الدول بعد تحقيق الرؤية

[1]Karim GAZZEH. Hend Ben Mahfoudh, Green Buildings: Principles, practices and techniques, The French "HQE®" Versus The American "LEED®", College of Architecture and Planning- Dammam University, Dammam, Kingdom of Saudi Arabia, ESL-IC-10-10-01, Proceedings of the Tenth International Conference Enhanced Building Operations, Kuwait, October 26-28, 2010, P3. From website https://oaktrust.library.tamu.edu/bitstream/handle/1969.1/94372/ESL-IC-10-10-01.pdf

[2] من خلال الموقع الإلكتروني: https:// www. prosperity .com

الشاملة لجميع المؤشرات مع بعض والتأكد من تكاملها فيما بينها.فاتجهت العديد من مراكز الأبحاث في البلدان المتقدمة إلى إعداد أدوات بهدف التقييم وإعداد التقارير حول جودة الحياة لتحديد الوضع الحالي لهذه البلدان كمحاولة لإدماج هذا المفهوم في تنميتها الحضرية المشاريع والخطط المستقبلية حيث اختلفت هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى كما تتنوع من شخص إلى أخر نظرا لتشابك العوامل الموضوعية والذاتية.

حيث نتطرق فيما بعد إلى بعض المناهج وأسس التقييم لجودة الحياة المعتمدة في مدن مختلفة على المستوى العالمي لفهم منهجية انتقاء بعض الدول العالمية لمؤشرات جودة الحياة وكيفية استخدام المهمة منها والاستفادة من هذه التجارب السباقة بهدف صياغة وتوظيف المناسبة منها في إعداد هذه الأطروحة.

الجدول رقم (15): يلخص الأدوات تقييم جودة الحياة المعتمدة عالميا.

أداة مؤشر التنمية البشرية(HDI): من طرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDPاعتمد سنة 1990م	تقييم التقدم الطويل المدى المحقق للتنمية البشرية في بلد أو مجتمع معين من خلال قيمة واحدة لمتوسط ثلاث مؤشرات أساسية: – طول الحياة الصحية الخالية من الأمراض –المؤشر الثاني إلي المعرفة المكتسبة – يتعلق المؤشر الثالث بالمستوى المعيشي اللائق.
مؤشر الحياة الأفضلBETTER LIFE INDEX من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	مقارنة رفاهية الفرد عن طريق تحديد 11 معيار في مجالات مختلفة وتشمل: السكن، الدخل، فرص العمل والمجتمع، التعليم، البيئة، المشاركة المدنية، الصحة، الرضا عن الحياة، الأمن، توازن الحياة العملية، ويمزج ما بين شقي جودة الحياة الموضوعي والرفاهية الذاتية. – الوقت عامل مهم يؤثر على هذا المؤشر، ويعتبر من أكثر المؤشرات فاعلية في تحقيق جودة الحياة.
أداة مؤشر قابلية العيش The Economiste Intelligence Unit(EIU) وضع هذا المؤشر في سنة 2005	تقييم جودة الحياة في مختلف البلدان ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات التالية: الرفاهية، الصحة والثقافة، الاستقرار السياسي والأمن، الحياة العائلية، الحياة المجتمعية، المناخ وجغرافية المكان، الآمان الوظيفي، الحرية السياسية، المساواة بين الجنسين. فضلا على السكن، التعليم،والبنية التحتية ويعتمد من خلال تقييم 140 مدينة حسب جودة حياتهم حيث ينشر من خلاله تصنيف يعرف باللغة الإنجليزية: بـ "Global liveabilityranking".
أداة مؤشر ازدهار المدينة City Prosperty Index (CPI)اعتمد هذا المؤشر سنة 2012	تقييم مستوى معيشة الأمة نسبة إلى متوسط السكان فيها، وهو مؤشر مركب من ستة مؤشرات فرعية وهي: الصحة، التعليم، الثروة، الديمقراطية، السلام، البيئة.
أداة مؤشر ميرسر Mercer Consultants	تقييم أداء المدن من خلال أبعاده الخمسة والمتمثلة في؛ الإنتاجية، تطوير البنية التحتية، جودة الحياة، المساواة والاندماج الاجتماعي، الاستدامة البيئية.
أداة قائمة مجلة مونوكلMonocle لنمط الحياة	تقييم جودة الحياة عن طريق عشرة معايير وتشمل: الإسكان كأحد الفئات التي تخضع للتقييم إلى جانب البيئة السياسية والاجتماعية، البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية والثقافية، الاعتبارات الطبية والصحية، المدارس والتعليم معايير وتوافر المدارس الدولية، الخدمات العامة والمواصلات، الاستجمام، السلع الاستهلاكية، البيئة الطبيعة حيث يعتبر مؤشر جودة المعيشة هو النتيجة بالاعتماد على تحليل ظروف المعيشة في أكثر من 450 مدينة على المستوى العالمي.
أداة مؤشر (ARRP) لجودة المعيشة:	تقييم جودة الحياة في المجتمعات الأمريكية بناء على المؤشرات الآتية: الإسكان والأحياء السكنية والبيئة والمشاركة المجتمعية والنقل والصحة والاقتصاد والتعليم والتساوي في الفرص.بمبادرة من قبل معهد السياسات العامة .
أداة مؤشر Legatum Prosperity لجودة الحياة.	يراقب مستويات الازدهار وفقا حركة النمو الاقتصادي، والرفاهية الشخصية، والرضا عن الحياة. والتي تعتبر من أكثر الأدوات التي تعتمد على انجاز وتقديم تقارير مفصلة حول المؤشرات والمناهج المعتمدة في جودة الحياة في المدن والتي سوف نعتمد عليها لاحقا كأمثلة ودراسات تجارب بعض الدول على الصعيد العالمي.
أداة Haute Qualité Environnementale (HQE) تأسست سنة 1995 ومعترف بها كمنظمة غير ربحية في عام 2004	تقييم تصميم البناء المستدام ويمكن استخدامها كمعيار للمستثمرين والمطورين العقاريين لمزامنة الأداء المالي للعمران وكذلك البنية التحتية. حيث حددت الأهداف بأربعة عشر هدفا ضمن أربع فئات رئيسية تتدرج ضمن مجالين متمثلين في مراقبة وضبط التأثيرات على المجالات الخارجية وخلق بيئة داخلية مرضية.

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على ما سبق2023م.

المحور الرابع: مناهج وأسس تقييم جودة الحياة في بعض المدن المتنوعة على الصعيد العالمي.

1. معايير انتقاء دراسات الحالة كتجارب لتقييم لجودة الحياة:

- اعتمدنا في هذا الانتقاء على مجموعة من المعايير تتمثل فيما يلي:
- الجمع بين التنوع من خلال اختيار دول مختلفة المميزات والخصائص كالموقع وطبيعة السكان والإمكانيات الاقتصادية.
- الاعتماد على أكبر عدد ممكن من التجارب المختلفة للاستفادة منها.
- دراسات الحالة لا بد أن تتمثل في انتقاء الدول أو المدن الأكثر ازدهارا ورفاهية والمصنفة الأكثر تمتعا بجودة حياة عالية والرضا على الحياة عموما من خلال رصد مؤشراتها المستخدمة في التقييم بالإضافة إلي مناهجها ونتائج تجربتها.
- ضرورة التطرق في هذه الدراسات إلى حالات دراسة تتعلق بالدول المستجدة فيما يتعلق بمواكبة التوجه نحو سياسة جودة الحياة كمحاولات للنهوض بالتنمية مستقبلا واستدامته سواء كانت منفذة أو عبارة عن مشاريع ورؤى مستقبلية وتتمثل في الدول ذات الاقتصاد المتوسط والقريبة والدول النامية بهدف فهم التحديات والبرامج والمناهج المتبعة نظرا لقربها من مجتمعنا الجزائري ومحاولة الاستفادة منها.
- حالات الدراسة المنتقاة لا بد وان تكون المعلومات والبيانات الخاصة بها متوفرة من خلال تقارير معتمدة وموثقة وخاصة بجودة الحياة فضلا على ذلك تم انتقاءها تتماشى مع أهداف الأطروحة ليتسنى لنا الاستفادة منها وتحقيق الهدف من التقصي والمصداقية في الدراسة.

الهدف من هذا التنوع والاختلاف في انتقاء دراسات الحالة كأمثلة مختارة وتجارب سباقة المساهمة في توفير رؤية واسعة حول المؤشرات المختلفة لجودة الحياة لاختيار أنسب المؤشرات التي تؤثر على الجودة في دراسة الحالة الجزائرية، والتي سيتم تناولها في الجزء التطبيقي من هذه الدراسة.

2. الدول المنتقاة كحالات لدراسة التجارب المسبقة لتقييم جودة الحياة:

وفقا لمعايير الانتقاء السابقة تم اختيار عدد من الدول كأمثلة منها الأكثر ازدهارا ورفاهية وتحتل المراتب الأولى مؤخرا ضمن أداة Prosperity Legatum لسنة 2021 وتتمثل في: نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، الهند، مصر.

1.2. دراسة حالة مدينة نيوزيلندا– NewZealand : تعتبر نيوزيلندا واحدة من البلدان الاقتصادية المزدهرة حيث تتمتع بمستوى عالٍ من الناتج المحلي الإجمالي (الناتج المحلي الإجمالي) للفرد، وهي واحدة من أوائل الدول التي انضمت إلى OECD منظمة التعاون الاقتصادي التنمية، وتعد نيوزيلندا من أوائل الدول التي يتمتع سكانها بالازدهار والرفاهية، وتعتبر تقاريرها حول الجودة من أكثر التقارير فائدة للاستفادة من أساليبها في تطوير المؤشرات وإعداد تقرير جيد المنهجية التي تعتمد على تنوع تقاريرهم. وهي أيضا واحدة من أوائل الدول التي لديها منظمات ومدارس مهتمة بدراسة جودة الحياة في

مجتمعاتهم الحضرية المختلفة مثل؛ مدارس العمارة والتخطيط والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي أعدت عدة تقارير حول الجودة. فيما يلي يناقش بعض هذه التقارير.

2.2. جودة الحياة في أكبر ست مدن في نيوزيلندا[1]: وهو من أكبر التقارير التي أعدتها نيوزيلندا في مجال جودة الحياة والتي تشمل عددًا كبيرًا من المدن، وساهمت في إصلاح المؤسسات الحكومية وكذلك الجهود الفردية. تم إعداد هذا التقرير من قبل فريق مسؤولي المجالس، والممثلين المنتخبين لهذه المجالس الذين عملوا في هذا المشروع لقياس جودة الحياة في ست مدن كبرى في نيوزيلندا يبلغ عدد سكانها حوالي 15000 شخص.

كطريقة لفهم المجتمعات التي مارست سلطتها عليها. وقد ساعدت الطبيعة التعاونية لهذه المجالس في تحقيق أهداف هذه المشاريع أكثر من أي مجالس أخرى وقد أدى هذا التعاون إلى إعداد تقرير صالح على المستويين الوطني والمحلي[2].

3.2.المنهجية: بدأ هذا المشروع في سنة 1999 في أكبر ست مدن في نيوزيلندا، وهي؛أوكلاند، كرايستشيرش، مانوكاو، نورث شور، وايتاكيري، وويلينجتون. حيث كان ذلك استجابة للضغط المتزايد على مجتمعاتهم الحضرية، والرغبة في دراسة التأثيرات الحضرية على رفاهية المواطن. المشروع يتكون من ثلاث مراحل وأهداف عديدة في كل مرحلة من هذه المراحل[3]:

- **المرحلة الأولى:** بدأ هذا المشروع بهدف وضع مؤشرات للرفاهية الاجتماعية في هذه البلدان وتوسعت لتشمل المؤشرات الاقتصادية والبيئية لتمكين مراقبة جوانب جودة الحياة برمتها.
- **المرحلة الثانية:** استخدام هذه المؤشرات لتقييم الاتجاهات والتغيرات المختلفة، وإبراز الموضوعات المشتركة ذات الصلة بالبيئة الحضرية. يعتبر هذا التقييم مرحلة رئيسية في إعداد هذا التقرير.
- **المرحلة الثالثة:** العمل بالشراكة مع الآخرين لمعالجة الأمور الواردة في هذا التقرير ومواصلة برنامج الرصد.

4.2.المؤشرات: في الدراسة الأولية لمفهوم جودة الحياة في نيوزيلندا، هناك 9 مؤشرات تم تحديد كل واحد يحتوي على العديد من العوامل الرئيسية الأخرى التي يجب دراستها لتحديد الجودة في المدن، وهذه المؤشرات موضحة في الشكل التالي.

جدول رقم (16): مؤشرات جودة الحياة في المدن الست الكبرى في نيوزيلندا.

مجالات	المؤشرات
صحة	مرض عقلي، وفاة حديثي الولادة. الممارسين العامين. الأنشطة البدنية. أوزان المواليد.
الإسكان	ملكية البيت. التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف. ملحق الإقامة. الحكومة المركزية / المحلية. السكن. الأسر المزدحمة.

[1] Auckland, Christchurch, Manukau, North Shore, Waitakere, and Wellington Councils, 1999, Quality of life in New Zealand's six largest cities.
[2]Cities Councils, 1999, "Quality of life in New Zealand's six largest cities".
[3]Cities Councils, 1999, "Quality of life in New Zealand's six largest cities".

تعليم	تعليم الطفولة المبكرة. التعليق والوقوف. تعليم المجتمع. مستويات التأهيل.
التركيبة السكانية	دخل. الهجرة. النمو السكاني. النمو السكاني. النمو السكاني. تكوين الأسرة الأطفال في الأسر ذات الدخل المنخفض. الحرمان الاجتماعي. الهيكل العمري. عِرق.
ديمقراطية	التمثيل. المجالس المجالس. المشاركة في صنع القرار نسبة المشاركة في الانتخابات. نسبة المشاركة في الانتخابات.
تماسك المجتمع	قوة المجتمع ،تواصل مع الجيران.الاعتراف بالتنوع. العمل غير مدفوع الأجر.
البيئة الحضرية	ضوضاء.مساحة مفتوحة.شكل ومظهر المدينة. جودة مياه الهواء / الشاطئ.وضع للسفر إلى العمل.الوصول إلى الترفيه.النقل العام.الكتابة على الجدران.
الأمان	السطو.الأحداث المخالفين.إصابات الأطفال غير المقصودة.مرافق المرور.الشعور بالأمان.
العمالة والاقتصاد	البطالة.الوظائف حسب الصناعة.أسعار المواد الغذائية ومبيعات التجزئة.الهيكل المهني.الاقتصاد الإقليمي.أرباح كل ساعة.

المصدر: Wellington ,and Waitakere NorthShore, Manukau, Christchurch, Auckland, Councils

5.2. استنتاج حول دراسات الحالة في نيوزيلندا: من خلال التقارير التي سبق تناولها، من الواضح أن نيوزيلندا أعدت العديد من التقارير بمنهجيات مختلفة.

– كل تقرير له هدفه الخاص الذي يتناسب مع ظروف الدولة التي أعدت هذا التقرير.

– حدد تقرير المدن الست الكبرى مؤشرات مهمة تعكس الرفاهية الاجتماعية، واستخدامات هذه المؤشرات وتقييمها من خلال خطة عمل محددة، ويلاحظ أنه استخدم العديد من المؤشرات خاصة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والبيئي. لتأثيرها القوي على المجتمع والأفراد.

– ووجد التقرير أن "النمو السكاني في جميع المدن الست، لا سيما في منطقة أوكلاند له آثار كبيرة على التخطيط والتوفير وسرعة التأهب المحلي وحكومة المركزي وسيؤثر هذا النمو السريع على الخدمات والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية والبيئة[1]".

3. دراسة حالة جاكسونفيل–Jacksonville الولايات المتحدة:

تعتبر من أوائل الدول التي ركزت على دراسة مفهوم الجودة نظرا للظروف الاقتصادية الجيدة التي تسمح بإجراء العديد من الدراسات حول التنمية الحضرية، ومحاولة تحديد المشاكل المختلفة في المجتمعات الحضرية كوسيلة حلها في الخطط المستقبلية. في سنة 1998، عُقدت ندوة استشارية في برمنغهام ضمت أكثر من 100 من ممثلي السلطات المحلية، و 21 من جدول الأعمال المحلي، ومجموعات أخرى، وتمت

[1]Auckland, Christchurch, Manukau, North Shore, Waitakere, and Wellington Councils, 1999, "Quality of life in New Zealand's six largest cities".

استشارة جميع المواطنين بشأن الورقة التي اقترحتها مجموعة عمل تسمى[1] (CLIP) والتي أعدت أكثر من 70 مؤشرا تشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما توضح وظائف المستويين المحلي والوطني.

-تعتبر هذه الندوة نقطة انطلاق في دراسة جودة الحياة في الولايات المتحدة مما يساعد في إعداد العديد من التقارير حول الجودة.

تعتبر الولايات المتحدة من الدول الاقتصادية الجيدة التي تقبل الديمقراطية والسوق الحرة. لذلك فهي من أوائل الدول التي درست وطبقت مفهوم الجودة كخطة تنمية.

1.3. تقرير جودة الحياة في جاكسونفيل –الولايات المتحدة[2]: تكمن أهمية هذا التقرير في إعداده لإطار عمل المؤشرات، وهو مثال جيد لتطبيق المؤشرات وتطويرها بمنهجية محددة. يحتوي هذا الإطار على العديد من المؤشرات ومجالات الجودة المختلفة،وطرق القياس. يتميز هذا التقرير بإعداد معايير محددة لتحديد أسباب اختيار هذه المؤشرات مما يجعلها قابلة للقياس وفعالة في المجتمع.

2.3.الهدف: يهدف هذا التقرير إلى إتاحة الفرصة للمجتمع للإطلاع على صورته الحالية وتوضيح ما تم تحقيقه وتحديد المجالات التي تم تطويرها وغيرها من مجالات التنمية المحدودة. والأهداف الرئيسية لهذا التقرير عدم القيام بذلك إمداد المجتمع بالمعلومات ولكن تهدف إلى المساعدة في تطوير وتحسين الجوانب المختلفة للجودة وأيضًا تحديد الأهداف الرئيسية لكل 5 سنوات كخطة تنمية مستقبلية للمدينة.

3.3.المنهجية: منهجية هذا التقرير هي تحديد مشاكل المجتمع كل عام واختيار أهم مشكلتين على رأس أولويات المجتمع والتركيز عليهما. ثم البدء بدراسة هذه المشكلات من خلال عقد اجتماع أسبوعي للحصول على النتائج والتوصيات. بعد نشر التقرير (لزيادة الوعي بهذه المشاكل) يتجهون نحو المجتمع بمختلف عناصره؛ السكان وصناع القرار ورجال الأعمال والمنظمات الأهلية. يتم اختيار المؤشرات وفقا لمعايير محددة لاختيار أهم المؤشرات التي ستساعد في تحديد الوضع الحالي للمدينة.

4.3.المؤشرات: من المعايير السابقة، تم اختيار أفضل المؤشرات القابلة للقياس، ودراسة الموضوعات العامة لكل مؤشر ومجاله.

يوضح الجدول التالي الإطار المحدد للمجالات التسعة لتنمية مدينة جاكسونفيل تحتوي على مؤشرات فرعية وهي:

جدول رقم (17): مؤشرات جودة الحياة في جاكسونفيل.

المجال الرئيسي	مجال	المؤشرات

[1]هي مجموعة المعلومات المركزية والمحلية المشتركة، تأسست شهر مايو عام 1998، نشأت لتطوير الإستدامة وتتكون مجموعة العمل من ممثلين عن الأقسام الحكومية، لجنة المراقبة، الإدارات المحلية، مجموعة الأجندات المحلية 21 (LOCAL AGENDA)، وعدد 21 صغير من المنظمات الغير حكومية NGOs

[2]Jacksonville's Community, 2006, "Quality of life Progress Report", Florida, USA.

تعليمي	من خلال توفير فرص التعلم، توفير درجات عالية من التعليم لجميع المواطنين مما سيوفر جودة عالية من الحياة في هذا المجال.	الطلاب المتخرجون، نتائج الفشل في التعليم، التحصيل العلمي، التعليم المبكر، كفاءة التدريس، تنوع الطلاب، أعلى تعليم.
اقتصادي	الاقتصاد الإقليمي الذي يدعم مزيج من مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويوفر فرص عمل مناسبة. وكذلك إمكانية التمويل الخدمات الحكومية المرغوبة.	توظيف، بطالة،الدخل والازدهار، الفقر والحاجة، العرض السكني، القيم العقارية، الأنشطة الاقتصادية.
بيئي	موارد البيئة الطبيعية للمنطقة تحسين حياة المواطنين، والحفاظ على الحد من الأضرار الناجمة عن الماء والهواء،وتلوث التربة.	جودة الهواء وجودة المياه الموارد المائية وحماية البيئة.
التناغم الاجتماعي	حيث تقدم مؤسسات الخدمة الاجتماعية في المنطقة خدمات متميزة لمن يحتاجها.	العلاقات العرقية، والتكيف مع الأطفال، والمال والوقت، وعوامل الخطر لأطفال.
فن وثقافة	من خلال دعم المواطنين للمشاركة بقوة في التنوع الكبير للفرص مثل الفن والثقافة والترفيه أنشطة.	استمتع بالفن، دعم الفن والثقافة، فرص المشاركة، الاستجمام الفرص والاستمتاع بالترفيه أنشطة.
صحة	حيث تقدم مؤسسات الرعاية الصحية في المنطقة خدمات الرعاية الصحية والوقائية، ويحق لجميع المواطنين الحصول على هذه الخدمات بدون تمويل وسائل.	عوامل الخطر المبكرة، وفاة الأطفال، رعاية المسنين،نظم الرعاية الصحية، الصحة ومخاطر سلوك الأطفال.
سياسة	انتخابات الضباط مسؤول عن إدارة مؤسسات الحكم المحلي في المنطقة.	المشاركة المدنية، تشجيع المواطنين، إرضاء المواطنين، إعلام المواطنين، جودة القيادة المنتخبة.
مواصلات	توفير خدمات النقل المريحة مع السعة المناسبة لتغطية جميع الجوانب الداخلية مواصلات.	السعة المرورية، احتمالية الازدحام المروري، الطرق في المدينة وحول القرى.
حماية	كيف يشعر المواطنون تجاه انخفاض مستوى الجريمة وكيفية توفير الأمن في المدينة.	معدلات الجريمة، الشعور بالأمان، أوقات الطوارئ، طفل حماية، عنف منزلي، أمان.

المصدر:Quality of life Progress Report, Jacksonville's Community, Florida, USA, 2006:

تقرير تقدم جودة الحياة، مجتمع جاكسونفيل ، فلوريدا ، الولايات المتحدة الأمريكية، 2006.

5.3.استنتاج حول دراسات الحالة في جاكسونفيل: يهدف تقرير جاكسونفيل أيضا إلى تكوين تصور عن الوضع الحالي لتحديد مدى التطور خلال السنوات الماضية وكذلك تحديد المؤشرات التي

ستستخدم في الخطط المستقبلية. كما يعتبر من أهم التقارير التي حققت الكثير من الإنجازات منذ نشره سنة 1985، ومن بين هذه الإنجازات:

– الاهتمام بالصحة النفسية وأثر الأدوية على الشباب والأطفال من خلال البحث السنوي عن التأثيرات السلبية للأدوية.

–الاهتمام بالقضايا البيئية وتقليل أسباب التلوث في التجمعات السكنية.

–إنشاء نقابة تهتم بالأطفال وتوفر المطبوعات والمعلومات وكذلك إنشاء خط ساخن لرعاية الأطفال.

–زيادة وعي المواطن بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة.

– تقديم خدمة خاصة لكبار السن.

4. دراسة حالة وينيبيغ Winnipeg –هولندا:

هي من أكثر الدول الأوروبية التي يرتفع فيها عدد السكان كثافة إنها دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها 16.7 مليون نسمة وتبلغ مساحتها 40.844 كيلومتر مربع،. بالإضافة إلى أنها واحدة من أفضل عشر دول في العالم من حيث الاقتصاد، التي تعتبر دولة مستقرة اقتصاديا ذات معدل بطالة منخفض، ولديها ناتج محلي إجمالي مرتفع للفرد، مما يجعل أفرادها يتمتعون بأحد أعلى مستويات المعيشة في العالم. تعتبر هولندا من أوائل الأعضاء المؤسسين للمنظمة الاقتصادية التعاون والتنمية (OECD)، كما أنها من أوائل الدول التي اهتمت بدراسة مفهوم الجودة كأحد مفاهيم التنمية الحديثة. "كما أنها صنفت من بين أكثر دول الرفاهية في دراسات الرفاهية العالمية مع المركز التاسع من بين أفضل عشرين دولة في جميع أنحاء العالم[3]". فهي مثال جيد بسبب رفاهيتها الاقتصادية، فضلا عن وضعها الجيد في السياحة. مما جعلها الرسمية مهتمة بدراسة الجودة باعتبارها واحدة من السياح.

1.4. تقرير جودة الحياة في وينيبيغ – هولندا: مدينة وينيبيغ هي واحدة من أكبر المدن في هولندا في سنة 1993م، حدد المسؤولون خطة مستقبلية للمدينة لتسهيل الرؤية المستقبلية للمدينة في القرن الحادي والعشرين، بطريقة تجعل وينيبيغ مدينة نابضة بالحياة وصحية، وتوفير أعلى مستوى من الجودة لمواطنيها. الهدف الرئيسي من هذه الرؤية هو تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي؛ جودة الخدمات السكانية والتنمية المستدامة والمجتمع السليم.

2.4. المنهجية: في بداية هذا المشروع، تم وضع عدد من مؤشرات التنمية المستدامة لتنظيم قضايا نوعية الحياة، وتطوير أخرى ذات صلة المؤشرات، المنهجية المتبعة المبنية على الإطار الذي يحتوي على مؤشرات الجودة التي أعدها فريق العمل، كما ساهمت المنظمات غير الحكومية و رجال الأعمال في إعداد الاستبيانات والمقابلات باستخدام صيغة محددة للمقارنة. استند هذا التقرير على تعريف جودة الحياة على أنها تأمين الاستدامة من خلال تحديد المؤشرات المناسبة التي تحافظ على استدامة البيئة والمجتمع، وتحديد خمس نقاط رئيسية في المؤشرات النهائية للإطار، وهي؛

– **ملائمة السياسة:** حيث تهدف التنمية المستدامة إلى تحسين منتج صانعي القرار على مستويات مختلفة تتراوح بين الأفراد والمجتمعات.

– **البساطة:** من خلال إمكانية تقديم المعلومات بحيث يسهل فهمها. حتى القضايا والحسابات المعقدة يجب أن تسفر في النهاية عن معلومات قابلة للعرض بوضوح يفهمها عامة الناس.

– **الصلاحية:** من خلال طرح العديد من الأسئلة، هل المؤشرات هي انعكاس حقيقي للحقيقة؟ هل تم جمع البيانات باستخدام تقنيات قياس يمكن الدفاع عنها علميا؟ هل سيصل المرء إلى نفس النتيجة إذا تم إجراء قياسين أو أكثر لهذه المؤشرات؟ لذا فإن الدقة المنهجية ضرورية لجعل البيانات مفهومة بسهولة من قبل جميع الجماهير.

– **توافر البيانات:** هل تتوفر بيانات السلاسل الزمنية الجيدة بتكلفة معقولة أم أنه من المجدي الشروع في عملية مراقبة تجعل المعلومات متاحة في المستقبل؟ تميل المعلومات إلى تكلف المال، أو على الأقل الوقت والجهد من العديد من المتطوعين.

– **التمثيل:** لمعرفة ما إذا كان المؤشر حول قضية ضيقة جدًا أو واسعة النطاق تتعلق بنوعية الحياة؟ عندما تكون قائمة المؤشرات المحتملة لا حصر لها، ينبغي تفضيل المؤشرات التي تجمع المعلومات حول مجموعة من القضايا.

3.4.المؤشرات: في هذا التقرير، تم تعريف مفهوم التنمية المستدامة على أنه مرادف لمفهوم جودة الحياة، حيث يتكامل كلاهما مع بعضهما البعض لتشكيل رؤية ودليل للتخطيط المستقبلي للمدينة، وعدد من العوامل التي هي تعتبر العوامل الرئيسية في الجودة المحددة على أنها؛ التنمية الاقتصادية والحياة الاجتماعية والصحة البيئية وعوامل أخرى.

جدول رقم (18): مؤشرات جودة الحياة في وينيبيغ Winnipeg –هولندا.

فئة	مجال	المؤشرات
البيئة الحضرية	بيئة طبيعية	مدينة نظيفة، جودة المياه، جودة مياه الشرب.
	استخدام الأراضي إدارة	قلب نابض بالحياة ووسط المدينة، الامتداد الحضري.
	البنية التحتية والخدمات	تدهور البنية التحتية والبنية التحتية لوظيفة الآبار والبنية التحتية الخاصة بها صيانة.
	الاستهلاك والحفظ	ترشيد استهلاك المياه والطاقة وتقليل النفايات.
الاقتصاد الحضري	توظيف	جودة الوظائف، استنزاف الدماغ، وهجرة المهنيين إلى الخارج.
	المالية البلدية	الإدارة المالية، الإفراط في الاعتماد عليه االضرائب العقارية.
	الحيوية الاقتصادية	جذب الأعمال المتنوعة والبيئ داعمة للأعمال الصغيرة.
أصول المجتمع	الإسكان	الإسكان الميسور، حماية جودة المساكن.
	الثقافة والفنون والترفيه.	
	الاستجمام والراحة	مزدهرة وراسخة المراكز المجتمعية، التوفر للمنشآت الرياضية.

	خدمات حكومية	الوصول إلى وسائل النقل العام، التخطيط الحضري المنطقي.
	تعليم	التعليم بعد الثانوي والتدريب والتعليم العام (إعادة: التكاليف).
	الناس	فرص للأشخاص الأصليين، الثقافة الإنسانية.
	أحياء	التطوع الرسمي وغير الرسمي، بمعنى المجتمع والحي.
رفاهية الأفراد	أمان	الأمن الشخصي والممتلكات للأشخاص والجريمة والسلامة.
	عدالة	تدابير العدالة الاجتماعية / الإنصاف، أساسي تلبية الاحتياجات المادية للجميع.
	تعليم	جودة التعليم والتعليم الشامل.
	ثروة	الدخل والراحة المادية بأسعار في متناول الجميع
	صحة	خدمات الرعاية الصحية، جودة المياه وإمداد.
مجتمع	القيادة والحكم	حكم قوي ومحلي المساءلة الحوكمة المحترمة والموثوقة.
الريادة والفخر	الصورة والهوية	تحسين صورة المجتمع، الصورة الذاتية، الشخصية المميزة.
	المواطنة	الشعور بالتمكين الفردي،المشاركة والانتماء.

Major government statistical department and agencies," City of Winnipeg Quality life of Indicators,P.12-15 Institute for:

4.4.استنتاج حول دراسة حالة وينيبيغWinnipeg -هولندا: من خلال الدراسة السابقة لجودة الحياة في وينيبيغ وجد أن هناك صعوبة في جمع البيانات وفي صحتها.

- لا توجد مراكز أو منظمات خاصة مسؤولة عن تسهيل جمع هذه البيانات.
- لذلك فقد كان هناك عدد من التوصيات التي تلفت انتباه المسؤولين إلى ضرورة تشكيل مجموعة تدير وتنسيق البيانات المستخدمة في المشاريع المماثلة المستقبلية.
- كما تبين أن هناك حاجة إلى دعم مالي من المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية على مستوى الحكومة لدعم الجمعيات والهيئات.
- لذا فإن هذا التقرير يسلط الضوء على الأدوار الهامة والفعالة للمؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية في محاولة لترسيخ مفهوم جودة الحياة كقضية مهمة ضمن قضايا التنمية الحضرية الأخرى.

5.دراسة حالة الهند نيودلهي– New Delhi الهند:

الهند هي واحدة من الدول الآسيوية الكبرى، حيث أنها سابع أكبر دولة من حيث المساحة الجغرافية؛ تبلغ مساحتها حوالي 4.48 مليون كيلومتر مربع وثاني أكبر عدد من السكان حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 1.2 مليار نسمة، ومن أكثر الدول الديمقراطية ازدحاما في العالم وتتميز بمجموعة متنوعة من العوامل الديموغرافية. كما انها من الدول الحديثة في دراسة جودة الحياة، حيث بدأت في هذه الدراسات من قبل مدارس وكليات التخطيط والأبحاث الفردية التي تسعى إلى دراسة جودة الحياة في محاولة لتطبيقها في مدنهم يعد تقرير مدرسة التخطيط والهندسة المعمارية أحد التقارير الأولى التي تم إعدادها في هذا المجال.

1.5. تقرير جودة الحياة في نيودلهي- New Delhi الهند[1]: يسلط مؤشر التنمية البشرية سنة 2005 (HDI) الضوء على الفجوات الكبيرة جدًا في الرفاهية وفرص الحياة التي لا تزال تقسم عالمنا المترابط بشكل متزايد. من خلال النظر في بعض الجوانب الأساسية لحياة الناس وفرصهم، فإنه يوفر صورة أكثر اكتمالا لتطور البلد[2] مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ مؤشر التنمية المرتبط بالمساواة، مؤشر تمكين المرأة، مؤشر الفقر البشري، مؤشر الإنجاز التكنولوجي، مؤشر الرفاهية الاقتصادية المستدامة، التقدم الحقيقي، السعادة الوطنية الإجمالية، والدخل القومي المستدام.

كما استخدمت مدرسة التخطيط والعمارة تقرير أكبر ست مدن في نيوزيلندا، كدليل لدراستها حيث "يقدم تقرير جودة الحياة في نيوزيلندا صورة للحياة في العاصمة النيوزيلندية ويحدد ما يجري بشكل جيد وحيث التحسينات مطلوبة. يتضمن التقرير 68 مؤشرا رئيسيا لجودة الحياة عبر 11 مجالا"[3].

2.5. المنهجية: تعتمد منهجية هذا التقرير على دراسة دراسات الدول الأخر بحيث اختارت أنسب المؤشرات للمساعدة في حالتها الخاصة. كما أعدت مسحا حول هذه المؤشرات لجمع المعلومات عن المدينة من طريقتين مختلفتين هما:

- إجراء مسح دائم كل سنتين بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية وقياس مشاركات المواطنين وآرائهم حول الصحة والرفاهية والمجتمع والجريمة والأمن والتعليم والتوظيف والبيئة والثقافة والهوية وغيرها من الجوانب.
- المصدر الآخر للمعلومات هو الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

3.5.المؤشرات:

جدول رقم (19): مؤشرات جودة الحياة في نيودلهي.

المجالات	المؤشرات
HDI (مؤشر الإنسان التنمية) القيمة	متوسط العمر المتوقع.محو الأمية للبالغين معدل.إجمالي معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد.
HPI (مؤشر بشري الفقر) القيمة	احتمالية عدم البقاء على قيد الحياة العمر الماضي.محو الأمية للبالغين معدل. الناس دون الوصول إلى مصدر مياه محسن. الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن بالنسبة لعمر (5-0).
بناء قدرات المرأة.	إنه ببساطة مؤشر HDI المعدل للأسفل لعدم المساواة بين الجنسين مثل؛ متوسط العمر المتوقع، ومعدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين، وما إلى ذلك.
محاربة تغير المناخ	إجمالي الانبعاثات (انبعاث ثاني أكسيد الكربون). التغير السنوي لانبعاثات ثاني أكسيد

[1]School of Planning and Architecture, "Quality of life indicators–A Monograph, World Environment Day", ENVIS Centre on Human Settlements, New Delhi,2009-P.43

[2]School of Planning and Architecture, "Quality of life indicators – A Monograph, World Environment Day", ENVIS Centre on Human Settlements, New Delhi, 2009- P.2

[3]School of Planning and Architecture, "Quality of life indicators – A Monograph, World Environment Day", ENVIS Centre on Human Settlements, New Delhi, 2009- P.3

	الكربون. الانبعاثات للفرد.

School of Planning and Architecture, "Quality of life indicators–A Monograph, World Environment Day", ENVIS Centre on Human Settlements, New Delhi,2009-P 53- 56

4.5.استنتاج حول دراسة حالة نيودلهي– الهند: الهدف الرئيسي من هذا التقرير هو إستراتيجية التنفيذ كجزء من الخطط الوطنية لتنمية الدولة للنهوض بالتنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة لمواطنيها باعتبارها واحدة من المدن تعاني من مشاكل كثيرة مثل: حول المشاكل السكانية التي أدت إلى انهيار حقيقي في الخدمات الحضرية، ومشاكل أساسية في مجال الإسكان والبنية التحتية، مؤشر التنمية البشرية للهند هو 0.619 وهو ما يمنح الدولة المرتبة 128 من بين 177 دولة وقد تم استخدام هذا النوع من التقارير كإطار لتشكيل أداة تطوير يستخدمها الأفراد لتحقيق جودة الحياة على المستوى الجزئي. تمت الموافقة عليها في الخطط الحكومية للتوسع وتضم جميع المدن.

6. دراسة حالة في مصر:

اقترح الباحث أيمن يوسف أربع مجالات رئيسية تمثل أركان جودة الحياة وهي المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والعمراني على أن تضم مجالات وأهداف فرعية تشمل باقي مجالات جودة الحياة.

1.6. المنهجية: بالاعتماد على تجارب سابقة للعديد من الدول على مستوى العالم مع استبعاد تلك التي لا تنطبق مع واقع بلده (مصر) بحيث كل مجال يحتوي بداخله العديد من المؤشرات المؤثرة بشكل مباشر فيه. كما تم إضافة مجموعة من المؤشرات من خلال خبرة الباحث في المجال العمراني.

2.6.المؤشرات:

جدول رقم (20): مؤشرات جودة الحياة في حالة مصر.

المعيار العمراني				
الهدف	توفر الخدمات	سهولة الانتقال	توفر السكن الملائم	توافق استعمالات الأراضي
مؤشر الأداء	نصيب الفرد من الخدمات الثقافية	وقت الانتقال	عدد المساكن،نسبة المساكن المأهولة، نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإسكان	نسبة المساحات للأنشطة المختلفة
	نصيب الفرد من الخدمات الدينية	أنواع وسائل النقل	مدى رضا المواطنين على المسكن	نسبة مساحات الفضاء
	نصيب الفرد من الخدمات العامة	نسبة الحوادث	نصيب الفرد من مساحة السكن، نسبة سعر الوحدة لدخل الأسرة	مدى ترابط شبكة الفراغات العمرانية

المعيار الاقتصادي				
الهدف	توفير فرص عمل	تقليل معدل البطالة	زيادة الدخل السنوي	زيادة الأنشطة الاقتصادية
مؤشر الأداء	زيادة عدد الوظائف	معدل البطالة	متوسط دخل الأسرة	نصيب الفرد من الدخل القومي
	البناء المهني للقوة العاملة		عبء الإعالة الكلية	عدد الشركات والمصانع

				الجديدة
	توزع العمالة على القطاع العام والخاص			علاقة الصناعة بالتعليم،أنماط الاستهلاك والإنتاج
المعيار الاجتماعي				
الهدف	الاندماج الاجتماعي	أمان في المجتمع	التعلم مدى الحياة	المجتمع بصحة جيدة
مؤشر الأداء	توزيع الهرم السكاني ومعدلات النمو	عدد حالات السرقة للمنازل والسيارات لكل ألف وحدة	نسبة وكثافة الفصل في التعليم الأساسي	معدل وفيات الأطفال
	عدد الجمعيات الأهلية ذات التأثير	عدد الأحداث والمعتقلات	مدى ارتباط التعليم باحتياجات سوق العمل	معدل أسرة المستشفيات لكل ألف مواطن
	نسبة الأطفال المتشردين وعمالة الأطفال	سرعة استجابة كل من الإسعاف والمطافئ	نسبة التعليم الفني والمؤهلات العليا	نسبة ونوع الأمراض،مدى رضا المواطنين عن الخدمات الصحية
المعيار البيئي				
الهدف	إدارة كفاءة المخلفات	إدارة رشيدة للموارد	تحسين جودة الماء	تحسين جودة الهواء
مؤشر الأداء	معدل إنتاج النفايات بأنواعها الصلبة والسائلة	نسبة المساحات الخضراء الطبيعية والمصنعة	معدلات مياه الشرب للأغراض المختلفة ونسبة الفاقد	عدد محطات مراقبة جودة الهواء ونسبة تغطيتها
	معدل النفايات المعاد تدويرها	نسبة تقرير الأثر البيئي للمشروعات التنموية	مدى جودة مياه الشرب،نسبة المياه التي يعاد استخدامها	مدى مطابقة جودة الهواء للمواصفات القياسية
	نسبة النفايات الخطرة	نسبة الموارد التي يتم استهلاكها	مقارنة كمية المياه المتاحة بالمستهلكة	تحديد مصادر ومستويات الضوضاء

المصدر: يوسف أيمن، محمد قياس، وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة، ص ص 24-25.

2.6. استنتاج حول دراسة مصر: لتقييم جودة الحياة تم عمل العديد من المعايير المختلفة والشاملة والتي تحتوي بداخلها على عدد من المؤشرات الخاصة بكل معيار على حدي وهي تتمثل في جميع الجوانب العمرانية والمعمارية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.حيث أوضحت أن توافر الخدمات والأمان أعلى نسبة في تشكيل الجودة داخل المجتمع المصري مما يتطلب على صانع القرار والمصمم الاهتمام بشكل كبير في عملية التصميم والتنمية[1].

[1] عمر اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 43.

جدول رقم (21): يلخص مؤشرات تقييم جودة الحياة في المدن المختارة عالميا.

الدولة	المؤشرات	استنتاج
نيوزيلند NewZealand.	–الصحة–الإسكان– تعليم– التركيبة السكانية–الديمقراطية. تماسك المجتمع. – البيئة الحضرية. –الأمان. –العمالة والاقتصاد.	– تسليط الضوء أهمية النمو السكاني السريع في نيوزيلندا على مستوى مدنها الستة والذي كان له الأثر البالغ على إستراتيجية التخطيط وسياسة الحكومة المركزية والمحلي على حد سواء ما يجعله يتواصل للتأثير على البنى التحتية والتنمية بشتى أنواعها اقتصادية كانت أو بيئية واجتماعية.
الولايات المتحدة من خلال تقرير جودة الحياة في –فلوريدا Jacksonville Florida.	مجموعة من المؤشرات من خلال طرح عدد من الأسئلة على السكان مع تحديد الإجابات لمعرفة ما إذا كانت هناك مشكلة أم لاتساعد في تحديد وفهم الوضع الحالي في المنطقة المحلية وهومقياس حقيقي لتحسين مستوى المعيشة.	حققت الكثير من الإنجازات منها:– الاهتمام بالصحة النفسية وأثر الأدوية على الشباب والأطفال من خلال البحث السنوي عن التأثيرات السلبية للأدوية. الاهتمام بالقضايا البيئية وتقليل أسباب التلوث في التجمعات السكنية.–إنشاء نقابة تهتم بالأطفال وتوفر المطبوعات والمعلومات وكذلك إنشاء خط ساخن لرعاية الأطفال. –زيادة وعي المواطن بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة.– تقديم خدمة خاصة لكبار السن.
مدينة هولندا من خلال تقرير جودة الحياة في وينيبيغWinnipeg: مدينة وينيبيغ هي واحدة من أكبر المدن في هولندا. في عام 1993.	–اعتبار المؤشرات الرئيسية في جودة الحياة أنها تتمثل في:– التنمية الاقتصادية. – الحياة الاجتماعية والصحة – البيئية وعوامل أخرى. – كما ساهمت المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال في إعداد الاستبيانات والمقابلات	استنتجنا ما يلي: – صعوبة في جمع البيانات وفي صحتها. – لا توجد مراكز أو منظمات خاصة مسؤولة عن تسهيل جمع هذه البيانات. – هناك حاجة إلى دعم مالي من المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية على مستوى الحكومة لدعم الجمعيات والهيئات. – الأدوار الهامة والفعالة للمؤسسات سواء كانت حكومية أو غير حكومية في محاولة لترسيخ مفهوم جودة الحياة كقضية مهمة ضمن قضايا التنمية الحضرية الأخرى.
–دراسة حالة الهند India: – واحدة من الدول الآسيوية الكبرى.من الدول الحديثة في دراسة جودة الحياة.	– يعد تقرير مدرسة التخطيط والهندسة المعمارية أحد التقارير الأولى التي تم إعدادها في هذا المجال	–تمثل الهند من الدول التي يعتبر التخطيط الحضري فيها منخفض المستوى .–تعاني العديد من المشاكل على المستوى الحضري مثل: – المشاكل السكانية التي أدت إلى انهيار حقيقي في الخدمات الحضرية.– مشاكل في مجال الإسكان والبنية التحتية.
جودة الحياة في مصر:	لتقييم جودة الحياة تم عمل العديد من المعايير المختلفة والشاملة والتي تحتوي بداخلها على عدد من المؤشرات الخاصة بكل معيار على حدي وهي تتمثل في جميع الجوانب التالية: –العمرانية والمعمارية، الاجتماعية، الاقتصادية البيئية.	حيث أوضحت بوصلة جودة الحياة الموضوعة لتحديد المؤشرات الرئيسية المؤثرة في جودة الحياة وهي تشير إلى الأهمية النسبية لعنصر تقييم المجتمع المصري وسجل عنصران توافر الخدمات والأمان أعلى نسبة في تشكيل الجودة داخل المجتمع مما يتطلب على صانع القرار والمصمم الاهتمام بشكل كبير في عملية التصميم والتنمية.

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على ما سبق،2023م.

الخلاصة:

يركز هذا الفصل على تحديد الأجزاء النظرية المختلفة التي تقدم رؤية حول مفهوم جودة الحياة وجودة الحياة الحضرية، والتي ستساعد في تحقيق الهدف الرئيسي من الجزء النظري المتمثل في تحديد أهم المجالات التي تؤثر على جودة الحياة في الأحياء السكنية في المدينة الجزائرية.

من خلال تحديد جودة الحياة ومرادفاتها المختلفة وجد أن المؤشرات هي العناصر الوحيدة التي تساعد في تقييم هذا المفهوم في المجتمعات المختلفة وعلى مستوى دول العالم عامة.

تهتم الدراسة بدراسة جودة الحياة وتأثيرها على العلاقة بين الأفراد وبيئتهم، لذلك تطرقنا من خلال الفصل إلى أربعة محاور رئيسية سيتم دمجها لتحديد إطار شامل يمكن أن يستخدم كأداة لتقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية القائمة في مدينة أم البواقي.

من أجل تحقيق هذا الهدف، قمنا باستعراض كل محور على حدا، وناقشت المجالات الرئيسية والمجالات الفرعية لكل جزء من أجل الحصول على المؤشرات المحددة التي سيتم تقييمها بالطرق المختلفة.

كما توصلنا من خلال هذا الفصل إلى النتائج التالية:

- من خلال ما تطرقنا إليه من مفاهيم متعددة لجودة الحياة من وجهات واتجاهات مختلفة من المنظمات الدولية وصانعي القرارات والعديد من المفكرين والباحثين الأكاديميين والمهتمين كل حسب تخصصه فمنهم الاجتماعين والمهندسين والأطباء في فروع وتخصصات مختلفة ومن ثقافات متنوعة ومراحل زمنية مختلفة عبر فئات عمرية متفاوتة والظروف الاجتماعية والنفسية والسياسية والقناعات الشخصية والظروف المعاشة والمحيطة المتغيرة ومن طرف المؤسسات الدولية حيث هنا يكمن سر تنوع التعاريف والمفاهيم وبالتالي يمكن أن نقول انه ومن التحدي أن يحدد مفهوم جودة الحياة من خلال مفهوم موحد وشامل.

- أن مفهوم جودة الحياة من بين المفاهيم التي تتسم بالشمولية والتشعب والتداخل والتفاعل بل وحتى التكامل بين العديد من العلوم والتخصصات المختلفة نظرا لكونها تشمل العلوم النفسية والأدبية، التربوية والصحية الهندسية والاجتماعية، البيئية والحضرية وحتى الريفية وغيرها من العلوم نظرية كانت أو تقنية وتطبيقية حيث لا يوجد تعريف موحد اتفقت عليه جميع العلوم والتخصصات على المستوى العالمي عدى تعاريف المنظمات الدولية واللجنات العالمية.

وإنما يمكن وضع تعريف لجودة الحياة له حسب وجهة نضرنا أن:

- جودة الحياة هي نتيجة التفاعلات المتداخلة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية وكل الظروف والمتغيرات التابعة لها كالصحية والخلفية الثقافية والجوانب الإنسانية والنفسية بطريقة ما والتي من شانها التأثير على كل ما يتعلق بالتنمية سوءا من ناحية الإنسان أو مجتمعه المدني وحتى الدولي والتي تتغير بتغير هذه العوامل مع مرور الوقت.

- من خلال المفاهيم المتطرق إليها حول جودة الحياة الحضرية نجد أنه يمكن وضع مفهوم له صلة بمجال البحث كما يلي: جودة الحياة الحضرية هي نتيجة التفاعلات المتداخلة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية وكل الظروف والمتغيرات التابعة لها كالصحية والخلفية الثقافية والجوانب الإنسانية والنفسية بطريقة ما والتي من شانها التأثير على كل ما يتعلق بالتنمية سوءا من ناحية الإنسان أو مجتمعه المدني وحتى الدولي والتي تتغير بتغير هذه العوامل مع مرور الوقت.

- من خلال استعراض مختلف المناهج الخاصة بتفسير بجودة الحياة وعلاقتها باحتياجات الإنسان في بيئته الحضرية نجد أنها تدور حول محورين أساسين إذا توفرا تحقق التكامل والتفاعل والعلاقة التبادلية والتكاملية بين المؤثر المتأثر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مختلف الأبعاد الزمنية سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى وهما الكائن الحي الملائم في البيئة الملائمة بأشكالها المختلفة والمقصود هنا بالبيئة الملائمة بمختلف أنواعها والمتمثلة في البيئة الطبيعية والمشيدة والبيئة الاجتماعية والثقافية والدينية.

- أن جودة الحياة هي محصلة الجمع بين جودة الحياة الخاصة بالسكان أو الأفراد وجودة الحياة الحضرية والتي تعني بالمجال العمراني وعلاقته المتبادلة مع المستخدمين حيث نجد فيما بعد عرض سردي لأهم أدوات تقييم مؤشرات جودة الحياة عالميا والهدف منها حسب اهتمامها وتصنيفها حسب اتجاهاتها كما سيتم استكمال ذلك لاحقا بمزيد من التفاصيل حول كل مؤشر ومكوناته. عند التطرق إلي جودة الحياة الحضرية ومؤشرات التقييم في المدن عالميا.

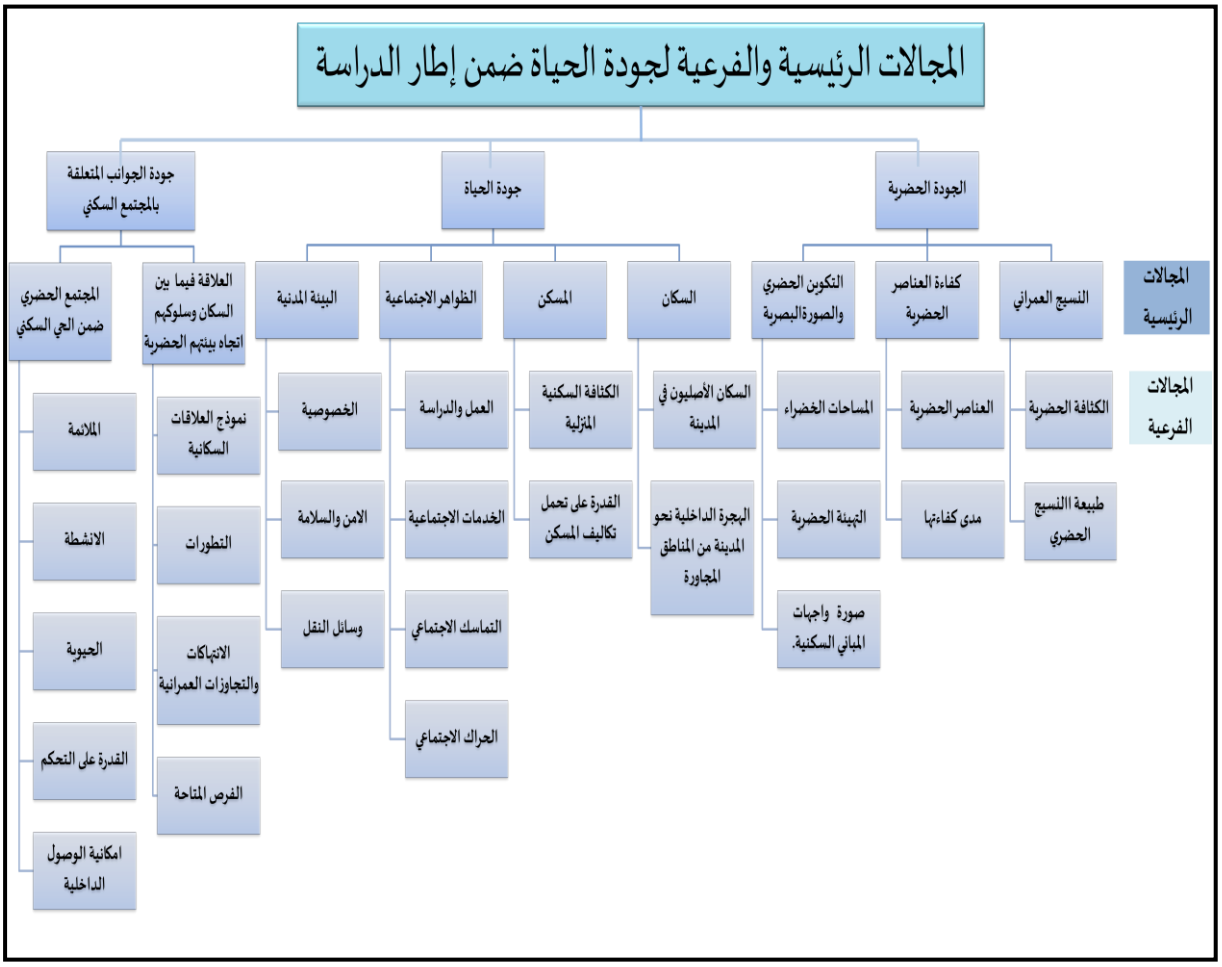
- من خلال ما تطرقنا إليه من أدوات لتقييم جودة الحياة نجد أنه أصبح من الضروري وضع منهج بهدف التقييم والتطبيق لتحقيق الأهداف المرجوة والتي ترمي إلي تحسين جودة حياة. وأن تسعى كل الدول لدراسة مؤشرات جودة الحياة بطريقة منفردة تتطابق مع طبيعة المجتمع وانتقاء تلك التي يمكن أن يكون لها الدور في المساهمة لتحسين وتطوير جودة الحياة في هذه الدول بعد تحقيق الرؤية الشاملة لجميع المؤشرات مع بعض والتأكد من تكاملها فيما بينها.فاتجهت العديد من مراكز الأبحاث في البلدان المتقدمة إلى إعداد أدوات بهدف التقييم وإعداد التقارير حول جودة الحياة لتحديد الوضع الحالي لهذه البلدان كمحاولة لإدماج هذا المفهوم في تنميتها الحضرية المشاريع والخطط المستقبلية حيث اختلفت هذه المؤشرات من دولة إلى أخرى كما تتنوع من شخص إلى أخر نظرا لتشابك العوامل الموضوعية والذاتية.

وهنا نثبت جزء من فرضيتنا الأولى والمتعلق بمتغير جودة الحياة والذي يفترض بأن جودة الحياة من المفاهيم التي تتضمن العديد من وجهات النظر لذا فان شكل العلاقة يكمن في ارتفاع وانخفاض مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستديمة .

ناقش المحور الأخير المؤشرات والمنهجيات التي تمت دراستها من قبل الدول الأخرى من أجل تحديد المؤشرات الاجتماعية والبيئية الأكثر فاعلية والتي لها تأثير مباشر على جودة الحياة الحضرية في

الأحياء السكنية للاستفادة منها في حالة الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي. كالمؤشرات الاجتماعية مثل الديموغرافيا، والقدرة على تحمل تكاليف السكن والكثافة، والحراك الاجتماعي، والتماسك والظواهر الاجتماعية الأخرى، ومؤشرات البيئة المبنية كمرافق النقل والخصوصية والسلامة والأمن حيث يتم رفعها. دمجت الدراسة المحاور الأربعة الرئيسية بترتيب يسهل عمليات التقييم، وسيتم تناول الإطار الكامل مع جميع المؤشرات في الفصل الثالث بعد تحديد معايير محددة وإجراء استبيان ما قبل التحقيق لاختيار المؤشرات المحددة في كل فرع.

شكل رقم(29): المجالات الرئيسية والفرعية في الإطار المحدد بواسطة الباحثة.



المصدر: من إعداد الباحثة، 2023م.

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر من منظور حضري.

تمهيد:

حضت التنمية المستدامة وجودة الحياة بالاهتمام الكبير على مستوى الجزائر في الفترة الأخيرة حيث أصبحت شائعة بين مختلف المستويات، حيث بذلت العديد من الجهود في إطار تحقيق أهدافها وتحسين مستوى المعيشة وجودة حياة السكان.

نتطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر بصفة عامة ومن منظور حضري بصفة خاصة من خلال مناقشة مختلف مراحل التخطيط المجالي وأهم الإجراءات المتعلقة بها بهدف فهم واقع ومعيقات الموضوع وإعطاء صورة واضحة والإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة وجودة الحياة في المدينة الجزائرية والإجراءات المتبعة لتحقيقها وتقيممها في المجتمع الجزائري.

يحتوي هذا الفصل على أربعة محاور أساسية توضح التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر من منظور حضري.

حيث سيتم استعراضها بهدف التوصل إلى فهم واقع ومعوقات التنمية المستدامة وجودة الحياة في المدينة الجزائرية للوصول إلي مختلف الخصائص والمميزات الواقعية والتي يمكن أن تساعد في وضع منهج تقييم جودة حياة السكان ومدى استدامة حياتهم بالأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بصفة خاصة كحالة دراسة، حيث سنطرق لذلك في الجانب التطبيقي لاحقا ونستعرضها كما يلي:

- **المحور الأول:** تخطيط المجال الحضري والتخطيط المستدام.
- **المحور الثاني:** مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة.
- **المحور الثالث:** مراحل التخطيط السكني في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة.
- **المحور الرابع:** منهجية تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية المقترحة في الأطروحة.

المحور الأول: تخطيط المجال الحضري والتخطيط المستدام.

1. التخطيط:

يعرف التخطيط كمفهوم عام على أنه "جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، بمال وجهد محددين"[1] وهو أيضا "وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد، وحتى يكون سليما يجب أن يكون مستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية"[2]. فضلا على أنه "أسلوب علمي يهدف إلي دراسة جميع أنواع الموارد والإمكانات المتوفرة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المؤسسة وتحديد كيفية استخدام هذه الموارد، في تحقيق الأهداف وتحسين الأوضاع، وعلى هذا الأساس ترتبط عملية التخطيط ارتباطا وثيقا بالدراسة العلمية الجادة والعميقة للموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية المتوفرة، ومعرفة مدى كفايتها، وأنماط توزيعها، وكيفية الحصول عليها، وإمكانات استغلالها، ومدة تحقيق تلك الأهداف والآمال التي يسعى إليها المجتمع[3]".

وبالتالي فهو "هو المحصلة النهائية لمجموعة مجهودات محددة لتحقيق قرارات جماعية صادرة من متخذي القرارات للوصول إلى أهداف شاملة طبقا لاتجاه التوقعات المستقبلية للمصادر المتاحة بالبيئة سواء اقتصادية أو سياسية أو جميع تلك المصادر وذلك لتكوين سياسة واضحة لفترة زمنية محددة تبنى على ما هو متاح حاليا وما يمكن تحقيقه في المستقبل للنهوض بمستوى الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والبيئي في سبيل رفع مستوى الأداء مع تقويم المراحل المختلفة للعملية التخطيطية حسب المتغيرات التي ممكن أن تحدث في المستقبل"[4].

1.1. تخطيط المدينة: هو دراسة الإمكانيات والمشاكل على نطاق المدينة وكيفية الاستفادة منها لتحقيق التنمية اللازمة للمجتمع والمدينة معا[5].

2.1. التخطيط القطاعي: يهتم التخطيط الإقطاعي بدراسة وتحليل مشكلة معينة بقطاع محدد داخل المدينة بحيث يمكن وضع الأساليب والإستراتيجيات المناسبة لحل هذه المشاكل من خلال الإطار العام لتخطيط المدينة[6].

3.1. التخطيط العمراني: التخطيط العمراني هو "عبارة عن اداة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة طاقات وفئات المجتمع من خلال وضع تصورات ورؤى لاوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة لتوزيع الانشطة والاستعمالات الجماعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب وبما يحقق التوازن بين

[1] محمد غنيم عثمان، مقدمة في التخطيط التنموي الاقتصادي، عمان، دار الصفاء،1998 ، ط1، ص27.

[2] فاروق عباس حيدر، تخطيط المدن والقرى، مصر، مركز الدلتا للطباعة، 1994، ط1، ص10.

[3] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2009م، ص19.

[4] احمد منير سليمان، الاسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1996، ص ص 333-334.

[5] أحمد منير سليمان، مرجع سابق، ص 334.

[6] أحمد منير سليمان، مرجع سابق، ص 333.

احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب من ناحية وبين احتياجات التنمية لاجيال المستقبل البعيد من ناحية اخرى، أي تحقيق بما يسمى التنمية المستدامة[1].

4.1. التخطيط السكني: يتخذ التخطيط السكني عدة أشكال ومفاهيم، وقد تختلف بإختلاف في الأبعاد التي تأخذها أي سياسة اقتصادية كانت أو اجتماعية، غير أن المفهوم الشامل للتخطيط السكني يمكن في تبني سياسة مفصلة لتوفير السكنات لمواطنين في شكل برامج ومشروعات[2]، كما يمكن حصر أهم المراحل التخطيط السكني في التخطيط السكني على المستوى الوطني، التخطيط السكني على المستوى الإقليمي والتخطيط السكني على مستوى المدينة والتي تعتبر المرحلة التي يجب تسليط علها الضوء في هذه الأطروحة.

5.1. التخطيط السكني على مستوى المدينة[3]: هي "عملية تنمية أرض المدينة" حيث يشمل هذا التخطيط الاستعمالات الخاصة والعامة للأرض، كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى، ويحصر على أساس إجراء بحوث ودراسات شاملة لاستعمالات الأرض والأنشطة المختلفة في عمليات التنمية التي تجري في الوقت الحاضر كما يقدر اتجاه المستقبل لنمو السكان والصناعات والأعمال والأنشطة الأخرى. لقد كان حجم المدينة قبل الثورة الصناعية متواضعا لبدائية الوسائل المستعملة في ذلك الحين وفي جميع المرافق والمنشآت، لم يكن تعيين تخطيط المدن يحتاج إلى دراسة معقدة حيث كان يطلق عليه التخطيط المحلي أو تخطيط المدينة، لمثل هذه الأسباب استحال حل مشاكل المدينة بتخطيط المدينة فقط، وإنما وجب أن يشمل التخطيط مساحة أكبر من مساحة المدن نفسها وهي المساحة التي تقع تحت دائرة تأثيرها وتشمل القرى، والتجمعات السكنية الأخرى التي يهاجر أهلها منها إلى هذه المدن وتسمى هذه المساحة بالإقليم ومن هنا ظهرت فكرة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي لحل مشاكل المدن الكبرى.

6.1. مفهوم الإسكان: هو المجال المنظم والمسكون بالمجتمعات الإنسانية لتنمية إنتاجهم المادي والثقافي والذي بني في حدود الإسكان وهو ذو قيمة ممتعة له ثلاث وظائف إنتاجية ومجال العمل ومجال الحياة.

وانطلاقا من أن حياة الإنسان العائلية مندمجة في الحياة الاجتماعية الجماعية تنموا وتتطور وتتعرض للتحول والتغير، وذلك يكون الإنسان في عالمه الخاص والصغير والمتمثل في المسكن مندمجا في وسطه الجماعي بصفة ديناميكية في تغيير المجال الحضري[4].

---

[1] فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية، المؤتمر الاقليمي، المبادرات والابداع في المدينة العربية، الأردن، عمان، 14 –17يناير، 2008م، ص07.

[2] شادية محمد عزيزي، الملامح الأساسية لمشكل الإسكان في مصر ودور القروض المسيرة للتغلب عليها، دار المستقبل العربي، مصر، 1985م، ص 15.

[3] أحمد خالد غلام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م، ص ص 113–114.

[4] عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الانسان والمدينة، 2007م، الجزائر، ص41.

حيث يعتبر الإسكان غير مقتصر على المسكن بل يتعداه ليشمل الحي وما حوله من مرافق ومؤسسات خدمية تخدم الأفراد وتشبع حاجاتهم وتعمل على استقرارهم، فيظهر استقرار الفرد من خلال ثلاث مؤشرات أساسية:

- الإطار المعيشي والثقافي من خلال شخصية الفرد والعائلة والمجتمع.
- التهيئة للتمتع بالحياة الخاصة.
- العلاقات ومشاركة السكان في اتخاذ القرار[1].

7.1. عناصر الإسكان: تتمثل عناصر الإسكان الضرورية في التجهيزات العامة كشبكات المياه والغاز والكهرباء، شبكات الصرف الصحي، بالإضافة إلي التجهيزات التي يعتبر توفرها ضرورة بالنسبة للأحياء السكنية في الجزائر والتي تتمثل في: الإدارية: خدمات، فضاءات خضراء، بساتين عامة، مقهى، مطعم.

- **التجهيزات الصحية:** مستوصف، قاعة علاج.
- **التجهيزات التربوية:** دار الحضانة، مدرسة ابتدائية، متوسطة، ثانوية.
- **التجهيزات الثقافية:** مركز ثقافي، سينما، مسرح، دار الشباب.
- **التجهيزات التجارية:** محلات تجارية، سوق، صناعات يدوية[2].

8.1. مفهوم السكن: إن المفهوم البسيط للمسكن والذي يتألف عادة من الجدران والسقف، يبقى بعيدا كل البعد عن المفهوم الحقيقي والشامل له، إن مفهوم السكن الذي يتطلع إليه الإنسان حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار، هو ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد، باعتباره كائن يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميع مجالات الحياة[3]. فهو "حق وإحدى عناصر مستوى المعيشة شأنه شأن الغذاء وجميع متطلبات الحياة"[4].

مما سبق نجد أن المسكن يؤثر ويتأثر بالتغيرات التي تطرأ على حياة الإنسان سواء طبيعية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وعليه فان المسكن يعتبر جزء لا يتجزأ من حضارة مجتمع وينعكس بصورة خاصة على بناء العلاقات العائلية، وخلق واحة انتماء تؤمن الاستقرار النفسي والمناخ الملائمة للتواصل الفرد مع نفسه ومع الآخرين على أساس الانتماء ما يساهم في ازدهار الحضارة في المجتمع وبذلك ينعكس على جودة حياة الإنسان الذي يعيش فيه وبيئته السكنية والحضرية.

[1] دحدوح فاطيمة، النمو الحضري وأزمة الإسكان، حالة مدينة أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، 2011م، ص63.

[2] عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مرجع سابق، ص ص46-47.

[3]Havel, J.E, habitat et logement, presse universitaire de France, France, 1968, p10.

[4]Nevitt Adam Adele, The economic problem of housing, Ed Land, Me Camilllion, England 1975, p 189.

2.التخطيط الحضري:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التخطيط الحضري على أنه "عمليات مترابطة على مستويات الدولة، الإقليم، المدينة لمعالجة المشكلات التي تواجهها نظم التخطيط التقليدية، وتتكون غالبية هذه المبادرات من عناصر مشتركة، حيث تتميز بالإستراتيجية بدلا من الشمولية والمرونة بدل وجود أهداف محددة، والتوجه نحو التنفيذ والتطبيق من قبل أصحاب المصلحة أو المجتمع المحلي، حيث تعكس المخاوف الحضرية الناشئة[1]". كما عرفه العديد من الباحثين على أنه "علم واسع يجمع بين عدة متغيرات، طبيعية واجتماعية واقتصادية وهندسية، من أجل توجيه نمو المدينة ومعالجة مشكلاتها بما يخدم سكانها ويوفر لهم متطلبات الحياة الحضرية الصحية والآمنة[2]".

كذلك هو "نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدما لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وجماليا، وذلك **عن** طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة، لتحقيق تلك الأهداف وحل تلك المشكلات"[3]. فضلا على ذلك يعتبر التخطيط الحضري أنه "تضافر لجهود المهندسين المعماريين والمدنيين وعلماء الجغرافيا والاجتماع والاقتصاد والقانون، فكل هذه التخصصات يمكن أن تساهم في التخطيط الحضري، لذا وجب على مخططين المدينة أن يدرب ليكون اقرب إلي المواضيع والوسائل الفنية المتبعة في كل من هذه الاختصاصات"[4].

كما يجب إدراك أن عمليات التخطيط الحضري في الوقت الحاضر بمثابة جهود واعية ومشتركة والتي يمكن من خلالها تصور أو إعادة تصور شكل أية مدينة أو منطقة حضرية، أو أية منطقة أوسع ومن ثم ترجمة ذلك التصور إلى أولويات للاستثمار في المنطقة، واتخاذ تدابير حماية البيئة، وإيجاد مناطق سكنية جديدة أو مطورة، والاستثمارات في مرافق البنية التحتية الإستراتيجية، ومبادئ تنظيم استخدام الأراضي[5]. بالاضافة الى ضرورة "التركيز على الجوانب الاجتماعية والثقافية للبيئة الحضرية، حيث أن التخطيط الحضري عبارة عن محاولة لبناء الحياة الاجتماعية بشكل يضمن توازن الشخصية الإنسانية ونموها السليم في مجتمع متكامل وقادر على تلبية رغبات جميع أفراده، وتيسير فرص عمل الحياة لهم بشكل ملائم ومنسجم داخل نظام البيئة الحضرية"[6].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة، 2009م، ص06.

[2] خلف حسين علي الدليمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص 61.

[3] عصام الدين محمد على، الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي الرابع العمارة والعمران على مشارف الألفية الثالثة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 28 – 30 مارس 2000م، بحث منشور على الرابط التالي : http://www.shatharat.net.

[4] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الاردن، 2009م، ص24.

[5] Healey, P. (2004) 'The treatment of space and place, International Journal of Urban and Regional in the new strategic spatial planning in Europe, Research 28(1), 2004, pp 45–67.

[6] عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري، تحليل نظرية وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م، ص20.

1.2. اتجاهات للتخطيط الحضري الحديثة[1]:

لقد نشأت على مدى العقود القليلة الماضية منهجيات جديدة والتي تهدف إلى معالجة المشكلات التي تواجهها نظم التخطيط التقليدية، وتتكون غالبية هذه المبادرات من عناصر مشتركة، بما في ذلك:

- تميزها بالإستراتيجية بدلا من الشمولية.
- تميزها بالمرونة بدلا من وجود أهداف محددة.
- تميزها بالتوجه نحو التنفيذ والتطبيق.
- موجهة من قبل أصحاب المصلحة أو المجتمع المحلي.
- تعكس المخاوف الحضرية الناشئة.
- ذات دور تكاملي.
- تتسم بالتركيز على عملية التخطيط.

أما المنهجيات الجديدة، فقد تم جمعها ضمن سبع فئات واسعة النطاق وتتمثل في:

– التخطيط العمراني الإستراتيجي، والذي لا يعالج كل جزء من المدينة، بل أنه يتضمن تركيزا على الجوانب أو المناطق التي تعد إستراتيجية أو هامة لمجمل أهداف الخطة.

– التخطيط العمراني لدمج المهام الحكومية أو مهام القطاع العام، بما في ذلك حقن البعد المكاني أو الإقليمي في الإستراتيجيات القطاعية.

– المنهجيات الجديدة لتنظيم وإدارة الأراضي، والتي تقدم بدائل للإزالة المستوطنات غير الرسمية، وطرق استخدام أدوات التخطيط لتحقيق التأثير الإستراتيجي على الجهات التنموية الفاعلة، وطرق العمل مع الجهات التنموية لإدارة المساحات العامة وتوفير الخدمات، والأفكار الجديدة حول كيفية استخدام قوانين التخطيط لضبط القيم المتزايدة للأراضي الحضرية.

– العمليات التشاركية والشراكات، والتي تتضمن عمليات "التقييم التشاركي"، و"التعليم والعمل التشاركي"، و"تخطيط العمل المجتمعي".

– المنهجيات التي تروجها الوكالات الدولية، والتي تضمنت تسليط الضوء على عمليات الإدارة الحضرية وقطاعات محددة كالبيئة، والجريمة والكوارث، بالإضافة لتركيزها على كل من الشراكات وعمليات المشاركة.

– أشكال جديدة من التخطيط الرئيسي، والتي تتسم بالنهج التصاعدي والمشاركة فضلا عن توجيهها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للآثار الناجمة عن عمليات المضاربة على الأراضي.

– عمليات التخطيط الرامية إلى إنتاج أشكال عمرانية جديدة، كالمدن المدمجة والعمليات الحديثة للتحضر، واللتان تعدان بمثابة استجابة لمظاهر الزحف العمراني والتنمية الحضرية المستدامة.

---

[1] التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة، توجهات السياسات العامة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2009م، ص ص 06-07.

2.2. خصائص المناطق السكنية ضمن مكونات البيئة الحضرية والتخطيط الحضري[1]:

تضم البيئة الحضرية عدة عناصر مكونة تتمثل في المناطق السكنية والمناطق التجارية والتي حددت بثلاث مناطق منها المتوسطة للمدينة والتجمعات التجارية الفرعية إضافة إلي المراكز التجارية والخدمية المبعثرة وعادة ما يحتل الاستخدام التجاري مساحة تقدر بحوالي 3-5% من مساحة الاستخدامات بالمدينة، بينما تمثل المناطق الصناعية بنسبة 7% والتي تتسم بالمساحات الواسعة للوحدات الصناعية في حين تشغل الاستخدامات السكنية اكبر نسبة من مساحة المدينة يعد السكن الوظيفة الرئيسية للتجمعات الحضرية ويشغل الحيز الأكبر من الاستخدامات الحضرية حيث تفوق 50% بينما شبكة الطرق 24% وليس من شك أن هذه النسب تتذبذب في قيمها، أيضا هذه النسب تعكس التوزيع الأفقي لاستخدامات الأراضي الحضرية ولكن هذه الصورة تتبدل إذا أخذنا التوزيعين الأفقي والراسي أي كثافة هذه الاستخدامات.

بينت الدراسات أن المساكن تحتل حوالي 58% والتجارة 16% والصناعة 14% من كثافة الاستخدامات كما هي مفصلة على الوجه التالي: من مساحة المدينة المبنية، تعتبر المناطق السكنية الأساس الأول للمدينة في تطورها التاريخي حيث تنمو حوله بقية استخدامات حضرية أخرى، تتدرج المناطق السكنية في المدينة من حيث التوزيع إلى ثلاث:

1. منطقة ذات كثافة سكانية وسكنية مرتفعة وهي تتركز في وسط المدينة واغلب مبانيها متراصة النمط متعددة الطوابق ومتعددة الأسر.

2. مناطق ذات كثافة سكانية وسكنية متوسطة اغلب مبانيها مصممة لقدرة استيعابية معتدلة.

3. مناطق ذات كثافة سكانية وسكنية منخفضة وطبيعة مساكنها غير متراصة فهي مفردة ومخصصة في العادة لأسرة واحدة.

تختص في العادة دراسة المناطق السكنية على عدة عناصر متعلقة بالعمر الزمني، أسلوب البناء، نوعية المواد المستخدمة، توفر الشروط الصحية وسهولة المواصلات وربط هذه العناصر مع بعض لتحديد المشاكل المترتبة على هذه العلاقة ومعرفة مدى تحقيق رغبات واحتياجات السكان.

طورت دراسات التخطيط الحضري العديد من الاقتراحات التي ترجمت في عدد من السياسات مثل مدن الحدائق، مدن التوابع، الوحدات المجاورة، التوسعات العمرانية، مدن الأطراف والضواحي.

وتشير هذه المسميات في مجملها إلى البيئة السكنية التي من خصائصها:

- أن لا يقل 10% من إجمالي مساحتها أراضي فضاء 'خضراء'.
- أن تكون منخفضة الكثافة السكنية بمعدل 20 نسمة في الهكتار الواحد.
- أن تكون الكثافة السكنية منخفضة لا تتعدى 10 الى 12 مسكن في الهكتار الواحد.

[1] مدونة العمران في الجزائر من خلال الموقع الالكتروني التالي:https://digiurbs.blogspot.com/2013/12/blog-post.html بتاريخ 2021/10/09.

- أن تتوفر فيها المدارس القريبة من السكن خصوصا للأطفال مشيا على الأقدام.
- سهولة التسوق للاستهلاك المنزلي اليومي وأن تكون مكتفية ذاتيا من السلع والخدمات.
- أن يكون حجم التجمعات السكانية صغيرا لا يزيد عن 30 ألف نسمة.
- أن تحاط بحزام اخضر ويخترقها ممر اخضر.

3.2. التخطيط الحضري المستدام:

عرف التخطيط الحضري المستدام أنه "تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة وبما يحقق التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية من ناحية أخرى. مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، سياسية واقتصادية، اجتماعية وبيئية ومن خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، وبنوعياتها المتعددة ووضع وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية، وفي إطار قانوني واضح وملزم لإيجاد تدابير حماية البيئة، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة باعتبارها أداة للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات العمرانية والتي تساهم في عرقلة عمليات التنمية الحضرية المستدامة، وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية[1]" وذلك من خلال القيام على المبادئ التالية[2]:

أ. التعامل مع الخصائص الطبيعية والمواقع الجغرافية للمناطق الحضرية، وذلك بمراعاة مواضع ومواقع تلك المناطق، الأمر الذي يلعب دورا هاما في نموها العمراني، حيث تتوفر لبعضها إمكانية التوسع والتنمية، ولا يتوفر ذلك للبعض الآخر مما يتطلب انعكاس ذلك على مخططات التنمية الحضرية لتلك المناطق الحضرية أو المدن.

ب. يتعامل التخطيط الحضري المستدام مع بيئة غير متجانسة اجتماعيا لوجود فوارق بين السكان في العادات والتقاليد والثقافة والدين، وهذا ما يجب مراعاته عند وضع المخططات الأساسية والتصاميم الحضرية، وبالتالي يجب تحقيق التوازن في توزيع السكان في المناطق الحضرية بما يحقق التجانس الاجتماعي ويكفل توفير الرعاية المجتمعية من جهة، والحيلولة دون إقامة تكتلات اجتماعية عرقية من جهة أخرى.

ج. تحقيق توازن إقليمي بين جميع المناطق الحضرية من حيث توفير الخدمات والاستثمارات دون حصرها في مكان واحد فينتج عن تركزها مشكلات عديدة.

4.2. أهداف التخطيط الحضري المستدام[3]:

إن عمليات التحضر المستدام بيئيا تتطلب ما يلي:

---

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. النشر العالمي للمستوطنات لعام 2009م، تخطيط المدن المستدامة ص 08

[2] خلف حسين الديلمي، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002م، ص 63.

[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص02.

-الحد من مستوى إنبعاثات غازات الدفيئة وتنفيذ التدابير الجدية للتخفيف من تأثيرات ظاهرة تغير المناخ والتكيف معها.

-الحد من مستويات الزحف العمراني وإنشاء المزيد من المدن المدمجة والتي تعتمد على خدمات النقل العام.

-الاستخدام السليم والمسئول للموارد غير المتجددة والحفاظ عليها، عدم استنزاف موارد الطاقة المتجددة.

-خفض مستويات الطاقة المستخدمة وأحجام المخلفات الناتجة عن كل وحدة استهلاكية.

-إعادة تدوير المخلفات الناتجة أو التخلص منها بطرق سليمة للحيلولة دون الإضرار بالبيئة الأوسع.

-التخفيف من الأثر البيئي للمدن.

5.2. القضايا المرتبطة بنظم التخطيط الحضري في الدول التي تمر بمراحل انتقالية[1]:

إن القضايا المتصلة بنظم التخطيط في الدول التي تمر بمراحل انتقالية من القضايا الموجودة في الدول المتقدمة وتلك عادة ما تشكل مزيجا المطروحة في الدول النامية وتتمثل في الآتي:

-الوتيرة البطيئة للنمو وانكماش المدن.

-مظاهر الزحف العمراني، والتجزؤ، وأشكال التفاوت.

-القضايا البيئية.

-تغير الإطار التشريعي الخاص بنظم التخطيط.

6.2.القضايا المرتبطة بنظم التخطيط الحضري في الدول المتقدمة[2]:

لقد تمكنت الدول المتقدمة من تجنب نشوء بعض القضايا الحضرية التي تواجهها كل من الدول النامية والدول التي تمر بمراحل انتقالية، وذلك لما تتسم به الدول المتقدمة من ارتفاع في مستويات الدخل وتحقيق معدلات النمو المطرد إلا أن هذا الأمر قد أدى أيضا إلى نشوء مجموعة مختلفة من المشكلات المرتبطة بنظم التخطيط الحضري. والمتمثلة في:

-أشكال التفاوت الاجتماعي والاقتصادي ومظاهر الانقسام الحضري القضايا البيئية.

-الكثافة السكانية المتدنية وانكماش المدن.

-إدماج السياسات القطاعية في الحكومات.

7.2. دور نظم التخطيط الحضري المستدام في سد الفجوة بين كل من الأجندتين الخضراء والبنية:

إن تحقيق الربط ما بين الأجندة الخضراء والأجندة البنية يمثل تحديا جديدا نسبيا، حيث لم تتمكن أية مدينة إلى الآن من إثبات قدرتها التامة على تحسين مستويات الصحة البشرية والمستويات المعيشية

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص68.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص68.

في المدن إلى جانب تمكنها من الحد من تقليص بصمتها الإيكولوجية وتحسين البيئة الطبيعية، حيث يوجد صراع كبير يواجه المخططين الحضريين والمهنيين والسياسيين في المناطق الحضرية والتي جراء سعيهم لتنفيذ عمليات التنمية الحضرية المستدامة، حيث تكمن في كيفية دمج مجموعتين مختلفتين من الاهتمامات المرتبطة بكل من "الأجندة الخضراء" و"الأجندة البنية"، وبمعنى آخر، الدمج ما بين كل من البيئتين الطبيعية والمنشأة صحية وملائمة للعيش، وأيضا لخلق كلا من الفرص الإنسانية والاقتصادية والتي عملت على دفع وتوجيه المدن على مر التاريخ.[1]

جدول رقم (22): خصائص الأجندتين الخضراء والبنية داخل البيئة الحضرية.

الأجندة الخضراء	الأجندة البنية
لنظم الطبيعية العالمية، والإقليمية والمحلية والتي يتم استخدامها لتوفير الخدمات في المدن	النظم البشرية واللازمة لإيجاد مدن سليمة وقابلة للعيش، حيث تشكل هذه النظم جزءا من عمليات الأيض في المدن
النظم الإيكولوجية التي توفر المساحات الخضراء المفتوحة والتي تستخدمها المدن لحماية التنوع البيولوجي والترفيه	نظم التخلص من المخلفات والمستخدمة لإعادة تدوير المخلفات ونقلها من المدن، بما في ذلك المخلفات الصلبة، والسائلة والجوية
نظم المياه التي تستخدمها المدن لضمان التدفق الطبيعي لإمدادات المياه والتخلص من المخلفات	نظم الطاقة المستخدمة لتوفير إمدادات الكهرباء، ولتلبية احتياجات التدفئة، والتبريد والإنارة لجميع الأغراض داخل المدن
النظم المناخية والجوية والتي توفر للمدن المتطلبات اللازمة لضمان حياة سليمة وصحية	نظم النقل المستخدمة لتيسير عمليات التنقل داخل المدن، بما في ذلك الوقود
خدمات إيكولوجية أخرى، بما في ذلك النظم الزراعية والتي تساهم في توفير الغذاء و المواد للمدن.	نظم ومواد الإنشاء التي توفر الأساس المادي للحياة في المدن

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. النشر العالمي للمستوطنات، تخطيط المدن المستدامة، 2009 م، ص 41.

حيث نشأت العديد من الابتكارات والاجتهادات لتحقيق هذا الدمج على المستوى العالمي، والتي تم استعراضها في النقاط التالية:[2]

- إيجاد موارد الطاقة المتجددة.
- السعي لإيجاد مدن خالية من الكربون.
- شبكات الكهرباء والمياه الموزعة.
- تحسين مستويات الكفاءة البيئية.
- زيادة المساحات المفتوحة كجزء من البنية التحتية الخضراء.
- تعزيز الحس بالمكان.
- النقل المستدام.

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،مرجع سابق،ص40.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، مرجع سابق، ص42.

من خلال ما سبق نجد أن جميع التعريفات السابقة المتعلقة بمفاهيم التخطيط مرورا بمهوم التخطيط العمراني والتخطيط الحضري والسكني توضح أهمية التخطيط الحضري والمستدام من خلال دوره في تحقيق متطلبات المجتمع من جميع النواحي عمرانية كانت أو اجتماعية واقتصادية وبيئية وحتى الثقافية والسلوكية بهدف تلبية الاحتياجات وتحقيق جودة حياة أفضل لمختلف الفئات وعلى حسب مختلف الأزمنة سواء في الحاضر أو المستقبل وهذا بمثابة الاعتراف الضمني بأهمية التنمية المستدامة وجودة الحياة في عمليات التخطيط وبهذا يستوجب على مخططي المدن والمسيرين والمهنيين وأصحاب اتخاذ القرارات في المناطق الحضرية العمل بطريقة متوازنة ومتوازية مع مختلف التخصصات أثناء العملية التخطيطية خلال مختلف المراحل التي تمر بها والعمل على على خلق مصادر لاستخدام الطاقة المتجددة، مدن خالية من التلوث الكربوني، مدن تحتوي على شيكات الكهرباء والماء، مدن تتمتع بالكفاءة البيئية والارتقاء بها، تحسين البنى التحتية والعناصر الخضراء والمساحات المفتوحة، تعزيز وتحسين الإحساس بالمدن والأماكن، استدامة النقل.

المحور الثاني: مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة:

1. واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر:

بذلت الجزائر جهودا متنامية في مجال التنمية بصفة عامة منذ الاستقلال والتنمية المستدامة وجودة الحياة بصفة خاصة مع بداية الألفية الثانية وتبنيها الفكر اللإستدامي كبداية لمرحلة العمل بنظام المؤشرات التي تعمل على في إطار تحقيق الأبعاد الأساسية المتفق عليها دوليا ضمن الأبعاد الأساسية المتمثلة في كل من البعد البيئي، الإقتصادي، والبعد الإجتماعي، بهدف تحقيق تنمية شاملة تضمن مستوى معيشي لائق بالمجتمع الجزائري، حيث توجهت كل الجهود إلى محاولة الرفع من هذه المؤشرات وتحسينها من خلال تقييمها بما يتكيف مع البيانات المتوفرة وجعلها قابلة للقياس ومعمول بها على المستوى الوطني لمعرفة مدى التطور والتحسن والمقارنة فيما بعد، من خلال مؤشر التنمية البشرية كأداة لقياس التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر حيث بلغ سنة 2000م قيمة 646. 0 ليرتفع إلي 0.730 سنة 2010 م ثم إلى 0.759 سنة 2018 م ليحتل المرتبة 82 دوليا[1].

بينما تبنت الجزائر ضمن البرنامج الإنمائي للألفية في أفاق 2030 م بهدف تحقيق أهدافها الإنمائية العمل على 71 مؤشرا وطنيا من ضمن 232 مؤشرا المعتمدة في البرنامج الإنمائي للألفية والتي تتمثل في "خمسة مجالات رئيسية تضم جودة التنمية البشرية ويتعلق بالمؤشرات المتمثلة في جودة الصحة وجودة التعليم، مستوى المعيشة، مجال الفجوة بين الجنسين والذي يضم كل من مؤشر طول الحياة مجالات التعليم، سوق العمل، الاتجاه السياسي، نسبة العمالة، الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلي

[1]Rapport sur le développement humain, Au-delà des revenus, des moyennes et du temps présent, les inégalités de développement humain au XXIe siècle, Programme des Nations Unies pour le développement, One United Nations Plaza, New York, NY 10017, TABLEAU 2, L'indice de développement humain 2018- 1990-, p 343,2019.

مجال تمكين المرأة فتتمثل في مؤشر قياس الإنجاب وتنظيم الأسرة، العنف ضد المرأة، القدرة الاقتصادية والتمكين الاجتماعي، بينما ينحصر مجال استدامة البعد البيئي في المؤشرات المتعلقة استهلاك الطاقة والحفاظ على البيئة وحماية الموارد الغير متجددة في حين يتمثل المجال الاقتصادي واستدامته في المؤشرات المتعلقة بالادخار الديون والإنفاق بالإضافة إلى استدامة المجال الاجتماعي من خلال المؤشرات المتعلقة بالإنفاق على التعليم والصحة والضروريات المختلفة"[1].

كما أضاف تقرير حالة ومستقبل البيئة في الجزائر سنة 2019م أنه "منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين استثمرت الجزائر بقوة في بناء البنية التحتية المخصصة لحماية البيئة مثل السدود وشبكات توزيع المياه محطات توزيع المياه المستعملة فضلا على مراكز الدفن التقني للنفايات ومقالب النفايات... كما تركزت الجهود على بناء وتصعزيز الموارد البشرية وتنظيم الأطر المؤسسية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية.... وما إلى ذلك كل هذه التدابير لم تكن للأسف قادرة على التخفيف من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على حالة وجودة البيئة"[2].

2.معوقات التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر:

مما سيق نجد أن الجزائر من بين الدول التي تعاني العديد من المعوقات التي تحول في وجه التنمية المستدامة وجودة الحياة والتي يمكن القول أنها ذات الصلة بمختلف الأبعاد والتي يمكن أن نذكر منها ما يلي:

- الثغرات والنقائص خاصة على المستوى القانوني والتشريعي.
- مجال المراقبة والحرص على تنفيذ كل هذه الآليات.
- تفعيل ثقافة احترام الإرث الطبيعي وحق الآخر.
- ظاهرة ا لفساد التي تقف عائق أمام الجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة.
- عدم الاستقرار وغياب الأمن.
- مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.
- استمرار الازدياد السكاني وزيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية.
- تلوث الجو والهواء وتراكم النفايات.
- تفاقم الضغوط على الأنظمة الايكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية.
- وقوع الجزائر في منطقة خطرة معرضة لهزات الزلازل وأخطار الفيضانات.
- استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

[1] CHOUAF Houria, La qualité de vie urbaine : un référentiel pour le diagnostic urbain, Cas de la ville d'Ain-Beida, THESE DE DOCTORAT ES SCIENCE, Option Villes, Territoires et Environnement, Université Larbi Ben M'hidi Oum El Bouaghi, Institut de Gestion des Techniques Urbaines, 2022, P100.

[2] كريم تجاني، دراسة التنمية المستدامة في الجزائر، صورة وتشخيص لموعد معلق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الجزائر 175 نهج كريم بلقاسم، 2021م، ص 15.

- النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها، وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية.
- المختلفة ونقص الطاقة المتجددة في بعض المناطق.
- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة[1].
- غياب قاعدة معلومات خاصة بمؤشرات التنمية المستدامة وجودة الحياة في المدن.

3. مراحل التخطيط المجالي والحضري في الجزائر:

عرف تخطيط المجال في الجزائر العديد من المراحل بهدف وضع سياسة تنموية شاملة تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، البيئية وحتى العمرانية والمقصود بها التنمية المستدامة حيث اتجهت إلي العمل معالجة الوضعية والآفات والانعكاسات السلبية والخطيرة التي خلفها الاستعمار حيث اتجهت إلى إصدار العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات بما في ذلك المواثيق والمراسيم من خلال العديد من المراحل التي تمثل مختلف التطورات والتي يمكن استعراضها فيما يلي:

1.3. مرحلة التخطيط الاستعماري: (1830 – 1962 م):

تتميز هذه المرحلة بالسياسة المتبعة من قبل المستعمر والتي قامت على العديد من المحاولات التخطيطية التي لا تعتمد على الوضوح وانما تخضع للمبادئ المتمثلة في السيطرة على الثروات ونقلها من خلال نزع الاراضي وتوفير البنى التحتية والهياكل الضرورية لذلك مع محاولة تكييف القوانين الفرنسية مع الاراضي الجزائرية والمحافظة على الهيمنة الكلية على الاراضي والاقاليم الجزائرية بالمواصلة في ممارسات قوانين الاستملاك وتشجيع الاستطان والاستغلال المجالي ونذكر منها:

– ظهور البلديات ذات الصلاحية الكاملة والمسيرة وفق الطريقة الفرنسية وهذا سنة 1847، وهي عبارة عن وحدة إدارية وإقليمية مكونة من مركز واراضي زراعية محيطة مسيرة من طرف حاكم إدري يلعب دور شيخ البلدية[2].

- قوانين فرنسة الاراضي الجزائرية ونزع ملكية الاراضى خاصة الفلاحية منها في الفترة الممتدة بين 1873–1878م (wanier – sinatus)[3] وبروز ظاهرة الهجرة الداخلية والنزوح الريفي ومضاهر التدهور الحضري وفقدان الهوية المعمارية في المدن الجزائرية حيث نتج عن ذلك بناء اولى الاحياء القصديرية خلال سنة 1930م[4].

---

[1] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد 6، ديسمبر 2019م، ص 137.

[2] براقدي سليم، مدينة عين البيضاء، النمو الحضري، اشاكالية التوسع والمشكلات المتعددة– تشخيص تحليل ومعالجة، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تهيئة عمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م، ص09.

[3] دحدوح فاطيمة، النمو الحضري وأزمة الإسكان، حالة مدينة أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في الهندسة المعمارية والعمران، تخصص تسيير المدن والتنمية المستدامة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر،2011م، ص33.

[4] دحدوح فاطيمة، النمو الحضري وأزمة الإسكان، مرجع سابق، ص34.

- مخططات التصفيف والاحاطة سنة 1919 والتي مثلت الاستغناء عن العمران العسكري[1].
- وضع مخططات التهيئة والتوسع والتجميل بالنسبة للبلديات التي يتعدى عدد سكانها 10.000 ساكن وهذا بموجب مرسوم 05/01/1922 والتي مثلت بداية العمران التخطيطي.
- اندلاع ثورة التحرير سنة 1954م واطلاق مخطط قسنطينة بتاريخ 03/10/1958 كاداة للتهية العمرانية وتنظيم المجال الحضري وتسييره مقابل تشتيت الثورة وإخمادها، وتم اعتباره مخطط للسياسة تنموية في الجزائر تهدف الى الدمج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي للجزائر بفرنسا وتحسين مستوى المعيشة وما خلفه الاستعمار من مظاهر تدهور خلال الفترة السابقة خلال الفترة (1959-1963م)[2] في حين إستمر العمل به بعد الاستقلال رغم فشله في السيطرة على رغبة المجتمع الجزائري في تحرير الاراضي الجزائرية.

2.3. المرحلة الانتقالية بعد الإستقلال (1962 - 1966م):

تميزت هذه المرحلة زيادة ديموغرافية عالية حيث قدرت الزيادة الطبيعية بـ 3.39% في الفترة الممتدة من 1961-1965م، بالاضافة الي النزوح الريفي والاختلال الملحوظ بين سكان الحضر والريف للرغبة في تلبية السكان لاحتياجاتهم الضرورية وتحسين ظروف الحياة كالعمل، الخدمات، المرافق العمومية، الأمر الذي خلق العديد من الازمات في ما يخص السكن والبنية التحتية بالاضافة الى العجز عن تلبية الاحتياجات التي هي في تزايد مستمر من طرف الدولة[3]. كما عرفت هذه المرحلة ما يلي:

- إنعقاد ميثاق طرابلس 1962م والذي أفاد ان "التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد وضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي"[4].

حيث اتجهت الجزائر في هذه المرحلة الي انتهاج سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعادة التنظيم السياسي ومحاولة النهوظ بكل من القطاعين الاقتصادي والزراعي كلبنة اولى لسياسة التنمية الوطنية لتلبية الاحتياجات الأولية للمجتمع الجزائري، حيث تم التركيز على التنمية الفلاحية من خلال الاهتمام بالاراضي الزراعية على "مستوى سهول متيجة، قسنطينية، بينما ركزت في

[1] Maouia Saidouni: Element d'introduction à l'urbanisme Histoire méthodologi réglementation, Edition Casbah,2002.P201.

[2] الديب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستار في التهيئة عمرانية، جامعة قسنطينة، 1993م، ص 24.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، التجربة الجزائرية في التهيئة والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 373.

[4] زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجيستار، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م، ص42.

القطاع الصناعي على ضرورة انجاز المناطق الصناعية بمعدل يفوق 1000 منصب شغل في القطاع الصناعي"[1].

- الميثاق الوطني 1964م والذي أفاد بضرورة العمل على السياسة التنموية الاقتصادية للبلاد من خلال محاولة خلق مناصب عمل جديدة، توفير مواد الاستهلاك المحلي، وتخفيض استراد مواد الاستهلاك وزيادة التصدير ، اقامة قاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر[2].

في حين ان افتقار الجزائر الى الاطارات المختصة واليد العاملة ذات الكفاءة المهنية ادى هذا الي انعدام التوازن في القطاع الصناعي بالاضافة الي نمو قطاع الخدمات وادراة البريد والمواصلات واستمرار الهجرة الداخلية بهدف تحسين المستوى المعيشي[3]، الأمر الذي دفع البلاد الى:

- مواصلة العمل بالمخططات العمرانية ضمن القوانين الفرنسية كمشروع قسنطية (1959-1963م) واتمام المشاريع التي كانت في طور الانجاز في المرحلة السابقة رغم الشح في توفر المخططات والوثائق الخاصة بالمجال العمراني.

- البحث في وضع نموذج للتخطيط والتهيئة العمرانية.

3.3. مرحلة التخطيط التنموي والمجالي في الجزائر (1967-1977م):

عرفت هذه المرحلة الصحوة الاقتصادية والصناعية للتنمية، كتأميم المحروقات سنة 1971م والميثاق الوطني 1976م والذي أشاد بالتنمية وضرورة الارتقاء بحياة الافراد من خلال الصناعة في الجزائر وأن "الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم راس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، وتحسين الظروف الحياتية للعمال، وإعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة فضلا عن هذا، فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية فهو يدخل العلوم والتقنية والتكنولوجيا في حياة المجتمع"[4].

المرفقة ببعض الاصلاحات الزراعية المخطط لها من خلال اولى المخططات المركزية المعتدمة في الجزائر والتي تهدف الى توجيه التنمية واعادة التوازن الجهوي وتحسين مستوى المعيشة من خلال:

أ. **المخطط الثلاثي (1967-1969م):** يعتبر هذا المخطط الاول من نوعه في سياسة التخطيط التنموي في الجزائر حيث اهتم بالتركيز على التخطيط للقطاع الصناعي والبنية التحتية للمنشات الصناعية وتوطينها مع خلق مناصب شغل معتبرة في هذا المجال، حيث بلغت نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي 84% مع الاهتمام الطفيف ببعض البرامج السكنية الريفية بهدف الحد من

[1]"Benachenhou A l'experience Algerienne de planification et de developement, 1962-1982, deuxieme édition, opu. p23.

[2] ميثاق الجزائر، 1964م، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964م، ص 68.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، الهجرة الريفية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986م، ص ص 56-70.

[4] الميثاق الوطني 1976، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976، ص ص 116-117.

النزوح الريفي الذي نتج عنه تفاقم وتكدس السكان في المدن جراء الهجرة نحوها وتدهور صورتها العمرانية بهدف الحصول على العمل والمسكن والحياة الافضل.

ب.المخطط الرباعي الأول(1970-1973م): فضلا على برامج التنمية الصناعية والاستثمارات للنهوض بالاقتصاد الوطني تضمنت هذه المرحلة من التخطيط التوجه نحو محاولة تحقيق التنظيم والتوازن المجالي والتوزيع السكاني من خلال "تكفل الصندوق الجزائري لتهيئة المجال بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتنمية على المدى البعيد، حيث ظهر مخططين يتملان في المخطط البلدي للتنمية (PCD) بالنسبة لكل البلديات، ومخطط التحديث الحضري (PMU) التي تهدف إلى تقليل التوازن بين البلديات[1].

نجد خلال هاذين المخططين ان التخطيط المركزي ادى الى استمرار الزيادة السكانية وارتفاع الكثافة في المدن وعدم تدارك المشاكل المتعلقة بتخطيط وتسيير المدينة الجزائرية.

ج.**المخطط الرباعي الثاني (1974-1977م):** عرفت هذه المرحلة من خلال المخطط ارتقاء ملحوظا في المجال الاقتصادي وظهور أدوات التعمير حيث تم انجاز العديد من الاستثمارات والانجازات المعتبرة بالاضافة الى تحيد اهداف المخطط العمراني والمصادق على سياسة تقسيم البلاد الي اقاليم. حيث اعتبر شهر جوان 1975م اخر اجل للعمل بالمخططات ذات النشاء الفرنسي وسن مجموعة من القوانين التي تتعلق بتنظيم العقار ومجال التعمير والمتمثلة في:

- قانون الاحتياطات العقارية في 1974م.
- قانون رخصة البناء ورخصة التجزئة في 1975م.
- قانون التعاونيات العقارية لسنة 1976م .
- قانون حماية البيئة رقم 86-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983م.
- قانون رقم 82-02 المؤرخ في 26-02-1982م الذي ينص على العقلانية في استعمال الأراضي بتشديد الرقابة التشريعية على حقوق البناء.
- ظهور العديد من أدوات التخطيط العمرانية مثل:

- **مخطط التعمير الموجه (Plan d'Urbanisme Directeur (PUD:**

هو مخطط وضع سنة 1975م بهدف توجيه سياسة التعمير ضمن المجالات والتجمعات الحضرية من خلال وضع برامج اقتصادية واجتماعية وحتى الديمغرافية وتحديد مواقعها ضمن الانسجة الحضرية والاحتياجات السكانية وانشطتهم الرئيسية تتراوح مدته من 15-20 سنة والتي تعتبر بالفترة

[1] نسيمة طرطار، التخطيط الحضري للمجالات السكنية، وفق منظور التنمية المستدامة بالمدن الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2021م، ص07.

الطويلة فيما يتعلق بالانجاز، مع ضرورة وضع "مخطط تعمير مؤقت في حال غيابه تطبيقا اللأمر 74-26 المؤرخ في 02 فيفري 1974م المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات"[1].

- **المخطط البلدي للتنمية: (PCD) Plan Communale de Développement**

هو مخطط مصادق عليه من طرف وزارة المخططات وتهيئة الاقليم والبلدية يتماشى مع توجهات كل من مخطط التعمير الموجه (PUD) ومخطط (PPU) حيث يسمح لهيئات البلديات المعنية بالاستفادة من التنمية الفلاحية والصناعية والاجتماعية وتحسين الاطار المبني والشبكات المتواجدة والتوسع الحضري من خلال برنامج التمويل السنوي.

- **مخطط التحديث الحضري (PUM) Plan de Modernisation Urbaine:**

هو ادات حضرية يعمل على تنمية المجال الحضري وتهيئته من خلال التموضع والتوزيع المجالي لمختلف التجهيزات والاستثمارات بهدف التدخل على الأنسجة العمرانية ضمن المدن المتوسطة والكبيرة من خلال مشاريع مهمة.

مما سبق نجد ان هذه المرحلة من التخطيط خلفت على المستوى المجال العمراني الاستمرارية في زيادة الفوارق الجهوية خاصة فيما يتعلق بالمناطق الساحلية(الصناعية) والداخلية فضلا على استنزاف العقار بصفة عامة والاراضي الصالحة للزراعة بصفة خاصة على مستوى القطر الجزائري.

د. المخطط الخماسي الأول (1980-1984م): شهدت فترة هذا المخطط العديد من التطورات في المجال العمراني من خلال العديد من الاجرات التي تتمثل فيما يلي:

- تشكيل وزارة التخطيط والتهية العمرانية سنة 1979- 1980 بهدف وضع سياسات للتهيئة العمرانية ضمن صلاحيات دائرة وزارية قصد تغيير وتحسين الاوضاع المجالية السائدة على المستوى الوطني.
- وضع مخططات لتهيئة كل المدن التي بلغ سكانها 100000 نسمة.
- تطوير النشاطات الاقتصادية بالهضاب العليا والمناطق الجبلية والحدودية.
- خلق مدن جديدة حول المدن الكبرى.
- انشاء المركز الوطني للدراسات والبحث الحضري (CNERU).
- انشاء الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) سنة 1981م بهدف إعداد مونوغرافية الولايات.
- إعداد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) حيث يعكس المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني وقواعد إعادة التوزيع المتوازن للأنشطة والتعمير وتضبط المبادئ التي تحكم تنظيم الهياكل الأساسية الكبرى وتحديد مواقعها والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ويرتكز على الاستجابة

[1] نسيمة طرطار، مرجع سابق، ص08.

للاختلالات في موقع السكان والنشاطات في الاقليم، تفعيل جانبية الأقاليم، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي للبلاد.[1]

- المخطط الجهوي للتهيئة الإقليم (SRAT) ويندرج ضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم (SNAT) ويعتبر وسيلة دعم له بهدف الحرص على تحقيق الاهداف والمتابعة على مستوى التنمية الجهوية.
- قانون رقم 82-02 المؤرخ في 06/02/1982م المتعلق بالتحصيصات ورخصة البناء والتجزئة.
- التقسيم الإداري الجديد سنة 1984م بهدف خلق توازن وتكافئ في المدينة الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالتوزيع السكاني والبرامج التنموية والانسجة العمرانية والثروات والبرامج التنموية والاستثمارات المحلية والاقليمية، حيث اصبحت الولايات الجزائرية تمثل 48 ولاية بدل 26 السابقة.

هـ. المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م):

انفردت مرحلة هذا المخطط بالعديد من الاجراءات المهمة في مجال العمران والسياسة التخطيطية في الجزائر والتي كانت تتمثل فيما يلي:

- الميثاق الوطني سنة 1986 م والذي أفاد بضرورة التنمية الصناعية المتوازنة والشاملة في البلاد مع تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد كما جاء هذا الميثاق بأول قانون التهيئة العمرانية تحت رقم 03-87 المؤرخ في 1987/10/27م والذي حدد آفاق الجزائر إلى غاية 2010م ووضع مخططات جديدة تتمثل المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) والمخطط الجهوي للتهيئة (SRAT) والتي نتج عنها كل من:

- ثمانية وأربعون مخطط للتهيئة الولائية (PAW) والهادفة لتسطير توجهات المخطط الجهوي لتهيئة الاقليم بما يتماشى مع خصوصة الاقليم الولائي من خلال توضيح توجيهات التنمية والأعمال الواجب القيام بها لإعادة التوازن في تموضع التجهيزات والتوزيع السكاني ضمن البلديات،كذلك ظرورة تنظيم الخدمات العمومية ومساحات التنمية المشتركة بين البلديات، تنظيم الهياكل الأساسية ومناطق الانشطة الاقتصادية، فضلا على العمل على تطوير علاقة الاقليم الولائي بالجهوي.
- ثمانية مخططات للتهيئة البلدية (PAC).

غير ان غياب نصوص واضحة للاعداد للتطبيق والاعتماد، بالاضافة الي مركزية التخطيط واهمال الخصوصية المحلية فضلا على الازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد وانخفاض اسعار البترول سنة

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشجية بقانون تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة ، العدد77،2001،ص02

1989م و"التي انعكست بدورها على مجال العمران والتهيئة العمرانية وحالت دون تطبيق العديد من الاستراتيجيات المخطط لها في هذه الفترة"[1].

4.3. مرحلة التخطيط اللامركزي والاقتصاد الحر (1990 -2000م):

مثلت هذه المرحلة الفارق الكبير في مجال التخطيط الحضري والتهيئة الحضرية في الجزائر جراء انتقال الدولة من النظام الاشتراكي ومركزية التخطيط الى اقتصاد السوق واللامركزية في التخطيط الامر الذي ادى الي زيادة ديمغرافية معتبرة حيث بلغ عدد سكان المدن 58.5% خلال سنة 1998م و53% خلال سنة 2008م جراء ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الساحلية والمدن الكبرى والنزوح الريفي الغير مسبوق الأمر الذي انعكس على المدن الجزائرية وبروز مضاهر التوسع العمراني الغير موجه والغير مخطط وما نتج عنه العديد من مظاهر التدهور الحضري كالاحياء السكنية الهشة والفوضوية ومضاهر الفقر والآفات الاجتماعية، الامر الذي دفع بسياسة التخطيط الى اعادة النظر في القوانين المعتدة في البلاد وسن مجموعة من القوانين والتشريعات منها المتعلقة بقواعد بالتعمير وادوات التخطيط الحضري وتوضح مختلف المفاهيم والصلاحيات المتاحة لجميع الاطراف في مجال العمران والمدينة والتي كرسها دستور 1989م حيث تم ما يلي:

- تعديل قانون البلدية بموجب القانون 90-08 المؤرخ في1990/04/07م.
- صدور قانون التوجيه العقاري الذي يلغي قانون الاحتياطات العقارية بموجب القانون 90-25 المؤرخ في 1990/11/18م الذي فتح السوق العقارية أمام مختلف المتعاملين مع بقاء الدول متحكم في هذه السوق.
- صدور القانون رقم 90-29 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث اصدر هذا القانون كل من:

- **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU)** والذي صادق عليه بموجب المرسوم التنفيذي91-177 المؤرخ في 1991/05/28م، والذي يعتبر "أداة التخطيط المجالي والتسيير الحضر، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية المخطط شغل الأراضي" [2]ويحدد ما يلي:
  - يحدد التوجهات الاساسية للتهيئة العمرانية للبلدية او البلديات المعنية[3].
  - التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب بلدية أو مجموعة البلديات حسب القطاعات المختلفة[4].

---

[1] محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر، التوسع وتسيير المدن الكبرى ملتقى دولي، جامعة هواري بومنين، 7 مارس 1996م، ص 13.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م، المادة 16، ص 1654.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م ، نفس المرجع السابق.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المادة 18، ص1654.

- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية[1].
- يحدد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها[2].

- المخطط شغل الأراضي (POS) والذي صادق عليه بموجب المرسوم التنفيذي91-178 المؤرخ في 28-0 5-1991م والذي "يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حقوق استخدام الأراضي والبناء"[3] ولهذا فإن مخطط شغل الأراضي يحدد ما يلي[4]:

- يحدد بصفة مفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري، والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.
- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية الميئية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.
- يظبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشات العمومية والمنشات ذات المصلحة العامة، وكذالك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الارتفاقات.
- يحدد الأحياء ولشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها[5].

- المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 1991/05/28م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء.
- المرسوم التنفيذي 91-176 المؤرخ في 1991/05/28م الذي يحدد القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء والذي يحدد كيفيات تحضير شهادة التعمير ورخصة التجزئة وشهادة التقسيم ورخصة البناءو شهادة المطابقة ورخصة الهدم وتسليم ذلك، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 90-25 المؤرخ في 1990/11/18م المتعلق بالتوجيه العقاري، المعدل والمتمم.
- القانون رقم 90-30 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالاملاك الوطنيةالمعدل والمتمم.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م، نفس المرجع السابق.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م، نفس المرجع السابق.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م، المادة 31، ص 1656.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52، القانون رقم 90-29، نفس المرجع السابق.

[5] GUTTAI (Salah), Politique foncière et consommations du sol urbain, (cas de ville de Ouargla), mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de post-graduation, spécialisée en gestion des villes , Ecole national d'administration , Alger , 1993.p .25

▪القانون رقم 90-08 المؤرخ في 1990/04/07م المتعلق بالبلدية، المتمم. والذي مكنها من إنشاء وكالات تسيير وتنظيم عقاري تساعدها في تنفيذ مخططاتها العمرانية.

▪القانون رقم 90 -09 المؤرخ في1990/04/07م المتعلق بالولاية، المتمم.

▪المرسوم التشريعي رقم 03-93 المؤرخ في 1993/03/01م المتعلق بالنشاط العقاري.

5.3. مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية (2001-2023م):

إتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلي استحداث أسس ومعايير التخطيط الحضري والتنمية المستدامة بهدف تصحيح إختلالات النظام المركزي من خلال تبسيط الإجراءات حيث شرعت في سن القوانين والتشريعات التي توضح الموافقة الضمنية على أهمية جودة الحياة الحضرية داخل المدن باستحداث مخططاتها وأدواتها المتعلقة بالتهيئة والتعمير ومنظومتها التشريعية تحت إطار التنمية المستدامة حيث تكرس ذلك في سن العديد من القوانين والتشريعات التي توجه عملية الاستدامة داخل المدن والارتقاء بجودة الحياة الحضرية من خلال ما يلي:

▪القانون 90-20 المؤرخ في 12/01 /1990م المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني بهدف تنظيم وتقليص الأراضي الصالحة للتحضر، والالتزام بمبادئ وأهداف السياسة الوطنية لتخطيط استخدام الأراضي[1].

▪القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12م المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها والذي يهدف إلي تحديد طرق تسيير النفايات ومراقبتها ومعالجتها.

▪القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي يهدف إلى "تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ومؤهلات كل فضاء جهوي"[2] كما تضمن الدولة في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلى "تصحيح التفاوت في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية ومحاربة كل أسباب التهميش والإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء"[3]. كما يسعى القانون إلى "التوزيع الفضائي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة"[4].

▪القانون رقم 02-02 المؤرخ في 2002/02/05م والمتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

---

[1] Loi 90-29, relative à l'aménagement et l'urbanisme. Journal officiel, n.52, Algérie, (1990), p. 1654.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد77،القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمته المستدامة المادة 04، 2001م، ص19.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد77، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمته المستدامة المادة 06، 2001م، ص19.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد77،القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمته المستدامة المادة 09، 2001م، ص19.

▪القانون 02-08 المؤرخ في 2002/05/08م والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها والذي حدد شروط إنشاء المدن الجديدة وتلك الخاصة بتطويرها[1].

▪القانون 03-10 المؤرخ في2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ويهدف إلى "تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم"[2].

▪القانون رقم 04-03 المؤرخ في 2004/06/23م والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

▪تعديل وتتميم قانون التهيئة والتعمير 90-29 بقانون 04-05 المؤرخ في 2004/08/14م لذي أضاف ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأخطار الطبيعية والتكنولوجية في مخططات التهيئة والتعمير.

▪القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/12/25م والمتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.

▪القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة في سياق سد الفجوة التشريعية والمؤسساتية والعمل على استرجاع المدينة لهويتها وتثمين دورها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ككيان مستقل في إطار التنمية المستدامة، حيث ورد من خلال المادة الأولى منه انه يهدف إلى "تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة، في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة" كما جاء القانون من خلال مادته الثانية بالمبادئ العامة لسياسة المدينة والمتمثلة فيما يلي[3]: التنسيق والتشاور، اللاتمركز، اللامركزية، االتسيير الجواري، التنمية البشرية، التنمية المستدامة، الحكم الراشد، الإعلام، الثقافة، المحافظة، الإنصاف الاجتماعي.

كما تسعى سياسة المدينة إلى "توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين التالية:

-تقليص افوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.

-القضاء على السكنات الهشة والغير الصحية.

-التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.

-تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.

-ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.

---

[1]Loi 02-08, relative aux conditions de création des villes nouvelles et de leur aménagement, Journal officiel, n.34, Algérie, 2002, p03.

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، القانون 03-10 المؤرخ في2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، 2003م، ص09.

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51، القانون 06.06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 01، 2006م، ص18.

-حماية البيئة.

-الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.

-مكافحة الافات الاجتماعية والاقتصاء والانحرافات والفقر والبطالة.

-ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.

-اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية"[1].

بينما تتمثل أهداف سياسة المدينة ضمن القانون التوجيهي للمدينة في "تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات:

-مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري.

- المجال الحضري والثقافي.

-المجال الاجتماعي.

-مجال التسيير.

-المجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ"[2].

كما نصت المادة الثامنة من القانون على أن مجال التنمية المسددامة والاقتصاد الحضري يهدف إلي ما يلي[3]:

-"المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية.

-الحرص على الإستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.

-ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.

-ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

في حين ورد في المادة التاسعة من القانون أن أهداف المجال الحضري والثقافي تتمثل فيما يلي:

التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي:

-"تصحيح الاختلالات الحضرية.

-إعادة هيكلة وتاهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.

-المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه.

-المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها.

-تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 06، 2006م، ص ص 18- 19.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 07، 2006م، ص 19.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 08، 2006م، ص 19.

-ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.

-وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تاخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة.

-ترقية المسح العقاري وتطويره"[1].

كما وضحت المادة العاشرة من القانون المجال الاجتماعي حيث تفيد بأنه "يهدف إلي تحين ظروف وإطار العيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

-مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء.

-ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي.

-ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية.

-المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتها.

-الوقاية من الانحرافات الحضرية.

-تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية"[2].

في حين أضافت المادة الحادية عشر توضيحا حول مجال التسيير فيما يتعلق بأهدافه الرامية إلى"ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يأتي:

-تطوير انماط التسيير العقلاني بإستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.

-توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.

-تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة.

-دعم التعاون بين المدن.

كما نجد أن المادة 12 والتي تلخص المجال المؤسساتي من خلال الأهداف التالية:

-"وضع اطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.

-ترقية تمويل سياسة المدينة في اطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والاليات المستحدثة كالإستثمار والقرض طبقا للسياسة الإقتصادية الوطنية.

-تدعيم متابعة الهيئات المختصة بتنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها"[3].

علاوة على ما سبق نجد أن القانون التوجيهي للمدينة نص من خلال مادته الرابعة عشر على أن "تحدد السلطات العمومية سياسة المدينة عن طريق:

- تحديد الاتراتيجية بتسطير الاولويات لتحقيق التنمية المستدامة للمدينة.
- توفير شروط التشاور والنقاش بين مختلف المتدخلين في سياسة المدينة.

[1]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 09، 2006م، ص19.

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 2006،10م، ص19.

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م،المادة 12، 2006م، ص19.

- تحدد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التاطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات المحددة
- ايجاد الحلول لإعادة تاهيل المدينة واعادة تصنيف المجموعات العقارية واعادة هيكلة المناطق الحضرية الحساسة.
- تصميم و وضع سياسات تحسيسية واعلامية موجهة للمواطنين.
- وضع حيز التنفيذ ادوات التدخل والمساعدة على اتخاذ القرار قصد ترقية المدينة.
- تفضيل الشراكة بين الدولة والجماعات الاقليمية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين قصد وضع حيز التنفيذ برامج سياسة المدينة
- السهر على تناسق الادوات المتعلقة بسياسة المدينة وضمان مراقبة وتقييم ادائها"[1].

بالإضافة إلي ضرورة إنشاء المرصد الوطني للمدينة والذي "يلحق بالوزارة المكلفة بالمدينة ويضطلع بالمهام الآتية:

- متابعة تطبيق ياة المدينة
- اعداد درات حول تطور المدن في اطار السياسة الوطنية للمدينة على الحكومة.
- المساهمة في ترقية التعاون الدولي في ميدان المدينة.
- اقتراح اطار نشاط يسمح بترقية مشاركة واستشارة المواطن والحكومة.
- متابعة كل إجراء تقرره الحكومة في إطار ترقية سياسة وطنية للمدينة.
- تحدد تشكيلة المرصد الوطني وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم"[2].

وعليه فإن الاعتماد على المؤشرات الحضرية في وضع الخطط والسياسات العامة من الممكن أن يحدث تطور غير مبق في مجال التخطيط والرصد والتقييم في مجال التنمية المستدامة وجودة الحياة داخل المدن الجزائرية.

▪القانون رقم 06-07 المؤرخ في 2007/05/13م، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها، حيث يهدف القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء، وحمايتها وتنميتها في إطار التنمية المستدامة[3]، على الخصوص إلي ما يأتي:[4]

- تحين الاطار المعيشي الحضري.
- صيانة وتحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 14، 2006م، ص20.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد15، القانون 06 -06. المؤرخ في 2006/02/20م، المادة 26، 2006م، ص 20.

[3] القانون رقم 06-07 المؤرخ في 2007/05/13م، المادة01، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، 2007م، ص 07.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد31، القانون رقم 06-07 المؤرخ في 2007/05/13م، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. 2007م، ص 07.

- ترقية انشاء المساحات الخضراء من كل نوع.
- ترقى توسيع الماحات الخضراء بالنبة للماحات المبنية.
- الزامية ادراج الماحات الخضراء،في كل مروع بناء تتكفل به الدرات الحضرية والمعمارية العمومية والخاصة.

▪المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 01/08/ 2017م والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، بهدف تحسين الإطار المعيشي للمواطن في المدينة في إطار التنمية المستدامة وجودة الحياة.

إلا أن المرصد الوطني للمدينة لم يفعل بعد بالشكل المطلوب للعمل كالأداة فعالة لها دور في تقييم ووضع تقارير تفصيلية ودورية حول وضعية المدينة الجزائرية والمتغيرات الحاصلة من خلال العمل بنظام المؤشرات التي نص القانون 06-06 على ضرورة وضعها وتقييمها في إطار التنمية المستدامة والارتقاء بجودة الحياة داخل المدن.

المحور الثالث: مراحل التخطيط السكني في الجزائر من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة:

تتمثل السياسة السكنية والتخطيط السكني في الجزائر في العديد من الصيغ والبرامج المختلفة والتي يمكن استعراضها من خلال المراحل التالية:

1.مرحلة التخطيط الاستعماري (1830 - 1962م):

قبل المرحلة الاستعمارية عرفت الجزائر الاستطان التركي خاصة بالنسبة للمدن الكبيرة كالعاصمة وقسنطينة مع غياب الفكر التخطيطي في المجال السكني هيث كان السكن يتمثل في صورة تجمعات سكنية قبلية غير منتظمة ذات طابع ريفي بسيط بنسبة تحضر لاتفوق 5%، لتنتقل فيما بعد الي ظهور الانسجة العمرانية الكثيفة والمساكن الجماعية في شكل نمط العمارة والاستغناء على الانسجة العربية القديمة واستبدالها بالنمط الاوروبي بهدف الاستطان الفرنسي مع حلول سنة 1900م خاصة بالنسبة للمدن الكبيرة وخاصة الساحلية منها ،مع بنية تحتية ومجموعة من الخدمات والمرافق الضرورية لتلبية احتياجات واهداف المستعمر ومن هنا انطلقت بوادر التخطيط السكني من طرف الاستعمار الفرنسي كاولى السياسات السكنية في الجزائر والمتمثلة في:

-سياسة السكن الجماعي، العمارة الحديثة او الاوروبية، الموجهة على وجه الخصوص كمساكن خاصة بالمستعمر وتتماشى مع خدمة مصالحهم لغاية سنة 1954م.

-المحتشدات والتي تتمثل في السياسة السكنية الموجهة للجزائريين والتي جسدت نمط المحتشدات السكنية بهدف الإيواء نتيجة للنزوح الريفي اتجاه المدن وزيادة سكانية كبيرة بحثا عن مستوى معيشة افضل وظروف حياة مناسبة من سكن وعمل وخدمات في هذه الفترة والممتدة من 1945-1954م كما

عرفت المدن بالمقابل كثافة عالية في النسيج الحضري وكثافة سكنية معتبرة حيث بلغت وتيرة انجاز السكن 15000 سكن/السنة.

-اطلاق مخطط قسنطينة 1954-1962م حيث عرفت سياسة انتاج السكن في الجزائر في هذه الفترة بسياسة الادماج من خلال ادماج المجتمع الجزائري بالفرنسي وتنظيم المجال السكني وانفراده بتمويل اقتصادي خاص كما عرفت هذه المرحلة عدم استقار في وتيرة الانجاز نتيجة التزايد في الطلب والتدهور العمراني نتيجة لثورة التحرير المجيدة.

2. التخطيط السكني في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية الي الإستقلال (1962 - 1966م):

في هذه المرحلة عرفت الجزائر بالتدهور وعدم الاستقرار الاقتصادي جراء المخلفات الاستعمارية على جميع المجالات ما دفع بالدولة الي التوجه نحو انعاش السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كما ذكرنا سابقا في حين تميزت الحضيرة السكنية بالتدهور والحاجة للترميم بالاضافة الى الاكتضاض خاصة بعد عودة السكان المهاجرين، الامر الذي ادى بارتفاع معدل اشغال المسكن الي 6.1 حيث تعتبر معضم المساكن ذات الغرفة الواحدة والغرفتين فضلا على افتقادها للشبكات الضرورية كالصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب والكهرباء والغاز والحاجة الي الترميم، الأمر الذي دفع الدولة الجزائرية الي اتخاذ الخطوات التالية في مجال السكن:

- اتمام مشروع مخطط قسنطينة.
- ميثاق طرابلس 1962 الذي نص على إيواء الجزائريين المتضررين من حرب التحرير الوطني.
- ميثاق السكن في الجزائر سنة 1964م الذي يقر بضرورة التحكم في التوسع الحضري يالتوجيه والتنظيم والرقابة المختصة والعمل على القضاء على مضاهر التشوه في المدينة والاحياء القصديرية والسكن الغير صحي والظروف المزية التي يعيشها عدد معتبر من السكان والتي تعبر على هامش الحياة الاجتماعية،وان السكنات المتروكة من طرف المستعمر غير كافية ما يدفع بضرورة انجاز 75 الف مسكن في المدن و65 الف مسكن ريفي على المدى القصير بينما اقر ان القضاء عليها يحتاج للعمل على المدى الطويل من خلال تكريس جهود كبيرة وغلاف مالي ضخم[1].

3. مرحلة وضع السياسة السكنية في الجزائر من خلال التخطيط التنموي (1967 - 1977م):

تميزت هذه المرحلة في الجزائر بوضع مجموعة من المخططات التنموية والقرارات وسن القوانين الداخلية لتنظيم وتاطير السياسة التنموية عموما حيث عرفت السياسة السكنية في البلاد العديد من التطورات ضمن هذه المخططات كالاتي:

أ. **المخطط الثلاثي (1967-1969م):** عرف التخطيط السكني خلال هذا المخطط نوعا من الاهمال حيث اقتصرت البرامج السكنية على انشاء ما يقارب 2054 مسكن موجهة للسكن الريفي الامر

[1] الميثاق الوطني، 1964، ص ص 65-69.

الذي دفع الي تفاقم المشكلة الاسكانية وزيادة الاكتضاظ السكاني وظهور الأحياء القصديرية والسكن الفوضوي بالبلاد خاصة فيما يتعلق بالمدن الكبرى.

ب.المخطط الرباعي الأول (1970م – 1973م): جاء هذا المخطط بالعديد من البرامج والمشاريع ضمن دراسات تتعلق بقطاع السكن في غياب سياسة تخطيط سكني واضحة وحلول جذرية للقضاء على المشكلة بهدف تدارك الاهمال التام لهذا القطاع من خلال العمل على اعادة التوزيع المجالي للسكن وتنظيمه على مستوى المدن والارياف جراء الزيادة السكانية الناتجو عن النزوح الريفي اتجاه المدن الصناعية والكبرى وذلك كما يلي:

-وضع برامج سكنية كبرى في المدن الصناعية لايواء جميع شرائح المجتمع بهدف القضاء على الاحياء القصديرية والبناء الفوضوي،من خلال انجاز 45000 سكن حضري بقيمة 1200 مليون دينار.

-اصدار قانون الثورة الزراعية بموجد 71-73 المؤرخ في 08 نوفمبر 1971 لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الارياف من خلال انجاز 40000 سكن ريفي بقيمة 300 مليار دينار.

ج.**المخطط الرباعي الثاني (1974م – 1977م):** عرفت هذه المرحلة من خلال المخطط زيادة الاهتمام بقطاع السكن مقارنة مع المخططات السابقة وحالته بهدف جعله يتوفر على شروط الحياة الضرورية حيث تم ما يلي:

- انجاز 156.681 مسكن بتكلفة 17.5مليار دينار في المناطق الحضرية.
- برمجة وتوزيع اكثر من 4208 سكن سنة 1977.
- برمجة انجاز ما يقارب 333 قرية اشتراكية فلاحية تحتوي على 113960 سكن.

ظهور المناطق السكنية الجديدة (ZHUN) التي استحدثت بموجب مشروع وزاري رقم PU/355 مؤرخ في 1975/02/19م، بهدف تدارك العجز المسجل في السكن والتجهيزات العمومية في المدن ودمجها في المحيط العمراني بالاضافة الى تأهيل عمليات انتاج المجال من خلال إجراء اداري بمشاركة الجماعات المحلية، مصالح التسيير والهيئات السياسية[1].

- حيث انشات على مستوى 100 تجمع حضري واستفادت منه حوالي 250 منطقة سكنية حضرية جديدة في هذه الفترة.

د. الميثاق الوطني للسكن سنة (1976م): الذي من خلاله تم الاقرار بوجود أزمة سكن يجب تسويتها من خلال انجاز مجموعة من المشاريع في مجال السكن والعمران، والزامية توفير سكن محترم ومريح وفق للحد الادنى من شروط السكن العصري وإزالة الاكواخ والاحياء القصديرية[2].

هـ.المخطط الخماسي الأول (1980– 1984م): أكد هذا المخطط على توجيه الإهتمام الي قطاع السكن بالدرجة الاولى كحل لتدارك العجز الكبير في هذا القطاع حيث قدرت بالحاجة الى

[1] ZUCCHELLI ALBERTO, "Introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine " Edition OPU (office des publications universitaires), EPAU Alger 1983, P69.

[2] الميثاق الوطني، 1976م، ص 275.

309.000 سكن حضري و250.000 سكن ريفي رفي هذه الفترة وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات التالية:

-انجاز ما يقارب 100.000مسكن/ سنة لتغطية العجز السكني في هذه الفترة بينما لم يتم انجاز سوى 88.000 مسكن/ سنة بعد اربع سنوات من تطبيق المخطط لوجود العديد من المعوقات المتمثلة في عدم التحكم في تكنولوجيا البناء والتحكم الغير كاف في تسيير وحدات البناء[1]، بالاضافة الى مشاكل متعلقة بطرق التمويل من طرف الدولة.

-**ظهور سياسة التحاصيص الإجتماعية** بمقتضى القانون رقم 82-02 والمؤرخ في 1982/02/06م والمحدد لرخصة البناء والمطابقة والتجزئة لانتاج السكن الفردي والمنسجم مع النسيج العمراني، بهدف الحد من انتشار السكن الفوضوي والتخفيف من الضغط على الدولة في انجاز المشاريع السكنية وترك الحرية للافراد في بناء المسكن بعد التحصل على قطعة ارض تحت رقابة قطاع السكن والوكالات العقارية في الدولة،حيث اقتصر في البداية على البلدية في اطار احكام الامر 74-26 الذي الغي بموجب القانون 90-25 المتعلق بالتوجيه العقاري.

-المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م):

تزايد الاهتمام بقطاع السكن في هذا المخطط مع الزيادة السكانية وارتفاع الطلب على السكن حيث وجد الدولة انه أصبح من الضروري تنظيم قطاع السكن وتوفيره بما يتماشى مع ظروف معيشة حسنة وملائمة للسكان من خلال ما يلي:

-زيادة نسبة الاستثمار في قطاع السكن مقارنة بالسابقة لتصل إلى 16.7%.

-وضع مجموعة من البرامج السكنية ضمن مخططات التهيئة الوطنية (SNAT)، الجهوية (SRAT)، الولائية (PAW) وحتى البلدية (PAC) والموضوعة في هذه الفترة والتي تطرقنا إليها سابقا.

-**ظهور سياسة السكن الترقوي** بموجب القانون 86-07 المؤرخ في 1986/03/04م الذي الغي بصدور المرسوم التشريعي 93-03 المؤرخ في 1993/03/01م، حيث أصبحت الترقية العقارية نشاطا تجاريا تمارسه كل من لدية سجل عقاري والإمكانية المادية وتنقسم إلى: العمومية الترقية العمومية مثل EPLF-CNEP والترقية الخاصة بظهور القانون 86-07 المؤرخ في 1986/03/04م الذي نص على فتح قطاع السكن أمام المقاولين الخواص والمستثمرين .

-انجاز أكثر من 1.160.0000مسكن بتقنية البناء الجاهز واستعماله في كامل التراب الوطني.

▪الميثاق الوطني للسكن سنة 1986م حيث أكد على أهمية قضية السكن وأنها من أهم الانشغالات لدى الدولة وضرورة تضافر الجهود لحل الأزمة السكنية من طرف الدولة والمؤسسات والمواطنين مع تقديم المساعدة للراغبين في بناء مساكن عائلية في إطار فردي أو جماعي من خلال تشجيع التوفير،كما نص على إنشاء المدن الجديدة ومراكز حياة ملائمة في المناطق الريفية والتجهيزات

[1] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الأول 1980-1984م.

لتوفير الاحتياجات الضرورية واليومية للسكان وفقا لحياة عمرانية تخضع لمقاييس عصرية متطورة وتستجيب لمتطلبات محيط يقوم على تحسين نمط الحياة في إطار سياسة عامة للتهيئة الحضرية تعتمد بدورها على الاستعمال الرشيد والحرص على المحافظة على الأراضي الصالحة للزراعة[1].

4. مرحلة التخطيط اللامركزي والاقتصاد الحر (1990 -2000م):

انعكست سياسة اقتصاد السوق واللامركزية في التخطيط التي انتهجتها الدولة الجزائرية في هذه المرحلة على مستوى التخطيط الحضري والتهيئة العمرانية كما اشرنا سابقا كذلك الحال بالنسبة لقطاع السكن خاصة في ظل تفاقم الأزمة السكنية الحادة جراء الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة ما دفعها إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

- **وضع صيغ جديدة لإنتاج السكن والتي تتمثل في:**
  - السكن الاجتماعي الايجاري (LSL) الموجه للطبقات الاجتماعية ذات الدخل الضعيف والتي يحدد شروطها المرسوم التنفيذي رقم 98-42 المؤرخ في 1998/02/01م.
  - السكن التساهمي الإجاري (LSP) الموجه للطبقات ذات الدخل المتوسط والذي جاء بموجب المرسوم التنفيذي 94-308 المؤرخ في 1994/10/04 والمحدد لقواعد تدخل الصندوق الوطني للمسكن في مجال الدعم المالي للأسر ،في حين يحدد القرار الوزاري المؤرخ في 2000/11/15م كيفيات تطبيق الصندوق الوطني للسكن CNL لشروط الدعم المالي.
  - السكن الاجتماعي التطوري (LSE) الموجه للطبقات ذات الدخل المحدود وذلك وفقا لكل من القرار الوزاري رقم SPIY/1 المؤرخ في 1987/04/08م والقرار الوزاري رقم 340 المؤرخ في 1997/10/07م.
- وضع شروط لبيع السكن الاجتماعي ألإيجاري (LSVL) من وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-105 المؤرخ في 2001/04/03 المحدد لشروط وكيفية الشراء في إطار بيع المساكن المنجزة من الأموال العمومية عن طريق الإيجار.
- التفكير في إجراءات تفعيل قانون إنشاء المدن الجديدة 02-08.
- وضع برنامج التنمية الريفية لاستقطاب السكان.
- استحداث مجموعة من القوانين الخاصة بالتعمير (رخصة البناء،الهدم، التجزئة...الخ) والتي تطرقنا إليها سابقا بالإضافة إلى مجموعة من المخططات منها القانون رقم 90/29 المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتهيئة والتعمير حيث أصدر هذا القانون كل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS).

[1] الميثاق الوطني، 1986م، ص226.

5. مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية (2001-2023م):

انتهجت الجزائر في هذه المرحلة سياسة التنمية المستدامة التي تتضمن ضرورة الارتقاء بجودة حياة السكان وتحسين مستوى المعيشة على مستوى مختلف المجالات والتي من أهمها قطاع السكن كون الحق في السكن يمثل احد أركان ضروريات الحياة والعيش الكريم للفرد، حيث قامت باستحداث مجموعة من القوانين والتشريعات التي تخدم المجال الحضري والعمراني وتحد من مظاهر التشوه والتدهور العمراني والبناء الغير مكتمل والسكن الفوضوي والهش في إطار التنمية المستدامة والتي تطرقنا إليها سابقا بالإضافة إلي العديد من مشاريع السكن والإسكان والتي أكدت فيها على ضرورة مراعاة المعايير الكيفية دون الكمية بمعنى ضرورة العمل على تحسين جودة حياة السكان من خلال تلبية احتياجات ومتطلبات السكان إلى حد يسمح بالعيش الكريم ضمن مشاريع وبرامج قطاع السكن الجديدة من خلال تفعيل ومراعاة المعايير والقوانين التي جاءت في إطار التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة بهدف تحقيقها والمتمثلة فيما يلي:

أ. القرار المؤرخ في 30-01-2018م المحدد للخصائص التقنية المطبقة على انجاز السكن الترقوي المدعم LPA

ب.المخطط الخماسي (2004-2009م):

جاء هذا المخطط بمشروع يضم انجاز مليون وحدة سكنية بمتوسط 200.000 سكن/السنة على مستوى التراب الوطني، 58% منها موجهة للسكن الحضري بينما مثل السكن الريفي 42% منها بقيمة مالية قدرت بـ850 مليار دينار بالإضافة إلى العديد من المشاريع الخاصة بعمليات التهيئة والتحسين الحضري والارتقاء بالمحيط العمراني ولصورة البصرية للبيئة الحضرية بقيمة 700مليار دينار[1] للتحسين من مظاهر التدهور الحضري الذي عرفته المدينة الجزائرية خلال الفترة السابقة.

ج. برنامج الإنعاش الجديد (2010 -2014م):

جاء هذا البرنامج بمشروع في قطاع السكن والذي يتمثل في إنجاز 2.1 مليون وحدة سكنية وإعادة الاعتبار للنسيج الحضري بقيمة مالية تفوق 3700 مليار دينار في قطاع السكن منها 500.000 وحدة سكنية في إطار السكن الترقوي و500.000 وحدة سكنية ايجارية و300.000 وحدة سكنية في إطار امتصاص السكن الهش و770.000 وحدة سكنية ريفية.

د. البرنامج التكميلي (2015-2019م):

فسياسة الدولة هنا بدأت بمحاولة تكملة البرامج التنموية المعطلة من المخططتين السابقين مما خلق نوعا من عدم التوازن في الميزان التجاري للجزائر وذلك بظهور عدة قضايا فساد في عدة مجالات وهو مع عرقلة السياسة التنموية في بعض المجالات مثل قطاع المحروقات والأشغال العمومية، إلا أن الدولة سارت على نفس المنهج وهو الحفاظ على المكتسبات مع تثمين ما تم تحقيقه من مشاريع تنموية

[1] من خلال الموقع الالكتروني: WWW.Minister de lhabittat.dz.

على ارض الواقع وذلك بالاعتماد على الريع الذي يأتي من صادرات المحروقات مهملة قطاعات أخرى مثل السياحة والفلاحة بالرغم من الجهود التي وفرت لها قصد خلق توازن والخروج من التبعية التامة لقطاع المحروقات[1]. أما في قطاع السكن فان الجزائر في هذه المرحلة سعت لاستكمال 800.000 وحدة سكنية المتبقية من 2.1 مليون وحدة سكنية المبرمجة خلال البرنامج السابق في الفترة الممتدة من 2015-2019م.

المحور الرابع: منهجية تقييم التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية المقترحة في الأطروحة:

مما سبق نجد أن الجزائر سعت جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة على مستوى المجال الحضري والعمراني من خلال السياسات العمرانية والسكنية التي حاولت من خلالها الإلمام بجوانب جودة الحياة عموما وجودة الحياة الحضرية بصفة خاصة من خلال المجالات المختلفة خاصة تلك الواردة من خلال القانون التوجيهي للمدينة 06-06 كما أوصت بضرورة العمل بنظام المؤشرات بهدف التقييم للأوضاع الراهنة للمساهمة في التحسين والارتقاء بالمدينة الجزائرية، ونظرا لعدم تفعيل هذا النظام للعديد من المعوقات والصعوبات كان من الضروري الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الدولية في مجال جودة الحياة الحضرية في إطار التنمية المستدامة للتمكن من دراسة واقع المدينة الجزائرية مقارنة بدول العالم ومحاولة رصد التجارب والتقارير الدولية في هذا المجال حيث تطرقنا لمجموعة من التجارب الدولية والتقارير الدورية الخاصة بتقييم جودة الحياة من خلال الفصل الثاني في الأطروحة، ووضع مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في منهجية التقييم بطريقة تتماشى من البحث الخاص بهذه الأطروحة.

1. منهجية انتقاء المجالات الرئيسية للبحث واختيار المؤشرات:

أن مؤشرات جودة الحياة هي متغيرات تابعة لمجالات مختلفة، يمكن تشغيلها بطرق مختلفة وفقا لفرضيات مختلفة ومجال البحث، لذلك يجب أن نضع من خلال هذه الدراسة مؤشرات محددة يمكن قياسها بوضوح باستخدام مصادر المعلومات المتاحة وتحليلها وتقييمها من أجل تحقيق نتائج صحيحة، ولهذا من الضروري أن تكون عملية الانتقاء تضفي قيمة فعلية في الأطروحة.

حيث قمنا باستخدام بعض المعايير لاختيار المؤشرات المناسبة والقابلة للتطبيق وذات الصلة بموضوعنا ضمن المجالات الاجتماعية والبيئية، الحضرية والاقتصادية حيث تركز الدراسة عليها بالإضافة إلي استخدامها في بعض الدول.

[1] العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات،مجلة ابحاث ودراسات التنمية،المجلد6،ديسمبر 2019، ص 135.

وحتى نتمكن من خلال هذه المؤشرات من تحقيق الأهداف المسطرة لا بد من توفرها على المميزات التالية[1]:

- تغطي كل القضايا الرئيسية المتعلقة بالجودة.
- التركيز على نتائج القياسات.
- صحيحة علميا وقابلة للتطبيق.
- سهلة الفهم.
- حساسة لتتوافق مع المتغيرات عند تطبيقها.
- قابلة للقياس.
- قابلة للتحديث بانتظام.
- أن تكون معلوماتها متاحة وسهلة الجمع.
- أن تغطي المجالات البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية والحضرية.

بينما تتمثل مجموعة المراحل المتبعة من اجل وضع مؤشرات جودة الحياة الخاصة بكل مجتمع من قبل المؤسسات المعنية بإنتاجها فيما يلي[2]:

- ✓ تكوين مجموعة العمل.
- ✓ توضيح الأهداف.
- ✓ توصيف القيم والرؤى المشتركة للمجتمع.
- ✓ عقد اجتماع لدراسة الخطوات المختارة.
- ✓ مراجعة نماذج المؤشرات والمعلومات المتاحة.
- ✓ وضع المؤشرات المقترحة.
- ✓ تشكيل لجنة المراجعة الفنية (الاعتماد على الخبراء).
- ✓ تجميع المعلومات (عمل تصحيحات إضافية بقائمة المؤشرات حسب الحاجة).
- ✓ نشر وترويج التقرير.
- ✓ إعادة تقييم التقرير بانتظام.

2.المؤشرات المقترحة والمعتمدة للتقييم في الأطروحة:

من خلال القراءات السابقة نقترح الاعتماد على كل من المنهجين الذاتي والموضوعي من خلال دمج المعايير والمؤشرات التالية لتقييم مدى رضا السكان عن تحقيق جودة الحياة السكنية داخل حيهم السكني من خلال الدراسة التطبيقية بمدينة أم البواقي.

[1] فؤاد بن غضبان، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية، تشخيص مؤشرات التقييم، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م، ص 94.

[2] نسمة مصطفى إسماعيل محمد، دور المناطق الخضراء المفتوحة في تحسين مستوى جودة الحياة بالمدن السكنية، دراسة تحليلية للحدائق العامة بالقاهرة الكبرى، رسالة ماجيستار في العلوم في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2018م، ص ص13-14.

نتطرق من خلال هذه الدراسة إلي تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية من خلال استدامة العلاقة بين السكان والبيئة السكنية لذلك اعتمدنا على دمج أكثر المؤشرات فاعلية للأجزاء الرئيسية لهذه العلاقة كالبيئة الحضرية والعمرانية والمؤشرات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والجوانب السكانية في الأحياء السكنية.

حيث تم اختيار جميع المؤشرات في الأطروحة من المجالات الرئيسية لتلاءم المعايير المحددة ذات الصلة بالفرضيات وأهداف البحث والقابلة للقياس بنهج يمكننا من استخدام أداة للقياس والتحليل تجمع بين أراء السكان وعلاقتهم ببيئتهم والجانب الحضري ضمن الأحياء السكنية.

بينما تم استبعاد بعض المؤشرات لاعتبارها خارج أهداف الأطروحة ولا تخدم البحث والموضوع الرئيسي كالمؤشرات السياسية.

جدول رقم (23): المؤشرات المقترحة والمعتمدة في الأطروحة.

مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية وإستدامتها		
1.المؤشرات العمرانية داخل الحي السكني والمسكن.		
المجالات الرئيسية	**المجالات الفرعية**	**المؤشرات المحددة للقياس.**
النسيج الحضري في الحي السكني.	النمط الحضري	نوع النمط العمراني
	الكثافة	الكثافة السكنية
		كثافة المساحات المفتوحة
كفاءة العناصر الحضرية في الحي السكني.	مكونات البيئة الحضرية (تجهيزات، خدمات، تهيئة، شبكات، طرق، تأثيث حضري، التهوئة، الرطوبة والتشميس، مساحات خضراء، مساحات عمومية،...)	تقييم وجود مكونات البيئة الحضرية وكفائتها ومدى رضا السكان عنها.
الصورة البصرية للحي السكني.	الصورة البصرية للعمران.	إرتفاعات المباني.
		التكوين البصري.
		التعديلات والتدخلات.
		مدى الرضا على الصورة البصرية
الطرق والمواصلات.	حالة الطرق.	تقييم حالة الطرق.
	وسائل النقل والمواصلات العامة.	توفر وسائل النقل والمواصلات العامة.
		معدل إستخدام وسائل النقل والمواصلات العمومية.
		تقييم مدى الراحة في الاستخدام
		توفر أماكن الوقوف والتوقف و تهيئتها.
		سهولة الوصول اليها.
		اسباب حالة عدم استخدام وسائل النقل

		والمواصلات العامة.
2.المؤشرات الإجتماعية داخل الحي السكني.		
السكان	الحجم السكاني.	السكان الأصلين بالحي.
	الهجرة الداخلية.	السكان الوافدون في الحي.
	التحصيل الدراسي	المستوى التعليمي
	الفئة العمرية	السن
حجم الأسرة	عدد الأفراد.	عدد الأفراد في المسكن.
		عدد الأفراد في الغرفة.
المظاهر الإجتماعية	التماسك الاجتماعي.	مستوى الانتماء: الانتماء إلي الحي السكني الانتماء إلى المجتمع السكني(الجيران)
		مستوى الرضا: الرضا على الحي السكني الرضا على المجتمع السكني(الجيران)
		الترابط الإجتماعي: مدى ارتباط السكان ببعضهم. مستوى العلاقة بين السكان. مدى الحصول على المساندة بين السكان.
		الرضا على الحياة: مستوى الرضا على الحياة عموما مستوى الرضاعلى الانشطة في الحي وقت الفراغ
	الخدمات الاجتماعية.	توفر الجمعيات والنشطات الجمعوية الحكومية والخاصة.
		مدى فاعلية هذه الجمعيات.
	العمل	نوع العمل والتوظيف
	الأمن والسلامة في الحي السكني والمسكن.	توفر الأمن والأمان في المداخل والمخارج الخاصة بالحي
		توفر الأمن والأمان في الحي ليلا ونهارا
		توفر الأمن والأمان بالنسبة لتواجد الأطفال في المساحات الخارجية في الحي
		وجود الجرائم والآفات الاجتماعية
		أراء السكان حول وضعية الأمن في حال عدو توفره.

	الخصوصية في الحي السكني والمسكن	مدى توفر الخصوصية: مدى توفر الخصوصية في المساحات الخارجية في الحي السكني مدى توفر الخصوصية في المسكن.
3.المؤشرات الاقتصادية		
متوسط دخل الأسرة	القدرة على تحمل تكاليف المسكن	نسبة الأسر المالكة للمسكن. نسبة الأسر المستأجرة للمسكن. تكلفة الإيجار.
4.المؤشرات البيئية داخل الحي السكني.		
تسيير مختلف التقنيات الحضرية داخل الحي.	تسيير النفايات المنزلية في الحي السكني	نظام الجمع. البنية التحتية. كفائة الجمع وفاعلية الجمع.
	تسيير العمران الحضري والمباني السكنية	صيانة و تسيير العمارات. صيانة وتسيير التجهيزات العمومية. صيانة وتسيير الأثاث الحضري.
	تسيير المساحات الخضراء والمساحات العمومية.	صيانة وتسيير المساحات الخضراء صيانة وتسيير المساحات العمومية
	تسيير مختلف الشبكات الحضرية.	صيانة وتسيير الشبكات والطرق المختلفة
التلوث الحضري	وجود مشاكل التلوث المختلفة.	التلوث الهوائي التلوث المائي التلوث البصري التلوث الضوضائي
العنف الحضري	وجود مضاهر العنف الحضري.	التكسير التخريب الكتابة على الجدران
5.مؤشرات احتياجات الإنسان في البيئة الحضرية ضمن الأحياء السكنية.		
الحركة والوصولية	سهولة الحركة والوصول	سهولة الوصول إلى مختلف الأماكن داخل الحي السكني (تجهيزات ، خدمات، أماكن مفتوحة).
علاقة السكان بالبيئة السكنية داخل الحي السكني	الحيوية والنشاط	تقييم الطريقة التي يحقق بها الأفراد احتياجاتهم.
	الملائمة	مدى ملائمة المساحة الخارجة للأحياء السكنية مع أنشطة السكان.
	النشاطات	نوع الأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف

		السكان داخل الأحياء السكنية.
	مدى مرونة البيئة السكنية مع احتياجات السكان.	الفرص المتاحة التي توفرها البيئة لتطوير الأحياء السكنية.
	التغيرات العمرانية	تقييم التغيرات التي قام بها السكان اتجاه الأحياء السكنية والسكن
جودة الحياة	تقييم جودة الحياة من وجهة نظر السكان	أراء السكان حول مفهوم جودة الحياة في الحي السكني.
اقتراحات	اقتراحات السكان	اقتراحات السكان حول تحسين جودة الحياة في الحي السكني.
		اقتراحات السكان حول تحسين جودة الحياة في المسكن.
التقييم	مناهج تفسير العلاقة بين السكان وأحيائهم السكنية ونمذجتها وفقا لتفسير نظريات جودة الحياة	نموذج الحتمية البيئية
		نموذج الإمكانية البيئية
		نموذج التوافقية أو الاحتمالية البيئية

المصدر: من إعداد الباحثة، 2023م

3. تصميم الاستبيان:

تم توزيع الاستمارة الاستبيانية على مجتمع عينات البحث من خلال طرح الأسئلة عن طريق المقابلة المقننة بصورة مباشرة على السكان وتوضيح الأسئلة وشرحها لتسجيل الإجابات مباشرة بهدف تفادي الأخطاء والتوضيح في حالة عدم الوضوح حيث تم بناء الاستمارة وتصميمها من خلال عشرة أجزاء كما يلي:

1. الجزء الأول: البيانات الشخصية
2. الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالسكن السابق.
3. الجزء الثالث: البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.
4. الجزء الرابع: البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن.
5. الجزء الخامس: البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي
6. الجزء السادس: البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.
7. الجزء السابع: البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.
8. الجزء الثامن: البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة االسكان داخل الحي السكني.
9. الجزء التاسع: البيانات الخاصة بآراء السكان حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني.
10. الجزء العاشر: البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن.

11. الاقتراحات.

هذه الاستمارة تم إلحاقها بالملحق الخاص بالأطروحة لمزيد من التوضيحات.

4. حساب ثبات الإستبيان:

لقياس مدى ثبات الإستبيان المعتمد في دراستنا إستخدمنا (معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha) من خلال عينة استطلاعية مكونة من 30 إستبيان، والموضح من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (24): معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.

المحاور	عنوان المحور	عدد العبارات	ثبات المحور
المحور الأول	تحليل و مناقشة نتائج البيانات الشخصية	08	0.734
المحور الثاني	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالسكن السابق	05	0.711
المحور الثالث	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.	19	0.827
المحور الرابع	تحليل ومناقشة نتائج البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن	08	0,813
المحور الخامس	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي	03	0,852
المحور السادس	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.	23	0.796
المحور السابع	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.	23	0,704
المحور الثامن	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي و الاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني	09	0,786
المحور التاسع	بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني	14	0.841
المحور العاشر	تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن	08	0,712
	الثبات العام للاستبيان	120	0,876

المصدر: من إعداد الباحثة، ومخرجات SPSS، 2023م.

توضح النتائج الموجودة في الجدول رقم (24) أن معامل الثبات العام لمحاور الدراسة بلغ 0.876 لإجمالي فقرات الاستبيان البالغ عددها 120 كما تتراوح معاملات ثبات المحاور بين 0.704 و 0.876 وهذا يدل على إستقرار عال لأبعاد الاستبيان وإمكانية تطبيقه في الميدان.

حيث يظهر معامل ألفا كرونباخ الذي بلغ 0.876 لجميع عبارات الاستبيان إلى ثبات كبير لهذه الأداة،ما يضفي الثقة التامة في صحة وصلاحية الاستبيان لتحليل وتفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

كما يذكر أن معامل الثبات ألفا كرونباخ يتراوح بين 0 و1، وكلما اقترب من الواحد دل ذلك على ثبات أعلى. الحد الأدنى المعتاد لهذا المعامل هو 0.70، مما يعني أن الأداة التي تم إعدادها لمعالجة المشكلة المطروحة هي صادقة وثابتة في جميع فقراتها، مما يشير إلى جاهزيتها للتطبيق على عينات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

5. معايير اختيار عينات دراسات الحالة:

للبحث والحصول على النتائج المطلوبة فضلا على توافقها مع كل من الأجزاء النظرية والعملية. ولتحقيق ما سبق اعتمدنا على عينات مختلفة بهدف مقارنتها الأمر الذي يساهم في إظهار اختلافات قوية في العينات المختارة والمساعدة في تحليل العلاقة بين مختلف المجالات المختارة في المؤشرات ولتحقيق هذا التنوع عمدنا إلى اختيار عينات مختلفة من خلال اختيار مناطق أحياء سكنية مختلفة حيث يساهم هذا الاختلاف فيما يلي:

- تحقيق التنوع في الحالات المختارة.
- تقديم مقارنة بين الحالات المختلفة.
- مخاطبة مختلف المواقع العمرانية والفئات الاجتماعية.

بهدف الوصول إلى تقييم ثابت ونتائج دقيقة اعتمدنا على أن تكون عينات الدراسة لها نفس المواصفات المماثلة قدر المستطاع لإبراز الاختلافات بين المجالات والمؤشرات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

- أن تكون الأحياء السكنية ضمن الإطار القانوني والإطار الزمني الذي يتوافق مع تبني الجزائر قانون وفكر التنمية المستدامة وسعيها لتطبيقه ضمن مجال التهيئة والتعمير انطلاقا من سنة 2001م.
- أن تكون السكنات والأحياء السكنية تم انجازها خلال الفترة الممتدة من 2001م إلي يومنا هذا.
- أن تكون الأحياء السكنية الجماعية ضمن عينات الدراسة بصفتها أكثر الأنماط السكنية انتشارا في المدينة في الفترة الأخيرة.
- أن تكون السكنات الفردية ضمن عينات الدراسة بصفتها من الأنماط السكنية التي يسعى إليها كل مواطن والتي تشكل نسبة معتبرة ضمن الحظيرة السكنية كما وضحنا سابقا.
- أن تكون ضمن القطاع الحكومي أو الفاعلون في القطاع السكني العام أو الخاص بهدف توفر:
- المشروعية في الإنجاز والمراقبة والمتابعة العمرانية.
- التجانس في الوحدات في دراسة الحالة.
- نفس شروط الحياة لجميع السكان.
- أن تكون هذه الأحياء مجسدة فعلا مع انتهاء الأشغال بها ومستغلة من قبل السكان وليست قيد الإنشاء.

- أن تكون مدة استغلال هذه الأحياء السكنية لا تقل عن خمسة إلي عشر سنوات لضمان الانتهاء من عناصر التهيئة والتعمير والخدمات الضرورية للسكان.

6.أهمية العينات المختارة في حالة الدراسة:

من أجل الاختيار الدقيق لمجتمع عينة البحث قمنا بالعديد من الزيارات لمؤسسات التابعة لقطاع السكن ومقر البلدية والولاية لجمع البيانات بالإضافة إلى الزيارات الميدانية للمعاينة بطريقة متعمدة لفهم وإثراء موضوع الدراسة وحسب المعايير السابقة وأهداف دراسات الحالة اقترحت الدراسة عينات لدراسات الحالة لتمثيل المستويات الاجتماعية والحضرية المختلفة وهي:

1.6. عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس.

2.6. عينة حي السكن الفردي تاقوفت والتي تمثل نمط السكن الفردي الحديث (الفيلا).

3.6. عينة السكن الجماعي عدل وعينة السكن الترقوي والتي أظهرت النتائج الأولية للعينتين التشابه الكبير مع نتائج عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس لذلك تم إلغاؤها وأبقينا فقط على عينة ماكوماداس. وحي السكن الفردي تاقوفت للمساهمة في تحقيق الأهداف الرئيسية للأطروحة.

7. تحديد حجم عينات البحث:

تم اختيار حجم عينة المجتمع البحثي للدراسة بنسبة 10% من السكان على مستوى الأحياء السكنية الجماعية المتواجدة بالقطب العمراني حيث يمثل حجم هذه العينة بـ العينة 421 إستمارة استبيانية من مجموع 4210 مسكن بإستخدام العينة العشوائية المنتظمة كعينة ملائمة في البحث لعدم وجود معطيات وقوائم محددة بالأحياء السكنية وسكانها من خلال توزيعها واسترجاعها عن طريق المقابلة الشخصية للسكان.

في حين تم تحديد العينة الخاصة بالمجتمع البحثي في حي تاقوفت عن طريق المسح الشامل لعدد المساكن الموجودة بالحي السكني تاقوفت حيث بلغ حجم العينة 489 إستمارة استبيانية موزعة على عدد المساكن المتواجدة بالحي بإستخدام العينة القصدية.

حيث تم توزيعها عن طريق المقابلة واسترجاع منها 438 إستمارة لوجود 51 سكن شاغر.

8. أهداف الدراسة التطبيقية من خلال العينات:

1.8. أهداف الدراسة التطبيقية:

نهدف من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى الحصول على تطبيق حول عملية تقييم المؤشرات المحددة في بعض الأحياء السكنية وتحليل تأثيرها على بعضها البعض وعلى السكان ولهذا اعتمدنا على تطبيق النظريات الكمية والنوعية ومحاولة تطويرها والجمع بينهما للتوصل إلي المعطيات المطلوبة والتي تساعد في تقييم جودة الأحياء السكنية وجودة المؤشرات الاجتماعية والبيئية وجودة الجوانب السكانية والعمرانية القائمة في هذه الأحياء وشرح علاقة الاستدامة بين هذه المؤشرات.

ستكون دراسات الحالة عبارة عن أحياء سكنية، لأنها أنسب الأنواع التي تشرح بوضوح العلاقة اليومية بين الأفراد وأحيائهم السكنية ومجتمعهم الحضري بصفة عامة.

2.8. أهداف دراسات الحالة:

نهدف من خلال عينات الدراسة للحصول على نتائج تشمل مختلف المستويات السكنية والسكانية في المجتمع الحضري بمدينة أم البواقي.

حيث اعتمدنا في اختيار هذه العينات على معايير معينة تساهم في الوصول إلي تحقيق الهدف الرئيسي للأطروحة وكل من الأهداف المسطرة للدراسة التطبيقية والنتائج المطلوبة في دراسة الحالة مع التوافق مع كل من الجانبين النظري والتطبيقي.

9. دمج مناهج التقييم الموضوعية والذاتية:

إنقسمت المناهج بين الذاتية والموضوعية حيث اتجه العديد من المفكرين والباحثين إلى ضرورة المزاوجة بين الموضوعية أعطت نتائج مرتفعة في حين أن السكان لديهم تقييمات منخفضة ومتدنية اتجاه جودة المنهجين الذاتي والموضوعي حيث تطرقنا إلي ذلك في الفصل الثاني بالتفصيل حيث تقوم عملية التقييم عن طريق قياس المؤشرات الذاتية والموضوعية باستخدام المعايير التي تصف العلاقة بين الأبعاد الكلية والفرعية كما يهدف المؤشر الذي يقع تحت كل مجال إلي إعطاء تفاصيل حول جودة الحياة التي تم تقييمها من خلال هذا المؤشر.

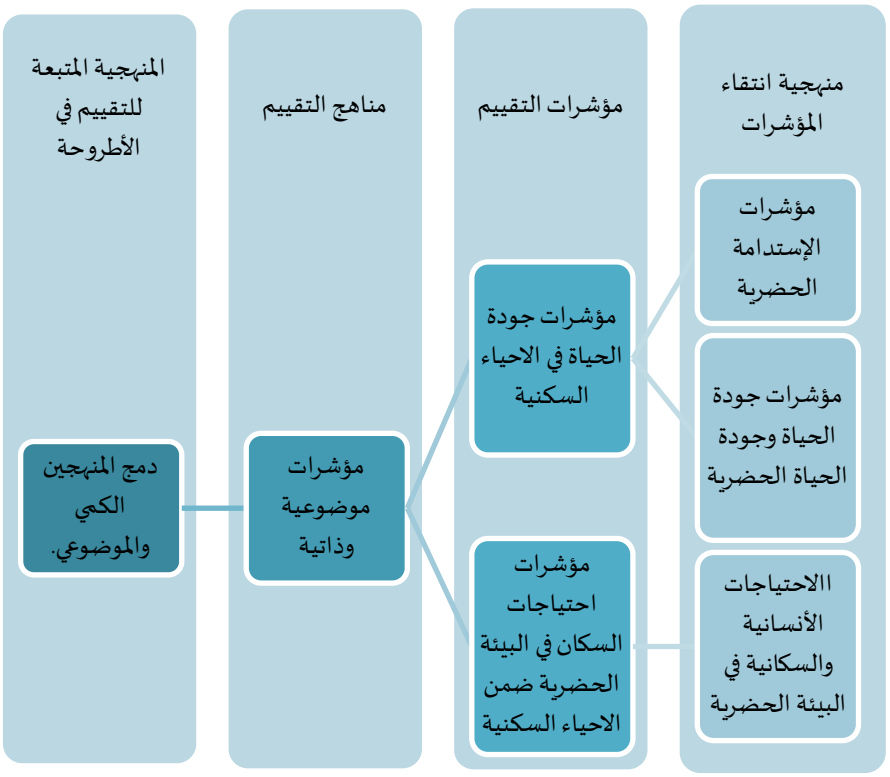
حيث لا يمكن فصل المجتمع عن بيئته الحضرية في هذا البحث، خاصة في مجال العمران والمدينة وعلاقته بالمجتمع الحضري، حيث يساعد الجمع بين المنهجين في سد الثغرات في كل طريقة مع إمكانية توضيح وتفسير العلاقة القائمة بين المتغيرات إن وجدت، كما أن تقييم هذه المؤشرات من شأنه أن يوضح النطاق المهم في هذه الأطروحة حول تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية، لذا فإن الجمع بين المنهجين يعتبر الطريقة المثالية في هذه الأطروحة.

10. منهجية تقييم المؤشرات المنتقاة في الأطروحة:

ولتحقيق النتائج المطلوبة وتقييم المؤشرات الموضوعية والذاتية في الأحياء السكنية من منظور الاستدامة من المهم تحديد منهجية شاملة يمكن قياسها وتقييمها تبعا للبيانات المتحصل عليها.

ولهذا تلخصت منهجية التقييم في تحديد مجموعة من المؤشرات التي لها علاقة بمتغيرات البحث والتي تتمثل في أربعة مجالات رئيسية تحتوي بدورها على مؤشرات موضوعية وذاتية والتي يمكن تقييمها من خلال جمع البيانات حول هذه المؤشرات باستخدام الأرقام أو الخرائط بالنسبة للمؤشرات الموضوعية بينما تم تقييم المؤشرات الذاتية من خلال جمع البيانات من الأفراد المعنيين بهذه المؤشرات والسؤال عن آرائهم وملاحظاتهم، احتياجاتهم وعلاقاتهم. حيث اعتمدنا على طريقة الدمج في منهجنا وذلك لتجنب صعوبة قياس وتقييم المؤشرات لارتباطها بغراء السكان. ويوضح الشكل التالي كيف تم دمجهما.

الشكل رقم(30): منهجية التقييم المتبعة في الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثة، 2023م.

الخلاصة:

من خلال المحاور التي تم التطرق إليها في هذا الفصل نستخلص ما يلي:

– أن المسكن يؤثر ويتأثر بالتغيرات التي تطرأ على حياة الإنسان سواء طبيعية أو بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وعليه فان المسكن يعتبر جزء لا يتجزأ من حضارة مجتمع وينعكس بصورة خاصة على بناء العلاقات العائلية، وخلق واحة انتماء تؤمن الاستقرار النفسي والمناخ الملائمة للتواصل الفرد مع نفسه ومع الآخرين على أساس الانتماء ما يساهم في ازدهار الحضارة في المجتمع وبذلك ينعكس على جودة حياة الإنسان الذي يعيش فيه وبيئته السكنية والحضرية.

– أن جميع التعريفات السابقة المتعلقة بمفاهيم التخطيط مرورا بمفهوم التخطيط العمراني والتخطيط الحضري والسكني توضح أهمية التخطيط الحضري والمستدام من خلال دوره في تحقيق متطلبات المجتمع من جميع النواحي عمرانية كانت أو اجتماعية واقتصادية وبيئية وحتى الثقافية والسلوكية بهدف تلبية الاحتياجات وتحقيق جودة حياة أفضل لمختلف الفئات وعلى حسب مختلف الأزمنة سواء في الحاضر أو المستقبل وهذا بمثابة الاعتراف الضمني بأهمية التنمية المستدامة وجودة الحياة في عمليات التخطيط وبهذا يستوجب على مخططي المدن والمسيرين والمهنيين وأصحاب اتخاذ القرارات في المناطق الحضرية العمل بطريقة متوازنة ومتوازية مع مختلف التخصصات أثناء العملية التخطيطية خلال

مختلف المراحل التي تمر بها والعمل على خلق مصادر لاستخدام الطاقة المتجددة، مدن خالية من التلوث الكربوني، مدن تحتوي على شيكات الكهرباء والماء، مدن تتمتع بالكفاءة البيئية والارتقاء بها، تحسين البنى التحتية والعناصر الخضراء والمساحات المفتوحة،تعزيز وتحسين الإحساس بالمدن والأماكن، استدامة النقل.

– أن التنمية المستدامة وجودة الحياة في إطار المنظومة الحضرية تشهد العديد من النقائص والثغرات نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد عبر مختلف المراحل التي تعرضنا إليها من خلال هذا الفصل، سواء فيما يتعلق بالمرحلة الاستعمارية انتقالا إلي مرحلة الاستقلال والبرامج التنموية المسطرة وصولا إلى تبني الفكر الإستدامي ضمن السياسة الحضرية المتبعة في الجزائر وبالرغم من كل الجهود المبذولة نجد أنها تتسم بالعديد من النقائص والغموض بالإضافة إلى العديد من الثغرات والنقص في الخبرات والإمكانيات والقواعد البيانية والتي تسمح بتطبيق العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات الخاصة فيما يتعلق بمناهج التقييم كاعتماد نضام المؤشرات كوسيلة أساسية للقياس فيما يخص المرصد الوطني للمدينة وإنتاج مؤشرات جودة الحياة الحضرية من خلال مؤشرات محلية تتماشى مع خصوصية المدينة الجزائرية ومرنة بطريقة تتوافق مع المؤشرات المعتمدة عالميا، حيث تطرقنا من خلا هذا الفصل إلي استنتاج مجموعة من المؤشرات كمنهجية تقييم للتنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بالمدينة الجزائرية والتي تم استنباطها من خلاصة النتائج المتوصل إليها من خلال استعراض الجانب النظري للأطروحة.

ومن هنا تطرقنا في هذا الفصل إلى وضع منهج تقييم جودة حياة السكان ومدى استدامة حياتهم بالأحياء السكنية في المدينة الجزائرية بصفة هامة ومدينة أم البواقي بصفة خاصة من خلال المجالات والأبعاد الأساسية المتمثلة في المجال العمراني والحضري، الاجتماعي والبيئي، الاقتصادي. بالإضافة إلي الجوانب المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والسكانية في الأحياء السكنية والمستخلصة من خلال استعراض الجانب النظري ووضع مجموعة المؤشرات المستنتجة والخاصة بالتقييم في دراستنا والملخصة في الجدول رقم (23) ضمن منهجية الدمج بين مؤشرات التقييم الذاتية والموضوعية،والتي نستعرض نتائجها من خلال الجانب التطبيقي الموالي.

مما سبق نجد انه تم تحقيق من خلال هذا الفصل الجزء المتعلق بتقديم مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال تحديد إطار يدمج المجالات الرئيسية التي تتوافق مع تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية واستدامتها، والمتعلقة بفرضيتنا البحثية الأولى والتي تفيد أن: التنمية المستدامة وجودة الحياة من المفاهيم التي تتضمن العديد من وجهات النظر لذا فان شكل العلاقة يكمن في مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال تحديد إطار يدمج المجالات الرئيسية التي تتوافق مع تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية واستدامتها

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع:

الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي، دراسة تحليلية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعميركأداة للتنمية المستدامة وجودة الحياة بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ.

الفصل الخامس:

تحليل ومناقشة النتائج لعينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس.

الفصل السادس:

تحليل ومناقشة النتائج لعينة الحي السكني الفردي تاقوفت.

الفصل الرابع:

الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي، دراسة تحليلية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة للتنمية المستدامة وجودة الحياة بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ.

تمهيد:

نختص في هذه الأطروحة بدراسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية بمدينة أم البواقي كمجال للدراسة التطبيقية حيث نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تحليلية للمجال الحضري للمدينة بما يتماشى مع أهداف البحث المذكورة سابقا.

كما تعود أسباب اختيار مدينة أم البواقي كمجال لدراستنا البحثية في هذا النوع من البحوث إلى المعايير الآتية ذكرها:

➢ استحداث مدينة أم البواقي وترقيتها مباشرة إلى مقر ولاية نظرا لموقعها المركزي بالنسبة لإقليمها الذي يتوسط المراكز المجاورة لها داخل الولاية ومكانتها في إقليم شرق البلاد ضمن مجموع الولايات المحيطة بها، وما ترتب على هذه الترقية من:

- الدور القيادي الذي تلعبه خلال ترقيتها الإدارية وما صاحبها من وظائف سياسية وإدارية وتقنية، أدت أي نشوء سلطة محلية لها صلاحيةاتحاد وصناعة القرار في الشؤون المحلية وفي ميدان التسيير الإداري والاقتصادي[1]، ما مكنتها من تنفيذ السياسات الوطنية وتطبيق البرامج المحلية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأطير المجال وهي المهام التي تشكل في واقع الأمر امتداد للعمل الحكومي في الهياكل المركزية للدولة[2].
- زيادة المشاريع التنموية بالمنطقة.
- استقطاب السكان والهجرة الداخلية (ريفية حضرية).
- تخصيص مساحات ضخمة لبناء المساكن والمرافق والتجهيزات.
- البرامج السكنية والمنطقة الصناعية والتوسع العمراني مع تغير مستوى المعيشة وتسارع نمو المدينة.
- التقسيم الإداري الثاني سنة 1984 وانعكاسه على مجال ولاية أم البواقي من خلال تقلص مساحتها وحدودها الإدارية.
- ارتفاع معدل نمو السكان بوتيرة عالية وارتقائها إلى مصنف المدن المتوسطة الحجم سنة 1987 بحجم سكاني قدره 44199 نسمة وهي فئة المدن الأكثر أهمية وديناميكية واستمرار الزيادة السكانية في النمو حيث بلغت 66517 نسمة خلال سنة 2008[3] بمدينة أم البواقي بمعدل نمو قدره 2,80% وبلوغ نسبة التركز السكاني في المدينة 77.7% لتصل إلى 357106 في سنة 2022م[4].

[1] الجريدة الرسمية، الأمر رقم25/67 مؤرخ في 18/01/67 المتضمن قانون الولاية.

[2] محمد الهادي لعروق، المدن المتوسطة في الجزائر: المفهوم، السياسات والأداء الوظيف، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة متنوري قسنطينة، ص12.

[3] منوغرافيا ولاية ام البواقي، DPAT، 2009م، ص5.

[4] منوغرافيا ولاية ام البواقي، DPAT، 2021م، ص9.

- الدعم الحكومي لإعادة هيكلة المنظومة الحضرية والذي عمل على تفضيل المدن المتوسطة والصغيرة كآلية لنمو مدني متوازن ونشر التنمية على الأقاليم المحروم.
- إيلاء أهمية خاصة من طرف الدولة لتدليل العقبات التي تحول دون ترقية وتطور المدن المتوسطة الجزائرية عن طريق إعطاء الدولة الأولوية ضمن إجراءات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،وكدا القانون التوجيهي للمدينة، كأطر تشريعية وتخطيطية وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009م كإطار اقتصادي واستثماري للمدن المتوسطة والصغيرة لتحقيق التنمية المحلية[1].
- يشكل السكن والإسكان في المدينة الجزائرية المتوسطة احد أهم العناصر للتنمية الحضرية حيث أسست الدولة إستراتيجية وطنية للتعمير لسد العجز في ميدان السكن والتجهيزات الحضرية المرافقة أطلق عليها مصطلح مناطق السكن والتعمير الجديدة (Z.H.U.N) حيث استفادت مدينة أم البواقي خاصة باعتبارها عاصمة الولاية من هذه العملية التي عززت قدرات الإيواء فيها حيث ما أدى إلى زيادة نمو الحظيرة السكنية بها، حيث بلغ عدد المساكن سنة 2000م حوالي 10676 سكن أما في سنة 2005 فوصل عدد المساكن إلي 13270 سكن أي في خمس سنوات عرفت الحظيرة السكنية زيادة بـ 1750 سكن أي بمعدل 350 سكن سنويا بينما وصل إلي 14063 سكن خلال 2008 أي زادت الحظيرة السكنية بـ3387 سكن أي بمعدل سنوي قدره 338 سكن.

من خلال هذه المميزات لمدينة أم البواقي ومن خلال الأسباب المذكورة أعلاه التي جعلت مدينة أم البواقي الخيار الأنسب لدراستنا في هذه الأطروحة بالإضافة إلى نقص هذا النوع من البحوث على المدينة.

كما نتطرق من خلال هذا الفصل إلى استعراض الإمكانيات الطبيعية والمقومات التاريخية والجغرافية بالإضافة إلى المؤهلات الاقتصادية والسكانية فضلا على التركيبة العمرانية وخطة المدينة بالإضافة إلى واقع الحظيرة السكنية وتطوراتها ضمن البرامج التنموية المتبعة، لنوضح أخيرا المناطق السكنية في المدينة ومنهجية تقسيمها والأحياء السكنية التي تنظم إليها وذلك من خلال أربعة محاور وتتمثل فيما يلي:

المحور الأول: الدراسة التحليلية للمقومات التاريخية والإمكانيات الطبيعية والسكانية لمدينة أم البواقي.

المحور الأول: الدراسة التحليلية للمقومات التاريخية والإمكانيات الطبيعية والسكانية لمدينة أم البواقي.

المحور الثاني: واقع الحظيرة السكنية وتطورها في مدينة أم البواقي.

المحور الثالث: انعكاس سياسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر على التخطيط الحضري المناطق السكنية والعمران في مدينة أم البواقي.

المحور الرابع: المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومعايير تقسيمها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

[1] الأستاذ الدكتور محمد الهادي لعروق، نفس المرجع السابق، ص 25.

المحور الأول: الدراسة التحليلية للمقومات التاريخية والإمكانيات الطبيعية والسكانية لمدينة أم البواقي.

1. السياق التاريخي لنشأة ولاية أم البواقي:

يعود تاريخ ولاية أم البواقي إلى حقبة ما قبل الميلاد، وبالتحديد إلى 8000 سنة قبل الميلاد وذلك حسب ما دلت عليه الآثار المتبقية في العديد من المدن بهذه الولاية. لقد مثلت أم البواقي إقليما مهم جدا من المملكة النوميدية وقد ازدهرت في تلك الفترة الحياة الاقتصادية والتي اعتمدت بالدرجة الأولى على زراعة أشجار الزيتون، مما جعل من قاديوفالا (قصر الصبيحي) وماكوماداس (أم البواقي) مركزيين على قدر من الأهمية في التبادل التجاري[1].

كما تعرضت المنطقة إلى العديد من الغزوات عبر مراحل وفترات زمنية مختلفة تمثلت في:

- **المرحلة الرومانية (200 ق م إلى 429م):** عرفت المنطقة العديد من الغزوات والاحتلال كمثيلاتها من المناطق على الأراضي الجزائرية من غزو القوات البونيقية والمملكة النوميدية التي بصم علها الغزو الروماني آثاره.
- **المرحلة الوندالية من (429-430م):** تم خلالها استبدال اسم سيرتا بقسنطنة وانهيار الحياة الحضرية بالأوراس واندثرت المراكز الهامة مثل: كبار هنشير، مراكز الوندال، تيمقاد، ثم عاد السكان إلى السهول فطوروا فلاحة الحبوب والزيتون وتربية المواشي.
- **المرحلة البزنطية من (533م – 646م):** حيث اعتصم السكان من جديد بالجبال وغادروا مدن وقرى المراكز الهامة مثل "سيقوس، "ماكوماداس"، "بغأي".
- **مرحلة الفتوحات الإسلامية من (647م – 750م):** وقدوم الفاتحين سنة 697 م نهاية الاحتلال البيزنطي بإفريقيا الشمالية، حيث هاجمت الجيوش العربية منطقة الاوراس سنة 701م حيث اسلم البربر واستقرو العرب بشمال المنطقة في سنة 750م حيث شيدت الحصون على الأنقاض القديمة فشهدت المنطقة ازدهار الثقافة حول المراكز الهامة مثل: تديجة، بغاي، مسكيانة ولوفرة المياه بالناحية ظهرت مراكز حضرية فلاحية جديدة.
- **مرحلة قدوم الفاطميين من (القرن 10 إلي القرن11):** حيث قسمت منطقة أم البواقي في سنة 1029م إلى بغأي، تيدجيسة، قسنطينة، وقد كان لهذا التقسيم أثره السيئ على الحياة الاجتماعية والحضرية حيث تدهورت الفلاحة وأهملت شبكة الطرقات التي كانت تستغلها قطعان الزناتة والادارسة، كما أدت كذلك سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها الهلاليون إلى انتشار المجاعة والأوبئة والأمراض طيلة القرن 11.
- **مرحلة الوحدة المغربية في القرن الثاني عشر ميلادي (1160م):** حيث تحققت وحدة المغرب على يد الموحدين وقد تصدى سكان المنطقة للاحتلال فقاوموا بشراسة عنف وكانت ملاجئهم الأولى:

[1] منوغرافيا ولاية أم البواقي،2022م، ص01.

الاوراس، سيدي رغيس، الطارف أما السهول فكانت مسرحا لمعارك ضارية سواء ضد قرطاج – روما – الو ندال – أو البيزنطيين، واصطدم جلهم بقبائل معتزة بالدفاع عن كرامتها منظمة على شكل مملكة بقيادة مشاهير القادة مثل ماسينيسا، يوغرطا وغيرهم.

➢ **المرحلة العثمانية في القرن في 15 من (1518م –1827م):** تميزت بدخول العثمانيين حيث عرفت المنطقة ركودا كبقية مناطق المغرب العربي وعاش سكانها على طريقة القبائل والأعراش أين نجد الحراكتة، السقنية وأولاد ملول).

➢ **مرحلة الاستعمار الفرنسي من (1880–1962م):** جاء الاستعمار الفرنسي في (1837م) وأخذت مدينة أم البواقي أول طابع هيئة إدارية في سنة 1880 م ثم استقلت كبلدية مختلطة في 15 فيفري 1882 متشكلة من 12 دوار (بالإضافة إلي 5 هيئات إدارية لتسمى فيما بعد بـ (Carnot ville) خلال معركة قسنطينة في 13 مارس 1895، والتي استبدلت تسميتها بـ: CAN_ROBERT في 13 جويلية من نفس السنة نسبة إلى القائد العسكري الذي كان يحكم المنطقة وأنشئت المنطقة أندلك تبعا للأسلوب لاستعماري في شكل قرية استيطانية. وفي سنة 1951م كما ارتقت من بلدية مختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات. كما عرفت المنطقة نشاطا مكثفا ضمن النضال السياسي الذي توجته ثورة التحرير الكبرى "نوفمبر 1954م" بانتمائها لمنطقة الأوراس (الولاية الأولى) ومن اهمم شهدائها العربي بن مهيدي. بينما عرفت بالاسم الحالي أم البواقي والذي يعود إلي الحقبة العربية البربرية وحسب بعض الكتابات القديمة فان هذا الاسم جاء نسبة إلى الكاهينة التي تركت أولادها في هذا المكان. ومن هنا اشتق اسم المدينة من أم اللذين تبقوا.

➢ **مرحلة بعد الاستقلال والارتقاء إلي مصنف البلدية من (1962–1967م):** بعد الاستقلال أصبحت أم البواقي مسيرة من طرف جهة خاصة (Delegation scale) حتى سنة 1967م أين أنشا أول مجلس شعبي بلدي (APC) حيث أصبحت بلدية جزائرية تابعة لدائرة عين البيضاء المنتمية إلي ولاية قسنطينة أثناء تلك الفترة تقلصت حدود البلدية بفقدانها 7 دواوير هذه الأخيرة ارتقت بدورها إلي بلديات ريفية خاصة في شمال وشرق المركز وهي: بريش، قصر الصبيحي، عين ببوش، سيدي معاش، عين ملوك، فكيرينة، الحاسي حيث استمرت على هذا التصنيف لغاية 1973م.

➢ **مرحلة التصنيف الولائي من (1974–2023م):** ارتقت بلدية أم البواقي إلى ولاية اثر التقسيم الإداري لسنة 1974م. وارتقت مدينة أم البواقي إلى مقر ولاية.

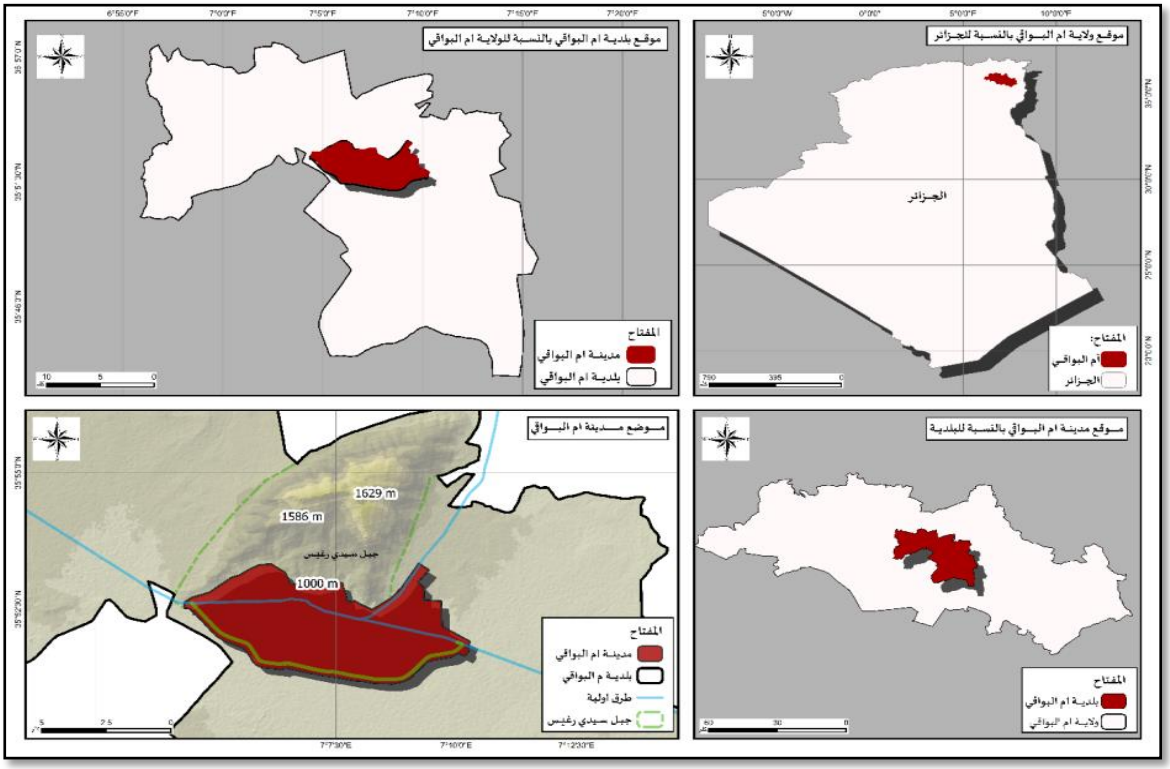
➢ **تعديل حدودها الإدارية في سنة (1984م):** من خلال بفصل بلدية خنشلة عنها وارتقائها إلى مرتبة الولاية ما أدى الى تعديل حدودها وتقليصها من الجهة الجنوبية الشرقية لصالح بلديتي عين الديس شمالا وعين الزيتون جنوبا.

2. تقديم موقع ولاية أم البواقي:

تقع ولاية أم البواقي الجهة الشمالية الشرقية من الهضاب العليا بارتفاع يتراوح بين 700 إلى 1000 معلى مستوى سطح البحر على مساحة قدرت بـ 6187,56 كم^2.تتوسط ولاية أم البواقي سبع ولايات مهمة حيث نجد من الجهة الشمالية ولاية قسنطينة ومن الشمال الشرقي كل من ولاية قالمة وسوق أهراس بينما من الناحية الشمالية الغربية ولاية ميلة، كما نجد من جهة الجنوب ولاية خنشلة ومن الناحية الجنوبية الشرقية ولاية تبسة ومن الجنوب الغربي ولاية باتنة.

بلغ عدد السكان الإجمالي للولاية 262 835 نسمة لسنة 2022م بمعدل نمو سنوي قدر بـ 1.70%، كما يتصف هذا الموقع بالمميز نظرا للخصائص المتنوعة والهامة حيث نجد نسبة 63.80% من المساحة الكلية للولاية تمثل السهول والتلال تليها الجبال بنسبة 17.30% بينما تقدر المساحة الغير صالحة للزراعة ب 18.90% وهذا ما يجعلها تتميز بموقع استراتيجي هام وخصائص جيولوجية منفردة.

الخريطة رقم (01): تمثل خريطة موقع مدينة أم البواقي بالنسبة للولاية ضمن ولايات الشرق الجزائري.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على التقسيم الإداري.

1.2. تقديم موقع بلدية أم البواقي: تتربع بلدية أم البواقي على مساحة (432,31 كم^2) وهو ما يمثل نسبة 6,98% من مساحة الولاية حيث تتوسط مجالها الولائي وتقع على ارتفاع 700 إلى 1000م من مستوى سطح البحر بعدد سكان بلغ نحو 357 106 نسمة في سنة 2022م يتوزعون عبر مراكزها الحضرية المتمثلة في:

- **التجمع الحضري (ACL):** مدينة أم البواقي أين يتواجد مقر البلدية وكذلك مقر الولاية، يقع شمال البلدية.
- **أربع تجمعات ثانوية (AS):** وهي سيدي ارغيس، توزلين بئر خشبة عباس لغرور (فض السوار).
- **منطقة التبعثر (ZE):** تتكون من عدة مشاتي ومداشر نذكر منها المدفون، قليف...

يحدها من الشمال كل من بلدية عين ببوش وعين الديس، ومن الشرق بلديتي بريش وفكيرينة بينما من الناحية الغربية نجد كل من بلديتي عين فكرون وبوغرارة السعودي أما من الجهة الجنوبية نجد بلدية عين الزيتون.

2.2. تقديم موقع مدينة أم البواقي: تقع مدينة أم البواقي في المنطقة الداخلية الشرقية للجزائري يحدها من الشمال قالمة ومن الجنوب خنشلة وباتنة ومن الشرق تبسة وسوق أهراس ومن الغرب قسنطينة وميلة، بالإضافة إلى أنها مقر البلدية والدائرة والولاية حيث تقع شمال المجال البلدي على ارتفاع يقدر ب 880 م على مستوى سطح البحر، يحدها من الشمال عين ببوش وعين الديس ومن الجنوب عين الزيتون ومن الشرق عين البيضاء وفكرينة وبريش ومن الغرب عين فكرون، بلغ عدد سكان مدينة أم البواقي 667 88 نسمة في سنة 2022م.

تتجلى أهمية معرفة الموقع الجغرافي وخصائص مجال الدراسة بصفة عامة ومدينة أم البواقي بصفة خاصة في تسليط الضوء على الإمكانيات والمقومات التي يتميز بها الموضع والموقع بهدف توجيهها والعمل عليها من خلال معرفة مدى القدرة على استيعاب التطورات القائمة وتلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان على مستوى جميع الأصعدة وتوفير الوظائف الضرورية والمتنوعة التي تتماشى مع متطلبات وتطلعات السكان المتنوعة وفي إطار تحقيق الاستدامة الحضرية والارتقاء بجودة حياتهم في ظل النمو العمراني المتواصل والتطورات التكنولوجية والأحداث الاقتصادية والسياسات البيئية المستحدثة فضلا على ضرورة التطرق إلى العوائق بصفتها عوامل تكوين مهمة ومساهمة في عمليات التنمية واستدامتها.

3.2. تقديم موضع مدينة أم البواقي: تتموضع مدينة أم البواقي في شمال البلدية بمساحة قدرها 1358 هكتار عند أقدام جبل سيدي ارغيس الذي يقدر ارتفاعه ب 1635 م وعند تقاطع محور الطريقين:

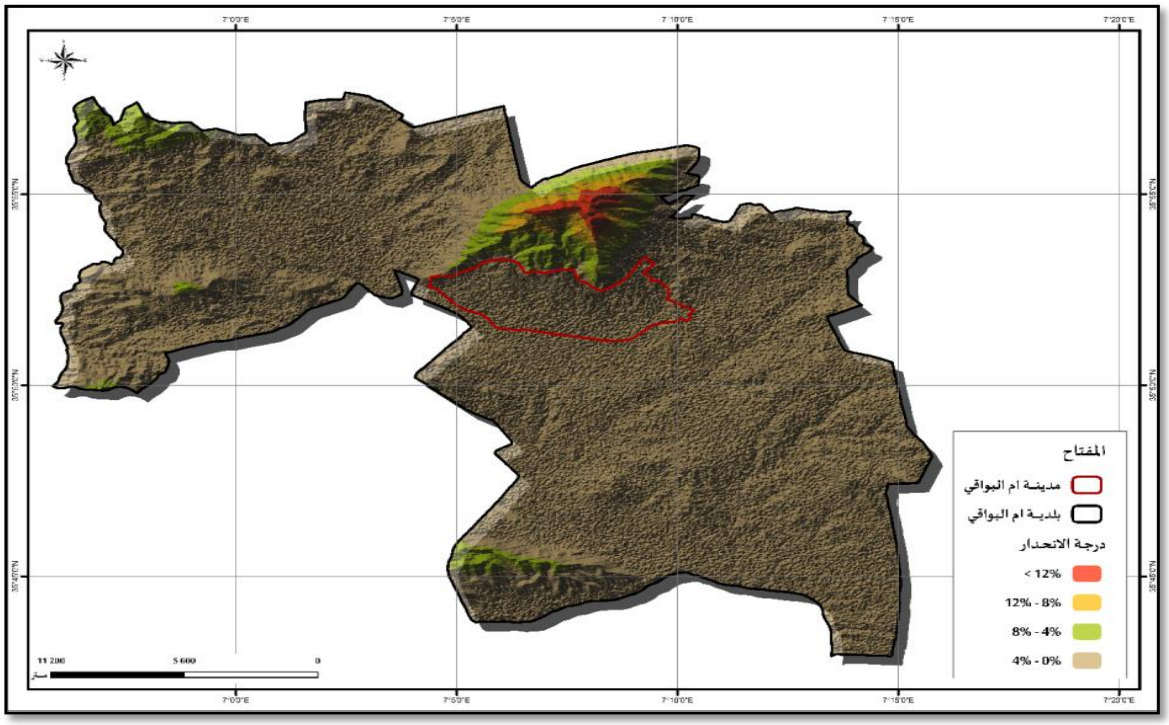
– الطريق الوطني رقم 10 الذي ربط من الغرب إلى الشرق بولاية تبسة. وبعض البلديات الولاية كبلدية عين البيضاء وما جاورها ويربطها من الغرب بولاية قسنطينة وبلديات أخرى كسيقوس.

– الطريق الوطني رقم 32 يربط بعض البلديات كبلدية عين ببوش وقصر الصبيحي بالإضافة إلى ولاية خنشلة، مما جعلها مدينة رابطة أو بمعنى أخر منطقة عبور بين مختلف المناطق المحيطة بها.

أ.الانحدارات: من خلال دراسة الانحدارات في مدينة أم البواقي نجد أنها تنتمي إلى أربع فئات متمايزة وتتمثل في:

- **الفئة الأولى:** (4-0 %) هي الفئة السائدة بنسبة تقدر بـ 78.61 %. تتميز بسهولة مد الشبكات بأقل التكاليف لشبكة الطرق،الصرف الصحي والمياه.
- **الفئة الثانية:** (8-4 %) تشكل هذه الفئة حوالي 8.30 % وتظهر خاصة في شمال المنطقة عند أقدم جبل سيدي ارغيس وفي الجنوب الغربي، وهي فئة ملائمة للبناء والتعمير ومد الشبكات التقنية دون تكاليف باهضة.
- **الفئة الثالثة:** (12-8 %) تمثل حوالي 5.63% وتستقر في الجهة الشمالية والجنوبية تتميز بأنها صالحة للبناء والتعمير لكن بشروط خاصة بالنسبة للميادين والمنشآت التقنية فيها يتطلب تكاليف باهضة.
- **الفئة الرابعة:** (أكبر من 12 %) تنتشر هذه الفئة في الجهة الشمالية وتمثل حوالي 7.46 %. وهي فئة غير صالحة للتعمير في معظمه انظرا لتضاريس ها الشديدة.

الخريطة رقم (02): توضح الفئات المختلفة للانحدارات على مستوى موضع مدينة أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على نموذج الارتفاع الرقمي SRTM،2023م.

ب. جيوتقنية مدينة أم البواقي: تتميز جيوتقنية مدينة أم البواقي تتميز بأربعة مناطق مصنفة تم تصنيفها كالأتي:

- **المناطق الصالحة للبناء:** وهي السائدة في المدينة وتتوزع جلها في الشرق والجنوب، تتراوح انحداراتها مابين (12%-0) صخورها مكونة من تناوب طين، طمي، حجارة، حصا كتل صخرية وهي أراضي قابلة لتحمل مختلف البنايات.
- **المناطق المتوسطة الصالحة للبناء:** توجد في الجهة الغربية انحداراتها تتراوح مابين (12%-4)

صخورها مشكلة من الكلس الكريتاسي والكلس البحري وهي أراضي تتحمل البنايات إلا أنها تتطلب تكاليف وتفرض عدة طرق للتدخل منها:

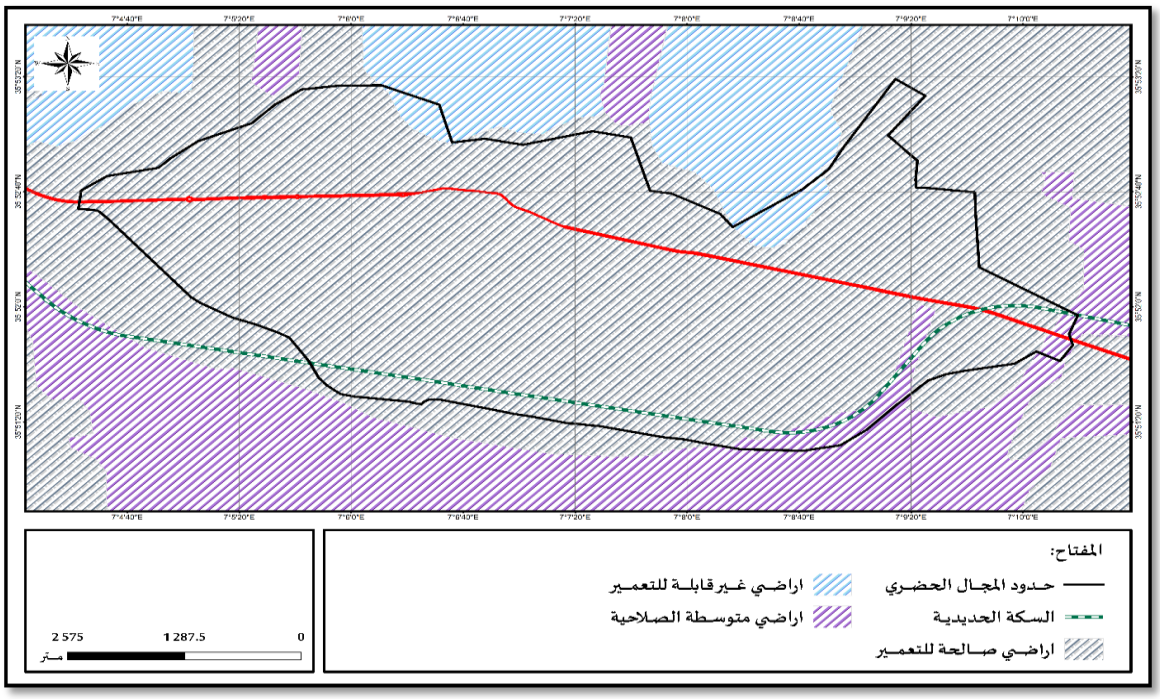
- تسوية السطح لتسهيل عملية صرف المياه وخاصة منها مياه الأمطار.
- تعميق أعمدة الأساسات.

▪ **مناطق ضعيفة الصلاحية للبناء:** تنتشر هذه المساحات في الجهة الجنوبية ومحيطة بالأراضي الصالحة للتعمير وهي مشكلة من تكوينات الزمن الرابع طمي، طين على أراضي تقريبا منبسطة مما يتطلب التدخل بعمليات تهيئة كالصرف المياه المستعملة ومياه الأمطار لأن المنطقة معرضة للتعمير.

▪ **المناطق غير الصالحة للبناء:** تغطي المساحات المتواجدة بالشمال والمتمثلة في كتل الجبل سيدي ارغيس والمساحات الممتدة على شكل طولي في الجهة الغربية وتتميز هذه المناطق بالانحدار ضعيف جدا في الغرب وانحدار قوي في الشمال وتكويناتها مكونة من: الكلس البحري يمكن استغلال هذه المناطق لأغراض مختلفة باستعمال الحصى عن طريق الحاجز.

تعتبر أهمية الدراسة التحليلية الجيوتقنية لمدينة أم البواقي في معرفة الطبيعة الجيولوجية والتنوع الفيزيائي وتركيبة الصخور الداخلي في التكوين ومدة قوة التحمل للمواقع بهدف توجيه عمليات البناء والتوسع العمراني ضمن المناطق الصالحة للتعمير وأنماط البناء بما يتماشى مع مبادئ العمران المستدام والحفاظ على حياة السكان وحقهم في الموارد بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات داخل المدينة بهدف استدامة العيش والارتقاء بجودة الحياة.

مخطط رقم (01): توضح جوتقنية مدينة أم البواقي.

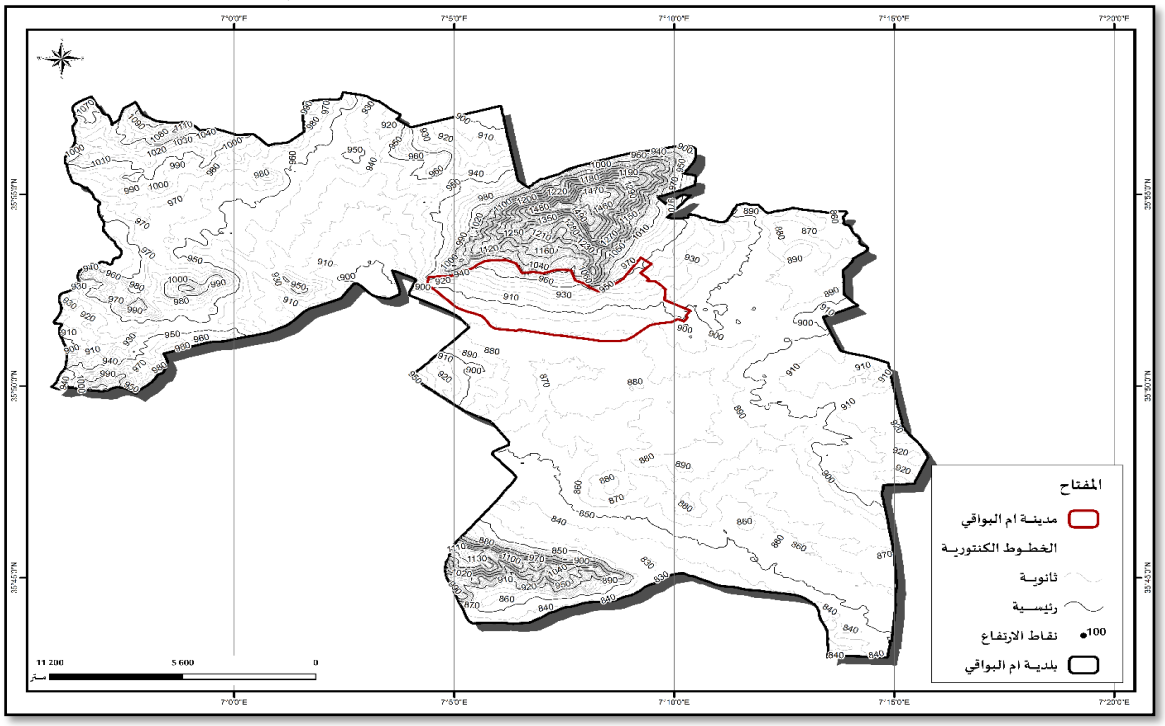


المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على الصور الجوية والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2023م.

ج. طبوغرافية مدينة أم البواقي: مدينة أم البواقي تمتد على ارض منبسطة على سفح أعلى قمة في البلدية جبل سيدي ارغيس الذي بلغ ارتفاعه 1635 م أما المدينة تتراوح الارتفاعات فيها مابين 900 – 970 م وهي واقعه في منطقة منخفضة بالنسبة لما حولها حيث نلاحظ أن أسهم الانحدار متجهة كلها نحو المدينة مما يجعلها منطقة معرضة للفيضانات بدرجة كبيرة.

إن التطرق إلى الدراسة التحليلية لطبوغرافية الأرض في مدينة أم البواقي وطبيعتها يكمن في فهم أهمية اختيار مناطق تموضع المباني والعمران الحضري وآفاق التوسع العمراني واتجاهاته المستقبلية للتخطيط الحضري والتعمير بما يخدم متطلبات التنمية الحضرية المستدامة في مدينة أم البواقي ومراعاة أبعادها المختلفة والمذكورة سابقا من خلال السند النظري للأطروحة عبر تحقيق أهدافها في تحسين الجودة.

الخريطة رقم (03): توضح طبوغرافية مدينة أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على نموذج الارتفاع الرقمي SRTM، 2023م.

د. المعطيات المناخية: تتميز مدينة أم البواقي بمناخ قاري شبه جاف بارد وممطر شتاء جاف وحار صيفا حيث يبلغ معدل التساقط السنوي ما بين 200 إلى 400 مم. بينما يتراوح معدل الحرارة ما بين 20° إلى 40° من أفريل إلى سبتمبر، وما بين 8° إلى 25° من أكتوبر إلى مارس. كما تهب رياح من نوع سيروكو بمعدل 30 إلى 50 يوما في السنة، وتقدر عدد أيام الجليد بـ 37 يوما في السنة.

جدول رقم (25): المعطيات المناخية لمدينة أم البواقي.

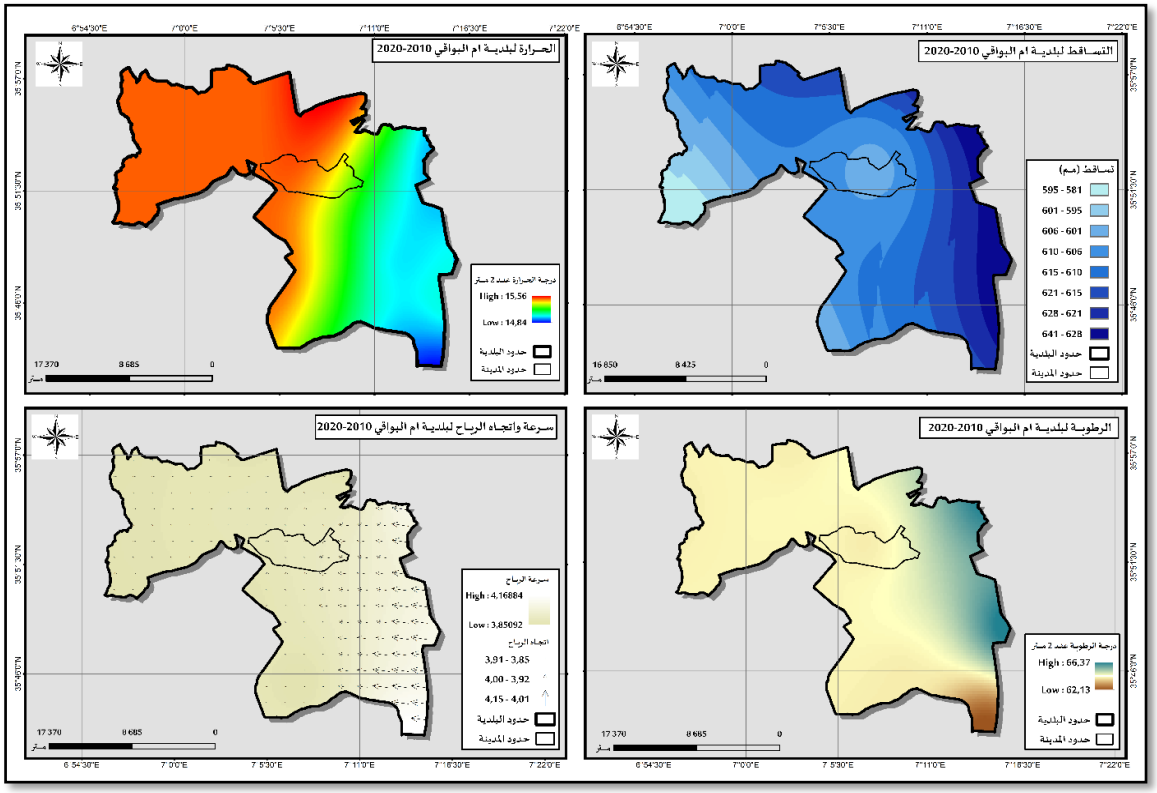
المتغير / الأشهر	معدل درجات الحرارة الدنيا (C°)	معدل درجات الحرارة القصوى(C°)	معدل درجات الحرارة العادية (C°)	كمية التساقط (mm)	نسبة الرطوبة (%)	معدل سرعة الرياح (m/s)
جانفي	02.06	13.50	07.80	07.80	68	03.70
فيفري	03.03	17.60	10.30	02.40	58	02.60
مارس	03.01	16.10	09.60	09.00	67	01.70
أفريل	07.50	21.40	14.10	30.20	63	02.30
ماي	12.10	27.00	19.50	74.00	62	02.20
جوان	18.50	34.20	26.50	07.40	43	02.20
جويلية	19.30	37.40	28.40	00.20	39	01.30
أوت	19.80	37.10	28.30	28.90	41	01.00
سبتمبر	17.30	31.90	24.10	09.80	54	02.70
أكتوبر	09.50	21.80	15.40	21.00	68	02.70
نوفمبر	05.10	15.70	10.10	12.00	74	03.20
ديسمبر	01.20	13.30	06.90	31.10	79	03.20
المجموع	118.4	287	201	233.8	716	28.8

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي، 2023م.

- **التساقط:** تختلف كمية التساقط من جهة لأخرى وتقدر كمية التساقط السنوية بحوالي233.8 ملم في أم البواقي.
- **الحرارة:** يتراوح معدل درجة الحرارة مابين 118.4 الى287 درجة مئوية من جانفي إلى ديسمبر سنة 2021.
- **الرطوبة:** تعتبر الرطوبة عنصر مهم في المناخ تزيد نسبتها في الشتاء عن باقي الفصول حيث بلغت حوالي 79 في شهر ديسمبر 2021م وهذا راجع إلى التساقطات وكذلك الرياح الشمالية الغربية وتنخفض في فصل الصيف حيث بلغت 39 في شهر جويلية سنة 2021 وهذا راجع إلى قيم الحرارة المرتفعة وكذلك الرياح إلى الرياح الجنوبية الجافة السيروكو.
- **الرياح السائدة:** هي رياح ذات اتجاه شمالي وشمالي غربي في الشتاء وباردة وأما في الجنوب الغربي فهي جافة في فصل الصيف (السيروكو) كما أن سرعتها متغيرة وهي تزداد في نهاية فصل الشتاء

(جانفي) وبداية الخريف (نوفمبر)

الخريطة رقم (04): توضح التغيرات المناخية في كل من مدينة وبلدية أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على البيانات المناخية من الموقع /power.larc.nasa.gov،2023م.

إن التطرق إلى الدراسة التحليلية للعوامل المناخية في مدينة أم البواقي وتغيراتها يساهم في فهم عملية التغيرات والتوقعات المختلفة للظواهر المناخية بالمنطقة وهذا ما يساعد في اختيار اتجاهات تموضع المباني والعمران الحضري ومواد البناء فضلا على الأبعاد في العملية التصميمية بما يخدم متطلبات التخطيط والتصميم المستدام في مدينة أم البواقي والتطلع لتنفيذ أبعاده المختلفة حيث تطرقنا إلى ذلك في الجانب النظري من الأطروحة بهدف تحقيق وتحسين جودة الحياة.

3. الدراسة التحليلية للخصائص السكانية لمدينة أم البواقي:

نختص في دراسة التطور السكاني في مدينة أم البواقي بالمرحلة ما بعد الاستقلال وبالتحديد بعد الترقية الإدارية الأخيرة لمدينة أم البواقي كمقر ولاية في 1974 كما ذكرنا سابقا وبالتالي نعتمد على كل من الإحصائيات السكانية الأخيرة انطلاقا من سنة 1977–2022م لانتماء هذا الفترة كذلك إلى المراحل التنموية في الجزائر والزيادة السكانية المعتبرة وبداية تبلور الفكر الاستدامة والجودة عالميا ووطنيا كما ذكرنا سابقا في الجانب النظري.

1.3. مراحل تطور الزيادة السكان في مدينة أم البواقي: إن للزيادة السكانية دور في التأثير على مراحل نمو المدينة على جميع الأصعدة وخاصة عمرانيا لما لدور السكان والزيادة السكانية في استهلاك

المجال والعمران حيث نجد أن مدينة أم البواقي مرت بالعديد من المراحل خلال نموها السكاني من أهمها بالنسبة لدراستنا المراحل التالية:

1.1.3. مرحلة بداية البرامج التنموية والانفجار السكاني في الجزائر من (1978-1988م): عرفت هذه المرحلة ارتفاع عدد السكان من 16415 ن إلى 1978م إلى 35261ن سنة 1988 م بمعدل سنوي قدره 4,55% نتيجة ظهور البرامج التنموية في الجزائر والتي انعكست على المدينة من خلال الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية والمرافق والتجهيزات الجديدة وخلق مناصب شغل وتحسن ملموس في الظروف المعيشية الأمر الذي انعكس على جودة حياة الفرد والمدينة.

2.1.3. مرحلة الركود الاقتصادي وانخفاض الزيادة السكانية من (1988-1998م): في هذه المرحلة نلاحظ ارتفاع عدد سكان مدينة أم البواقي من 35261ن سنة 1988م إلي 47046 ن سنة 1998 بمعدل نمو سنوي قدره 2,72% ونلاحظ في هذه المرحلة انخفاض ملحوظ في معدل النمو السنوي مقارنة بسابقتها نتيجة الظروف الاقتصادية الوطنية بصفة عامة وبالمدينة بصفة خاصة كزيادة البطالة وانخفاض الدخل والمستوى المعيشي للسكان الأمر الذي أدى بطبيعة الحال إلي انخفاض جودة حياة الفرد في المدينة اعتمادا على ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من عوامل وأبعاد جودة الحياة الفرد

3.1.3. مرحلة ظهور بوادر التنمية المستدامة والزيادة السكانية المعتبرة من (1998-2008م): حيث بلغ معدل النمو السنوي في هذه المرحلة 2,80 % بينما وصل عدد سكان مدينة أم البواقي من إلى 66517 ن سنة 2008م من47046 ن سنة 1998م بزيادة صافية قدرها 19471ن عرفت هذه الفترة زيادة سكانية معتبرة مع ارتفاع معدل النمو السكاني للمرة الثانية جراء الازدهار اقتصادي الذي عرفته البلاد فضلا على الانطلاق في المشاريع المهيكلة التي استفادة منها مدينة أم البواقي والتي دفعت إلى تحسين في جودة حياة الفرد عموما في المدينة ما أدى بدوره للزيادة السكانية والزيادة في السكن واستهلاك المجال الحضري.

4.1.3. مرحلة انتقالية وانخفاض الزيادة السكانية من (2008 - 2022م): في هذه المرحلة نلاحظ انخفاض معدل النمو السنوي إلى1,70% سنة 2022م حيث عدد سكان مدينة أم البواقي الي667 88 ن بزيادة صافية قدرها 22150ن مقارنة بسنة 2008م والتي بلغ عدد سكانها 66517 ن سنة 2008م بمعدل نمو سنوي قدره 2,80% حيث يعود إلى الظروف السياسية التي عرفتها البلاد والتي أثرت على الظروف الاقتصادية فضلا على الظروف الصحية التي مرت بها البلاد جراء وباء كوفيد-19 الأمر الذي أدى انخفاض في مستوى المعيشة جراء ارتفاع الأسعار،حيث توجهت إلى استكمال المشاريع والمخططات السابقة.

الجدول رقم (26): النمو السكاني في مدينة أم البواقي من مجموع سكان الولاية من سنة 1977 إلى 2022م.

السنوات/ م	المدينة	معدل النمو السنوي في مدينة أم البواقي/ %	الولاية
1978	15126	/	305.717 ن
1988	33757	%4,55	936.403 ن
1998	47046	%2,72	480.64ن
2008	66517	%2,80	612621 ن
2022	88 667	%1,70	835 262 ن

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان 1988-2022م مع معالجة الباحثة 2023م.

4. عوامل تطور السكان في مدينة أم البواقي:

1.4. الزيادة الطبيعية: تعتبر من أهم العوامل المتحكمة في الزيادة السكانية في مدينة أم البواقي حيث مرت الزيادة الطبيعية في مدينة أم البواقي عرفت هذه الزيادة مرحلتين مهمتين وهما:

أ. **المرحلة الممتدة من (1988-1998م):** في هذه المرحلة كان المعدل الزيادة الطبيعية مرتفع نوعا ما في سنة 1988م حيث قدر بـ 4.55% ثم انخفض إلى 2.72 %سنة 1998م.

ب.المرحلة الممتدة من (1998-2008م): خلال هذه المرحلة عرف معدل الزيادة الطبيعية نوعا من الثبات حيث حافظ على نفس الوتيرة من 1998 بنسبة 2.72% إلى 2.80% سنة 2008م.

ج.المرحلة الممتدة من (2008-2022م): خلال هذه المرحلة انخفض معدل الزيادة الطبيعية إلى 1.70% سنة 2022م مقارنة بسنة 2008م والذي بلغ 2.80% كما ذكرنا سابقا.

2.4. الهجرة:

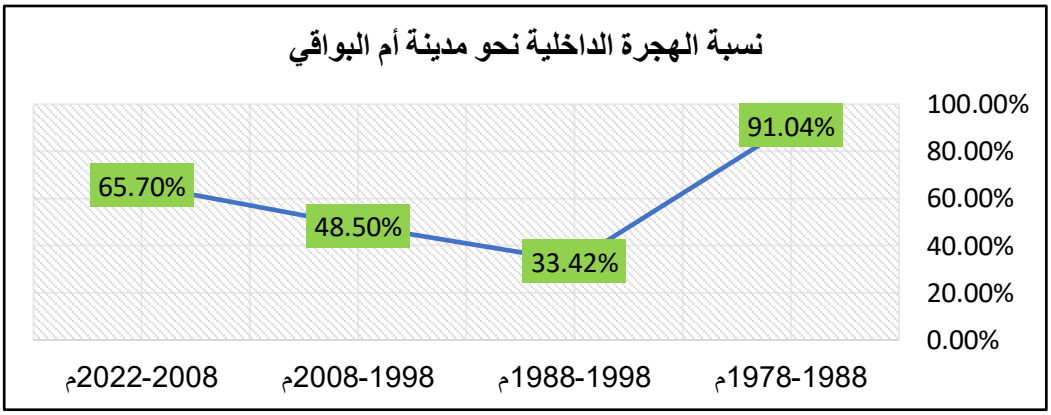
تعتبر عامل مهم يساهم في الزيادة السكانية الغير طبيعية في المدينة وعنصرا مهما في دراسة تطور حجم السكان داخل المدن كما تساهم في التأثير على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وحتى السلوكية والعمرانية داخل الحضر والناتجة عن سعي السكان إلي حياة أفضل وظروف معيشة أحسن وإمكانيات وهياكل قاعدية وتجهيزات متنوعة تتماشى مع احتياجاتهم وتطلعاتهم جودة حياة أفضل ورفاهية هم بحاجة إليها في المناطق الشبه حضرية أو الريفية منها حيث مدينة أم البواقي كمقر للبلدية ومركز للولاية الوجهة المستقطبة للسكان من الأقاليم المحيطة خاصة فيما يتعلق بالفترة 1978-2022م كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27): يوضح معدلات الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي.

الفترة الزمنية للتعداد السكاني/م	عدد سكان مدينة أم البواقي/ن	عدد السكان المهاجرين نحو مدينة أم البواقي	نسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي%
1978-1988م	15126	18846	% 91.04
1988-1998م	33757	11785	% 33.42
1998-2008م	66517	32261	% 48.50
2008-2022م	88 667	58254	%65.70

المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن ONS مع معالجة الباحثة 2023م.

الشكل رقم (31): يوضح نسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي.



المصدر: الإحصاء العام للسكان والسكن ONS مع معالجة الباحثة 2023م.

من خلال قراءة الجدول نستنتج أن مراحل الهجرة الداخلية بمدينة أم البواقي مرت بالمراحل الآتية:

1.2.4. مرحلة 1978-1988م: عرفت هذه المرحلة زيادة هائلة في معدل صافي الهجرة يمثل بـ 91.04% ما يعادل 18846ن نتيجة استقطاب مدينة أم البواقي لسكان المناطق المجاورة من خلال استفادتها من العديد من المشاريع السكنية والانجازات الهامة وتوفير مناصب الشغل بالإضافة إلى التعديل الإداري لحدودها سنة 1984م ما سهل عمليات الاستقرار بالمدينة وتحسن الظروف الاقتصادية بها.

2.2.4. مرحلة 1988 – 1998م: في هده المرحلة انخفض معدل صافي الهجرة 33.42% وهو ما يعادل 11785 نسمة مقارنة بما سبق نتيجة غياب المشاريع واستثمارات بالمدينة مقارنة بالمرحلة السابقة بالإضافة إلى التغير في مستوى المعيشية بالمدينة.

3.2.4. مرحلة 1998-2008م: خلال هذه الفترة قدر المعدل ب 48.50 % ما يعادل 20691 نسمة وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بسابقتها. جراء انطلاق العديد من المشاريع داخل المدينة فضلا على الانتعاش الاقتصادي الذي مس المدينة والذي دفع إلى تحسين في مستوى المعيشة واستقطاب السكان عموما.

4.2.4. مرحلة 2008–2022م: خلال هذه الفترة قدر المعدل ب 65.70% ما يعادل 58254 نسمة وهي نسبة مرتفعة نوعا ما مقارنة بسابقتها وتعتبر هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة حيث استمرت المدينة في استقطاب السكان نظرا للظروف التخطيطية والاقتصادية التي عرفت انتعاش داخل المدينة.

5. معدلات التركز السكاني بـ مدينة أم البواقي:

عرف معدل التركز السكاني في مدينة أم البواقي زيادات معتبرة حيث انتقل من 53,55 سنة 1978م إلي 77.44% خلال تعداد 1988م وذلك لانعكاسات قرار الترقية الإدارية لمدينة أم البواقي إلى مقر الولاية الرابعة كما عرف نوعا من الاستقرار من 1998 إلي 2008م بمعدل 78.06% انه يبقى عال مقارنة بباقي التجمعات الحضرية ليرتفع إلى 83.36% سنة 2022م.

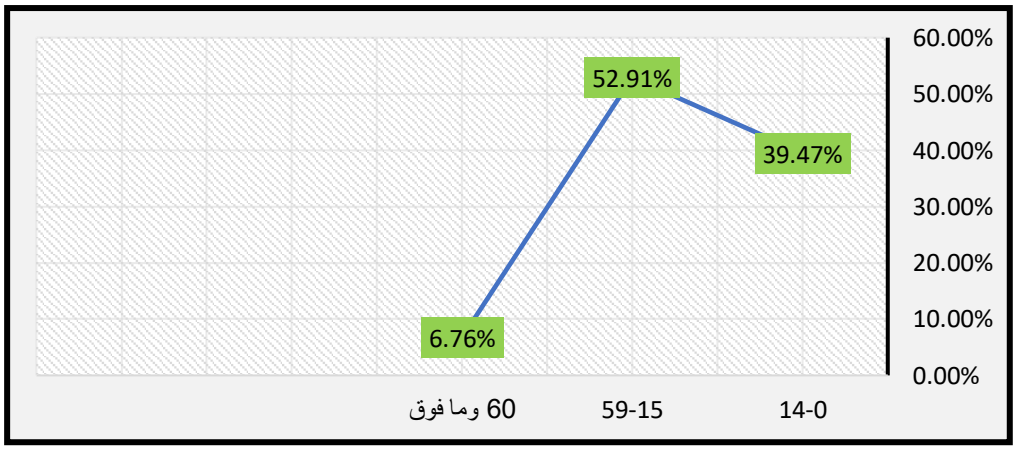
تطوير أنشطة التعليم العالي وتوافر الخدمات والسكن. كل هذه العوامل ساهمت في لتنمية المدينة هذا ما شجع التحول الهائل للسكان نحو المدينة.

الجدول رقم (28): يوضح نسبة التركز السكاني في مدينة أم البواقي مقارنة بالبلدية في الفترة الممتدة من 1978–2022م.

سنوات التعداد السكاني/م	عدد سكان مدينة أم البواقي/ن	عدد سكان بلدية أم البواقي/ن	نسبة تركز السكان%
1978	15126	28247	53,55
1987	33757	43592	77,44
1998	46048	8699	78,45
2008	66517	80358	77.7
2022	88 667	106 357	83.36

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS معالجة الباحثة، 2023 م.

الشكل رقم (32): يوضح نسبة التركز السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من 1978–2022م.



المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2023م.

1.5. التركيب السكاني لسكان مدينة أم البواقي: إن التركيب السكاني يوضح صورة المجتمع داخل المدينة حسب خاصية ديموغرافية معنية أو مجموعة من الخصائص وبالتالي تحديد الفروق القائمة في مجال التركيب السكاني بين المجتمعات حيث يعتبر من أهم العناصر الأساسية في التحليل الديمغرافي من حيث توزيع السكان ونموهم.

حسب الفئات العمرية والنوعية ولها تأثير كبير على الزيادة الطبيعية ترتبط بالقوة الإنتاجية للسكان ومدى فعاليتهم الاقتصادية فالأهمية من دراسة هذا العنصر هو توفير القاعدة الأساسية لمختلف برامج التخطيط والتنمية والتسيير في مختلف القطاعات الاقتصادية لهؤلاء السكان وحسب كل فئة.

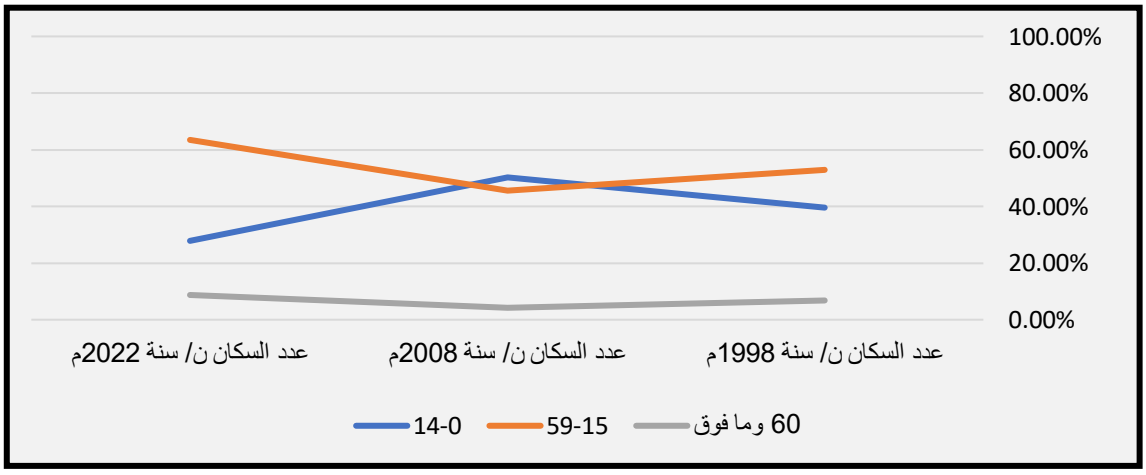
2.5. تركيب العمري للسكان في مدينة أم البواقي: يكون إحصاء السكان حسب أعمارهم في فئات وفق الطريقة التالية: 0-14 سنة، 15-69 سنة، أكثر من 60 سنة وهي في مدينة أم البواقي ممثلة في الجدول (30) كالآتي:

الجدول رقم (29): يوضح التركيب السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من1998-2022م.

الفئة العمرية (سنة)	عدد السكان ن/سنة 1998م	النسبة السكان %	عدد السكان ن/سنة 2008م	النسبة المئوية %	عدد السكان ن/سنة 2022م	النسبة المؤونة %
14-0	18553	%39.47	33411	%50.23	24658	%27.83
59-15	22400	%52.91	30298	% 45.55	56268	%63.46
60 وما فوق	3116	%6.76	2800	%4.21	7741	%8.73
المجموع	46048	%100	66517	%100	88667	%100

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS معالجة الباحثة، 2023 م.

الشكل رقم (33): يوضح تطور التركيب السكاني في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من سنة 1998-2022م.



المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2023م.

ويتبين لنا من جدول توزيع السكان حسب أعمارهم ما يلي:

1.2.5. الفئة العمرية من 0-14 سنة: وهي تمثل فئة الأطفال المتمدرسين في كل من الطور الابتدائي والمتوسط وقدر عددهم بـ 18553 نسمة أي ما يعادل 39.47% من إجمالي سكان المدينة سنة 1998، وبلغت 33411 نسمة سنة 2008 ما يعادل 50.23% من إجمالي السكان، وهي تمثل الفئة المستهلكة في المجتمع وسبب ارتفاع نسبة هذه الفئة هو ارتفاع معدل الخصوبة في بالمدينة، بينما سنة 2022م نجد 24658ن، ما يعادل 27.81% من إجمالي سكان المدينة.

2.2.5. الفئة العمرية من 15- 59 سنة: وهي تمثل الفئة النشيطة والمؤهلة للعمل والمقدرة بـ 22400 نسمة أي ما يعادل نسبة 52.91% من إجمالي سكان المدينة لسنة 1998 وبلغ 30298 نسمة سنة 2008 ما يعادل 45.55 من إجمالي السكان، هي فئة لها وزن اقتصادي في المدينة لدلك يجب الاعتماد والاهتمام بها لتسريع تنمية المدينة وذلك بتوفير الإمكانيات ومناصب الشغل بالإضافة إلى ما تحتاجه إليه من مساكن، بينما سنة 2022 نجد 56268 ما يعادل 63.46% من إجمالي سكان المدينة.

3.2.5. الفئة العمرية من 60 سنة وما فوق: وهي فئة الشيوخ والمتقاعدين الدين يندرجون ضمن فئة المستهلكين والمعالين إلى جانب صغار السن، وتقدر ب 3116 ما يعادل نسبة.6.76% من سكان المدينة لسنة 1998 ووصل إلى 2800 نسمة ما يعادل 4.21% من إجمالي سكان المدينة لسنة 2008 بينما سنة 2022م نجد 7741ن ما يعادل 8.73%.

فمن خلال دراسة التركيب العمري نلاحظ أن مجتمع مدينة أم البواقي يزخر بطاقة شبابية هائلة يجب مراعاتها والاهتمام بتكوينها والحرص على احتياجاتها من أجل تنمية المدينة.

6. التركيب النوعي للسكان في مدينة أم البواقي:

يقصد به دراسة السكان من حيث الجنس لتبين نسبة الذكور والإناث بالمدينة بهدف الربط بينهما وبين معدلات الزواج، المواليد والوفيات، حجم القوة العاملة فعليا. وبالنسبة لتركيب السكان النوعي في مدينة أم البواقي نلاحظ ازدياد طفيف لعدد الذكور مقارنة بعدد الإناث على مستوى المدينة فتعد نسبة النوع في سنة 1998 قريبة من تلك في سنة 2008 لتضل النسب متقاربة مع نهاية سنة 2022م.وهذه بدورها قريبة من سابقاتها كما يتضح من الجدول (29).

الجدول رقم (30): يوضح التركيب النوعي للسكان في مدينة أم البواقي خلال الفترات الممتدة من 1998-2022م.

النوع	عدد السكان (ن) 1998م	النسبة %	عدد السكان (ن)2008م	النسبة %	عدد السكان (ن)2022م	النسبة %
إناث	22711	%49.32	33089	%49.74	43361	%48.90
ذكور	23337	%50.68	33428	%50.25	45309	%51.09
المجموع	46048	%100	66517	%100	88 667	%100

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2023م.

مما سبق نجد أن التركيب العمري لسكان مدينة أم البواقي يوضح ارتفاع واضح في نسبة الفئة النشطة والتي بلغت 63.46% من السكان بينما تنخفض نسبة كبار السن إلى ما يقارب 9%، الأمر الذي يمكن من خلاله وصف مجتمع مدينة أم البواقي بالشاب والفتي ما يعبر عن مواصفات المجتمع الجزائري عموما فضلا على احتياجات ومتطلبات هذه الطاقة البشرية الشابة في المدينة من بنى تحتية وإمكانيات اقتصادية وبيئة عمرانية واجتماعية، خاصة وان نسبة التركيب النوعي متقاربة بين النوعين.

1.6. التركيب الاقتصادي للسكان في مدينة أم البواقي:

يعتبر التركيب الاقتصادي ناتجا عن الظروف البيئة الحضرية في المدينة ودفعا رئيسي فينموها الحضري وتوسعها العمراني ودلك من خلال مساهمته في المجالات التنموية والخدماتية العامة وكذلك الاقتصادية، هنا تكمن أهمية التطرق إلي في هذه الدراسة إلى دراسة معدلات الشغل والنشاط الاقتصادي والإعالة، وما يتبع ذلك من سكان قادرين على العمل والغير قادرين، والعاملين فعلا بالإضافة إلى توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية في المدينة.

2.6. توزيع معدلات الشغل والنشاط الاقتصادي والإعالة في مدينة أم البواقي:

قدر عدد العاملين مقارنة بعدد سكان المدينة بـ 8940 من إجمالي السكان النشطين الذي بلغ 14760، لسنة 1998م ما يمثل نسبة 58,31 % من مجموع سكان المدينة، حيث بلغت نسبة الإعالة 4.26 وهذا ما يدل أن فردا واحدا من العاملين يعول 4.26 من غير العاملين على التقدير المتوسط، في حين قدرت قدر عدد العاملين فعلا بـ 11863 من مجموع السكان النشطين البالغ 16160 نسمة وبالتالي فإن نسبة هذه الفئة قدرة بـ 50.73% من إجمالي سكان المدينة سنة 2005 وعليه لم تتعد نسبة الإعالة 3.55 في حين وصل عدد العاملين سنة 2008 إلي 26110 نسمة من إجمالي السكان الناشطين البالغ 30298 نسمة أي بلغت 45.08% من إجمالي سكان المدينة بنسبة إعالة قدر متوسطها بـ1.57 بينما وصلت إلى366799 ن سنة 2022م أي بلغت 65,04% من إجمالي السكان.

الجدول رقم (31): يوضح تطور نسبة سكان الفئة الناشطة في مدينة أم البواقي في الفترات الممتدة بين 1998-2022م.

مدينة أم البواقي	1998م			2008م			2022م		
عدد أفراد الفئة	الفئة في سن العمل	السكان لنشطون	نسبة السكان النشطون	الفئة في سن العمل	السكان النشطون	نسبة السكان النشطون	الفئة في سن العمل	السكان النشطون	نسبة السكان النشطون
عدد أفراد الفئة	25312	14760	%58,31	30298	26110	%45.5	56268	23441	%63.46

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2023م.

بينما بلغ معدل الشغل في مدينة أم البواقي 35,32 %سنة 1998 بينما قدر بـ 40,38 % سنة 2008 في حين انخفض إلى 33.96% سنة 2022م.

الجدول رقم (32): يوضح تطور نسبة سكان الفئة العاملة ومعدل الشغل في مدينة أم البواقي من خلال الفترة الممتدة من 1998-2022م.

مدينة أم البواقي	1998م			2008م			2022م		
	الفئة العاملة	الفئة في سن العمل (ن)	معدل الشغل%	الفئة العاملة (ن)	الفئة في سن العمل (ن)	معدل الشغل	الفئة العاملة (ن)	الفئة في سن العمل(ن)	معدل الشغل%
عدد أفراد الفئة	8940	25312	%35.32	11863	31856	%40,38	19108	56268	33,96

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2023م.

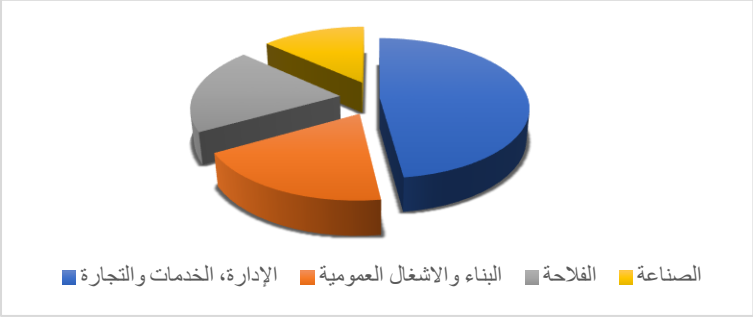
3.6. اليد العاملة في القطاعات الاقتصادية: أعتبر المجتمع الجزائري عقب الاستقلال بالمجتمع الريفي خاصة فيما يتعلق بالمدن النواة والمدن الفتية كذلك هو الحال بالنسبة لمدينة أم البواقي، كما عرفت المدينة تحولات عديدة عقب هذه الفترة خاصة تلك الناتجة عن الترقية الإدارية سنة 1974م والتي ذكرناها سابقا كما تطرقنا إليها بالتفصيل في الدراسات السابقة ومن هنا نتطرق إلى القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2022م لمعرفة إلى أين وصل الطابع الوظيفي للمدينة في ظل هذه التحولات من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (33): يوضح عدد العاملين حسب القطاعات الاقتصادية في مدينة أم البواقي 2022

السنة	القطاع الأول		القطاع الثاني				القطاع الثالث		المجموع
	فلاحة		صناعة		أشغال عمومية		تجارة، خدمات، إدارة		
2022	990	%5,18	1156	%6,05	4534	%23,73	12428	%65,04	19108

المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على منوغرافيا ولاية أم البواقي 2022م.

الشكل رقم (34): يوضح توزيع السكان المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي في مدينة أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على ما سبق، 2023م.

من خلال الشكل أعلاه نجد ما يلي:

أن القطاع الفلاحي من خلال الزراعة والصيد البحري، الغابات، تربية المواشي يضم نسبة عمالة تقدر بـ5.18% مايعادل عاملا 990 سنة2022 م وتعتبر أقل نسبة وصلت إليها اليد العاملة في هذا القطاع بالمدينة مقارنة بالسنوات السابقة، بينما يمثل عدد العاملين في القطاع الثاني من خلال المجال الصناعي الذي بلغ عدد العاملين فيه عاملا بنسبة 6,05% من مجموع العاملين بينما بلغ عدد العاملين في مجال الأشغال العمومية 4534 عاملا بنسبة % 23,73 حيث نجد أن هذا القطاع احتل المرتبة الثانية ضمن القطاعات الاقتصادية.

بالنسبة للقطاع الثالث والذي يمثل العمالة المنتمية إلى مجموعة النشاطات الخدماتية مثل التجارية الصحية التعليمية.. الخ، حيث نجد أن هذا القطاع شغله العاملون بما يقارب 12428 عاملا بنسبة 65,04% حيث تعتبر أكبر نسبة مسجلة على مستوى المدينة لسنة 2022م والسنوات السابقة حيث يعود ذلك إلى العديد من الأسباب التي نذكر منها أهمية المدينة بالنسب للولاية بصفتها مقرا للبلدية والولاية.

مما نجد أن عالم الشغل في مدينة أم البواقي خاصة منذ الترقية الإدارية التي عرفتها المدينة 1974م جعلتها تتحول تدريجيا إلى الوظيفة التجارية والإدارية على حساب القطاعات الأخرى وهذا ما يجعلها عرضة كبير لانخفاض في مستوى المعيشة وبالتالي التأثير على جودة حياة السكان والاستدامة داخل مجالهم الحضري وارتفاع نسبة البطالة جراء الإهمال على مستوى القطاعات الاقتصادية الأخر خاصة فيما يتعلق بالقطاع ألفلاحي كونه يتميز بمقومات عالية كما ذكرنا سابقا.

7. تطور نسبة البطالة في مدينة أم البواقي:

من خلال الجدول الموالي نجد أن نسبة البطالة في مدينة أم البواقي قدرت بـ22,99 سنة 1998م أما سنة 2005 م نلاحظ انخفاض واضح وصل إلي10,35% أما بالنسبة لسنة 2022م قدرت بـ 18.49%، وبالتالي نجد أن نسبة البطالة عاودت الارتفاع بنسبة كبيرة خلال الفترة الأخيرة.

الجدول رقم (34): تطور نسبة البطالة في مدينة أم البواقي في الفترة الممتدة من 1998-2022م.

السنوات	1998			2008			2022		
مدينة أم البواقي	عدد السكان البطالين	عدد السكان الناشطين	نسبة البطالة	عدد السكان البطالين	عدد السكان الناشطين	نسبة البطالة	عدد السكان البطالين	عدد السكان الناشطين	نسبة البطالة
	5820ن	25312ن	22,99%	3297ن	31856ن	%10.35	46426ن	251141ن	%18,49

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ONS مع معالجة الباحثة، 2022 م.

8.الاستخدامات التجارية في مدينة أم البواقي خلال سنة 2022م.

يعتبر النشاط التجاري ذو أهمية كبيرة في تلبية الاحتياجات الضرورية للسكان ومتطلباتهم وأحد الأبعاد المهمة في الاستدامة وجودة الحياة وارتباطه الوثيق بالقطاعات الأخرى كونه يمثل السوق الموجهة

لمختلف القطاعات الاقتصادية حيث نجد أن هذا القطاع عرف ازدهارا كبيرا على مستوى مدينة ام البواقي كما ذكرنا سابقا.

حيث نجد من خلال الجدول رقم (35) توزيع التجارة لبلدية أم البواقي مقارنة بالبلديات الأخرى لسنة 2022م ما يوضح أن بلدية أم البواقي تحتل المرتبة الثانية بعد بلدية عين مليلة ما يوضح أهمية القطاع بالنسبة إليها.

الجدول رقم (35): يوضح توزيع التجارة حسب نوع النشاط في ولاية أم البواقي من خلال البلديات المنتمية لسنة 2022م.

مجال الدراسة	صناعة	حرف	تجارة بالجملة	تجارة بالتجزئة	تجارة الاستيراد	خدمات	المجموع
مدينة أم البواقي	1342	4	870	1780	389	3810	6853
بلدية أم البواقـي	1342	5	872	2786	389	4821	10215
ولاية أم البواقي	5 800	36	4 388	16 059	5 203	14 934	46 420

المصدر: مديرية التجارة بمدينة أم البواقي ،2022 م.

كما توصلنا من خلال الدراسة التحليلية لهذا القطاع من خلال الإحصاء والعمل التطبيقي إلي خصوصية هذا القطاع في المدينة وانقسامه إلى القطاعين العام والخاص بالإضافة إلي التموضع حول الطرق الرئيسية والمتفرعة ناهيك عن التوزيع داخل المناطق الحضرية والشوارع المهمة في المدينة فضلا على الأسواق اليومية والأسبوعية والموسمية ومن هنا خلصنا إلى أن القطاع التجاري في المدينة تغلب عليها التجارة الخدماتية والتي نقصد بها المواد الغذائية، اللوازم منزلية.. الخ.

9. التجهيزات الصحية في مدينة أم البواقي:

تمثل التجهيزات الصحية بالنسبة للأفراد والمجتمعات في الحضر وحتى المناطق الريفية أحد الاحتياجات الأساسية والضرورية للحياة فالجانب الصحي هو من المؤشرات في أبعاد التنمية المستدامة وجودة الحياة والفرد حيث يندرج ضمن أهم أدوات ومؤشرات القياس والتي تطرقنا إليها سابق في الجاني النظري من الأطروحة باعتباره هدفا من أهداف الاستدامة داخل المجتمعات، حيث نجد من خلال التحقيق الميداني أن مدينة أم البواقي تتميز بالنصيب المرتفع من هذه التجهيزات مقارنة مع باقي البلديات ضمن إقليم الولاية، تشغل التجهيزات الصحية ما يقارب حيث 6.34 هكتار بنسبة 4.72% من مساحة التجهيزات وما يعادل 0.47% من مساحة المدينة. كما نجد أن هذا القطاع يتكون من العديد من المرافق الصحية والتي هي موضحة من خلال الجداول الموالية بالتفصيل:

1.9. نسبة الهياكل الصحية إلى عدد السكان في مدينة أم البواقي لسنة 2022م:

تتمثل الهياكل الصحية في مدينة أم البواقي المستشفيات والعيادات متعددة الخدمات والعيادات الخاصة وقاعات العلاج وعيادات الولادة والتي نرصدها من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (36): يوضح الهياكل الصحية في مدينة أم البواقي لسنة 2022م.

الهياكل	العدد	نصيب السكان من الهيكل	
المستشفيات	02	1.79سرير لكل 1000 ساكن.	192+ سرير 90
عيادات متعددة الخدمات	02	مركز واحد لكل 32.122 ساكن	
عيادات متعددة الخدمات 24/24سا	01	/	
عيادات الولادة	01	64 سرير	
تصفية الدم	01	16 سرير	
قاعات العلاج	10	/	
المؤسسات الاستشفائية الخاصة	02	28+28 سرير	

المصدر: مديرية الصحة والسكان، 2023م.

2.9. التغطية الصحية من طرف الإطارات الطبية والشبه طبية:

ونقصد بها الأطباء العاملين في المستشفيات والعيادات متعددة الخدمات وكذا الأطباء الخواص (العاميون والمختصون) وجراحي الأسنان والصيادلة، ثم الإطارات الشبه طبية من تقنيين ساميين وتقنيين وأعوانهم حيث نوضح من خلال الجدول الموالي العدد والمعايير الوطنية المعتمدة.

جدول رقم (37): عدد الإطارات الطبية والشبه طبية في مدينة أم البواقي لسنة 2022م.

مدينة أم البواقي	طبيب أخصائي		طبيب عام		طبيب أسنان		صيدلي		شبه طبي		المجموع	عدد السكان
نوع الطب	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	عام	خاص	/	/
المدينة	93	51	117	31	19	39	16	31	595	21	1013	88 667
البلدية	107	51	118	31	19	35	17	31	648	33	1090	106 357
الولاية	332	225	541	225	111	163	47	199	3242	160	5245	835 262
المعيار الوطني	2000				5000		6000		2672			

المصدر: مديرية الصحة والسكان، 2022 م.

نلاحظ من خلال القراءات السابقة للجداول أعلاه أن المرافق الصحية الموجودة على مستوى مدينة أم البواقي ومجالها الحضري من غير الممكن أن تتمكن من تحقيق التغطية الشاملة والأساسية على مستوى المدينة أو البلدية وحتى الولاية نظرا إلى امتداد حدودها الوظيفية مع النقص الكبير في المعدات والإمكانيات المتاحة.

10. التجهيزات التعليمية في مدينة أم البواقي:

تعتبر التجهيزات التعليمية من أهم التجهيزات في المدينة نضرا لتأثيرها البالغ على تقدم المجتمعات والشعوب والدول وذات الدور الريادي في التنمية المستدامة وجودة الحياة لما لها علاقة بالتنمية البشرية واستدامتها ناهيك عن الفضل الفكري والحضاري ودورها القيادي في نجاح المشاريع التنموية على جميع الأصعدة، حيث نجد أن الجزائر أولت الاهتمام إلى هذا المجال خاصة غداة الاستقلال حيث انعكس ذلك على مدينة أم البواقي بخلق قاعدة مهمة من المؤسسات التعليمة في جميع الأطوار والتي نوضحها من خلال الجداول الموالي.

جدول رقم (38): مؤسسات التربية والتعليم في مدينة أم البواقي 2022م.

مدينة أم البواقي	الطور الابتدائي	الطور المتوسط	الطور الثانوي
العدد	38	17	07
معدل شغل القسم	30	38	30

المصدر: دليل المؤسسات المدرسية لمدينة أم البواقي مع معالجة الباحثة،2022 م.

1.10. التجهيزات الخاصة بالتكوين المهني: تتمثل مراكز التكوين والتمهين في مدينة أم البواقي في أربعة مراكز حيث تنقسم إلى معهدين متخصصين التكوين المهني وكذلك مركزين للتكوين المهني والتمهين كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم(39): مراكز وملحقات التكوين المهني لسنة 2022م.

المؤسسة	قدرة الاستيعاب
المعهد المتخصص في التكوين المهني حجام عبود	300
المعهد المتخصص في التكوين المهني العربي التبسي	300
مركز التكوين المهني والتمهين ذكور أم البواقي	350
مركز التكوين المهني والتمهين إناث أم البواقي–غقال عائشة	300
المجموع	1250

المصدر: مديرية التكوين المهني، 2022م.

2.10. التعليم العالي: تميز قطاع التعليم العالي بمدينة أم البواقي بمكانة تعتبر جد مهمة لتوفرها على جامعة العربي بن مهيدي التي تعتبر من أكبر التجهيزات الموجودة بالمدينة على وجه العموم التي تحوي على 07 كليات و3 معاهد بطاقة استيعاب 538 18 طالب في نضام ل.م.د و760 في مناصب ما بعد التدرج، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (40): توزيع الطلبة حسب الكليات والمعاهد التعليمية.

الكلية/المعهد	عدد الطلبة في التدرج	عدد الطلبة في مناصب ما بعد التدرج	المجمـوع

	نظام ل.م.د	المجموع		
كلية العلوم والعلوم التطبيقية	1 021	1 021	76	1 097
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	3 537	3 537	216	3 753
كلية العلوم الاقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير	2 698	2 698	112	2 810
كلية الآداب واللغات	4 007	4 007	114	4 121
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	2 923	2 923	87	3 010
كلية الحقوق والعلوم السياسية	2 330	2 330	86	2 416
كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية	615	615	36	651
معهد تسيير التقنيات الحضرية	393	393	21	414
معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية	559	559	12	571
معهد العلوم والتقنيات التطبيقية	455	455	00	455
المجمـوع	18 538	18 538	760	19 298

المصدر: دليل جامعة أم البواقي، 2022 م.

11.التجهيزات العمومية بمدينة أم البواقي:

تتمثل المرافق العمومية في تلك المؤسسات والهياكل الموجهة لتلبية الاحتياجات والخدمات العمومية للسكان بمعنى خدمة الحياة الحضرية بهدف تحسينها والارتقاء بجودتها داخل المدينة وتسيير علاقتها الداخلية بين المجتمع داخل وخارج إقليمها بالإضافة إلى علاقة السكان ببعضهم حيث نجد أن هذه المرافق قد نالت جانبا كبيرا من الاهتمام في مدينة أم البواقي بعد الترقية لمقر الولاية 1974م وتوسطها لإقليمها الولائي، هذا ما دفع بضرورة تركز العديد من الهياكل والمراكز العمومية بها والتي يمكن تقسيم هذه المرافق كما يلي:

1.11. التجهيزات الإدارية والأمنية: تتمثل في المؤسسات الإدارية والخدماتية، ومديريات الأمن والتجهيزات وكل الفروع التابعة لها أكبر مساحة ضمن المساحة الإجمالية الموجهة للتجهيزات، وبذلك تكون مجمل مساحة التجهيزات الإدارية والخدماتية والفروع التابعة لها كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (41): التجهيزات الإدارية والأمنية بمدينة أم البواقي.

اسم التجهيز	المساحة (م2)	اسم التجهيز	المساحة (م2)
المحكمة	950	مرافق أمنية (شرطة العمران وحماية البيئة + الأمن الحضري – 1–+ مجمع الدرك الوطني + مديرية الأمن	1585

قصر العدالة	11250	مقر الدائرة	410
القرض الشعبي الجزائري	785	التنسيقية الوطنية الأبناء والشهداء	310
بريد الجزائر	465	المصالح التقنية للبلدية	570
التأمين الشامل	230	رابطة أبناء الشهداء	250
البنك الخارجي الجزائري	430	مديرية الشؤون الدينية والأوقاف	315
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	470	المنظمة الوطنية للمجاهدين	431
بنك التنمية المحلية	510	ملحق بلدي	175
الإتحاد الوطني لعمال التربية والتعليم	270	المحافظة العقارية	815
مجمع الأمن الحضري	725	الإتحاد العام للعمال الجزائريين تنسيقية عمال الصحة	510
وحدة تنسيقية ثقافية	540	محافظة الغابات	815
مقر الولاية	540	محافظة الغابات	900
دار المالية	29700	الشركة الوطنية للتأمين عن البطالة	230
مجمع عسكري	8120	وزارة الفلاحة والصيد البحري	612
مديرية الحماية الاجتماعية	8000	المركز الجهوي لتوزيع المستندات التربوية	420
مفتشية التربية – 01–	730	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	230
مركز التوجيه المدرسي والمهني	270	دار الثقافة	7250
مركز التوجيه المدرسي والمهني	280	قاعة عرض – مسرح –	6700
مركز صيانة الخطوط الهاتفية	170	مديرية التربية والتعليم	4000
الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي	470	الشركة الوطنية للكهرباء والغاز	4000
بنك التنمية الفلاحية	632	البنك الوطني الجزائري	6100
مديرية الأشغال العمومية	430	الغرفة الفلاحية	310
مديرية الإحصاء والتخطيط	420	مركز السجل التجاري	670
مديرية الصحة والسكان	410	مكتب الهندسة المعمارية والتقنية	5100
مديرية الري	410	مركز البريد والمواصلات	490
مديرية الشباب والرياضة	400	الأمن الحضري3–	5000
مديرية الترقية والتسيير العقاري	10800	مؤسسة توزيع مواد البناء	730
مديرية البناء والتعمير	9300	وكالة تجارية	730
مركز الاستقبال الهاتفي العملي	190	الصندوق الوطني للتقاعد	250

ديوان الترقية والتسيير العقاري	270	الصندوق الوطني للتقاعد –مركز أرشيف–	7500
غرفة التجارة والصناعة الأوراس– فرع	240	مديرية الضرائب	7500
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	240	الشركة الجزائرية للتأمين	280
الأمن الحضري–2–	240	الصندوق الوطني للعمال الأجراء	430
البنك الوطني الجزائري	350	الصندوق الوطني للمعاشات	280
مجموعة الدرك الوطني	13050	الصندوق الوطني للتقاعد مصلحة مراقبة أصحاب العمل.	280
الهلال الأحمر الجزائري	240	الخطوط الجوية الجزائرية	280
الهلال الأحمر الجزائري	240	مكتب الدراسات والتعمير تابع لقسنطينة	280
ملحق بلدي	275	بريد الجزائر	275
مديرية مسحالأراضي	670	مجمع الدرك الوطني	10100
مديرية المجاهدين	340	ملحق بلدي	250
مديرية الحماية الاجتماعية	544	المحكمة الادارية	860

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مع تحقيق ميداني ومعالجة الباحثة، 2022م.

2.11. التجهيزات الثقافية والروحية والترفيهية بمدينة أم البواقي: تتوزع على مستوى مختلف المناطق السكنية بمدينة أم البواقي وتشمل الدينية والروحية والرياضية والترفيهية والمساحات الخضراء حيث يمكن تصنيفها كما يلي:

1.2.11. التجهيزات الدينية والروحية: ونقصد بها المساجد والجوامع والمركبات الإسلامية والمدارس القرآنية وتشمل 28 تجهيزا في مدينة أم البواقي بالإضافة إلى المقابر والأضرحة والتي بلغ عددها 4 لتبلغ مجملها مساحة 10.81 هكتار ما يعادل 8.06% من مساحة التجهيزات وبنسبة 0.79% من مساحة المدينة.

2.2.11. التجهيزات الرياضية والترفيهية: تعتبر من أهم التجهيزات الضرورية للسكان والتي من شأنها أن تعزز جودة حياته وتديمها بالمدينة كما أنها من العمران المهيكل ونطاق نفوذ للمناطق المحيطة ونذكر منها الملاعب وقاعات الرياضية، مساحات اللعب، قاعات العرض والمسارح، النوادي الثقافية والرياضية بالإضافة إلى المساحات الخضراء حيث بلغ مجموعها في مدينة أم البواقي حوالي 6.98 هكتار أي بنسبة 5.20% من مساحة التجهيزات وبنسبة 0.51% من المساحة الإجمالية للمدينة.

جدول رقم (42): التجهيزات الثقافية والترفيهية والرياضية بمدينة أم البواقي.

طبيعة الهيكل	عدد الهياكل	القدرة (مقعد)
قاعة متعددة الرياضات	3	/

قاعة للنشاطات الثقافية	1	/
ملعب كرة القدم	1	/
ملعب ماتيكو	2	/
مركز سمعي بصري	1	/
مركز التعليم المكثف للغات	1	500
مركز طبي اجتماعي	2	/
قاعات للتعليم المتلفز	1	25
قاعات للتعليم عن بعد	1	20
قاعات كبيرة للمحاضرات	1	600
قاعات صغيرة للمحاضرات	4	400
مكتبات مركزية	1	1 000
مكتبات خاصة بالمعاهد والكليات	4	1 550
قاعات للمطالعة	3	340
النوادي	4	/
قاعة كمال الأجسام	1	
قاعة جمباز	1	
مسبح نصف أولمبي	1	
عيادة خاصة بمعهد الرياضة	1	

المصدر: معالجة الباحثة اعتمادا على منوغرافيا ولاية أم البواقي 2022م.

3.2.11. المساحات الخضراء في مدينة أم البواقي: تتجلى الأهمية الكبير للمساحات الخضراء في تحقيق الأبعاد البيئية والاقتصادية، الاجتماعية ناهيك عن البعد العمراني والجمالي والثقافي بالإضافة إلى دورها المهم في التأثير على جودة حياة السكان والتنمية المستدامة، حيث تشغل في مدينة أم البواقي 74.01 هكتار أي ما يعادل 46.5% من مساحة المدينة كما تشمل مناطق مشجرة وغير مهيئة بالشكل المطلوب، بينما تحتل الغابات في والولاية مساحة قدرها 82 765,66 هكتار بينما تمثل المساحات الخضراء بمساحة 1595 هكتار وخط التشجير يحوز على مساحة 35.90 كلم[1].

3.11. التجهيزات الصناعية بمدينة أم البواقي: تعتبر الصناعة مؤشر للتحضر والازدهار الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة وجودة الحياة إذا ما تماشت مع مبادئ التنمية المستدامة فهي دافع تنموي شامل حيث حضت في الجزائر بالاهتمام خلال فترة الاستقلال، وانعكس هذا على مدينة أم البواقي بطريقة تميزت بالشح والقلة في هذا المجال بصفتها منطقة فلاحية النشأة وزراعية المقومات حيث

[1] منوغرافيا ولاية أم البواقي ومعالجة الباحثة 2022م، ص82.

اقتصرت على منطقة النشاطات والتخزين في الجهة الشمالية الشرقية من مدينة أم البواقي بمساحة تبلغ 222,9 هكتار واقتصر نشاطها على وحدات تحويلية وإنتاجية بسيطة وتضم هذه المنطقة النشاطات الموضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (43): يوضح المعطيات الخاصة بمنطقة النشاطات في مدينة أم البواقي.

المنطقـة	تاريخ الإنشاء	المساحة الكلية(هـ)	المساحة الممنوحة (هـ)	المساحة المتوفرة (هـ)	عدد المؤسسات الصناعية الناشطة
م.ن.ت. (شرق)أم البواقي	1977م	222,90	119,62	0,75	07
م.ن.ت. (أ) أم البواقي	1986	19,26	14,6	/	/
م.ن.ت. (ب) أم البواقي	1986	19,82	11,98	0,45	/

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي ومعالجة الباحثة، 2022م

12. الطرق والشبكات التقنية المختلفة:

ونقصد بها تلك الشبكات التي تشمل الشبكات المختلفة من شبكات المياه الصالحة للشرب، شبكات الصرف الصحي،شبكات الكهرباء والغاز والهاتف، بالإضافة إلى شبكات الطرق المهيكلة للنسيج الحضري بمدينة أم البواقي.

1.12. شبكة الطرق: تمثل أهمية الطرق بالنسبة لنوع هذا البحث في كونها العامل المهم والعنصر الأساسي في هيكلة الأحياء السكنية والمناطق الحضرية والعمرانية بصفة عامة فهي تشكل طبيعة العلاقة بين الأحياء والمجالات فيما بينها وبعد مهم من أبعاد النمو العمراني والتنمية الحضرية واستدامتها كما أنها تعتبر من المؤشرات المهمة والتي لها الدور الفعال في تحسين جودة الحياة فيما يتعلق بسهولة الوصول وجودة التنقل، ومن خلال الدراسة التحليلية لمدينة أم البواقي وجدنا أنها تتميز بالتنوع حيث نجد ما يلي:

1.1.12. الطرق الأولية: تعتبر هذه الطرق هي محاور الحركة الرئيسية على مستوى النسيج الحضري في المدينة وتشمل:

- **الطريق الوطني رقم (10):** وهو الطريق الرابط بين ولاية قسنطينة وولاية تبسة مرورا ببلدية عين البيضاء ويعتبر محورها الرئيسي الذي نشأة على أطرافه النواة الأولى لمدينة أم البواقي.
- **الطريق الوطني رقم (32):** وهو الطريق الذي يربط مدينة أم البواقي من الناحية الشمالية الشرقية إلى الجهة النوبية الشرقية بولاية خنشلة.

2.1.12. الطرق الثانوية: وهي الطرق الرابطة بين الأولية حيث فيما بينها حيث تعمل على خلق شبكة طرق مهمة للربط بين مختلف جهات النسيج الحضري من الجهة الشمالية إلى الجهة الجنوبية

بهدف تسهيل الحرقة وتحقيق الغرض من التنقل لتلبية احتياجات السكان ونذكر منها طريق هواري بومدين، 19 ماي، 5 جويلية، طريق ملعب زرداني حسونة، طريق عباد علاوة.

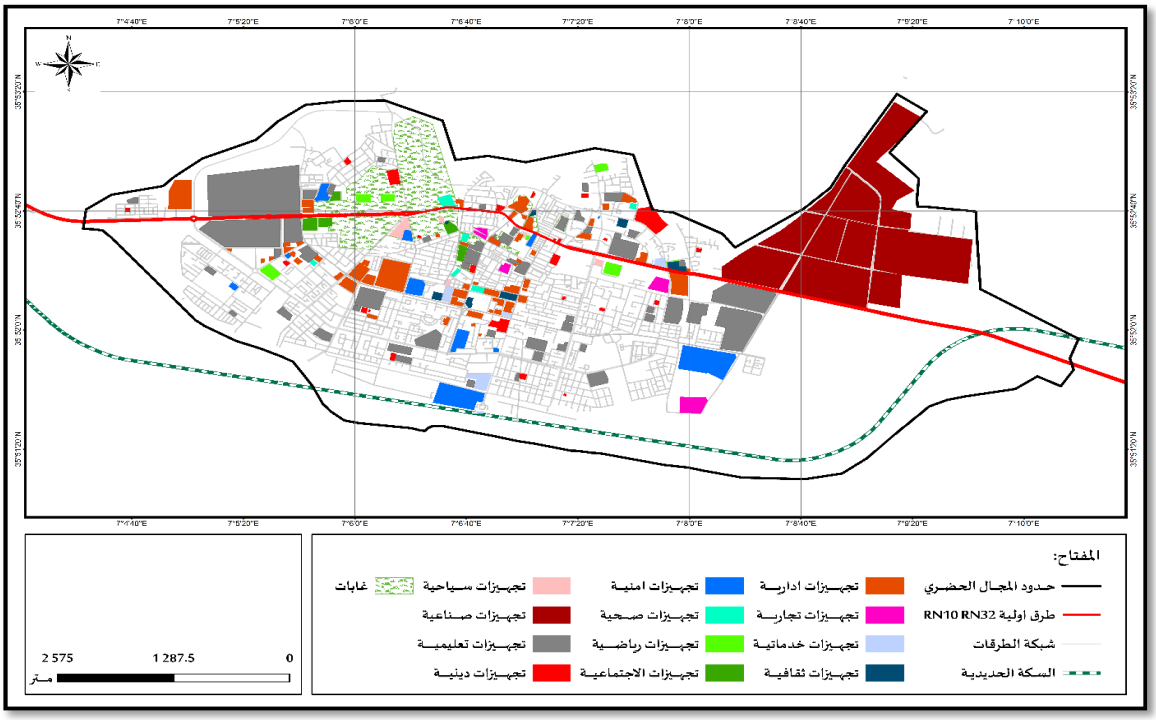
3.1.12. الطرق الثالثية: وتشمل تلك الطرق الرابطة بين الطرق الثانوية والأحياء السكنية.

4.1.12. مفترق الطرق: تتواجد على مستوى المدينة العديد من التقاطعات المهمة التي يمكن حصر أهمها في سبعة محاور للدوران تتوزع على مستوى الطريق الوطني 10 والطريق الوطني رقم 32.

5.1.12. الطريق الإجتنابي: الرابط بين ولاية تبسة وبلدية عين مليلة مرورا بمدينة أم البواقي.

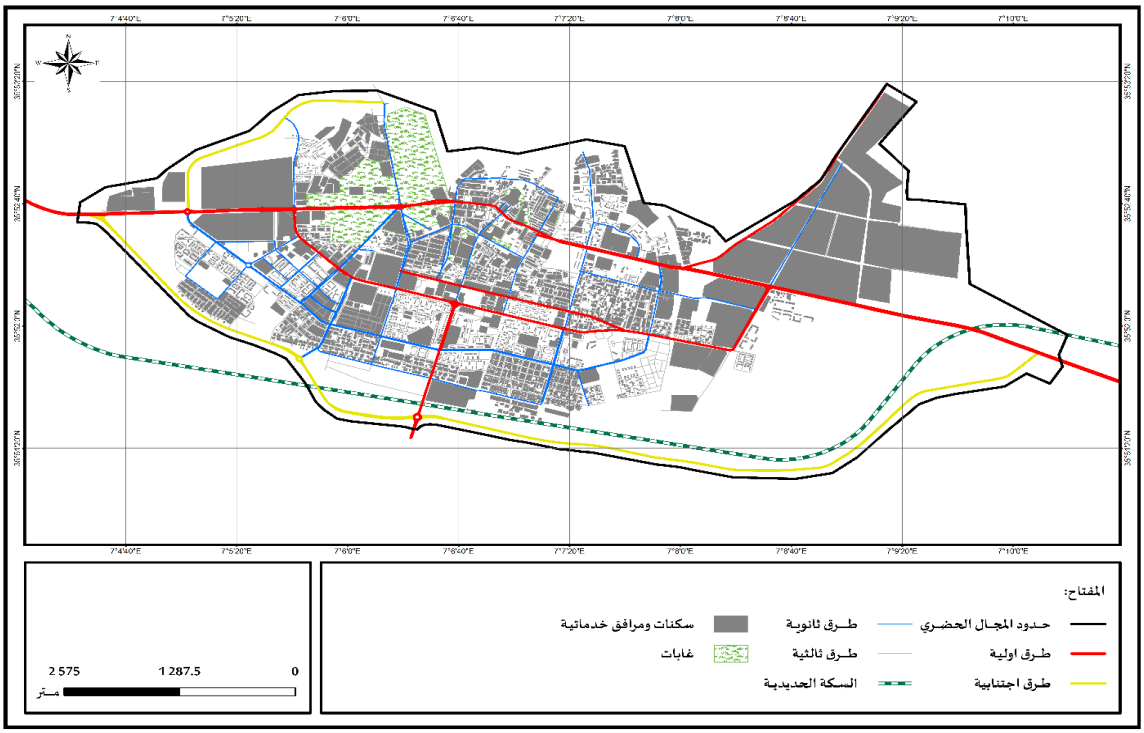
6.1.12. السكة الحديدية: الرابطة بين مدينة أم البواقي ومدينتي عين مليلة وعين البيضاء من الجهة الجنوبية.

المخطط رقم (02): يوضح التجهيزات والمرافق العمومية بمدينة أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على الصور الجوية والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،2023"م.

المخطط رقم (03): يوضح توزيـع شبكة الطرقات بمدينة أم البواقي.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مع التحقيق الميداني،2023"م.

2.12. الشبكات التقنية المختلف:

1.2.12 شبكة المياه الصالحة للشرب:

مصادر التموين: تعتمد مدينة أم البواقي على في تزويدها بالمياه الصالحة للشرب أساسا على مجموعة من المصادر والموضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (44): توزيع الموارد المائية عبر مدينة أم البواقي.

مجال الدراسة	الأبار العميقة			الآبار التقليدية			المنابع الحديثة
	العمومية	الخاصة	المجموع	العمومية	الخاصة	المجموع	
بلدية أم البواقي	16	78	94	11	08	19	4
مدينة أم البواقي	08	45	53	8	5	13	3

المصدر: مديرية الري 2023م.

جدول رقم (45): التزود بالمياه الصالحة للشرب في بلدية أم البواقي.

مجال الدراسة	عدد الأنقاب	الإنتاج اليومي (م3/ اليوم)	نسبة التزود (لتر/يوم/ساكن)	سعة المخزون(م3)
بلدية أم البواقي	16	9 043	85	32 840
مدينة أمالبواقي	10	71401	48	12220

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي 2023م.

2.2.12. طاقة التخزين وعملية التوزيع:

تعتمد عملية التوزيع والتخزين في مدينة أم البواقي على الخزانات والحواجز المائية وقدرة التخزين داخل المدينة وكل من البلدية والولاية كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (46): منشآت التخزين في مدينة أم البواقي.

البلديات	الخزانات		الحواجز المائية	
	العدد	القدرة (م3)	العدد	القدرة (م3)
مدينة أم البواقي	4	3م106000	1	331.000
بلدية أم البواقي	22	32 840	1	331 000
مجموع الولاية	346	167 095	11	6 326 000

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي مع معالجة الباحثة ،2022م.

▪**نسبة الإيصال للمياه الصالحة للشرب والتطهير:** تقدر نسبة التزود بالمياه الصالحة للشرب بـ 98% أما نسبة التطهير فقدرت بـ 92%.

جدول رقم (47): نسبة الإيصال للمياه الصالحة للشرب والتطهير في مدينة أم البواقي.

مجال الدراسة	المياه الصالحة للشرب			التطهير		
	طول الشبكة (كلم)	عدد السكنات المعونة	نسبة الربط (%)	طول الشبكة (كلم)	عددالسكنات المعونة	نسبة الربط (%)
مدينة أم البواقي	132,76	16358	98	101	15669	95
بلدية أم البواقي	436	17 372	98	259,40	17 372	98
مجموع الولاية	3 772	135 856	98	1 800,82	134 155	97

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي مع معالجة الباحثة، 2022م.

3.2.12. شبكة الصرف الصحي: ساهمت الانحدارات الموجودة بموضع مدينة أم البواقي في تدفق المياه في الاتجاه الجنوبي للمدينة خارج المحيط العمراني كما بلغت نسبة التغطية بـ 95% بطول 97 كلم ويتراوح قطرها بين 250 و600 ملم.

4.2.12. شبكة الكهرباء والغاز والهاتف:

5.2.12. شبكة الكهرباء: تفوق نسبة التغطية بشبكة الكهرباء 95% بخط ضغط مرتفع يقدر بـ 380 واط أما المتبقية منها فهي تخص المساكن والمناطق التي هي في طور الإنجاز.

6.2.12. شبكة الغاز: بلغت نسبة التغطية بالغاز الطبيعي في المدينة 96,5% إلى نهاية سنة 2021م.

7.2.12. شبكة الهاتف: قدر عدد الخطوط الهاتفية حتى سنة 2021 بـ15402خط هاتفي بين السلكي واللاسلكي كما هو موضح في الجدول الموالي.

الجدول رقم (48): يوضح المشتركين في الهاتف الثابت في مدينة أم البواقي.

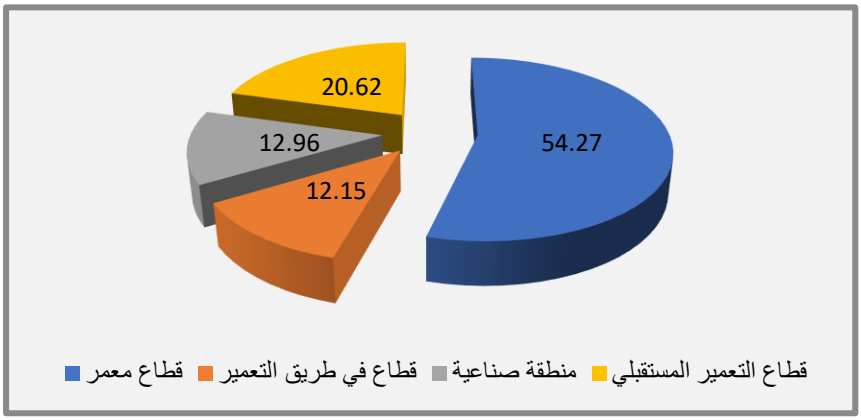
مجال الدراسة	المراكز الهاتفية (السلكية +اللاسلكية)		
	الهاتف الثابت TDM/FTTH	الهاتف ثلاثي الأبعاد MSAN	المجموع
مدينة أم البواقي	1186	14 216	15402
بلدية أم البواقي	1 211	-	15 427
ولاية ام البواقي	3 088	55 178	58 266

المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي مع معالجة الباحثة ،2022م.

13. قطاعات التعمير في مدينة أم البواقي:

ونقصد بها القطاعات المبنية داخل المحيط الحضري للمدينة والتي تم تعميرها ويحتوي على السكن ومختلف التجهيزات الضرورية لتلبية احتياجات السكان وبنية تحتية حيث تبلغ نسبته من إجمالي المساحة 54.27% بالإضافة إلى القطاعات التي هي في طريق التعمير أو الجاري تعميرها والمخططة من طرف الجهات المختصة لتستغل في أو قيد الاستغلال في تجسيد البرامج التنموية الجديدة والبنى التحتية وتجهيزات وخدمات مختلفة ومتنوعة على المدى القريب والمتوسط وقدرت نسبتها بـ 12.5%. بينما نجد قطاعات التعمير المستقبلي والتي تمثل المناطق والتقسيمات الموجهة من طرف الجهات المختصة لغرض التوسع المستقبلي للعمران والمدينة على مستوى المدى البعيد وقدرت بنسبة 20.62% وأخيرا نجد القطاعات الغير قابلة للتعمير ومن ضمنها المنطقة الصناعية لأنها منطقة غير قابلة للتعمير بنسبة 12.96%. كما هو موضح من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (35): يوضح نسب قطاعات التعمير في مدينة أم البواقي.



المصدر: منوغرافيا ولاية أم البواقي مع معالجة الباحثة، 2022م.

المحور الثاني: واقع الحظيرة السكنية وتطورها في مدينة أم البواقي.

تنشأ المدن نتيجة لوظيفة أساسية تسببت في ظهورها كان تكون وظيفة تجارية كمدن الموانئ لغرض سهولة التبادل ومنها ما نشأ على مواضع صعبة لأهداف دفاعية وأمنية ومنها ما كانت لأسباب عسكرية استعمارية مثل العديد من المدن الجزائرية، كما يمكن أن تفقد هذه الوظيفة مع مرور الزمن كما يمكن زوالها بزوال سبب نشأتها لكن وجود هذه الوظيفة الأساسية لا يمنع من تعدد الوظائف الأخرى وتطورها، وبالتالي تعدد استخدامات الأرض من مميزات أي محلة عمرانية وبالتالي يكون النمو من المراكز نحو الأطراف ويبرز عدم التجانس العمراني في الجمع بين المناطق السكنية والصناعية وأخرى للنشاطات التجارية والإدارية وغيرها داخل المدينة الواحدة كما يمكن جمع هده الوظائف بمنطقة واحدة بالمدينة فتختلف بذلك أحيائها وتتباين من حيث المستوى الاجتماعي وبالتالي تتباين الاستخدامات الصناعية والتجارية والإدارية كل عل حسب أهميته ومجال تأثيره وهنا تزداد أهمية البحث من خلال معرفة مدى توافق أحد هذه الوظائف (السكنية) مع متطلبات السكان وخدمتهم ومدى تأثيرها على النمو الحضري بالمدينة لأخذها بعين الاعتبار في وضع المخططات المستقبلية لنمو المدن.

1. واقع تطور الحظيرة السكنية في مدينة أم البواقي:

تمثل أكبر مساحة في جميع مدن العالم تلك التي تحتلها الوظيفة السكنية مقارنة مع ما تشغله باقي الوظائف الأخرى وبالرغم من اختلافها من مدينة لأخرى إلا أنها قدرت بحوالي 30% من مجموع مساحة المدينة.

تختلف مناطق السكن باختلاف نشأتها التاريخية وباختلاف السكان القاطنين بها، ودراسة عمليات إنتاج السكن بالمدينة البحث هامة وحساسة نظرا للازمة الحادة التي تعرفها البلاد في هدا الميدان نتيجة تأخر انجاز البرامج السكنية، والنزوح الريفي، والعدد الكبير من الشباب في سن الزواج والدين يرغبون في الحصول على مسكن، إضافة إلى التوزيع من طرف الجهات المعنية التي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للمواطنين مما زاد في تفاقم الأزمة وعلى دلك فان الإسكان والتعمير أصبح جزءا من السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول ومن هنا يأتي اهتمامنا بدراسة هذه الوظيفة بصفة خاصة ووضعها القائم إلى جانب مختلف الوظائف بالمدينة لمدى أهميتها ودورها في إحداث النمو الحضري واتجاهات نمو المدينة المستقبلية لإدراكه ورصد الآثار السلبية المترتبة عليها من خلال دراستنا للوضع الراهن لتداركها.

2.تطور عدد السكنات (الحظيرة السكنية):

بلغ عدد المساكن بمدينة أم البواقي سنة 2000 حوالي 10676 مسكن أما في سنة 2005م فوصل عدد المساكن إلى 13270سكن أي في خمس سنوات عرفت الحظيرة السكنية زيادة بـ 1750 سكن أي بمعدل 350 سكن سنويا بينما وصل إلى 19377 سكن خلال 2010م أي زادت الحظيرة

السكنية 6107 مسكن أي بمعدل سنوي قدره 1221 سكن خلال خمس سنوات الأخيرة في حين نجد أن معدل الزيادة السنوي بين آخر تعدادي الأخيرين بلغ 338 سكن سنويا وهذا ما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (49): يوضح تطور الحظيرة السكنية بالنسبة لعدد سكان مدينة أم البواقي 1998-2022م.

السنوات	1987م	1998م	2008م	2009م	2022م
عدد السكان	34257	47046	67201	69454	88 667
حظيرة السكن	7333	10360	14063	14551	2168

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2011 مع معالجة الباحثة ،2023م.

3. معدل إشغال المسكن

يعبر معدل إشغال المسكن عن متوسط عدد الأفراد في المسكن ويعتبر مؤشرا هاما في تحديد الاحتياجات الفعلية في ميدان السكن حيث بلغ في مدينة أم البواقي 4.41% فرد سكن في سنة 1998 م وحسب معطيات الإحصاء الخامس للسكان والإسكان قدرت بـ 4.89 فرد / سكن لسنة 2009 م وهو اقل بكثير من معدل إشغال المسكن على المستوى الوطني المسجل لسنة 2008م والمقدر بـ 6.2 فرد سكن وكذلك من المعدل الوطني لإشغال المسكن المحدد بـ 6.4 فرد/سكن.

1.3. معدلات إشغال المساكن والغرف (معدل الازدحام):

دراسة درجة التزاحم ذات أهمية خاصة في الدراسة الجغرافية لسكان المدينة وذلك لان كثافة السكان داخل المدن لا تلقى ضوءا كافيا على مدى التزاحم الفعلي على رقعة البناء، والتي يسود بها الارتفاع الراسي للمساكن فهي لا تدل على مدى تزاحم الأفراد في المساكن والغرف، وهذا ما يوضحه معدل الازدحام، ويعد كمؤشر لأحوال المساكن وهو تبعا لعدد الغرف بالاعتماد على المعايير التي وضعتها منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بمعدل شغل السكن والغرفة.

لأعلى معدل شغل السكن وصل إلى 1.49 يعتبر تواجد عادي للسكان.

من 1.50 حتى 2.24 هو معدل مقبول.

من 2.25 حتى 3.49 يعتبر التواجد حالة اكتظاظ حرجة.

من 3.50 وما فوقها، ويكون السكن مزدحما جدا.

جدول رقم (50): معدلات إشغال المساكن والغرف (معدل الازدحام) ببلدية أم البواقي لسنة 1998-2008-2022 م معدل شغل السكن، معدل شغل الغرف، متوسط السكن.

بلدية أم البواقي	السنة	عدد السكان	عدد الغرف	عدد السكنات	معدل شغل الغرفة	معدل شغل السكن	متوسط حجم السكن
المدينة	1998	46048	39967	10360	1,52	4,45	3,86

المدينة	2008	67201	43306	14063	2.3	6.2	4.63
المدينة	2022	88 667	–	2168	–	–	–

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2011 مع معالجة الباحثة ،2023م.

من خلال التطرق لتطور معدل الازدحام بالمدينة سواء تعلق الأمر بالمساكن أو الغرف يمكننا القول إن وضعية الحظيرة السكنية 1998 طبيعية من حيث إشغال بينما نجد أنهارتفع سنة و2008 إلي 2023م.

2.3. متوسط حجم السكن: في عام 1998 كان متوسط حجم السكن سيئا حيث تراوح بين 3،86 عام 2008 قد تحسنت قليلا المساكن لإظهار أفضل حيث تراوح متوسط حجم السكن بين 4,63 حيث نجد من خلال المعدلات المذكورة اكتظاظا ولو اعتبره البعض طفيفا في السكن.

4.عدد السكنات الشاغرة والمشغولة بمدينة أم البواقي 2023م:

يقدر عدد السكنات الشاغرة بالمدينة 4195 مسكن حسب إحصائيات 2022م كما يجري حاليا إتمام بعض هذه المساكن. أنظر الجدول الموالي.

الجدول رقم (51): توزيع المساكن حسب استعمالها في مدينة أم البواقي خلال سنة 2022م.

مجال الدراسة	عدد المساكن	مشغولة	شاغرة	المساحة (هـ)	المجموع
مدينة أم البواقي	2168	16496	4195	1358 هكتار	24217

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2011 مع معالجة الباحثة، 2023م.

المحور الثالث: إنعكاس سياسة التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر على التخطيط الحضري والمناطق السكنية والعمران في مدينة أم البواقي.

1. خطة المدينة:

هناك العديد من الأسباب والعوامل التي ساهمت في نمو وتوسع مدينة أم البواقي وتحديد معالمها ومنها الشكل الذي هي عليه الآن وقد أشرنا لهده العوامل في مراحل التطور العمراني للمدينة.

فخطة مدينة أم البواقي والتي كانت نتاجا لتعاقب مراحل عديدة من النمو والتوسع الحضري تخضع في نموها إلي نظرية الدوائر أو المركزية أو يمكن القول النصف دائرية والتي عبر عنها الباحث برجس ولكن ترتيب الحلقات متناوب أو متعاقب لان المدن الجزائرية في نموها لا تشكل نفس الترتيب والتنظيم فنجد المركز الاستعماري محاطا بأحياء استعمارية تليها حلقة من الأحياء التلقائية وفي الأخير نجد الملكية العمومية والتوسع الحديث وهذا ما أوضحته نظرية M .cote عن المدن الجزائرية وخطة نموها 19 لكننا في مدينة أم البواقي يمكننا أن نميز ثلاث أشكال وهي:

2.1. الشكل الأول: الشكل الشطرنجي: والذي يتجسد في النواة الأولى القديمة في المدينة أو ما تعرف بالنواة الاستعمارية وهي عبارة عن رقعة شطرنجية الشكل تميزت بسهولة التخطيط والزوايا القائمة

الناتجة عن تقاطع عمودي للطرق ما نتج عنها شكل هندسي منتظم (مربع مستطيل)، لكنه لم يخلو من العيوب إذ تصعب فيه الحركة التي غالبا ما تكون ذات وتيرة عالية الأمر الذي يؤدي إلى تضييع الوقت وظهور إخطار الحوادث بالإضافة إلى الاتجاه الموحد للرياح والشمس الأمر الذي يجعل الرؤية تكاد تكون منعدمة.

3.1. الشكل الثاني: الشكل الخطي أو الطولي: والذي كان نتيجة الاستهلاك السريع للأراضي السهلة التعمير واصطدام تطورها المجالي بعوامل منها ما هو طبيعي كالتضاريس (جبل سيدي رغيس) الواقع شمال المدينة والعامل البشري المتمثل في الخط السكة الحديدية والعامل الصناعي والمتمثل في الخط الكهربائي عالي التوتر والواقع جنوب المدينة وبالتالي وجه النمو للاستفادة بشكل خطي وبنسب متساوية من الطريق الوطني رقم 10 أين كان منشأ النواة الأولى للمدينة وباعتباره نقطة عبور توجب الاستفادة منه بتموضع الأنشطة التجارية والخدماتية على طوله.

4.1. **الشكل الثالث: الشكل النصف دائري:** تنتظم فيه الطرق حسب الشكل النصف دائري انطلاقا من المركز بحلقات تسمح بالتوسع فتتفرع من المركز طرقا إشعاعية يمكن اعتبار المركز هو مركز الأعمال والخدمات ويكون الوصول إلي أطراف المدينة بسهولة والمرور عن طريق أقواس نصف دائرية، والتي تساهم في تنشيط حركة النقل بين أنحاء المدينة وخاصة في خلق طرق أخرى لتقليل الضغط على الطريق الوطني رقم (10) وعلى مركز المدينة وبذلك توجيه التوسع ومحاولة لتحقيق التوازن في النشاطات لكي لا تكون متمركزة في المركز بل منتشرة عبر كافة المدينة بشكل منتظم.

إلا أنها كل هذا يتم ببطء لصعوبته، ونلمح تعرجات في بعض الشوارع فتقصد الطرق الجانبية والتي تصنع مع بعضها زوايا حادة لتساهم في توفير الحركة في أنحاء المدينة.

2. إنعكاسات سياسة التخطيط المجالي والحضري على التطور العمراني والمناطق السكنية في مدينة أم البواقي من منظور التنمية المستدامة وجودة الحياة:

عرفت مدينة أم البواقي العديد من المراحل المختلفة والتي كانت نتيجة مجموعة من التطورات التاريخية والسياسات المتعاقبة والإمكانيات المتوفرة والخصوصية المميزة للمدينة فضلا على مجموعة المقومات والمعيقات التي تميزت بها المدينة وكان لها دورا في التأثير على كل من تطور المجال الحضري والنسيج العمراني كما ذكرنا أعلاه، بالإضافة إلي السياسة الحضرية والسكنية التي انتهجتها الجزائر ودورها الفعال في التغيرات والتحولات التي انعكست على الحظيرة السكنية والوظيفة السكنية والعملية الإنتاجية للسكن ونمط البناء والتحولات المجالية داخل المحيط الحضري للمدينة واتي يمكن التطرق إليها من خلال المراحل التالية:

1.2. مرحلة التخطيط الاستعماري (1830 – 1962 م): تميزت هذه المرحلة بوجود النواة الحضرية الأولى في منطقة أم البواقي والتي عرفت بالنواة الاستعمارية من خلاله أولى مخططاتها المنجزة

في الفترة من 1896– 1902 م، بمساحة قدرها 24 هكتار بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10 وتقع عند أقدام جبل سيدي رغيس حيث بلغ عدد المساكن 650 مسكن خاص بالمستعمرين تتوسطه نافورة مع وجود بعض التجهيزات المتمثلة في مركز استيطاني وبرج إداري، مدرستين ابتدائيتين الخنساء ومتوسطة حمو بوزيد حاليا، سوق أسبوعي، كنيسة، محطة السكة الحديدية.

– تميز هذا النسيج الحضري بالخطة شطرنجية نتيجة تعامد الطرق الأفقية والعمودية محكم التنظيم حيث برز كأول نواة بمحاذاة الطريق الوطني رقم10 مع مشارف سنة 1902 م

– حضت منطقة أم البواقي بالترقية من بلدية مختلطة إلى بلدية كاملة الصلاحيات خلال سنة 1951م.

–عرفت المنطقة في هذه المرحلة أولى السياسات السكنية المتبعة من طرف المستعمر والمتمثلة في المحتشدات السكنية لإيواء الجزائريين كمحاولة دمج بين السكن الحضري الموجه للمستعمرين والسكن الريفي ذو النمط التقليدي الخاص بأهالي المنطقة خلال سنة 1954م.

– يتسم النسيج الحضري المخصص للسكان المحليين بالشكل الخطي أو الطولي والمتمثل في ظهور بعض المساكن ذات الطابع التقليدي الريفي بشكل مبعثر في الجهة الشرقية للنواة الاستعمارية بشكل فوضوي وغير مخطط حيث بلغ عدد المساكن 956 مسكن بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10 ومنه تشكل النسيج الثاني الذي تميز بطرق ملتوية وغير منتظمة ونمو عشوائي اتصف بالبطيء بمساحة 10 هكتار لتصل المساحة الإجمالية إلى 34 هكتار، تليها بعض المساكن في الجهة الجنوبية جنوب غرب المركز وذلك نتيجة النزوح الريفي لتزيد المساحة المبنية بـ 17 هكتار وتصل مساحة المدينة إلى 51 هكتار.

الصورة رقم (01): توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي (خلال الفترة الاستعمارية 1950م) على مستوى الطريق الوطني رقم 10.



المصدر: WWW.jelfamontada.dz

2.2. المرحلة الانتقالية بعد الإستقلال (1962 – 1966م): نتيجة للزيادة السكانية الطبيعية ونزوح الأهالي من المناطق المجاورة خلال حرب التحرير وواستمرار زيادة المساكن الفوضوية والوحدات السكنية ذات النمط الفردي والطابع الريفي التقليدي نشأت مجموعة من الأحياء والتي استمر وجودها لفترة زمنية متقدمة مع اختلاف في مواد البناء والتي تمثلت في الطوب والقصدير والخشب، وبالتالي نجد أن التوسع العمراني في هذه المرحلة تميز بالعفوية لان المنطقة في تلك الفترة لم تستفد من أي نوع من البرامج العمرانية حيث وصلت المساحة المبنية خلال هذه المرحلة إلي 79 هكتار.

الصورة رقم (02): توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بعد الإستقلال خلال سنة 1963م.



المصدر: WWW.jelfamontada.dz

3.2. مرحلة النمو العشوائي الغير مخطط (1967–1973م): تميزت هذه المرحلة بظهور أولى المخططات التنموية في الجزائر والمتمثلة في كل من المخططين الثلاثي (1967–1969م) والرباعي الأول (1970– 1973م)، والتي توجهت نحو التركيز على النهوض بالمجال الاقتصادي والفلاحي في البلاد كما ذكرنا من خلال الفصل الثالث الأمر الذي أدى إلي العديد من التجاوزات في مجال التعمير والبناء خاصة في ظل غياب برامج سكنية مخططة وظهور السكن الفوضوي والهش من خلال التوسع العشوائي حول النواة الاستعمارية سابقا، لتصل مساحة المدينة إلى 130 هكتار سنة 1974 م.

الصورة رقم (03): السكن الفوضوي في مدينة أم البواقي (1967–1973م).



المصدر: من تصوير الباحثة،2010م

الصورة رقم (04): ممر بين السكنية الفردية في مدينة أم البواقي والتي ظهرت خلال فترة (1967-1973م)



المصدر: من تصوير الباحثة، 2010م.

4.2. مرحلة الترقية الإدارية لمدينة أم البواقي (1974 –1984م): في هذه الفترة عرفت مدينة أم البواقي توسع عمراني كثيف ومتزايد نحو الجهة الشرقية والغربية على إمتداد الطريق الوطني رقم 10، خاصة بعد الترقية الإدارية للمدينة إلى مقر ولاية سنة 1974م، كما توجهت البرامج التنموية الخاصة بهذه المرحلة والمتمثلة في كل من المخططين الرباعي الثاني (1974-1977م) والخماسي الأول (1980-1984م) نحو الاستثمار المخصص لإقليم الولاية على مستوى المجال الحضري وقطاع السكن من أهمها ما يلي:

- بلغت نسبة الاستثمار في قطاع السكن ما يعادل 50.7% من مجموع الغلاف المالي من خلال إنشاء 2593 سكن جماعي من أصل برنامج متكون من 1175 سكن و1498 سكن آخر.
- استفادت المدينة من مخطط التحديث الحضري (PUM) سنة 1976م من خلال أعمال التهيئة والهياكل القاعدية وبعض المرافق المختلفة.
- تم تحديد أماكن التوسع وإنتاج أحياء جديدة في إطار المناطق الحضرية السكنية الجديدة (ZHUN)، وإنشاء المركز الجامعي الذي يغطي مساحة 16 هكتار بالإضافة إلي المنطقة الصناعية شرق المدينة بمساحة 176.5 هكتار مقسمة إلي 74 قطعة موجهة للنشاط الصناعي.
- القضاء على التجمعين الحضريين الفوضويين أو ما سمي بـ الدشرة الشمالية والجنوبية بالمدينة.
- ظهور بعض النشاطات والمحلات التجارية سنة 1980م حيث ارتفعت المساحة المعمرة بـ 198 هكتار لتصل مساحة المدينة إلى 268 هكتار.

الصورة رقم (05): توضح الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بعد الإستقلال خلال سنة 1980م



المصدر: WWW.jelfamontada.dz

5.2. مرحلة التوسع الحضري الغير موجه من (1984 – 1990م): عرفت مدينة أم البواقي في هذه المرحلة استمرار التوسع العمراني على طول الطريق الوطني رقم 10 بالإضافة إلى التوجه نحو الجهة الجنوبية، كما استفادت من المخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) بنسبة 35.5% في قطاع السكن من مجموع الغلاف المالي الموجه المدينة حيث برمج بناء حوالي 1500 سكن جماعي.

بالاضافة الى برمجة سبع تحصيصات والتي وجهت للبناء الفردي في ظل القانون 86-07 المؤرخ في 04-03- 1986م، والمتمثلة في 8175 مسكن خلال 1988م بمساحة قدرت بـ 40.80 هكتار مرفقة بمجموعة من التجهيزات الإدارية والخدمات الضرورية، كما بلغ عدد المساكن 7333 مسكن خلال سنة 1987م في حين زاد المجال العمراني في مدينة ام البواقي بـ 138 هكتار حيث بلغت المساحة المبنية في هذه الفترة 217 هكتار.

الصورة رقم (06): توضح الأحياء السكنية وظهور السكن الجماعيي في مدينة أم البواقي خلال سنة 1983م.



المصدر: WWW.jelfamontada.dz

3. مرحلة التخطيط اللامركزي والاقتصاد الحر (1990 -2000م):

عرفت هذه المرحلة بالتطور العمراني المنتظم والموجه باتجاه الجهة الجنوبية إضافة إلي الشرقية والغربية نتيجة تزامنها مع تطبيق برامج استثمارية تمثلت في المخططات السنوية (1990-1999م) والتي اتجهت نحو بناء الهياكل الإدارية والمرافق الصحية والترفيهية وأعمال التهيئة العمرانية، من خلال ما يلي:

-برمجة بناء 1500 مسكن جماعي حيث بلغ عدد المساكن سنة 1990 إلى 7333 مسكن.

- استفادت مدينة أم البواقي من العديد من المشاريع السكنية والتحصيصات الجديدة والتي نذكر منها حي النصر، بوعزيز السعيد بن الخطاب الشروق العافري عرار، السعادة (1 و2)، الجحفة، حمزة، الصباح، البشير الإبراهيمي، الهلال، تحصيص الكمين غرب المركز الجامعي، تاقوفت (1و2)، القطب العمراني ماكوماداس، حيث تعتبر هذه البرامج السكنية التي هي في إيطار (ZHUN) .

- مواصلة إتمام المشاريع والإنجازات المتأخرة والمأطرة ضمن البرنامج الخماسي الأول والثاني للسكن الجماعي والفردي خلال مخطط (PUD) والتي تجاوزت 2809 مسكن.

- الاستفادة من عمليات تهيئة عمرانية، ومرافق وتجهيزات على مستوى مختلف القطاعات كمقر الولاية، الدائرة، البريد والمواصلات...الخ لتبلغ المساحة المعمرة الجديدة 217 هكتار وتصل إلى 485 هكتار.

الصورة رقم (07): توضح توسع المناطق السكنية في مدينة أم البواقي.



المصدر: WWW.jelfamontada.dz

4.مرحلة التوجه نحو فكر الاستدامة وجودة الحياة الحضرية (2001-2023م):

ويمكن تقسيم هذه المرحلة خلال فترات متتابعة تضم برامج مختلفة تقوم على اساس التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للسكان وجودة حياتهم كما يلي:

1.4. برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004م): خلال هذه المرحلة بدأ حجم الاستثمارات العمومية في التزايد تدريجيا ومست بشكل مباشر المخططات البلدية للتنمية المحلية، ويعود ذلك إلى

التحولات التي عرفتها الجزائر خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق وارتفاع أسعار المحروقات وتخصيص جل إيراداتها وضخها في التنمية المحلية إلى جان أن المرحلة تميزت باهتمام لإنشاء مركز إداري (حي إداري جديد) ومد شبكة الطرق وإنشاء سكنات جديدة وانجاز مراكز متنوعة وكذلك تدعيمات التجهيزات التعليمية والرياضية والصحية[1].

2.4.البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2005-2009م): عرفت هذه المرحلة في مدينة ام البواقي باستمرار التطور العمراني المنتظم على طول الطريق الوطني رقم 10 باتجاه الشرق والغرب وكذلك من الجهة الجنوبية كما عرفت هذه المرحلة البرنامج الخماسي في إطار دعم النمو (2005-2009م) والذي يعمل على التنمية المحلية بصفة خاصة من خلال تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي، والأمني. كذلك تحديث وتوزيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلي تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي ورفع معدلات النمو والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسطية السابقة الذكر[2].

حيث عرفت مدينة أم البواقي من خلال هذا البرنامج توجيه حصص معتبرة إلى التنمية المحلية ومتابعة إنشاء مركز إداري (حي إداري) جديد ومد شبكة الطرق وإنشاء سكنات جديدة وانجاز مراكز متنوعة وتدعيم التجهيزات التعليمية والرياضية والصحية، كما شهدت متابعة انجاز العديد من البرامج السكنية الجماعية كالقطب العمراني (ماكوماداس) والفردية مثل تحصيص تاقوفت (عينات الدراسة) حيث ارتفعت المساحة المعمرة ب 587.5 هكتار لتصبح 1072.5 هكتار سنة 2010 م.

3.4.البرنامج الخماسي للتنمية (2010 -2014م): اعتمدت هذه المرحلة تطور عمراني كثيف وتوسع مجالي كبير تبنت فيه مخطط (التحسين الحضري) أين عرفت العديد من أحياء المدينة عملية التحسين الحضري فتم تكثيف الأرضيات واستغلال الجيوب الفارغة والتوسع الخارجي واستهلاك المجال وتطور وتنمية النسيج القائم وترقية أداء البنى التحتية بتعبيد الطرق وتبليط الأرصفة إضافة إلى ظهور تجمعات جديدة بالجهة الشمالية والجنوبية ذات نمط فردي وآخر جماعي وإنشاء أحياء سكنية جديدة،حيث جاء هذا البرنامج لاستكمال كافة المشاريع المسطرة خلال الخماسي السابق 2004-2009 حيث نلاحظ غياب رؤية واضحة فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف الهيئات والمؤسسات المكلفة بالإشراف على المشاريع المصنفة عادة ضمن الإستراتيجية منها: الطرق والسكة الحديدية والسدود والنقل العمومي التي

[1] مازوز توفيق، سماح قزاينية، السياسة الاستثمارية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدينة الجزائرية، حالة مدينة أم البواقي. International Journal of Innovation and Applied Studis Vol. 30 No. 1 Jul. 2020 p81,

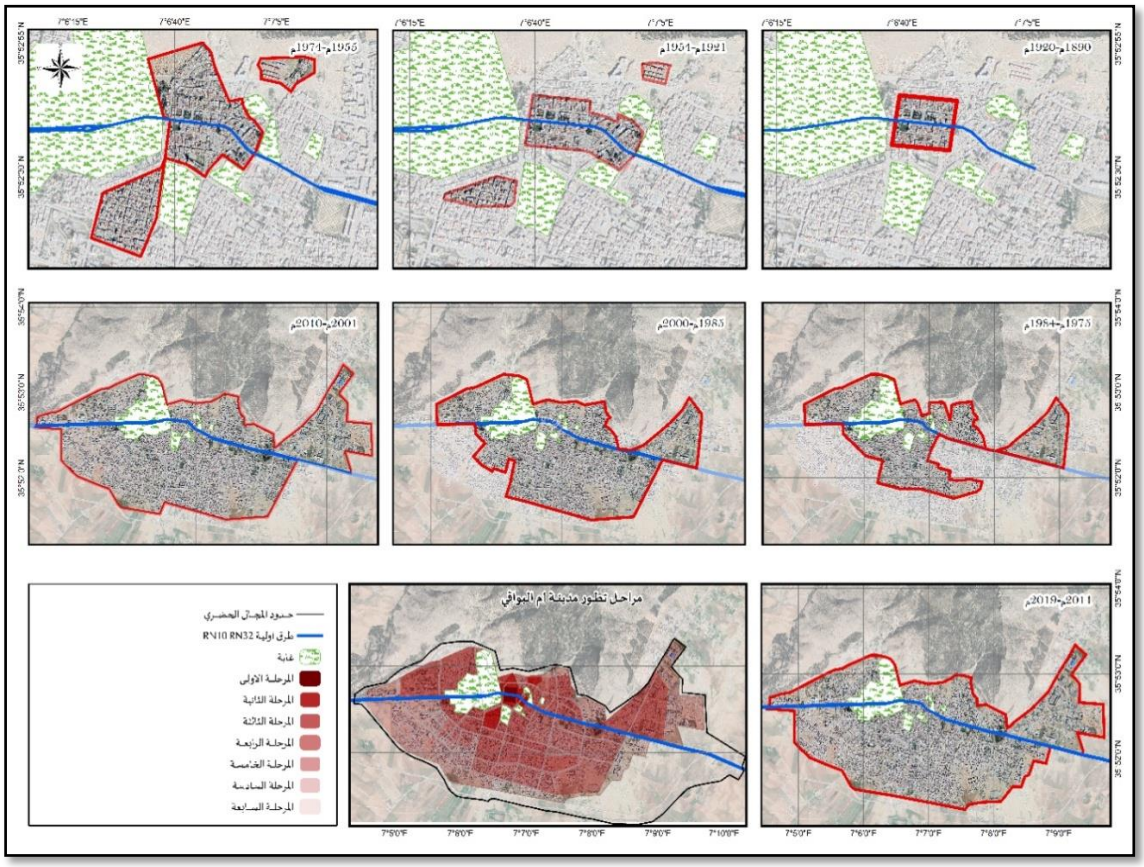
[2] مازوز توفيق، سماح قزاينية، نفس المرجع السابق، ص 81.

غالبا ما تشهد إعادة تقييم لأغلفتها المالية بصورة دورية[1]. حيث ارتفعت المساحة المعمرة بـ 523.46 هكتار لتصل مساحة المدينة إلى 1595.96 هكتار سنة 2014م.

4.4. البرنامج التكميلي (2015-2019م): تميزت هذه المرحلة في مدينة أم البواقي باستمرارية استكمال المشاريع التنموية في إطار البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014م حيث سعت إلي إتمام المشاريع الخاصة بقطاع السكن وتسليمها بالإضافة إلى المتعلقة بالبنية التحتية والهياكل الإدارية ومختلف التجهيزات والخدمات التي تعمل على التنمية المحلية في إطار البرنامج المسطر. حيث ارتفعت المساحة المعمرة بـ 112.35 هكتار لتصل مساحة المدينة إلى 1708.49 هكتار لسنة 2019.

من خلال هذه الدراسة يمكن استنتاج أن مدينة أم البواقي عرفت العديد من التطورات المتباينة خلال مختلف البرامج التنموية والسياسة السكنية المتبعة في البلاد حيث عرفت المدينة نسبة تحضر مرتفعة على غرار الفترات السابقة الذكر حيث عرفت اتجاهات توسع مختلفة خلى طول الطريق الوطني رقم 10 وباتجاه الجهة الشمالية والجنوبية.

المخطط رقم (04): توضح مراحل التطور العمراني وخطة مدينة أم البواقي إلي غاية 2023م.



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على صورة Google Earth والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2016 لمدينة أم البواقي، 2023م.

[1] مازوز توفيق، سماح قزاينية، نفس المرجع السابق، ص 81.

المحور الرابع: المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومعايير تقسيمها من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

من أجل دراسة أكثر دقة وعمق وأقرب إلى الواقع وكذا للتسهيل والتنظيم اعتمدنا على تقسيم المدينة إلى مناطق سكنية كل منطقة تضم مجموعة من الأحياء:

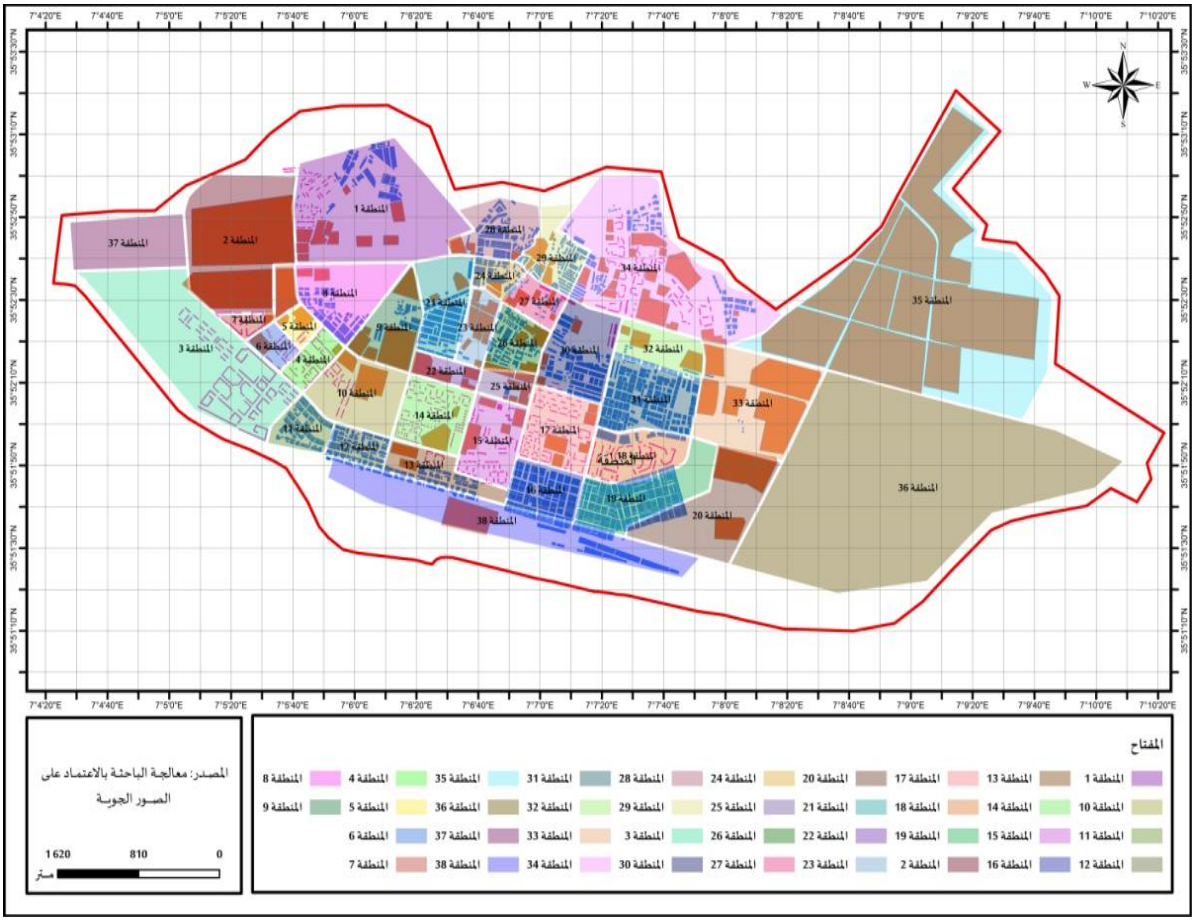
1. أسس ومعايير تقسيم مدينة أم البواقي إلى مناطق سكنية:

ولقد اعتمدنا في تقسيمنا هذا على عدة عوامل من بينها:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.
- العمل الميداني بالتعاون مع المصالح التقنية في بلدية أم البواقي.
- الطرق الرئيسية والمهيكلة في المدينة.
- الشوارع الرئيسية في المدينة.
- التطور العمراني وخطة المدينة وتطرقنا إليها بالتفصيل.
- المقاطعات الإحصائية لسنة 2022م.

وبناء على ما سبق ذكره من معايير أو عوامل تم تقسيم مجال الدراسة إلى 38 منطقة سكنية تتوزع عبر مساحات مختلفة كما يتضح في الجدول رقم (51) والمخطط رقم (05) المعلومات الخاصة بكل منطقة من حيث الرقم وتسمية الأحياء المنتمية للمنطقة بالإضافة إلى التجهيزات الموجودة، والإحصاء الخاص بعدد المساكن الموجودة وأنماطها في كل منطقة كما وضحنا من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة أم البواقي المعطيات الخاصة بموقع كل من المناطق السكنية والأحياء المنتمية إليها في المدينة لسنة 2023م.

المخطط رقم (05): يوضح تقسيم مدينة أم البواقي إلي مناطق سكنية لسنة 2023م.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني + المصالح التقنية ببلدية أم البواقي، 2022

جدول رقم (52): تقسيم مدينة أم البواقي إلى مناطق سكنية وتسمية الأحياء السكنية المتواجدة بها 2022م.

رقم المنطقة	الأحياء	الموقع	أهم المرافق	السكنات الفردية	السكنات الجماعية	المساحة
01	حي الشهيد قرام إسماعيل	شمال: نهج 05 جويلية 1962 جنوب: نهج أول نوفمبر 1954 شرق: حي محمد الأخضر غرب: جامعة العربي بن مهيدي	متوسطة جبايلي أحمد، وحدة الحماية المدنية، محافظة الغابات، مديرية البيئة، مديرية المصالح الفلاحية، ابتدائية قالي عمار.	100 سكن فردي	55 عمارة	103392 م^{2}5
	– حي الشهيد محمد لخضر.	شمال: نهج 05 جويلية جنوب: نهج أول نوفمبر 1954 شرق: مستشفى ابن سيناء غرب: الحي المقترح " قرام اسماعيل "	مدرسة ابتدائية قوتي عبد الله + ملحق بلدي، مدرسة مقترحة. المقترح تسميتها عبود مسعود المدعو الطيب، مركب رياضي المقترح تسميته حيون، نزل اتحاد الشاوية المقترح تسميته عنتر بوزيد، قاعة العلاج المقترح تسميته دردار الضاوية، ملعب جواري وغابة المقترح تسميتها غابة الصنوبر.	502 سكن فردي	/	
02	حي الشهيد" العربي بن مهيدي	شمال: نهج 05 جويلية جنوب: المدينة المدينة الجديدة ماكوماداس شرق: الحي المقترح تسميته " قرام اسماعيل " + المعهد الوطني للتكوين حجام عبود غرب: نهج 05 جويلية.	جامعة العربي بن مهيدي، كلية الحقوق واللغات والآداب، نزل ومحلات تجارية خاصة، كلية النشاطات الرياضة	15 سكن فردي	2 عمارات	819276م^2
03	مخطط شغل الأراضيB. راجعي عمار	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب:الطريق الإجتنابي الجنوبي (مقترحالتسمية: نهج الحراكتة). شرق: نهج 19 ماي 1956. غرب: مخطط شغل الأرض " P"	المركب الرياضي المقترح تسميته: مسعودي بشير، متوسطة قيد الإنشاء المقترح تسميتها حجام مختار، مدرسة ابتدائية المقترح تسميتها بوزيد المكي، كلية الرياضة	568 سكن فردي	320 عمارة	160003 م^{2}7
04	حي الشهيد	شمال: حي مغني الطاهر	معهد خاص لتعليم اللغات، صيدلية	/	80 عمارة	53565 م^2

	مسعودي مسعود"	جنوب: شارع جيش التحرير الوطني شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962				
	حي الشهيد عايب العيد"	شمال: شارع مهدي ملول جنوب: حي قوتي محمد قادر شرق: حي قوتي محمد قادر غرب: شارع مناصرية محمد	ساحة عمومية الشهيد عمار خليل			12355 م^2
	حي الشهيد قوتي محمد قادر	شمال: شارع مهدي ملول جنوب: شارع جيش التحرير الوطني شرق: نهج هواري بومدين غرب: شارع مناصرية محمد	ساحة الشهداء، الإذاعة، مديرية التعمير			49607 م^2.
05	حيالشهيد مشري رمضان	شمال: نهج هواري بو مدين جنوب: حي مسعودي مسعود شرق: حي قوتي محمد قادم غرب: شارع 08 ماي 1945	المصحة الجوارية متعددة الخدمات "الشهيد بركاني مداني"، ثانوية بوخروبة، مركز الراحة المقترح تسميته "جواني عاشور"، مركز عقاري، مقر الأمن الحضري الرابع، المحكمة الإدارية، سكنات الأمن الوطني، دار المالية.	/	25 عمارة	66090 م^2.
06	حي الشهيد باهي السعيد	شمال: شارع 08 ماي 1945 جنوب: حي مغني الطاهر شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962	مسجد مبرمج، محلات الرئيس، المركب الرياضي مسعودي بشير	/	28 عمارة	70000 م^2.
	حي الشهيد مغني الطاهر	شمال: حي باهي السعيد جنوب: شارع مهدي ملول شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962	لا يوجد			23558 م^2.

07	حي الشهيد خلاص العيفة	شمال: حي العربي بن مهيدي جنوب: شارع 08 ماي 1945 شرق: نهج هواري بو مدين غرب: نهج 19 مارس 1962	بريد الجزائر، مدرسة إبتدائية عداد عزوز، 30 محل تجاري مقترح تسميتها "خياط عبادوا". فرع التجهيزات العمومية، الوكالة الولائية للتشغيل، فرع السكن	/	20 عمارة	124934م^2
08	تاقوفت	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: نهج هواري بومدين شرق: شارع جيش التحرير الوطني غرب: المعهد الوطني للتكوين حجام عبود	دار الأشخاص المسنين المقترح تسميتها سعداوي فاطمة، دار اليتامى المقترح تسميتها باديس الجموعي، الإقامة الأولى للوالي، دار التضامن للجمعيات	489سكن فردي		171170م^{2}0
09	الأفاق	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: نهج هواري بومدين شرق: شارع مقترح تسميته " شارع الأوراس " غرب: شارع جيش التحرير الوطني.	مقر الولاية. المحكمة.نزل الولاية + مطعم + سكنات إطارات الولاية+ مقر المجلس الشعبي الولائي + نزل المالية، مقر القطاع العسكري، المدرسة الإبتدائية جرمان حسين. مقر المفتشية الولائية للعمال + مديرية التكوين المهني + سكنات الأمن، قصر المؤتمرات المقترح إنشاؤه	64 سكن فردي		274992م^2
	بوسيف	شمال: حي الأفاق جنوب: نهج هواري بومدين شرق: شارع مقترح تسميته " شارع الأوراس " غرب: شارع جيش التحرير الوطني.	لا توجد	48 سكن فردي	09 سكنات الإطارات	
10	العافري	شمال: ن نهج هواري بومدين جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: شارع مقترح تسميته " شارع الأوراس " غرب: حي بلقاسمي عبد الله	متقن زرداني بلقاسم، مسجد صلاح الدين الأيوبي، فرع الأشغال العمومية، فرع الري مدرسة المدينة الجديدة "عداد عزوز"، مقر مقراتصالات الجزائر	308 سكن فردي	10 عمارة 03 سكنات الشرطة	357124م^2
	بلقاسمي عبد الله	شمال: ن نهج هواري بومدين	مقتشية الجمارك لولاية أم البواقي	80 سكن فردي	40 عمارة	

		جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: حي العافري غرب: شارع جيش التحرير				
11	عرار	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: طريق إجتنابي المقترح تسميته " نهج الحراكتة " شرق: نهج 16 ماي 1956 غرب: شارع جيش التحرير	إكمالية بن زوة حواس	269 سكن فردي	/	155329م^2
12	حي البشير الإبراهيمي	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: نهج مقترح تسميته جبل قريون شرق: شارع مقترح تسميته " شارع الأوراس " غرب: شارع 19 ماي 1956	لا يوجد	297 سكن فردي	/	122154م^2
13	حي بوعزيز حمزة	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: حي السعادة شرق: نهج 20 أوت 1955 غرب: شارع الأوراس	إكمالية بركاني مسعود، 80 سكن للشرطة، ملعب جواري، المديرية الجهوية للضرائب، المركز الجهوي للضرائب	/	24 عمارة	205243م^2
	حي السعادة	شمال: حي بوعزيز حمزة جنوب: نهج مقترح تسميته " جبل قريون" شرق: نهج عباد علاوة غرب: شارع الأوراس	دار الحضانة قوتي لخضر، دار الطفولة المسعفة غديري منصر، مسجد عبد الله بن مسعود، المدرسة الإبتدائية سعدي التريكي، الوحدة الجهوية 18 للأمن الوطني، المحطة البرية الجديدة لنقل المسافرين	295 سكن فردي	/	
14	حي العقيد عميروش	شمال: نهج هواري بو مدين جنوب: حي مقترح تسميته " عباد الجموعي شرق: نهج عباد علاوة غرب: شارع الأوراس	لا يوجد	/	78 عمارة	286013م^2

	حي عابد الجموعي	شمال: حي المقترح تسميته " العقيد عميروش " جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: نهج عباد علاوة غرب: شارع الأوراس	السوق اليومي المقترح تسميته " الرخاء " ثانوية بوخالفة السبتي	50 سكن فردي	60 عمارة	
15	صاحبي صالح(المعزولة)	شمال: نهج هواري بومدين جنوب: نهج جبل قريون شرق: نهج عباد علاوة غرب: شارع 20 أوت 1955	المركب الإسلامي عقبة بن نافع، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، مكتب الدراسات URBA.CO، مديرية مسح الأراضي CADASTRE، متحف المجاهد + مديرية الحماية المدنية، مديرية المجاهدين + فرقة الدرك الوطني، مديرية الطاقة والمناجم، صندوق التأمين للعمال الغير أجراء، مدرسة زايدي الحواس	18 سكن فردي	95 عمارة	285137م2
	حي بزاز موسى	شمال: فرقة الدرك الوطني جنوب: النهج المقترح تسميته نهج جبل قريون شرق: حي مقترح تسميته رباح حيواني غرب: شارع 20 أوت 1955	مقر خزينة البلدية	/	22 عمارة	
	حي رباح حيواني	شمال: الأمن الحضري الثالث جنوب: النهج المقترح تسميته نهج جبل قريون شرق: نهج عباد علاوة غرب: حي مقترح تسميته بزاز موسى	الأمن الحضري الثالث	17 سكن فردي	20 عمارة	
16	حي مالكي الحركاتي –حي يوغرطة–	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: نهج المقترح تسميته جبل قريون شرق: نهج زرداني حسونة غرب: نهج عباد علاوة	لا يوجد	499 سكن فردي	25 عمارة	215708م2
17	حي مصطفى بن	شمال: نهج 18 فيفري	المدرسة الإبتدائية بنور السعيد	/	90 عمارة	318334م

	بو العيد	جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: نهج زرداني حسونة غرب: عباد علاوة	إكمالية عجلي قدور الإقامة الجامعية 110 مسكن مكتب البريد والمواصلات			2
	حي الوئام	شمال: حي مصطفى بن بوالعيد جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: نهج زرداني حسونة غرب: عباد علاوة	المدرسة الإبتدائية أسيد الشريف الديوان الوطني للتسيير العقاري فرع مصطفى بن بو العيد مركز معالجة المدمنين المدرسة الإبتدائية بوعكاز الشريف	/	90 عمارة	
18	حي المستثمرين	شمال: نهج هواري بو مدين جنوب: الحي المقترح تسميته " حي مخلوف محمد " شرق:نهج 19 مارس 1962 غرب: نهج زرداني حسونة	"لا يوجد"	25سكن فردي	/	271462م 2
	حي مخلوف محمد	شمال: حي المستثمرين جنوب:نهج 19 مارس 1962 شرق: نهج 19 مارس 1962 غرب: الحي المقترح تسميته " حي مدفوني حملاوي "	المجمع المدرسي جواني محمد	267 سكن فردي	47 عمارة	
	حي الشهيد مدفوني حملاوي	شمال: حي المستثمرين جنوب: نهج 19 مارس 1962 شرق: الحي المقترح تسميته "حي مخلوف محمد" غرب: نهجزرداني حسونة	"لا يوجد"	/	20 عمارة	
19	حي الجحفة	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: حي الصباح شرق: حي الشروق غرب: نهج زرداني حسونة	متوسطة جواني أحمد ثانوية الوافي محمد			379317م 2
	حي الصباح	شمال: حي الجحفة	" لا يوجد "			

		جنوب: نهج المقترح تسميته " جبل قريون " شرق: شارع المقترح تسميته "يوسفي عبد الرحمان" غرب: نهج زرداني حسونة				
	حي الشروق	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: الشارع المقترح تسميته "يوسفي عبد الرحمان" شرق: الشارع المقترح تسميته "يوسفي عبد الرحمان" غرب: حي الجحفة	" لا يوجد "			
20	حي سكنات الشرطة الشهيد قيدوم شعبان	شمال: نهج هواري بو مدين جنوب: نهج جبل قريون شرق: مخطط شغل الأراضي "P" غرب: شارع مقترح التسمية " يوسفي عبد الرحمان "	مقر فرقة التدخل للدرك الوطني، مدرسة الوطنية للحماية المدنية، مرصد الأرصاد الجوية المذبح البلدي، سوق المواشي	/	15 عمارة	504386م^2
21	حي الأضواء	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: حي الحرية شرق:الشارع المقترح تسميته " يوسفي محمود" غرب: شارع مقترح التسمية " الأوراس "	مبيت الشباب " ياحي يسين "، حديقة الحيوانات، مدرسة المكفوفين بصريا " طه حسين " مركز الصم والبكم، مسجد أبوا حنيفة النعمان	30 سكن فردي	/	287973م^2
	حي الحرية	شمال: حي الأضواء جنوب: حي المستقبل شرق:الشارع المقترح تسميته " يوسفي محمود" غرب: شارع مقترح التسمية " الأوراس "	" لا يوجد "	265 سكن فردي	/	
	حي المستقبل	شمال: حي الحرية جنوب: شارع 18 فيفري شرق:الشارع المقترح تسميته " يوسفي محمود" غرب: شارع مقترح التسمية " الأوراس "	" لا يوجد "	30 سكن فردي	/	

22	الحي الإداري الشهيد بوخرشوفة الطاهر	شمال: شارع 18 فيفري جنوب: نهج هواري بو مدين شرق: نهج 20 أوت 1955 غرب: شارع الأوراس	مديرية الأشغال العمومية، مديرية النقل + مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية الشباب والرياضة + مديرية الصحة والسكان، مديرية الري + مقر الدائرة، مركز البريد والمواصلات +صيدلية، مسرح الهواء الطلق + مقر الأمن الولائي			102143م^2
23	حي الكاهنة	شمال: شارع المقترح تسميته "شارع الأطلس" جنوب: شارع 18 فيفري شرق: نهج 20 أوت 1955 غرب: الشارع المقترح تسميته "يوسفي محمود"	عيادة الولادة سليماني عميرات، محلات الرئيس، مديرية النشاط الإجتماعي، مسجد أبي ذر الغفاري، اكمالية بن طبيبل الربعي، ابتدائية يوسفي حسان، ابتدائية شيباني محمود العيادة المتعددة الخدمات صاحبي عبد المجيد، نزل السندباد، مفتيشية التربية والتعليم	20 سكن فردي	10 عمارات	136715م^2
24	حي المخازن	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: شارع الطاسيلي شرق: نهج 20 أوت 1955 غرب: شارع يوسفي محمود	تعاوني الحبوب والبقول الجافة محلات الرئيس	250 سكن فردي	/	97150م^2
25	حي الرصد	شمال: شارع 18 فيفري جنوب: نهج هواري بو مدين شرق: شارع عباد علاوة غرب: نهج 20 أوت 1955	مقر بلدية أم البواقي، مكتب الدراسات للهندسة المعمارية والتقنية SATO شركة التأمينات، ساحة الإستقلال بنك BNA، ساحة المقترح تسميتها " ساحة يناير " مقابل دار الثقافة نوار بوبكر	30 سكن فردي	/	113568م^2
26	حي الأمال2	شمال: حي المثبت التسمية " حي المحطة " جنوب: شارع 18 فيفري شرق: شارع عباد علاوة غرب: نهج 20 أوت 1955	مستشفى محمد بو ضياف، المقر الإداري للسجل التجاري، شركة الكهرباء والغاز، دار الثقافة نوار بوبكر، الديوان الولائي للكتاب، مخبر الحبوب والخضر، محافظة الغابات الوكالة الولائية لدعم تشغيل الشباب	120 سكن فردي	05 عمارات	176916م^2

	حي المحطة القدس	شمال: شارع الأطلس جنوب: حي الأمال (2) + الفجر شرق: نهج عباد علاوة غرب: نهج 20 أوت 1955	إكمالية وقاف السبتي إبتدائية موسى بوبكر مقر الإتحاد العام للعمال الجزائريين	50 سكن فردي	/	
	حي الفجر	شمال:حي المحطة القدس جنوب: حي الأمال(2) شرق: حي الأمال (2) غرب: نهج 20 أوت 1955	المصلحة التقنية للبريد والمواصلات	65 سكن فردي	/	
27	– حي المسبح	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: حي المحطة القدس شرق: نهج عباد علاوة غرب: نهج 20 أوت 1955	إكمالية حمو بوزيد، الوكالة الوطنية للتبغ والكبريت، المحكمة الإدارية، معهد الوطني المختص في التكوين المهني (1)، مقر التجمع الوطني الدمقراطي، الوحدة الإقليمية للدرك الوطني، بنك القرض الشعبي الجزائري، السوق القديم	170 سكن فردي	/	124059م^2
28	حي الأمال	شمال: نهج 05 جويلية 1962 جنوب: نهج أو نوفمبر 1954 شرق: حي سيدي رغيس غرب: غابة	" لا توجد "	150سكن فردي	/	181532م^2
29	حي سيدي رغيس	شمال: نهج 05 جويلية 1962 جنوب: نهج أول نوفمبر 1954 شرق: نهج عباد علاوة غرب: حي الأمال	بريد الجزائر، شركة اتصالات الجزائر، نزل الشرفاء، مقبرة قديمة، مقر جبهة التحرير الوطني، مقر الإتحادية العامة للعمال الجزائريين، مقر الخدمة الوطنية، قصر العدالة (مجلس)	260 سكن فردي	/	174552م^2
30	حي الإقامة السعيدة	شمال: نهج أول نوفمبر جنوب: حي الهناء والبهجة	مقبرة مسيحية غابة حضرية	53 سكن فردي	03 عمارة	364656م^2

		شرق: حي الزهور غرب: نهج عباد علاوة				
	حي الهناء	شمال: حي الإقامة السعيدة جنوب: شارع فلاح محمود شرق: حي البهجة غرب: نهج عباد علاوة	لا يوجد	76 سكن فردي	/	
	حي محمد عمارة	شمال: شارع فلاح محمود جنوب: شارع مقترح تسميته " شارع قاسى علوى شرق: حي طهير عبد القادر غرب: نهج عباد علاوة	لا يوجد	/	07 عمارة	
	حي طهير عبد القادر	شمال: حي البهجة جنوب: حي النور شرق: نهج زرداني حسونة غرب: شارع 18 فيفري	مسجد التوبة	/	/	
	حي الزهور	شمال: حي الإقامة السعيدة جنوب: حي طهير عبد القادر شرق: نهج زرداني حسونة غرب: حي البهجة	" لا توجد "	/	/	
	حي البستان	شمال: شارع فلاح محمود جنوب: شارع قاسى علوى شرق: حي محمد عمارة غرب: نهج عباد علاوة	البنك الجزائري شركة التأمين	50 سكن فردي	/	
	حي النور	شمال: شارع قاسى علوى جنوب: شارع 18 فيفري	المديرية الجهوية بنك BADR شركة DJEZZY	61 سكن فردي	10 عمارة	

		شرق: نهج زرداني حسونة غرب: نهج عباد علاوة	صيدلية خاصة			
	حي البهجة	شمال: نهج أول نوفمبر 1954 جنوب: حي طهير عبد القادر+ مسجد التوبة شرق: نهج زرداني حسونة + حي الزهور غرب: طريق + حي الهناء + حي الإقامة السعيدة	لا يوجد	91 سكن فردي	11 عمارة	
31	حي بوعزيز السعدي(حي الشهيد شيبان إسماعيل)	شمال: شارع المقترح تسميته " شارع الطاسيلي " جنوب: نهج هواري بو مدين شرق: تمديد شارع 19 مارس 1962 غرب: نهج زرداني حسونة	المدرسة الإبتدائية عيسوا ناصر متوسطة معزيز عبد الكريم مسجد عثمان ابن عفان	707 سكن فردي	/	368790م^2
32	حي ذيب علي	شمال: نهج أول نوفمبر جنوب: الشارع المقترح تسميته " شارع الطاسيلي" شرق: شارع 19 مارس 1962 غرب: نهج زرداني حسونة	سوق الفلاح القديم الملعب البلدي زرداني حسونة	92 سكن فردي	15 عمارة	212481م^2
33	حي المساء	شمال: شارع المقترح تسميته " شارع الطاسيلي " جنوب: نهج هواري بومدين شرق: نهج هواري بومدين غرب: نهج 19 مارس 1962	مركز التكوين المهني "غقال عائشة"، مسجد مبرمج، المدرسة المبرمجة المقترح تسميتها " عيسوالنوي "، الإقامة الجامعية للبنات " غديري عبد الرحمان الغزالي 1 + 2 " الإقامة الجامعية للبنات "400 سرير "، معهد العلوم الطبيعية، مركز التكوين المهني"سنحضري عبد الحميد"، متقن "سحال إبراهيم"، ثانوية "الأمير صالحي"، الديوان الوطني للمسابقات والامتحانات	184 سكن فردي	04 عمارة	654175م^2
34	حي النسيم	شمال: جبل سيدي رغيس جنوب: الطريق البلدي المؤدي إلى بلدية عين ببوش	مسجد " عمر إبن الخطاب " مدرسة " فلاح عبد الله "	156 سكن فردي	/	117829م^{2}6

		شرق: جبل سيدي رغيس غرب: حي النصر	مراقبة السيارات "مزياني " دار الشباب " سحنون الشريف"			
	حي الحديقة	شمال: جبل سيدي رغيس جنوب: حي النصر شرق: جبل سيدي رغيس غرب: نهج المقترح تسميته " نهج الثورة "	المسبح النصف ألمبي إقليم محافظة الغابات	204 سكن فردي	/	
	حي الجبل (حي الشـــــهيدحيحي المكي)	شمال: جبل سيدي رغيس جنوب: الطريق البلدي المؤدي إلى بلدية عين ببوش شرق: جبل سيدي رغيس غرب: حي النصر	مبيت الشباب القديم	10 سكنات فردية	35 عمارة	
	حي النزهة	شمال: جبل سيدي رغيس جنوب: حي الحديقة شرق: نهج 05 جويلية غرب: جبل سيدي رغيس	" لا توجد "	46 سكن فردي	3 عمارات	
	حي النصر	شمال: حي الحديقة وحي الجبل جنوب: نهج أول نوفمبر 1954 شرق: حي النسيم غرب: حي سيدي رغيس	عيـادة متعـددة الخـدمات " بوعكـاز الشـافعي "، مسـجد السلام، مدرسة " جرمان حسين " مدرسـة " غـديري عبـد القـادر "، المقـر الإداري للضـمان الإجتماعي، دار الحضـانة " صـابري شـويخة "، إكمالية " فلاح محمد الخياري "	95 سكن فردي	200عمارة	
35	المنطقـــــــــة الصناعية			/	/	229805 0م^2
36	حـــي الشـــهيد صابري محمد	شمال: مخطط شغل الأرض" P" جنوب: أراضي فلاحية شرق: أراضي فلاحية	" لا توجد "	/	240 عمـارة قيـد الإنشاء	281942 2م^2

		غرب: حي المساء				
	(مخطـــط شـــغل الأراضي c)		" لا توجد "			
37	حي الكمين	شمال: جبل سيدي رغيس جنوب: نهج أول نوفمبر شرق: جامعة العربي بن مهيدي غرب: جبل سيدي رغيس	المدرسة الإبتدائية المقترح تسميتها " عبدري إبراهيم "	183 سكن فردي		372103م2
38	منطقة النشاطات الهلال	شمال: شارع المقترح تسميته " شارع جبل قريون " جنوب: خط السكة الحديدية شرق: نهج 20 أوت 1954 غرب: نهج 19 ماي 1956	" لا توجد "			546341م2
	منطقة النشاطات فراق عيسى	شمال: شارع المقترح تسميته "شارع جبل قريون" جنوب: خط السكة الحديدية شرق: مخطط شغل الأرض "P " غرب: نهج 20 أوت 1954	مراقبة السيارات " حوحامدي"			

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني + المصالح التقنية ببلدية أم البواقي، 2023م.

جدول رقم (53): المناطق السكنية في مدينة أم البواقي ومساحتها العمرانية بالنسبة لمساحة المدينة سنة 2023م.

رقم المنطقة	المساحة$م^2$	النسبة المئوية من مساحة المدينة %
01	1033925$م^2$	5.39%
02	819276 $م^2$	4.27%
03	1600037 $م^2$	8.35%
04	115527 $م^2$	0.60%
05	66090 $م^2$	0.34%
06	93558 $م^2$	0.48%
07	124934 $م^2$	0.65%
08	1711700$م^2$	8.93%
09	274992 $م^2$	1.43%
10	357124 $م^2$	1.86%
11	155329 $م^2$	0.81%
12	122154 $م^2$	0.63%
13	205243 $م^2$	1.07%
14	286013 $م^2$	1.49%
15	285137 $م^2$	1.48%
16	215708 $م^2$	1.12%
17	318334 $م^2$	1.66%
18	271462 $م^2$	1.41%
19	379317 $م^2$	1.98%
20	504386 $م^2$	2.63%
21	287973 $م^2$	1.50%
22	102143 $م^2$	0.53%
23	136715 $م^2$	0.71%
24	97150 $م^2$	0.50%
25	113568 $م^2$	0.59%
26	176916 $م^2$	0.92%
27	124059 $م^2$	0.64%
28	181532 $م^2$	0.94%
29	174552$م^2$	0.91%

30	364656م^2	1.90%
31	368790م^2	1.92%
32	212481م^2	1.10%
33	654175م^2	3.41%
34	1178296م^2	6.15%
35	2298050م^2	12.00%
36	2819422م^2	14.72%
37	372103م^2	1.94%
38	546341م^2	2.85%
المجموع	19149168م^2	100.00%

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومعالجة الباحثة من خلال التحقيق الميداني، 2023م.

من خلال الجدول رقم (53) نجد أن كل من المناطق السكنية رقم 03 و08 تسجل بها أكبر المساحات والمتمثلة في كل من القطب العمراني ماكوماداس وحي السكن الفردي تاقوفت على التوالي (عينات الدراسة) كذلك الشأن بالنسبة للمناطق السكنية التي تشكل المركز القديم للمدينة أو القريبة منه فهي التي تضم الأحياء السكنية القديمة والتي تعود إلى الحقبة الاستعمارية حيث يوجد بها السكن الفردي وهو العامل الذي يفسر ارتفاع المساحة في هذه المناطق والمتمثلة في المنطقة السكنية رقم (01) والمنطقة السكنية رقم (02) على التوالي عكس السكن الجماعي في المناطق السكنية الجماعية، كما نجد مما سبق أن الخصائص الطوبوغرافية والجيوتقنية في مدينة أم البواقي كان لها الدور المهم فيما يخص تعمير المناطق السكنية في المدينة وهذا ما وضحه التطور العمراني وخطة المدينة بالمقارنة مع مخطط تقسيم المناطق السكنية.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الدراسة التحليلية لمدينة أم البواقي من خلال الدراسة الطبيعية ومراحل نشأتها الأولية بالإضافة إلى التطور السكاني والتركيب النوعي والعمري والاقتصادي لسكان المدينة بالاعتماد على الإحصائيات المتعلقة بالمدينة وأحيانا البلدية والولاية بغرض المقارنة ومن خلال مونوغرافيا المدينة لسنة 2022م والديوان الوطني للإحصاء لسنة 2022م وقد بدا واضحا أن تطور الزيادة السكانية يحكمه تعاقب التغيرات السياسية والتاريخية التي عرفتها البلاد عامة ومنطقة الدراسة بصفة خاصة.

كما كشفت لنا دراسة تركيب السكان ارتفاع نسبة الفئة الشابة بالمدينة في سنة 2022م، وهو ما يشكل متطلبات واحتياجات مختلفة وعلى جميع الأبعاد سواء الاقتصادية أو الاجتماعية والبيئية والعمرانية.

كما وجدنا من خلال الدراسة التحليلية للتطور العمراني وخطة المدينة أن التوسع بداية كان أفقيا وعشوائيا امتد بداية حول النواة الاستعمارية القديمة واتجه نحو الجهات السهلة ما أبرز مناطق سكنية

قوامها السكان المحليون والهجرة الداخلية ليتجه فيما بعد نحو الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية للمدينة حيث ظهر السكن الجماعي والتحصيصات وتنوعت السياسات والمخططات التي أفرزتها الخصائص الطبيعية، التاريخية والاجتماعية المميزة للمدينة.

بينما توضح لنا من خلال الدراسة التحليلية لمختلف التجهيزات بمدينة أم البواقي أن:

– أن الخدمات التجارية تتوزع وتتواجد عبر مختلف المناطق السكنية بمدينة أم البواقي.

– تعتبر الهياكل الصحية الموجودة بالمدينة تعتبر غير كافية إذا ما أخدنا في الحسبان مجال نفوذها،كذلك هو الحال بالنسبة للخدمات الإدارية حيث تعرف ضغطا مستمرا بسبب مجال نفوذها الواسع ضمن إقليمها الولائي.

– كما حققت المؤسسات التعليمية تطورا كبيرا من الاستقلال حيث بلغ عددها سنة 2022 حوالي 38 مؤسسة ابتدائية و17 مؤسسة للتعليم المتوسط و07 للتعليم الثانوي ضمن إحصاء 2022م.

– بالنسبة للمرافق الرياضية بالمدينة والمساحات الخضراء وجدنا أنها تعتبر قليلة وغير وظيفية وغير مهيئة إن وجدت.

–تتوزع المرافق الدينية والروحية في مدينة أم البواقي بكفاية خاصة بعد استكمال وفتح المركب الإسلامي جنوب المدينة.

– أن الاستخدامات الصناعية بالمدينة تتمثل في وحدات صغيرة تضم بعض الصناعات التحويلية البسيطة.

– تعرف شبكة الطرق وضعا سيئا بصفة عامة وكذلك الشأن بالنسبة لمختلف شوارع المدينة والمناطق السكنية (التحصيصات مناطق السكن الجماعي) والتي هي في مرحلة إعادة التهيئة والترميم في الوقت الحالي.

– تمثل الشبكات المختلفة الغاز الطبيعي، الغاز، الكهرباء، الهاتف نسبة تغطية قدرت بـ 95% في حين انتظار مدها بالمناطق والمشاريع السكنية قيد الإنجاز.

– تعتبر الدراسة التحليلية لوضعية السكن في مدينة أم البواقي موضوع أطروحتنا، حيث تبين أنها على غرار المدن الجزائرية الفتية، تمتاز بزيادة سكنية وسكانية مستمرة.

حيث استنتجنا ما سبق أن مدينة أم البواقي لا تزال في مرحلة الزيادة السكانية والسكنية المستمرة والدائمة الأمر الذي أدى إلي العديد من التأثيرات والانعكاسات على مختلف الجوانب والأبعاد سواء البيئية منها والعمرانية، الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة أو ما يعرف بأبعاد التنمية المستدامة بصفة خاصة بالأطروحة وتأثيرها على جودة حياة السكان ضمن الأحياء السكنية.

الفصل الخامس:

تحليل ومناقشة النتائج لعينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس

تمهيد:

نتطرق من خلال هذا الفصل إلي تطبيق ما تم استعراضه من خلال الجانب النظري من أساليب ونظريات بهدف التفسير وتحقيق الأهداف المسطرة واختبار صحة الفرضيات بإثباتها أو نفيها.

حيث سنناقش من خلال هذا الفصل نتائج التقييم للمؤشرات المقترح قياسها والتي تم استعراضها سابقا، من خلال كل من الدراسة التحليلية لعينة الدراسة والاستبيان الخاص بالسكان المعنيين في دراسة العينات المختارة بالإضافة إلى مناقشة مدى تحقيق وتقييم جودة حياة السكان في الأحياء السكنية وعلاقتها بالاستدامة من خلال المجالات والمؤشرات المختلفة.

المحور الأول: الدراسة التحليلية لعينة الدراسة – القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي.

1. تقديم عينة الدراسة القطب العمراني ماكومداس:

يعتبر القطب العمراني ماكومداس منطقة توسع مدينة أم البواقي من الجهة الغربية، والذي يمثل مخططي شغل الأرض (POS A + POS B) كمنطقة سكنية واحدة ذات النمط السكني المتنوع بين السكن التساهمي LSP والسكن الترقوي المدعم LPA. بالإضافة إلى السكن الجماعي ذو الطابع الاجتماعي في مدينة أم البواقي. والذي يشغل مساحة تقدر بحوالي 200 هكتار، حيث تشكل مساحة 40 هكتارا منها ضمن مخطط شغل الأرض A ومساحة 160 هكتارا ضمن مخطط شغل الأرضB، الذي تم تسميته حديثا راجعي عمار.

حيث تم إنشاء هذه المشاريع ضمن الخطة الخماسية الأولى (2009-2005م). ويمثل القطب العمراني ماكوماداس المشروع الحضري الأكبر والأهم الذي إستفادت منه مدينة أم البواقي كما تم الانتهاء من تنفيذ المشروع وبدأ السكان في الاستفادة منه منذ عام 2010م.

2. دراسة موقع عينة الدراسة –القطب العمراني ماكومداس بالنسبة لمدينة أم البواقي:

يقع القطب العمراني في الجهة الجنوبية الغربية، كجزء مهم من النسيج العمراني للمدينة بصفة عامة والمناطق السكنية بصفة خاصة حيث يضم فروع جديدة لمختلف المرافق والتجهيزات المهمة والضرورية على مستوى منطقة التوسع والجهة الغربية للمدينة بهدف الضغط على المدينة، هذا من شأنه خلق نوع من التوازن في المجال الحضري وتخفيف الضغط على المناطق المتبقية كما يشكل هذا المجال نقطة ربط بين عدة محاور رئيسية مهيكلة وتسهل عملية التنقل كما توجهها من مركز المدينة نحو القطب العمراني ماكوماداس والمتمثلة في الطريق الوطني رقم 10 (1 نوفمبر 1954) ونهج هواري بومدين، بينما تتمثل حدود المحيطة في طريق 1 نوفمبر 1954 والجامعة فهي تمثل مؤشر أساسي للتوسع والتطورمن الجهة الشمالية، نهج هواري بومدين من الجهة الشمالة الشرقية، تحصيصات العافريمن الجهة الجنوبية الشرقية والطريق الإجتنابي من الجهة الجنوبية الغربية.

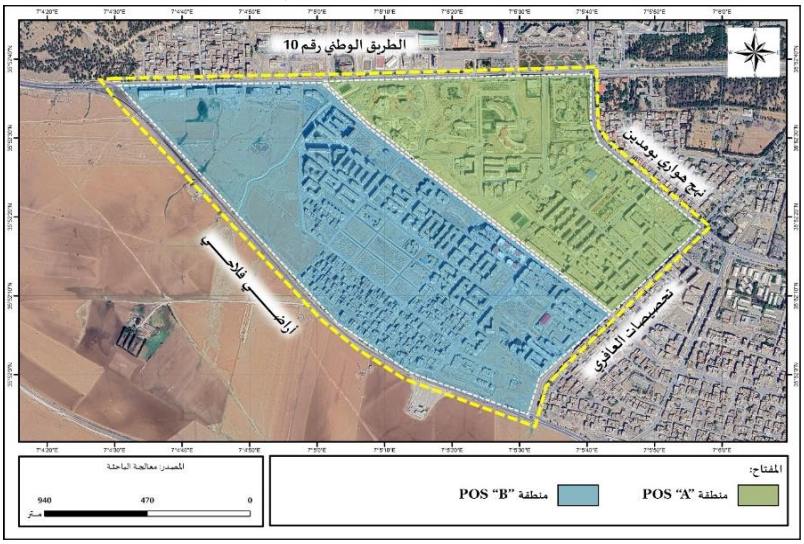
حيث يمثل هذا المشروع نموذجا مثاليا ومهما لإثراء الدراسة وتقييم واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في مدينة أم البواقي نظرا للمقومات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية التي تطرقنا إليها.

صورة رقم (08): توضح المدخل الرئيسي للقطب العمراني ماكومداس.



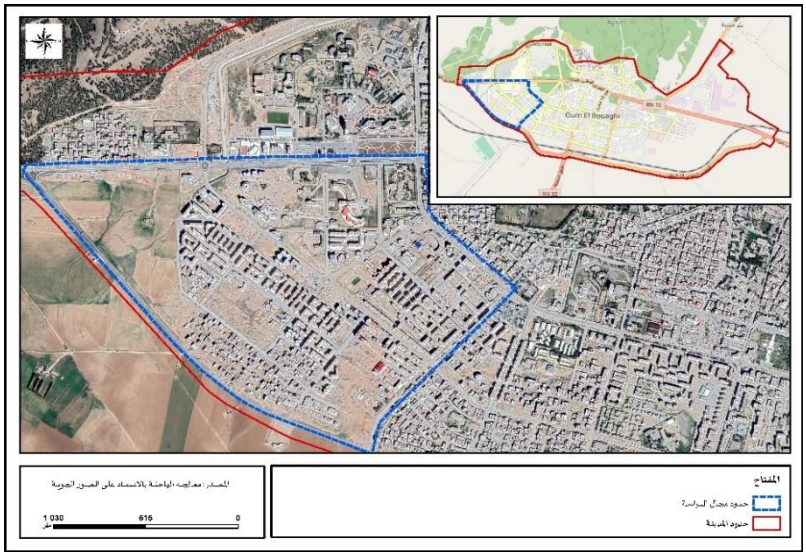
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

مخطط رقم (06): تقسيم عينة الدراسة بالقطب العمراني ماكومداس بمدينة أم البواقي.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

مخطط رقم (07): القطب العمراني ماكومداس من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بأم البواقي.



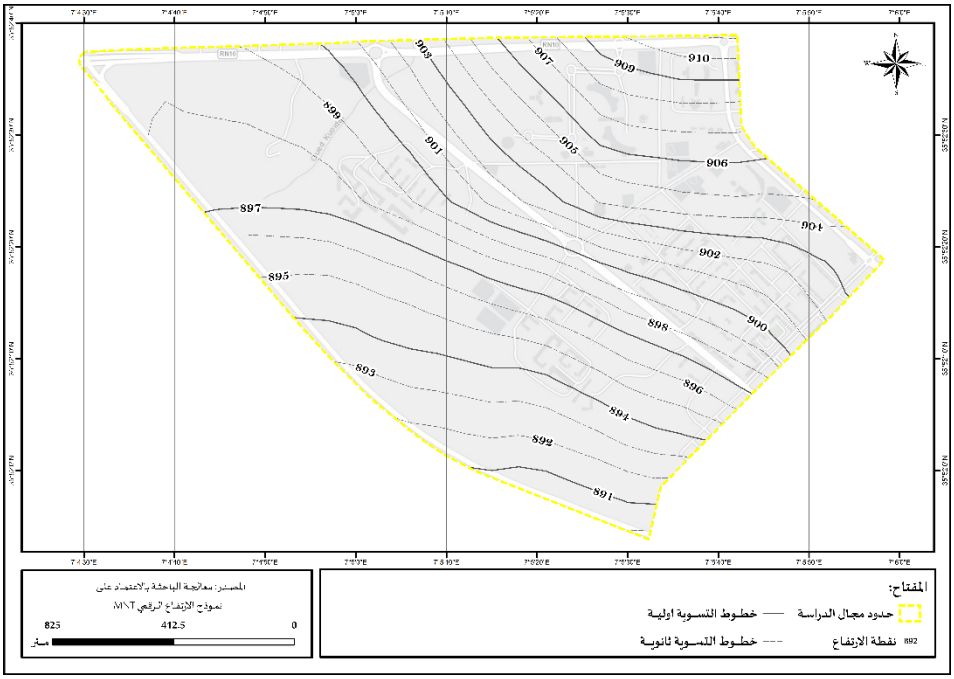
المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2017 ومعالجة المعطيات.

3. دراسة موضع عينة الدراسة– القطب العمراني ماكومداس:

من خلال المخطط الموالي نجد أن المنطقة تتميز بتضاريس متجانسة ومناسبة للتعمير حيث تقع هذه المنطقة على أرضية منبسطة وتتمتع بإنحدار ضعيف ومنتظم يتراوح الميل فيها بين 2% و3% ما يجعلها موقعا جيدا للتعمير بالإضافة إلى ذلك تواجدها على ارتفاع متوسط يصل إلى حوالي 890 مترا عن سطح البحر والذي نصفه بالمعتدل والملائم.

تعتبر هذه الطبوغرافية عاملا إيجابيا في تخطيط واستغلال المجال بطريقة عقلانية وفعالة ما يساهم في مد شبكات البنية التحتية المختلفة وعمليات التعمير بطريقة سهلة ومستدامة تعمل على تحسين جودة حياة السكان وتتوافق مع احتياجاتهم.

مخطط رقم (08): طبوغرافية عينة الدراسة – القطب العمراني ماكومداس بمدينة أم البواقي.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

أما بالنسبة لجيوتقنية الأرض في عينة الدراسة فهي تتركز حول السهول المحيطة بجبل سيدي ارغيس ما يجعلها تضم تشكيلات صخرية متنوعة تشمل الصخور الرسوبية كالقشور الكلسية والطمي وصخور العصر الحديث كالجيري.

تعتبر المنطقة مدرجة ضمن المناطق المناسبة للتعمير ما جعلها تتوفر على الخصائص الجيولوجية والجغرافية ومتطلبات التطوير العمراني لإقامة مشاريع التعمير بشكل فعال ومستدام للسكان.

أما في ما يخص الشبكة الهيدروغرافية يمر واد قويدر بعينة الدراسة حيث أستغل لأغراض الصرف الصحي، كما تشهد منطقة الدراسة تدفقا منخفضا ومؤقتا من جبل سيدي أرغيس. حيث تم استفادة من الوادي بواسطة عملية إنشاء قنوات وشبكة صرف تعمل على حمايتها من مياه الأمطار المتدفقة كما تعمل على تباطؤ سرعتها وتقليل تأثيرها إلى الحد الأدنى.

هذا يفسر إمكانية مساهمة الخصائص الجيولوجية في تخزين وتوزيع المياه بشكل مناسب، مع الحفاظ على توازن الموارد المائية في المنطقة والتسيير بشكل فعال ومستدام الذي من شأنه تلبية متطلبات السكان والارتقاء بجودة حياتهم.

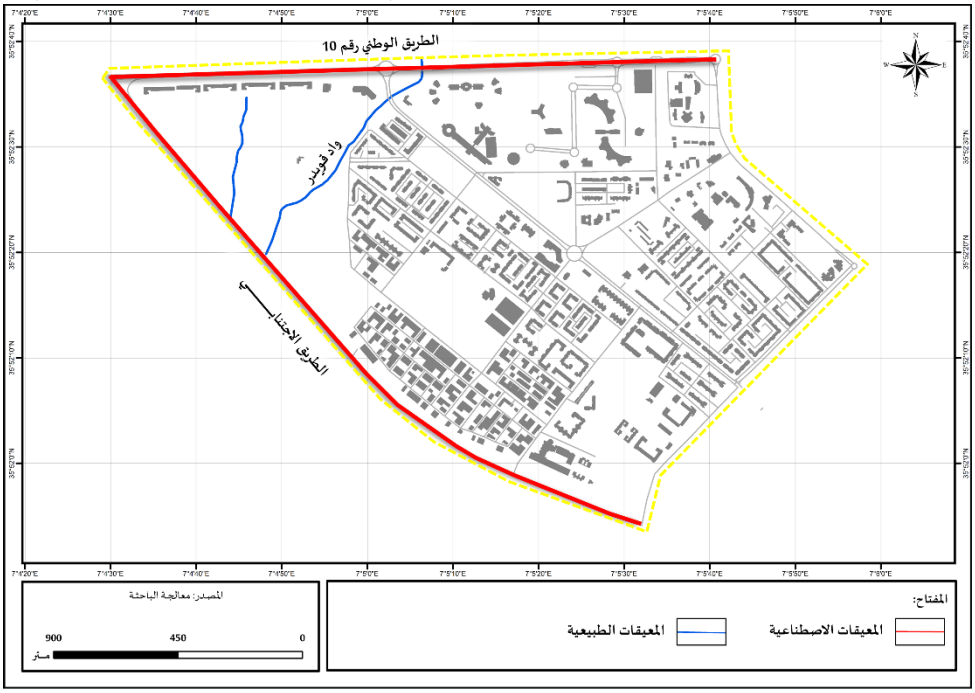
4. دراسة الإرتفاقات ومعيقات التوسع في عينة الدراسة– القطب العمراني ماكومداس:

أما بالنسبة للارتفاقات فتشكل منطقة الدراسة مجالا يتطلب الحماية فيما يتعلق بمعيقات التوسع العمراني والتي تتطلب الارتفاقات المناسبة والمتمثلة في:

المعيقات الطبيعية: تشمل الأودية والأماكن غير الملائمة للبناء مثل الوادي الموجود في الجهة الغربية، والتي هي عرضة للفيضانات وغير مناسبة للتعمير والبناء.

المعيقات الاصطناعية: وتشمل البنية التحتية الموجودة في المنطقة مثل الطريق الوطني رقم 10 في الجهة الشمالية والطرق الرئيسية المحيطة بالمجال.

مخطط رقم (09): الإرتفاقات ومعيقات التوسع في عينة الدراسة بمدينة أم البواقي.



المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2017 ومعالجة المعطيات.

ومن خلال ما سبق نجد أن منطقة الدراسة تواجه عوائق وتحديات تطلبت التوجه نحو إجراءات محددة للتخطيط والتوسع بناء على تقييم مختلف العوامل والظروف والإمكانيات والخصائص المحيطة بها.

5. دراسة استخدامات الأرض لعينة الدراسة – للقطب العمراني ماكومداس:

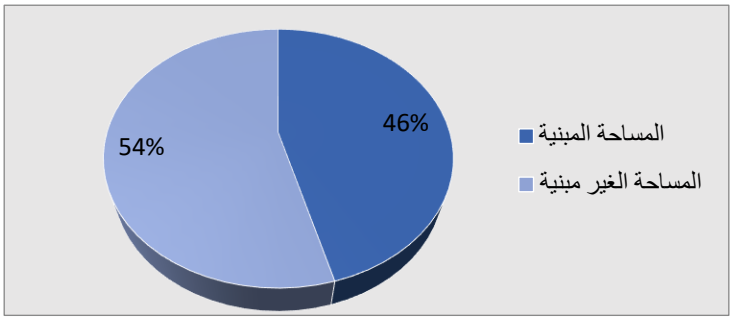
تتوزع استخدامات الأرض في القطب العمراني ماكوماداس عينة الدراسة على مساحة قدرها 91,46 هكتار، حيث تمثل مساحة البنايات 53.97 هكتار بنسبة 59.01% من المساحة الإجمالية، بينما تشكل التجهيزات والخدمات مساحة قدرها 33.65 هكتار بنسبة 36.79%، كما تشكل المساحة

الموجهة للمساحات الخضراء والفضاءات العمومية 3.84 هكتار بنسبة 4.2%، كما بلغت المساحة الغير مبنية حوالي 108.54 هكتار بنسبة 54.27% من المساحة الإجمالية.

في حين قدر عدد المساكن بالقطب العمراني ماكوماداس عينة الدراسة 4210 مسكن بنسبة تمثل حوالي 59%، وهذا يعكس كمية الوحدات السكنية المتواجدة على مستوى المنطقة وأهمية حجمها وكثافتها السكنية والسكانية بالإضافة إلى التنوع .

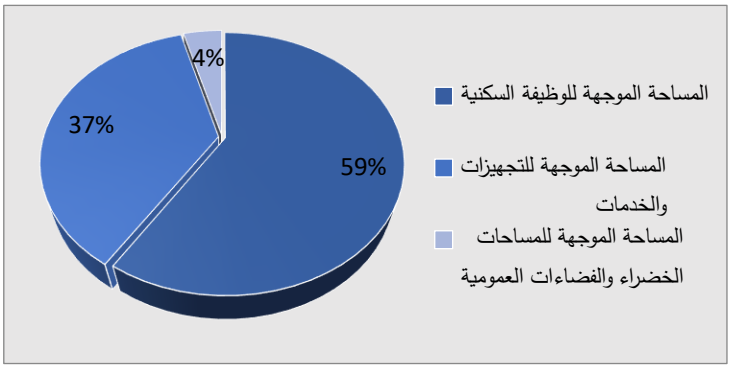
هذه الأرقام تعكس الترتيب العام لاستخدام المساحات في مخطط شغل الأرض، حيث تمثل المساحة المخصصة للبنايات والتجهيزات والمساحة العمومية والخضراء توازنا بين متطلبات البنية التحتية والمساكن والمساحات العامة.

شكل رقم (36): نسبة مساحة المجال المبني والغير المبني لمجال الدراسة.



المصدر: على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني، 2023م.

شكل رقم (37): نسبة مساحة استخدامات الارض لمجال الدراسة.



المصدر: على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني، 2023م.

6. الدراسة السكنية والسكانية في عينة الدراسة – للقطب العمراني ماكومداس:

1.6. الكثافة السكنية في عينة الدراسة: منطقة الدراسة تتميز بكثافة سكنية تبلغ 55 مسكنا لكل هكتار حيث يمكن تقديم هذا العدد على أنه مؤشر للتوزيع والتركيز السكني في المنطقة. والتحدي هنا هو أن هذه الكثافة تقترب من الحدود الدنيا الموصى بها بموجب قوانين التهيئة والتعمير، والتي تتراوح بين 60 و85 مسكنا لكل هكتار.

وهذا يشير إلى أن المنطقة تعاني من نقص في المساحات المفتوحة والفضاءات العمومية المخصصة للاستخدامات المشتركة ومرافق تلبي احتياجات السكان وتحقق الاستدامة وجودة الحياة.

2.6. الكثافة السكانية في عينة الدراسة:

تتمثل الكثافة السكانية في العلاقة الموجودة بين عدد السكان والمساحة: يقدر عدد سكان منطقة الدراسة بـ: 16392 نسمة يتوزعون على مساحة قدرها 200هكتار، وبذلك تكون كثافتهم السكانية الخام 82 نسمة/هكتار، وهذا راجع إلى أن أغلب السكنات الموجودة في المجال ذات النمط الجماعي.

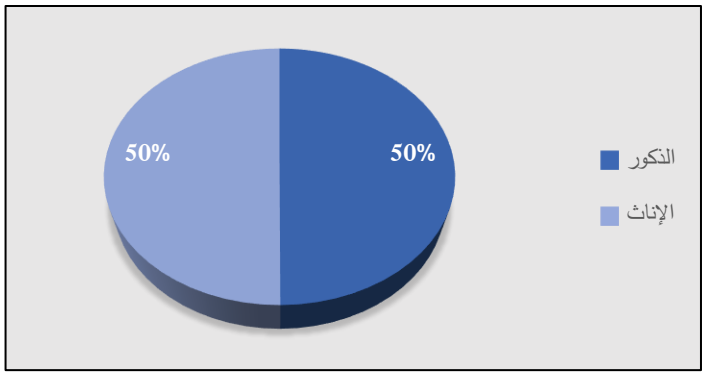
تمت دراسة التركيبة السكانية في القطب العمراني من خلال إجراء تحقيقات على مستوى الحي. بناءا على التحقيق، يمكن تلخيص التركيبة السكانية في منطقة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (54): التركيبة السكانية لعينة الدراسة.

الجنس	الإناث	الذكور	المجموع
عدد السكان	8181	8161	16392

المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومعالجة المعطيات.

شكل رقم (38): نسبة التركيبة السكانية لمجال الدراسة.



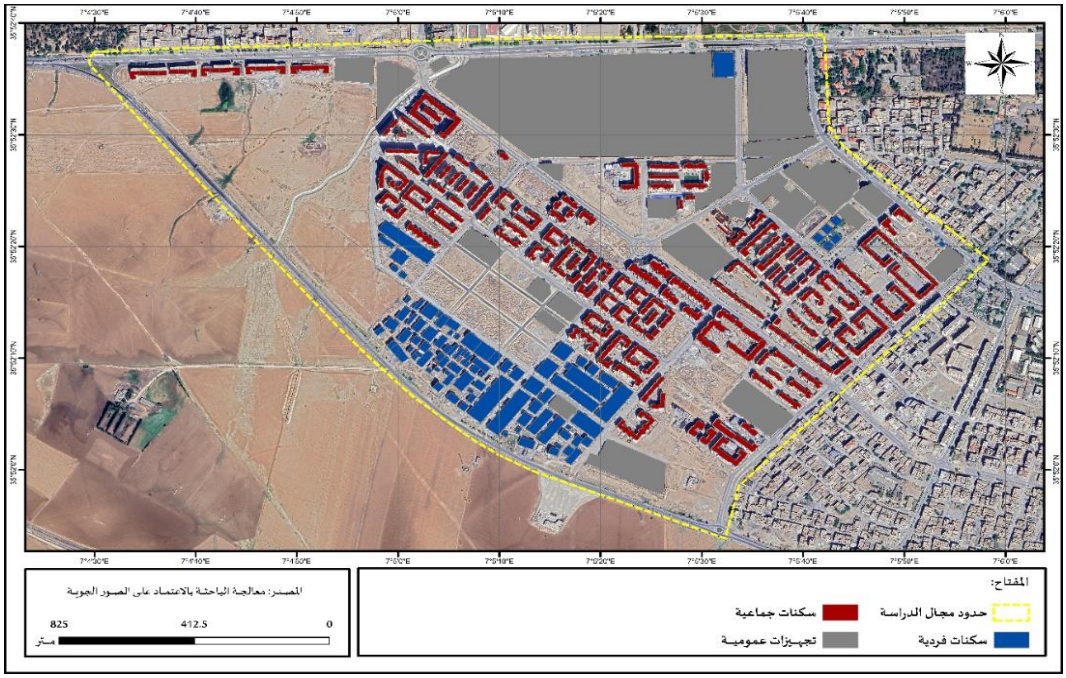
المصدر: من انجاز الباحثة، 2023م.

من خلال الجدول رقم (54) يبين توزيع السكان حسب الجنس في منطقة الدراسة، يمكن استخدام هذه المعلومات لتحليل وفهم التركيبة السكانية وتوجيه السياسات والبرامج المستقبلية المتعلقة بالتخطيط والتنمية في القطب العمراني.

7. أنماط السكن ضمن عينة الدراسة – القطب العمراني ماكومداس:

من خلال نتائج التحقيق الميداني نجد أن منطقة الدراسة تضم كل من نمط السكن الجماعي والمتمثل في عمارات متعددة الطوابق ونمط السكن الفردي. حيث يتمثل النمط الجماعي في العمارات المكونة غالبا من خمسة طوابق (ما يعادل 8 إلى 10 وحدات سكنية لكل عمارة). يشكل هذا النمط نسبة كبيرة من المساحة المدروسة، تقدر بـ 473 عمارة. أي نسبة تقدر بـ 45.44 %من إجمالي مجموع السكنات تمثل البنايات المتعددة الطوابق في هذا النمط توزيعا كثيفا للسكان وتجمعا ملحوظا للمساكن في مناطق محددة.بينما نجد نمط السكن الفردي يتضمن سكنات فردية تعرف بإسم "الفيلا" حيث تقدر بحوالي 568 مسكن فردي بنسبة 54.56% من إجمالي مجموع السكنات تتوزع على مستوى"مخطط شغل الأرض B". حيث لاحظنا أن هذا النمط لا يزال قيد الانجاز بنسبة تفوق 50% بتصاميم هندسية متنوعة.

المخطط رقم (10): يوضح الأحياء السكنية الفردية والجماعية في بالقطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017م مع معالجة المعطيات 2023م.

جدول رقم (55): الأحياء السكنية الفردية والجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس.

رقم المنطقة	الأحياء	السكنات الفردية	السكنات الجماعية
03	مخطط شغل الأراضي B (راجعي عمار)	568 سكن فردي	320 عمارة
04	حي الشهيد مسعودي مسعود	/	80 عمارة
	حي الشهيد عايب العيد"		
	حي الشهيد قوتي محمد قادر		
05	حي الشهيد مشري رمضان	/	25 عمارة
06	حي الشهيد باهي السعيد	/	28 عمارة
	حي الشهيد مغني الطاهر		
07	حي الشهيد خلاص العيفة	/	20 عمارة
المجموع		568	473

المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 م، ومعالجة المعطيات، 2023م.

8. دراسة الشبكات المختلفة على مستوى الأحياء عينة الدراسة –القطب العمراني ماكوماداس:

1.8. شبكة الطرقات:

تعتبر شبكة الطرق أحد العناصر المهيكلة الأساسية في القطب العمراني، حيث تمثل دورا حيويا في تخطيط وتنظيم الأحياء وربط مختلف مكوناتها الحضرية. كما تساهم في تحقيق الوصولية السلسة داخل الأحياء السكنية وخارجها.

تتميز منطقة الدراسة بشبكة طرق منظمة تتبع نمط هيراركي ما يمنحها ترتيبا جيدا للتنقل السريع، وذلك بفضل وجود محاور رئيسية تسهم في ربطها بباقي أجزاء كما يلي:

- **الطرق الأولية:** تمثل الطرق الرئيسية المهيكلة التي تربط المنطقة ببقية أجزاء المدينة وتتمثل في:

-الطريق 1 نوفمبر 1945: طريق مزدوج يربط منطقة الدراسة بمركز المدينة، ويعتبر محورا مهما يعكس حركة مرور كثيفة بسبب أهميته في الاتصال بمختلف أحياء المدينة.

-نهج هواري بومدين: يمتد عبر المنطقة ويربط بين مناطق مختلفة من السكن الجماعي والفردي.

صورة رقم (09)-(10): الطرق الأولية في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

- **الطرق الثانوية:** تعمل الطرق الثانوية في عينة الدراسة على تقسيم المنطقة وتسهيل حركة المرور داخل كما تتميز باهمية كبيرة خاصة بالنسبة للربط بالمدينة كما ذكرنا سابقا إلا أنها تعاني من بعض النقائص على مستوى تهيئة الطرق وجودة النقل وبالتالي قد تؤثر على جودة حياة السكان واستدامتها ضمن أحيائهم السكنية، كما يمكننا وصف حالة الطرق بالمتباينة بين المتوسطة والجيدة.

صورة رقم (11)-(12): الطرق الثانوية في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

- **الطرق الثالثية:** هي الطرق مصممة لتلبية احتياجات التنقل على مستوى الأحياء الداخلية حيث وجدنا أنها تتصف بالحالة السيئة. والتدهور على مستوى التهيئة والأرصفة والبنية التحتية مما يؤثر على جودة التنقل ويزيد من تعقيدات الحركة على هذه الطرق.

صورة رقم(13)-(14): الطرق الثالثية في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

1.1.8. الأرصفة:

من الواضح أن حالة الأرصفة في القطب العمراني تعكس مجموعة متنوعة من الحالات والتحسينات الممكنة. ومن خلال التحقيق الميداني، تبدو الصورة كالتالي:

- **على مستوى الطرق الرئيسية:** تتراوح حالتها بين متوسطة والجيدة حيث تفتقر إلى العناصر المهيكلة مثل التشجير والتأثيث الحضري.
- **على مستوى الطرق الثانوية:** تتصف الأرصفة على هذه الطرق بالحالة المتوسطة إلى جيدة، مع النقص في التهيئة والعناصر الخضراء والتأثيث.
- **على مستوى الطرق الثالثية:** تحتاج الأرصفة على مستوى الطرق الثالثية إلى اهتمام خاص، حيث توصف بالحالة السيئة، حيث تفتقر لعناصر التهيئة وانتشار النفايات ما يساهم في تدهور البيئة الحضرية ضمن الأحياء السكنية والتأثير على جودتها.

صورة رقم (15)-(16): حالة الأرصفة في القطب العمراني.

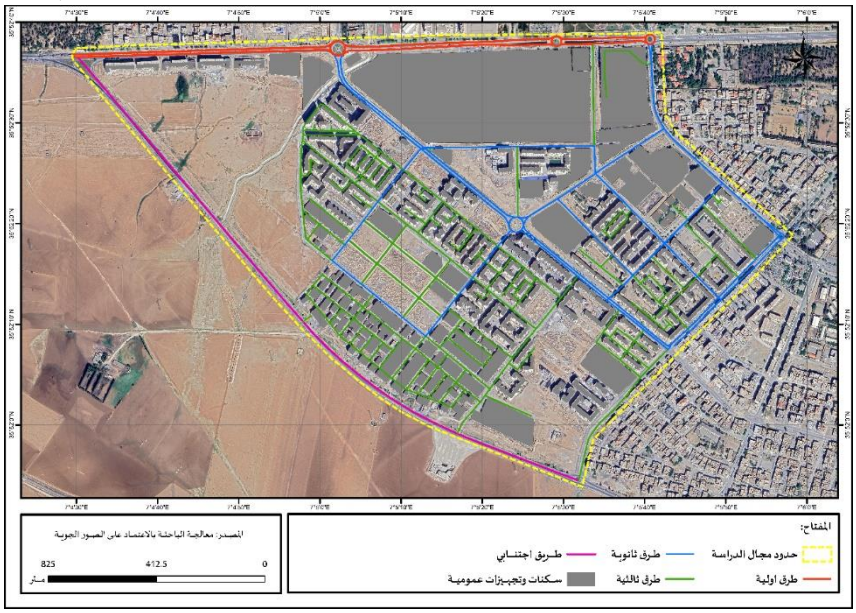


المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

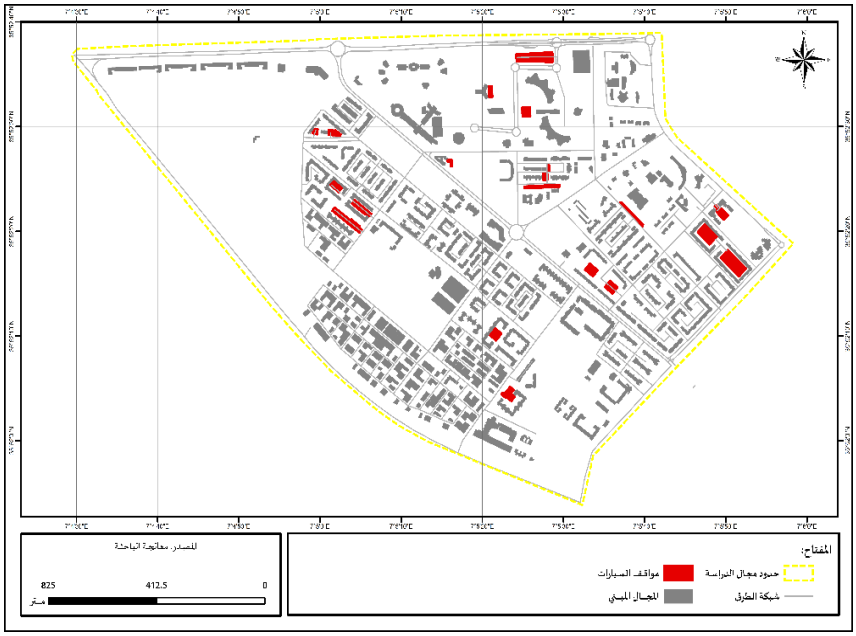
المخطط رقم (11): يوضح تصنيف شبكة الطرق لعينة الدراسة–القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

2.1.8. مواقف السيارات: بعد التحقيق الميداني والملاحظة نأكد على أن مواقف السيارات ضمن عينة الدراسة في حالة تدهور بالإضافة إلى الترتيب العشوائي للسيارات أمام العمارات، مما يؤثر سلبا على الحركة والتنظيم العام. إلى جانب النقص في تهيئة المواقف، والتوقف بجوار الأرصفة معظم الأوقات دون تحديد أماكن الوقوف والتوقف ما أثر سلبا على مستوى التسيير والتنظيم والأمان فضلا على التسبب في الازدحام وبالتالي على جودة النقل وبالتالي جودة حياة السكان واستدامتها ضمن أحيائهم السكنية بما يتوافق مع احتياجات التنقل اليومية.

المخطط رقم (12): يوضح أماكن الوقوف والتوقف في عينة الدراسة.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

3.1.8. ممرات المشاة: من خلال دراستنا تبين لنا أن حركة المشاة تواجه صعوبة في الأحياء السكنية بالقطب العمراني عينة الدراسة حيث توضح لدينا غياب التهيئة الخارجية وممرات المشاة الغير مصممة والغير مخططة بشكل واضح ومكتمل يسمح باستخدامها الأمر الذي يحول دون سلامة المشاة خاصة بالنسبة للمسنين والأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة ويرفع من احتمالية وقوع الحوادث ويخفض من جودة حياتهم.

صورة رقم (17)-(18): مواقف السيارات في القطب العمراني.



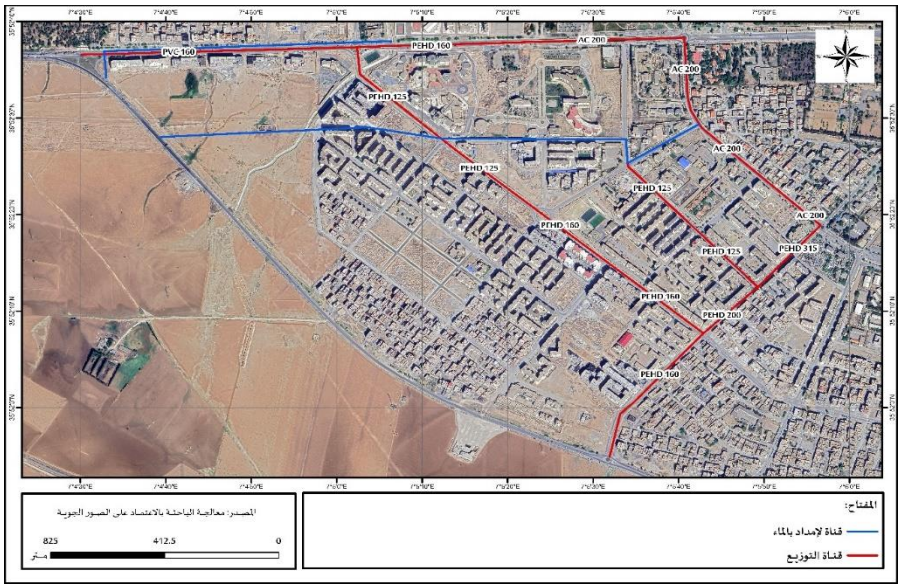
المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

2.8. شبكة المياه الصالحة للشرب: من الواضح أن نتائج التحقيق الميداني والمعلومات المُقدمة من قِبل الجهات المعنية تشير إلى أن نسبة تغطية تزويد الأحياء المدروسة بالمياه الصالحة للشرب بلغت 100%. حيث تم توفير المياه الصالحة للشرب لجميع سكان عينة الدراسة بالقطب العمراني ماكوماداس. مع وجود قدرا من الضعف في عملية الضخ خاصة فيما يتعلق بالطوابق العليا. الأمر الذي يعود لوجود خلل في بعض القنوات المائية كالتشققات والتلف ما يتسبب في ضعف أداء عملية الضخ والتأثير على عملية التدفق في المياه إلى الطوابق العليا.

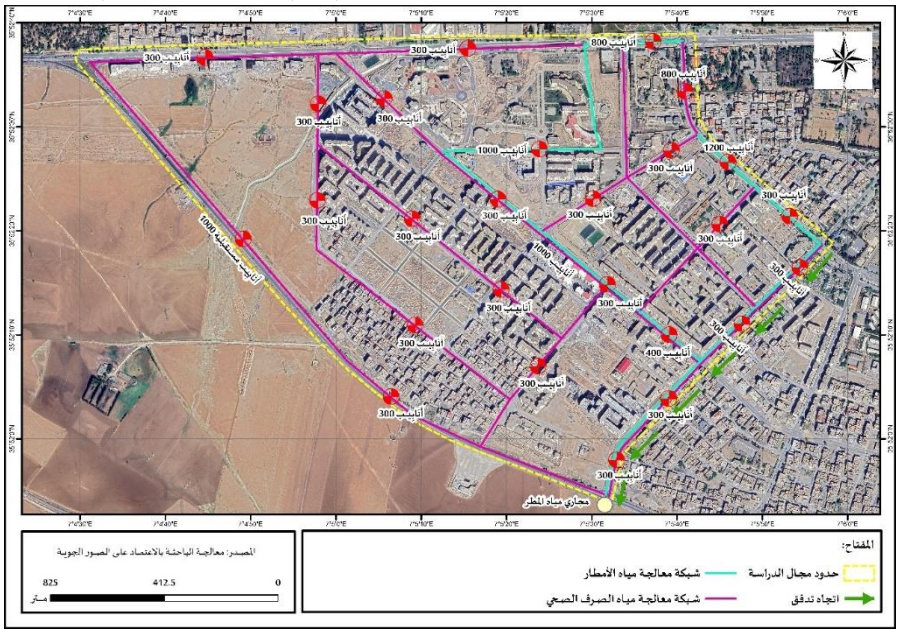
مخطط رقم (13): يوضح شبكة المياه الصالحة للشرب في القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

3.8. شبكة مياه الصرف الصحي: من خلال معاينة ميدانية وجمع المعلومات من الجهات المعنية، تم التأكيد على أن شبكات الصرف الصحي تغطي كامل المنطقة بنسبة 100%. يتوفر نظام صرف صحي شامل يغطي المنطقة ويلبي احتياجات سكانها.

مخطط رقم (14): يوضح شبكة مياه الصرف الصحي في القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

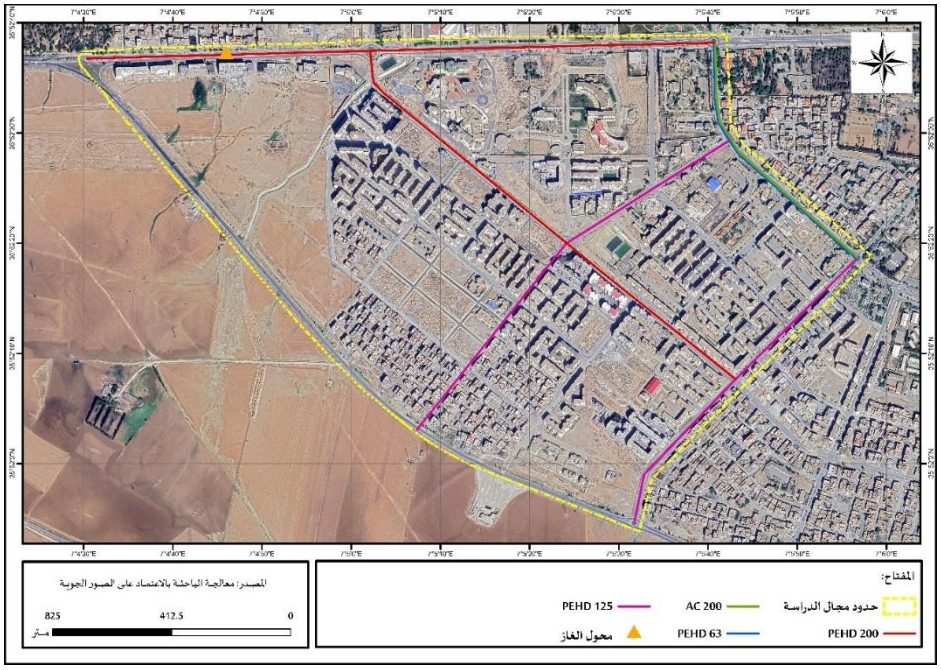
في حين نجد إشكالية انسداد البلوعات خاصة عندما تتساقط الأمطار، حيث يمكن أن يتسبب انسداد البلوعات في تجمع المياه وعدم تصريفها بشكل كافٍ. ما يؤدي إلى حدوث فيضانات مائية وتسرب المياه إلى الأماكن غير المخصصة لها.

4.8. شبكة الكهرباء: تمثل نتائج الدراسة الميدانية وجود تغطية شاملة لشبكة الكهرباء على مستوى الأحياء السكنية عينة الدراسة بنسبة 100%. والمساهمة في توفير وصول مستدام للطاقة الكهربائية لجميع الخدمات والأنشطة في المدينة. الأمر الذي يساعد في تسهيل الاستخدام اليومي على مستوى المساكن ومختلف الوظائف والخدمات والنشاطات ضمن الأحياء السكنية ما يساهم في عمليات تحقيق الاستدامة وجودة الحياة لدى السكان.

5.8. شبكة الغاز والهاتف: يظهر من المعلومات المقدمة أن شبكة الغاز وشبكة الهاتف في المنطقة تعمل بشكل جيد وتغطي سكان المنطقة بنسبة 100%، ما يعزز من مستوى الراحة والتواصل في المنطقة، حيث يستفيد السكان من الغاز الطبيعي وخدمات الاتصالات بشكل كامل.

ما يساهم في تحقق المنطقة مستوى متقدم من الراحة والتواصل للسكان، وتُسهم في تعزيز جودة الحياة في المنطقة.

مخطط رقم (15): يوضح شبكة الغاز في القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

9. الصورة البصرية للواجهات العمرانية ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة:

من خلال التحقيق الميداني والملاحظة وجدنا أن التغييرات التي يقوم بها السكان على واجهات المباني السكنية من خلال المساكن ساهم في تدهور الصورة البصرية للواجهات الحضارية والعمرانية في الأحياء السكنية بالقطب العمراني، حيث اتجه السكان إلى القيام مجموعة من التغيرات والتدخلات من خلال رؤيتهم الشخصية بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم المادية. حيث تتم دون مراعاة المعايير المعمارية والتقنية والقانونية بالإضافة حيث سنتطرق إلى ذلك من خلال الاستبيان الموجه للسكان لاحقا.

صورة رقم (19): توضح حالة المباني السكنية في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم (20): توضح الصورة البصرية للواجهات المباني السكنية في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

10. المساحات العمومية والمساحات الخضراء:

يظهر الوضع الحالي أن المساحات العامة المبرمجة للراحة والتجمع غير متوفرة في المنطقة، باستثناء المساحة العمومية الموجودة على مستوى الطريق الوطني رقم 10 ورغم وجود هذه المساحة، فإنها لم تلق الاهتمام الكافي من قبل الجهات المسؤولة، مما يأثر على دورها في تعزيز التواصل والتفاعل بين السكان وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين جودة الحياة واستدامتها.

1.10. المساحات الخضراء:

تمثل المساحات الخضراء في القطب العمراني مجموع مساحة تبلغ 3.84 هكتار، وهي تمثل نسبة ضئيلة قدرها 4.20% فقط من المساحة الإجمالية للمنطقة. هذه النسبة البسيطة تعكس واقعا يعاني من نقائص ملحوظة على مستوى البيئة الحضرية. برغم بعض التدابير البسيطة التي تمت من قبل الجهات المحلية، مثل عمليات الزراعة على طول مستوى الطرق وبعض الشوارع الا انها غير كافية ولا تلبي احتياجات السكان كما تفتقر للكفاءة نتيجة النقص الواضح في التهيئة، وهذا ما يؤثر سلبا على جودة حياة السكان واستدامتها ضمن أحيائهم السكنية من خلال امكانية التواجد بها والراحة وتقوية الروابط الاجتماعية وممارسة النشاطات المختلفة والشعور بالراحة والانتماء.

صورة رقم(21)-(22): المساحات الخضراء في القطب العمراني.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

11. تسيير النفايات الحضرية الصلبة ضمن عينة الدراسة-القطب العمراني ماكوماداس.

يعتبر إنتشار النفايات وعدم التخلص منها بشكل صحيح يمكن من شأنه التأثير المباشر على مؤشرات جودة الحياة ضمن الأحياء السكنية بالقطب العمراني عينة الدراسة، حيث أن تحسين نظام تسيير النفايات الحضرية الصلبة ضمن هذه الأحياء السكنية عينة الدراسة وطرق التخلص يساهم في تحسين جودة البيئة الحضرية وجودة الحياة بصفة عامة.

صورة رقم(23)-(24): انتشار النفايات في القطب العمراني ماكومداس.





المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

12. التأثيث الحضري في الأحياء السكنية بالقطب العمراني:

يعاني القطب العمراني من نقص كبير بالنسبة لعناصر التأثيث الحضري باستثناء بعض العناصر كأعمدة الإنارة ،حاويات النفايات، مقاعد الجلوس، والتي تعتبر غير الكافية.

هذا ما يؤثر سلبا على الصورة الجمالية للبيئة االحضرية وعلى الراحة والحماية والسهولة والمرونة في تلبية احتياجات السكان ضمن الأحياء السكنية والمنطقة سواء خلال عملية التنقل أو التنزه أو حتى الانتظار في مواقف وسائل النقل والمواصلات.

صورة رقم(25)-(26): الأثاث الحضري في القطب العمراني.





المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

13. مختلف التجهيزات المهيكلة للمنطقة:

من خلال الوضعية الحالية والتحقيقات الميدانية تبين زيادة عددها وتوزيعها، خاصة بالنسبة للتجهيزات ذات التردد الكبير وهي المنشآت التعليمية التي تبلغ مساحتها 24.4 هكتار بنسبة 72.51 %من إجمالي مساحة التجهيزات، بالإضافة إلى التجهيزات الأمنية والإدارية بمساحة 2.36 هكتار بنسبة 7.01% ، بالإضافة إلى التجهيزات الصحية بمساحة 1.42 هكتار بنسبة 4.22% بينما تمثل التجهيزات التجارية بمساحة تقدر بـ1.28 هكتار بنسبة 7.96% من إجمالي مساحة التجهيزات، في حين تمثل التجهيزات الدينية بـ1.51 هكتار بنسبة 4.49% من إجمالي مساحة التجهيزات، وأخيرا التجهيزات الترفيهية الرياضية بمساحة 2,68 هكتار بنسبة 3.8% من إجمالي مساحة التجهيزات.

جدول رقم (56): أهم التجهيزات والمرافق بمجال الدراسة.

رقم المنطقة	الأحياء	أهم التجهيزات والمرافق
03	مخطط شغل الأراضي B راجعي عمار	المركب الرياضي المقترح تسميته: مسعودي بشير، متوسطة قيد الإنشاء المقترح تسميتها حجام مختار، مدرسة ابتدائية المقترح تسميتها بوزيد المكي، كلية الرياضة
04	حي الشهيد مسعودي مسعود	معهد خاص لتعليم اللغات، صيدلية
	حي الشهيد عايب العيد"	ساحة عمومية الشهيد عمار خليل
	حي الشهيد قوتي محمد قادر	ساحة الشهداء، الإذاعة، مديرية التعمير
05	حي الشهيد مشري رمضان	المصحة الجوارية متعددة الخدمات "الشهيد بركاني مداني"، ثانوية بوخروبة، مركز الراحة المقترح تسميته "جواني عاشور"، مركز عقاري، مقر الأمن الحضري الرابع، المحكمة الإدارية، سكنات الأمن الوطني، دار المالية.
06	حي الشهيد باهي السعيد	مسجد مبرمج، محلات الرئيس، المركب الرياضي مسعودي بشير
	حي الشهيد مغني الطاهر	لا يوجد
07	حي الشهيد خلاص العيفة	بريد الجزائر، مدرسة إبتدائية عداد عزوز، 30 محل تجاري مقترح تسميتها "خياط عبادوا". فرع التجهيزات العمومية، الوكالة الولائية للتشغيل، فرع السكن

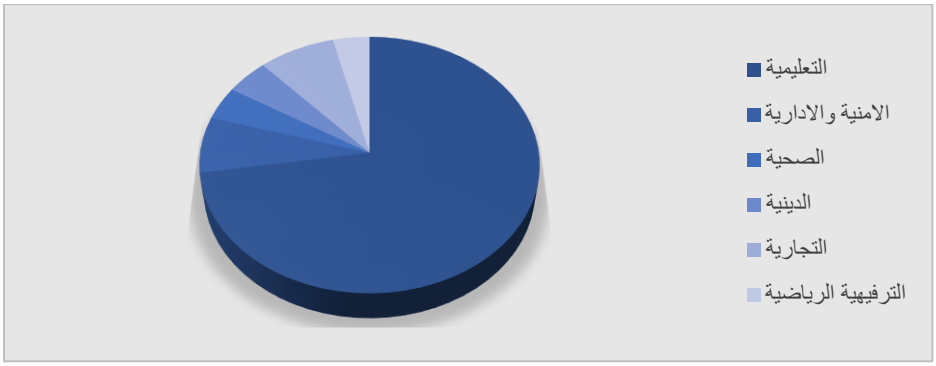
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومعالجة الباحثة من خلال التحقيق الميداني 2023م.

جدول رقم (57): مساحة التجهيزات بمجال الدراسة.

التجهيزات	المساحة (هكتار)	النسبة %
التعليمية	24.4	72.51
الامنية والادارية	2.36	7.01
الصحية	1.42	4.22
الدينية	1.51	4.49
التجارية	2.68	7.96
الترفيهية الرياضية	1.28	3.8
المجموع	33.65	%100

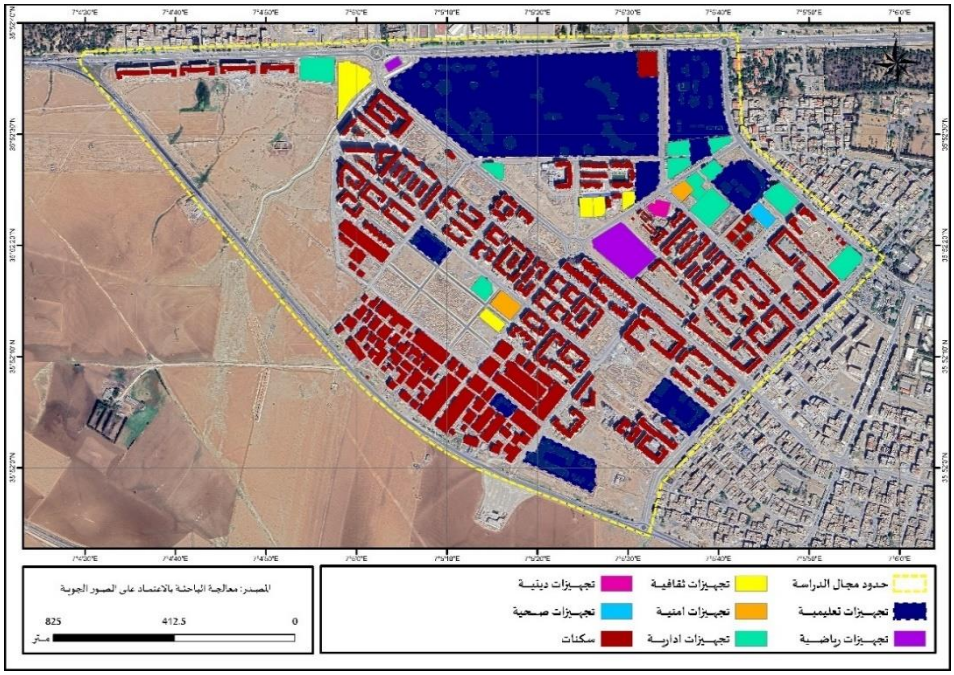
المصدر: التحقيق الميداني 2023م.

شكل رقم (39): نسبة التجهيزات لمجال الدراسة.



المصدر: من إنجاز الباحثة، 2023م.

مخطط رقم (16): يوضح التجهيزات في القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

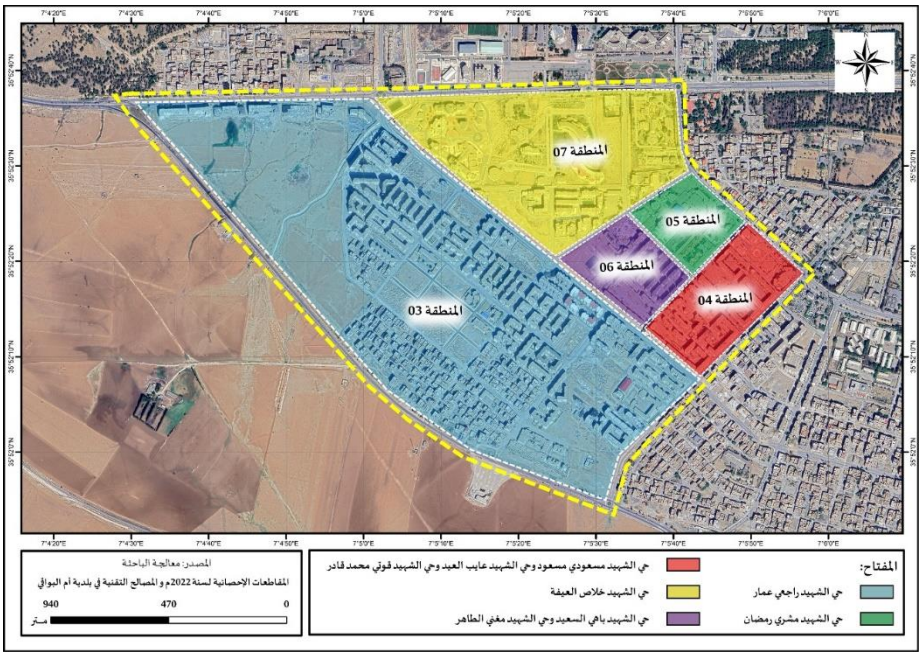
14. تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس:

تم تقسيم القطب العمراني إلى خمس مناطق سكنية متنوعة المساحات، كما هو موضح في كل من الجدول والمخطط المواليين حيث نوضح منطقة تواجد كل حي بالإضافة إلى توضيح معلومات الموقع لكل منطقة سكنية والأحياء المنتمية إليها داخل مدينة أم البواقي في لسنة 2023م. فهو نهج مهم للتحليل والدراسة المفصلة للمنطقة.

هذا النهج يساعد في فهم تفاصيل أكثر عن كل منطقة ويمكنه أن يوفر رؤية أوضح حول الإمكانيات المتاحة والمتوفرة ضمن كل منطقة. كما يمكن أن تشمل هذه الإمكانيات الاستخدامات الأرضية، والكثافة السكانية، والبنية التحتية، والمرافق والخدمات، والتصميم المعماري، وأنماط السكن

والتنوع الإجتماعي والإقتصادي، والتحديات البيئية، وغيرها. ما يساهم في إمكانية توضيح وفهم العوامل والمتغيرات التي تؤثر على جودة الحياة.

مخطط رقم (17): تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

جدول رقم (58): يوضح تقسيم الأحياء السكنية ضمن المناطق السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس.

رقم المنطقة	الأحياء	الموقع	المساحة
03	مخطط شغل الأراضي B. راجعي عمار	شمال: نهج 19 مارس 1962 جنوب: الطريق الإجتنابي الجنوبي (مقترح التسمية: نهج الحراكتة). شرق: نهج 19 ماي 1956. غرب: مخطط شغل الأرض " P"	1600037 م^2
04	حي الشهيد مسعودي مسعود حي الشهيد عايب العيد حي الشهيد قوتي محمد قادر	شمال: حي مغني الطاهر جنوب: شارع جيش التحرير الوطني شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962	53565 م^2
	حي الشهيد عايب العيد"	شمال: شارع مهدي ملول جنوب: حي قوتي محمد قادر شرق: حي قوتي محمد قادر غرب: شارع مناصرية محمد	12355 م^2
	حي الشهيد قوتي محمد قادر	شمال: شارع مهدي ملول جنوب: شارع جيش التحرير الوطني شرق: نهج هواري بومدين	49607 م^2.

		غرب: شارع مناصرية محمد	
05	حي الشهيد مشري رمضان	شمال: نهج هواري بو مدين جنوب: حي مسعودي مسعود شرق: حي قوتي محمد قادم غرب: شارع 08 ماي 1945	66090 م^2.
06	حي الشهيد باهي السعيد	شمال: شارع 08 ماي 1945 جنوب: حي مغني الطاهر شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962	70000 م^2.
	حي الشهيد مغني الطاهر	شمال: حي باهي السعيد جنوب: شارع مهدي ملول شرق: شارع مناصرية محمد غرب: شارع 19 مارس 1962	23558 م^2.
07	حي الشهيد خلاص العيفة	شمال: حي العربي بن مهيدي جنوب: شارع 08 ماي 1945 شرق: نهج هواري بو مدين غرب: نهج 19 مارس 1962	124934 م^2

المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني + المصالح التقنية ببلدية أم البواقي، 2023م.

14. وصف حجم عينة الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس:

اختيار حجم عينة الدراسة بنسبة 10% من عدد المساكن على مستوى الأحياء السكنية ذات النمط الجماعي المتواجدة بالقطب العمراني ماكوماداس كما هو موضح من خلال الجدول حيث تمثل هذه العينة 421 إستمارة من مجموع 4210 مسكن بإستخدام العينة العشوائية المنتظمة من خلال توزيعها واسترجاع عن طريق المقابلة الشخصية للسكان.

جدول رقم(59): يوضح البطاقة العمرانية لعينة الدراسة القطب العمراني ماكومداس.

تاريخ التشييد	**2005-2009م**
تاريخ التسليم	2010-2011م
المساحة	200 هكتار
نوع السكن	التساهمي –الترقوي المدعم– السكن الاجتماعي الجماعي
إجمالي المساحة المبنية	91,46 هكتار
إجمالي المساحة الغير مبنية	108.54 هكتار
المساحة الموجهة للوظيفة السكنية	53.97 هكتار
المساحة الموجهة للتجهيزات والخدمات	33.65 هكتار

المساحة الموجهة للمساحات الخضراء والفضاءات العمومية		3.84 هكتار
عدد السكان	ذكور	8161 ن
	إناث	8181 ن
المجموع		16392 ساكن
عدد المساكن		4210 مسكن
عدد الأسر		3688 أسرة
عدد العينة		421 عينة

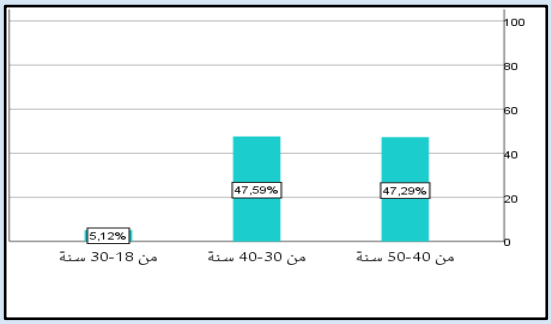
المصدر: من انجاز الباحثة، 2023م.

المحور الثاني: عرض ومناقشة نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى الأحياء السكنية الجماعية في القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي.

نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى الأحياء السكنية الجماعية في القطب العمراني ماكوماداس بمدينة أم البواقي.

الجزء الأول: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الشخصية

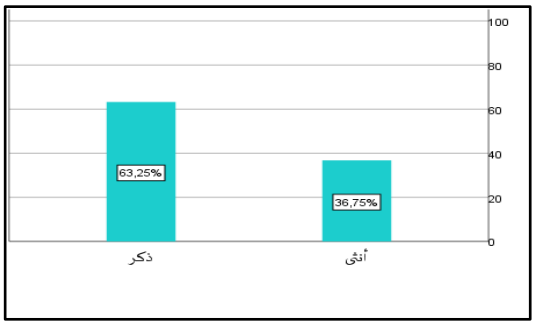
الشكل رقم (40): توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.



المصدر:من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (40) نجد أن مجتمع عينة البحث الذين تتراوح أعمارهم من 40-50 سنة تمثل نسبة % 29,47 وبينما تمثل نسبة% 47,59 فئة الذين تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة.

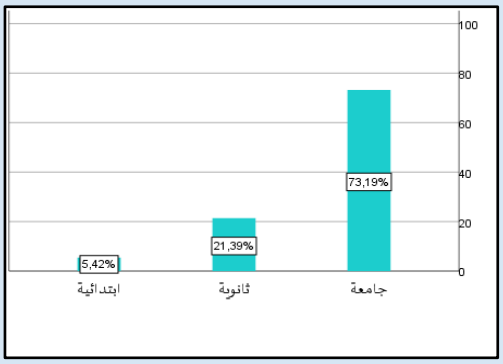
الشكل رقم (41): توزيع مفردات العينة حسب النوع



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

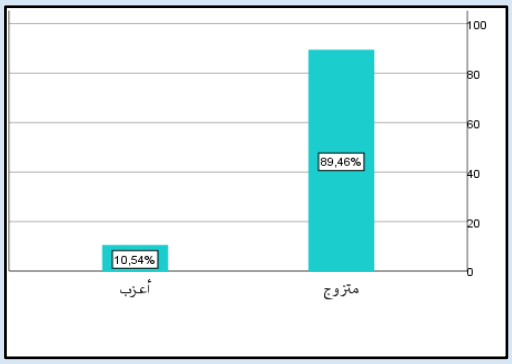
كما يوضح الشكل (41) أن العينة تمثل بنسبة 63,25% ذكور بينما تمثل الإناث بنسبة 36,75%من سكان العينة.مما سبق نجد حيث نجد أن مجتمع عينة البحث يتصف بالمجتمع الشاب حيث سجلت أعلى النسب للفئات العمرية الممتدة من 30 -40 سنة تليها من 40-50 سنة.

الشكل رقم (42): توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

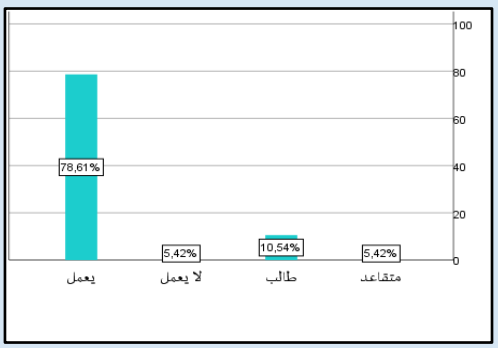
الشكل رقم (43): توزيع مفردات العينة حسب الحالة الإجتماعية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (42) أن سكان عين البحث أغلبيتهم متعلمون تعليم جامعي و تمثل 73,19% تليها نسبة 21,39% للفئة المحصلة للتعليم الثانوي، لنجد أقل نسبة الممثلة للتعليم الابتدائي بـ 5,42%. بينما يوضح الشكل رقم(43) أن الحالة الاجتماعية لمجتمع عينة تمثل بنسبة 89,46% متزوجون وهي الأعلى مقارنة بنسبة 10,54% والتي تمثل الفئة العازبة. ومنه نجد أن أغلبية سكان العينة حاصلين على التعليم الجامعي ثم تليها الفئة المحصلة للتعليم الثانوي وهذا ما ساعد في الإجابة على الاستبيان وإستعاب الأسئلة، كما أن أغلبية السكان متزوجون.

الشكل رقم (44): توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية.

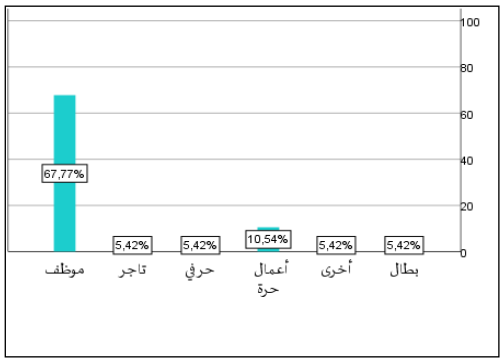


المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (44) أن سكان عين البحث أغلبيتهم يعملون بنسبة 78,61%، تليها نسبة الطلبة والممثلة بـ 10,54% بينما نجد للفئة المتقاعدة بنسبة 5,42% لتتساوى من الفئة الغير العاملة بنفس النسبة.

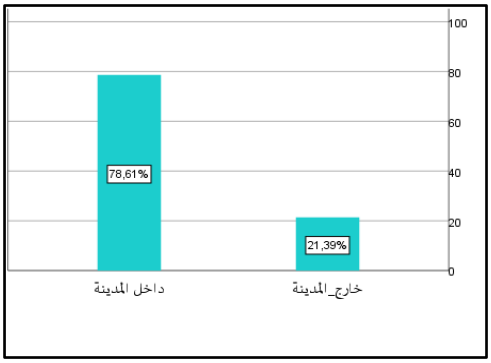
وبالتالي نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يعملون وهذا ما يتماشى مع طبيعة الحيازة على السكن والمتمثل في السكن الجماعي التساهمي والجماعي الترقوي وحتى الإجتماعي الجماعي.

الشكل رقم (45): توزيع مفردات العينة حسب المهنة.



المصدر :من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

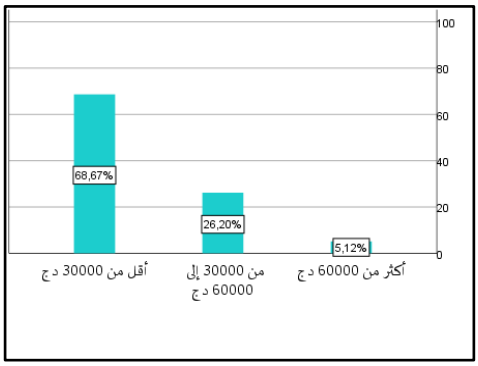
الشكل رقم (46): توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل.



المصدر :من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

توضح الأعمدة البيانية من خلال الشكل رقم (45) أن نسبة الموظفون في مجتمع عينة البحث تمثل 67,77% وهي النسبة الغالبة بينما تليها نسبة المهنة الممثلة بالأعمال الحرة بـ 10,54% لتتساوى بالتقريب النسب الممثلة للمهن الأخرى والتي تعتبر منخفضة نوعا ما والممثلة بنسبة 5,42%. كما نجد من خلال الشكل رقم (46) أن سكان عينة مجتمع البحث معظمهم يعملون داخل المدينة بنسبة78,61% تليها نسبة 21,39% للفئة العاملة خارج المدينة.وهذا ما يتوافق مع شروط تحصيل السكن الجماعي ضمن هذه الأحياء.

الشكل رقم (47): توزيع مفردات العينة حسب الدخل من العمل.



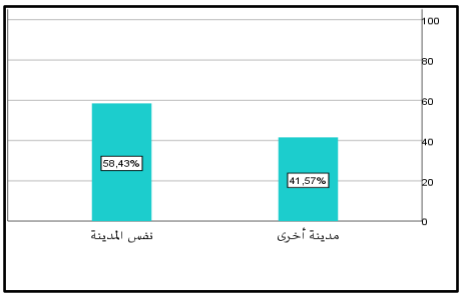
المصدر :من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

توضح الأعمدة البيانية الموالية أن الدخل الفردي المحددة بأقل من 30000 دج يمثل بنسبة 68,67% بينما تليها الفئة التي يتراوح الدخل فيها من 30000 إلى 60000 دج المقدرة بـ 26,20% في حين نجد نسبة 5,12% هي الفئة الممثلة لمجتمع البحث الذي يفوق دخله 60000 دج.

وهذا ما يتماشى صيغة الحيازة على السكن ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة، سواء بالنسبة لذوي الدخل المنخفض أو لذوي الدخل المتوسط (اجتماعي، تساهمي، ترقوي مدعم).

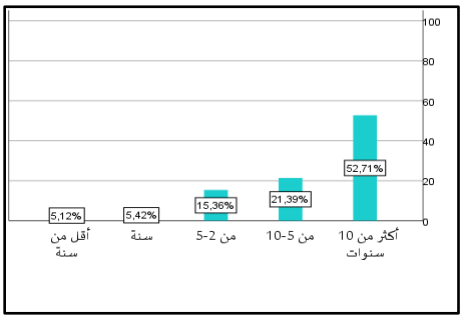
الجزء الثاني: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن السابق

الشكل رقم (48): توزيع مفردات العينة حسب مكان السكن السابق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (49): توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تعيش في مدينة أم البواقي.

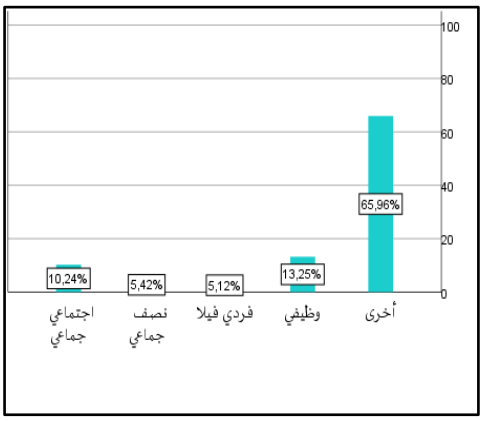


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

يمثل الشكل رقم (48) مكان السكن السابق لعينة مجتمع البحث حيث شكلت نسبة الإقامة من نفس المدينة 58,43 %وهي أعلى نسبة تليها نسبة 41,57% للفئة القادمة من خارج المدينة أو من مدن أخرى. كما نجد من خلال الشكل رقم (49) أن نسبة سكان مجتمع البحث المقيمين بالمدينة لأكثر من 10 سنوات هي الأغلبية والممثلة بـ52,71% تليها الفئة المقيمة من حوالي 5-10 سنوات بـ 21,39% لنجد فيما بعد الفئة المقيمة من 2-5سنوات بنسبة 15,36 % بينما نجد الفئة المقدرة بسنة من الإقامة بالمدينة ممثلة بنسبة 5,42% في حين تمثل نسبة 5,12% الفئة المقيمة لأقل من سنة.

وهذا ما يعبر عن أهمية إنتاج السكن في مدينة أم البواقي والأزمة السكنية التي كانت تعاني منها ولا تزال، كما توضح النتائج وتتوافق مع ارتفاع عدد السكان ونسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي في السنوات الأخيرة التي تطرقنا إليها في فصل الدراسة التحليلية للمدينة وأشرنا أشرنا إليها من خلال السكان الوافدون من التجمعات الحضرية المجاورة والمناطق الريفية.

الشكل رقم (50): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن السابق.

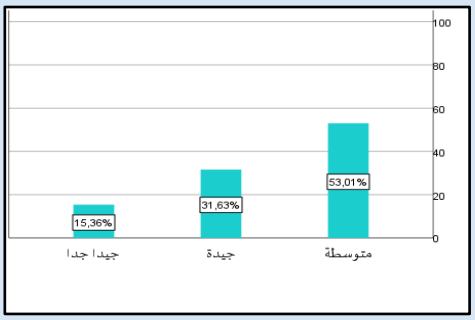


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

انطلاقا من الشكل رقم (50) نجد أن نسب نمط السكن السابق بالنسبة لعينة البحث تتمثل في الأتي: سكان مجتمع البحث الذين كانت إقامتهم في نمط السكن الوظيفي بنسبة 13,25% يليه الاجتماعي الجماعي بنسبة 10,24% ثم النمط النصف جماعي بـ 5,42% بينما نجد النمط الفردي بنسبة 5,12% في حين نجد أعلى نسبة الممثلة بـ 65,96% بالنسبة للأنماط الأخرى والمقصود بها (الإيجار، الورثة، السكن الريفي أو الهش ..الخ)، **وهذا ما يفسر أسباب توجه السكان إلي السكن الحالي وهذا النمط من السكن والتي**

تتناسب مع إمكانيته ومتطلباته الحالية وحاجاته للحصول على سكن خاص.

الشكل رقم (51): توزيع مفردات العينة حسب حالة السكن السابق.

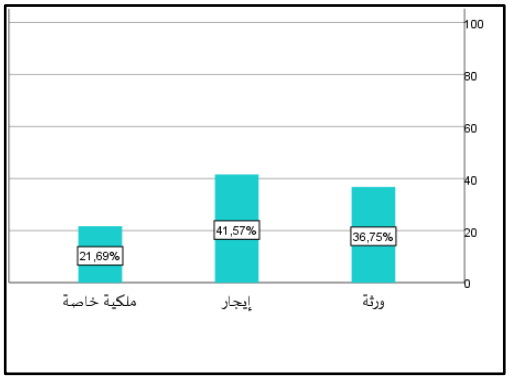


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

نجد من خلال الشكل رقم (51) أن حالة السكن السابق الممثلة بالمتوسطة تمثل نسبة 53,01% بينما نجد نسبة 31,53% تمثل الحالة الجيدة في حين نجد الجيدة جدا هي الأقل بنسبة 15,36%.

ومن هنا نجد أن مجتمع عينة البحث لديهم رغبة في تحصيل سكن يحقق تطلعاتهم في حياة أفضل، وان السكن السابق ليس بالسكن الجيد لمعظمهم.

الشكل رقم (52): توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن السابق.



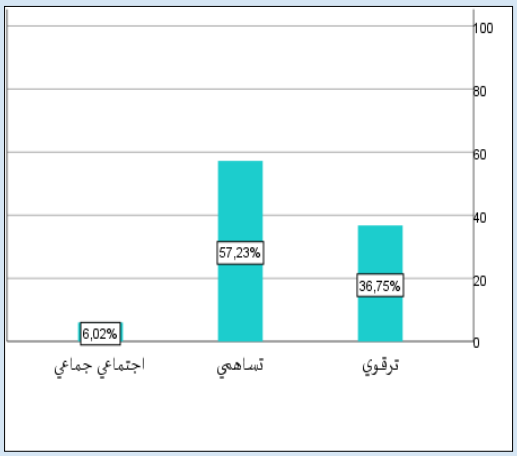
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الشكل الموالي أن طبيعة ملكية السكن السابق الموصوف بالإيجار تمثل أعلى نسبة وتتمثل في 41,57% تليها نسبة الملكية عن طريق الورثة بـ 36,75% لنجد الأقل نسبة هي الخاصة بالسكن ذو الملكية الخاصة بنسبة 21,69%. **وهذا ما يوضح رغبة السكان وحاجتهم في تحصيل سكن خاص وسبب تغيير السكن السابق كما تفسر هذه النتائج وتتوافق مع النتائج الخاصة بطبيعة ملكية السكن الحالي لمجتمع عينة البحث لاحقا.**

الجزء الثالث: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.

عن طبيعة المسكن:

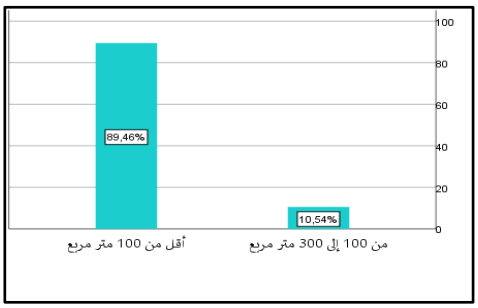
الشكل رقم (53): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الحالي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (53) أن نسبة السكن الجماعي التساهمي تمثل 57,23% بينما نجد صيغة السكن الجماعي الترقوي بـ 36,75%، في حين نجد السكن الجماعي الاجتماعي بـ6,02% في مجتمع عينة البحث.**تعمدنا من خلال تنوع هذه الأنماط الحصول على نتائج تخدم موضوع الأطروحة حيث وجدنا بداية خلال تفريغ الاستمارة التجريبية وفصل كل سكن بصيغته المختلفة كعينة بحث لوحده وضحت لنا النتائج الأولية تطابقها ما دفعنا إلي جمع الصيغ المختلفة في عينة مجتمع بحث واحدة والخاصة بأحياء السكن الجماعي ضمن القطب العمراني ماكوماداس.**

الشكل رقم (54): توزيع مفردات العينة حسب المساحة الإجمالية للمسكن.



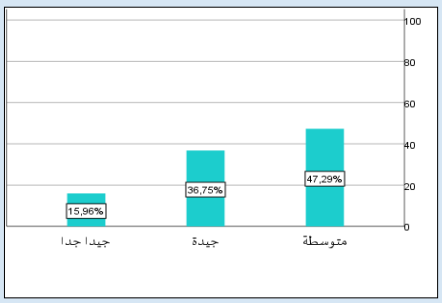
المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

يوضح الشكل (54) أن نسبة السكن الذي تتمثل مساحته بأقل من 100م^2 تمثل 89,45% بينما النسبة التي تمثل السكن الذي تفوق مساحته 100 م^2 10,54%.

بينما نلاحظ من خلال الشكل (55) وصف السكان لحالة السكن الحالي بالمتوسطة بأعلى نسبة وتمثل 47,29% كما نجد الفئة التي وصفت الحالة بالجيدة تمثل بـ 36,75% في حين تمثل نسبة 15,96% التي وصفته بالجيد جدا.

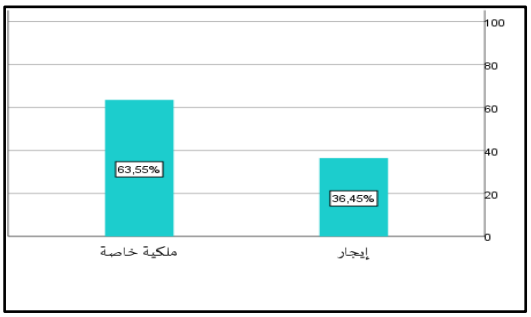
من خلال هذه النتائج نجد أنها تتوافق مع النسب السابقة الخاصة بوصف السكن السابق لمجتمع عينة البحث الأمر الذي يوضح انه لا يوجد اختلاف كبير لدى معظم سكان عينة البحث حول حالة السكن السابق والحالي كما أن أغلبية السكنات تتراوح مساحتها اقل من 100 متر مربع.

الشكل رقم (55): توزيع مفردات العينة حسب تقييم من وجهت نظرك حالة السكن الحالي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

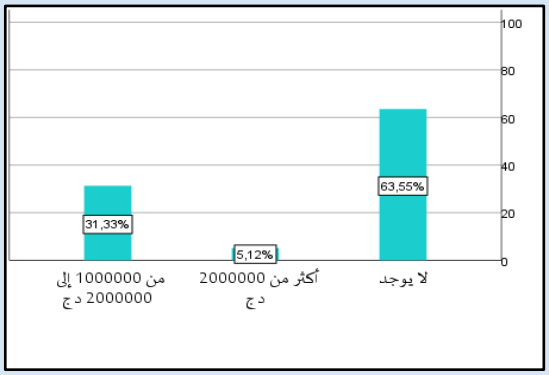
الشكل رقم (56): توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن الحالي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

بالنسبة للشكل رقم (56) نجد أن نسبة الملكية الخاصة تمثل 63,56 % بينما نجد المستأجرة تمثل 36,45%. **وهذا ما يعبر عن الصيغة الحقيقية للسكن فهو سكن جماعي تساهمي مدعم يحمل صيغة الملكية لصاحبها لأصلي أو المالك الجديد في حال بيعة، وتليها نسبة الإقامة عن طريق الإيجار وهي النسبة التي تعبر عن الفئة التي لا تمتلك السكن سواء من داخل المدينة أو الوافدة من خارجها.**

الشكل رقم (57): توزيع مفردات العينة حسب التكلفة الشهرية للإيجار.

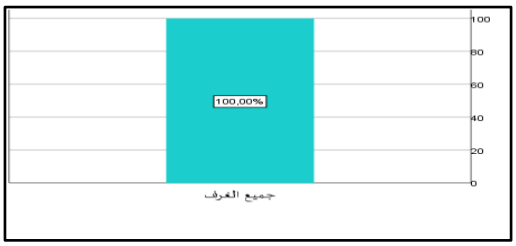


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (57) أن الفئة الغير مستأجرة والتي تمثل .63,55% بينما نجد الفئة المستأجرة بمبلغ يتراوح بين 1000000 إلى 2000000 دج تمثل 31,33% والتي تعتبر مرتفعة نوعا ما وبينما الفئة المستأجرة بأكثر من 2000000 دج شهريا بنسبة 5,12% .

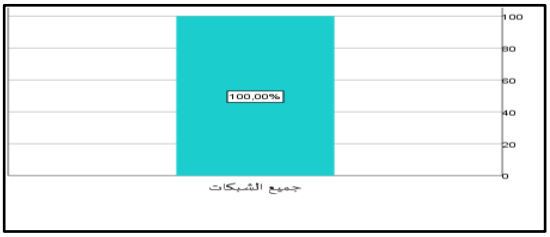
أظهرت النتائج أن الفئة المستأجرة لديهم مشكلة في تحمل تكاليف الإيجار التي تعتبر مرتفعة مقارنة بالدخل الفردي لمجتمع عينة البحث.

الشكل رقم (58): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على الغرف التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (59): توزيع مفردات العينة حسب هل المسكن مزود بالشبكات الضرورية التالية.

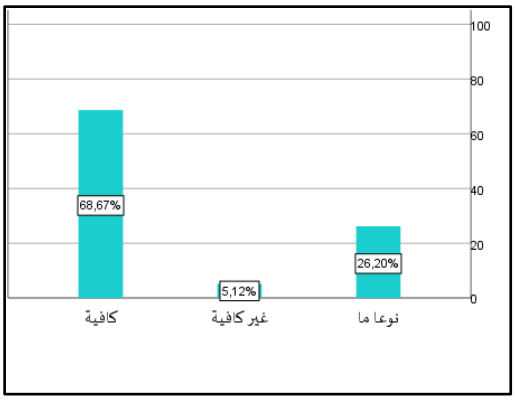


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (58) نجد أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع حول توفر جميع الغرف الضرورية في المسكن من غرف النوم والصالة وكل من غرفة المطبخ والحمام. كما أجمع كذلك في الإجابة من خلال الشكل رقم (59) حول توفر جميع الشبكات الضرورية.

ومن هنا نجد أن طبيعة المساكن ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة تعتبر كاملة التغطية للشبكات الضرورية بالإضافة إلي عناصر التصميم الداخلي للمسكن وها ما يتوافق مع صيغة السكن وشروط التسليم والمطابقة.

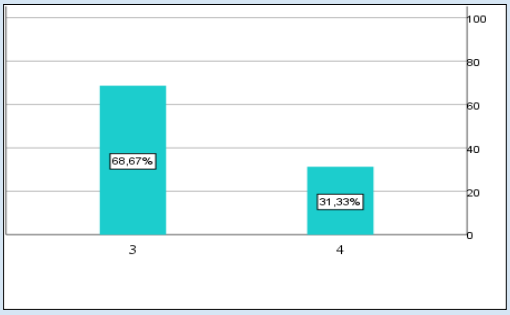
الشكل رقم (60): توزيع مفردات العينة حسب تقييم كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

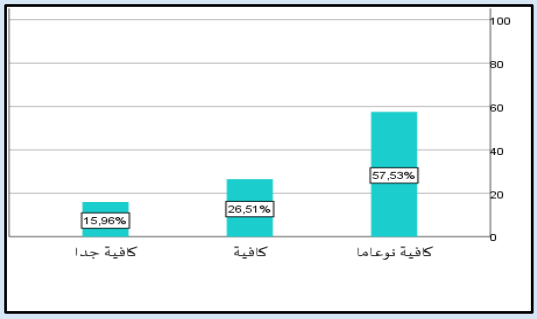
نلاحظ من خلال شكل رقم (60) أن كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأحياء السكنية تعتبر كافية بنسبة 68,67% بينما تمثل الفئة التي أجابت بكفايتها نوعا ما بنسبة 26,20% لنجد الغير كافية بنسبة 5,12%. **ومن هنا نجد أن نسبة التزويد بالمياه تعتبر غير كافية بالحد الذي يتطلع إليه السكان ويلبي حاجاتهم، خاصة بالنسبة للقاطنين في الطوابق الأخيرة ،وهذا يعود إلي أسباب متعلقة بالتسيير (عدد مرات التزويد، التدفق، الوفرة) حيث أضاف السكان التزويد بالمياه يكون بمعدل يوم بيوم ومرات كل يومين.**

الشكل رقم(61): توزيع مفردات العينة حسب عدد الغرف بالمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (62): توزيع مفردات العينة حسب ما مدى كفايتها.

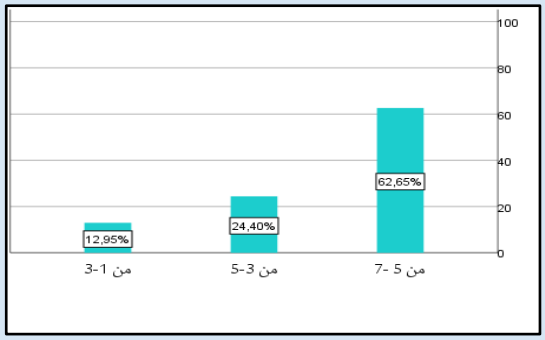


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss .

نلاحظ من خلال شكل رقم (61) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 68,67% من السكان الذين يقطنون بمساكن مكونة من ثلاث غرف وهي النسبة الغالبة على المساكن ضمن الأحياء السكنية عينة البحث، بينما تمثل نسبة 31,33% الذين يسكنون في مساكن مكونة من أربعة غرف. كما نجد من خلال شكل رقم (62) أن مجتمع البحث عبر بنسبة 57,53% على أنها تعتبر كافية نوعا ما بينما نجد نسبة الكافية بـ26,51%، في حين تمثل الكافية بنسبة 15,96%.

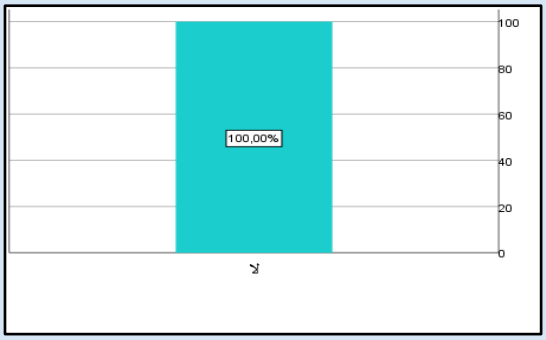
الأمر الذي يوضح وجود نوع من التقيد وتحديد الخصوصية داخل المساكن خاصة بالنسب للقاطنين في المساكن ذات 3 غرف.

الشكل رقم (63): توزيع مفردات العينة حسب كم فرد يسكن معك بالمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (64): توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد بالعائلة أولاد متزوجون مقيمون بالمسكن.



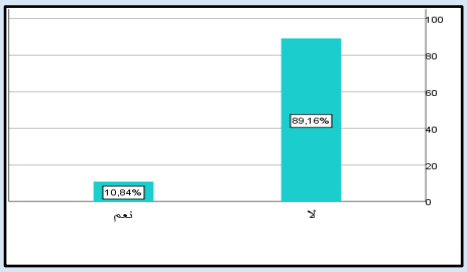
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (63) أن عينة البحث تتكون من عدد أفراد يتراوح بين 5-7 بنسبة 62,65% ومن 3-5 أفراد بنسبة 24,40% بينما نجد من 1-3 أفراد بنسبة 12,95%.

كما نجد من خلال الشكل (64) أن مجتمع عينة البحث أجمع على الإجابة بانعدام وجود أولاد متزوجون يقيمون بالمسكن.

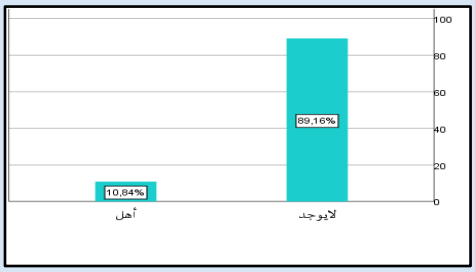
الأمر الذي يوضح وجود إكتضاض نوعا ما داخل المساكن خاصة بالنسب للقاطنين في المساكن ذات 3 غرف رغم عدم وجود أولاد متزوجون في نفس المسكن.

الشكل رقم (65): توزيع مفردات العينة حسب هل يقيم معك بالمسكن أفراد آخرين خارج الأسرة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

الشكل رقم (66): توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم.

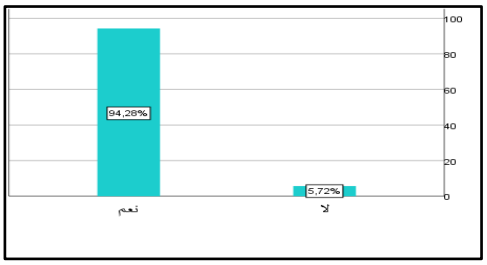


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

من خلال الشكل رقم(65) نجد أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول إقامة أفراد خارج الأسرة بالمسكن الخاص بنسبة 89,16% بينما أجابت الأقلية بنعم بنسبة 10,84%.بينما نجد من خلال الشكل رقم(66) أن مجتمع عينة البحث الذي أجاب بوجود إقامة أفراد خارج الأسرة بالمسكن الخاص يتمثل في أفراد من الأهل وهم الأقلية المقصودة سابقا بنسبة 10,84%.ومنه نجد من خلال مجتمع عين البحث البحث انه لا يوجد أفراد خارج الأسرة مقيمين في المسكن عدا بعض الحالات والذين يمثلون الأهل كالأب أو الأم.

عن التعديلات بالمسكن:

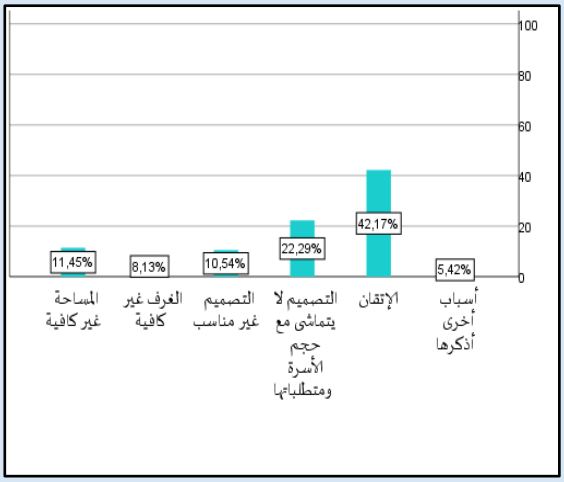
الشكل رقم (67): توزيع مفردات العينة حسب هل ترغب في إدخال تغييرات على المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (67) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 94,28% من السكان الذين يرغبون بإجراء تعديلات على المساكن وهي النسبة الغالبة على العينة ضمن الأحياء السكنية عينة البحث، بينما تمثل نسبة 5,72% الذين لا يرغبون في ذلك. **ومنه نجد أن الأغلبية يطمحون إلى تغييرات على المسكن وهذا ما سنستوضح أسبابه لاحقا.**

الشكل رقم (68): توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم وضح السبب.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل (68) أجاب مجتمع عينة البحث بنسبة 42,17% بان رغبته في إحداث التغيرات على المساكن تعود إلى أسباب متعلقة بالإتقان، فيما مثلت الفئة التي أجابت بكون التصميم لا يتماشى مع حجم الأسرة ومتطلباتها بنسبة 22,29%، تليها النسبة المتعلقة بكون المساحة غير كافية بـ11,45% في حين نجد نسبة 5,42 متعلقة بأسباب أخرى. **مما سبق نجد أن التصميم الداخلي للغرف ومساحاتها لا يتناسب مع حجم الأسرة فضلا على مساحة السكن ككل ، كما أن أعمال التنفيذ والإتقان تعتبر غير مناسبة من حيث جودة المواد المستخدمة.**

الصورة رقم (27)-(28): عملية تسوير المساكن والأحياء السكنية



المصدر: تصوير الباحثة، 2023م.



المصدر: تصوير الباحثة، 2023م.

كما لوحظ على مستوى الأحياء إنتشار ثقافة التسوير أو إغلاق الأحياء ببناء الجدران وإحاطة الأحياء السكنية والمساكن بالجدران المسورة في معظم الأحياء السكنية داخل القطب العمراني ماكوماداس فأصبحت أغلبيتها أحياء مغلقة بهدف تحصيل خصوصية أفضل حيث يجد السكان مشكلة في الخصوصية الحالية في أحيائهم جراء حيوية المنطقة وكثافة سكانها وموقعها وسهولة الوصول إليها.

صورة رقم (29): إجراء تعديل للمدخل على مستوى المسكن ضمن السكن الجماعي.



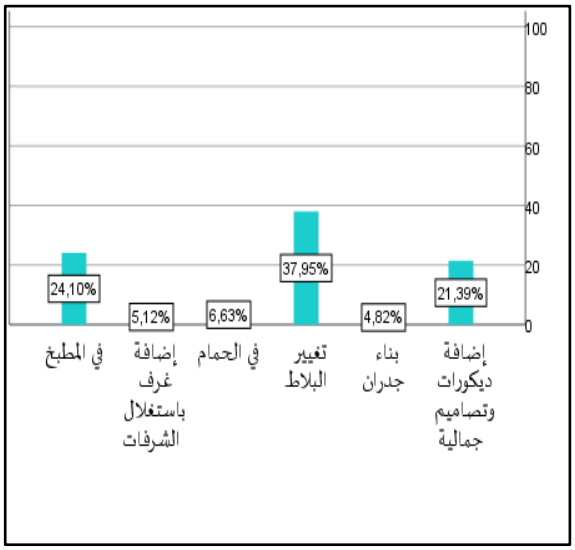
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

صورة رقم (30): إجراء تعديل في المدخل وإضافة مراب للسيارة وحديقة مسورة على مستوى المسكن ضمن السكن الجماعي.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

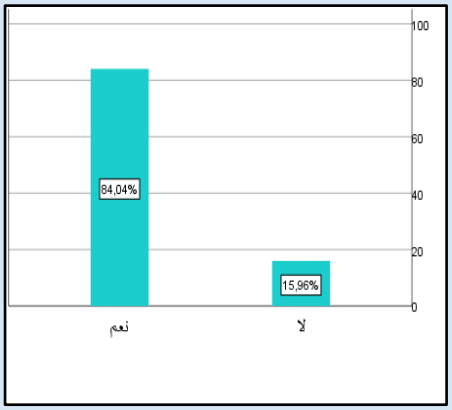
الشكل رقم (69): توزيع مفردات العينة في حالة إجراء تعديلات ما طبيعتها.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss .

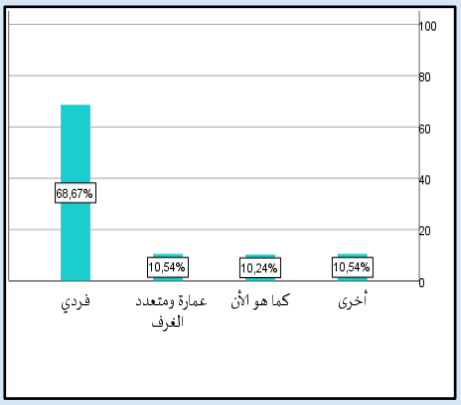
يمثل الشكل رقم (69) توزيع مجتمع عينة البحث ضمن أنواع التعديلات المرغوب بها حول المساكن محل الإقامة في الأحياء السكنية حيث أجابت أكبر نسبة والتي قدرت بـ37,95%حول الرغبة في تغيير البلاط، بينما نجد نسبة 24,10% في إجراء تغييرات حول المطابخ في حين إتجه البعض إلي الرغبة في إجراء تغييرات حول إضافة ديكورات وتصاميم جمالية بنسبة 23,39% بينما نجد خيار التعديلات في الحمامات بنسبة 6,63% وبناء الجدران بنسبة 4,82%. **مما سبق نجد أن السكان توجهوا نحو إحداث تغييرات على مستوى بعض أشغال البناء معظمها تتعلق بتحسين الجودة والمساحة والتصاميم.**

الشكل رقم (70): توزيع مفردات العينة حسب الإستعداد لتغيير المسكن في حالة توفر ذلك.



المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (71): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الذي تراه مناسبا.

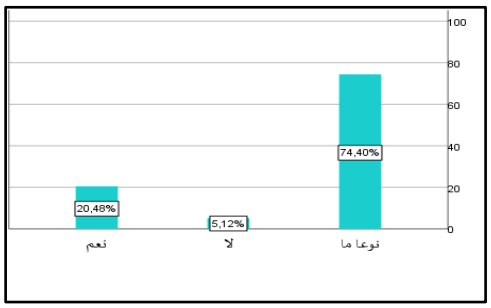


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

نلاحظ من خلال شكل (70) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 84,04% من السكان الذين على استعداد لتغيير المسكن وهي النسبة الغالبة على العينة ضمن الأحياء السكنية عينة البحث، بينما تمثل نسبة 15,96% الذين يرفضون ذلك. كما نجد من خلال شكل (71) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 68,67% من السكان الذين يرون أن المسكن الفردي هو المناسب بينما نجد أن الفئة التي أجابت بنسبة 10,54% حول خيار عمارة متعددة الغرف، كما تمثل الفئة التي تفضل السكن كما هو بنسبة 10,24% في حين نجد الفئة التي أجابت بخيارات أخرى بنسبة 10,54%. **وبالتالي نجد أن هذه المساكن لا تتماشى مع متطلبات السكان وحجم واحتياجات الأسرة وتطلعاتهم المستقبلية نحو تحسين شروط الحياة وجودة أفضل.**

الجزء الرابع: تحليل ومناقشة نتائج البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن

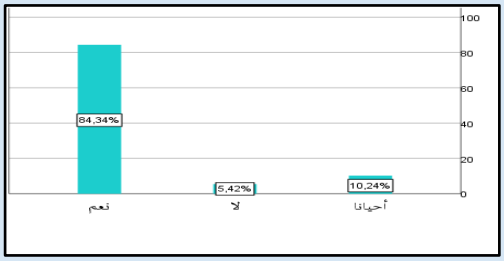
الشكل رقم (72): توزيع مفردات العينة حسب الشعور بالراحة والإستقلالية داخل المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (72) أن إجابات مجتمع عينة البحث بنعم حول الشعور بالراحة والاستقلالية داخل المسكن مثلت نسبة 20,48% بينما نجد أن الفئة التي أجابت بالنفي تمثل 05,12% في حين نجد الإجابات بنوعا ما هي الأعلى والتي قدرت بـ 74,40%.

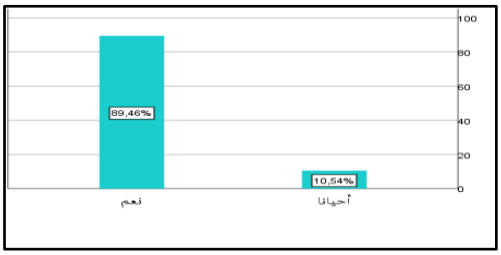
الشكل رقم (73): توزيع مفردات العينة حسب هل تشاهد البرامج رفقة العائلة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

كما أضاف الشكل (73) أن الإجابات بنعم حول مشاهدة البرامج رفقة العائلة حيث بلغت 84,34% بينما نجد أن الفئة التي أجابت بالنفي تمثل 05,42% في حين نجد الإجابات بأحيانا تمثل 10,24 %.

الشكل رقم (74): توزيع مفردات العينة حسب هل تتناول الطعام مع أفراد العائلة.

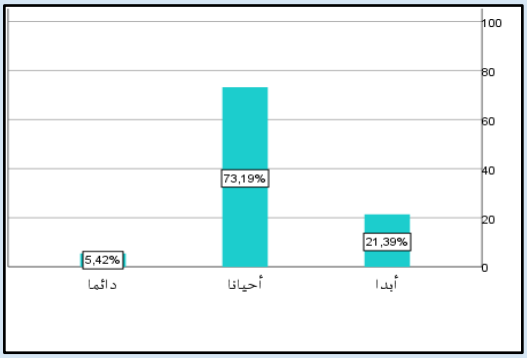


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

بينما نجد من خلال شكل رقم (74) أن الإجابات بنعم حول تتناول الطعام مع أفراد العائلة بلغت 89,46% أما الفئة التي أجابت بأحيانا بـ 10,54 %.

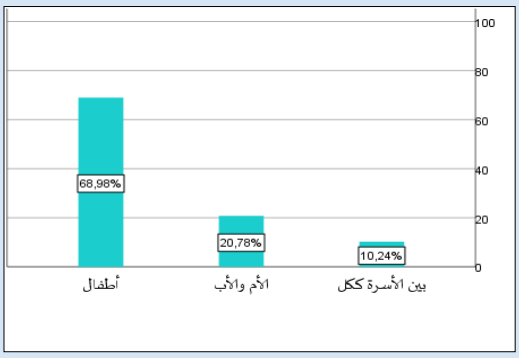
رغم وجود التماسك الأسري وروح المشاركة أن الراحة والشعور بالاستقلالية منخفضة وبالتالي يمكن القول بان انخفاض في المؤشرات الحضرية يمكن أن يسبب انخفاض بالمؤشرات الاجتماعية والنفسية للأفراد وبالتالي أن إنخفاض المؤشرات الموضوعية يؤدي إلى انخفاض أداء المؤشرات الذاتية للأفراد.

الشكل رقم (75): توزيع مفردات العينة حول حدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (76): توزيع مفردات العينة حول المتسبب في المشاحنات إن وجدت.



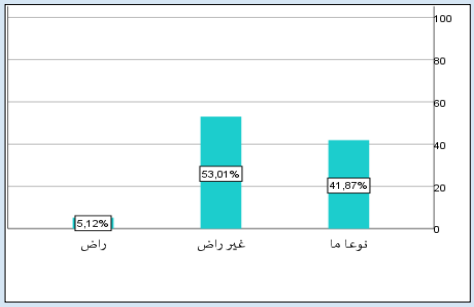
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال شكل (75) نجد أن نسبة 73,19% من السكان الذين أجابوا بحدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة أحيانا وهي النسبة الغالبة على العينة، بينما تمثل نسبة 21,39% الذين كانت إجابتهم بالنفي، في حين نجد الإجابة بدائما تمثل نسبة 5,42%. كما نلاحظ من الشكل (76) أن عينة مجتمع البحث أجابت بنسبة 68,96% بأن المسئول عن تلك المشاحنات هم الأطفال، فيما مثلت نسبة

20,78% أن المسئولان هما الأب والأم، تليها نسبة 10,24% المتعلقة بالاختلافات بين الأسرة ككل بنسبة.

كنتيجة لما سبق نجد أن الاكتضاض وإنخفاض الخصوصية داخل المساكن والشعور بانعدام الراحة والخصوصية والاستقلالية داخل السكن كما ذكرنا أعلاه الأمر الذي دفع إلى حدوث نوع من الاختلافات والمشاحنات خاصة بين الأطفال داخل المسكن وحتى أفراد الأسرة ككل ومن هنا نجد أن انخفاض في المؤشرات الحضرية أو العمرانية للمساكن بمعنى المؤشرات الموضوعية أدى إلى الانعكاس سلبا وإنخفاض في المؤشرات النفسية للأفراد وبدورها دفعت الأفراد إلى اتخاذ ردود أفعال سلبية وعنيفة بمعنى أنها أثرت سلبا على المؤشرات الذاتية ثم السلوكية ما يجعلها تؤثر على علاقة استدامة علاقة السكان بالبيئة السكنية والحضرية داخل الأحياء السكنية عينة الدراسة.

الشكل رقم (77): توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الاستقرار في هذا المسكن.



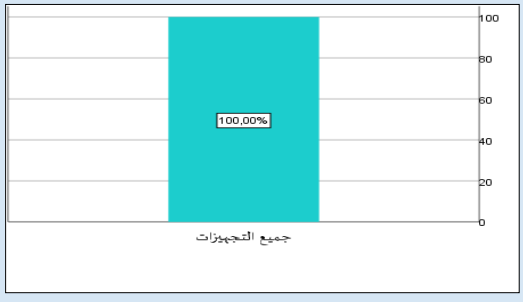
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نجد من خلال الشكل البياني (77) أن توزيع مجتمع عينة البحث حول الرضا عن الاستقرار في هذا المسكن كما يلي:

تقدر نسبة الفئة الغير الراضية بـ 53,01%، بينما نجد الفئة الراضية بنسبة 5,12% في حين نجد الفئة الراضية نوعا ما تمثل 41,87%.**ومنه نجد أن السكان أبدو عدم رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن، وهذا ما يدعم بناء النتيجة السابقة.**

عن الرفاهية والجودة داخل المسكن:

الشكل رقم (78): توزيع مفردات العينة حول توفر المسكن على التجهيزات الضرورية (تلفاز، ألة الطبخ، ثلاجة، هاتف).

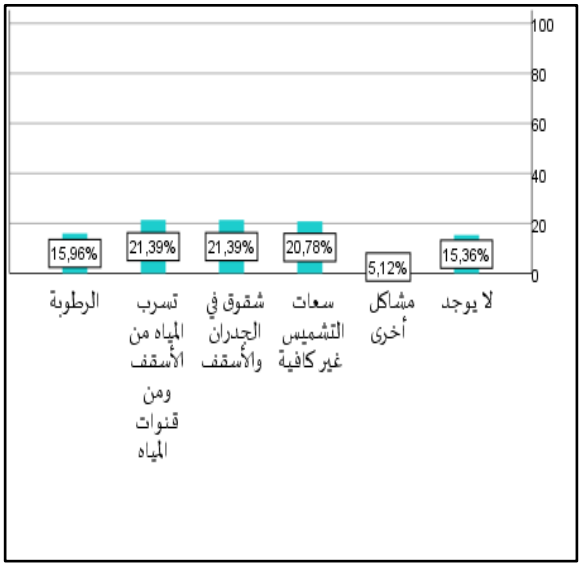


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss .

من خلال الشكل البياني (78) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع حول توفر المسكن على جميع التجهيزات بنسبة 100%.

ما يوضح توفر التجهيزات المنزلية الضرورية داخل المساكن.

الشكل رقم (79): توزيع مفردات العينة حسب المشاكل الموجودة في المسكن التالية.

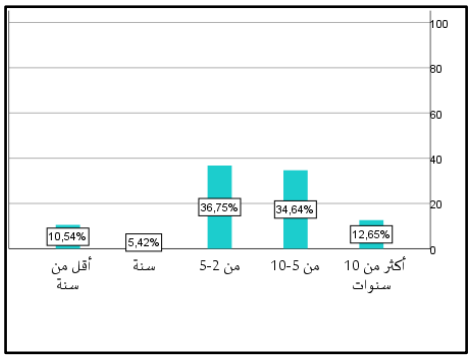


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss .

نلاحظ من خلال الشكل رقم(79) أن المشاكل التي يعاني منها مجتمع عينة البحث في المساكن على مستوى الأحياء السكنية مختلفة حيث وجدنا نسبة الفئة التي أجابت بوجود كل من الشقوق في الجدران والأسقف بالإضافة إلى تسرب المياه من الأسقف ومن قنوات المياه تعد الأكبر نسبة والتي قدرت بـ21,39% لتليها نسبة المشكلة المتعلقة بسعات التشميس الغير كافية وتمثل 20,78% تليها نسبة تواجد الرطوبة بـ15,96% ثم مشاكل أخرى ممثلة بـ 5,12% لنجد فيما بعد الفئة التي أجابت بعدم وجود مشاكل وقدرت بنسبة 15,36%. **مما سبق نجد أن هناك العديد من المشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ كما نجد منها المتعلقة بأعمال البناء والإتقان، الأمر الذي يعبر بدوره على الإنخفاض في الجودة السكنية.**

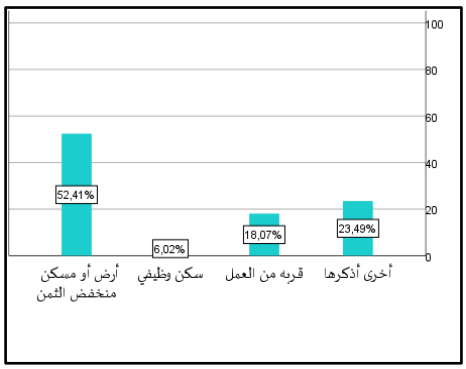
الجزء الخامس: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي

الشكل رقم (80): توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تسكن بهذا الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (81): توزيع مفردات العينة حسب لماذا اخترت السكن في هذا الحي.



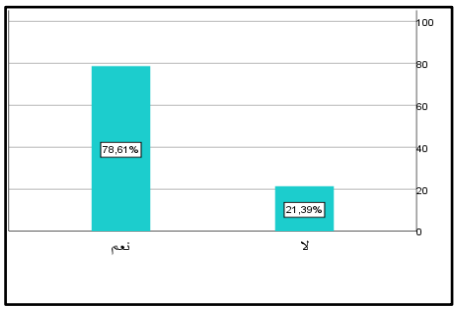
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

إنطلاقا من الشكل رقم (80) نجد أن فئة السكان القاطنين بالحي من 2-5 سنوات تمثل 39,75%. بينما نجد السكان القاطنين بالحي من 5-10 سنة بنسبة 34,64% تليها نسبة 12,65% للقاطنين به منذ أكثر من 10 سنوات وتمثل نسبة الساكنين منذ السنة الواحدة 5,42%، في حين تمثل

النسبة الساكنة منذ أقل من سنة 10,54%. وهذا ما يوضح تنوع الخلفية الثقافية للسكان المقيمون بالحي منذ تسليم السكنات من عشر سنوات مضت للسنة الأخيرة حيث يتضح أن تقارب النسب المتعلقة من 5-10 والتي تمثل السكان الأصليين للأحياء والفئة الممثلة بالفترة الممتدة من 2-5 والتي تعتبر جديدة بالمنطقة تليها النسب المتعلقة بفترة ممتدة في الفترة الأقل من سنة إلى سنتين والمتعلقة بالسكان الجدد سواء مستأجرين أو ملاك بعد انتقال وتخلي المالك الأصلي على السكن من هذا النوع في الأحياء عينة الدراسة وهذا ما يبرز التنوع في الخلفية الاجتماعية في الحي السكني وطبيعة التماسك الاجتماعي الذي سنوضحه فيما بعد. في حين نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية في الشكل (81) أن نسبة السكان الذين أجابوا على بأن سبب الاختيار لهذا السكن تعود إلى انه سكن منخفض الثمن تمثل أعلى نسبة والممثلة بـ 52,41% بينما الإجابة التي تعود إلي أسباب أخرى تمثل 23,46% تليها لقربه من العمل بنسبة 18,07% في حين نجد السكن الوظيفي بنسبة 6,02%.

تفسر هذه النتائج أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن والتي تعتبر المتاحة بالنسبة للسكان وتتوافق مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث مثلت اكبر نسبة الفئة التي أجابت بأنه السكن المنخفض والمتاح، كما أضاف مجتمع عينة البحث بأنه السكن المتاح وأن صيغته الاقتصادية ساعدت في تحقيق تلبية حاجتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير العيش الكريم.

الشكل رقم (82): توزيع مفردات العينة حسب هل أنت مستعد لتغيير الحي السكني في حال توفر ذلك.



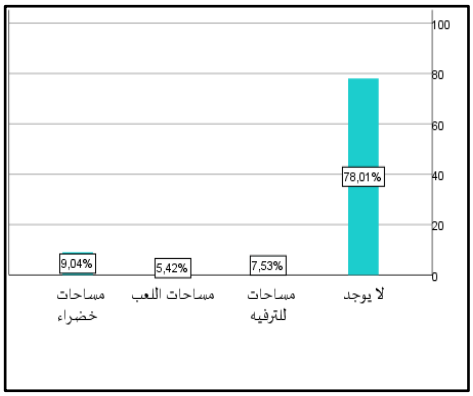
المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل(82) أن نسبة السكان الذين هم في استعداد لتغيير الحي السكني تمثل78,61% بينما النسبة التي أجابت بالنفي تمثل 21,39%.

مما سبق نجد أن خيار هذا النمط من السكن ضمن هذه الأحياء السكنية هو الخيار المتوفر بالنسبة للسكان والذي يتماشى مع إمكانياتهم المتاحة كما ذكرنا أعلاه وهذا ما يثبت النتيجة السابقة كون أغلبية السكان اختاروا مكانية تغيير السكن بأعلى نسبة . نموذج الحتمية البيئية

الجزء السادس: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.

الشكل رقم (83): توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي على مساحات خضراء، عمومية، ترفيهية ومساحات لعب.

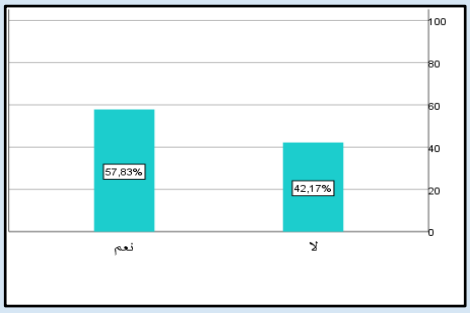


المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (83) أن نسبة 78,01% من السكان الذين أجابوا بغياب مساحات الترفيه واللعب والمساحات الخضراء، بينما تمثل نسبة 09,04% الفئة التي أجابت بوجود المساحات الخضراء، في حين نجد الإجابة حول مساحات الترفيه بنسبة 7,53% ومساحات اللعب بنسبة 5,42%.

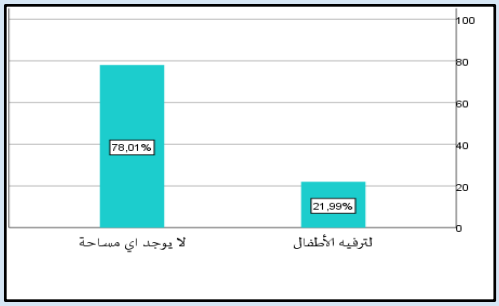
ومنه نجد غياب المساحات الخضراء في أغلبية الأحياء السكنية عينة البحث مع نقصها الكبير بالنسبة لأحياء أخرى وهذا من شأنه التأثير على جودة حياة السكان ضمن أحيائهم السكنية وعلى إستدامتها.

الشكل رقم (84): توزيع مفردات العينة حسب الإقبال على المساحات الخضراء والعمومية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (85): توزيع مفردات العينة حسب وضح سبب الإقبال عليها.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل الموالي نجد أن عينة مجتمع البحث أجابت بنعم يتم الإقبال عليها بنسبة 57,83% في حين أجابت فئة أخرى بعدم الإقبال والنفي وتمثل 42,17%.

كنتيجة لهذا نجد أن الأحياء السكنية لديها كثافة سكانية مرتفعة مع قلة المساحات الخضراء ومساحات الترفيه واللعب والمساحات المفتوحة والغير مصممة القليل من عناصر المناظر الطبيعية

كما نلاحظ من خلال الشكل (85) أن إجابات مجتمع عينة البحث تلخصت في الإقبال بهدف ترفيه الأطفال بنسبة 21,99% في حين أجاب الأغلبية بعدم وجود مساحات تفي بالغرض بنسبة 78,01%.

ومنه نجد أن المساحات المتواجدة بهذه الأحياء يكون التوافد عليها بهدف ترفيه الأطفال فقط حيث لا تتناسب مع متطلبات واحتياجات الفئات العمرية الأخرى للسكان.

الصورة رقم (31)-(32): حالة الأحياء السكنية.

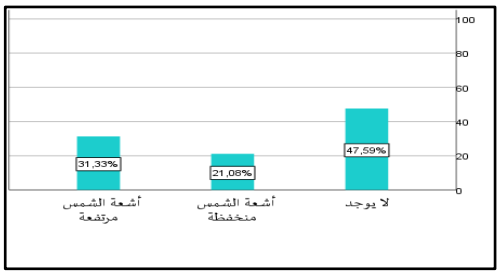


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



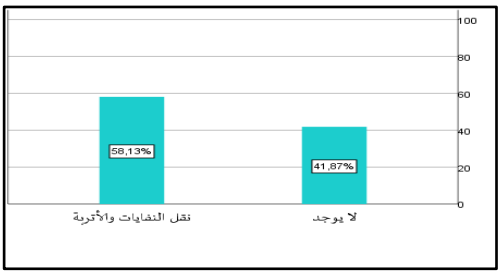
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (86): توزيع مفردات العينة حول المعانات من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية.



المصدر:من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (87): توزيع مفردات العينة حسب المعانات من مشاكل هبوب الرياح التالية.



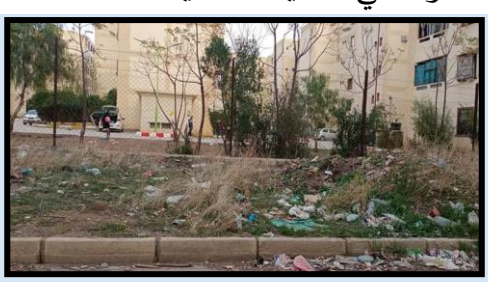
المصدر:من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (86) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول المعانات من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية بنسبة 47,49%، في حين تتمثل الفئة التي أجابت بارتفاع أشعة الشمس بنسبة 31,33%، كما تتمثل الفئة التي أجابت بانخفاضها بنسبة 21,08%.كما نجد من خلال الشكل رقم (87) الذي يمثل إجابات عينة مجتمع البحث حول مشاكل هبوب الرياح في الحي حيث نجد نسبة نقل النفايات والأتربة بـ58,13% بينما أجابت الفئة الأخرى 41,87%. **تعاني الأحياء السكنية من بعض المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية كارتفاع أشعة الشمس نظرا لقلة العناصر الخضراء والأشجار بالإضافة إلى مشاكل التلوث والرمي العشوائي للنفايات داخل البيئة العمرانية فضلا على مشاكل هبوب الرياح ونقل تلك النفايات والأتربة.**

الصورة رقم (33)-(34): مشاكل التلوث في الأحياء السكنية.

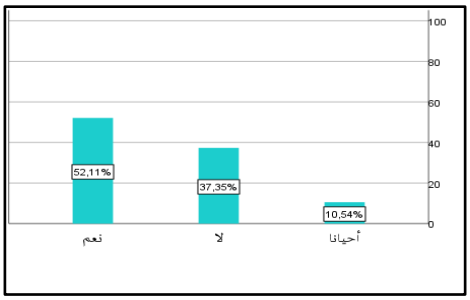


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



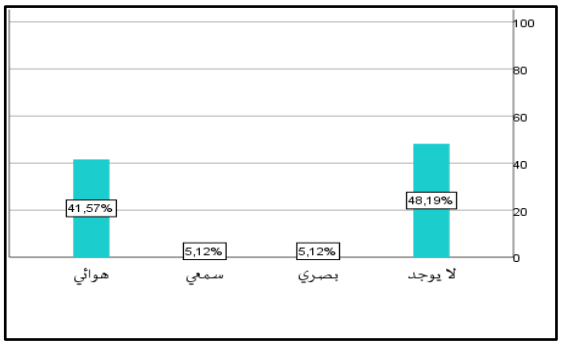
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (88): توزيع مفردات العينة حسب معانات الحي من الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (89): توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مشاكل التلوث التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نجد من خلال الشكل البياني (88) أن الفئة التي أجابت بنعم تقدر بـ 52,11% بينما نجد الفئة التي أجابت بعدم وجود الفيضانات بنسبة 37,35%، في حين نجد الفئة التي أجابت بوجودها أحيانا تمثل نسبة 10,54%. ومنه نجد انه على مستوى الأحياء السكنية عينة البحث تتواجد مشاكل متعلقة بالفياضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار. كما يوضح الشكل (89) أن عينة مجتمع البحث أجابت بأن الأحياء السكنية لا تعاني من مشاكل التلوث بنسبة 48,15% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بوجود تلوث هوائي قدرت بـ41,57%، تليها كل من نسبتي التلوث السمعي والبصري بالتساوي وقدرت بـ5,12%.

نستنتج مما سبق أن البيئة الحضرية للأحياء السكنية تعاني من مشاكل التلوث بأنواعها المختلفة بنسب متفاوتة.

الصورة رقم (35): توضح الفياضانات وانسداد البالوعات.



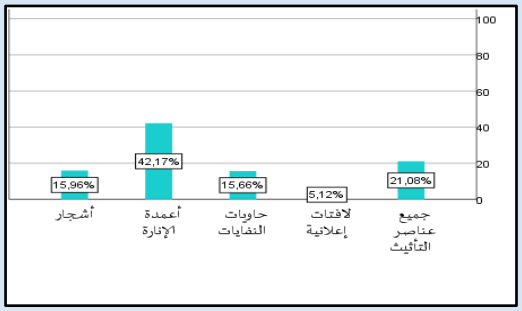
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الصورة رقم (36): توضح عناصر التأثيث الحضري في الأحياء السكنية.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (90): توزيع مفردات العينة حسب هل يحتوي الحي على عناصر التأثيث الحضري.

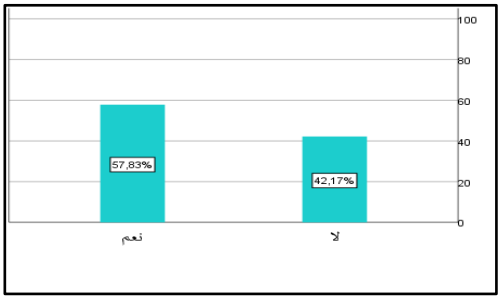


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم(90) أن مجتمع عينة البحث أجاب حول توفر الأحياء على أعمدة الإنارة بنسبة 42,17%، بينما نجد حاويات النفايات بنسبة 15,66%، أما اللافتات الإعلانية بنسبة 5,12%، في حين نجد الفئة التي أجابت بوجود الأشجار تمثل 15,96%، كما تواجد جميع عناصر التأثيث المتبقية بنسبة 21,09%.

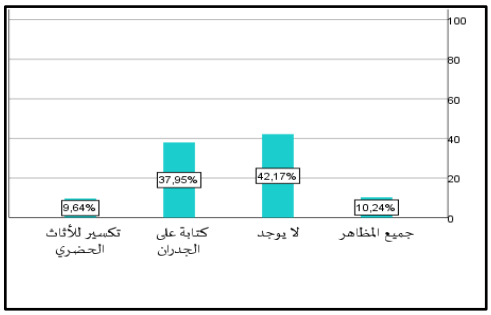
ومنه نجد ان هناك نقص كبير في توفر الأحياء على عناصر التأثيث الحضري.

الشكل رقم (91): توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مظاهر العنف الحضري.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (92): توزيع مفردات العينة حول توضيح مظاهر العنف الحضري.

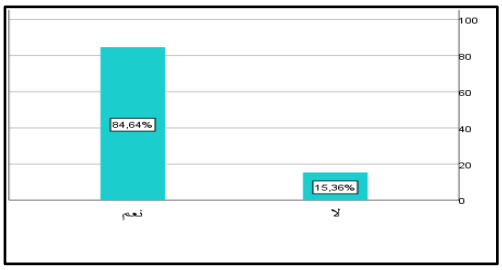


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (91) نجد أن عينة مجتمع البحث أجابت أن الأحياء السكنية تعاني من مظاهر العنف الحضري بنسبة 57,83%، بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجود مظاهر العنف الحضري قدرت بـ42,17%. كما يضيف الشكل (92) أن عينة مجتمع البحث التي أجابت بنعم تفيد أن نسبة الكتابة على الجدران هي أكثر مظاهر العنف الحضري في حين تمثل نسبة تكسير الأثاث الحضري بـ 09,64% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بوجود جميع مظاهر العنف الحضري بـ10,24%.

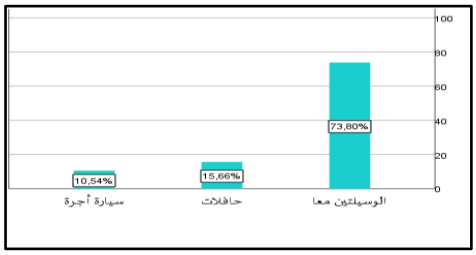
مما سبق نجد أن العنف الحضري اتجاه البيئة السكنية للأحياء عينة الدراسة منتشر بإختلاف أنواعه سواء كان عن طريق الكتابة على الجدران أو التكسير.

الشكل رقم (93): توزيع مفردات العينة حسب توفر وسائل المواصلات العامة.



المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (94): توزيع مفردات العينة حسب ما هي وسائل المواصلات المتوفرة في الحي.

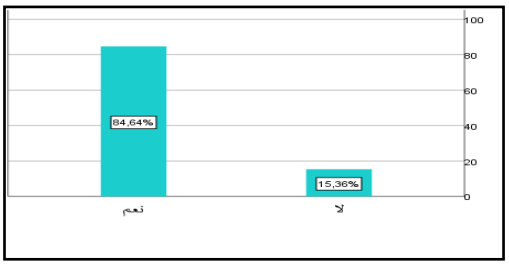


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل (93) أن عينة مجتمع البحث أجابت أن الأحياء تتوفر على وسائل المواصلات العامة بنسبة 84,64% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم توفرها قدرت بـ15,36%. بينما يوضح الشكل (94) أن عينة مجتمع البحث التي أجابت بنعم تفيد أن نسبة الحافلات وسيارات الأجرة معا تمثل أكبر نسبة وتقدر بـ 73,80% في حين تمثل نسبة الفئة التي أجابت بوجود الحافلات 15,66% في حين تمثل سيارات الأجرة نسبة 10,54%.

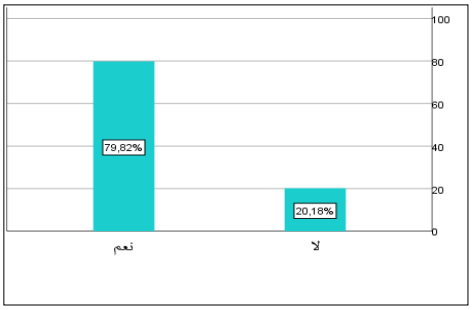
ومنه نستنتج توفر وسائل المواصلات العامة المتمثلة في حافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة على مستوى الأحياء السكنية عينة الدراسة.

الشكل رقم (95): توزيع مفردات العينة حسب وجود وسائل المواصلات بصورة مستمرة ومتعاقبة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

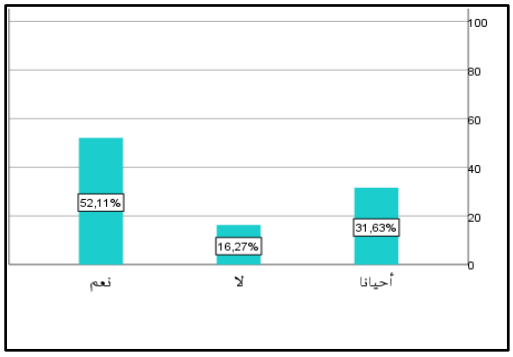
الشكل رقم (96): توزيع مفردات العينة حسب كفاية وسائل المواصلات.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

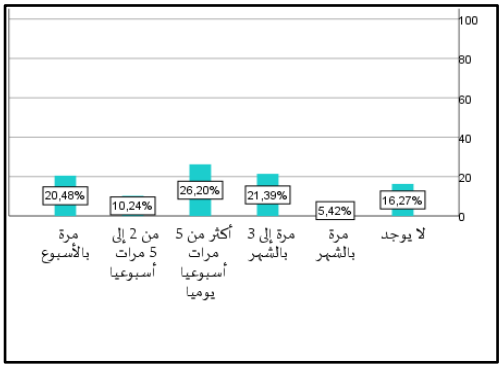
نلاحظ من خلال الشكل رقم (95) أن عينة مجتمع البحث أجابت أن وسائل المواصلات العامة موجودة بصورة مستمرة ومتعاقبة بنسبة 84,64% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجودها قدرت بـ15,36%. كما نجد من خلال الشكل رقم (96) أن عينة مجتمع البحث أجابت بأن وسائل المواصلات كافية بنسبة 79,82% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم كفايتها 20,18%. **ومنه نجد أن الأحياء السكنية تتوفر على وسائل المواصلات جماعية وفردية بصورة مستمرة ومتعاقبة وبشكل كاف في أغلب الأوقات.**

الشكل رقم (97): توزيع مفردات العينة حسب إستخدام وسائل المواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (98): توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم، ما معدل إستخدامك لوسائل المواصلات.



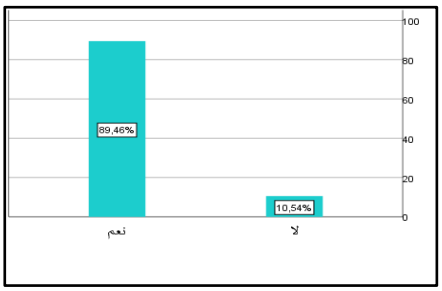
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (97) أن الفئة التي أجابت أنها تستخدم وسائل المواصلات العامة تمثل 52,11% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم استخدامها لها بـ16,27%.

كما نجد من خلال الشكل رقم (98) أنه في حالة استخدام وسائل المواصلات أن الفئة التي أجابت أنها تستخدمها لأكثر من خمس مرات أسبوعيا تمثل 26,20% تليها نسبة 21,39% الفئة التي تستخدم وسائل المواصلات من مرة إلى ثلاثة بالشهر لنجد الفئة المستخدمة مرة بالأسبوع تمثل 20,48% ثم تليها نسبة 10,24% الفئة المستخدمة من مرتين إلى خمس مرات أسبوعيا بالإضافة إلى نسبة 5,42% بالنسبة للمعنيين بالاستخدام وصائل المواصلات مرة بالشهر فضلا على الذين لا يستخدمونها أساسا بنسبة 16,27%.

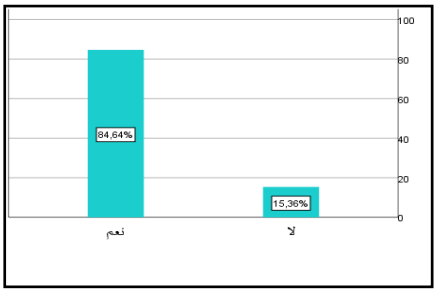
ومنه نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يستخدمون المواصلات العامة بتردد عالي حيث سجلت الأغلبية بالاستخدام اليومي أو لأكثر من 5 مرات وآخرون بعدد مرات متفاوتة .

الشكل رقم (99): توزيع مفردات العينة حول توفر أماكن الوقوف للمواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (100): توزيع مفردات العينة حسب توفر أماكن التوقف للمواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

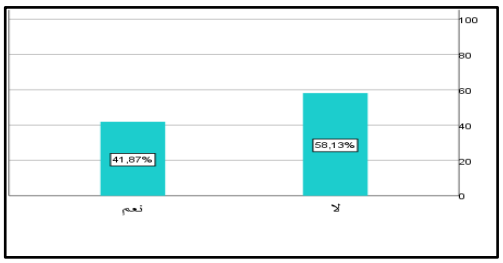
نلاحظ من خلال الشكل رقم (99) أن عينة مجتمع البحث أجابت حول توفر أماكن الوقوف

للمواصلات العامة بنسبة 89,46% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجودها تمثل بـ10,54%.

كما نجد من خلال الشكل رقم (100) أن عينة مجتمع البحث أجابت حول توفر أماكن التوقف للمواصلات العامة بنسبة 84,64% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم توفرها 15,36%.

ومنه نجد أن الأحياء السكنية عينة البحث تتوفر على أماكن الوقوف والتوقف للحافلات الخاصة بالنقل الحضري وسيارات الأجرة.

الشكل رقم (101): توزيع مفردات العينة حسب تهيئة أماكن الوقوف والتوقف.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الشكل (101) أن عينة مجتمع البحث أجابت بعدم تهيئة محطات الوقوف والتوقف بنسبة 58,13% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بتهيئتها تمثل بـ41,87%.

ومنه نجد أن أماكن الوقوف والتوقف تفتقر للتهيئة الخاصة بها والتي من شأنها الرفع من جودة النقل والإستخدام.

الصورة رقم (37)-(38): أماكن التوقف لوسائل النقل في الأحياء السكنية.

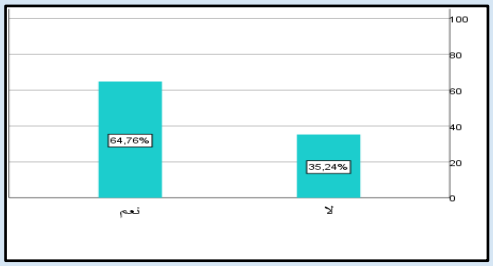


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



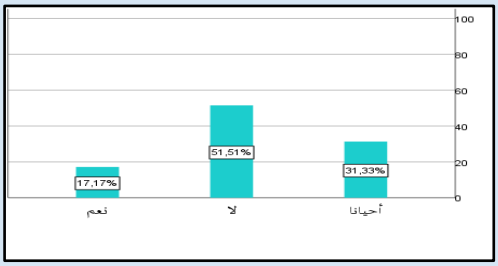
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (102): توزيع مفردات العينة حسب ملائمة أسعار وسائل المواصلات.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (103): توزيع مفردات العينة حسب توفر الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات.

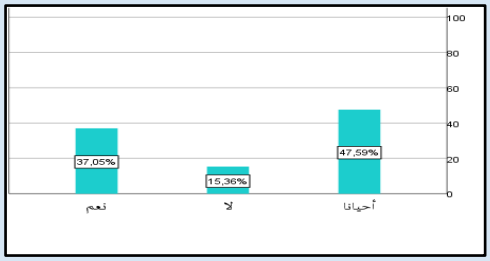


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (102) أن عينة مجتمع البحث أجابت بملائمة أسعار وسائل المواصلات بـ 64,76% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم ملائمتها تمثل بـ35,24%.كما يوضح

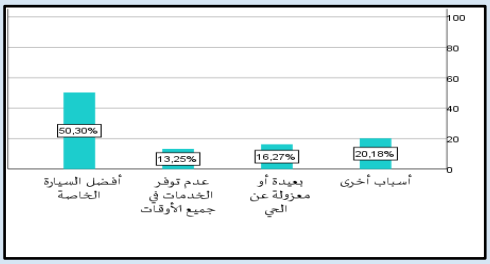
الشكل رقم (103) أن عينة مجتمع البحث أجابت بعدم الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات بنسبة 51,51% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بأحيانا بـ31,33% في حين الفئة التي أجابت بتوفرها تمثل بنسبة 17,17%. **ومنه نجد أن سعر المواصلات العامة بالنسبة لمجتمع عينة البحث يعتبر ملائما بينما اعتبرها غير مريحة.**

الشكل رقم (104): توزيع مفردات العينة حسب تميزها بسهولة الوصول.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (105): توزيع مفردات العينة حول توضيح أسباب عدم الإستخدام للمواصلات العامة.

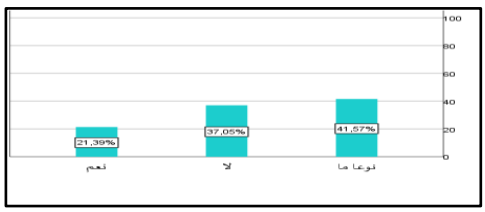


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (104) نجد أن عينة مجتمع البحث أجابت بعدم سهولة وصول وسائل المواصلات بنسبة 15,36%، بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بسهولتها37,05%، في حين الفئة التي أجابت بأحيانا تمثل 47,56% .بينما يوضح الشكل رقم (105) أن الفئة التي أجابت أنها تفضل السيارة الخاصة تمثل 50,30%، تليها نسبة 20,18 % التي تعود إلي أسباب أخرى، بينما تمثل نسبة 16,27% الفئة البعيدة عن الحي تليها نسبة 13,25% التي تمثل النسبة التي أجابت بعدم توفر الخدمات الخاصة بالنقل في جميع الأوقات. **مما سبق نجد أن وسائل النقل والمواصلات تتميز بسهولة الوصول وهي النسبة الأكبر في حين نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يفضلون استخدام السيارة الخاصة، حيث أضاف مجتمع البحث أن ذلك يعود لتحصيل الراحة والخصوصية والسهولة في الوصول والتحكم في الوقت بمعنى لتحقيق جودة نقل أفضل.**

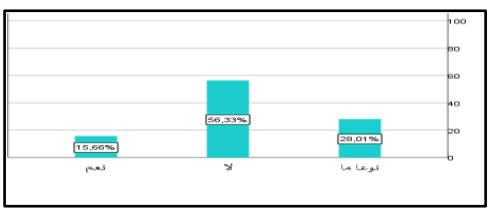
الجزء السابع: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.

الشكل رقم (106): توزيع مفردات العينة حسب مدى انتمائك للحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (107): توزيع مفردات العينة حسب الانتماء لجيرانك في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

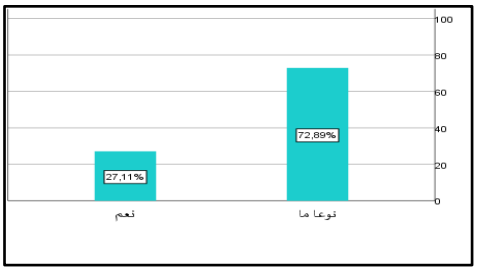
يوضح الشكل رقم (106) أن مجتمع عينة البحث عبر عن الانتماء إلي الحي السكني بنسبة 41,57% بنوعا ما، كما وجدنا أن الفئة التي أجابت بانعدام الشعور بالانتماء إلي الحي بنسبة 37,05% في حين مثلت نسبة 21,39% بنعم.

كما أضاف الشكل(107) أن مجتمع عينة البحث عبر عن الانتماء إلي الجيران بالنفي بنسبة 56,33% في حين عبرت نسبة 28,01%عن الفئة التي أجابت بنوعا ما، بينما تمثل نسبة 15,66% الفئة التي أجابت بالإيجاب اتجاه الانتماء للجيران.

يعتبر الانتماء داخل الأحياء السكنية والسكانية في جودة الحياة عن الارتباط والولاء لأماكن والمجتمع الذي يقيمون فيه حيث يملك السكان إحساس الانتماء للمجتمع السكني حيث عبر عنه بنسبة 41,57% الفئة التي أجابت بنوعا ما.

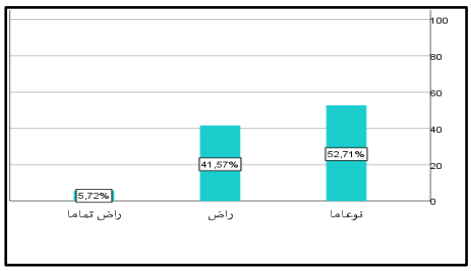
كما وجدنا أن الفئة التي أجابت بنعم مثلت نسبة 21,39% بينما عبر عن انعدامه بنسبة 37,05%، وفي نفس الوقت لا يشعرون بالانتماء إلى جيرانهم، حيث عبر عليها بالنفي بنسبة 56,33%.

الشكل رقم (108): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الجيران.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (109): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الحياة بالحي السكني.

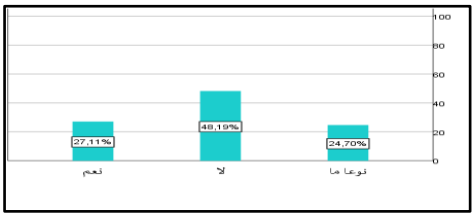


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (108) أن مجتمع عينة البحث عبر عن مدى الرضا عن الجيران بالنفي بنسبة 72,89% كما وجدنا أن نسبة 27,11% الفئة التي أجابت بنعم. بينما نلاحظ من خلال الشكل (109) أن السكان وصفوا الرضا على الحياة في الأحياء السكنية بنوعا ما بأعلى نسبة والتي تمثل52,71% بينما نجد النسبة الراضية بـ41,57% في حين نجد الراضية تماما وهي الأقل نسبة وتمثل 5,72%.

حيث نستنتج أن هناك انخفاضا في مستوى الرضا على الجيران وانخفاضا في مستوى الرضا على الحياة في الأحياء السكنية، فضعف الشعور بالانتماء لمجتمع الحي يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي.

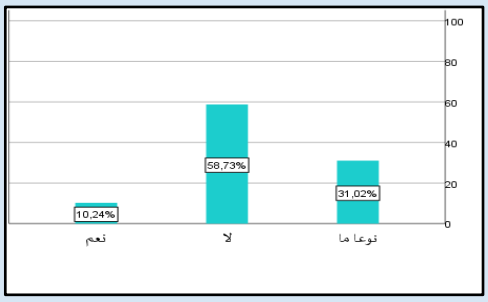
الشكل رقم (110): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا عن الحياة بوجه عام.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

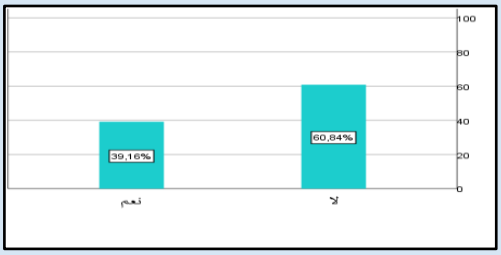
تبين لنا من خلال الشكل رقم (110) أن مجتمع عينة البحث عبر عن مدى الرضا عن الحياة بوجه عام بالنفي بنسبة 48,19%، كم وجدنا أن نسبة 27,11% عبرت عن الفئة التي أجابت بالرضا عن الحياة، في حين مثلت نسبة 24,70% الفئة التي أجابت بالرضا نوعا ما عن الحياة.

الشكل رقم (111): توزيع مفردات العينة حول الانتماء إلى مجموعة ضمن الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

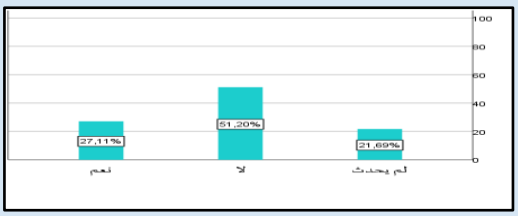
الشكل رقم (112): توزيع مفردات العينة حسب هل قمت بأعمال جماعية مع جيرانك من أجل مجتمعك، مثال: " تطوير، تجديد، صيانة".



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (111) نجد أن مجتمع عينة البحث عبر بالنفي عن كونه فرد من مجموعة بنسبة 58,73%، كما وجدنا أن نسبة 31,02% عبرت عن الفئة التي أجابت بنوعا ما، في حين مثلت نسبة الفئة التي أجابت بالإيجاب 10,74%. كما يضيف الشكل (112) أن مجتمع عينة البحث عبروا عن قيامهم بأعمال جماعية مع الجيران بالنفي بنسبة 60,64 % بينما نجد نسبة 39,16% الفئة التي عبرت بالإيجاب. **نستنتج مما سبق أن سكان مجتمع عينة البحث يعيشون حالة حياد اتجاه المجتمع السكني بالإضافة إلى عدم الانتماء.**

الشكل رقم (113): توزيع مفردات العينة حسب في حالة احتياجاتك للمساعدة والدعم من جيرانك، هل حصلت على المساندة.

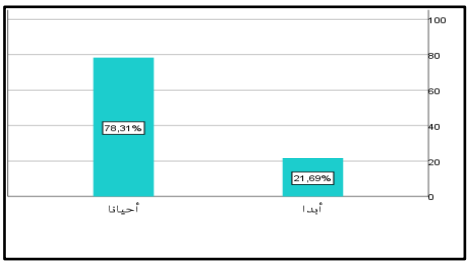


المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss.

تبين لنا من خلال الشكل رقم (113) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي بنسبة 51,20%، كم وجدنا أن نسبة 27,11% عبرت عن الفئة التي أجابت بنعم، في حين مثلت نسبة 21,69% الفئة التي أجابت بعدم حدوث ذلك.

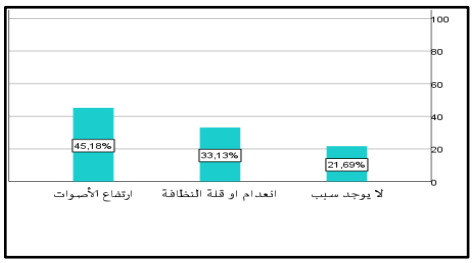
ومنه نجد غياب إمكانية الحصول على المساعدة والدعم من الجيران داخل المجتمع السكني.

الشكل رقم (114): توزيع مفردات العينة حول حدوث المضايقة والإزعاج من طرف الجيران.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

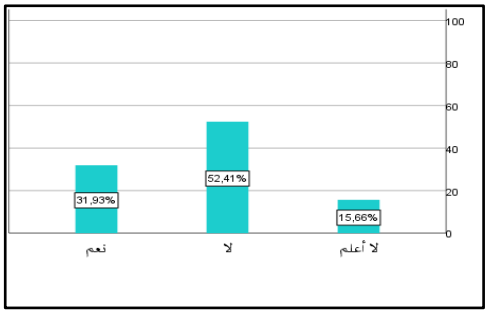
الشكل رقم (115): توزيع مفردات العينة في حالة نعم ما السبب.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

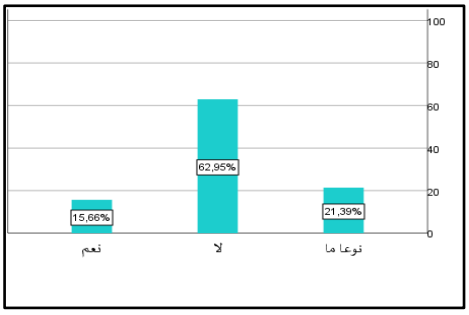
تبين لنا من خلال الشكل رقم (114) أن مجتمع عينة البحث أجاب بأحيانا بنسبة 78,31%، في حين عبرت نسبة 21,69% عبرت عن الفئة التي أجابت بالنفي حول حدوث أي إزعاج أو مضايقة .كما أضاف الشكل رقم (115) أن مجتمع عينة البحث فسر بأن ذلك يعود إلي ارتفاع الأصوات بنسبة 45,18%، كما وجدنا أن نسبة 33,13% تمثل نسبة انعدام أو قلة النظافة بينما عبرت عن الفئة التي أجابت بأنه لا يوجد سبب بنسبة 21,69% . **ومنه نجد أن سكان الأحياء السكنية في يعيشون في حالة من المضايقة والإزعاج من طرف الجيران جراء ارتفاع الأصوات وقلة النظافة.**

الشكل رقم (116): توزيع مفردات العينة حول وجود لجنة مكلفة بالحي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

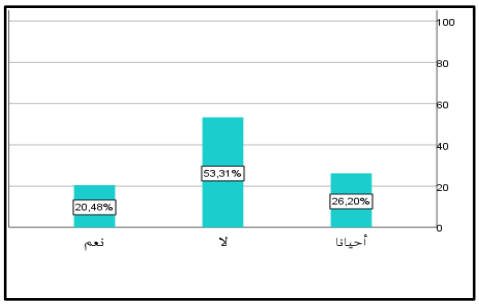
الشكل رقم (117): توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على اللجنة إن وجدت.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

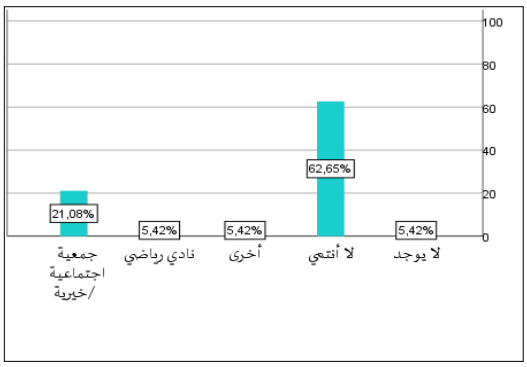
يوضح الشكل رقم (116) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي بنسبة 52,41%، كما وجدنا أن نسبة 31,93% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بنعم ، في حين نجد الفئة التي أجابت بعدم علمها تمثل نسبة 15,66% .كما أضاف الشكل رقم (117) أن مجتمع عينة البحث أجاب حول مدى الرضا على اللجنة بلا بنسبة 95,62%، بينما تمثل نسبة 15,66% الفئة التي أجابت بنعم ،أما الفئة التي أجابت بالرضا نوعا ما تمثل نسبة 21,39%. **مما سبق نجد غياب لجان فعالة بالأحياء السكنية عينة البحث إنعدام الرضا اتجاه الموجودة منها.**

الشكل رقم (118): توزيع مفردات العينة حسب روح المبادرة والعمل التطوعي من أجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي.



المصدر :من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (119): توزيع مفردات العينة حول الإنتماء أو الإشتراك في أي مما يلي.

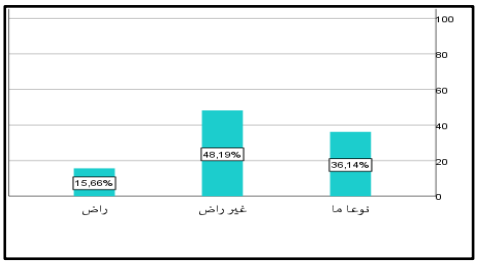


المصدر :من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (118) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي بنسبة 53,31%، كما وجدنا أن نسبة 26,20% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بأحيانا، بينما تمثل نسبة الإجابة بنعم بنسبة 20,48% .بينما يوضح الشكل رقم (119) أن مجتمع عينة البحث أجاب بعدم الانتماء بنسبة بـ 62,65% تليها نسبة المشتركون في جمعية خيرية بنسبة 21,08% بينما يمثل المشتركون في نادي رياضي وبأخرى نفس النسبة وتقدر بـ5,42% كما نجد الفئة التي أجابت بعدم وجودها بـ5,42%.

نتيجة لما سبق نجد قلة روح المبادرة والعمل التطوعي بهدف القيام ببعض الأعمال والنشاطات في الأحياء السكنية وقلة الانتماء لأي من النشاطات الجمعوية.

الشكل رقم (120): توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا على أنشطتك أثناء أوقات الفراغ.

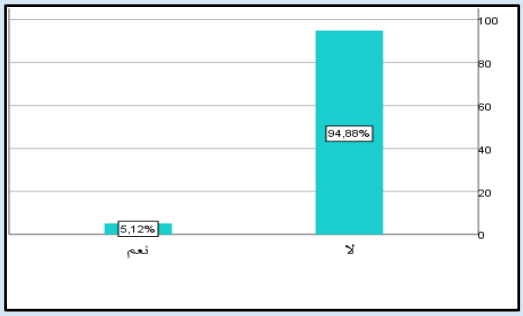


المصدر : من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (120) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول بعدم الرضا بنسبة 48,19%، كما وجدنا أن نسبة 36,14% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بنوعا ما، بينما تمثل نسبة الإجابة بالرضا بنسبة 15,66%.

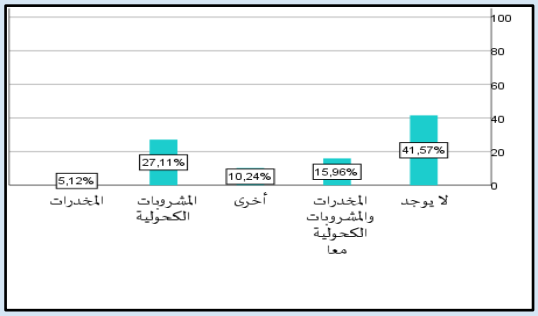
ومنه نجد أن غياب القيام بأي نوع من النشاطات من طرف السكان في أوقات الفراغ.

الشكل رقم (121): توزيع مفردات العينة حول وجود جرائم في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss .

الشكل رقم (122): توزيع مفردات العينة حسب وجود الآفات الاجتماعية في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (121) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود جرائم في الحي السكني بنسبة 94,88%، في حين عبرت نسبة 05,12% عن الفئة التي أجابت بنعم.

بينما يوضح الشكل رقم (122) انه عبر عن غياب الآفات الاجتماعية بنسبة 41,57% تليها نسبة المتعاطون للمشروبات الكحولية بـ27,11% بينما يمثل المتعاطون للمخدرات والكحوليات 15,96% في حين نجد نسبة المتعاطون للمخدرات لوحدها تقدر بـ5,12% كما نجد الفئة التي أجابت بأخرى بنسبة 10,24%. **وبالتالي نجد وجود جرائم بنسبة قليلة مع وجود بعض الآفات الاجتماعية على مستوي الأحياء السكنية بنسب متفاوتة**

الشكل رقم (123): توزيع مفردات العينة حول توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج المباني السكنية



المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (123) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالمتوسط بنسبة 52,41%، كما وجدنا أن نسبة 37,36% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد، بينما تمثل نسبة وصفه بالسيئ 10,24%.

حيث وصف مجتمع البحث حول توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج المباني السكنية بالمتوسط.

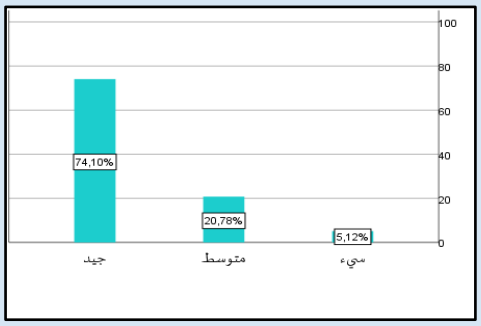
الشكل رقم (124): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك لأمان أطفالك في الحي السكاني.



المصدر :من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

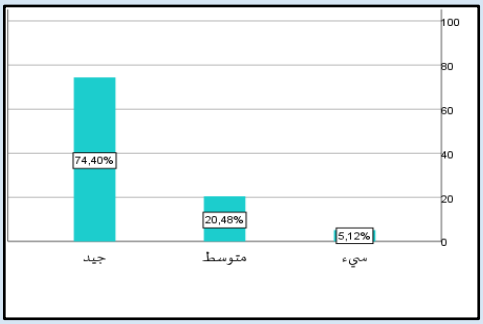
من خلال الشكل رقم (124) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول حسب تقييم الأمان بالنسبة للأطفال بالمتوسط بنسبة 53,31%، كما وجدنا أن نسبة 41,57% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد، بينما تمثل نسبة وصفه بالسيئ 5,12% **كما أضاف أن تقييم الأمان الأطفال بالحي السكني يعتبر متوسطا.**

الشكل رقم (125): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في المسكن ليلا.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (126): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في الحي أثناء اليوم.

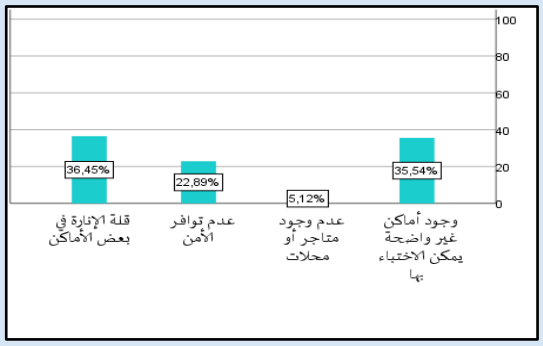


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل (125) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول حسب التقييم للأمن والأمان في المسكن أثناء الليل بالجيد بنسبة 74,10%، كما وجدنا أن نسبة 20,78% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالمتوسط، بينما تمثل نسبة وصفه بالسيئ 5,12%. بينما يوضح الشكل (126) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالجيد بنسبة 74,40%، كما وجدنا أن نسبة 20,48% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالمتوسط، بينما تمثل نسبة وصفه بالسيئ 5,12% ،حيث نجد من خلال ما سبق تقارب التقييم من خلال ملاحظة ومقارنة النسب فيما يخص الأمن والآمان بالمسكن والحي السكني.

يعتبر توفر الأمن والأمان في الحي السكني أثناء ليلا واليوم جيدا.

الشكل رقم (127): توزيع مفردات العينة في حالة عدم الشعور بالأمان وضح السبب وفقا للأتي.

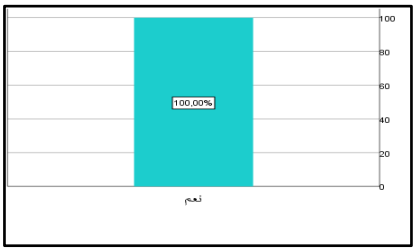


المصدر:من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الشكل رقم(127) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب أن عدم الشعور بالأمان يعود السبب إلي قلة الإنارة في بعض الأماكن بنسبة 36,45%، كما تمثلت الإجابات حول وجود أماكن غير واضحة يمكن الاختباء بها بنسبة 35,54%، بينما نجد الفئة التي أجابت بعدم وجود متاجر أو محلات بنسبة 5,12% بينما تمثل نسبة 22,89% الفئة التي أجابت بعدم توفر الأمن.

عدم توفر الأمن والأمان في بعض الأحياء السكنية عينة البحث يعود إلى الأماكن التي تفتقد التهيئة الحضرية والكفاءة الوظيفية .

الشكل رقم (128): توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد أمن حضري بالمنطقة .



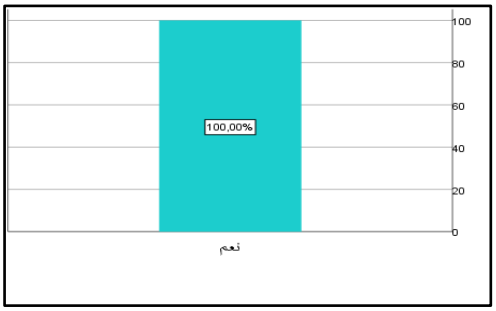
المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (128) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بوجود أمن حضري بالمنطقة وقيد العمل والنشاط بنسبة 100%.

يتميز القطب العمراني ماكوماداس بوجود الأمن الحضري الرابع بالمنطقة وهو قيد العمل والنشاط الدائم.

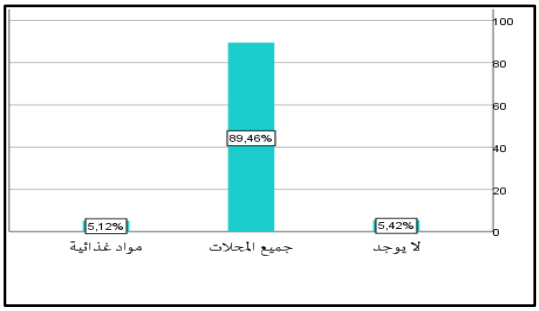
الجزء الثامن: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني

الشكل رقم (129): توزيع مفردات العينة حول وجود محلات تجارية في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (130): توزيع مفردات العينة حسب توفر الحي السكني على المحلات التالية.

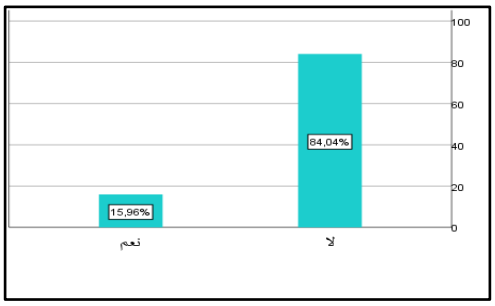


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل (129) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإيجاب حول وجود محلات تجارية في الحي السكني بنسبة 100. كما أضاف الشكل (130) توفر مختلف المحلات التجارية بأكبر نسبة وتتمثل في 89,46%، كما وجدنا أن نسبة 5,42% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بلا يوجد، بينما تمثل نسبة 5,12% المحلات التي تمثل المواد الغذائية.

توفر الأحياء السكنية عينة الدراسة على المحلات تجارية المتنوعة والتي تلبي غالبية الاحتياجات اليومية للسكان.

الشكل رقم (131): توزيع مفردات العينة حول توفر الحي على محلات النشاطات المضايقة.



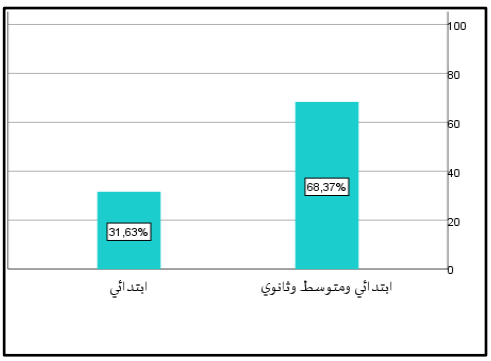
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (131) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود محلات النشاطات المضايقة في الحي السكني بنسبة 84,04%، في حين عبرت نسبة 15,96% عن الفئة التي أجابت بنعم.

غالبية المحلات والنشاطات التجارية في الأحياء السكنية تعتبر غير مضايقة إلا القليل منها.

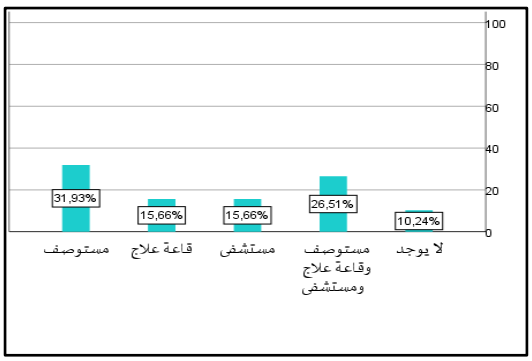
عن التجهيزات التعليمية والثقافية والترفيهية لحياة الأفراد داخل الحي السكني:

الشكل رقم (132): توزيع مفردات العينة حسب تواجد التجهيزات التعليمية بالحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (133): توزيع مفردات العينة حسب تواجد تجهيزات صحية بالمنطقة السكنية.



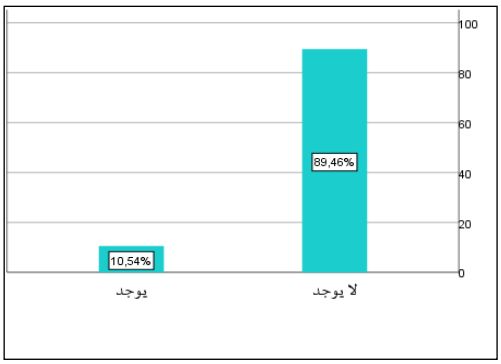
المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الشكل رقم (132) وجود التجهيزات التعليمية بنسبة 68,37%، بينما عبرت نسبة 31,63% عن الفئة التي أجابت بوجود تجهيزات ابتدائية. كما يوضح الشكل البياني (133) وجود مستوصف بنسبة 31,93% بنما نجد نسبة 26,51% تعبر عن وجود مستوصف وقاعة علاج ومستشفى، بينما نجد نسبة وجود المستشفى وقاعة العلاج بنفس النسبة والتي قدرت بـ15,66% فضلا

على الفئة التي أجابت بعدم وجودها بنسبة 10,24%.

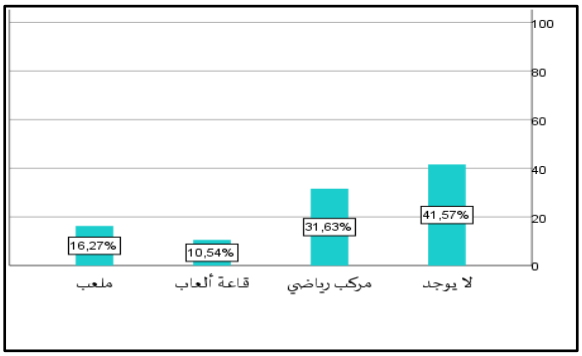
تتوفر الأحياء السكنية عينة البحث على التجهيزات التعليمية حيث نجد الأطوار الثلاثة مع توفر التجهيزات الصحية بالمنطقة السكنية.

الشكل رقم (134): توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الترفيهية والثقافية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

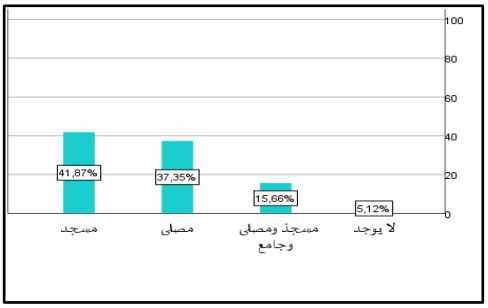
الشكل رقم (135): توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الرياضية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

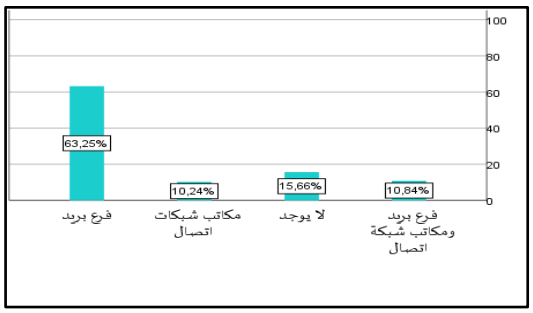
من خلال الشكل (134) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول وجود تجهيزات ترفيهية وثقافية بالنفي بنسبة 89,46%، كما وجدنا أن نسبة الفئة التي أجابت بوجودها نسبة 10,54%. كما وضح الشكل (135)عدم وجود تجهيزات رياضية بنسبة 41,57% بينما نجد نسبة 31,63%والتي أفادت بوجود مركب رياضي بينما نجد نسبة 16,27% تفيد بوجود ملعب وقاعة ألعاب بنسبة 10,54%. **ومنه نجد غياب التجهيزات الترفيهية والثقافية بالأحياء السكنية ونقص كبير في التجهيزات الرياضية.**

الشكل رقم (136): توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات الدينية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (137): توزيع مفردات العينة حول تواجد التجهيزات إدارية.



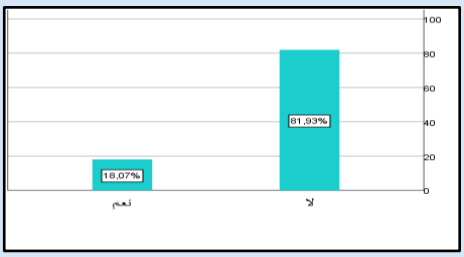
المصدر:من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل البياني (136) وجود تجهيزات دينية بالحي السكني حيث نجد نسبة 41,87% الفئة التي أجابت بوجود مسجد بينما نجد نسبة 37,35%والتي أفادت بوجود مصلى في

حين نجد نسبة 15,66% والتي أفادت بوجودهما معا بينما نجد نسبة 5,12% تفيد بعدم تواجدها. كما يوضح الشكل (137) عبر مجتمع البحث عن وجود فرع بريد بنسبة 63,25 %، بينما نجد نسبة 10,84% تفيد بوجود فرع بريد ومكاتب شبكة اتصال فضلا على الفئة التي أجابت بوجود مكتب شبكة اتصال بنسبة 10,24%. **بينما نجد نسبة 5,66% الفئة التي أجابت بعدم وجود تجهيزات إدارية. ومنه نجد توفر التجهيزات الدينية على مستوى الأحياء السكنية عينة الدراسة مع بعض التجهيزات الإدارية و فرع بريد.**

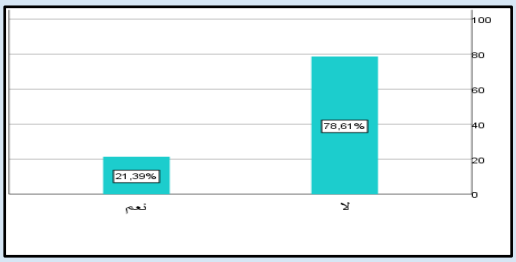
الجزء التاسع: بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني

الشكل رقم (138): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة الأماكن العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

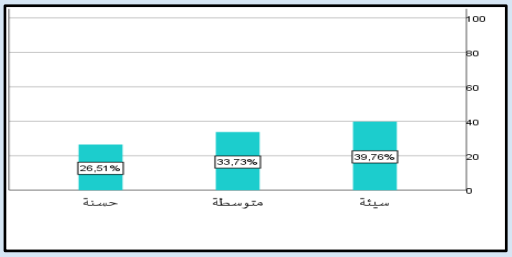
الشكل رقم (139): توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة الواجهات العمرانية والتسريبات.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (99): أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود إدارة وصيانة الأماكن العامة في الحي السكني بنسبة 81,93%، في حين عبرت نسبة 18,07% عن الفئة التي أجابت بنعم. كما يوضح الشكل (100) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود إدارة وصيانة الأماكن العامة في الحي السكني بنسبة 78,61%، في حين عبرت نسبة 21,39% عن الفئة التي أجابت بنعم. **ومنه نجد غياب إدارة وصيانة الأماكن العامة في الأحياء السكنية والواجهات العمرانية وتشققات الواجهات العمرانية والتسريبات داخل الأحياء السكنية.**

الشكل رقم (140): توزيع مفردات العينة حسب كيف تصنف حالة الطرق.



المصدر:من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل البياني رقم (140) نجد أن: تصنيف حالة الطرق بالنسبة لعينة البحث يمثل بأعلى نسبة فيما يخص الحالة الموصوفة بالسيئة وقدرت بـ39,76% بينما نجد المتوسطة بنسبة 73,|33% في حين بلغت الطرق ذات الصفة الحسنة بـ26,51%.

تعتبر حالة الطرق داخل الأحياء السكنية عينة الدراسة سيئة بالدرجة الأولى.

الصورة رقم (39)-(40): حالة الطرق في الأحياء عينة الدراسة.

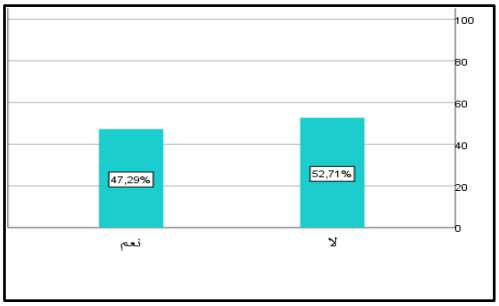


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (141): توزيع مفردات العينة حول وجود إدارة وصيانة" أثاث،أعمدة إنارة، وغيرها؟



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (141) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإيجاب حول وجود إدارة وصيانة"أثاث- أعمدة إنارة-.. وغيرها في الحي السكني بنسبة تقدر بنسبة تقدر بـ 49,29% بينما أجابت الفئة الممثلة بلا بنسبة 52,71%.

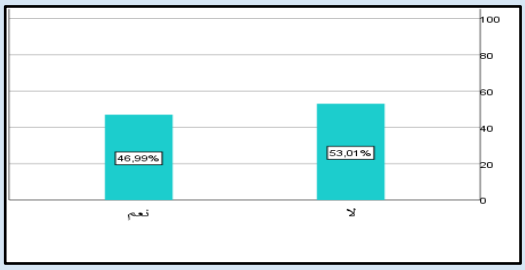
غياب إدارة وصيانة "أثاث حضري، أعمدة إنارة، طرق.. وغيرها في الحي السكني بنسبة قدرت من طرف مجتمع عينة البحث بالأغلبية.

الصورة رقم (41): توضح حالة مساحة لعب في عينة الدراسة



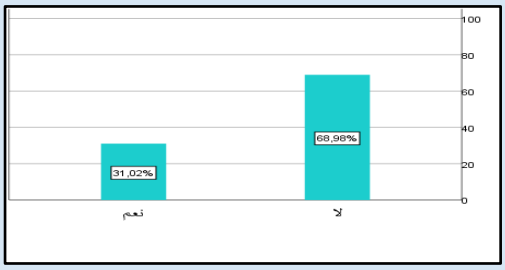
المصدر:من تصوير الباحثة،2023م

الشكل رقم (142): توزيع مفردات العينة حسب تتوفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (143): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل (142) أجاب مجتمع عينة البحث بالنفي حول توفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر بـ53,01% بينما أجابت بنعم الفئة الممثلة بنسبة 46,99%. بينما نلاحظ خلال الشكل (143) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر بـ68,98% بينما أجابت بنعم الفئة الممثلة بنسبة 31,02%.

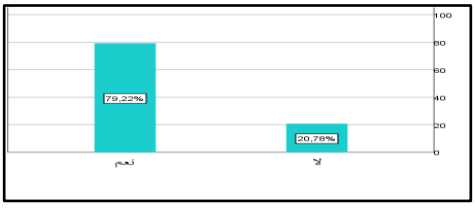
ومنه نجد نقص في المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالأحياء السكنية عينة البحث مع انعدام وجود كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق.

الصورة رقم (42): توضح حالة المساحات الخضراء بالأحياء السكنية.



المصدر:من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (144): توزيع مفردات العينة حسب هل توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل البياني رقم (144) نلاحظ أن أغلبية مجتمع عينة البحث أجاب بنعم حول توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر بـ79,22% بينما أجاب بالنفي الفئة الممثلة بنسبة 20,78%. **توفر حاويات جمع النفايات بالأحياء السكنية عينة البحث.**

صورة رقم (43)-(44): تمثل أماكن جمع النفايات المنزلية في الأحياء السكنية عينة الدراسة.

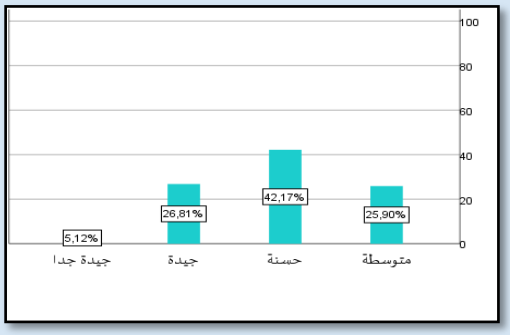


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (145): توزيع مفردات العينة حول وجود كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات.

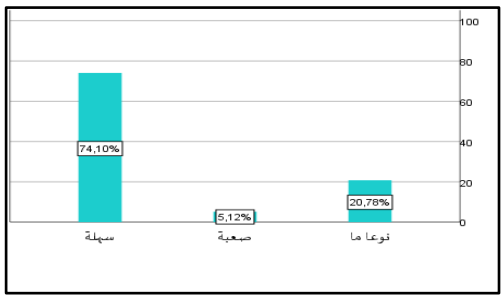


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (145) حول وجود كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات بنسبة 42,17% حسنة بينما الجيدة جدا قدرت بنسبة 26,81%، في حين نجد المتوسطة بنسبة 25,90% بينما الجدية جدا عبرت عنها عينة البحث بنسبة 5,12%.

وصفت كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات بالأحياء السكنية بالحسنة والمتوسطة في غالب الأوقات.

الشكل رقم (146): توزيع مفردات العينة حول إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في منطقتك السكنية (المناطق الخدمية، الترفيهية).



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (146) وجدنا أن نسبة 74,10% أجابت أن إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في الحي السكني "المناطق الخدمية، الترفيهية" بالسهلة، كما نجد أن الإجابة بنوعاما قدرت بنسبة 20,78%. في حين أجابت بالصعبة الفئة الممثلة بنسبة 05,12%.

تميزت الحركة في الأحياء السكنية عينة البحث بسهولة الوصول للأماكن المختلفة.

الصورة رقم (45)-(46): الواجهات الخلفية للمساكن بالأحياء عينة الدراسة

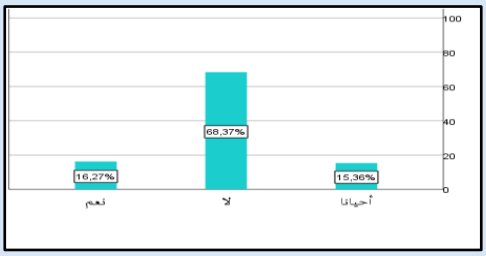


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

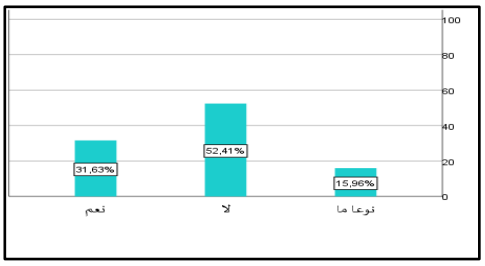
الشكل رقم (147): توزيع مفردات العينة حسب القيام بالأنشطة مختلفة (السير، القراءة) في الأماكن المفتوحة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

نجد من خلال الشكل رقم (147) أن نسبة 68,37% من عينة البحث أجابت بالنفي حول هل القيام بالأنشطة المختلفة في الأماكن المفتوحة داخل الحي السكني .كما نجد أن الإجابة بنوعا ما قدرت بنسبة 15,36%.في حين أجابت بالإيجاب الفئة الممثلة بنسبة 16,27%. **ومنه نستنتج أن سكان عينة البحث لا يقومون بالأنشطة داخل الأماكن العمومية بالحي بالأغلبية.**

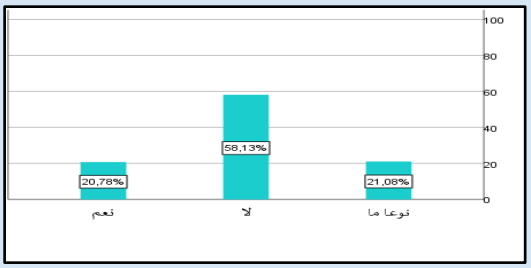
الشكل رقم (148): توزيع مفردات العينة حسب هل تلاءم الأماكن العمومية لأنشطتك المختلفة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

بينما وضح الشكل رقم (148) أن نسبة 52,41% من عينة البحث أجابت بأن الأماكن العمومية لا تلاءم الأنشطة المختلفة بينما نجد الإجابة بنوعا ما قدرت بنسبة 15,96%، في حين أجابت بالإيجاب الفئة الممثلة بنسبة 31,63%. **ومنه نجد أن سكان عينة البحث لا يقومون بأنشطة خاصة ومختلفة داخل أحيائهم السكنية حيث تعود الأسباب إلي عدم تناسب وتلاؤم هذه الأماكن للأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف السكان.**

الشكل رقم (149): توزيع مفردات العينة حسب هل توفر البيئة السكنية الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع احتياجاتك المتغيرة.

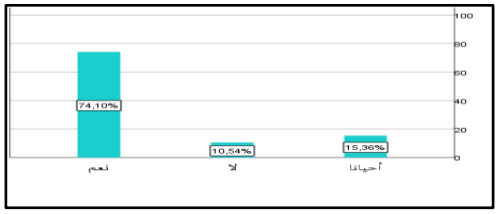


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

نجد من خلال الشكل رقم (149) أن نسبة 58,13% من عينة البحث أجابت بأن البيئة لا توفر الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للسكان، بينما نجد الإجابة بنوعا ما قدرت بنسبة 21,08%، في حين أجابت بالإيجاب للفئة الممثلة بنسبة 20,78%.

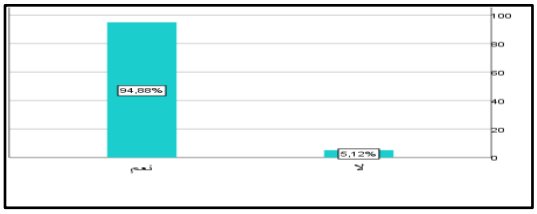
وبالتالي نستنتج عدم مرونة البيئة السكنية حيث لا يمكن أن توفر فرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة.

الشكل رقم (150): توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (مؤقتة)؟ مثل:(اقتلاع نبات، إلقاء النفايات عشوائيا).



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (151): توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة عمرانية (دائمة)؟



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (150) أن نسبة 74,10% أجابت في أن البيئة السكنية هي التي تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات مؤقتة بينما أجاب 15,36% بأحيانا، في حين نجد النسبة المنخفضة هي التي أجابت بالنفي وتمثل 10,54%.من خلال الشكل رقم (151) أن نسبة 94,88% أجابت بأن البيئة السكنية هي التي تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات عمرانية دائمة بينما أجاب 5,12% بالنفي.

مما سبق نستنتج أن البيئة السكنية لمجتمع عينة البحث هي التي تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات مؤقتة بالإضافة إلى المخالفات المؤقتة بمخالفات عمرانية دائمة وبنسبة كبيرة.

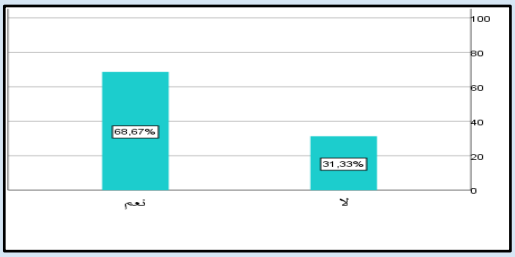
الصورة رقم (47): توضح بعض التغيرات العمرانية على المساكن ضمن الأحياء السكنية.



المصدر:من تصوير الباحثة، 2023م.

الجزء العاشر : تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن

الشكل رقم (152): توزيع مفردات العينة حسب: في حالة السكن ملكية خاصة وانك المالك الأول للمسكن هل اطلعت على المخططات أثناء التوجه للحيازة على المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (152) نجد أن أغلبية الملاك للسكن تم إطلاعهم على المخططات أثناء التوجه للحيازة على المسكن بنسبة 68,67% بينما تبلغ نسبة عدم الاطلاع 31,33%.

ومنه نستنتج أن هذه الفئة تعبر على أن أغلبية السكان على علم بالمخططات ومواصفات المساكن التي توجهوا للحصول عليها كونها بصيغة السكن الجماعي التساهمي والترقوي المدعم وهذا يعتبر من شروط الحيازة على المسكن.

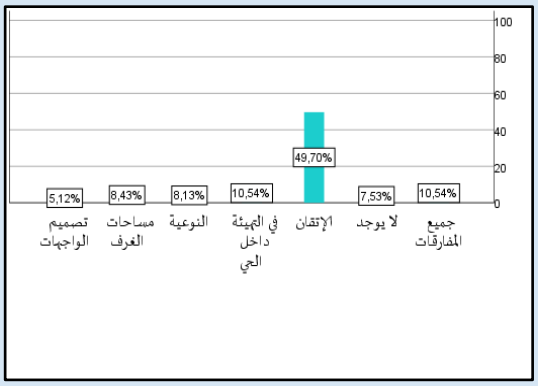
الشكل رقم (153): مفردات العينة حسب هل هذه المخططات توافقت مع الصورة النهائية لتسليم المسكن بالحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

كما نلاحظ من خلال الشكل (153) أن أعلى نسبة في مجتمع عينة البحث تمثل الإجابات الخاصة بالنفي حول توافق مخططات الأحياء السكنية مع التسليم حيث قدرت بنسبة 52,41% في حين نجد 42,47% تمثل النسبة التي أجابت بنعم تتوافق المخططات مع الصورة النهائية لتسليم المساكن بالأحياء، لتليها النسبة التي تمثل الإجابة بنوعا ما والمقدرة بـ 5,12%. **وهذا ما يعبر عن خلل في الصورة النهائية للمساكن والأحياء السكنية سواء من ناحية التخطيط أو التصميم.**

الشكل رقم (154): توزيع مفردات العينة في حالة لا ما هي المفارقات التي وقعت أثناء تسلمك المسكن.

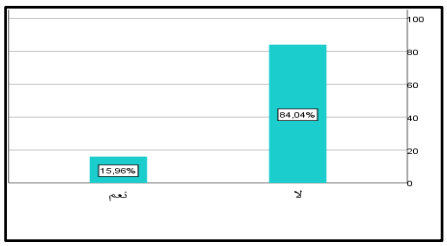


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل الموالي الذي يوضح المفارقات التي وجدها مجتمع العينة أثناء تسلمه المسكن أن أعلى نسبة تمثل الإتقان بنسبة 49,70% في حين نجد نسبة 10,54% حول التهيئة داخل الحي، لتليها النوعية خاصة فيما يتعلق بالمواد المستخدمة بنسبة 8,13% في حين نجد نسبة الفئة التي أجابت بوجود مفارقات في مساحة الغرف بـ8,43% بينما تمثل نسبة المفارقات في تصميم الواجهات بنسبة 5,12% كما اتجه مجتمع البحث للإجابة بوجود جميع المفارقات بنسبة 10,54%.

مما سبق نستنتج أن المفارقات التي وجدها مجتمع العينة أثناء تسلمه المسكن تتمثل في الإتقان والتهيئة داخل الحي، لتليها نسبة النوعية خاصة فيما يتعلق بالمواد المستخدمة كما اتجه مجتمع البحث للإجابة بوجد جميع المفارقات.

الشكل رقم (155): توزيع مفردات العينة حول الرضا على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية والمساكن.

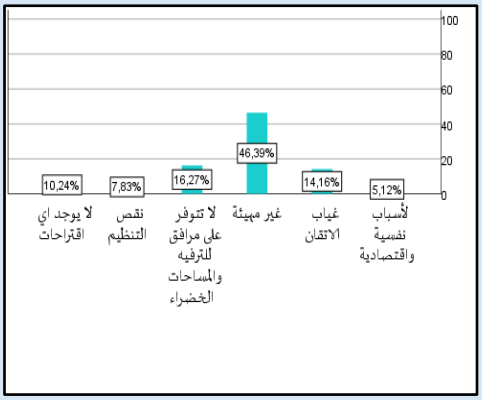


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الشكل رقم (155) أن أغلبية عينة مجتمع البحث الغير راضية على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء مثلت نسبة 84,04% في حين مثلت الفئة الراضية بنسبة 15,96%.

مما سبق نستنتج أن سكان الأحياء السكنية عينة البحث عير راضون على الصورة النهائية لأحيائهم السكنية.

الشكل رقم (156): توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الصورة النهائية وماذا.



المصدر :من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss.

ويضيف الشكل (156) أن انعدام الرضا على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية راجع إلي عدم تهيئتها بنسبة 46,39% في حين نجد الفئة التي أجابت بعمد توفرها على مرافق للترفيه والمساحات الخضراء بنسبة 16,27% كما اتجه البعض إلي الإجابة بغياب الإتقان في الإنجاز بنسبة 14,16% في حين نجد الفئة التي أجابت بعدم وجود اقتراحات بنسبة 10,24%، كما عبرت عن النقص في التنظيم بنسبة 7,83% وأخيرا نجد النسبة التي تمثل 5,12% والتي أجابت بأن عدم الرضا يعود لأسباب نفسية وإقتصادية. **وضح أن الأسباب تعود عموما إلي نقص في المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى افتقاد الإتقان في عمليات البناء والتسليم فضلا على المشاكل المتعلقة بالتنظيم فضلا على تلك التي تعود إلى الجوانب النفسية والاقتصادية.**

الصورة رقم (48)-(49): وضعية التهيئة في الأحياء السكنية.

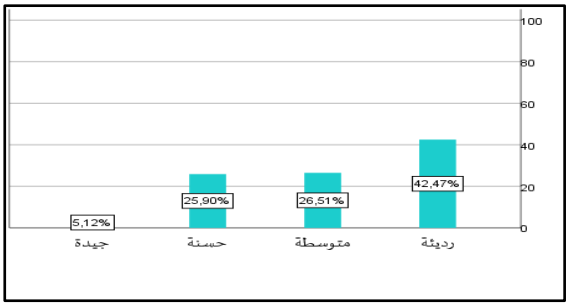


المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.



المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (157): توزيع مفردات العينة حول جودة الحياة لحياتك بصورة عامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

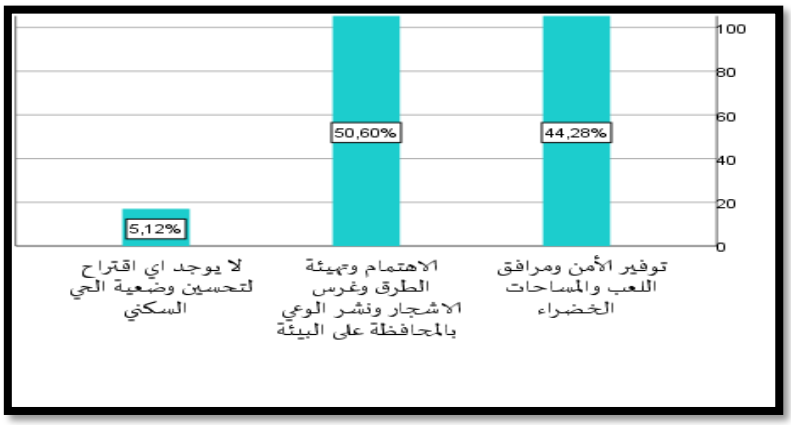
من خلال الشكل رقم (157) نجد أن أغلبية مجتمع العينة أجابت حول تقييمها لجودة الحياة الخاصة بهم بصورة عامة بالرديئة بنسبة 42,47% بينما نجد الفئة التي وصفتها بالمتوسطة تمثل نسبة 26,51% لنجد فيما بعد الحسنة بنسبة 25,90%، كما نجد الفئة الأقل بنسبة 5,12% هي التي عبرت عن جودة حياتها بالجيدة.

ومنه نجد أن سكان الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس يرجحون تقييم جودة

حياتهم عموما بين المتوسطة والحسنة والجيدة معا بنسبة 57,53% حيث يمكن أن نستنتج هناك تقارب بين جودة الحياة المقبولة والرديئة مع التطلع الدائم إلى المزيد تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل.

اقتراحات مجتمع عينة البحث

الشكل رقم (158): توزيع مفردات العينة حول تحسين وضعية الحي السكني والارتقاء بجودة الحياة ماهي اقتراحاتك.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل (158) نجد أن أغلبية مجتمع العينة اقترح توفير الأمن ومرافق اللعب والمساحات الخضراء بنسبة 44,28% تليها نسبة الاقتراح حول ضرورة الاهتمام بتهيئة الطرق وغرس الأشجار ونشر الوعي بالمحافظة على البيئة بنسبة 50.60% لنجد بعدها الاقتراح حول ضرورة التقليل أو القضاء على الطابع العشائري بنسبة 8,13% بينما إجابة الفئة الأقل بعدم وجود اقتراحات حول تحسين وضعية الحي بنسبة 5,12%.

ومن هنا نجد أن اقتراحات مجتمع عينة البحث تتمحور حول أبعاد بيئية واجتماعية ونفسية وعمرانية بهدف تحسين جودة الحياة ضمن أحيائهم السكنية وإستدامتها.

الخلفية العمرانية لعينة مجتمع البحث

الشكل رقم (159): توزيع مفردات العينة حول خلفيتك (مرجعيتك) المعمارية والعمرانية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الشكل (159) أن معظم مجتمع العينة لديهم أصدقاء أو أقارب معماريين بنسبة 49,70% بينما المعماريين يشكلون نسبة 3,92% في حين نجد الغير معماريين بنسبة 34,04% بينما حددت نسبة اللذين ليس لديهم أي صلة أو خلفية بنسبة 12,25%.

حيث قمنا توضيح الأسئلة الخاصة بالاستبيان وشرحها بالتفصيل.

المحور الثالث: مناقشة نتائج المؤشرات وإرتباطها بصحة الفرضيات:

1. مناقشة نتائج الجزء الأول: البيانات الشخصية

- يتصف مجتمع الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس في مدينة أم البواقي بالمجتمع الشاب حيث سجلت أعلى النسب للفئات العمرية الممتدة من 30-50 سنة، كما أن أغلبية سكان العينة حاصلين على التعليم الجامعي ثم الثانوي وهذا ما ساعد في الإجابة على الاستبيان واستعاب الأسئلة، كما قمنا بتوضيح الأسئلة الخاصة بالاستبيان وشرحها بالتفصيل.
- بالإضافة إلى أن أغلبيتهم من الفئة العاملة حيث تحض حصة الموظفون النسبة العالية كملا يحصل اغلبهم دخل فردي يندرج ضمن في الفئة المحددة بأقل من 30000 دج ثم تليها الفئة التي يتراوح الدخل فيها من 30000 إلى 60000 دج، وهذا ما يتماشى صيغة وطبيعة الحيازة على السكن الجماعي التساهمي، الجماعي الترقويوحتى الجماعي الإجتماعي، ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة، سواء بالنسبة لذوي الدخل المنخفض أو لذوي الدخل المتوسط (اجتماعي، تساهمي، ترقوي مدعم).

2. مناقشة نتائج الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالسكن السابق.

- يعتبر اغلبية سكان الاحياء السكنية بالقطب العمراني ماكوماداس من السكان الأصليين المقيمين بالمدينة لأكثر من 10 سنوات وهذا وا يوضح ويعبر عن أهمية إنتاج السكن في مدينة أم البواقي والأزمة السكنية التي كانت تعاني منها ولا تزال، كما وجدنا الفئة المقيمة من حوالي 5-10 سنوات تليها الفئة المقيمة من 2-5 سنوات ثم الفئة المقدرة بسنة واخيرا الفئة المقيمة لأقل من سنة الأمر الذي وهذا ما يتوافق مع ارتفاع عدد السكان ونسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي في السنوات الأخيرة التي تطرقنا إليها في فصل الدراسة التحليلية للمدينة وأشرنا أشرنا إليها من خلال السكان الوافدون من التجمعات الحضرية المجاورة والمناطق الريفية.
- معظم السكان الحاليين كانت إقامتهم عن طريق (الإيجار، الورثة، السكن الريفي أو الهش) أن طبيعة ملكية السكن السابق الموصوف بالإيجار تمثل أعلى نسبة وهذا ما يوضح رغبة السكان وحاجتهم

في تحصيل سكن خاص وسبب تغيير السكن السابق كما تفسر هذه النتائج وتتوافق مع النتائج الخاصة بطبيعة ملكية السكن الحالي لمجتمع عينة البحث لاحقا.

- تعتبر ملكية السكن السابق بالنسبة لأغلب السكان عن طريق الايجار كما عبر عن حالته بالمتوسطة ما جعل السكان لديهم رغبة في تحصيل سكن يحقق تطلعاتهم في حياة أفضل، وان السكن السابق ليس بالسكن الجيد بالنسبة لمعظمهم كما يفسر أسباب توجه السكان إلي السكن الحالي وهذا النمط من السكن والتي تتناسب مع إمكانيته ومتطلباته الحالية وحاجاته للحصول على سكن خاص.

3. مناقشة نتائج الجزء الثالث: البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.

- تعمدنا من خلال تنوع هذه الأنماط الحصول على نتائج تخدم موضوع الأطروحة حيث وجدنا بداية خلال تفريغ الاستمارة التجريبية وفصل كل سكن بصيغته المختلفة كعينة بحث لوحده وضحت لنا النتائج الأولية تطابقها ما دفعنا إلي جمع الصيغ المختلفة في عينة مجتمع بحث واحدة والخاصة بأحياء السكن الجماعي ضمن القطب العمراني ماكوماداس.
- تتوافق النسب الخاصة بحالة السكن السابق مع الحالي الأمر الذي يوضح انه لا يوجد اختلاف كبير لدى معظم سكان عينة البحث حول حالة السكن السابق والحالي.
- أن نسبة الملكية الخاصة تمثل اكبر نسبة ثم المستأجرة وهذا ما يعبر عن الصيغة الحقيقية للسكن فهو سكن جماعي تساهمي مدعم يحمل صيغة الملكية لصاحبها لأصلي أو المالك الجديد في حال بيعة، وتليها نسبة الإقامة عن طريق الإيجار وهي النسبة التي تعبر عن الفئة التي لا تمتلك السكن سواء من داخل المدينة أو الوافدة من خارجها.في حين نجد أن الفئة المستأجرة لديهم مشكلة في تحمل تكاليف الإيجار التي تعتبر مرتفعة مقارنة بالدخل الفردي كما اشرنا إليه سابقا.
- أن طبيعة المساكن ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة تعتبر كاملة التغطية للشبكات الضرورية بالإضافة إلي عناصر التصميم الداخلي للمسكن من مطبخ وحمام وصالة وغرف النوم، وهذا ما يتوافق مع صيغة السكن وشروط التسليم والمطابقة، بينما تعتبر نسبة التزويد بالمياه غير كافية بالحد الذي يتطلع إليه السكان ويلبي حاجاتهم، خاصة بالنسبة للقاطنين في الطوابق الأخيرة، وهذا يعود إلي أسباب متعلقة بالتسيير (عدد مرات التزويد، التدفق،الوفرة) حيث أضاف السكان التزويد بالمياه يكون بمعدل يوم بيوم ومرات كل يومين.
- معظم المساكن ذات 3 غرف الأمر الذي يوضح وجود نوع من التقيد وتحديد الخصوصية داخل المساكن خاصة مقارنة بعدد الأفراد الذين نجدهم من 5–7 بالأغلبية، رغم عدم وجود أولاد متزوجون في نفس المسكن.
- أن التصميم الداخلي للغرف ومساحاتها لا يتناسب مع حجم الأسرة فضلا على مساحة السكن ككل، كما أن أعمال التنفيذ والإتقان تعتبر غير مناسبة من حيث جودة المواد المستخدمة حيث أن السكان توجهوا نحو إحداث تغييرات داخل المسكن على مستوى بعض أشغال البناء معظمها تتعلق بتحسين

الجودة والمساحة والتصاميم، كونها لا تتماشى مع متطلباتهم وحجم واحتياجات الأسرة وتطلعاتهم المستقبلية نحو تحسين شروط الحياة وجودة أفضل.

- كما لوحظ على مستوى الأحياء إنتشار ثقافة التسوير أو إغلاق الأحياء ببناء الجدران وإحاطة الأحياء السكنية والمساكن بالجدران المسورة في معظم الأحياء السكنية داخل القطب العمراني ماكوماداس فأصبحت أغلبيتها أحياء مغلقة بهدف تحصيل خصوصية أفضل حيث يجد السكان مشكلة في الخصوصية الحالية في أحيائهم جراء حيوية المنطقة وكثافة سكانها وموقعها وسهولة الوصول إليها. حيث اعتمد السكان على التكيف وحل مشاكلهم المتعلقة بالبئة الحضرية بالاعتملد على انفسهم وارتكاب مجموعة من التجاوزات العمرانية والتكيف مع الوضع. وهذا ما يتوافق مع نموذج الحتمية البيئية

4. مناقشة نتائج الجزء الرابع: البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن.

- رغم وجود التماسك الأسري وروح المشاركة أن الراحة والشعور بالاستقلالية منخفضة وبالتالي يمكن القول بان انخفاض في المؤشرات الحضرية يمكن أن يسبب انخفاض بالمؤشرات الاجتماعية والنفسية للأفراد وبالتالي أن إنخفاض المؤشرات الموضوعية يؤدي إلى انخفاض أداء المؤشرات الذاتية للأفراد.

- أن الاكتضاض وإنخفاض الخصوصية داخل المساكن والشعور بانعدام الراحة والخصوصية والاستقلالية داخل السكن كما ذكرنا أعلاه الأمر الذي دفع إلى حدوث نوع من الاختلافات والمشاحنات خاصة بين الأطفال داخل المسكن وحتى أفراد الأسرة ككل ومن هنا نجد أن انخفاض في المؤشرات الحضرية أو العمرانية للمساكن بمعنى المؤشرات الموضوعية أدى إلى الانعكاس سلبا وإنخفاض في المؤشرات النفسية للأفراد وبدورها دفعت الأفراد إلى اتخاذ ردود أفعال سلبية وعنيفة بمعنى أنها أثرت سلبا على المؤشرات الذاتية ما يجعلها تؤثر على علاقة استدامة السكان بالبيئة السكنية والحضرية داخل الأحياء السكنية عينة الدراسة.

- أن السكان أبدو عدم رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن، وهذا ما يدعم بناء النتيجة السابقة.

- توفر التجهيزات المنزلية الضرورية داخل المساكن بينما هناك العديد من المشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ كما نجد منها المتعلقة بأعمال البناء والإتقان، الأمر الذي يعبر بدوره على الإنخفاض في الجودة السكنية.

5. مناقشة نتائج الجزء الخامس: البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي

- تنوع الخلفية الثقافية للسكان المقيمون بالحي منذ تسليم السكنات من عشر سنوات مضت للسنة الأخيرة حيث يتضح أن تقارب النسب المتعلقة من 5-10 والتي تمثل السكان الأصليين للأحياء والفئة الممثلة بالفترة الممتدة من 2-5 والتي تعتبر جديدة بالمنطقة تليها النسب المتعلقة بفترة ممتدة في الفترة الأقل من سنة إلى سنتين والمتعلقة بالسكان الجدد سواء مستأجرين أو ملاك بعد انتقال وتخلي المالك

الأصلي على السكن من هذا النوع في الأحياء عينة الدراسة وهذا ما يبرز التنوع في الخلفية الاجتماعية في الحي السكني وطبيعة التماسك الاجتماعي.

- تعتبر أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن في انه المتاح بالنسبة للسكان ويتوافق مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وأنه السكن المنخفض والمتاح، كما أضاف بان صيغته الاقتصادية ساعدت في تحقيق تلبية حاجتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير العيش الكريم، بينما أغلبية السكان اختارو امكانية تغيير السكن ان توفرت الظروف على ذلك. وهذا ما يتوافق من نموذج الحتمية البيئية.

5. مناقشة نتائج الجزء السادس: البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.

- قلة المساحات الخضراء ومساحات الترفيه واللعب والمساحات المفتوحة في أغلبية الأحياء السكنية مع غيابها الكبير بالنسبة لأحياء أخرى وهذا من شأنه التأثير على جودة حياة السكان ضمن أحيائهم السكنية وعلى إستدامتها، بينما تعتبر الموجودة منها غير مصممة مع القليل من عناصر المناظر الطبيعية حيث يكون التوافد عليها بهدف ترفيه الأطفال فقط حيث لا تتناسب مع متطلبات وإحتياجات الفئات العمرية الأخرى للسكان.
- تعاني الأحياء السكنية من بعض المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية كارتفاع أشعة الشمس نظرا لقلة العناصر الخضراء والأشجار بالإضافة إلى مشاكل التلوث والرمي العشوائي للنفايات داخل البيئة العمرانية فضلا على مشاكل هبوب الرياح ونقل تلك النفايات والأتربة مع مشاكل التلوث بأنواعها المختلفة بنسب متفاوتة، بالاضافة الي المشاكل متعلقة بالفياضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار
- أن البيئة الحضرية للأحياء السكنية تعاني من مع وجود نقص كبير في توفر الأحياء على عناصر التأثيث الحضري، كما لا تخلو من مظاهر العنف الحضري اتجاه البيئة السكنية بإختلاف أنواعه سواء كان عن طريق الكتابة على الجدران أو التكسير وأعمال التخريب.
- توفر وسائل المواصلات العامة المتمثلة في حافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة على مستوى الأحياء السكنية عينة الدراسة بصورة مستمرة ومتعاقبة وبشكل كاف في أغلب الأوقات. حيث يستخدم أغلبية السكان المواصلات العامة بتردد عالي واستخدام يومي ومعدل أكثر من 5مرات أسبوعيا وآخرون بعدد مرات متفاوتة، كما تتوفر الأحياء السكنية على أماكن الوقوف والتوقف بنسبة للحافلات الخاصة بالنقل الحضري والسيارات، بينما تفتقر للتهيئة الخاصة بها والتي من شأنها الرفع من جودة النقل الإستخدام، فضلا على يعتبر ملائمة سعر المواصلات بالنسبة للسكان لكنهم يعتبرونها غير مريحة. كما تميز بسهولة الوصول مع تفضيل السكان لاستخدام السيارة الخاصة، حيث أضاف مجتمع البحث أن ذلك يعود لتحصيل الراحة والخصوصية والسهولة في الوصول والتحكم في الوقت بمعنى لتحقيق جودة نقل أفضل.

7. مناقشة نتائج الجزء السابع: البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.

- غياب لجان فعالة بالأحياء السكنية عينة البحث و إنعدام الرضا اتجاه الموجودة منها ، مع قلة روح المبادرة والعمل التطوعي بهدف القيام ببعض الأعمال والنشاطات في الأحياء السكنية. مع القلة في القيام بأي نوع من النشاطات من طرف السكان في أوقات الفراغ.
- وجود جرائم بنسبة قليلة مع وجود بعض الآفات الاجتماعية على مستوي الأحياء السكنية بنسب متفاوتة حيث وصف مجتمع البحث حول توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج المباني السكنية والأمن والأمان بالنسبة للأطفال بالحي السكني بالمتوسط حيث اعتبروا عدم توفر الأمن والأمان يعود إلى الأماكن التي تفتقد التهيئة الحضرية والكفائة الوظيفية رغم بوجود الأمن الحضري الرابع بالمنطقة وهو قيد العمل والنشاط الدائم.
- يعتبر الإنتماء داخل الأحياء السكنية والسكانية في جودة الحياة عن الارتباط والولاء لأماكن والمجتمع الذي يقيمون فيه حيث يملك السكان إحساس الانتماء للمجتمع السكني وفي نفس الوقت لا يشعرون بالانتماء إلى جيرانهم، حيث عبر عليها بالنفي وانخفاضا في مستوى الرضا عنهم وكما نجد انخفاضا في مستوى الرضا على الحياة معهم فضعف علاقة السكان بالآخرين يجعلهم يشعرون بعدم الانتماء لمجتمع الحي وهذا ما أدى إلى ضعف التماسك الاجتماعي، وغياب إمكانية الحصول على المساعدة والدعم من الجيران داخل المجتمع السكني. كما يعانون من المضايقة والإزعاج من طرف الجيران جراء ارتفاع الأصوات وقلة النظافة، حيث وجدنا أنهم يعيشون حالة حياد اتجاه المجتمع السكني بالإضافة إلى عدم الانتماء. وهذا ما يتوافق مع نموذج الحتمية البيئية.

8. مناقشة نتائج الجزء الثامن: خاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني

- توفر الأحياء السكنية عينة الدراسة على المحلات تجارية المتنوعة والتي تلبي غالبية الاحتياجات اليومية للسكان، غالبيتها غير مضايقة إلا القليل منها، كما تتوفر على التجهيزات التعليمية حيث نجد الأطوار الثلاثة مع توفر التجهيزات الصحية وغياب التجهيزات الترفيهية والثقافية بالأحياء السكنية ونقص كبير في التجهيزات الرياضية. كما تتوفر التجهيزات الدينية مع بعض التجهيزات الإدارية وفرع بريد.

9. مناقشة نتائج الجزء التاسع: خاصة بآراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني.

- غياب كفاءة إدارة وصيانة الأماكن العامة والمساحات الخضراء والأماكن العمومية في الأحياء السكنية والواجهات العمرانية وتشققات الواجهات العمرانية والتسريبات داخل الأحياء السكنية، مع غياب إدارة وصيانة الأثاث حضري وكفاءة جمع النفايات المنزلية حيث وصفت بالمتوسطة في غالب الأوقات رغم توفر الحاويات.
- تعود الأسباب المتعلقة بعدم قيام السكان بأنشطة خاصة ومختلفة داخل أحيائهم السكنية إلي عدم تناسب وتلاؤم هذه الأماكن للأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف السكان.

- تتصف البيئة السكنية داخل الأحياء السكنية عينة الدراسة بعدم مرونتها حيث لا يمكن أن توفر فرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة.
- تفرض البيئة السكنية على مجتمع عينة البحث القيام بمخالفات مؤقتة بالإضافة إلى المخالفات العمرانية الدائمة وبنسبة كبيرة نتيجة لنقص في توفر إحتياجات السكان فأدى هذا إلى انقسام ردود أفعال المجتمع السكني إلي نوعين منهم من انساق نحو التكيف والتعامل مع الوضع الحالي بطريقة نظامية وقانونية بينما إتجه بعضهم إلى ارتكاب التجاوزات العمرانية والحضرية داخل البيئة السكنية عن طريق أفعال غير قانونية وإحداث تغييرات بطريقة تتناسب مع إحتياجاتهم، وهو ما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لأعمال التخريب العديدة التي تسبب تدهور الصورة البصرية داخل المجتمع السكني بالقطب العمراني ماكوماداس، حيث تعاني غياب التهيئة وانعدام الفعالية بالإضافة للصورة عمرانية الغير متناسقة حيث تحتوي على مواد وعناصر رديئة الجودة والتنفيذ في أعمال البناء رغم حداثة الحي بالإضافة إلي القليل من العناصر الخضراء. وفقا لنموذج الحتمية البيئية.

10. مناقشة نتائج الجزء العاشر: نتائج خاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن

- أغلبية السكان على علم بالمخططات ومواصفات المساكن التي توجهوا للحصول عليها كونها بصيغة السكن الجماعي التساهمي والترقوي المدعم وهذا يعتبر من شروط الحيازة على المسكن.
- أن المفارقات التي وجدها مجتمع العينة أثناء تسلمه المسكن تتمثل في الإتقان والتهيئة داخل الحي، لتليها نسبة النوعية خاصة فيما يتعلق بالمواد المستخدمة كما اتجه مجتمع البحث للإجابة بوجد جميع المفارقات.
- كما أنهم غير راضون على الصورة النهائية لأحيائهم السكنية والتي وضح أن الأسباب تعود عموما إلي نقص في المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى افتقاد الإتقان في عمليات البناء والتسليم فضلا على المشاكل المتعلقة بالتنظيم فضلا على تلك التي تعود إلى الجوانب النفسية والاقتصادية للسكان. وهذا ما يعبر عن خلل في الصورة النهائية للمساكن والأحياء السكنية سواء من ناحية التخطيط أو التصميم.
- أن سكان الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس يرجحون تقييم جودة حياتهم عموما بين المتوسطة والحسنة والجيدة حيث يمكن أن نستنتج هناك تقارب بين جودة الحياة المقبولة والرديئة وهناك تكيف مع الحياة عموما مع التطلع الدائم إلى المزيد تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل.
- حيث تمحورت مجمل اقتراحات مجتمع عينة البحث تتمحور حول تحسين الأبعاد البيئية والاجتماعية والنفسية والعمرانية بهدف تحسين جودة الحياة ضمن أحيائهم السكنية وإستدامتها. وهذا ما يتوافق مع نموذج الحتمية البيئية.

حيث توصلنا الي ان تفسير جودة الحياة من خلال منظور الاستدامة في عينة البحث الخاصة بالنمط السكن الجماعي بالقطب العمراني ماكوماداس تمثلت في نموذج الحتمية البيئية والتي تفيد بان للبيئة الحضرية لها إسهاما كبيرا في تشكل ونشأة الثقافة والقيم والنظم الاجتماعية وحتى الطباع والأخلاق، وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية تعود إلى الاختلافات المتباينة في الظروف البيئية والإقرار بأهمية البيئة في حياة الإنسان في مأكله وملبسه ومسكنه وعمله[1]، و"أن القوى الخارجية هي التي تملي الاستجابات وتجبر الناس على التصرف بطرق محددة أو دفعهم حتما إلى اتخاذ قرارات معينة وردود افعال محددة.

في حين أن هذا النمط السكني من خلال دراستنا للعينة البحثية يتوافق مع منهج علم النفس التعددي والذي كما ذكرنا من خلال الفصل الثاني في هذه الأطروحة انه يعتبر أن المجتمع الحضري يمكن أن يكون لديه أكثر من فئة بخلفيات مختلفة، مما سيؤثر على اختيار الطريقة المناسبة لكل مجموعة لتزويدهم باحتياجاتهم وفقا لمستوياتهم وعلاقتهم بالبيئة الحضرية.

بينما يمكن تفسير هذا النوع من العلاقة بين السكان والأحياء السكنية الجماعية عينة البحث بإستجابة التأقلم كما تفسرها نظرية تحديد علاقة الإنسان ببيئته الحضرية للمؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبى والتي مفادها أن تكون البيئة هي المسيطرة على الإنسان في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبيا مع ظروفها الطبيعية والتي تطرقنا اليها بالتفصيل من خلال الفصل الثاني من الأطروحة.

وهنا نجد أن فرضيتنا البحثية الثانية المتمثلة في أن التنمية المستدامة وجودة الحياة تساهم في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بدفعها إلي النمو والتطور أو التدهور والتداعي وإن تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية يكمن في طبيعة تأثير مؤشراتها وتفاعلها فيما بينها ومدى انعكاسها السلبي أو الإيجابي على علاقة السكان ببيئتهم الحضرية ضمن الأحياء السكنية، حيث أثبتت نتائج عينة البحث المتعلقة بنمط السكن الجماعي ضمن القطب العمراني ماكوماداس مجموعة من الإنعكاسات السلبية على التنمية المستدامة وجودة الحياة السكان وعلاقتهم ببيئتهم الحضرية بالاضافة الى حالة عدم الرضا الواضحة حول جودة حياتهم واستدامتها ضمن احيائهم السكنية والتي بدورها تدفعها الي التدهور والتداعي.

[1] اسمهان بلوم، ساعد هماش، صليحة مقاوسي، رضا قجة، التأصيل النظري لتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة، دراسة سوسيولوجية، المجلة العالمية للمحيط والمياه، المجلد1، العدد7، 2018م، ص01.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل الذي اعتمدنا فيه على عينة منتقاة والمتمثلة في الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني مكوماداس والتي تمثل جزء مهم في الجانب التطبيقي للأطروحة تم عرض نتائج تحليل البيانات المختلفة من خلال المؤشرات المحددة وتقييم عينة مجتمع البحث لجودة حياتهم واستدامتها من خلال الأحياء السكنية محل إقامتهم.

كما تطرقنا فيما بعد إلي المزيد من المناقشة من خلال مقارنة المجالات المختلفة الخاصة بالمؤشرات البحثية في كل من الجوانب الرئيسة والعلاقات المختلفة بينها والمتمثلة في جودة الحياة الحضرية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والجوانب المتعلقة بالسكان وعلاقتهم بالبيئة السكنية وإحتياجاتهم، هذا ما ساعدنا في فهم نتائج المؤشرات البحثية أكثر وتوضيح العلاقة فيما بينها ومدى أهميتها.

الفصل السادس:

تحليل ومناقشة النتائج لعينة الحي السكني الفردي تاقوفت.

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلي مناقشة نتائج تقييم للمؤشرات المقترحة من خلال الاستبيان الخاص بالسكان المعنيين في الدراسة ومناقشة مدى تحقيق وتقييم جودة الحياة السكان واستدامتها في حي السكن الفردي تاقوفت، ضمن المجالات والمؤشرات المختلفة، من خلال ثلاثة محاور تتمثل فيما يلي:

المحور الأول: والي تطرقنا من خلاله الى استعراض الدراسة التحليلية لعينة الدراسة– الحي السكني تاقوفت بمدينة أم البواقي.

المحور الثاني: من خلال هذا المحور تم عرض ومناقشة نتائج الإستبيان على مستوى عينة البحث– حي السكن الفردي تاقوفت بمدينة أم البواقي.

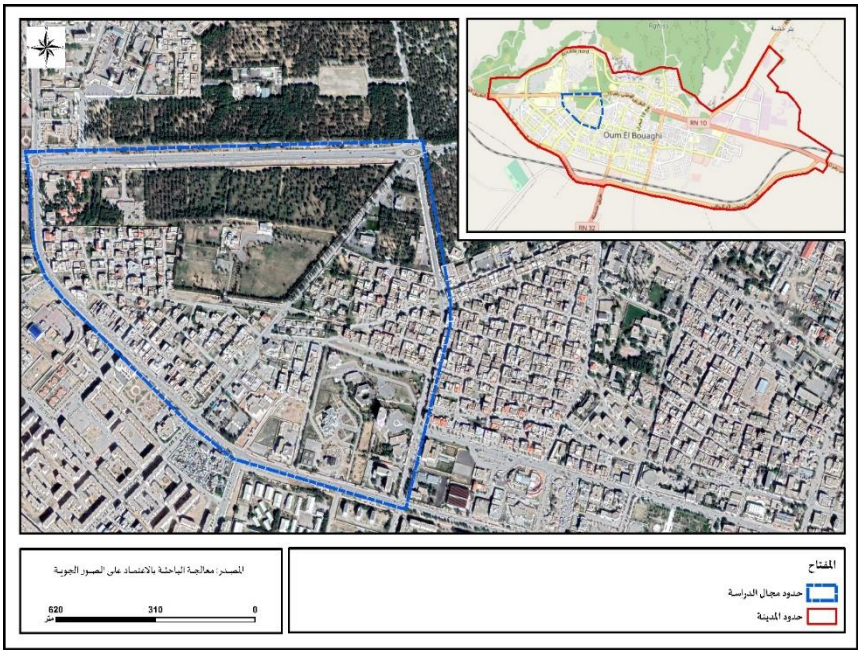
المحور الثالث: في هذا المحور تمت مناقشة نتائج المؤشرات وارتباطها.

المحور الأول: الدراسة التحليلية لعينة الدراسة– الحي السكني تاقوفت بمدينة أم البواقي.

1. تقديم عينة الدراسة الحي السكني تاقوفت:

يعود تاريخ نشأة الحي السكني تاقوفت إلى المخططات السنوية (1999–1990م) والتي امتدت لغاية المخطط الخماسي التكميلي لدعم النمو (2009–2005م) ويتمثل في حي سكني نو النمط الفردي يتواجد على مستوى مدينة أم البواقي ويعتبر مجال مثالي للدراسة لما سيقدمه من معلومات لإثراء الموضوع حيث يمثل منطقة التوسع للمدينة على الجانب الغربي لمدينة أم البواقي كما يعتبر وعاء عقاري لطابع السكنات الفردية حيث "يشغل مخطط الأرض (POS .F) بالإضافة إلى موقعه المهم والإستراتيجي ومميز على حافة الطريق الوطني رقم (18) بالمدخل الغربي للمدينة.

مخطط رقم (18): موقع عينة الدراسة – الحي السكني تاقوفت من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بمدينة أم البواقي.

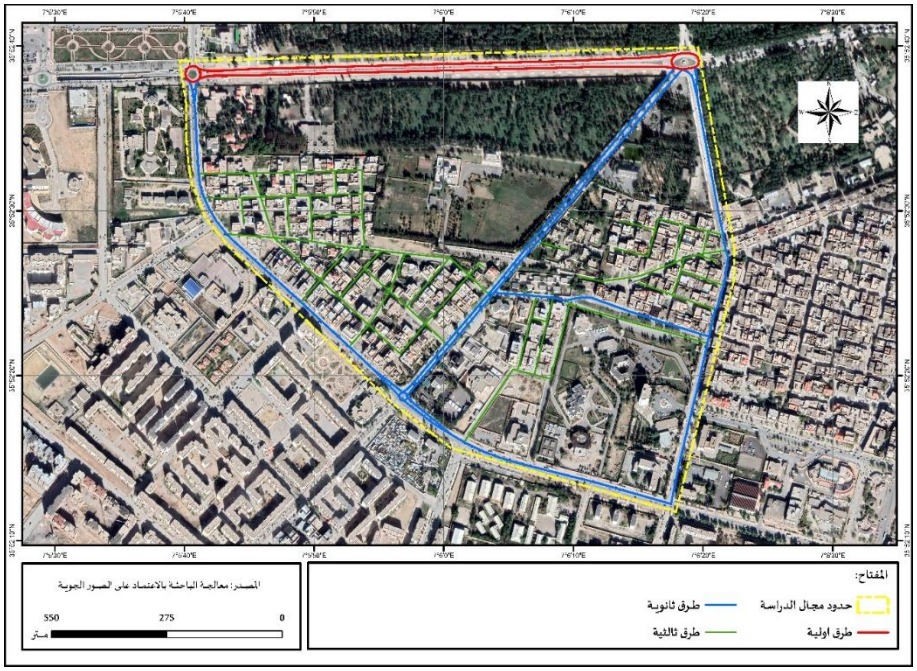


المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد، على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي2023م.

2. دراسة موقع عينة الدراسة – الحي السكني تاقوفت بالنسبة لمدينة أم البواقي:

من خلال ما يبينه مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة أم البواقي أن حي تاقوفت هو حي حضري يقع في الجهة الغربية ويقع في مخطط شغل الأرض (F) في مدينة أم البواقي، ويغطي مساحة تقدر بحوالي 171.17 هكتار. يتميز هذا الحي بتصميم غير منتظم يضم مجموعة متنوعة من السكنات الفردية والتجهيزات العمومية.يشكل حي تاقوفت نقطة مركزية تلتقي فيها عدة محاور رئيسية مهمة في المدينة. يحده من الشمال الطريق الرئيسي أول نوفمبر 1954م، ومن الجنوب نهج هواري بومدين. أما من الشرق، شارع جيش التحرير الوطني، فيما يُحد من الغرب بالمعهد الوطني للتكوين حجام عبود. بدو أن هذا الحي له موقع استراتيجي في المدينة بسبب تقاطع هذه المحاور الرئيسية، مما يجعله مركزًا حضريًا مهمًا يحتوي على العديد من المرافق والخدمات العامة لسكان المنطقة والمدينة بشكل عام.

مخطط رقم (19): يوضح عينة الدراسة – حي السكن الفردي تاقوفت – بمدينة أم البواقي.



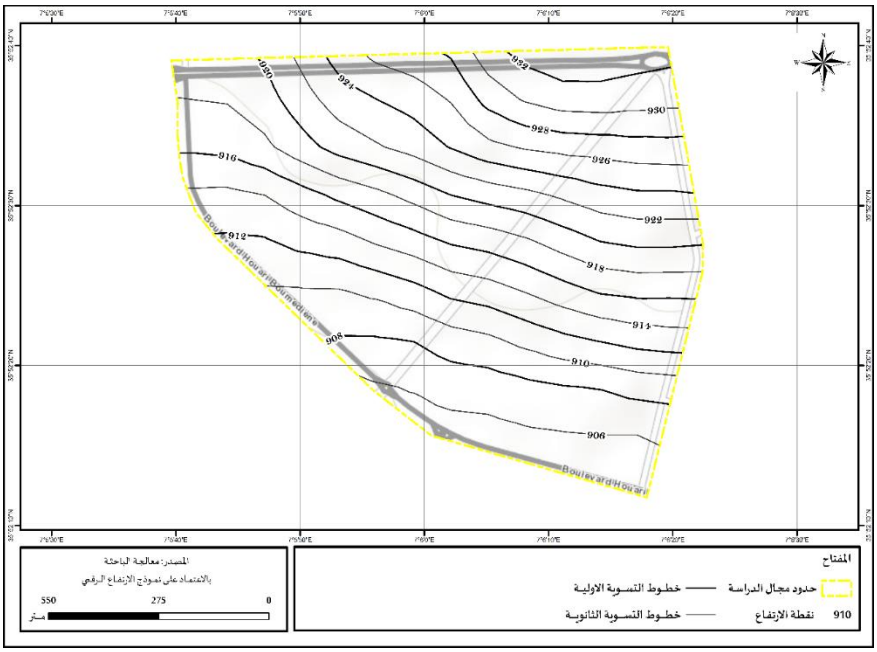
المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد، على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي 2023م.

3. دراسة موضع عينة الدراسة– حي تاقوفت:

يتموضع حي تاقوفت على أرض منبسطة وتتمتع بانحدار ضعيف ومنتظم. يُلاحظ أن تضاريسها تتضمن ميلا خفيفا بنسبة تتراوح بين 1% و3%. هذا الانحدار من الجنوب نحو الشمال. بالإضافة إلى ذلك، تتواجد هذه المنطقة على ارتفاع متوسط يصل إلى حوالي 932 مترا عن سطح البحر. ما يوفر شروط ملائمة للتعمير والحياة كما انه لا يشكل أي عقبة تذكر لتوجيه عمليات البناء.

بالنسبة للجيوتقنية في هذا الموقع، فقد تم تحديد قوة تحمل التربة وإجراء اختبارات لتقييم صلاحيتها لعمليات التعمير. ومن خلال الدراسات الجيوتقنية في مناطق مدينة أم البواقي، أظهرت أن منطقة الدراسة اندرجت ضمن المناطق المناسبة لعمليات التعمير.

خريطة رقم (20): طبوغرافية عينة الدراسة – حي تاقوفت.بمدينة أم البواقي.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط االتوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 و الصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

4. دراسة استخدامات الأرض لعينة الدراسة– حي تاقوفت:

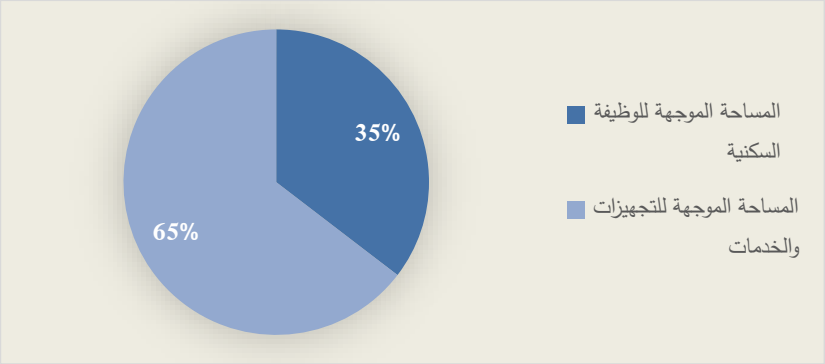
يتربع مجال الدراسة على مساحة قدرها 102.2 هكتار وتشمل الإطار الغير مبني المتمثل في مساحة قدرها 33.25 هكتار أي بنسبة 19.43%من المساحة الكلية،وتشمل أيضا الإطار المبني بنسبة 40.29% من المساحة الكلية.حيث تشكل المساحة المبنية للوظيفة السكنية حاليا بـ 19,71 هكتار، وهذا يمثل نسبة 11,51% من المساحة الإجمالية. بينما تشكل التجهيزات والخدمات مساحة قدرها 35.96 هكتار، وتمثل نسبة 21.01% من المساحة الإجمالية.أما المساحة الموجهة للمساحات الخضراء والفضاءات العمومية قدرها 13,28هكتار وتمثل نسبة 7,76% من المساحة الإجمالية.

جدول رقم (60): استخدامات الأرض لعينة الدراسة–حي تاقوفت.

مساحة استخدامات الأرض	المساحة	النسبة
إجمالي المساحة المبنية	68.97 هكتار	40.29%
إجمالي المساحة الغير مبنية	33.25هكتار	19.43%
المساحة الموجهة للوظيفة السكنية	19.71هكتار	11.51%
المساحة الموجهة للتجهيزات والخدمات	35.96هكتار	21.01%
المساحة الموجهة للمساحات الخضراء والفضاءات العمومية	13.28هكتار	7.76%

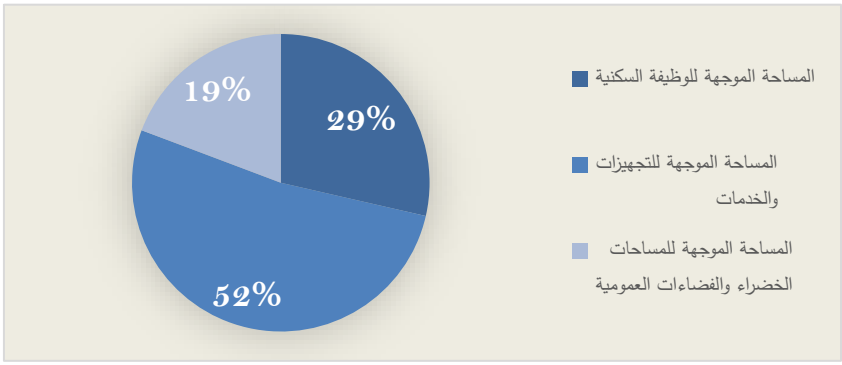
المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني، 2023م.

شكل رقم (160): نسبة مساحة المجال المبني والغير المبني لمجال الدراسة.



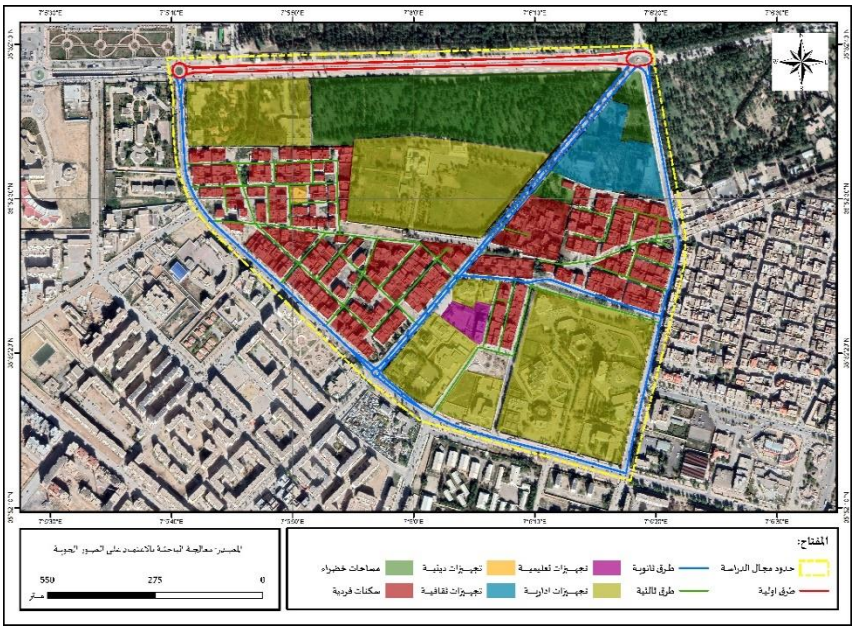
المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني، 2023م.

شكل رقم(161): نسبة مساحة استخدامات الأرض لمجال الدراسة.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على على المخطط التوجيه للتهيئة والتعمير والتحقيق الميداني، 2023م.

المخطط رقم (21): يوضح مختلف الاستخدامات العمرانية داخل عينة الدراسة.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط االتوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

5. الدراسة السكنية والسكانية في عينة الدراسة – حي تاقوفت.

1.5. الكثافة السكنية في عينة الدراسة:

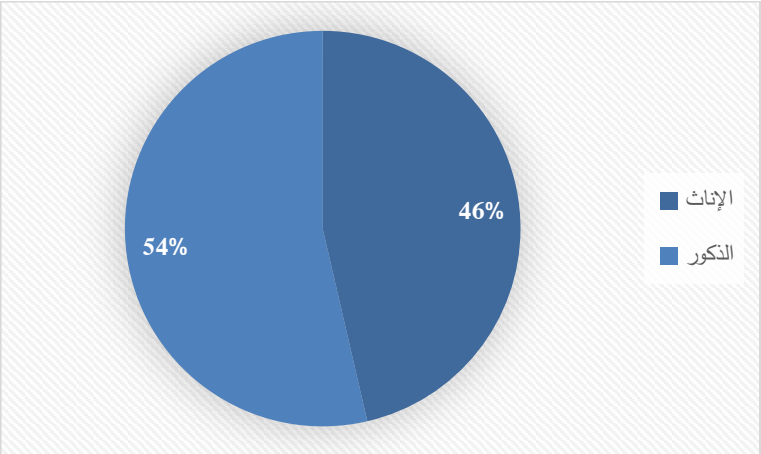
قدر عدد المساكن بالحي السكني تاقوفت بـ 489 سكن، تميز هذه الإحصائية استيعاب عدد قليل من السكان ومن هنا نجد أن الكثافة السكنية في حي تاقوفت منخفضة نسبيا. هذا الارتفاع المحدود في عدد السكان في المنطقة يشير إلى توزيع سكاني متساوي وتركيز منخفض للمساكن. كما أن هذه الكثافة المنخفضة، أدت إلى نقص في المساحات المفتوحة والمرافق العامة المخصصة للاستخدام الجماعي. كما يمكن استغلال المساحات الخالية المتاحة بشكل أفضل. هذا يمكن أن يشمل إنشاء فضاءات عامة مفتوحة، ومناطق خضراء، ومرافق ترفيهية وثقافية تلبي إحتياجات السكان وتعزز جودة الحياة.

الكثافة السكانية:

قدر عدد سكان الحي السكني تاقوفت بـ 1641 نسمة يتوزعون على مساحة قدرها 102.2 هكتار، وبذلك تكون كثافتهم السكانية الخام 16 نسمة /هكتار، وهذا راجع إلى أن أغلب السكنات الموجودة في المجال ذات النمط الفردي .

تمت دراسة التركيبة السكانية في حي تاقوفت من خلال إجراء تحقيقات على مستوى الحي. بناء على التحقيق، يمكن تلخيص التركيبة السكانية في منطقة الدراسة كما يلي:

شكل رقم (162): نسبة التركيبة السكانية لمجال الدراسة.



المصدر: من انجاز الباحثة اعتمادا على ما سبق.

من خلال الجدول نجد أن توزيع السكان حسب الجنس في منطقة الدراسة بشكل عام، تساعد معرفة توزيع السكان حسب الجنس على توجيه الجهود والموارد بشكل أفضل لتلبية احتياجات وتوجهات المجتمع المحلي وتحقيق التنمية المستدامة بحي تاقوفت.

6. أنماط السكن ضمن عينة الدراسة–حي تاقوفت:

من خلال نتائج التحقيق الميداني يظهر أن هناك نمطا واحدا رئيسيا للسكن وهو السكن الفردي ذو نمط فيلا. هذا النمط يتضمن فيلات فردية تمتلك مساحة كبيرة وتشكيل نسبة عالية جدًا تقدر بالتقريب بـ 489 مسكن فردي بنسبة تقدر بـ 100% من مجموع الوحدات السكنية في المنطقة.

تتميز الفيلات بتصاميم هندسية متنوعة وراقية، وتوفر خصوصية للسكان مع وجود مساحات خارجية خاصة. تظهر أن هناك تركيزا على توفير مظهر خارجي جذاب ومتناسق. ويمكن أن تكون هذه الفيلات عبارة عن طابق واحد (R+1) أو طابقين(R+2) ، وهذا يظهر في الصورة المرفقة.

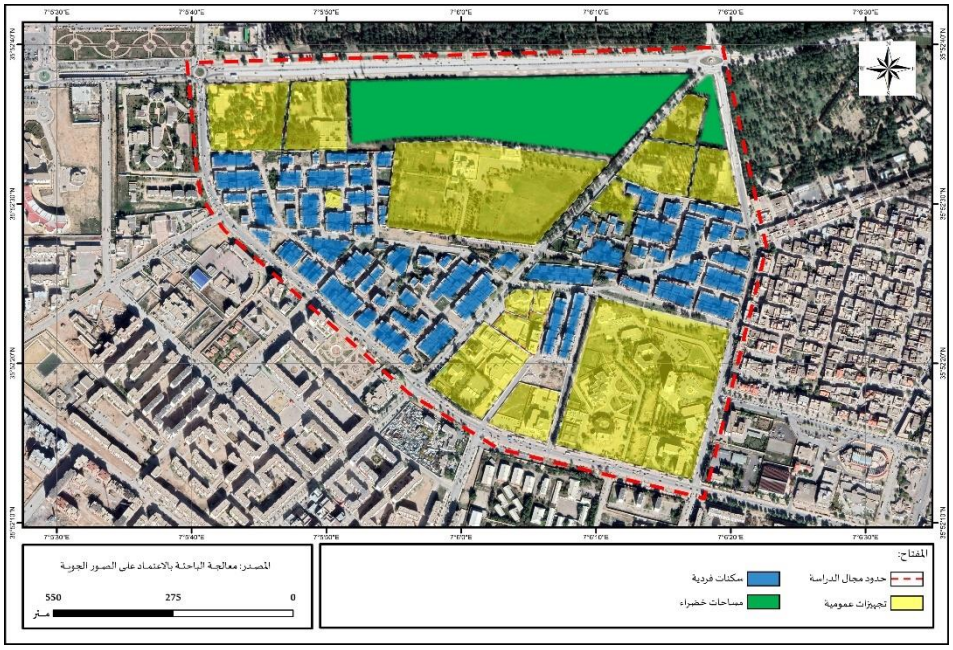
هذا النمط السكني يعكس التنوع في التصاميم المعمارية ويشير إلى وجود مجتمع متنوع في حي تاقوفت.

صورة رقم (50)-(51): نمط السكن الفردي-فيلا- في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م. المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المخطط رقم (22): يوضح الأحياء السكنية الفردية والجماعية في عينة الدراسة – حي تاقوفت.



المصدر: بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 م مع معالجة المعطيات2023م.

7. دراسة الشبكات المختلفة على مستوى الأحياء عينة الدراسة –حي تاقوفت.

1.7. شبكة الطرقات: تتمثل الطرق المتواجدة على مستوى الطرق منطقة الدراسة. في الأتية:

- **الطرق الأولية:** وجد في الحي طريق أولي واحد ويتمثل في الطريق الوطني رقم 10 حيث يقدر عرضه ب 16م يمر بالحي من الجهة الشمالية ويشهد على حركة مرورية كثيفة في كل الإتجاهات لأنه يعتبر البوابة الغربية للمدينة يحتاج إلى تحسين في البنية التحتية والأرصفة، أيضا نهج هواري بومدين

طريق يمتد عبر المنطقة من الجهة الغربية للحي ويربط بين مناطق مختلفة. يمر بالعافري. تحتاج الأرصفة على طوله إلى تشجير وتطوير.

صورة رقم (52) : توضح الطريق الأولي نهج هواري بومدين متفرع منه طريق ثانوي نحو القطب العمراني ماكوماداس



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم (53): توضح طريق ثانوي الرابط بين الطريق الرئيسي 1نوفمبر ونهج هواري بومدين–حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

➢ **الطريق الثانوية:** تعتبر الطرق الفرعية من الرئيسية والمؤدية إلى المساكن والمحلات التجارية تقدر عرضها من 7 إلى 9 م حيث تعتبر طرقا حيوية لتوجيه حركة المرور داخل المنطقة السكنية. تمتاز هذه الطرق بحركة مرور كثيفة خاصة في محيط الجامعة وتستخدم أيضا للنقل الحضري. كما تعاني غياب التهيئة وغياب ممرات راجلين واضحة وآمنة وتأثيث حضري يساهم في سهولة الاستخدام والراحة والأمان في الحي.

➢ **الطرق الثالثية:** تظهر الطرق الثالثية في حالة سيئة حيث لم تكتمل تهيئتها بشكل لائق كما أن حركة المرور على هذه الطرق تعتبر ضعيفة كونها خاصة بحي ذو النمط السكني الفردي بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص كبير في تهيئة الطرق الثالثية والتأثيث الحضري وفي بعض الحالات على مستوى الأرصفة والتي تتراوح حالتها بين المقبولة والسيئة، رغم هذه الطرق لها دورا مهما في تنظيم حركة المرور وتسهيل الوصول والربط بين المنطقة الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من المدينة ما يساهم في التأثير الإيجابي على جودة الحياة واستدامتها في الحي.

صورة رقم (54)–(55): الطرق الثالثية وحالة الأرصفة في حي تاقوفت.

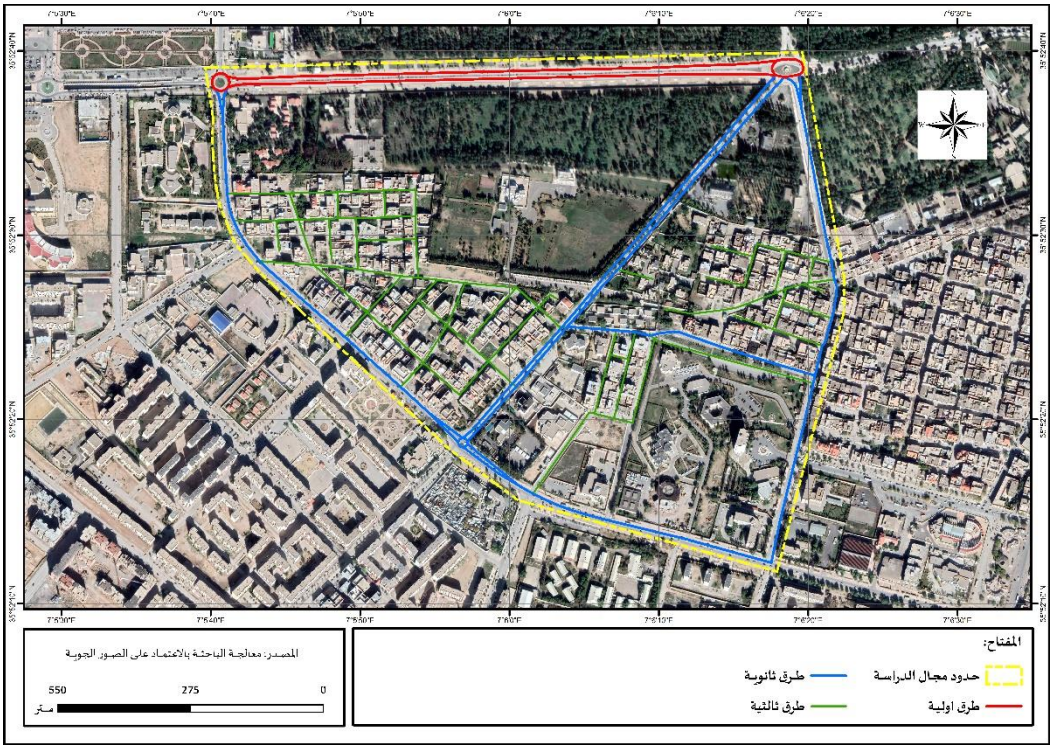


المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

المخطط رقم (23): يوضح تصنيف شبكة الطرق لعينة الدراسة– حي تاقوفت.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

1.1.7. مواقف السيارات:

وضحت نتائج الدراسة الميدانية بالنسبة لاماكن الوقوف والتوقف لوسائل النقل الحضري على مستوي الحي السكني تاقوفت وجود محطة وقوف واحدة على مستوى الطريق الثانوي الرابط بين الطريق الرئيسي أول نوفمبر ونهج هواري بومدين وكذلك الحال بالنسبة لمحطة التوقف على مستوى نهج هواري بومدين، بينما يتمثل موقف سيارات الأجرة في ذلك الواقع على مستور الطريق الثانوي الرابط بين حي تاقوفت والقطب العمراني مكوماداس والمتفرع من نهج هواري بومدين.

مع النقص في في تهيئة هذه الأماكن بالإضافة إلي ملاحظة التوقف بجوار الأرصفة في معظم الأوقات دون الأماكن المحددة ما يمكن من التأثير السلبي على مستوى تسيير وتنظيم خدمة النقل وبالتالي على تلبية احتياجات السكان بصفة دوري ومستدامة ما يفعل جودة حياة واستدامتها.

2.1.7. ممرات المشاة:

من خلال الدراسة الميدانية والملاحظة تبين لنا غياب التصميم وبالنسبة للممرات المشاة بشكل ما يحول دون الاستخدام وممارسة المشي في ظروف آمنة توفر السلامة خاصة فيما يتعلق بالمسنين والأطفال وذوي الإحتياجات الخاصة.

صورة رقم (56)-(57): أماكن الوقوف والتوقف في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

2.7. شبكة المياه الصالحة للشرب:

تم توفير المياه الصالحة للشرب لجميع سكان عينة الدراسة في حي تاقوفت من خلال شبكة تزويد تغطي المنطقة السكنية بنسبة بلغت 100.%

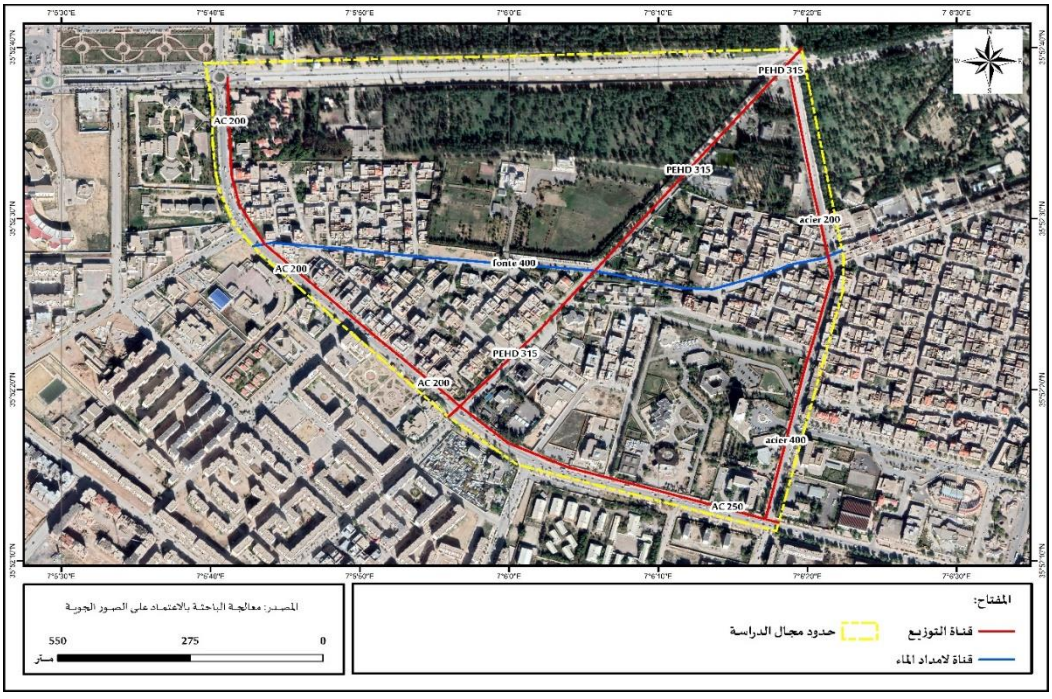
3.7. شبكة مياه الصرف الصحي:

تغطي شبكات الصرف الصحي الحي السكني تاقوفت تغطية كاملة بنسبة 100% من خلال مد شبكة صرف صحي تتميز بنظام شامل يغطي المنطقة السكنية ويلبي جميع احتياجات السكان.

4.7. شبكة الكهرباء في حي تاقوفت:

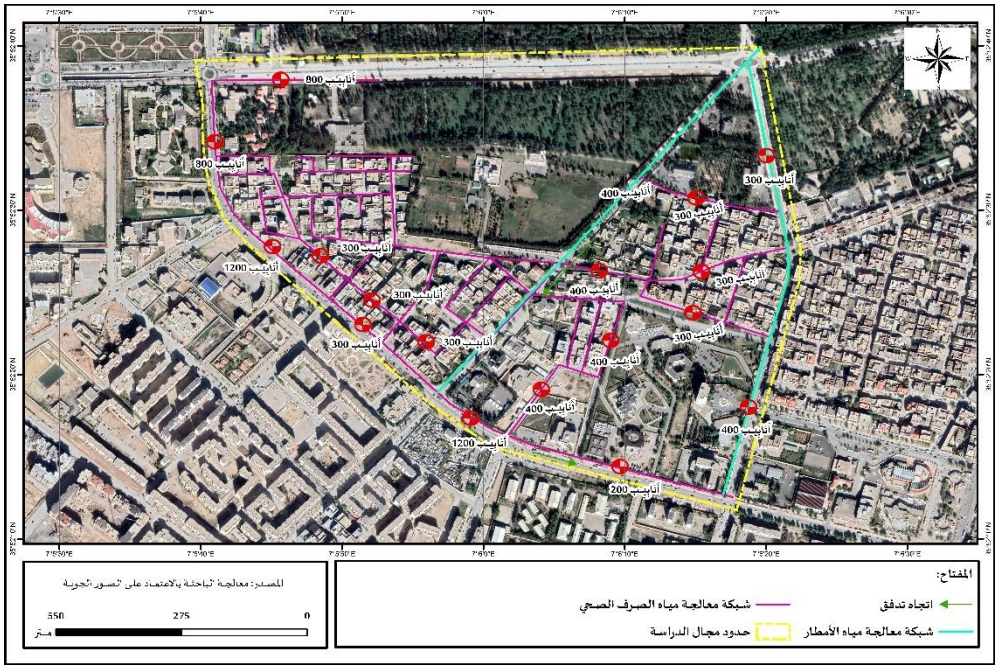
من خلال الدراسة الميدانية تمثل تغطية شبكة الكهرباء على مستوى الحي السكني تاقوفت عينة الدراسة نسبة 100%. ما يعني ان وصول الطاقة الكهربائية مستدام بالمنطقة. ما يساعد في تحقيق الاستدامة وجودة الحياة لدى السكان ضمن الحي السكني محل الإقامة.

مخطط رقم (24): يوضح شبكة المياه الصالحة للشرب في حي تاقوفت.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 و الصورة الجوية لمدينة أم البواقي،2023م.

مخطط رقم (25): يوضح شبكة مياه الصرف الصحي في القطب العمراني ماكوماداس.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

8. الصورة البصرية للواجهات العمرانية ضمن الأحياء السكنية عينة الدراسة.

من خلال التحقيق الميداني والملاحظة وجدنا أن التغييرات التي يقوم بها السكان على واجهات المباني السكنية من خلال المساكن ساهم في تدهور الصورة البصرية للواجهات الحضارية والعمرانية في الأحياء السكنية بالقطب العمراني، حيث اتجه السكان إلى القيام مجموعة من التغيرات والتدخلات من خلال رؤيتهم الشخصية بما يتناسب مع احتياجاتهم وإمكانياتهم المادية. حيث تتم دون مراعاة المعايير المعمارية والتقنية والقانونية بالإضافة حيث سنتطرق إلى ذلك من خلال الاستبيان الموجه للسكان لاحقا.

من خلال الاستكشافات الميدانية، تبين لنا أن الصورة البصرية للمساكن الفردية ذات النمط فيلا في حي تاقوفت تتمتع بحالة جيدة في معظم الأحيان كما أن حالة هذه الواجهات العمرانية تعكس اهتمامًا كبيرا للنواحي الجمالية والعمرانية للمساكن من قبل ملاكها مع المحافظة على المظهر الدائم، والتحسين المستمر مما يعزز من جاذبية الحي بشكل عام حيث تبدو خالية من التشوهات والأضرار. كما يعكس هذا الاهتمام بالواجهات العمرانية تطلعات السكان للجودة من خلال احترام الجوانب المعمارية والعمل على الجوانب الجمالية ما يساهم في تعزيز صورة الحي وتحسين البيئة المحيطة، كما يعكس التفاني في التطوير والمحافظة على هذه المنطقة السكنية.

صورة رقم (58): توضح حالة المساكن في حي تاقوفت



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم (59): توضح الصورة البصرية لواجهات المساكن في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

9. المساحات العمومية والمساحات الخضراء:

تمثل المساحات الخضراء بمساحة تقدر بـ 13.28 هكتار بنسبة 12.99% وتتواجد على مستوى إقامة الوالي بأم البواقي. بينما تظهر بعض العناصر الخضراء مثل الأشرطة الخضراء المتمثلة في شجيرات ونباتات في مناطق محددة ضمن الشوارع الرئيسية. ومع ذلك فإن هناك حاجة ملحة للمزيد من الجهد والتخطيط لتحسين هذه المساحات والاستفادة الأمثل منها.

كما يظهر وجود مشكلة فيما يتعلق بتوفير المساحات العامة وأماكن الراحة والإلتقاء في حي تاقوفت حيث يمكن القول أن المساحات العامة هذا النوع تكاد تكون غير متوفرة في الحي باستثناء المساحة الموجودة على مستوى الطريق الرئيسي هواري بومدين والمسمات بساحة الشهداء والمستقطبة لجميع سكان المدينة من أطفال، رغم الاكتضاض والنقص في التهيئة.

وبالتالي نجد أن نقص هذا النوع من المساحات في الحي يؤثر على دورها في تعزيز التواصل والتفاعل بين السكان وتعزيز الروابط الاجتماعية وتحسين جودة الحياة واستدامتها.

10. تسيير النفايات الحضرية الصلبة ضمن عينة الدراسة– النفايات الصلبة في حي تاقوفت:

من خلال خرجتنا الميدانية لاحظنا وجود نظام جمع للنفايات بالحي السكني تاقوفت عينة الدراسة عن طريق الجمع من باب بباب وانه لا توجد مشكلة فيما يتعلق بجمع النفايات النفايات المنزلية في الحي. خلال مختلف المراحل سواء ما قبل الجمع أو الجمع كما سنوضح ذلك لاحقا من خلال الاستبيان الموجه للسكان.

بينما تكمل المشكلة وتبدو واضحة فيما يتعلق الأمر في بتأخر بعض السكان في التخلص من النفايات الهامدة المنتجة والمتمثلة في بقايا الهدم والبناء وأعمال الصيانة بصفة خاصة، ما يؤثر سلبا على جودة البيئة الحضرية.

صورة رقم (60): توضح النفايات الهامدة في الحي السكني تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم (61): توضح نفايات بقايا الهدم في الحي السكني تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

11.التأثيث الحضري في الأحياء السكنية بحي تاقوفت.

يعتبر التأثيث الحضري في الحي السكني تاقوفت يكاد يكون منعدما باستثناء وجود أعمدة الإنارة واستخدام حاويات النفايات بمعدل حاوية لكل مسكن وبعض العناصر الخضراء والمتمثلة في عدد من الأشجار والنخيل أمام المساكن، هذا ما يؤثر سلبا على إمكانية التواجد الدائم ضمن البيئة الحضرية والمساحات الخارجية في الحيي وممارسة بعض النشاطات والهوايات والتواصل لاجتماعي حتى الانتظار في مواقف وسائل النقل والمواصلات.

صورة رقم (62): توضح غياب الأثاث الحضري في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم (63): توضح الأثاث الحضري في حي تاقوفت.

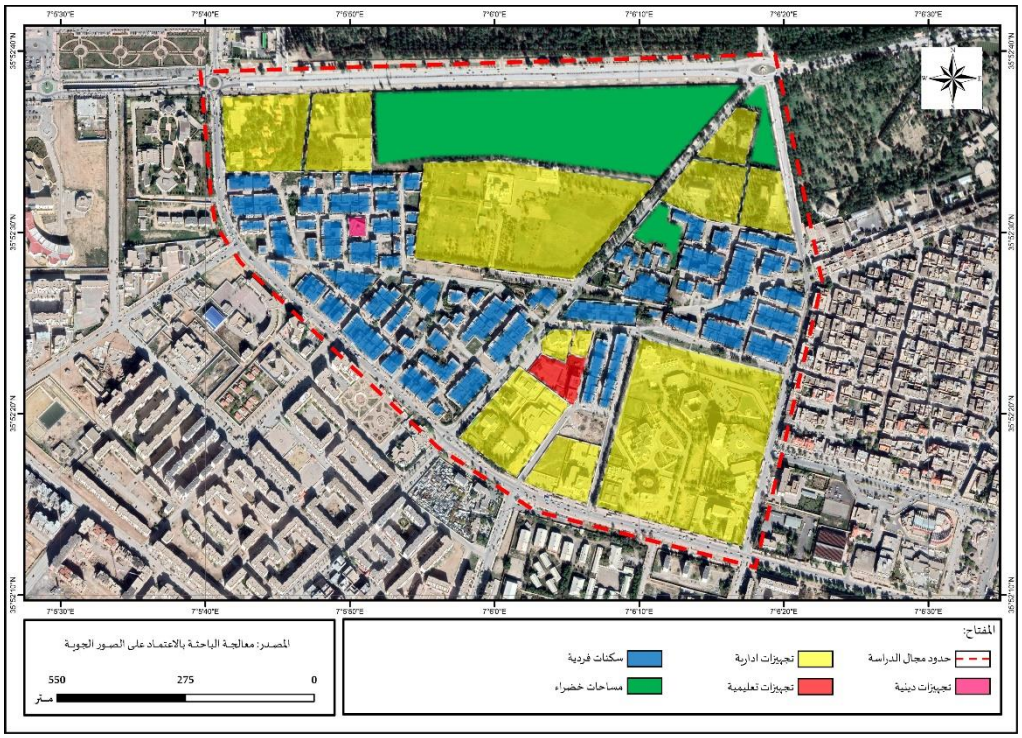


المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

12. مختلف التجهيزات المهيكلة للمنطقة:

من خلال الدراسة الميدانية توضح لدينا أن الحي السكني تاقوفت يتلقى العديد من الخدمات على مستوى تجهيزات مختلفة والتي يتشارك فيها مع القطب العمراني ماكوماداس كتلك المتعلقة بالتجهيزات الصحية والخدمات الجوارية والإدارية والسابق ذكرها بالتفصيل، بينما يتوفر على مستوى الحي مسجد ومدرسة ابتدائية وبعض الخدمات المتعلقة بالقطاع الخاص والممارسة من طرف السكان من خلال الطوابق الأرضية واستغلالها خاصة فيما يتعلق بتلك الواقعة على مستوى الطريق الرئيسي كالصيدليات مخبر تحاليل طبية، بعض الخدمات والأنشطة التجارية.

مخطط رقم (26): يوضح التجهيزات في حي تاقوفت.



المصدر: من إنجاز الباحثة، بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2017 والصورة الجوية لمدينة أم البواقي، 2023م.

13. وصف حجم عينة الأحياء السكنية الجماعية بحي تاقوفت.

1.13. وصف عينة الدراسة: الحي السكني- تاقوفت.

تم اختيار المسح الشامل لعدد المساكن الموجودة بالحي السكني تاقوفت كما هو موضح من خلال المخطط المرفق في الجدول الموالي وتتمثل هذه العينة في 489 إستمارة من مجموع عدد المساكن بإستخدام العينة القصدية.

حيث تم توزيعها وإجراء المسح الشامل حيث تم استرجاع منها 438 إستمارة لوجود 51 سكن شاغر.

جدول رقم (61): يوضح البطاقة العمرانية لعينة الدراسة.

تاريخ التشييد	1990-2004م
المساحة	102 هكتار.
نوع السكن	السكن الفردي-فيلا
إجمالي المساحة المبنية	68.97 هكتار
إجمالي المساحة الغير مبنية	33.25 هكتار
المساحة الموجهة للمساحات الخضراء والفضاءات العمومية	13.28 هكتار
المساحة الموجهة للوظيفة السكنية	19.71 هكتار.

عدد السكان		1641 ن
عدد السكان	ذكور	880 ن
	إناث	880 ن
المجموع		1641 ن
عدد المساكن		489 ن
عدد الأسر		322 أسرة
حجم العينة		438 إستمارة.

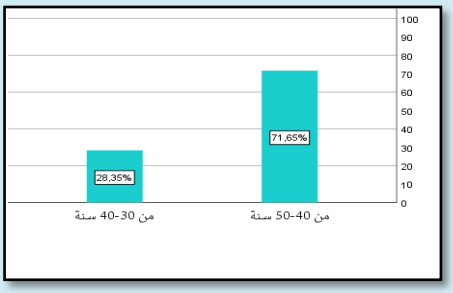
المصدر: من إنجاز الباحثة بالاعتماد على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، 2017 ومعالجة المعطيات.

المحور الثاني: عرض ومناقشة نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى حي السكن الفردي تاقوفت بمدينة أم البواقي

نتائج تقييم جودة الحياة على مستوى حي السكن الفردي تاقوفت بمدينة أم البواقي:

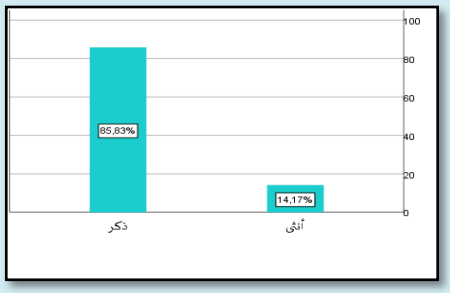
الجزء الأول: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الشخصية

الشكل رقم (163): توزيع مفردات العينة حسب الفئة العمرية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

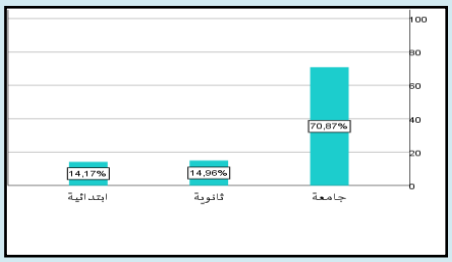
الشكل رقم (164): توزيع مفردات العينة حسب النوع



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (163) نجد أن مجتمع عينة البحث الذين تتراوح أعمارهم من 40-50 سنة تمثل نسبة % 71,65 وبينما تمثل نسبة 28,35% فئة الذين تتراوح أعمارهم من 30-40 سنة، ما يعني أن المجتمع السكاني بعينة البحث يتصف بالمجتمع الشاب نضرا لتقارب النسبتين وارتفاعهما. كما يوضح الشكل (164) أن العينة تمثل بنسبة 85,83% ذكور بينما تمثل الإناث بنسبة 14.17%من سكان العينة. **مما سبق نجد حيث نجد أن مجتمع عينة البحث يتصف بالمجتمع الشاب حيث سجلت أعلى النسب للفئات العمرية الممتدة من 40-50سنة.**

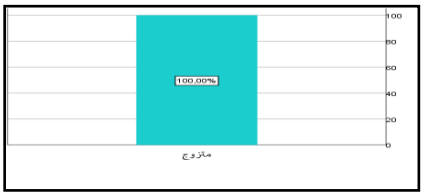
الشكل رقم (165): توزيع مفردات العينة حسب الدرجة العلمية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (165) أن سكان عينة البحث أغلبيتهم متعلمون تعليم جامعي وتمثل بنسبة 70,87% تليها نسبة 14.96% للفئة المحصلة للتعليم الثانوي، لنجد أقل نسبة الممثلة للتعليم الابتدائي بـ 14.17%. الأمر الذي ساعد في الإجابة على الاستبيان واستيعاب الأسئلة.

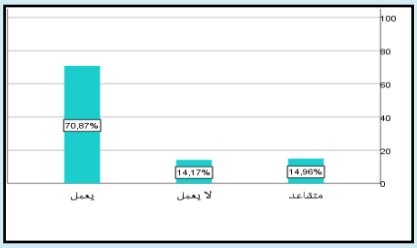
الشكل رقم (166): توزيع مفردات العينة حسب الحالة الاجتماعية



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

كما نجد من خلال الشكل رقم (166) أن الحالة الاجتماعية لمجتمع عينة تمثل بنسبة 100% متزوجون وهي الأعلى. **ومنه نجد أن أغلبية سكان العينة حاصلين على التعليم الجامعي ثم تليها الفئة المحصلة للتعليم الثانوي وهذا ما ساعد في الإجابة على الاستبيان وإستعاب الأسئلة، كما أن أغلبية السكان متزوجون.**

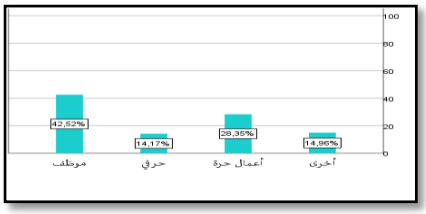
الشكل رقم (167): توزيع مفردات العينة حسب الحالة المهنية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (167) أن سكان عينة البحث أغلبيتهم يعملون وتمثل بنسبة 70,87% تليها الفئة المتقاعدة بنسبة 14.96% بينما نجد الفئة الغير العاملة بنسبة 14.17%. **وبالتالي نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يعملون وهذا ما يتماشى مع الفئة العمرية للسكان.**

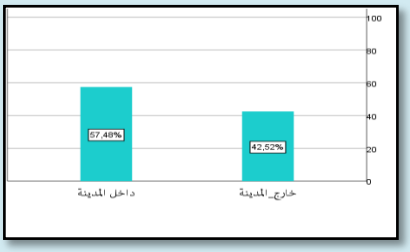
الشكل رقم (168): توزيع مفردات العينة حسب المهنة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

توضح الأعمدة البيانة من خلال الشكل رقم (168) أن نسبة الموظفين في مجتمع عينة البحث تمثل 42,52% وهي النسبة الغالبة بينما تليها نسبة المهنة الممثلة بالأعمال الحرة بـ 28,35%، تليها النسبة الممثلة للمهن الأخرى بـ14.96 %لتتساوى بالتقريب مع نسبة الحرفيين والتي تعتبر منخفضة نوعا ما والممثلة بنسبة 14,12%.

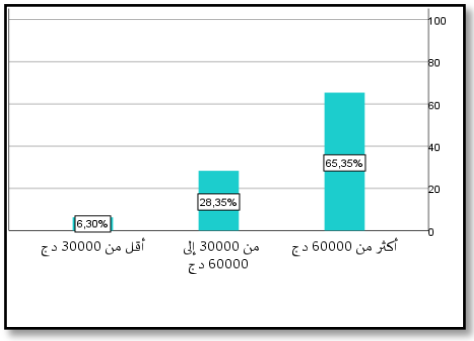
الشكل رقم (169): توزيع مفردات العينة حسب مكان العمل.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

كما نلاحظ من خلال الشكل أن معظم السكان يعملون داخل المدينة بنسبة 57,48% تليها نسبة 42,52% للفئة العاملة خارج المدينة. **حيث نجد أن هناك توزيع معتبر على نسبة الفئة الموظفة وفي نفس الوقت نجد أن المهن الأخرى تحض بنسب مهمة كما أن العاملون داخل وخارج المدينة يتوزعون بنسب متقاربة.**

الشكل رقم (170): توزيع مفردات العينة حسب الدخل من العمل.

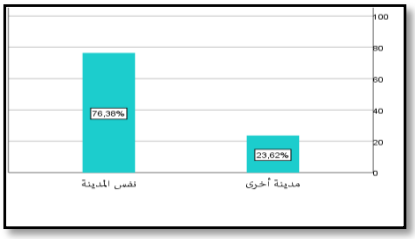


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

توضح الأعمدة البيانية من خلال أن الفئة التي يفوق دخله 60000 دج في مجتمع عينة البحث يمثل بنسبة 65.35% بينما تليها الفئة التي يتراوح الدخل فيها من30000الى 60000دج المقدرة بـ 20,35% في حين نجد نسبة 6,30% هي الفئة الأقل الممثلة لمجتمع البحث المحددة بأقل من 30000 دج. و**هذا يوضح أن نسب الفئة التي يعتبر دخلها جيدا هي الفئة الغالبة في هذا الحي وهذا ما يفسر تمكن السكان من بناء سكناتهم الفردية.**

الجزء الثاني: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالسكن السابق

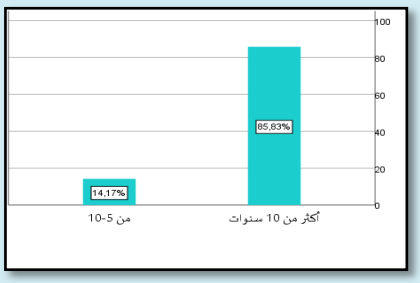
الشكل رقم (171): توزيع مفردات العينة حسب مكان السكن السابق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

يوضح الشكل رقم (171) ان نسبة الإقامة من نفس المدينة 76.38%، تليها نسبة 23.62% للفئة القادمة من خارج المدينة أو مدن أخرى.

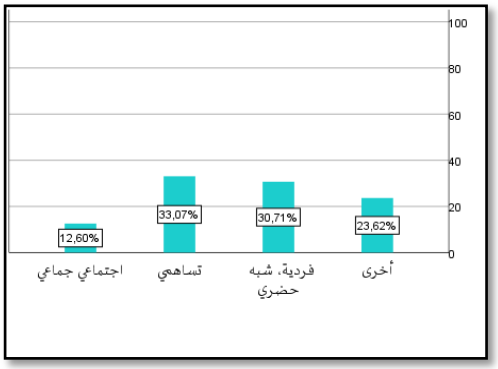
الشكل رقم (172): توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تعيش في مدينة أم البواقي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

بينما يضيف الشكل أن السكان المقيمين بمدينة أم البواقي لأكثر من 10 سنوات هي الأغلبية والممثلة بـ85,83% تليها نسبة 14.17% لـ الفئة المقيمة من حوالي 5-10 سنوات. **وهذا ما يتطابق مع نسبة الهجرة الداخلية نحو مدينة أم البواقي التي أشرنا إليها سابقا من السكان الوافدون ويتوافق مع عدد السكان ونسبة الهجرة الداخلية المسجلة في 14 سنة الأخيرة.**

الشكل رقم (173): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن السابق.

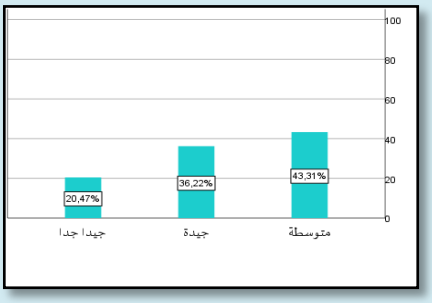


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

انطلاقا من الشكل الموالي نجد أن السكان الذين كانت إقامتهم في نمط السكن التساهمي أعلى نسبة الممثلة بـ33,07% يليه الفردي شبه حضري بنسبة 30,71% في حين نجد نسبة 23,62% الممثلة بأنماط أخرى (الإيجار، الورثة، السكن الريفي) بينما نجد النمط الاجتماعي جماعي بنسبة 12,60%.

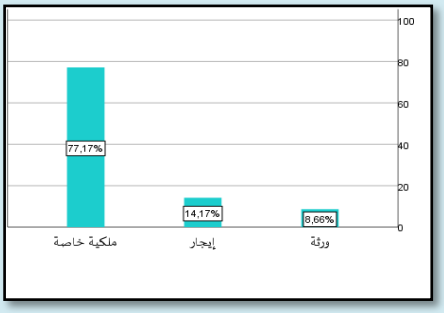
وهذا ما يفسر أسباب توجه السكان إلي السكن الفردي الذي يتناسب مع إمكانيته وتطلعاته المستقبلية في تحسين جودة الحياة.

الشكل رقم (174): توزيع مفردات العينة حسب حالة السكن السابق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (175): توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن السابق.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

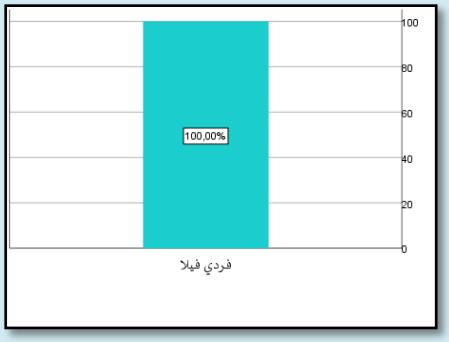
من خلال الشكل رقم (174) نجد أن حالة السكن السابق الممثلة بالمتوسطة بنسبة 43,31% بينما نجد نسبة36,22% تمثل الحالة الجيدة في حين نجد الجيدة جدا هي الأقل بنسبة 20,47%. في حين نلاحظ من خلال الشكل (175) أن طبيعة ملكية السكن السابق الموصوفة بالملكية الخاصة تمثل أعلى نسبة وتتمثل في 77,17% تليها نسبة السكن عن طريق الإيجار بـ 14,17% لنجد الأقل نسبة هي الملكية عن طريق الورثة بنسبة 8,66%.

ومن هنا نجد أن مجتمع عينة البحث لديهم رغبة في تحصيل جودة حياة أفضل من خلال تحصيل جودة سكن يحقق تطلعاتهم في حياة أفضل، وان السكن السابق ليس بالسكن الرديء وإنما بالنسبة لمعظمهم ذو حالة متوسطة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة في الرغبة في تحصيل سكن ذو جودة أفضل رغم أن السكن أغلبية السكان يعتبرون ملاك لسكناتهم السابقة .

الجزء الثالث: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.

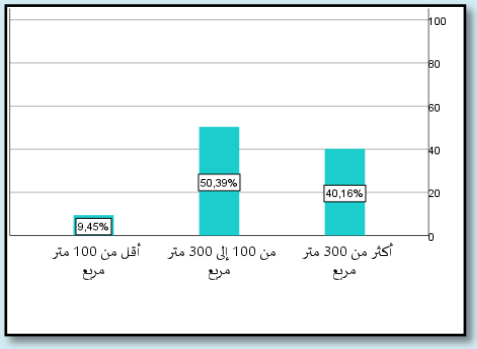
عن طبيعة المسكن:

الشكل رقم (176): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الحالي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (177): توزيع مفردات العينة حسب المساحة الإجمالية للمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

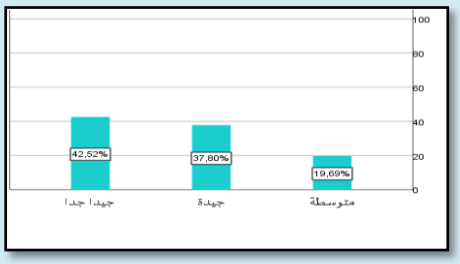
من خلال الشكل رقم (176) نجد أن نسبة السكن الفردي من نوع فيلا تمثل نسبة100%. كما يضيف الشكل (177) أن نسبة السكن الذي تتمثل مساحته من 100متر إلى 300 متر مربع تمثل بنسبة 50,39% بينما النسبة التي تمثل السكن الذي تفوق مساحته 300 متر مربع بنسبة 40,16%.

في حين نجد اقل نسبة تمثل مساحة اقل من 100 متر بنسبة 9,45%.

ومن هنا نجد أن السكن الفردي ذو نمط الفيلا بالحي السكني تاقوفت الدراسة تتراوح مساحته من 100الى 300 متر مربع بالأغلبية.

الشكل رقم (178): توزيع مفردات العينة حسب تقييم من وجهت نظرك حالة السكن الحالي.

بينما نلاحظ من خلال شكل رقم (178) وصف السكان حالة السكن الحالي بالجيدة جدا بأعلى نسبة والتي تمثل 42,52% بينما نجد النسبة



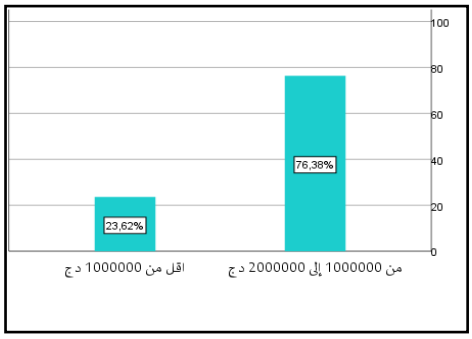
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (179): توزيع مفردات العينة حسب طبيعة ملكية السكن الحالي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (180): توزيع مفردات العينة حسب التكلفة الشهرية للإيجار.

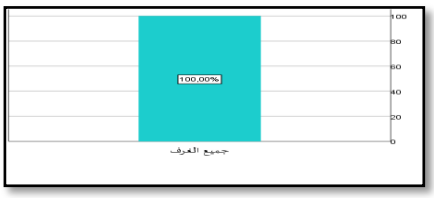


المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الجيدة بـ37,80% في حين نجد المتوسطة وهي الأقل نسبة وتمثل 19,69%. **من خلال هذه النتائج نجد أن مجتمع عينة البحث يوضح وجود تغير كبير في تقبيم سكان الحي عينة البحث لحالة السكن السابق والحالي والانتقال من الحالة المتوسطة بأعلى نسبة إلى الجيدة جدا.**

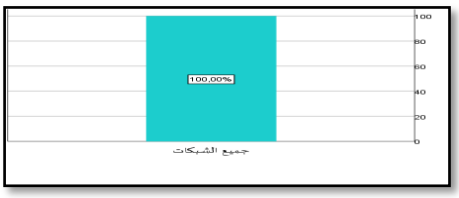
بالنسبة للشكل رقم (179) نجد أن نسبة الملكية خاصة للسكن تشكل 56.69% وتليها نسبة الإقامة عن طريق الإيجار 29.13% وتليها نسبة الورثة نسبة 14.17 %. وهذا ما يعبر عن صيغة الملكية للسكن الفردي وهي أعلى فئة، بينما أضاف مجتمع البحث أن الفئة المستأجرة تمثل الفئة التي استأجرت السكنات لأغراض ونشاطات اقتصادية،من طرف ملاكها الأصليين المغتربين أو المقيمين في مدن أخرى لأغراض خاصة. بينما نلاحظ من خلال شكل رقم (180) أن اكبر نسبة تمثل المبلغ الذي يتراوح بين 1000000 إلى 2000000 دج بـ 76,38% بينما الفئة المستأجرة بأقل من 1000000 دج شهريا بنسبة 23,62%، وهذا ما يثبت النتيجة السابقة الخاصة بالإيجار لأغراض السكن أو أخرى.

الشكل رقم (181): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على الغرف التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (182): توزيع مفردات العينة حسب هل المسكن مزود بالشبكات الضرورية التالية.



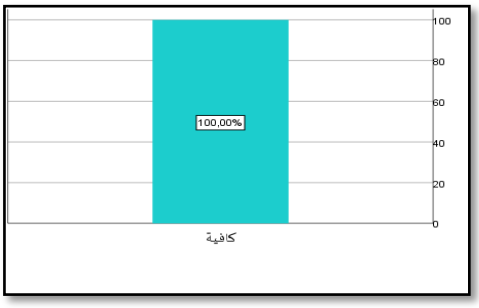
المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (181) نجد أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع على توفر جميع الغرف الضرورية في المسكن من غرف النوم والصالة وكل من غرفة المطبخ والحمام. كما أجمع كذلك في الإجابة من خلال الشكل رقم (182) حول على توفر جميع الشبكات الضرورية.

ومن هنا نجد أن حي السكن الفردي تاقوفت يعتبر كامل التغطية للشبكات الضرورية بالإضافة إلي عناصر التصميم الداخلي للمسكن.

وهذا ما يتوافق مع نمط السكن الفردي–فيلا– والمساحات الخاصة بالمساكن.

الشكل رقم (183): توزيع مفردات العينة حول كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال شكل رقم (183) أن كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب في الأحياء السكنية تعتبر كافية بنسبة 100%.

كما أضاف السكان أن هذا يعود إلى امتلاك خزانات خاصة بالمساكن ذات سعات كبيرة.

الصورة رقم (64): توضح واجهات المساكن في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

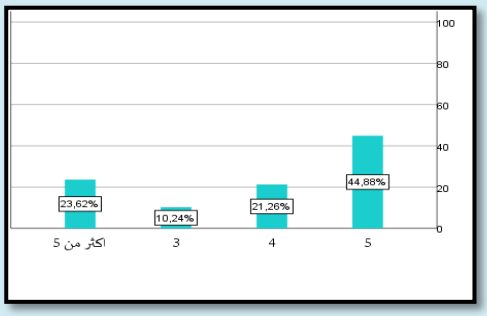
الصورة رقم (65): توضح واجهات المساكن في حي تاقوفت.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

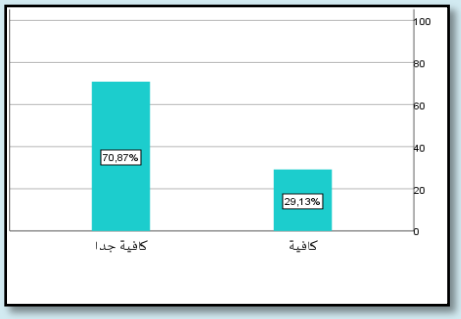
عن كثافة المسكن:

الشكل رقم(184): توزيع مفردات العينة حسب عدد الغرف بالمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss.

الشكل رقم (185): توزيع مفردات العينة حسب مدى كفايتها.

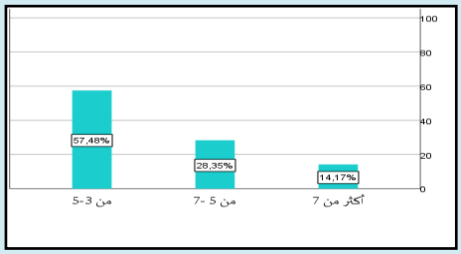


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss.

نلاحظ من خلال شكل رقم (184) أن مجتمع الحي السكني تاقوفت يمثل نسبة 44,88% من السكان الذين يقطنون بمساكن مكونة من 5 غرف وهي النسبة الغالبة على المساكن، بينما تمثل نسبة 23,62% الذين يسكنون في مساكن أكثر من 5 غرف. في حين السكان الذين يقطنون بمساكن مكونة من 4 غرف وهي بنسبة 21,26%، بينما نجد اقل نسبة في سكان الذين يقطنون في مساكن مكونة من 3 غرف بنسبة 10,24%.كما يوضح الشكل رقم (185) أن مجتمع البحث عبر بنسبة 70,87% عن الكافية جدا بينما نجد نسبة الكافية بـ29,13%.

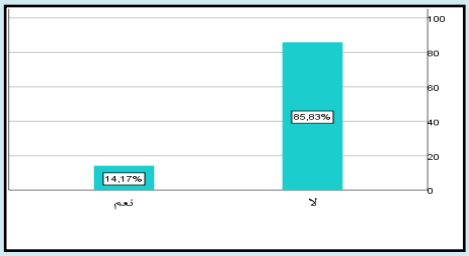
الأمر الذي يوضح وجود الخصوصية داخل المساكن ويعكس مساحات السكن الجيدة.

الشكل رقم (186): توزيع مفردات العينة حسب عدد الأفراد المقيمون بالمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

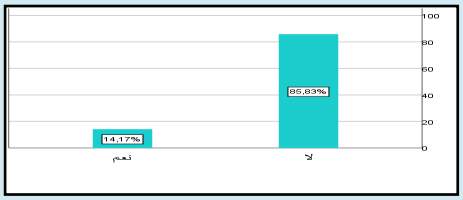
الشكل رقم (187): توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد بالعائلة أولاد متزوجون مقيمون بالمسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

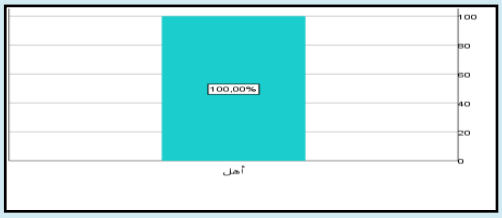
نلاحظ من خلال الشكل رقم (186) أن عدد الأفراد المقيمون بالمساكن الذين يتراوح عددهم من 3-5 يمثلون 57.48% ومن 5-7 أفراد يمثلون 28.35% بينما نجد أكثر من 7 أفراد بنسبة 14.17%.كما أضاف الشكل رقم (187) أن نسبة 85.83% من مجتمع عينة البحث أجابوا بالنفي حول وجود أولاد متزوجون يقيمون بالمسكن، تليها نسبة 14.17% الذين أجابوا بوجودهم. **الأمر الذي يوضح وجود المساحات الكافية داخل المساكن خاصة رغم وجود أولاد متزوجون يقيمون في نفس المسكن .**

الشكل رقم (188): توزيع مفردات العينة حسب هل يقيم معك بالمسكن أفراد آخرين خارج الأسرة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

الشكل رقم (189): توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم.

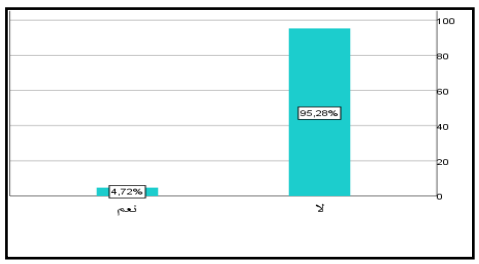


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

من خلال الشكل رقم (188) نجد أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول إقامة أفراد خارج الأسرة بالمسكن الخاص بنسبة 85.83% بينما أجابت الأقلية بنعم بنسبة 14.17%.بينما وضح الشكل رقم (189) أن إقامة أفراد خارج الأسرة بالمسكن الخاص يتمثل في أفراد من الأهل بنسبة 100%.حيث نستنتج وجود أفراد من الأهل يقيمون بالمساكن حيث وضح السكان أنهم من الأصول كالأب والأم.

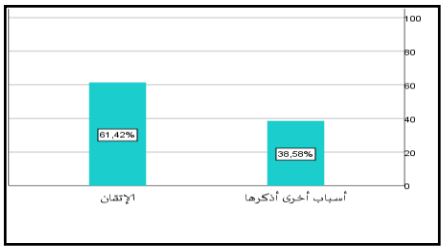
عن التعديلات بالمسكن:

الشكل رقم (190): توزيع مفردات العينة حسب هل ترغب في إدخال تغييرات على المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

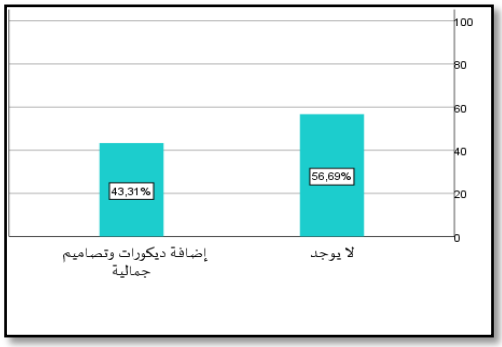
الشكل رقم (191): توزيع مفردات العينة حسب حالة نعم وضح السبب.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال شكل رقم (190) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 95.28% من السكان الذين لا يرغبون بإجراء تعديلات على المساكن وهي النسبة الغالبة على العينة ضمن الأحياء السكنية عينة البحث، بينما تمثل نسبة 4.72% الذين يرغبون في ذلك.كما نجد خلال الشكل (191) أن عينة مجتمع البحث أجابت بنسبة 41,62% حول رغبتها في إحداث التغيرات على المساكن يعود إلى أسباب متعلقة بالإتقان، في حين نجد نسبة 38,58% متعلقة بأسباب أخرى. **ومنه نجد أن الأغلبية ليس لديهم رغبة في إحداث تغييرات على المسكن بينما تتمثل أسباب ودوافع الأقلية الراغبة في ذلك عي التعديل في بعض الأعمال الخاصة بالإتقان.**

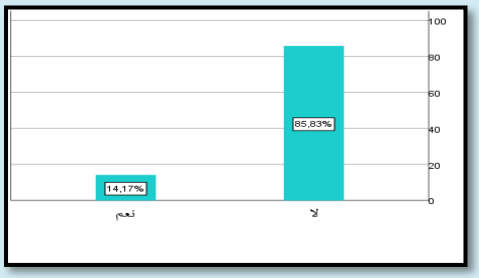
الشكل رقم (192): توزيع مفردات العينة حسب في حالة إجراء تعديلات ما طبيعتها.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

يمثل الشكل رقم (192) توزيع مجتمع عينة البحث ضمن أنواع التعديلات المرغوب بها حول المساكن محل الإقامة في الأحياء السكنية حيث إجابة أكبر نسبة والتي قدرت بـ56.69% حول عدم الرغبة في إجراء تعديلات، بينما نجد نسبة 43.31% في إجراء تغييرات حول إضافة ديكورات وتصاميم جمالية. **مما سبق نجد انه في حالة إجراء تعديلات تتمثل في إضافة ديكورات وتصاميم جمالية ما يفسر رغبة السكان بالارتقاء والتحسين من الجانب الجمالي والرفاهية للسكن.**

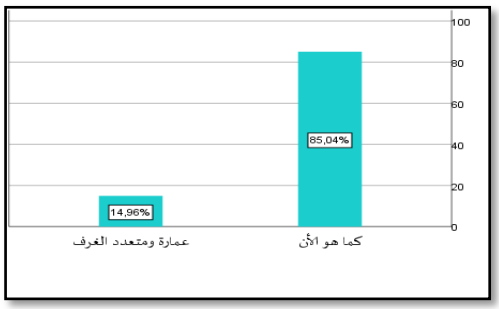
الشكل رقم (193): توزيع مفردات العينة حسب الإستعداد لتغيير المسكن في حالة توفر ذلك.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال شكل رقم (193) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 85,83% من السكان الذين ليس لهم استعداد لتغيير المسكن وهي النسبة الغالبة على العينة ضمن الأحياء السكنية عينة البحث، بينما تمثل نسبة 14,17% الذين يريدون ذلك. **ومنه نجد أغلبية السكان لا يرغبون بتغيير السكن إلا الفئة القليلة والتي تمثل المستأجرة بهدف السكن أو لأغراض اقتصادية.**

الشكل رقم (194): توزيع مفردات العينة حسب نوع السكن الذي تراه مناسبا.



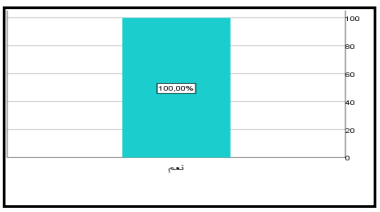
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال شكل رقم (194) أن مجتمع عينة البحث يمثل نسبة 85,04% من السكان الذين تفضلون السكن كما هو المناسب بينما نجد أن الفئة التي أجابت بنسبة 14,96% حول خيار عمارة متعددة الغرف.

وبالتالي نجد أن سكان الحي يفضلون السكن كما هو إلا الفئة التي لا تستملكه ومستأجرة تفضل الحصول علة سكن متعدد الغرف في عمارة، بصفته يتماشى مع القدرات الاقتصادية.

الجزء الرابع: مناقشة البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن

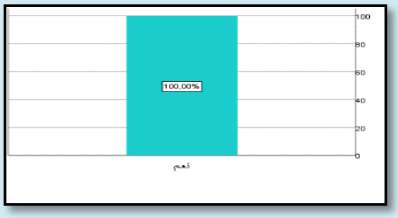
الشكل رقم (195): توزيع مفردات العينة حسب الشعور بالراحة والإستقلالية داخل المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال شكل رقم (195) أن إجابات مجتمع عينة البحث بنعم حول الشعور بالراحة والاستقلالية داخل المسكن حيث مثلت بنسبة 100% وهي الأعلى نسبة.

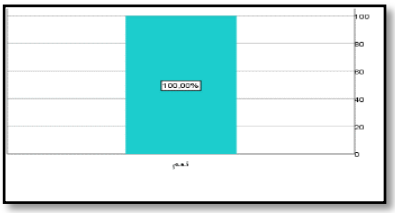
الشكل رقم (196): توزيع مفردات العينة حسب هل تشاهد البرامج رفقة العائلة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

كما نجد من خلال شكل رقم (196) أن إجابات مجتمع عينة البحث بنعم حول مشاهدة البرامج رفقة العائلة حيث بلغت نسبة 100%.

الشكل رقم (197): توزيع مفردات العينة حسب هل تتناول الطعام مع أفراد العائلة.

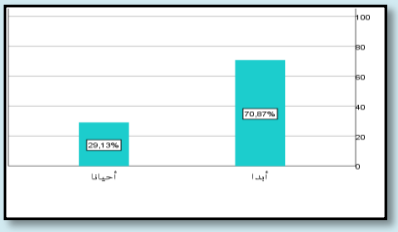


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

بينما يوضح الشكل رقم (197) أن مجتمع عينة البحث اجمع على الإجابة بنعم حول تتناول الطعام مع أفراد العائلة حيث بلغت نسبة 100%.

ومنه نلاحظ وجود التماسك الأسري وروح المشاركة مع الراحة والشعور بالاستقلالية.

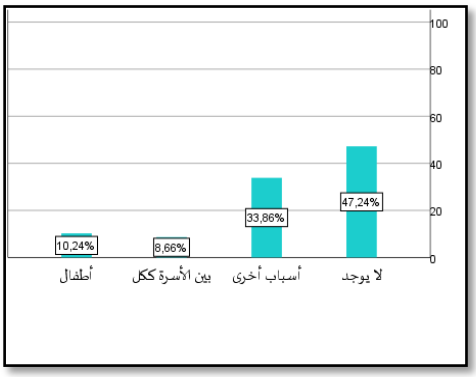
الشكل رقم (198): توزيع مفردات العينة حسب حدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال شكل رقم (198) أن نسبة 70.87% من السكان الذين أجابوا بعدم حدوث مشاحنات وشجار داخل العائلة وهي النسبة الغالبة على العينة، بينما تمثل نسبة 29.13% الذين كانت إجابتهم بـ أحيانا.

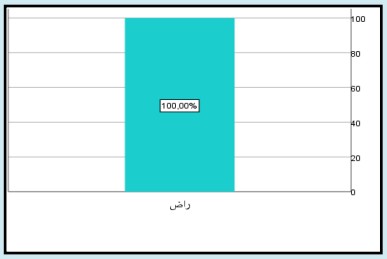
الشكل رقم (199): توزيع مفردات العينة حول المتسبب في المشاحنات إن وجدت.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

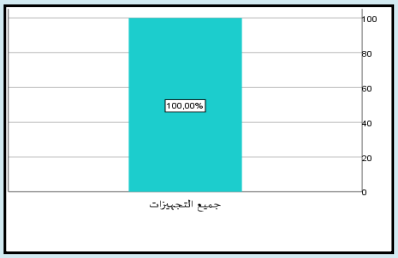
كما نلاحظ من الشكل (199) أن عينة مجتمع البحث أجابت بنسبة 47,24% أنه لا يوجد مشاحنات، فيما مثلت نسبة 33,86% أسباب أخرى، تليها نسبة 8,66% المتعلقة بالاختلافات بين الأسرة ككل في حين أن المسئول عن المشاحنات هم الأطفال بنسبة 10,24% **كنتيجة لما سبق نجد أن توفر الخصوصية داخل المساكن والشعور بالراحة والخصوصية والاستقلالية داخل السكن كما ذكرنا أعلاه الأمر الذي دفع إلى قلة الاختلافات والمشاحنات.**

الشكل رقم (200): توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الاستقرار في هذا المسكن.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (201): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر المسكن على التجهيزات التالية.



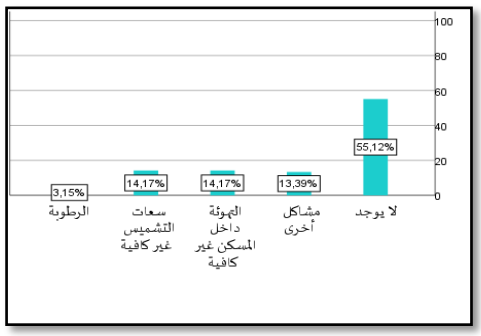
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

عن الرفاهية والجودة داخل المسكن:

نجد من خلال الشكل البياني (200) أن توزيع مجتمع عينة البحث أجمل حول الرضا عن الاستقرار في هذا المسكن بنسبة 100%. كما نلاحظ من خلال الشكل (201) مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع حول توفر المسكن على جميع التجهيزات بنسبة 100%.

ومنه نجد أن السكان أبدو رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن، وهذا ما يدعم بناء النتيجة السابقة. بالإضافة إلى أن النتائج توضح توفر التجهيزات المنزلية الضرورية داخل المساكن.

الشكل رقم (202): توزيع مفردات العينة حسب المشاكل الموجودة في المسكن التالية.

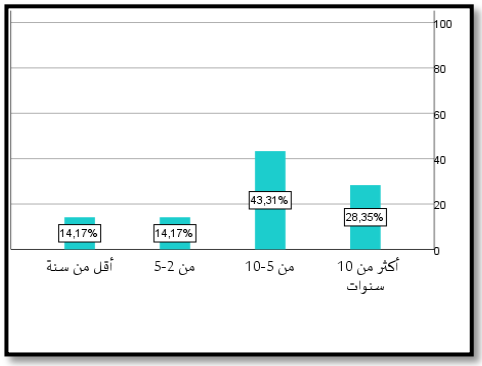


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (202) انه لا يوجد مشاكل تعد الأكبر نسبة والتي قدرت بـ55,12% حيث وجدنا نسبتي الفئة التي أجابت بوجود كل من مشكلة سعات التشميس الغير كافية والتهوية داخل المسكن غير كافية بـ14,17% تليها نسبة مشاكل أخرى بـ13,39% في حين تواجد الرطوبة بنسبة 3,15%. **مما سبق نجد أنه لا يوجد مشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ الأمر الذي يعبر على الجودة السكنية.**

الجزء الخامس: مناقشة البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي

الشكل رقم (203): توزيع مفردات العينة حسب منذ متى وأنت تسكن بهذا الحي السكني.



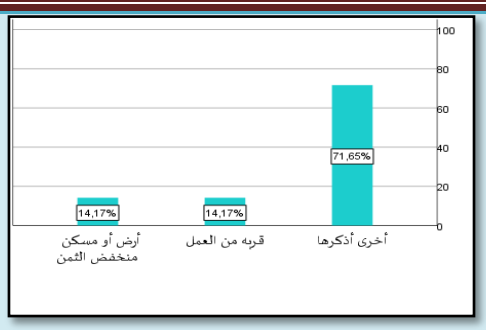
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

انطلاقا من الشكل رقم (203) نجد أن:السكان القاطنين بالحي من 5-10 سنوات تمثل أعلى نسبة بـ43,31% بينما نجد السكان القاطنين بالحي أكثر من10 سنوات بنسبة 28,35% تليها نسبتي القاطنين بالمدينة من 2-5 سنوات واقل من سنة بنسبة 14,17%.

وهذا ما يوضح تنوع فترة إقامة السكان بالحي حيث يتضح أن النسب المتعلقة من 5-10 والتي تمثل السكان الأصليين للأحياء هي الفئة الأكبر لتليها الممثلة بالفترة الممتدة من 2-5 والتي تعتبر جديدة لنجد النسبة المتعلقة بفترة الأقل من سنة إلى سنتين والمتعلقة بالسكان الجدد سواء مستأجرين أو ملاك.

الشكل رقم (204): توزيع مفردات العينة حسب لماذا اخترت السكن في هذا الحي.

في حين نلاحظ من خلال الأعمدة البيانية في الشكل (204) أن نسبة السكان الذين أجابوا على الاستبيان بأن سبب الاختيار لهذا السكن تعود إلى أسباب أخرى بنسبة 71,65%بينما الإجابة التي تعود إلي قربه من العمل أو ارض أو مسكن منخفض الثمن تمثل 14,17%. **تفسر هذه**

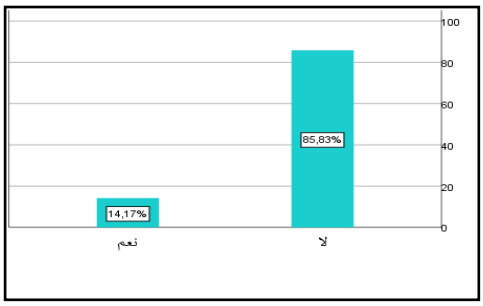


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

النتائج أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن والتي تعتبر تتوافق مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية حيث مثلت اكبر نسبة الفئة التي أجابت لأسباب أخرى،

كما أضاف مجتمع عينة البحث بأنه السكن الذي يحقيق حاجتهم ويتماشى مع متطلباتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير الجودة والرفاهية.

الشكل رقم (205): توزيع مفردات العينة حسب هل أنت مستعد لتغيير الحي السكني في حال توفر ذلك.



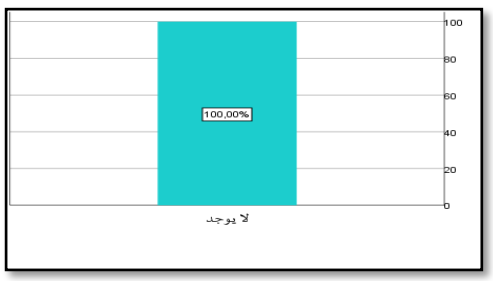
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (205) نجد أن نسبة السكان الذين هم غير مستعدين إلى تغيير الحي السكني تمثل 85,83% بينما النسبة التي أجابت بالنعم تمثل 14,17%.

حيث نجد أن النسبة الراغبة في التغيير تتعلق بالمستأجرة والغير مالكة للسكن.

الجزء السادس: مناقشة البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.

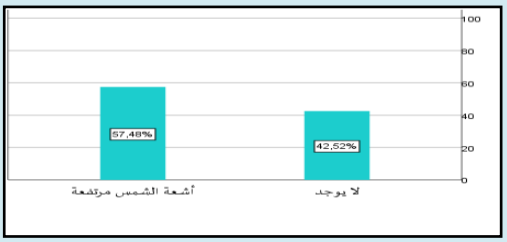
الشكل رقم (206): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر الحي على؟ توزيع مفردات العينة حسب توفر المساحات خضراء، العمومية، الترفيهية ومساحات لعب.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

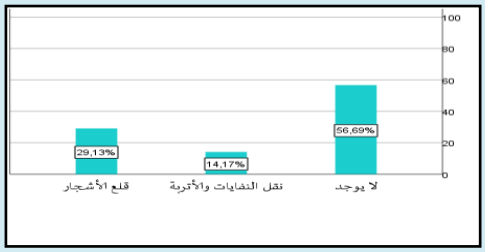
نلاحظ من خلال شكل رقم (206) أن نسبة 100% من السكان الذين أجابوا بغياب المساحات. **ومنه نجد غياب المساحات الخضراء في الحي السكني تاقوفت بسبب طبيعة السكن الفردي وأنها تحتوي على مساحات خضراء خاصة بالسكن.**

الشكل رقم (207): توزيع مفردات العينة حول المعانات من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (208): توزيع مفردات العينة حسب المعانات من مشاكل هبوب الرياح التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (207) أن مجتمع عينة البحث أجاب بارتفاع أشعة الشمس بنسبة 57,48%، في حين تتمثل الفئة التي أجابت بعدم المعاناة من المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية بنسبة 42,52%. كما نجد من خلال الشكل رقم (208) الذي يمثل إجابات عينة مجتمع البحث حول مشاكل هبوب الرياح في الحي حيث نجد انه لا يوجد مشاكل بنسبة 56,69%. في حين أجابت الفئة انها تعود هذه المشاكل إلى قلع الأشجار بنسبة 29,13%، بينما أجابت الفئة الأخرى بمشاكل تتمثل في نقل النفايات والأتربة بنسبة 14,17%. **يعاني الحي السكني تاقوفت من بعض المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية كارتفاع أشعة الشمس نظرا لقلة العناصر الخضراء والأشجار بالإضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بنقل الرياح للنفايات والاتربة في حالات وجودها.**

الصورة رقم (66): توضح حالة الأحياء السكنية.



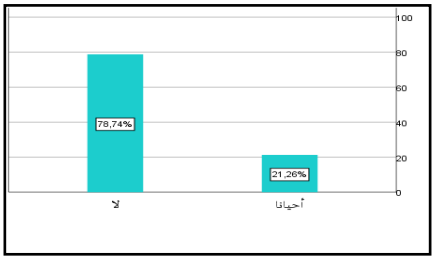
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م

الصورة رقم(67): توضح حالة الأحياء السكنية.



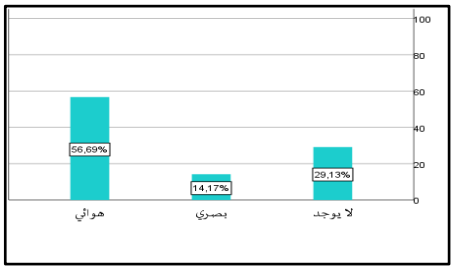
المصدر: من تصوير الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (209): توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (210): توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مشاكل التلوث التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نجد من خلال الشكل البياني (209) أن توزيع مجتمع عينة البحث حول وجود الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار كما يلي:تقدر نسبة الفئة التي أجابت بالنفي78,74% بينما نجد الفئة التي أجابت بوجود الفيضانات أحيانا بنسبة 21,26%. يبين الشكل (210) نلاحظ أن عينة مجتمع البحث أجابت أن الأحياء السكنية تعاني من مشاكل التلوث الهوائي بنسبة 56,69%

بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجود تلوث قدرت بـ29,13%، تليها نسبة التلوث البصري وقدرت بـ 14,17%.

ومنه نجد انه على مستوى الحي السكني تاقوفت توجد بعض المشاكل المتعلقة بالفياضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار بالإضافة إلي مشاكل التلوث البصري والهوائي.

الصورة رقم (68): توضح بعض مظاهر التلوث البصري في الحي.



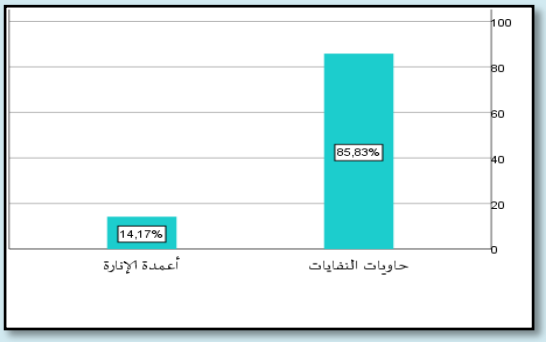
المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

الصورة رقم (69): توضح وضعية التاثيث الحضري في الحي.



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (211): توزيع مفردات العينة حسب هل يحتوي الحي على عناصر التأثيث الحضري.

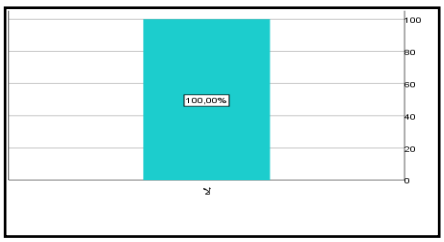


المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (211) أن عناصر التأثيث الحضري تتوزع حسب رأي مجتمع عينة البحث كما يلي:

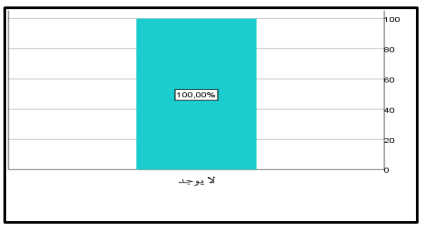
تتوفر الأحياء على حاويات النفايات بنسبة 85,83% بينما نجد توفرها على أعمدة الإنارة بنسبة 14,17%. **ومنه نجد نقص كبير في توفر عناصر التأثيث الحضري وخاصة أعمدة الإنارة في الحي السكني تاقوفت.**

الشكل رقم (212): توزيع مفردات العينة حسب هل يعاني الحي من مظاهر العنف الحضري.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

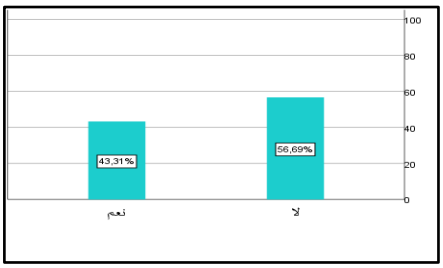
الشكل رقم (213): توزيع مفردات العينة حول توضيح مظاهر العنف الحضري.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

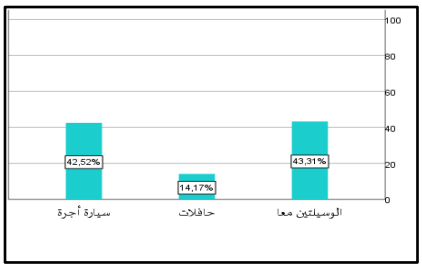
من خلال الشكل رقم (212) نجد أن عينة مجتمع البحث أجابت بالإجماع أن الأحياء السكنية لا تعاني من مظاهر العنف الحضري بنسبة 100%. كما يضيف الشكل (213) أن عينة مجتمع البحث التي أجابت بعدم وجود جميع مظاهر العنف الحضري بـ 100%. **مما سبق نجد أن العنف الحضري في الحي السكني تاقوفت عينة الدراسة غير موجود حيث سجلت كل الإجابات بالنفي.**

الشكل رقم (214): توزيع مفردات العينة حسب توفر وسائل المواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (215): توزيع مفردات العينة حسب ماهي وسائل المواصلات المتوفرة في الحي.



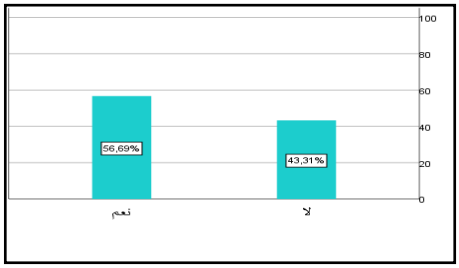
المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (214) أن عينة مجتمع البحث أجابت أن الأحياء لا تتوفر على وسائل المواصلات العامة بنسبة 56,69% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بوجودها قدرت بـ43,31%.

بينما يوضح الشكل (215) أن عينة مجتمع البحث التي أجابت بنعم تفيد أن نسبة الحافلات وسيارات الأجرة معا تمثل اكبر نسبة وتقدر بـ 43,31% في حين تمثل نسبة الفئة التي أجابت بوجود سيارات الأجرة بنسبة 42,52% في حين وجود الحافلات تمثل نسبة 14,17%.

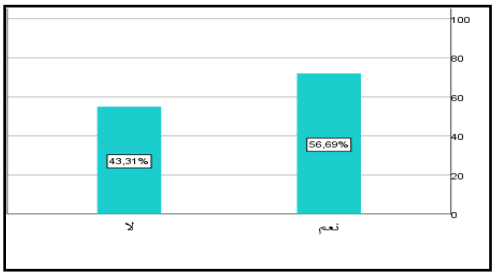
ومنه نستنتج توفر وسائل المواصلات العامة المتمثلة في حافلات النقل الحضري وسيارات الأجرة على مستوى الحي وبالقرب منه بالنسبة للحافلات في نقطة الوقوف على مستوى الطريق الوطني رقم 10 وسيارت الأجرة ضمن الطريق الثانوي الواقعان بمحاذاة الحي السكني تاقوفت كما أضاف سكان عينة البحث.

الشكل رقم (216): توزيع مفردات العينة حسب هل وسائل المواصلات موجودة بصورة مستمرة ومتعاقبة



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (217): توزيع مفردات العينة حسب هل وسائل المواصلات كافية.



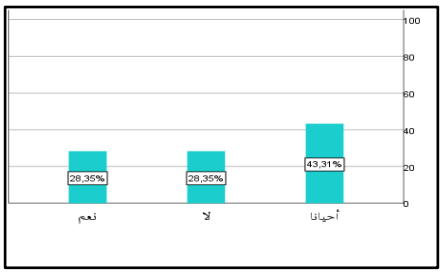
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (216) أن عينة مجتمع البحث أجابت أن الأحياء تتوفر على وسائل المواصلات العامة موجودة بصورة مستمرة ومتعاقبة بنسبة 56,69%بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجودها قدرت بـ 43,31%.

كما نجد من خلال الشكل رقم (217) أن عينة مجتمع البحث أجابت أن وسائل المواصلات كافية بنسبة 56,69% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم كفايتها بنسبة 43,31%.

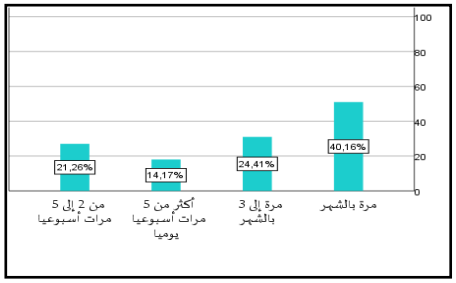
ومنه نجد أن الأحياء السكنية تتوفر على وسائل المواصلات جماعية وفردية بصورة مستمرة ومتعاقبة وبشكل كاف في أغلب الأوقات.

الشكل رقم (218): توزيع مفردات العينة حسب استخدام وسائل المواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (219): توزيع مفردات العينة حسب في حالة نعم، ما معدل استخدامك لوسائل المواصلات.

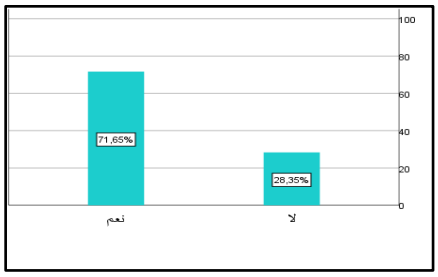


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (218) أن عينة مجتمع البحث التي أجابت أنها تستخدم وسائل المواصلات العامة أحيانا بنسبة 43,31% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم استخدامها بـ 28,35%. لتتساوى مع نسبة الفئة التي أجابت باستخدامها بنسبة 28,35%. كما نجد من خلال الشكل رقم (219) وجدنا أنه في حالة استخدام وسائل المواصلات أن اكبر نسبة هي الفئة التي أجابت أنها تستخدمها مرة بالشهر تمثل بنسبة 40,16% تليها نسبة24,41% التي تستخدم وسائل المواصلات من مرة إلى 3 بالشهر لنجد الفئة المستخدمة للمواصلات من 2 إلى 5مرات أسبوعيا وتمثل21,26% ثم تليها نسبة 14,17% هي الفئة المستخدمة لوسائل المواصلات أكثر من 5مرات أسبوعيا يوميا.

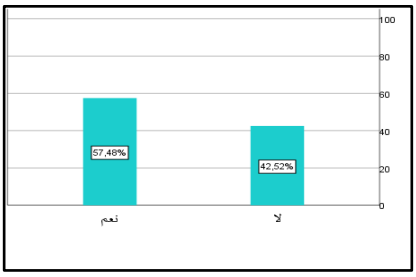
ومنه نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يستخدمون المواصلات العامة بتردد منخفض حيث سجلت الأغلبية بالاستخدام مرة بالشهر وآخرون بعدد مرات متفاوتة حيث وضح سكان عينة البحث أن ذلك يعود لاستخدامهم لسياراتهم الخاصة.

الشكل رقم (220): توزيع مفردات العينة حسب هل تتوفر أماكن الوقوف للمواصلات العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (221): توزيع مفردات العينة حسب هل تتوفر أماكن التوقف للمواصلات العامة.



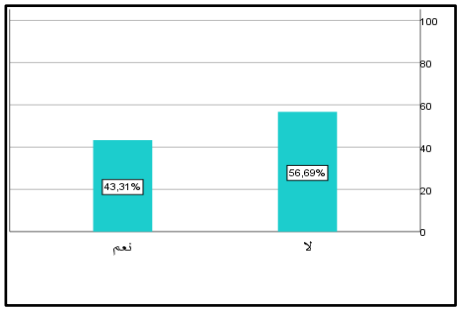
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (220) أن عينة مجتمع البحث أجابت بنعم حول توفر أماكن الوقوف والتوقف للمواصلات العامة بنسبة 71,65% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم وجودها تمثل بـ 28,35%.

كما نجد من خلال الشكل رقم (221) أن عينة مجتمع البحث أجابت بنعم حول توفر محطات انتظار للمواصلات العامة بنسبة 57,48% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم توفرها 42,52%.

ومنه نجد أن الحي السكني تاقوفت يتوفر على أماكن الوقوف والتوقف للحافلات الخاصة بالنقل الحضري وسيارات الأجرة.

الشكل رقم (222): توزيع مفردات العينة تهيئة أماكن الوقوف والتوقف (كراسي، أسقف ، إنارة).

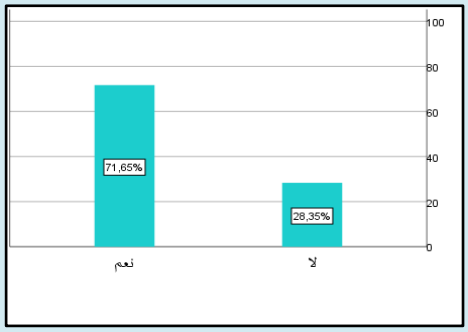


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (222) أن عينة مجتمع البحث أجابت بعدم تهيئة محطات الانتظار بنسبة 56,69% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بتهيئتها تمثل بـ 43,31%.

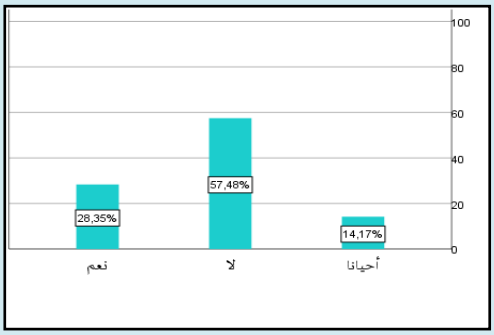
ومنه نجد أن أماكن الوقوف والتوقف تفتقر للتهيئة الخاصة بها والتي من شأنها الرفع من جودة النقل والإستخدام.

الشكل رقم (223): توزيع مفردات العينة حسب ملائمة أسعار وسائل المواصلات.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (224): توزيع مفردات العينة حسب توفر الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات.



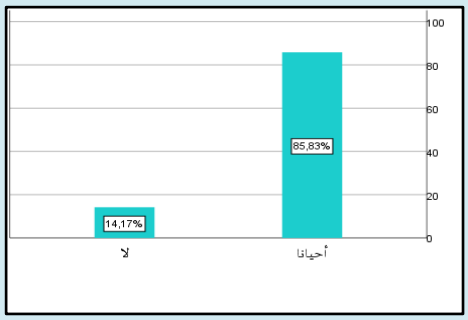
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

نلاحظ من خلال الشكل رقم (223) أن عينة مجتمع البحث أجابت بتهيئة محطات الانتظار بنسبة 71,65% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم تهيئتها تمثل بـ28,35%.

كما يوضح الشكل رقم (224) أن عينة مجتمع البحث أجابت بعدم الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات بنسبة 57,48% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بتوفرها بنسبة28,35% في حين الفئة التي أجابت بأحيانا تمثل بنسبة 14,17%.

ومنه نجد أن سعر المواصلات العامة بالنسبة لمجتمع عينة البحث يعتبر ملائما بينما اعتبرها غير مريحة.

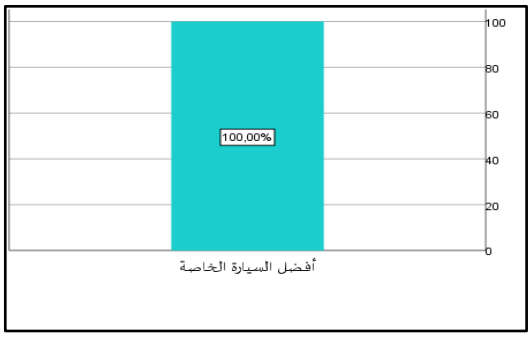
الشكل رقم (225): توزيع مفردات العينة حسب تميزها بسهولة الوصول.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (225) نجد أن عينة مجتمع البحث أجابت بسهولة الوصول وسائل المواصلات أحيانا بنسبة 85,83% بينما تمثل نسبة الفئة التي أجابت بعدم سهولتها تمثل بنسبة 14,17%.

الشكل رقم (226): توزيع مفردات العينة حول توضيح أسباب عدم الإستخدام للمواصلات العامة.

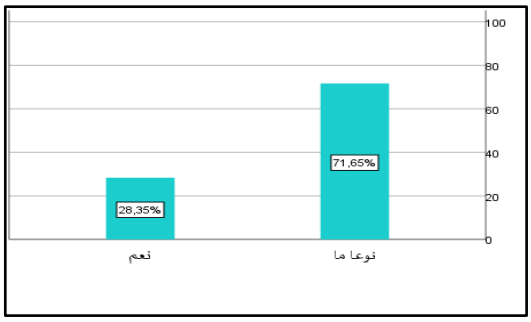


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

بينما يوضح الشكل رقم (226) أن في حالة عدم استخدام وسائل المواصلات أن اكبر نسبة هي إجماع مجتمع البحث أنها تفضل السيارة الخاصة وتمثل 100%. **مما سبق نجد أن وسائل النقل والمواصلات تتميز بسهولة الوصول في حين نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يفضلون استخدام السيارة الخاصة، حيث أضاف مجتمع البحث أن ذلك يعود لتحصيل الراحة والخصوصية والسهولة في الوصول والتحكم في الوقت بمعنى لتحقيق جودة نقل أفضل.**

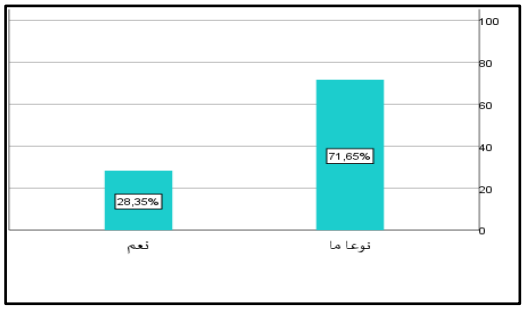
الجزء السابع: تحليل ومناقشة البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.

الشكل رقم (227): توزيع مفردات العينة حسب مدى انتمائك للحي السكني



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

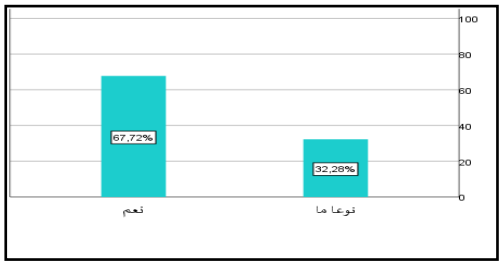
الشكل رقم (228): توزيع مفردات العينة حسب الانتماء لجيرانك في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

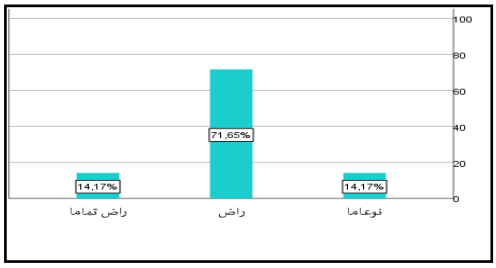
يوضح الشكل رقم (227) أن مجتمع عينة البحث عبر عنها بنوعا ما بنسبة 71,65%في حين عبرت نسبة 28,35% عن الفئة التي أجابت بالإيجاب اتجاه الانتماء للحي السكني. كما تبين لنا من خلال الشكل رقم (228) أن مجتمع عينة البحث عبر عنها بنوعا ما بنفس النسبة والتي تمثل 71,65% في حين عبرت نسبة 28,35% عن الفئة التي أجابت بالإيجاب اتجاه الانتماء للجيران وهي تمثل نفس النسبة حول الانتماء للحي. **يملك السكان إحساس الانتماء للمجتمع السكني وفي نفس الوقت يشعرون بالانتماء إلى جيرانهم في الحي السكني تاقوفت.**

الشكل رقم (229): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الجيران.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

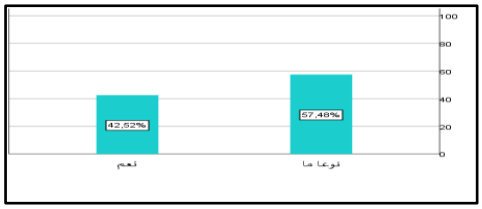
الشكل رقم (230): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا على الحياة بالحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (229) أن مجتمع عينة البحث عبر عن مدى الرضا عن الجيران بالإيجاب اتجاه الانتماء للجيران بنسبة 67,72 %، كم وجدنا أن نسبة 32,28% عبرت عن الفئة التي أجابت بنوعا ما.نلاحظ من خلال شكل رقم (230) وصف السكان لأنفسهم بالرضا على الحياة في الأحياء السكنية بأعلى نسبة والتي تمثل بنسبة71,65% بينما نجد نسبتي الراضية نوعا ما والراضية بـ 14,17% وهي الأقل نسبة. **حيث نجد أن هناك ارتفاعا في مستوى الرضا على الجيران ومستوى الرضا على الحياة في الحي السكني تاقوفت.**

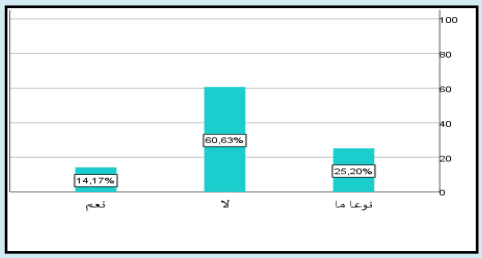
الشكل رقم (231): توزيع مفردات العينة حسب مدى الرضا عن الحياة بوجه عام



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

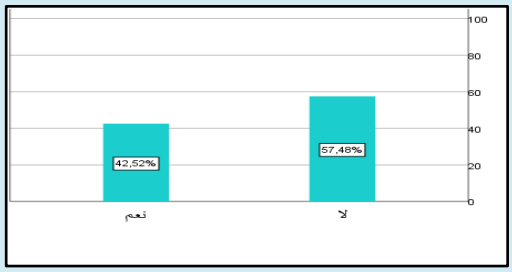
تبين لنا من خلال الشكل رقم (231) أن مجتمع عينة البحث عبر عن مدى الرضا عن الحياة بوجه عام بنوعا ما بنسبة 57,48%، كما وجدنا أن نسبة 42,52% عبرت عن الفئة التي أجابت بالإيجاب عن الحياة.

الشكل رقم (232): توزيع مفردات العينة حسب كونك فرد في مجموعة ضمن الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (233): توزيع مفردات العينة حسب هل قمت بأعمال جماعية مع جيرانك من أجل مجتمعك، مثال: " تطوير – تجديد – صيانة".

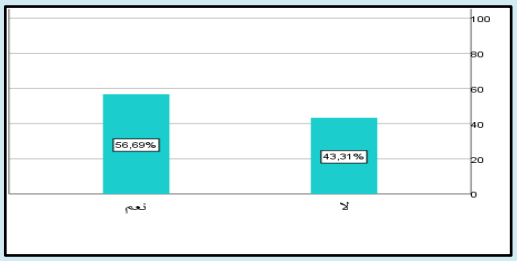


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (232) أن مجتمع عينة البحث عبر عن كونه انه ليس فرد من مجموعة بنسبة 60,63%، كما وجدنا أن نسبة 25,20% عبرت عن الفئة التي أجابت بنوعا ما، في حين مثلت نسبة14,17% الفئة التي أجابت بالإيجاب اتجاه الانتماء لمجموعة ضمن الحي السكني. في حين نجد من خلال شكل رقم (233) عبر السكان عن قيامهم بأعمال جماعية مع الجيران بالنفي ضمن أعلى نسبة والتي تمثل 57,48% بينما نجد الاجابة بنعم بنسبة 42,52% وهي الأقل نسبة.

نجد مما سبق أن سكان مجتمع عينة البحث يعيشون حالة حياد اتجاه القيام بأعمال في المجتمع السكني.

الشكل رقم (234): توزيع مفردات العينة حسب في حالة تعرضك لإصابة أو احتياجاتك للمساعدة والدعم من جيرانك، هل حصلت على المساندة.

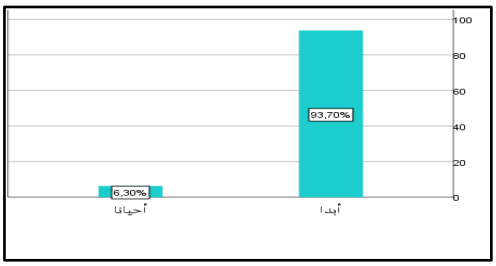


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (234) أن مجتمع عينة البحث أجاب عن انه في حالة التعرض للإصابة أو الاحتياج للمساعدة والدعم من الجيران، هل حصلت على المساندة بالإيجاب بنسبة 56,69%، كما وجدنا أن نسبة 43,31% عبرت عن الفئة التي أجابت بعدم حدوث ذلك.

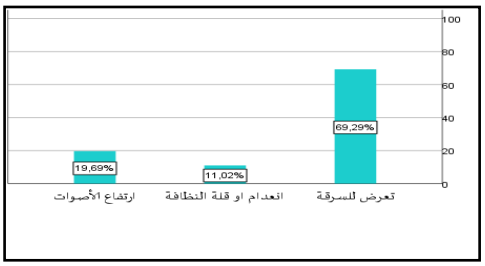
ومنه نجد إمكانية الحصول على المساعدة والدعم من الجيران داخل المجتمع السكني.

الشكل رقم (235): توزيع مفردات العينة حسب تعاني المضايقة والإزعاج من طرف الجيران



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (236): توزيع مفردات العينة في حالة نعم ما السبب.

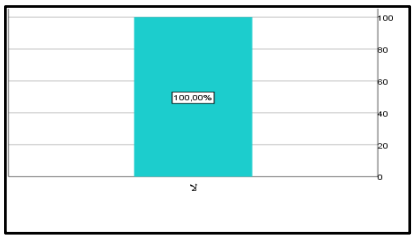


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (235) أن مجتمع عينة البحث أجاب عن السؤال حول المعاناة من المضايقة والإزعاج من طرف الجيران بالنفي بنسبة 93,70%، في حين عبرت نسبة 6,30% عبرت عن الفئة التي أجابت بأحيانا حول حدوث أي إزعاج أو مضايقة . يوضح الشكل رقم (236) أن مجتمع عينة البحث فسر في حالة الإجابة بالإيجاب حول المعاناة من المضايقة والإزعاج من طرف الجيران أن ذلك يعود إلي التعرض للسرقة بنسبة 69,29%، كما وجدنا أن نسبة 19,69% تمثل نسبة ارتفاع الأصوات بينما عبرت عن الفئة التي أجابت بانعدام أو قلة النظافة بنسبة 11.02%.

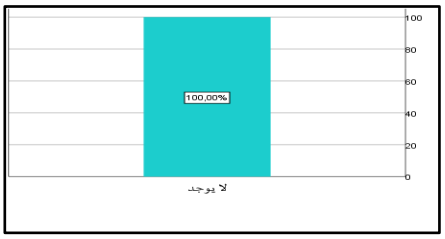
ومنه نجد أن سكان الأحياء السكنية في يعيشون في حالة من التعرض للسرقة اكثر من ارتفاع الأصوات أو قلة النظافة.

الشكل رقم (237): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد لجنة مكلفة بالحي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

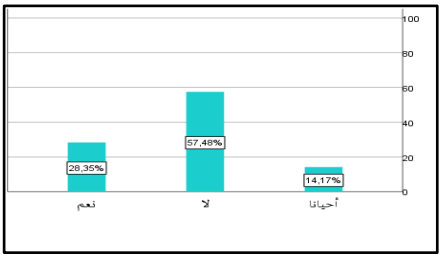
الشكل رقم (238): توزيع مفردات العينة إذا كان نعم ما مدى رضاك على اللجنة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

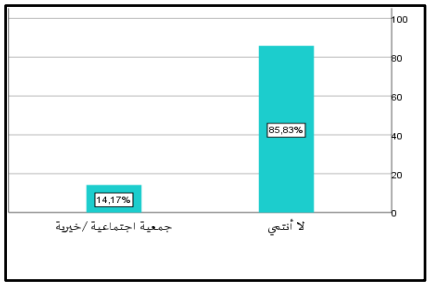
يوضح الشكل رقم (237) أن مجتمع عينة البحث اجمع على الإجابة بالنفي حول وجود لجنة مكلفة بالحيبنسبة 100%.ونجد من خلال الشكل رقم (238) أن مجتمع عينة البحث اجمع على الإجابة حول مدى الرضا على اللجنة بلا بنسبة100%. **مما سبق نجد غياب لجنة فعالة بالحي السكني تاقوفت وإنعدام الرضا لعدم وجودها.**

الشكل رقم (239): توزيع مفردات العينة حسب روح المبادرة والعمل التطوعي من أجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (240): توزيع مفردات العينة حسب هل تنتمي أو تشترك في أي مما يلي.

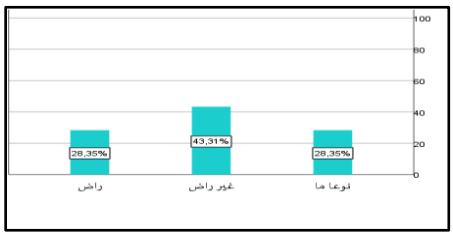


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (239) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول وجود روح المبادرة والعمل التطوعي من أجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي بالنفي بنسبة 57,48%، كما وجدنا أن نسبة 28,35% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بنعم، بينما تمثل نسبة الإجابة بأحيانا بنسبة 14,17%.بينما يوضح الشكل رقم (240) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حيث تمثل اكبر نسبة بـ 85,83% تليها نسبة المشتركون في جمعية خيرية بنسبة 14,17%.

نتيجة لما سبق نجد قلة روح المبادرة والعمل التطوعي او الاشتراك في الجمعيات بهدف القيام ببعض الأعمال والنشاطات.

الشكل رقم (241): توزيع مفردات العينة حول مدى الرضا عن أنشطتك أثناء أوقات الفراغ.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (241) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول مدى رضاك عن أنشطتك أثناء أوقات الفراغ بعدم الرضا بنسبة 43,31%، كما وجدنا أن نسبة 28,35% تمثل الفئة لكل من الإجابة بنوعا ما و راض.

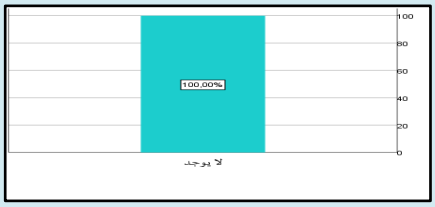
ومنه نجد أن غياب الرضا عن النشاطات من طرف السكان في أوقات الفراغ.

الشكل رقم (242): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد جرائم في حيك السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (243): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد في حيك السكني أي من الآفات الاجتماعية.

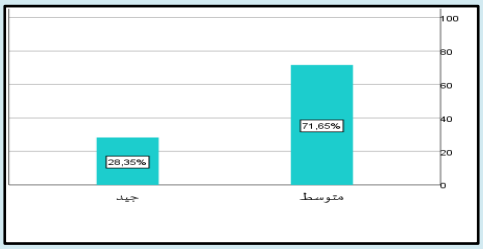


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (242) أن مجتمع عينة البحث اجمع على الإجابة بالنفي حول وجود جرائم في الحي السكني بنسبة 100%. يوضح الشكل رقم (243) أن مجتمع عينة البحث اجمع على الإجابة بالنفي حول وجود الآفات الاجتماعية ضمن الحي السكني حيث تمثل نسبة 100%.

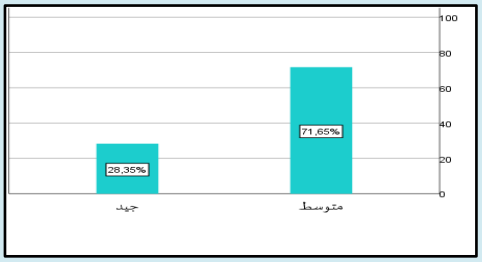
وبالتالي نجد انعدام وجود الجرائم والآفات الاجتماعية على مستوى الحي السكني تاقوفت.

الشكل رقم (244): توزيع مفردات العينة حسب توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الوحدات السكانية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (245): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك لأمان أطفالك في الحي السكاني.

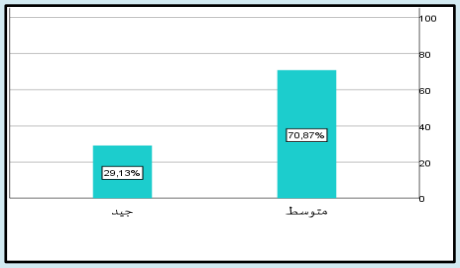


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (244) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الوحدات السكانية داخل الحي بالمتوسط بنسبة 71,65%، كما وجدنا أن نسبة

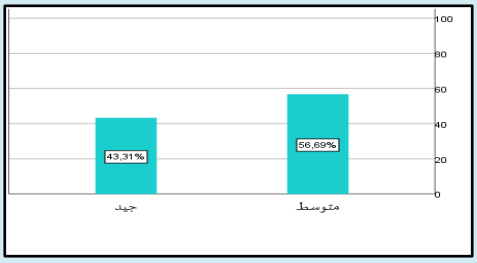
28,35% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد. حيث وصف توفر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الحي السكني تاقوفت بالمتوسط .من خلال الشكل رقم (245) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول حسب تقييم الأمان الأطفال بالحي السكني بالمتوسط بنسبة 71,65%، كما وجدنا أن نسبة28,35 % تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد. كما أضاف أن تقييم الأمان الأطفال بالحي السكني يعتبر متوسطا.

الشكل رقم (246): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في المسكن ليلا.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

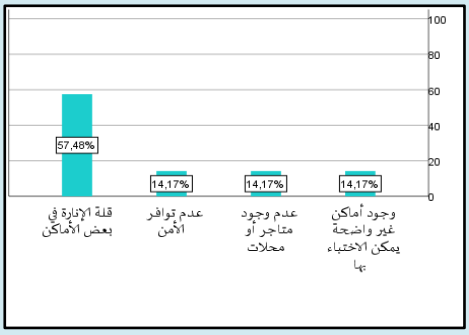
الشكل رقم (247): توزيع مفردات العينة حسب تقييمك للأمن والأمان في الحي أثناء اليوم.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (246) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول حسب التقييم للأمن والأمان في المسكن أثناء الليل بالمتوسط بنسبة 70,87%، كما وجدنا أن نسبة 29,13% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد. بينما يوضح الشكل رقم (247) أن مجتمع عينة البحث أجاب حول تقييم للأمن والأمان في الحي السكني أثناء اليوم. بالمتوسط بنسبة 56,69%، كما وجدنا أن نسبة 43,31% تمثل نسبة الفئة التي أجابت بالجيد، حيث نجد من خلال ما سبق تقارب التقييم من خلال ملاحظة ومقارنة النسب فيما يخص الأمن والآمان بالمسكن والحي السكني. **يعتبر توفر الأمن والأمان في الحي السكني أثناء ليلا واليوم متوسطا.**

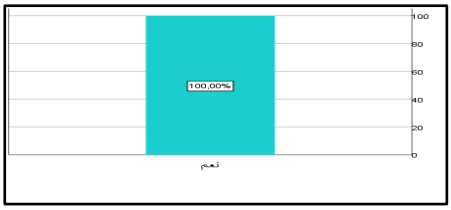
الشكل رقم (248): توزيع مفردات العينة في حالة عدم الشعور بالأمان وضح السبب وفقا للأتي.



المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (248) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول في حالة عدم الشعور بالأمان يعود السبب إلي قلة الإنارة في بعض الأماكن بنسبة 57,48%، كما تمثلت الإجابات حول وجود أماكن غير واضحة يمكن الاختباء والإجابة بعدم وجود متاجر أو محلات وبعدم توافر الأمن بنسبة 14,17% بالتساوي.**عدم توفر الأمن والأمان في الحي السكني تاقوفت يعود إلى قلة الإنارة ووجود أماكن غير واضحة بمعنى وجود خلل في التهيئة الحضرية والكفاءة الوظيفية.**

الشكل رقم (249): توزيع مفردات العينة حسب هل يوجد أمن حضري بالمنطقة أو هل تنتمي المنطقة إلى أمن حضري مجاور.



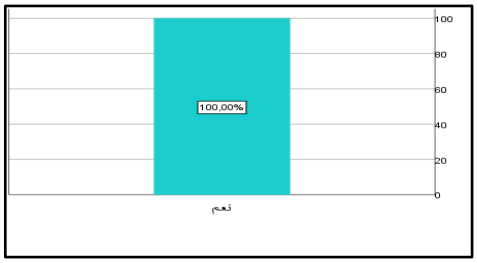
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (249) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول وجود أمن حضري بالمنطقة أو هل تنتمي المنطقة إلى أمن حضري مجاور حيث أجابت العينة بالإيجاب بنسبة 100%.

ينتمي الحي السكني تاقوفت إلى الأمن الحضري الرابع بالمنطقة وهو قيد العمل والنشاط الدائم.

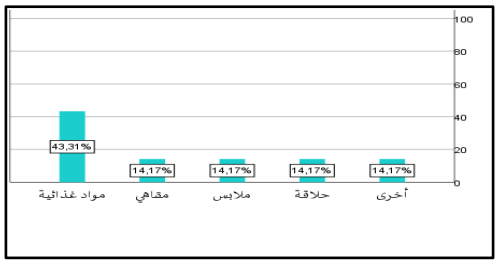
الجزء الثامن: مناقشة نتائج البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني.

الشكل رقم (250): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد محلات تجارية في الحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

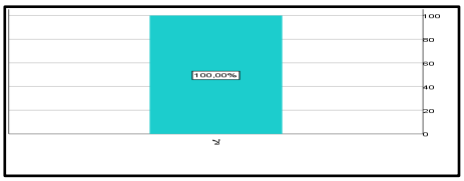
الشكل رقم (251): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر الحي على المحلات التالية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (250) أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإيجاب حول وجود محلات تجارية في الحي السكني بنسبة 100. من خلال الشكل رقم (251) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول توفر الحي على المواد الغذائية بأكبر نسبة وتتمثل في 43,31%، بينما تتساوى الخيارات الأخرى المتمثلة في مقاهي وملابس وحلاقة ومحلات أخرى وجدنا نسبة 14,17%. **توفر الحي السكني تاقوفت على المحلات التجارية المتنوعة والتي تلبي غالبية الاحتياجات اليومية للسكان.**

الشكل رقم (252): توزيع مفردات العينة حسب هل يتوفر الحي على محلات النشاطات المضايقة.



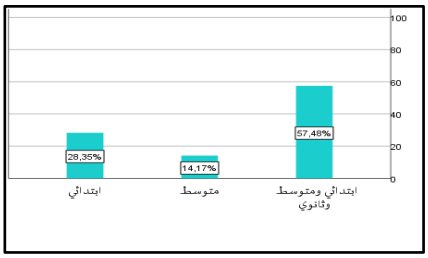
المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (252): أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود محلات النشاطات المضايقة في الحي السكني بنسبة 100%.

انعدام وجود محلات ونشاطات تجارية مضايقة في الحي السكني تاقوفت.

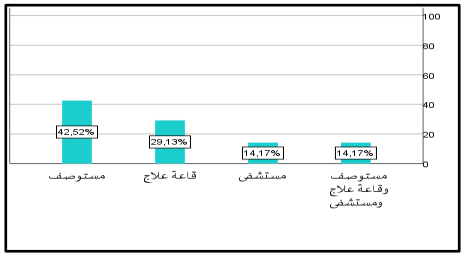
عن التجهيزات التعليمية والثقافية والترفيهية لحياة الأفراد داخل الحي السكني:

الشكل رقم (253): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي أو بالقرب منه التجهيزات التعليمية



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

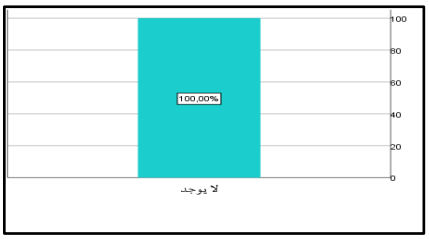
الشكل رقم (254): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات صحية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

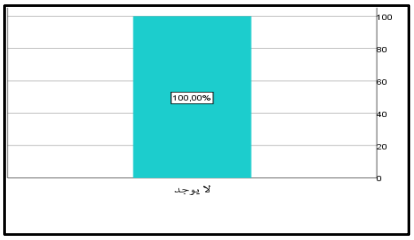
يوضح الشكل رقم (253): أن مجتمع عينة البحث أجاب حول وجود التجهيزات التعليمية حيث نجد النسبة نسبة 57,48% تمثل الفئة التي أجابت بوجود الأطوار الثلاثة، بينما عبرت نسبة 28,35% عن الفئة التي أجابت بوجود تجهيزات ابتدائية. في حين تمت الإجابة عن وجود طور المتوسط بنسبة 14,17%. من خلال الشكل البياني رقم (254) نجد أن الإجابات حول تواجد تجهيزات صحية بالمنطقة السكنية تتراوح بين النسب التالية: قدرت نسب الإجابة حول وجود مستوصف بنسبة 42,52% بينما نجد نسبة 29,13% تعبر عن وجود قاعة علاج، بينما نجد نسبتي وجود المستشفى ومستوصف وقاعة العلاج بنفس النسبة والتي قدرت بـ14,17%. **يتوفر الحي السكني تاقوفت على التجهيزات التعليمية حيث نجد الأطوار الثلاثة مع توفر التجهيزات الصحية بالمنطقة السكنية.**

الشكل رقم (255): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات ترفيهية وثقافية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (256): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات رياضية.

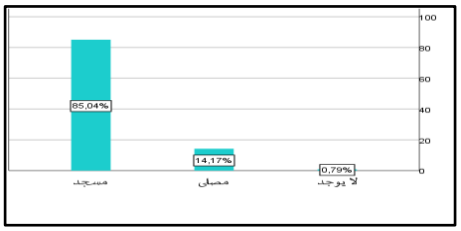


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (255) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب حول وجود بالحي تجهيزات ترفيهية وثقافية بالنفي بنسبة 100%. تبين لنا من خلال الشكل رقم (256) الذي يمثل إجابات عينة مجتمع البحث حول وجود تجهيزات رياضية حيث نجد نسبة 100% عبرت عن عدم وجودها.

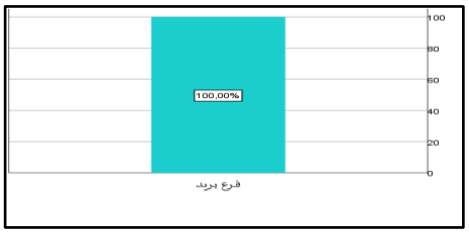
ومنه نجد غياب التجهيزات الترفيهية والثقافية والرياضية بالحي السكني تاقوفت.

الشكل رقم (257): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات دينية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (258): توزيع مفردات العينة حسب هل يتواجد بالحي تجهيزات إدارية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

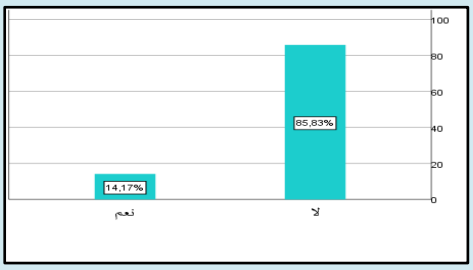
نلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (257) ان إجابات عينة مجتمع البحث حول وجود تجهيزات دينية بالحي السكني حيث نجد نسبة 85,04% الفئة التي أجابت بوجود مسجد بينما نجد نسبة 14,17% والتي أفادت بوجود مصلى في حين نجد نفس النسبة 14,17% والتي أفادت بعدم تواجدها.

تبين لنا من خلال الشكل رقم (258) الذي يمثل إجابات عينة مجتمع البحث حول وجود تجهيز إداري حيث نجد نسبة 100% الفئة التي أفادت بوجود فرع بريد.

ومنه نجد توفر التجهيزات الدينية على مستوى الحي السكني تاقوفت مع القرب مع بعض التجهيزات الإدارية وفرع بريد.

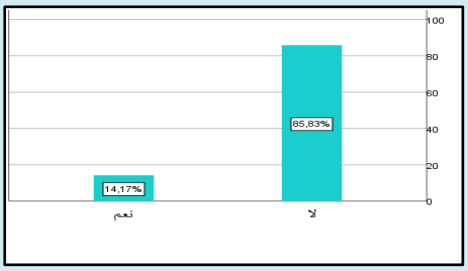
الجزء التاسع: بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني

الشكل رقم (259): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة الأماكن العامة.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (260): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة الواجهات العمرانية والتسريبات.

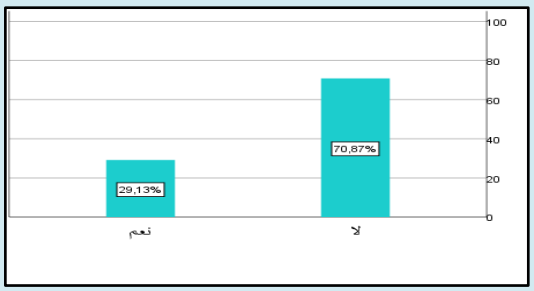


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

تبين لنا من خلال الشكل رقم (259): أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود إدارة وصيانة الأماكن العامة في الحي السكني بنسبة 85,83%، في حين عبرت نسبة 14,17% عن الفئة التي أجابت بنعم.يوضح لنا الشكل رقم (260): أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود إدارة وصيانة الأماكن العامة في الحي السكني بنسبة 85,83%، في حين عبرت نسبة 14,17% عن الفئة التي أجابت بنعم.

ومنه نجد غياب إدارة وصيانة الأماكن العامة الواجهات العمرانية وتشققات الواجهات العمرانية والتسريبات حيث تقع على عاتق السكان بصفته حي سكن فردي.

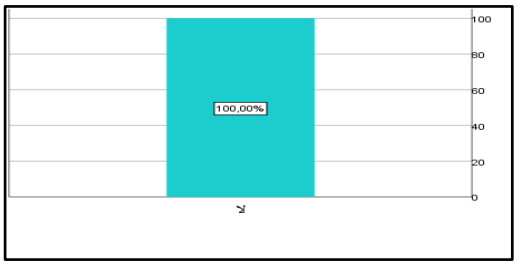
الشكل رقم (261): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد إدارة وصيانة "أثاث، أعمدة إنارة، وغيرها؟



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

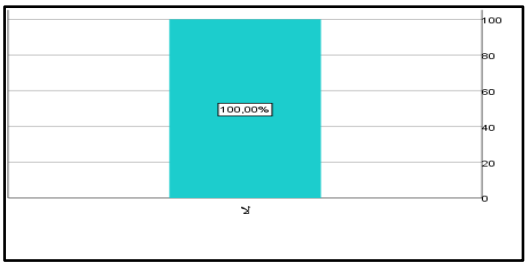
من خلال الشكل رقم (261) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالنفي حول وجود إدارة وصيانة " أثاث– أعمدة إنارة–. وغيرها في الحي السكني بنسبة تقدر بـ 70,87% بينما أجابت الفئة الممثلة بنعم بنسبة 29,13%. **غياب إدارة وصيانة "أثاث حضري، أعمدة إنارة، طرق.. وغيرها في الحي السكني بنسبة قدرت من طرف مجتمع عينة البحث بالأغلبية.**

الشكل رقم (262): توزيع مفردات العينة حسب هل تتوفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

الشكل رقم (263): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (262) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع حول عدم توفر الأحياء السكنية على المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر 100%. بينما نلاحظ خلال الشكل رقم (263) نلاحظ أن مجتمع عينة البحث أجاب بالإجماع بالنفي حول وجود كفاءة وصيانة للمساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر 100%. **ومنه نجد غياب المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني تاقوفت كما أضاف مجتمع عينة البحث بان الحي قريب من الحديقة العمومية الصنوبر وحديقة الحيوان بمدينة أم البواقي الواقعتين شمال الحي حيث نلاحظ ذلك من خلال مخطط موقع الحي بالنسبة للمدينة..**

صورة رقم (70): تمثل جمع النفايات المنزلية في الحي



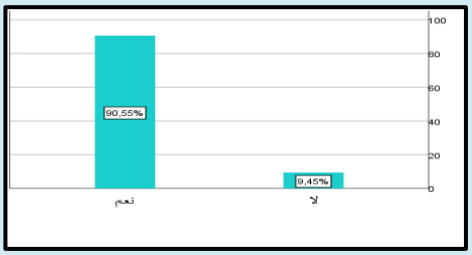
المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

صورة رقم(71): تمثل جمع النفايات المنزلية في الحي



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

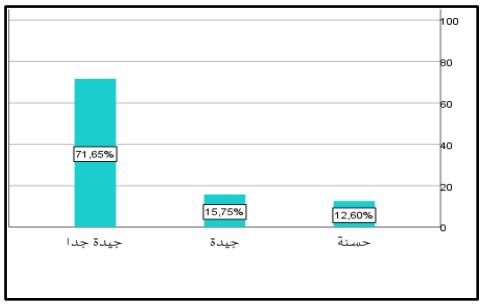
الشكل رقم (264): توزيع مفردات العينة حسب هل توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل البياني رقم (264) نلاحظ أن أغلبية عينة البحث أجاب بنعم حول توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني محل الإقامة بنسبة تقدر بـ90,55% بينما أجاب بالنفي الفئة الممثلة بنسبة 9.45%. **توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني تاقوفت حيث يمتلك كل مسكن حاوية خاصة يخرجها في أوقات محددة بهدف الجمع من طرف هيئة جمع النفايات بالمدينة.**

الشكل رقم (265): توزيع مفردات العينة حسب هل توجد كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات.

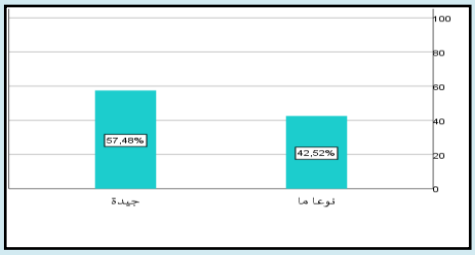


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الشكل أن مجتمع عينة البحث أجاب حول كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات بالأحياء السكنية كما يلي: قدرت نسبة 71,65% من عينة البحث للإجابات بأن العملية جيدا جدا بينما الجيدة قدرت بنسبة15,75%،

في حين نجد الحسنة بنسبة 12,60%. **وصفت كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات بالحي السكني تاقوفت بالجيدة جدا في أغلب الأوقات.**

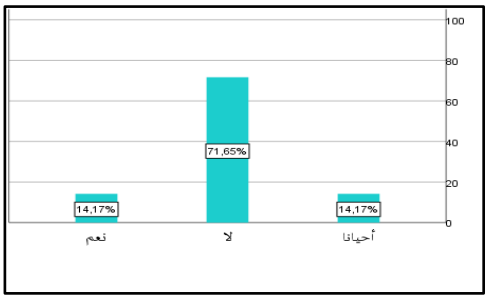
الشكل رقم (266): توزيع مفردات العينة حسب هل إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في منطقتك السكنية " المناطق الخدمية – الترفيهية".



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

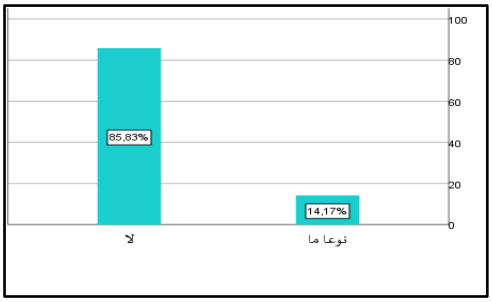
من خلال الشكل رقم (266) وجدنا أن نسبة 57,48% من عينة البحث أجابت أن إمكانية الوصول للأماكن المختلفة في الحي السكني "المناطق الخدمية– الترفيهية"بالجيدة، كما نجد أن الإجابة بنوعا ما قدرت بنسبة 42,52%. **تميزت الحركة في الحي السكني تاقوفت بسهولة الوصول للأماكن المختلفة.**

الشكل رقم (267): توزيع مفردات العينة حسب هل تقوم بالأنشطة المختلفة " السير– القراءة– ركوب الدراجات–" في الأماكن المفتوحة داخل الحي السكن.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (268): توزيع مفردات العينة حسب هل تلاءم الأماكن العمومية لأنشطتك المختلفة.

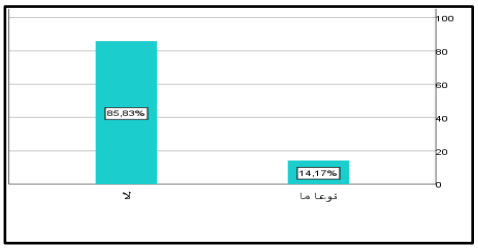


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

نجد من خلال الشكل رقم (267) أن نسبة 71,65% من عينة البحث أجابت بالنفي حول هل تقوم بالأنشطة المختلفة " السير– القراءة– ركوب الدراجات–" في الأماكن المفتوحة داخل الحي السكني.كما نجد أن الإجابة بأحيانا ونعم قدرت بنسبة 14,17% بالتساوي. نجد من خلال الشكل رقم (268) أن نسبة 85,83% من عينة البحث أجابت بأن الأماكن العمومية لا تلاءم الأنشطة المختلفة بينما نجد الإجابة بنوعا ما قدرت بنسبة 14,17%. **ومنه نستنتج أن سكان الحي السكني تاقوفت لا يقومون بالأنشطة بالأغلبية حيث تعود الأسباب إلي عدم تناسب وتلاؤم هذه الأماكن للأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف السكان.**

الشكل رقم (269): توزيع مفردات العينة حسب هل توفر لك البيئة السكنية الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع احتياجاتك المتغيرة.

نجد من خلال الشكل رقم (269) أن نسبة 85,83% من عينة البحث أجابت بأن البيئة لا توفر الفرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة.بينما نجد الإجابة بنوعا ما



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

قدرت بنسبة 14,17%.

وبالتالي نستنتج عدم مرونة البيئة السكنية حيث لا يمكن أن توفر فرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة.

الصورة رقم (72): توضح البيئة الحضرية في الحي السكني تاقوفت



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

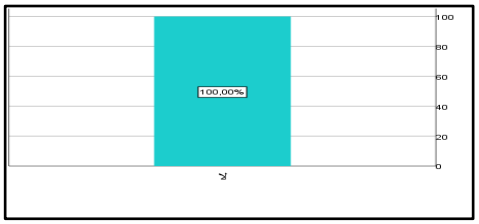
الصورة رقم (73): توضح البيئة الحضرية في الحي السكني تاقوفت



المصدر: من التقاط الباحثة، 2023م.

الشكل رقم (270): توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (مؤقتة)؟

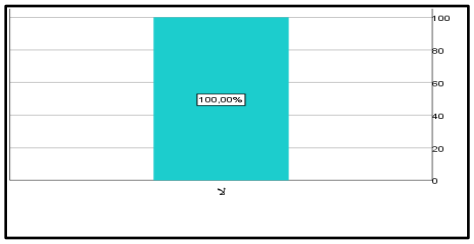
مثال: "اقتلاع نبات– إلقاء النفايات"



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

الشكل رقم (271): توزيع مفردات العينة حسب هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (عمرانية)؟

مثال: "مخالفة بنائية– مخالفة إنشائية.

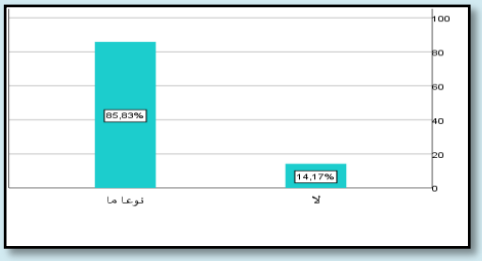


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (270) أن نسبة 100% أجابت في أن البيئة السكنية لا تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات بمخالفة (مؤقتة). كما نجد خلال الشكل رقم (271) أن عينة البحث أجابت في أن البيئة السكنية لا تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات عمرانية حيث أجاب بالنفي بنسبة 100% بالنفي. **مما سبق نستنتج أن البيئة السكنية لمجتمع عينة البحث لا تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات مؤقتة ولا مخالفات عمرانية دائمة.**

الجزء العاشر: تحليل ومناقشة نتائج البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن

الشكل رقم (272): توزيع مفردات العينة حسب هل أنت راض على الصورة النهائية لإنشاء الحي السكنية والمساكن.

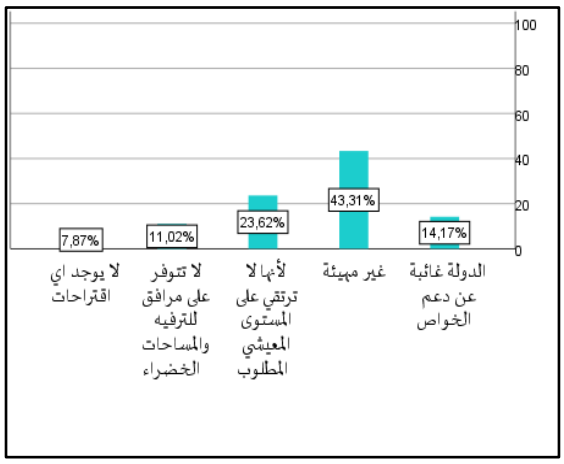


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

يوضح الشكل رقم (272) أن أغلبية عينة مجتمع البحث راضية نوعا ما على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء ومثلت نسبة 85,83% في حين مثلت الفئة الغير راضية بنسبة 14,17%.

وهذا ما يعبر عن الصورة النهائية للمساكن والحي السكني من الناحية الجمالية بالإضافة إلى التخطيط أو التصميم.

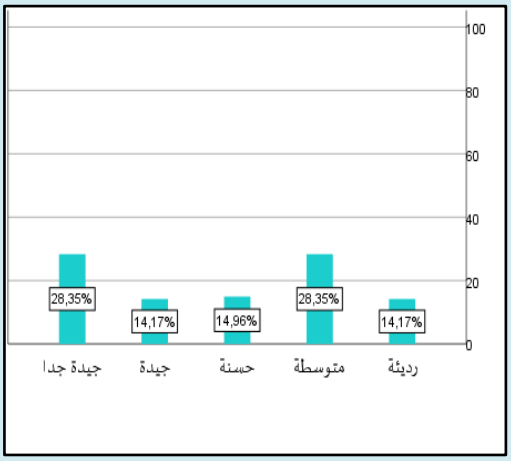
الشكل رقم (273): توزيع مفردات العينة حسب الرضا على الصورة النهائية للحي السكني



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل الموالي نجد أن انعدام الرضا على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية راجع إلي عدم تهيئتها بنسبة 43.31% بينما نجد الفئة التي أجابت أنها لا ترتقي على مستوى المعيشي المطلوب بنسبة 23,62%كما اتجه البعض إلي الإجابة بغياب الدولة عن دعم الخواص بنسبة 14,17% في حين نجد الفئة التي أجابت بعدم توفرها على مرافق للترفيه والمساحات الخضراء بنسبة 11,02% بينما الفئة التي أجابت بعدم وجود اقتراحات بنسبة7,87%. **ومنه نجد أن الأسباب تعود عموما إلي نقص في المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتنظيم فضلا على تلك التي تعود إلى الارتقاء للمستوى المعيشي.**

الشكل رقم (274): توزيع مفردات العينة حول جودة الحياة لحياتك بصورة عامة

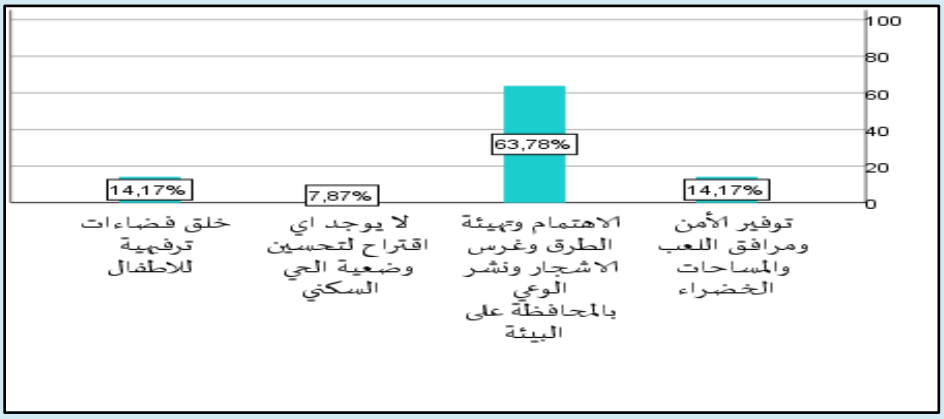


المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الشكل رقم (274) نجد أن أغلبية مجتمع العينة أجابت حول تقييمها لجودة الحياة الخاصة بهم بمتوسطة وجيدة جدا بنسبة 28.35% بينما نجد الفئة التي وصفتها بالحسنة تمثل نسبة 14,96% كما نجد الفئة الأقل الرديئة والجيدة بنسبة 14.17%. **ومنه نجد أن سكان الحي السكني تاقوفت يرجحون تقييم جودة حياتهم عموما بين المتوسطة والجيدة جدا والجيدة والحسنة لنجد الرديئة حيث يمكن أن نستنتج هناك جودة الحياة مقبولة وجيدة مع التطلع الدائم إلى المزيد تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل .**

اقتراحات مجتمع عينة البحث

الشكل رقم (275): توزيع مفردات العينة حول تحسين وضعية الحي السكني والارتقاء بجودة الحياة ماهي اقتراحاتك.



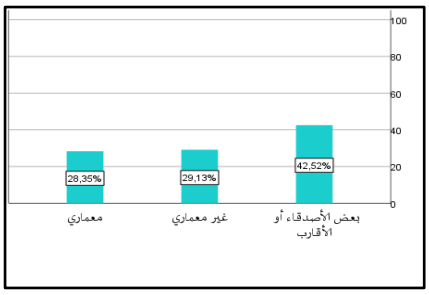
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجspss

من خلال الشكل رقم (275) نجد أن أغلبية مجتمع العينة اقترح ضرورة الاهتمام بتهيئة الطرق وغرس الأشجار ونشر الوعي بالمحافظة على البيئة بنسبة 63.78 %تليها الاقتراح حول توفير الأمن ومرافق اللعب والمساحات الخضراء بنسبة 14,17% لتتساوى مع اقتراح فضاءات ترفيه للأطفال بنسبة 14,17% بينما إجابة الفئة الأقل بعدم وجود اقتراحات حول تحسين وضعية الحي بنسبة 7,87%.

ومن هنا نجد أن اقتراحات مجتمع عينة البحث تتمحور حول أبعاد بيئية واجتماعية ونفسية وعمرانية بهدف تحسين جودة الحياة ضمن أحيائهم السكنية وإستدامتها.

الخلفية العمرانية لعينة مجتمع البحث

الشكل رقم (276): توزيع مفردات العينة حول خلفيتك (مرجعيتك) المعمارية والعمرانية.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامجspss

يوضح الشكل (276) أن معظم مجتمع العينة لديهم أصدقاء أو أقارب معماريين بنسبة 42.52% في حين نجد الغير معماريين بنسبة 29,13%، بينما المعماريين يشكلون نسبة 28.35% حيث قمنا توضيح الأسئلة الإستبيانية وشرحها بالتفصيل.

المحور الثالث: مناقشة نتائج المؤشرات وارتباطها بصحة الفرضيات.

1. مناقشة نتائج الجزء الأول: البيانات الشخصية.

- يتصف مجتمع الحي السكني تاقوفت بالمجتمع الشاب حيث سجلت أعلى النسب للفئات العمرية الممتدة من 40-50 سنة، كما أن أغلبية سكان العينة حاصلين على التعليم الجامعي ثم الثانوي وهذا ما ساعد في الإجابة على الاستبيان و استيعاب الأسئلة، كما قمنا بتوضيح الأسئلة الخاصة بالاستبيان وشرحها بالتفصيل.
- بالإضافة إلى أن أغلبيتهم من الفئة العاملة يحصل اغلبهم على دخل فردي يندرج ضمن في الفئة التي يفوق دخلها 60000 دج ثم تليها الفئة التي يتراوح الدخل فيها من 30000 إلى 60000 دج، وهذا ما يفسر تمكن السكان من بناء سكناتهم الفردية.

2. مناقشة نتائج الجزء الثاني: البيانات الخاصة بالسكن السابق

- يعتبر أغلبية سكان الحي تاقوفت من السكان الأصليين المقيمين بالمدينة لأكثر من 10 سنوات وهذا يوضح ويعبر عن أهمية إنتاج السكن في مدينة أم البواقي.
- معظم السكان الحاليين كانت إقامتهم عن طريق السكن التساهمي او الفردي الشبه حضري ثم نجد (الإيجار، الورثة، السكن الريفي) كما أن أغلبيتهم تمتلك السكنات السابقة بأعلى نسبة وهذا ما يوضح أن مجتمع الحي السكني تاقوفت لديهم رغبة في تحصيل جودة حياة أفضل من خلال تحصيل جودة سكن يحقق تطلعاتهم في حياة أفضل، وان السكن السابق ليس بالسكن الرديء وإنما بالنسبة لمعظمهم ذو حالة متوسطة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة في الرغبة في تحصيل سكن ذو جودة أفضل وان السكن السابق ليس بالسكن الجيد بالنسبة لمعظمهم كما يفسر أسباب توجه السكان إلي السكن الحالي والتي تتناسب مع إمكانيته ومتطلباته الحالية والمستقبلية.

3. مناقشة نتائج الجزء الثالث: البيانات الخاصة بالمسكن الحالي.

- أن السكن الفردي ذو نمط الفيلا بالحي السكني تاقوفت الدراسة تتراوح مساحته من 100 الى 300 متر مربع بالأغلبية.
- معظم المساكن ذات 5 غرف وأكثر الأمر الذي يوضح وجود الخصوصية داخل المساكن ويعكس مساحات السكن الجيدة مقارنة بعدد الأفراد الذين نجدهم من 5-7 بالأغلبية، رغم وجود أولاد متزوجون في نفس المسكن بالإضافة إلى وجود أفراد من الأهل يقيمون بالمساكن حيث وضح السكان أنهم من الأصول كالأب والأم.
- وجود تغير كبير في تقبيم سكان الحي عينة البحث لحالة السكن السابق والحالي والانتقال من الحالة المتوسطة بأعلى نسبة إلى الجيدة جدا.
- أن صيغة الملكية للسكن الفردي وهي أعلى فئة، بينما أضاف مجتمع البحث أن الفئة المستأجرة تمثل الفئة التي استأجرت السكنات لأغراض ونشاطات اقتصادية،من طرف ملاكها الأصليين المغتربين أو المقيمين في مدن أخرى لأغراض خاصة.
- ومن هنا نجد أن حي السكن الفردي تاقوفت يعتبر كامل التغطية للشبكات الضرورية بالإضافة إلي عناصر التصميم الداخلي للمسكن وها ما يتوافق مع نمط السكن الفردي-فيلا- والمساحات الخاصة بالمساكن.
- أن المساكن تعتبر كاملة التغطية للشبكات الضرورية بالإضافة إلي عناصر التصميم الداخلي للمسكن من مطبخ وحمام وصالة وغرف النوم، وها ما يتوافق مع نمط السكن الفردي-فيلا- والمساحات الخاصة بالمساكن.
- كما تعتبر نسبة التزويد بالمياه كافية بالحد الذي يتطلع إليه السكان ويلبي حاجاتهم، حيث وضح السكان أن هذا يعود إلى امتلاك خزانات خاصة بالمساكن ذات سعات كبيرة.
- أن التصميم الداخلي للغرف ومساحاتها يتناسب مع حجم الأسرة كما أن الأغلبية ليس لديهم رغبة في إحداث تغييرات على المسكن بينما تتمثل أسباب ودوافع الأقلية الراغبة في ذلك علي التعديل في بعض الأعمال الخاصة بالإتقان وإضافة ديكورات وتصاميم جمالية ما يفسر رغبة السكان بالارتقاء والتحسين من الجانب الجمالي والرفاهية للسكن ولا يرغبون بتغيير السكن.
- كما لوحظ على مستوى الأحياء انتشار ثقافة التوسيع في السكن وإضافة مساحة خارجية وضمها إلي المسكن عن طريق تسويرها واستغلالها لأغراض خاصة داخل الحي السكني الفردي تاقوفت بهدف تحصيل مساحة خاصة اكبر حيث توجه البعض من السكان إلى ارتكاب تجاوزات عمرانية رغم انعدام الحاجة إليها...وهذا ما يتوافق مع نموذج التوافقية البيئية.

4. مناقشة نتائج الجزء الرابع: البيانات المتعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن.

- وجود التماسك الأسري وروح المشاركة مع الراحة والشعور بالاستقلالية.

- توفر الخصوصية داخل المساكن والشعور بالراحة والخصوصية والاستقلالية داخل السكن كما ذكرنا أعلاه الأمر الذي دفع إلى قلة الاختلافات والمشاحنات ووجودها يقتصر على الأطفال فقط ومن هنا نجد أن ارتفاع في المؤشرات الحضرية أو العمرانية للمساكن بمعنى المؤشرات الموضوعية أدى إلى الانعكاس إيجابا وارتفاع في المؤشرات النفسية للأفراد وبدورها دفعت الأفراد إلى اتخاذ ردود أفعال ايجابية بمعنى أنها أثرت إيجابا على المؤشرات الذاتية ثم السلوكية ما يجعلها تؤثر على استدامة علاقة السكان بالبيئة السكنية والحضرية داخل الحي.
- أن السكان أبدو رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن، وهذا ما يدعم بناء النتيجة السابقة.
- توفر التجهيزات المنزلية الضرورية داخل المساكن مع غياب مشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ الأمر الذي يعبر على الجودة السكنية.

5. مناقشة نتائج الجزء الخامس: البيانات الخاصة بالحي السكني الحالي

- تنوع فترة إقامة السكان بالحي حيث يتضح أن النسب المتعلقة من 5-10 والتي تمثل السكان الأصليين للأحياء هي الفئة الأكبر لتليها الممثلة بالفترة الممتدة من 2-5 والتي تعتبر جديدة لنجد النسبة المتعلقة بفترة الأقل من سنة إلى سنتين والمتعلقة بالسكان الجدد سواء مستأجرين أو ملاك.
- تفسر نتائج أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن أنها تعود إلى توافق هذا النمط من السكن مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وانه السكن الذي يحقق تلبية حاجتهم ويتماشى مع متطلباتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير الجودة والرفاهية. كما نجد أن النسبة الراغبة في التغيير تتعلق بالمستأجرة والغير مالكة للسكن. وهذا ما يتوافق من نموذج التوافقية البيئية.

6. مناقشة نتائج الجزء السادس: البيانات الخاصة بالبيئة الحضرية داخل الحي السكني.

- غياب المساحات الخضراء ومساحات الترفيه واللعب والمساحات المفتوحة في الحي السكني تاقوفت بسبب طبيعة السكن الفردي وأنها تحتوي على مساحات خضراء خاصة بالسكن.
- يعاني الحي السكني تاقوفت من بعض المشاكل المتعلقة بالظواهر الجوية كارتفاع أشعة الشمس نظرا لقلة العناصر الخضراء والأشجار بالإضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بنقل الرياح للنفايات والأتربة في حالات وجودها، بالإضافة إلى بعض المشاكل المتعلقة بالفياضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار بالإضافة إلي بعض مشاكل التلوث البصري والهوائي.
- نقص كبير في توفر عناصر التأثيث الحضري وخاصة أعمدة الإنارة في الحي السكني تاقوفت.
- أن العنف الحضري في الحي السكني تاقوفت عينة الدراسة غير موجود حيث سجلت كل الإجابات بالنفي.
- توفر وسائل المواصلات العامة المتمثلة في حافلات النقل الحضري على مستوى الطريق الوطني رقم10 وسيارت الأجرة ضمن الطريق الثانوي الواقعان بمحاذاة الحي السكني تاقوفت بصورة مستمرة

ومتعاقبة وبشكل كاف في أغلب الأوقات. في حين تفتقر أماكن الوقوف والتوقف للتهيئة الخاصة بها والتي من شأنها الرفع من جودة النقل والإستخدام.

- أغلبية سكان الحي السكني تاقوفت يستخدمون المواصلات العامة بتردد منخفض حيث سجلت الأغلبية بالاستخدام مرة بالشهر وآخرون بعدد مرات متفاوتة حيث وضح سكان عينة البحث ان ذلك يعود لاستخدامهم لسياراتهم الخاصة، بالإضافة إلى ملائمة سعر المواصلات بينما اعتبروها غير مريحة. كما تميزت بسهولة الوصول في حين نجد أن أغلبية سكان عينة البحث يفضلون استخدام السيارة الخاصة، حيث أضاف مجتمع البحث أن ذلك يعود لتحصيل الراحة والخصوصية والسهولة في الوصول والتحكم في الوقت بمعنى لتحقيق جودة نقل أفضل وبالتالي جودة حياة أفضل.

7. مناقشة نتائج الجزء السابع: البيانات الخاصة بالحياة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني.

- غياب لجان فعالة بالأحياء السكنية عينة البحث وإنعدام الرضا لعدم وجودها مع قلة روح المبادرة والعمل التطوعي بهدف القيام ببعض الأعمال والنشاطات. مع القيام بالنشاطات من طرف السكان في أوقات الفراغ.

- عدم وجودة جرائم والآفات الاجتماعية على مستوي الأحياء الحي حيث وصف مجتمع البحث حول توفر الأمن والأمان بالنسبة للأطفال واثناء الليل واليوم متوسطا. بالمتوسط حيث يعيشون في حالة من التعرض للسرقة حيث اعتبروا عدم توفر الأمن والأمان يعود إلى الأماكن التي تفتقد التهيئة الحضرية والكفاءة الوظيفية رغم انتماء الحي للأمن الحضري بالمنطقة وهو قيد العمل والنشاط الدائم.

- يملك السكان إحساس الانتماء للمجتمع السكني وفي نفس الوقت يشعرون بالانتماء إلى جيرانهم، وهناك ارتفاعا في مستوى الرضا عنهم ومستوى الرضا على الحياة معهم مع إمكانية الحصول على المساعدة والدعم من الجيران داخل المجتمع السكني.

- يعيش سكان الحي السكني تاقوفت حالة حياد اتجاه القيام بأعمال في المجتمع السكني بالإضافة الى قلة روح المبادرة والعمل التطوعي او الاشتراك في الجمعيات بهدف القيام ببعض الأعمال والنشاطات.

8. مناقشة نتائج الجزء الثامن: البيانات الخاصة بالجانب الخدماتي والاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني

- توفر الأحياء السكنية عينة الدراسة على المحلات تجارية المتنوعة والتي تلبي غالبية الاحتياجات اليومية للسكان، غالبيتها غير مضايقة إلا القليل منها، كما تتوفر على التجهيزات التعليمية حيث نجد الأطوار الثلاثة مع توفر التجهيزات الصحية وغياب التجهيزات الترفيهية والثقافية بالأحياء السكنية ونقص كبير في التجهيزات الرياضية. كما تتوفر التجهيزات الدينية مع بعض التجهيزات الإدارية وفرع بريد.

9. مناقشة نتائج الجزء التاسع: بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة والتسيير داخل الحي السكني:

- غياب إدارة وصيانة الأماكن العامة الواجهات العمرانية وتشققات الواجهات العمرانية والتسريبات حيث تقع على عاتق السكان بصفته حي سكن فردي مع غياب إدارة وصيانة"أثاث حضري،أعمدة إنارة، طرق.. وغيرها في الحي السكني بنسبة قدرت من طرف مجتمع عينة البحث بالأغلبية.
- غياب المساحات الخضراء والمساحات العمومية والحدائق بالحي السكني تاقوفت كما أضاف مجتمع عينة البحث بان الحي قريب من الحديقة العمومية الصنوبر وحديقة الحيوان بمدينة أم البواقي الواقعتين شمال الحي حيث نلاحظ ذلك من خلال مخطط موقع الحي بالنسبة للمدينة.
- توفر حاويات جمع النفايات بالحي السكني تاقوفت حيث يمتلك كل مسكن حاوية خاصة يخرجها في أوقات محددة بهدف الجمع من طرف هيئة جمع النفايات بالمدينة. كما وصفت كفاءة وجمع وتفريغ حاويات النفايات بالحي السكني تاقوفت بالجيدة جدا في أغلب الأوقات. كما تميزت الحركة في الحي السكني تاقوفت بسهولة الوصول للأماكن المختلفة.
- أن سكان الحي السكني تاقوفت لا يقومون بالأنشطة بالأغلبية حيث تعود الأسباب إلي عدم تناسب وتلاؤم هذه الأماكن للأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف السكان، حيث تعود الأسباب إلي عدم تناسب وتلاؤم هذه الأماكن للأنشطة التي يمكن ممارستها من طرف السكان.
- عدم مرونة البيئة السكنية حيث لا يمكن أن توفر فرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة وهذا ما يثبت النتيجة السابقة ،كما أن البيئة السكنية لمجتمع عينة البحث لا تفرض على مجتمع العينة القيام بمخالفات مؤقتة ولا مخالفات عمرانية دائمة. وهذا ما يتوافق مع نموذج التوافقية البيئية

10. مناقشة نتائج الجزء العاشر: البيانات الخاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن.

- أغلبية السكان أجابوا أنهم راضون نوعا ما على الصورة النهائية لحيهم السكني تاقوفت والتي وضح أن الأسباب تعود عموما إلي نقص في المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتنظيم فضلا على تلك التي تعود إلى الارتقاء للمستوى المعيشي.
- ومنه نجد أن سكان الحي السكني تاقوفت يرجحون تقييم جودة حياتهم عموما بين المتوسطة والجيدة جدا والجيدة والحسنة لنجد الرديئة حيث يمكن أن نستنتج هناك جودة الحياة مقبولة وجيدة مع التطلع الدائم إلى المزيد تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل. وهذا ما يتوافق مع نموذج التوافقية البيئية.

نتيجة لما سبق نجد أن تفسير جودة الحياة من خلال منظور الاستدامة في عينة البحث الخاصة بالنمط السكن الفردي ضمن العينة المختارة والتي تتمثل في السكن الفردي تاقوفت تمثلت في نموذج التوافقية البيئية، في حين أن هذا النمط السكني من خلال دراستنا للعينة البحثية يتوافق مع منهج علم

النفس التكاملي والذي كما ذكرنا من خلال الفصل الثاني في هذه الأطروحة انه يعتبر أن إدراك الفرد لحياته يجعله يقيم شخصيا ما يدور حوله، كما يمكنه من أن يكون أفكارا كي يصل إلى الرضا عن الحياة، حوله والشعور بجودة الحياة من خلال الأفكار ذات العلاقة بالهدف الشخصي الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه والمعنى الوجودي الذي يقسم العلاقة بين الأفكار والأهداف فضلا على الشخصية والعمق الداخلي.

بينما يمكن تفسير هذا النوع من العلاقة بين السكان والحي السكني الفردي عينة البحث بالإستجابة الإيجابية كما تفسرها نظرية تحديد علاقة الإنسان ببيئته الحضرية للمؤرخ الإنجليزي أرنولد توينبى والتي مفادها أن نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.

وان في هذه العلاقة يوجد أخذ وعطاء في العلاقة بين الإنسان والبيئة بمعنى مؤثر ومتأثر بطريقة ديناميكية متبادلة حيث يقوم السكان بتشكيل بيئتهم الحضرية وهم بدورهم يتأثرون بها ويمكن حتى أن تساهم هذه البيئة هي بدورها في تشكيلهم ضمن علاقة متبادلة.

وهنا نجد أن فرضيتنا البحثية الثانية والتي افترضنا من خلالها أن التنمية المستدامة وجودة الحياة تساهم في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي بدفعها إلي النمو والتطور أو التدهور والتداعي وإن تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية يكمن في طبيعة تأثير مؤشراتها وتفاعلها فيما بينها ومدى انعكاسها السلبي أو الإيجابي على علاقة السكان ببيئتهم الحضرية ضمن الأحياء السكنية، حيث تشير مجمل النتائج وفقا لنموذج التقييم المقترح في الاطروحة من خلال عينة البحث المتعلقة بنمط السكن الجماعي ضمن القطب العمراني ماكوماداس الى مجموعة من الإنعكاسات الإيجابية على التنمية المستدامة وجودة حياة السكان وعلاقتهم ببيئتهم الحضرية بالاضافة الى حالة الرضا الواضحة حول جودة حياتهم واستدامتها رغم وجود العديد من المفارقات الواضحة حول النقائص المتعلقة بالجوانب العمرانية واحتياجات السكان والتي استخدمها السكان كحافز لمجموعة من التطلعات والعمل على التحسين والتطوير والنمو على مستوى الحي السكني عينة البحث .

وبالتالي نجد أن الفرضية الرئيسية المتمثلة في أن التعرف على مؤشرات التقييم لجودة الحياة من خلال بيانات ومعلومات واضحة في الأحياء السكنية يساهم في تطوير العملية التخطيطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة بالعمل على تحسين جودة الحياة بها بما يتناسب مع احتياجات السكان، فرضية صحيحة ومحققة.

الخلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى معالجة جزء من الجانب التطبيقي من خلال تطبيق العينة القصدية والتي تعمدنا أن تكون على نمط السكن الفردي وإجراء المسح الشامل للسكنات الموجودة على مستوى الحي السكني وذلك لانخفاض الكثافة السكانية بها مقارنة مع أحياء السكن الجماعي، لبلوغ نتائج دقيقة وصحيحة بالنسبة لأهدافنا البحثية.

والتي من خلالها قمنا بعرض النتائج المتوصل إليها والمستخلصة من عملية التفريغ والتحليل والتقييم والتفسير للبيانات والمعطيات التي تم جمعها في العمل الميداني في إطار المجالات والمؤشرات البحثية المستخلصة في الجانب النظري من الأطروحة كمنهجية تقييم فيما يتماشى مع طبيعة بحثنا، كما ناقشنا هذه النتائج حسب كل جزء ومجاله بالإضافة إلي محاولة مقارنتها فيما بينها وفهم العلاقات الموجودة وربطها بالنظريات المفسرة لجودة الحياة وعلاقة الإنسان ببيئته الحضرية للمساهمة في المزيد من التوضيح والتفسير والفهم فضلا على التوصل إلى مدى أهمية تسليط الضوء على هذه العلاقات ومدى مساهمتها في جودة حياة السكان ضمن أحيائهم السكنية بصفة عامة.

الخاتمة العامة

والتوصيات البحثية.

الخاتمة:

قمنا من خلال هذه الأطروحة والتي تتعلق بالتنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية – حالة مدينة أم البواقي بين منهجية التخطيط وواقع التنفيذ، برصد مجموعة من النتائج المتوصل إليها في الدراسة كمحصلة البحث إسنادا على كل من الجانبين النظري والتطبيقي، انطلاقا من طرح مجموعة من الأسئلة والفرضيات المفترضة بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من الأدوات والوسائل المستخدمة والمناهج المتبعة، فضلا على انتقاء المؤشرات المعتمدة والدمج بين كل من المنهجين الموضوعي والذاتي من خلال المؤشرات الذاتية والموضوعية ، تحليلها وتفسيرها بما يتوافق مع مجال بحثنا والتي سوف نقوم بمناقشتها واستعراضها ضمن الاستنتاجات البحثية ومجموعة من التوصيات العامة وحدودنا البحثية مع التطرق إلى الأفاق البحثية كما يلي:

1. ملخص نتائج الجانب النظري ومناقشة الفرضيات على ضوء تحقيق الأهداف:

أ. من خلال تطرقنا إلى التنمية المستدامة من المنظور الحضري توصلنا إلي مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتوافق فيها تلبية متطلبات الأجيال في الوقت الحاضر مع متطلبات الأجيال المستقبلية بهدف الاستمرارية دون الإنقاص من القدرات والموارد لتحقيق الارتقاء بجودة حياتهم.
- تهدف كل من جودة الحياة والتنمية المستدامة من المنظور الحضري إلى تحسين الجوانب المختلفة في حياة الإنسان بصفة عامة وضمن المجال الحضري بصفة خاصة.
- أن للمؤشرات الاجتماعية أهمية قصوى فيما يتعلق بالمنهجية التي يمكن استخدامها للقياس داخل الأحياء السكنية ضمن المجتمعات الحضرية عند الإقبال على أي نوع من البرامج التنموية في إطار التنمية المستدامة بهدف الارتقاء بجودة حياة السكان داخل المناطق الحضرية أو أحيائهم السكنية.
- أن أهمية المؤشرات لقياس جودة الحياة ومدى قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة داخل المناطق الحضرية لدراسة الوضع القائم وتحديد المعايير المطلوبة مستقبلا وتقييم التجارب التي تم تنفيذها بهدف التوجيه نحو المسار الصحيح عبر منهجية لتقييم جودة الحياة الحضرية والعمرانية وهي الإطار الذي يجمع التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة سويا فهي ترسم دور فريق التخطيط وتحدد أهدافه، وتقدم التساؤلات وتقود العملية التوجيهية والنوعية نحو الخطط المطلوبة.
- أن المؤشرات هي العناصر الوحيدة التي تساعد في تقييم هذا المفهوم في المجتمعات المختلفة وعلى مستوى دول العالم ككل حيث تهتم الدراسة بدراسة جودة الحياة الحضرية وتأثيرها على العلاقة بين الأفراد وبيئتهم.

- أن القيمة الحقيقية للتخطيط في مدى المساهمة في التنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة، فجودة الحياة الحضرية تهتم بحياة السكان ومدى رضاهم عن حياتهم ضمن بيئتهم الحضرية وما مدى تحقيق هذه المدن لمتطلباتهم وأهدافهم المرجوة بهدف تحقيق الحياة الجيدة واستدامتها.

ب.من خلال تطرقنا إلي جودة الحياة من منظور حظري توصلنا إلي مجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

- أن مفهوم جودة الحياة كمفهوم التنمية المستدامة يتصف بالعمومية والترابط بين مختلف الأبعاد والمجالات كل من وجهة نظره واتجاهه الفكري وسياسته التنموية وبرامجه التخطيطية ما يجعله خصب ومتنوع يصعب اعتماد مفهوم يجمع كل هذه المميزات على مستوى العالم.
- أن جودة الحياة الحضرية هي نتيجة التفاعلات المتداخلة من خلال العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية والتكنولوجية وكل الظروف والمتغيرات التابعة لها كالصحية والخلفية الثقافية والجوانب الإنسانية والنفسية بطريقة ما والتي من شانها التأثير على كل ما يتعلق بالتنمية سوءا من ناحية الإنسان أو مجتمعه المدني وحتى الدولي والتي تتغير بتغير هذه العوامل مع مرور الوقت.
- من خلال استعراض مختلف المناهج الخاصة بتقييم جودة الحياة وعلاقتها باحتياجات الإنسان في بيئته الحضرية نجد أنها تدور حول محورين أساسين إذا توفرا تحقق التكامل والتفاعل والعلاقة التبادلية والتكاملية بين المؤثر المتأثر سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مختلف الأبعاد الزمنية سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى وهما الفرد الملائم في البيئة الملائمة.
- إذا كانت هناك علاقة بين مؤشرات جودة الحياة ومؤشرات الجودة الاجتماعية والبيئية، فيجب أن تكون موضوعية، ويجب أن يكون بناء البيئة الحضرية فعالا من خلال مشاركة الجميع.
- أن تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية يتيح معرفة انعكاسات السياسات المعتمدة وكذلك تأثيرها على التوزيع المكاني للسكان والعمران وإحتياجاتهم السكنية.
- أن برامج التنمية وعناصر التخطيط الحضري وتصميم الأحياء السكنية لها دور مهم وتؤثر على جودة الحياة الحضرية من خلال البنية التحتية والشبكات المختلفة أو الخدمات المتنوعة.

ج.من خلال التطرق إلى واقع التنمية المستدامة وجودة الحياة في الجزائر وجدنا ما يلي:

- أن التنمية المستدامة وجودة الحياة في إطار المنظومة الحضرية تشهد العديد من النقائص والثغرات نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد عبر مختلف المراحل التخطيطية والتنموية على المستوى الوطني.
- بالرغم من كل الجهود المبذولة نجد أن المنظومة الحضرية تتسم بالعديد من النقائص والغموض فضلا على النقص في الخبرات والإمكانيات والقواعد البيانية والتي تحول دون تفعيل العديد من الإجراءات والقوانين والتشريعات الخاصة فيما يتعلق بمناهج التقييم كاعتماد نظام المؤشرات كوسيلة أساسية للقياس فيما يخص المرصد الوطني للمدينة وإنتاج مؤشرات جودة الحياة الحضرية من خلال مؤشرات وطنية

تتماشى مع خصوصية وأهمية بلدنا الجزائر ومرنة بطريقة تتوافق مع المؤشرات المعتمدة عالميا بصفة عامة ومع تنوع المدن الجزائرية وخصائصها المحلية بصفة خاصة.

- ضرورة وضع مناهج لتقييم جودة حياة السكان ومدى استدامة حياتهم بالأحياء السكنية في المدينة الجزائرية بصفة عامة ومدينة أم البواقي بصفة خاصة من خلال المجالات والأبعاد الأساسية المتمثلة في المجال العمراني والحضري، الاجتماعي والبيئي، الاقتصادي، بالإضافة إلي الجوانب المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والسكانية في الأحياء السكنية.
- يجب توفير كافة احتياجات السكان كالأمن والخصوصية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف الضغط على سياسة المدينة في ظل استمرار الطلب على السكن بما يتناسب مع تطلعات السكان وحجم الأسرة الجزائرية الشابة، وذلك لتلبية مطالبهم الحالية وتطلعاتهم المستقبلية.

مما سبق نجد أن فرضيتنا الأولى صحيحة والتي تفيد بأن التنمية المستدامة وجودة الحياة من المفاهيم التي تتضمن العديد من وجهات النظر لذا فان شكل العلاقة يكمن في مؤشرات جودة الحياة في الأحياء السكنية والتي تتماشى مع التنمية المستدامة من خلال تحديد إطار يدمج المجالات الرئيسية التي تتوافق مع تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية واستدامتها.

وانه قد تم تحصيل الأهداف المتعلقة بالجانب النظري حيث وضحنا العلاقة بين التنمية المستدامة وجودة الحياة من المنظور الحضري والجانب العمراني، كما قمنا برصد مختلف المعيقات للتنمية المستدامة وجودة الحياة داخل المدن وفي الأحياء السكنية واستعراض المناهج المختلفة مع الإطلاع على الجهود المبذولة عالميا ووطنيا في جودة الحياة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى وضع منهجية تقييم وتفسير لجودة الحياة والتنمية المستدامة في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي.

2. ملخص نتائج الجانب التطبيقي ومناقشة الفرضيات على ضوء تحقيق الأهداف:

من خلال الدراسة التحليلية للمجال وجدنا أن مدينة أم البواقي لا تزال في مرحلة الزيادة السكانية والسكنية المستمرة والدائمة، الأمر الذي أدى إلي العديد من التأثيرات والانعكاسات على مختلف الجوانب والأبعاد، سواء البيئية منها والعمرانية، الاجتماعية والاقتصادية بصفة عامة أو ما يعرف بأبعاد التنمية المستدامة بصفة خاصة وتأثيرها على جودة حياة السكان بالأحياء السكنية.

كما أظهرت مؤشرات جودة الحياة ما يلي:

أ. نتائج عينة الأحياء السكنية الجماعية:

- أن السكان أبدوا عدم رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن.
- هناك العديد من المشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ كما نجد منها المتعلقة بأعمال البناء والإتقان، الأمر الذي يعبر بدوره على الإنخفاض في الجودة السكنية.

- تعتبر أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن في انه المتاح بالنسبة للسكان ويتوافق مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وأنه السكن المنخفض والمتاح، كما أضاف بان صيغته الاقتصادية ساعدت في تحقيق تلبية حاجتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير العيش الكريم،
- أن أغلبية السكان اختاروا إمكانية تغيير السكن إن توفرت الظروف على ذلك.
- تفرض البيئة السكنية على مجتمع كان الأحياء الكنية الجماعية القيام بمخالفات مؤقتة بالإضافة إلى المخالفات العمرانية الدائمة وبنسبة كبيرة نتيجة لنقص في توفر إحتياجات السكان فأدى هذا إلى انقسام ردود أفعال المجتمع السكني إلي نوعين منهم:
- من أنساق نحو التكيف والتعامل مع الوضع الحالي بطريقة نظامية وقانونية.
- بينما إتجه بعضهم إلى ارتكاب التجاوزات العمرانية والحضرية داخل البيئة السكنية عن طريق أفعال غير قانونية وإحداث تغييرات بطريقة تتناسب مع إحتياجاتهم، وهو ما يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لأعمال التخريب العديدة التي تسبب تدهور الصورة البصرية داخل المجتمع السكني بالقطب العمراني ماكوماداس، حيث تعاني غياب التهيئة وانعدام الفعالية بالإضافة للصورة عمرانية الغير متناسقة حيث تحتوي على مواد وعناصر رديئة الجودة والتنفيذ في أعمال البناء رغم حداثة الحي بالإضافة إلي القليل من العناصر الخضراء.
- أن المفارقات التي وجدها مجتمع العينة أثناء تسلمه المسكن تتمثل في الإتقان والتهيئة داخل الحي، لتليها نسبة الجودة فيما يتعلق بالمواد.
- أن السكان غير راضون على الصورة النهائية لأحيائهم السكنية والتي وضح أن الأسباب تعود عموما إلي نقص في المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى افتقاد الإتقان في عمليات البناء والتسليم فضلا على المشاكل المتعلقة بالتنظيم و تلك التي تعود إلى الجوانب النفسية والاقتصادية للسكان.

وهذا ما يعبر عن خلل في الصورة النهائية للمساكن والأحياء السكنية سواء من ناحية التخطيط أو التصميم.

- أن سكان الأحياء السكنية الجماعية بالقطب العمراني ماكوماداس يرجحون التقارب في تقييم جودة حياتهم عموما بين المتوسطة والحسنة، المقبولة والرديئة حيث نجد أن هناك تكيف مع الحياة عموما مع التطلع الدائم إلى المزيد تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل.
- تمحورت مجمل الإقتراحات حول تحسين الأبعاد البيئية والاجتماعية والنفسية والعمرانية بهدف تحسين جودة الحياة ضمن أحيائهم السكنية وإستدامتها.
- وضحت مجمل النتائج أن تقييم جودة الحياة من خلال التنمية المستدامة في الأحياء السكنية ذات نمط السكن الجماعي (القطب العمراني ماكوماداس) أن مجمل الإنعكاسات التي تمثل وتفسر علاقة السكان بأحيائهم السكنية تعتبر سلبية وتهدد إستدامتها، الأمر الذي أثر سلبا على هذه الأحياء وظهور العديد من مظاهر التدهور.

- توصلنا إلي أن تفسير جودة الحياة من خلال منظور الاستدامة في عينة البحث الخاصة بالنمط السكن الجماعي تمثلت في نموذج الحتمية البيئية والتي تفيد بأن "للبيئة الحضرية لها إسهاما كبيرا في تشكل ونشأة الثقافة والقيم والنظم الاجتماعية وحتى الطباع والأخلاق، وأن الاختلافات القائمة بين المجتمعات البشرية تعود إلى الاختلافات المتباينة في الظروف البيئية والإقرار بأهمية البيئة في حياة الإنسان في مأكله وملبسه ومسكنه وعمله، وأن القوى الخارجية هي التي تملي الاستجابات وتجبر الناس على التصرف بطرق محددة أو دفعهم حتما إلى اتخاذ قرارات معينة وردود أفعال محددة".

كما تتوافق هذه النتائج مع نهج علم النفس التعددي بينما تمثلت العلاقة بين السكان والأحياء السكنية الجماعية عينة البحث بإستجابة التأقلم.

ب. نتائج عينة السكن الفردي:

- أن السكان أبدوا رضاهم على الاستقرار بهذه المساكن.
- توفر التجهيزات المنزلية الضرورية داخل المساكن مع غياب مشاكل على مستوى المساكن والتي تتعلق بالتخطيط والتصميم والتنفيذ الأمر الذي يعبر على الجودة السكنية.
- تعد أسباب الإقامة في هذا النمط من السكن أنها تعود إلى توافق هذا النمط من السكن مع ظروفهم وإمكانياتهم الاقتصادية والاجتماعية وانه السكن الذي يحقق تلبية حاجتهم ويتماشى مع متطلباتهم في الحصول على سكن خاص تتوفر فيه معايير الجودة والرفاهية.
- تتعلق نسبة السكان الراغبون في تغيير السكن بالمستأجرين والغير مالكة للسكن.
- أن أغلبية السكان راضون نوعا ما على الصورة النهائية لحيهم السكني وتعود الأسباب عموما إلي نقص المرافق وغياب التهيئة الخارجية بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالتنظيم فضلا على تلك التي تعود إلى الارتقاء للمستوى المعيشي.
- أن سكان الحي السكني تاقوفت يرجحون تقييم جودة حياتهم عموما بين الجيدة جدا، والجيدة والحسنة بالتقارب بالرغم من مع انعدام المرونة ضمن البيئة السكنية في الحي حيث لا يمكن أن توفر فرصة للقيام بتطوير الحي السكني ليتناسب مع الاحتياجات المتغيرة.
- حيث يمكن أن نستنتج هناك جودة الحياة مقبولة وجيدة مع التطلع الدائم إلى المزيد من تحسينها وتسهيل الحياة داخل هذه الأحياء وتحقيق الجودة الأفضل. وهذا ما يتوافق مع نموذج التوافقية البيئية.
- في حين نجد أنه من خلال العينة التطبيقية على نمط السكن الفردي (حي تاقوفت)، أن مجمل النتائج التي تمثل وتفسر علاقة السكان بأحيائهم السكنية تعتبر انعكاسات إيجابية وتعمل على استدامتها ورغبتها المستمرة في النمو والتطور، من خلال مؤشرات القياس وفقا لنموذج التقييم المقترح.
- ومن خلال عينة البحث – حي تاقوفت بمدينة أم البواقي الخاصة بنمط السكن الفردي وجدنا أن تفسير جودة الحياة من خلال منظور الاستدامة تمثلت في نموذج التوافقية البيئية، والتي "تؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر بشكل متغير فتغلب على بعض البيئات تعاظم تأثير الطبيعة

وسلبية تأثير الإنسان عليها ويكون العكس في بعض البيئات الأخرى، وتعتمد على تصنيف نوعية البيئة من ناحية، ونوعية الإنسان من ناحية أخرى، حيث يتفاعلان الاثنين سويا ليشكلا جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة".

- حيث تتوافق هذه النتاج مع نهج علم النفس التكاملي الذي يعتبر أن إدراك الفرد لحياته يجعله يقيم شخصيا ما يدور حوله، كما يمكنه من أن يكون أفكارا كي يصل إلى الرضا عن الحياة، من حوله والشعور بجودة الحياة من خلال الأفكار ذات العلاقة بالهدف الشخصي الذي يسعى الفرد إلى تحقيقه والمعنى الوجودي الذي يقسم العلاقة بين الأفكار والأهداف فضلا على الشخصية والعمق الداخلي بينما تمثلت العلاقة بين السكان والحي السكني الفردي بالاستجابة الإيجابية .

وهنا نثبت فرضيتنا البحثية الثانية المتمثلة في أن التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية في مدينة أم البواقي تساهم بدفعها الى النمو والتطور أو التدهور والتداعي وأن تقييم جودة الحياة في الأحياء السكنية يكمن في طبيعة تأثير مؤشراتها وتفاعلها فيما بينها ومدى انعكاسها السلبي أو الإيجابي على علاقة السكان ببيئتهم الحضرية ضمن الأحياء السكنية.

كما نجد أن نتائج تقييم جودة الحياة من منظور التنمية المستدامة في نمط السكن الجماعي على تختلف كليا على نتائج التقييم المتعلقة بعينة نمط السكن الفردي.

وهنا نجد أن فرضيتنا البحثية الثالثة المتمثلة في أن التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية لها علاقة بالعملية التخطيطية حيث أن نتائج التقييم والتفسير تتغير وتختلف بدورها حسب البيئة السكنية أو نمط السكن وبتغير أراء السكان ووجهة نظرهم في جودة الحياة من خلال تقييم مؤشرات جودة الحياة المقترحة في أحيائهم السكنية، فرضية صحيحة ومثبتة.

وانه قد تم تحصيل الأهداف المتعلقة بالجانب التطبيقي للأطروحة حيث قمنا بوضع إطار شامل يوضح علاقة جودة الحياة بالتنمية المستدامة من الجانب الحضري ويعمل على دمج المؤشرات الاجتماعية والبيئية للجودة مع المؤشرات الحضرية والجوانب المتعلقة باحتياجات السكان أثناء العملية التخطيطية والتي تتوافق مع التنمية المستدامة حيث يمكن استخدامها كأداة في التقييم وتفسير جودة الحياة الحضرية داخل الأحياء السكنية المختلفة.

كما قمنا بتقييم جودة الحياة في بعض الأحياء السكنية القائمة من خلال الدمج بين مناهج ومؤشرات جودة الحياة الحضرية والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى تفسير علاقة السكان بأحيائهم وفقا إلي مناهج ومؤشرات جودة الحياة وجودة الحياة الحضرية والتنمية المستدامة، مع التعرف على معيقات التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية في مدينة البواقي والإطلاع على الجهود المبذولة في الميدان ومدى تحقيقها لجودة الحياة من خلال برامج التنمية المستدامة المخططة من ناحية وواقع تنفيذها في مدينة أم البواقي من ناحية أخرى، وأخيرا توصلنا إلى مجموعة من النتائج، التي تمكنا على

ضوءها من تقييم دور التنمية المستدامة في تحقيق جودة الحياة في الأحياء السكنية لمدينة أم البواقي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن فرضيتنا الرئيسية تحققت والتي توضح أن إمكانية التعرف على مؤشرات التقييم لجودة الحياة من خلال بيانات ومعلومات واضحة في الأحياء السكنية يساهم في تطوير العملية التخطيطية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجودة الحياة و العمل على تحسين_جودة الحياة بها بما يتناسب مع احتياجات السكان ومتطلباتهم وتطلعاتهم نحو السعي نحو جودة حياة أفضل وإستدامتها، ضمن أحيائهم السكنية بصفة خاصة ومجتمعهم الحضري بصفة عامة.

ومن هنا نجد تحقق الهدف الرئيسي للأطروحة والمتمثل في تقييم وتفسير جودة الحياة في الأحياء السكنية من منظور التنمية المستدامة، وإمكانية استخدامها كأداة لتحسين جودة الحياة وعلاقته السكان ببيئتهم السكنية واستدامتها في المدينة الجزائرية بصفة عامة وبمدينة أم البواقي كحالة دراسة.

2. التوصيات البحثية:

نقدم من خلال هذه الأطروحة العديد من التوصيات العامة والخاصة فيما يتعلق بمحاور البحث التي تم التطرق إليها من خلال التنمية المستدامة وجودة الحياة في الأحياء السكنية حالة مدينة أم البواقي والتي نستعرضها كالأتي:

- ضرورة الإلمام بالدراسات المتعلقة بالاحتياجات السكان ومتطلباتهم الاجتماعية والنفسية وخلفيته الثقافية ومختلف المجالات وعلى مستوى الأبعاد المختلفة لجودة الحياة والتنمية المستدامة بهدف تلبيتها من خلال عمليات التخطيط والتصميم الحضري وتجسيدها بمناهج واقعية تخدم تطلعات المجتمع لتحقيق وتحسين جودة حياتهم واستدامتها، بما يتماشى مع منظومة التنمية الحضرية المستدامة.
- العمل ضمن برامج مخططة ومسطرة بهدف تنمية ثقافة الجودة لدى المجتمع على المستوى الوطني عموما والحضري بصفة خاصة وحتى الريفي لما له دور في تحسن جودة الحياة واستدامتها على مختلف المستويات.
- إلزامية إعادة النظر في القوانين الوطنية وتفعيلها في مجال الاستدامة الحضرية وجودة الحياة خاصة من خلال منظومة تنمية مستدامة وطنية ومحلية تتماشى مع الخصوصية الوطنية على مستوى مختلف القطاعات والأبعاد.
- تفعيل العمل فيما يتعلق بنظام المؤشرات بهدف تقييم الأوضاع الراهنة للمساهمة في التحسين والإرتقاء بالمدينة الجزائرية.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات خاصة تعمل بصفة دورية من خلال إنتاج تقارير سنوية تتضمن تقييم جودة حياة السكان في المدينة الجزائرية وتعكس واقعها المعاش.

➢ تحديد المؤشرات المتغيرة بصفة دورية والعمل على الدمج بين المناهج الموضوعية والذاتية في عملية تقييم جودة الحياة والتنمية المستدامة باعتبار المدينة تقوم على المجتمع وأن المجتمع يحض بالدور الأساسي في الارتقاء بالمدينة واستدامتها.

➢ وضع منهجية تقييم وطنية لجودة الحياة والتنمية المستدامة في المجال العمراني تسمح برصد المؤشرات بطريقة سنوية وقياسها بهدف المقارنة والعمل على تطويرها.

➢ إن التوعية بمفاهيم الترشيد والجودة والصيانة في العديد من المكونات الحضرية والخدمات داخل الأحياء السكنية أصبحت ضرورة حتمية من أجل الحفاظ على البيئة الحضرية داخل الأحياء السكنية الجزائرية بصفة عامة ومدينة أم البواقي بصفة خاصة مع ترشيد الموارد لتجنب التدهور والتداعي.

➢ ضرورة توجيه سياسة الإسكان من قبل الدولة الجزائرية والمخططين والمعماريين نحو الجودة في إنتاج برامج الإسكان وتخطيط المدن، وتفعيل دور المشاركة المجتمعية بالاستفادة من البحث الأكاديمي وتوعية السكان باحتياجاتهم الخاصة في المدينة بشكل عام والأحياء السكنية بشكل خاص من خلال التحلي بالمرونة والقدرة على التكيف مع التحولات العمرانية السريعة والحفاظ على الخصائص والثوابت المحلية الخاصة بالمدينة.

➢ التركيز على تطوير النموذج الخدمي ومراعاة جميع فئات السكان في تخطيط الأحياء السكنية وتوزيع الاستخدامات، وبشكل خاص توفير المساحات العامة والخضراء والترفيهية، ورفع مستوى الأمن والأمان للسكان في المدينة.

➢ يمكن توجيه البرامج السكنية بمدينة أم البواقي وجعلها جاذبة للسكان إذا استوفت معايير الجودة لسكانها، كونها لا تزال مليئة بفرص التوسع العمراني واحتضان العديد من المشاريع والبرامج السكنية في المستقبل.

3.حدود البحث: تتمثل الحدود البحثية من خلال أطروحتنا فيما يلي:

- الإعتماد على تحديد مجموعة من المؤشرات ضمن أبعاد محددة دون الأخرى مثل الإجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والسكانية أو الإنسانية للتنمية المستدامة وجودة الحياة واستبعاد كل من السياسية والصحية، ودمجها فيما بينها وفقا لما توافق مع موضوع الأطروحة والأهداف البحثية.
- تنوع المفاهيم والمؤشرات على مستوى مختلف العلوم والتخصصات ومناهج التقييم وفقا لوجهات النظر وطبيعة البحوث.
- غياب قاعدة معلومات خاصة بالسكان والأحياء السكنية بطريقة تخدم الموضوع والدراسات الخاصة بجودة الحياة والتنمية المستدامة سواء من الناحية الإحصائية وحتى التخطيطية.
- ضرورة الاعتماد على المقابلة في استخدام الاستمارة الموجهة للسكان نظرا لضرورة شرح وتوضيح الأسئلة بغية تحصيل المعلومات بطريقة موضوعية تخدم البحث دونا على الطرق الحديثة والسهلة كالاستمارة الإلكترونية.

4.الأفاق البحثية للأطروحة:

من خلال رؤيتنا البحثية يمكن أن نحدد أفاق البحث فيما يلي:

- تعتبر الدراسات الحضرية ومجال الهندسة الحضرية والمعمارية والتقنيات الحضرية من أهم الفروع العلمية التي تستدعي التوجه للمزيد من البحوث والدراسات في مجال جودة الحياة والتي تفتقر لها وذلك من خلال:
- تدعيم الدراسات التطبيقية واستخدام التكنولوجيا المتطورة للبحث في ماهية الجودة الحضرية وعلاقتها بالجوانب العمرانية والسكانية من أجل تقييم وتحديد مقاييس الجودة الموضوعية والذاتية في المجتمع الجزائري وقياس المؤشرات وتحديد طبيعة العلاقة بينها.
- دور كل من التخطيط والتصميم الحضري في الارتقاء بجودة الحياة داخل المجتمع الجزائري.
- دراسة جودة الحياة على مستوى مختلف المدن الجزائرية وخلق قاعدة بيانات كافية من أجل توجيه السياسات التنموية المستدامة والارتقاء بجودة الحياة الحضرية للمواطن الجزائري.

قائمة الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي معهد تسيير التقنيات الحضرية

الموضوع

استبيان موجه للسكان
التنمية المستدامة وجودة الحياة في الاحياء السكنية
دراسة حالة مدينة أم البواقي

دراسة ميدانية لمدينة أم البواقي

لنيل شهادة دكتوراه دولة في تسيير التقنيات الحضرية

تخصص: مدن، أقاليم ومحيط

اعداد الطالبة :

أ/ دحدوح فاطيمة

اشراف الاستاذة:

أ.د/حومر سمية

المعلومات المذكورة في هذه الاستبيان سرية ولا تستخدم الا بغرض البحث العلمي

السنة الجامعية

2020/2021

مدينة أم البواقي **رقم الاستمارة.....**

الحي السكني.....

هذهالأسئلة سيتم توظيفها في جانب محدد من الدراسة التطبيقية و التحليلية بالبحث. لذا فإن إجابتك دعم قيم لهذه الدراسة					
الجزء الأول :البيانات الشخصية. برجاء وضع علامة أمام الإجابة المختارة					
الإسم إختياري. :					
الفئة العمرية.					
من 18-30 ☐	30 -40 ☐	40-50 ☐	أكثر من 50 سنة ☐		
النوع	ذكر ☐	أنثى ☐			
الدرجة العلمية.					
امي ☐	قراءة وكتابة ☐	ابتدائية ☐	متوسطة ☐	اكمالية ☐	ثانوية ☐	جامعة ☐
الحالة الاجتماعية					
أعزب ☐	متزوج ☐	مطلق ☐	أرمل ☐		
- الحالة العملية					
يعمل ☐	لا يعمل ☐	طالب ☐	متقاعد ☐		
طبيعة العمل: المهنة					
موضف ☐	تاجر ☐	حرفي ☐	أجير يومي ☐	أعمال حرة/محامي،مهندس،محاسب طبيب. ☐	أخرى ☐
مكان العمل					
داخل المدينة ☐	خارج المدينة ☐	في الحي السكني مكان الإقامة ☐			
الدخل من العمل....					
الجزء الثاني : بيانات خاصة بالسكن السابق					
الرجاء وضع علامة أمام الإجابة المختارة					
مكان السكن السابق ☐					
نفس المدينة ☐	مدينة أخرى ☐	قرية ☐	ريف ☐		
منذ متى وأنت تعيش في مدينة أم البواقي					
اقل من سنة ☐	سنة ☐	من 2-5 ☐	من 5-10 ☐	أكثر من 10 سنوات ☐	
نوع السكن السابق					
اجتماعي جماعي ☐	نصف جماعي ☐	تساهمي ☐	ترقوي ☐	فردي شبه، حضري ☐	فردي فيلا ☐	وظيفي ☐	هش ☐	أخرى.. ☐
حالة السكن السابق: قيم ما يلي من وجهة نظرك					
جيدة جدا ☐	جيدة ☐	متوسطة ☐	رديئة ☐	رديئة جدا ☐	
ما هي طبيعة ملكية السكن السابق؟					
ملكية خاصة ☐	إيجار ☐	ورثة ☐	وضع يد(هش) ☐		
الجزء الثالث: بيانات خاصة بالمسكن الحالي					
عن طبيعة المسكن					
نوع السكن الحالي					
اجتماعي جماعي ☐	نصف جماعي ☐	تساهمي ☐	ترقوي ☐	فردي شبه، حضري ☐	فردي فيلا ☐	وظيفي ☐	هش ☐	أخرى ☐
ماهي المساحة الإجمالية للمسكن؟					

عن حالة السكن الحالي قيم ما يلي من وجهة نظرك					
جيدة جدا ☐	جيدة ☐	متوسطة ☐	رديئة ☐	رديئة جدا ☐	
ما هي طبيعة ملكية السكن الحالي؟					
ملكية خاصة ☐	إيجار ☐	ورثة ☐	وضع يد(هش) ☐		
في حالة الإيجار الشهري ماهي التكلفة الشهرية للإيجار ؟					
اقل من 1000000دج ☐	من 1000000الى 2000000دج ☐	اكثر من دج2000000 ☐			
هل يتوفر المسكن على الغرف التالية؟					
مطبخ ☐	حمام ☐	غرف نوم ☐	غرفة استقبال ☐		
هل المسكن مزود بالشبكات الضرورية التالية؟					
شبكة الغاز ☐	شبكة الكهرباء	شبكة المياه الصالحة للشرب ☐	شبكة الصرف صحي ☐	شبكة هاتف و انترنت ☐	
قيم فيما يلي كمية التزويد بالمياه الصالحة للشرب					
كافية ☐	غير كافية ☐	نوعا ما ☐			
عن كثافة المسكن					
كم عدد الغرف بالمسكن؟					
1 ☐	2 ☐	3 ☐	4 ☐	أكثر من 4 ☐	
ما مدى كفايتها؟					
كافية جدا ☐	كافية ☐	كافية نوعا ما ☐	غير كافية ☐	غير كافية إطلاقا ☐	
في الوقت الحالي، كم فرد يسكن معك بالمسكن؟					
من 1-3 ☐	3-5 ☐	5-7 ☐	أكثر من 7 ☐		
هل يوجد بالعائلة أولاد متزوجون مقيمون بالمسكن؟					
نعم ☐	لا ☐				
هل يقيم معك بالمسكن أفراد آخرين خارج الأسرة؟					
نعم ☐	لا ☐				
في حالة الإجابة بنعم وضح ذلك:					
أهل ☐	أقارب ☐	أصدقاء ☐			
عن التعديلات في المسكن					
هل ترغب في إدخال تغييرات على المسكن؟					
نعم ☐	لا ☐				
في حالة نعم وضح السبب؟					
المساحة غير كافية ☐	الغرف غير كافية ☐	التصميم غير مناسب ☐	التصميم لا يتماشى مع حجم الأسرة ومتطلباتها ☐	الإتقان ☐	أسباب أخرى اذكرها ☐
في حالة إجراء تعديلات ما طبيعتها؟					
في المطبخ ☐	إضافة غرف باستغلال الشرفات ☐	في الحمام ☐	تغيير البلاط ☐	تغيير الأبواب والنوافذ ☐	بناء جدران ☐	إضافة ديكورات وتصاميم جمالية ☐	تعديلات أخرى اذكرها ☐
هل أنت مستعد لتغيير المسكن في حالة توفر ذلك؟					
نعم ☐	لا ☐	لماذا ☐			
ما نوع المسكن الذي تراه مناسبا لوضعك؟					
فردي ☐	عمارة و متعدد الغرف ☐	كما هو الآن ☐	أخرى ☐		

الجزء الرابع :بيانات متعلقة بالخصوصية والجودة داخل المسكن						
عن الخصوصية والعلاقات الاسرية داخل المسكن						
قيم ما يلي من وجهة نظرك						
هل تشعر بالراحة والاستقلالية بالمسكن؟						
نعم		لا ☐		نوعا ما ☐		
هل تشاهد البرامج رفقة العائلة ؟						
نعم ☐		لا ☐		أحيانا ☐		
هل تتناول الطعام مع أفراد العائلة؟						
نعم	لا	أحيانا ☐				
هل تحدث مشاحنات وشجار داخل العائلة؟						
دائما ☐		احيانا ☐		أبدا ☐		
في حال حدوثه من المسؤول عن ذلك						
أطفال ☐	الأم والأب ☐	بين الأسرة ككل ☐	ضيق المسكن ☐	مشاكل مع الجيران☐	أسبابأخرى ☐	
- هل أنت راض بالاستقرار في هذا المسكن						
راض ☐	غير راض ☐	نوعا ما ☐				
عن الرفاهية والجودة داخل المسكن						
هل يتوفر المسكن على التجهيزات التالية ؟						
تلفاز☐	ثلاجة	هاتف ☐	الطبخ آلة ☐	مكيف ☐	تدفئة ☐	اخرى☐
هل يعاني المسكن من المشاكل التالية؟						
الرطوبة ☐	تسرب المياه من الأسقف ومن قنوات المياه ☐	شقوق في الجدران والأسقف ☐	سعات التشميس غير كافية ☐	التهوئة داخل المسكن غير كافية☐	مشاكل أخرى... ☐	
الجزء الخامس: بيانات خاصة بالحي السكني الحالي:						
منذ متى وأنت تسكن بهذا الحي السكني :						
اقل من سنة ☐	سنة ☐	من 2-5 ☐	من 5-10 ☐	أكثر من 10 سنوات ☐		
لمذا اخترت السكن في هذا الحي؟						
لوجود أقارب ☐	ارض أو مسكن منخفض الثمن☐	سكن حكومي اجتماعي ☐	سكن وظيفي ☐	قربه من العمل، ☐	أخرى اذكرها.... ☐	
هل أنت مستعد لتغيير الحي السكني في حال توفر ذلك؟						
نعم ☐		لا ☐				
الجزء السادس :بيانات خاصة بالبيئة العمرانية داخل الحي السكني						
هل يتوفر الحي على ؟						
مساحات خضراء ☐	مساحات اللعب ☐	حدائق ☐	مساحات للترفيه ☐			
هل يوجد إقبال عليها ؟						
نعم ☐		لا ☐				
وضح لمذا						
هل يعاني الحي من المشاكل المتعلقة بالضواهر الجوية التالية ؟						
أشعة الشمس مرتفعة ☐		أشعة الشمس منخفضة☐				
هل يعاني الحي من مشاكل هبوب الرياح التالية؟						
قلع الأشجار ☐		نقل النفايات والأتربة ☐		أخرى ☐		
هل يعاني الحي من الفيضانات وانسداد البالوعات أثناء غزارة الأمطار؟						

نعم ☐	لا ☐	أحيانا ☐				
هل يعاني الحي من مشاكل التلوث التالية؟						
هوائي ☐	سمعي ☐	بصري ☐				
هل الحي يحتوي على عناصر التأثيث الحضري؟						
أشجار ☐	كراسي ☐	أعمدة الإنارة ☐	حاويات النفايات☐	لافتات إعلانية ☐	العاب أطفال ☐	أخرى ☐
هل يعاني الحي من مظاهر العنف الحضري؟ وضحها بوضع العلامة امام الاختيارات						
نعم ☐	لا ☐					
تكسير للأثاث الحضري ☐	كتابة على الجدران ☐	تخريب ☐				
عن إمكانية الوصول للمناطق المختلفة ووسائل المواصلات العامة داخل الحي السكني:						
هل تتوافر في منطقتك وسائل المواصلات العامة؟						
نعم☐	لا ☐					
ماهي وسائل المواصلات المتوفرة في الحي؟						
سيارات أجرة ☐	حافلات ☐					
هل هي موجودة بصورة مستمرة ومتعاقبة ؟						
نعم ☐	لا ☐					
هل هي كافية؟						
نعم ☐	لا ☐					
هل تستخدم وسائل المواصلات العامة؟						
نعم ☐	لا ☐	أحيانا ☐				
في حالة نعم، ما هو معدل استخدامك لوسائل المواصلات						
مرة بالأسبوع ☐	من 2 إلى 5 مرات أسبوعيا ☐	اكثر من 5 مرات أسبوعيا يوميا ☐	مرة إلى 3 بالشهر ☐	مرة بالشهر ☐		
هل تتوفر أماكن الوقوف والتوقف للمواصلات العامة؟						
نعم ☐	لا ☐					
هل تتوفر محطات إنتظار للمواصلات العامة؟						
نعم ☐	لا ☐					
هل محطات الانتظار مهيئة ؟(كراسي أسقف للحماية من الظواهر الجوية المختلفة، انارة)						
نعم ☐	لا ☐					
هل تجد أن أسعار وسائل المواصلات ملائمة						
نعم ☐	لا ☐					
هل تجد الراحة أثناء استخدام وسائل المواصلات						
نعم ☐	لا ☐	أحيانا ☐				
هل تتميز بسهولة الوصول؟						
نعم ☐	لا ☐	أحيانا ☐				
في حالة عدم استخدامك للمواصلات العامة وضح السبب: يمكن اختيار أكثر من إجابة						
أفضل السير ☐	ركوب الدرجات ☐	أفضل السيارة الخاصة ☐	عدم توفر الخدمات في جميع الأوقات ☐	بعيدة أو معزولة عن الحي ☐	غير أمنة ☐	أسباب أخري ☐
الجزء السابع :بيانات خاصة بالحياة الاجتماعية للأفراد والتماسك الاجتماعي داخل الحي السكني						

قيم فيما يلي من وجهة نظرك		
مدي انتمائك لمنطقتك السكنية.		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
الانتماء لجيرانك في منطقتك السكنية.		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
مدي رضاك عن جيرانك.		
نعم ☐	نعم ☐	نعم ☐
مدي رضاك عن منطقتك السكنية.		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
كونك فرد في مجموعة (عدم العزلة)		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
مدي رضاك عن حياتك بوجه عام.		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
هل قمت بأعمال جماعية مع جيرانك من أجل مجتمعك؟ مثال "تطوير- تجديد- صيانة		
نعم ☐	لا ☐	توضيح ☐
.في حالة تعرضك لإصابة أو احتياجك للمساعدة والدعم من جيرانك، هل حصلت علي المساندة الكافية؟		
نعم ☐	لا ☐	لم يحدث ☐
هل تعاني المضايقة والإزعاج من طرف الجيران		
دائما ☐	أحيانا ☐	أبدا
إذا كان نعم ما السبب؟		
ارتفاع الأصوات ☐	انعدام أو قلة النظافة ☐	تعرض للسرقة ☐ أخرى اذكرها ☐
هل توجد لجنة مكلفة بالحي		
نعم ☐	لا ☐	لا اعلم ☐
اذا كان نعم ما مدى رضاك على اللجنة ؟		
نعم ☐	لا ☐	نوعا ما ☐
هل توجد روح المبادرة والعمل التطوعي من اجل القيام ببعض الأعمال والنشاطات داخل الحي		
نعم ☐ ☐	لا ☐	أحيانا ☐
هل تنتمي أو تشترك في أي مما يلي؟		
جمعية إجتماعية/ خيرية ☐	نادي رياضي ☐	أخري ☐ لا أنتمي ☐
قيم مدي رضاك عن أنشطتك أثناء أوقات الفراغ		
راض ☐	غير راض ☐	نوعا ما ☐
عن الأمن والأمان ☐		
هل توجد جرائم في حيك السكني ؟ (ضعف مستوي الجريمة)		
نعم ☐	لا ☐	
هل توجد في حيك السكني الآفات التالية ؟		
المخدرات ☐	المشروبات الكحولية. ☐	أخري ☐
قيم ما يلي من وجهة نظرك		
توافر الأمن والأمان بمداخل ومخارج الوحدات السكنية		
جيد ☐	متوسط ☐	سيء ☐

تقييمك لأمان أطفالك في منطقتك السكنية										
جيد ☐			متوسط ☐				سيء ☐			
ما هو تقييمك للأمن والأمان في المواقف التالية؟										
في المنزل ليلا										
جيد ☐			متوسط ☐				سيء ☐			
في المنطقة السكنية أثناء اليوم										
جيد ☐			متوسط ☐				سيء ☐			
في حالة عدم الشعور بأمان، السبب : يمكن اختيار أكثر من إجابة										
قلة الإنارة في بعض الأماكن ☐	عدم توافر الأمن ☐	وجود أشجار كثيفة تحجب الرؤية ☐	عدم وجود متاجر أو محلات ☐	وجود أماكن غير واضحة يمكن الاختباء بها ☐	وجود بعض الأشخاص الخطر المشبوه فيهم ☐					
هل يوجد امن حضري بالمنطقة أو هل تنتمي المنطقة إلي امن حضري مجاور										
نعم ☐			لا ☐				لا اعلم ☐			
الجزء الثامن: بيانات خاصة بالجانب الخدماتي و الاقتصادي لحياة الأفراد داخل الحي السكني										
هل توجد محلات تجارية في الحي السكني ؟										
نعم ☐							لا ☐			
هل يتوفر الحي على المحلات التالية ؟ يمكن وضع علامة في العديد من الاختيارات										
مواد غذائية ☐	خضر و فواكه ☐	لحوم ☐	مقاهي ☐	نوادي انترنت ☐	ملابس ☐	أحذية ☐	تصليح أجهزة ☐	أواني ☐	حلاقة ☐	أخرى ☐
هل يتوفر الحي على المحلات و نشاطات مضايقة ؟										
نعم ☐							لا ☐			
عن التجهيزات التعليمية والثقافية والترفيهية لحياة الأفراد داخل الحي السكني										
يمكن وضع علامة في العديد من الاختيارات										
هل يتواجد بالحي أو بالقرب منه التجهيزات التعليمة التالية										
ابتدائي ☐			متوسط ☐				ثانوي ☐			
هل يتواجد بالحي تجهيزات صحية؟										
مستوصف ☐			قاعة علاج ☐				مستشفى ☐			
هل يتواجد بالحي تجهيزات ترفيهية و ثقافية ؟										
مسرح ☐			قاعة عرض ☐				أخرى ☐			
هل يتواجد بالحي تجهيزات رياضية؟										
ملعب ☐		قاعة العاب ☐		مركب رياضي ☐			أخرى ☐			
هل يتواجد بالحي تجهيزات دينية؟										
مسجد ☐			مصلى ☐				جامع ☐			
هل يتواجد بالحي تجهيزات إدارية؟										
فرع بريد ☐			مكاتب شبكات اتصال ☐				أخرى ☐			
الجزء التاسع :بيانات خاصة عن آراء الأفراد حول التهيئة و التسيير داخل الحي السكني										
قيممايليمنوجهةنظرك										
هل توجد إدارةوصيانة الأماكن؟العامة ☐										

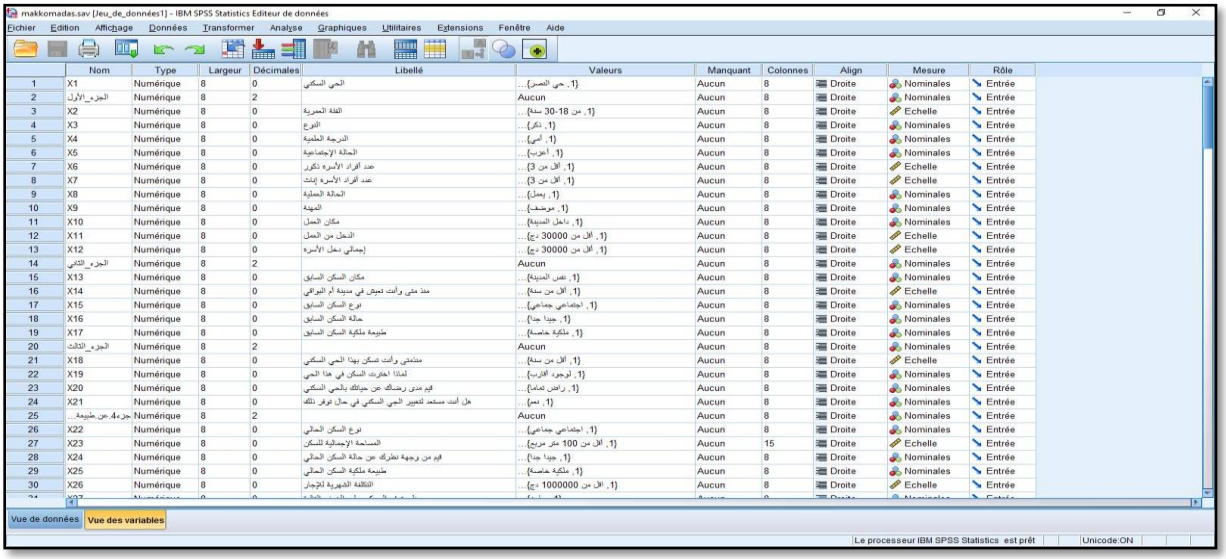
نعم ☐		لا ☐		
هل توجد ادارة و صيانة الواجهات العمرانية تشققات دهان تسربات في البالوعات داخل الحي؟				
نعم ☐		لا ☐		
كيف تصف حالة الطرق؟				
جيدة جدا ☐	جيدة ☐	حسنة ☐	متوسطة ☐	سيئة ☐
هل توجد إدارة وصيانة "أثاث- أعمدةإنارة- ..وغيرها ؟				
نعم ☐		لا ☐		
توفرالمساحات الخضراء والمسطحاتوالحدائق.				
نعم ☐		لا ☐		
كفاءة وصيانة المساحات الخضراء والمسطحاتوالحدائق.				
نعم ☐		لا ☐		
توفر حاويات النفايات				
نعم ☐		لا ☐		
كفاءة و جمع وتفريغ حاويات النفايات				
جيدة جدا ☐	جيدة ☐	حسنة ☐	متوسط ☐	سيئة ☐
إمكانيةالوصوللأماكنالمختلفةفيمنطقتكالسكنية "المناطقالخدمية- الترفيهية				
سهلة		صعبة		نوعا ما
هل تقوم بالأنشطةالمختلفة "السير- القراءة - ركوبالدرجات- "....فيالأماكنالمفتوحة داخل الحي السكني؟				
نعم ☐		لا ☐		أحيانا ☐
. هل تلاءم الأماكنالعموميةلأنشطتكالمختلفة.				
نعم ☐		لا		نوعا ما ☐
هل توفر لك البيئة الفرصة للقيام بتطوير منطقتك السكنية لتناسب احتياجاتك المتغيرة؟				
نعم		لا ☐		نوعا ما
هل تفرض عليك البيئة القيام بمخالفة (مؤقتة)؟ مثال:"اقتلاع نباتات- إلقاء النفايات - السير عكس الاتجاه				
نعم		لا		أحيانا
هل فرضت عليك البيئة القيام بمخالفة (عمرانية)؟ مثال: "مخالفة بنائية- مخالفة إنشائية				
نعم ☐		☐		
الجزء العاشر: بيانات خاصة بتخطيط وتصميم الحي السكني والمسكن				
في حالة السكن ملكية خاصة وانك المالك الأول للمسكن هل اطلعت على المخططات أثناء التوجه للحيازة على المسكن				
نعم ☐		☐		
هل هذه المخططات توافقت مع الصورة النهائية لتسليم المسكن ؟				
نعم ☐		لا ☐	☐	نوعا ما
في حالة لا ماهي المفارقات التي وقعت أثناء تسلمك المسكن ؟				
تصميم الواجهات ☐	مساحات الغرف ☐	النوعية ☐		الأمن ☐
الخصوصية ☐	مواد البناء ☐	ألوان الواجهات ☐		المساحان الخارجية ☐
المساحات الداخلية ☐	المداخل ☐	المخارج ☐		الإتقان ☐
في مساحات اللعب ☐	مواقف السيارات ☐	في التهيئة ☐		أخرى ☐

		داخل الحي	
هل أنت راض على الصورة النهائية لإنشاء الأحياء السكنية والمساكن نعم لا ولماذا			
هذا السؤال حول جودة الحياة بصورة عامة كيف تقيم جودة حياتك ؟			
جيدة جدا ☐	جيدة ☐	حسنة ☐	متوسطة ☐	رديئة ☐
ماهي اقتراحاتك فيما يخص تحسين وضعية الحي السكني والارتقاء بجودة الحياة.			
ما هي خلفيتك (مرجعيتك)المعمارية و العمرانية؟			
معماري ☐	غير معماري ☐	بعض الأصدقاء أو الأقارب ☐	

المصدر: من اعداد الباحثة، 2023.

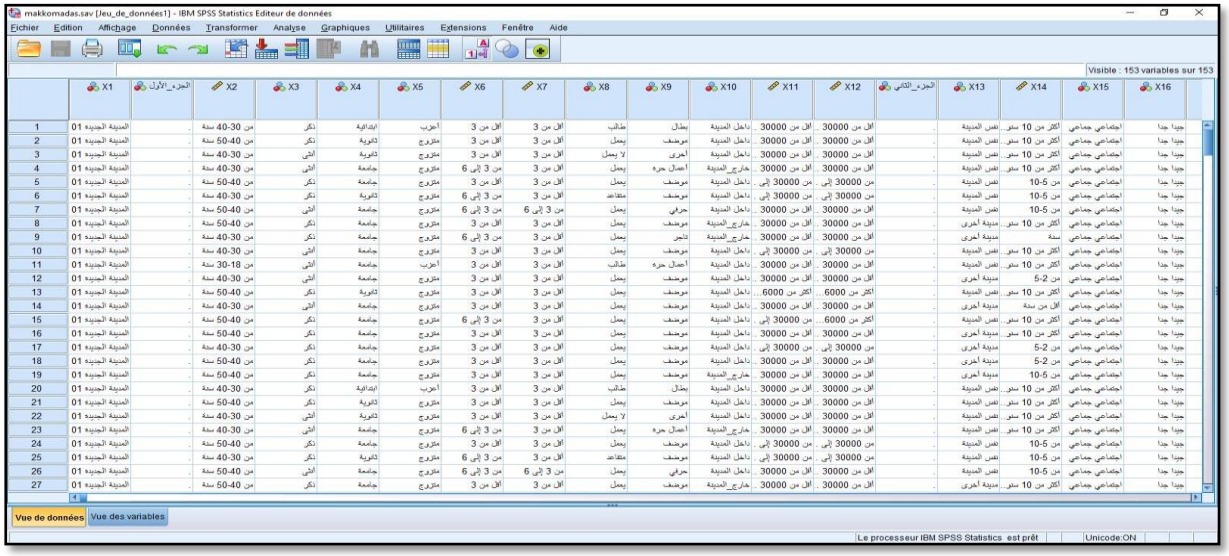
الملحق 02:

صورة: من مخرجات التحليل الاحصائي spss -مرحلة ترميز الاستمارة



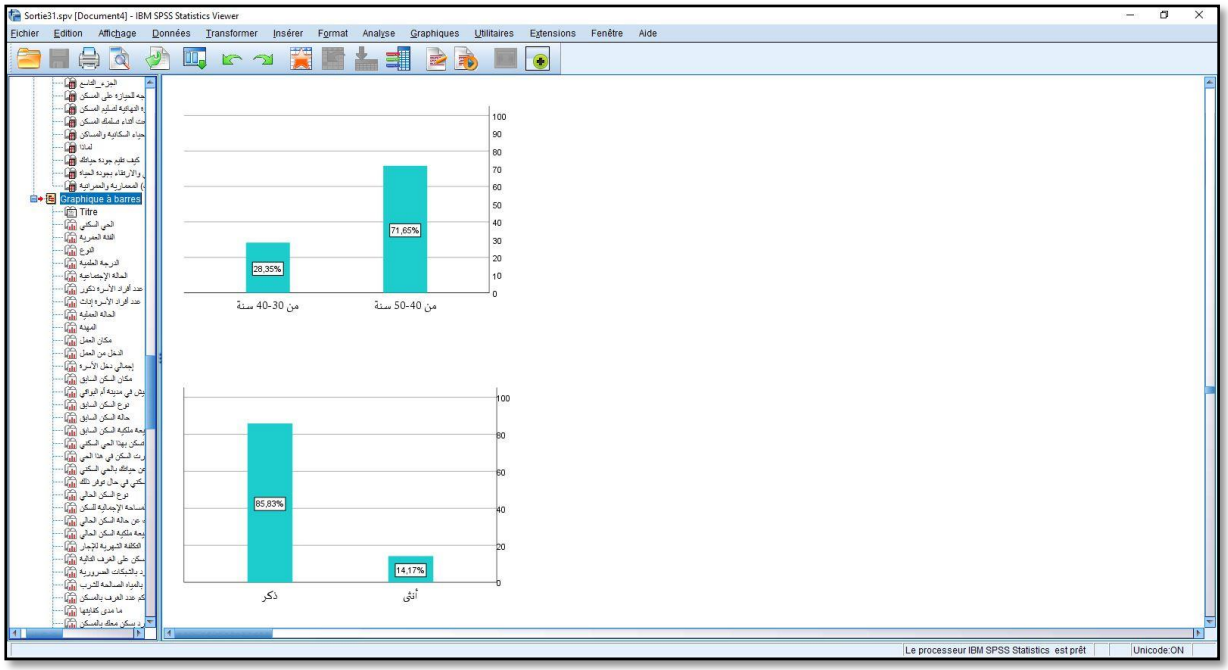
المصدر: من اعداد الباحثة، 2023.

صورة: من مخرجات التحليل الاحصائي spss -مرحلة تفريغ الاستمارة



المصدر: من اعداد الباحثة، 2023.

صورة: من مخرجات التحليل الاحصائي spss – مرحلة اعداد الاشكال البيانية ونتائج الاستمارة



المصدر: من اعداد الباحثة، 2023.

قائمة

المـــــواجع

قائمة المراجع:

الكتب :

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في الإسلام مفاهيم، مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1996م.
2. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية،2001م.
3. أحمد خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999م.
4. أحمد خالد غلام، تخطيط المدن، مكتبة الأنجلو المصرية، 1983م .
5. أحمد عبد المنعم حاتم، البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1995م.
6. أحمد منير سليمان، الإسكان والتنمية المستديمة في الدول النامية، دار الراتب الجامعية، بيروت، لبنان، 1996م.
7. أحمد موسى محمود خليل، مقدمة في الجغرافيا البشرية المعاصرة، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014م.
8. التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، سلسلة دراسات يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، الإصدار 11، فهرسة مكتبة الملك فهد عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، جدة، 1427هـ موافق لـ 2006م.
9. جمال حمدان، جغرافية المدن، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1977م.
10. حسين عبد الحميد رشوان، البيئة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006م.
11. حيدر فاروق، تخطيط المدن والقرى، مصر، مركز الدلتا للطباعة، ط1، 1994م.
12. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007م.
13. خالص حسني الأشعب، إقليم المدينة بين التخطيط الإقليمي والتنمية الشاملة، جامعة بغداد، بيت الحكمة، مطبعة التعليم العالي في الموصل، العراق، 1989م.
14. الدليمي خلف، التخطيط الحضري أسس ومفاهيم، الدار العلمية للنشر والتوزيع،الأردن، 2002م.
15. دوزييه برنار وآخرون، مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية الشعبية المصرية، القومية لليونسكو، القاهرة، 1988م.
16. سعد الدين إبراهيم، التنمية في مصر، الكتاب السنوي الثاني للتنمية الريفية، مكتبة النهضة المصرية، 1982م.
17. سلسلة عالم المعرفة، ترجمة: محمد كامل عارف، مراجعة: د. علي حسين حجاج، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، العدد 142، أكتوبر 1989م.
18. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، مستوى المعيشة، المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل–دليل قياس وتحليل معيشة المصريين، معهد التخطيط القومي، مصر، 2008م.
19. سيد التونى، الإسكان والعمران، أبحاث مختارة من الأعمال المنشورة، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992م.

20. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، جمهورية مصر العربية، الإسكندرية، الجزء الأول، 2003م,
21. شادية محمد عزيزي، الملامح الأساسية لمشكل الإسكان في مصر ودور القروض المسيرة للتغلب عليها، دار المستقبل العربي، مصر، 1985م.
22. شفق الوكيل، التخطيط العمراني (مبادئ، أسس، تطبيقات)، الجزء الأول، القاهرة، 2006م.
23. شكراني الحسين، مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 64، 2013م,
24. صبير فارس الهبتي، التخطيط الحضري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009م.
25. طلعت مصطفى السروجي، ثلاثية التنمية البشرية ونوعية الحياة والتحديث كمدخل لإستراتيجية والية التخطيط الاجتماعي الفيوم المؤتمر العلمي الرابع عشر، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ماي 2003م.
26. عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والإسكان، مخبر الإنسان والمدينة، دار الهدى، الجزائر، 2007م.
27. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دراسات في التنمية العربية: الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي، الطبعة الأولى، العدد 13، بيروت، لبنان، 1998م.
28. عبد الرحمان سيف سردا، التنمية المستدامة، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2001م.
29. عبد الرحمن مهني أبا الخيل، محي الدين محمود قواس، النظم البيئية والإنسان، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2005م.
30. عبد اللطيف بن اشنهو، المنهجية الجزائرية في التهيئة والتخطيط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1982م.
31. عبد الهادي محمد والي، التخطيط الحضري، تحليل نظرية وملاحظات واقعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1983م.
32. العبودي محسن، التخطيط العمراني بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1995م.
33. عثمان محمد عبد الستار، المدينة الإسلامية، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير 1987م، بإشراف أحمد مشاري العدواني، 1990م.
34. غنيم عثمان،مقدمة في التخطيط التنموي الاقتصادي، عمان، دار الصفاء ، ط1، 1998م.
35. فؤاد بن غضبان، جودة الحياة بالتجمعات الحضرية، تشخيص مؤشرات التقييم، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015م.
36. فتحي دردار، البيئة في مواجهة التلوث، دار الآمل، تيزي وزو، الجزائر، 2002م.
37. فرجاني نادر، عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية لمركز الإرشاد النفسي، بيروت ، لبنان، 1992م.
38. كايد عثمان أبو صبيحة، جغرافية المدن، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر، 2008م.

39. ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان، 2001 م.
40. محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1998 م.
41. محمد صالح تركية القريشي،علم اقتصاد التنمية، دار اثر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010 م.
42. محمد عباس إبراهيم التنمية والعشوائيات الحضرية، دار المعرفة الجامعية، اتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، 2000م.
43. محمد عبدا لبديع، اقتصاد حماية البيئة، دار الأمين للنشر، جمهورية مصر العربية، 2000م.
44. محمد منير، حجاب التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي، دار الفجر،الطبعة 2، 1999م.
45. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، أمانة مدينة جدة، 2006م.
46. مصطفى الخشاب الاجتماع الحضري، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1976 م.
47. نسمات عبد القادر، سيد التونى، إشكالية النسيج والطابع، العربي للنشر والتوزيع، 1997م.
48. هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، التخطيط والتصميم الحضري، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية، دار الحاصد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006م.
49. وفاء أحمد عبد الله، نحو وضع إستراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي، معهد التخطيط القومي، 1988م.
50. يحيى وزيري، التصميم المعماري الصديق للبيئة نحو عمارة خضراء، مكتبة مدبولي، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2002م.

المذكرات:

51. أبو طير نبيل، المحروقات والتنمية المستدامة ومدى أهمية المراهنة على الطاقات البديلة،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010م.
52. أحمد حسين حسني، العناصر النباتية واستدامة العمران، مدخل وظيفي، دراسة حالة الحدائق الدولية، رسالة ماجيستار، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2004م.
53. أحمد عبد الحميد الإبشيهي، أساليب فقراء الريف في تحسين نوعية الحياة، القاهرة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجيستير، مصر، 2007م.
54. أيمن مصطفى، توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة دراسة حالة المجتمعات العمرانية الجديدة رسالة دكتوراه جامعة عين شمس القاهرة، 2008م.
55. باهر إسماعيل حلمي فرحات، تأثير اللامركزية الإدارة على التنمية العمرانية في مصر، رسالة دكتوراه في الهندسة العمرانية تخطيط عمراني، كلية الهندسة، قسم التخطيط العمراني، جامعة عين شمس، القاهرة، 2006م.
56. براقدي سليم، النمو الحضري، اشكالية التوسع والمشكلات المتعددة– تشخيص تحليل ومعالجة، مدينة عين البيضاء، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تهيئة عمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005م.

57. حسن احمد حسن يوسف، القوانين والتشريعات كأداة للحفاظ على جودة الحياة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2017م.
58. ديب بلقاسم، المجال العمراني والسلوك الاجتماعي، دراسة ميدانية مقارنة، رسالة ماجيستار، تخصص تهيئة عمرانية، جامعة قسنطينة، 1993م.
59. زرقين عبود، صناعة الحديد والصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجيستار، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996م.
60. سارة هاني أحمد متولي، التنمية المستدامة في مجال العمارة والعمران، دراسة واقع التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة رسالة ماجيستير كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، 2013 م.
61. السعيد عبد المنعم أحمد شكري، التنمية المستدامة بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة للفترات(80-90-95)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، مصر، 1995م.
62. سنوسي سعيدة، الآثار البيئية والصحية للإستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستدامة،دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستار،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باجي مختار، عنابة،2010 م.
63. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية، مدخل مساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستار، 2007م.
64. العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2011م.
65. عبد المنعم شكري أحمد، التنمية المستدامة مابين المفهوم والتطبيق، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 1993م.
66. عماري عمار،إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها،المؤتمر العلمي الدولي،التنمية المستدامةوالكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف07-08 افريل، 2008م.
67. عمر محمد سيد إسماعيل، دراسة تحليلية للمجتمعات العمرانية المغلقة نحو إطار تقييم من خلال معايير جودة الحياة، رسالة ماجيستير العلوم، كلية الهندسة المعمارية، جامعة القاهرة، مصر، 2015 م.
68. قديد محمود، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، رسالة ماجيستير، دبي، 2010 م.
69. قديد محمود، التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية، رسالة ماجيستير، دبي، 2010م.
70. محمد أشرف السعيد أحمد، إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية- رؤية إسلامية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة،2005 م، من خلال الموقع الإلكتروني: https://www.academia.edu
71. مروة محمد عباس صالح، مدخل لتقييم البعد الإستدامي بالتجمعات السكنية للشباب، تقييم تجربة المشروع القومي لإسكان الشباب بمدينة المنيا الجديدة، رسالة مقدمة لكلية الهندسة، جامعة القاهرة، كجزء من متطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الهندسة المعمارية، 2015م.

72. نسمة مصطفى إسماعيل محمد، دور المناطق الخضراء المفتوحة في تحسين مستوى جودة الحياة بالمدن السكنية، دراسة تحليلية للحدائق العامة بالقاهرة الكبرى، رسالة ماجيستار في العلوم في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2018م.
73. هناء محمد الجوهري، المتغيرات الاجتماعية الثقافية المؤثرة على نوعية الحياة في المجتمع المصري في السبعينات، دراسة ميدانية على عينة من الأسر، بمدينة القاهرة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، علوم اجتماعية، جامعة القاهرة، 1994م.
74. أبو سريع أسامة، عبير محمد أنور، صفاء إسماعيل مرسي، أثر برنامج المهارات الحياتية في تجويد جودة الحياة لدى تلاميذ مدارس التعليم العام بالقاهرة الكبرى، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس، عمان، الأردن،17–19 ديسمبر ،2006م.
75. أحمد عبد العزيز احمد البقلي، مفهوم نوعية الحياة، النشأة والتطور، معهد التخطيط القومي، المركز الديموغرافي المؤتمر السنوي الثالث والأربعين قضايا السكان والتنمية، الواقع وتحديات المستقبل ما بعد2015، القاهرة، مصر، 2017م.
76. أحمد يحي، جمال الدين راشد، منى حسن سليمان، الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح، رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القطبية، المؤتمر الإقليمي العربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وزارة الإسكان والبنية التحتية والمجامعات الحضرية مع جامعة الدول العربية والمؤل (الأمم المتحدة) جامعة القاهرة، مصر، 2003م.
77. اسمهان بلوم، ساعد هماش، صليحة مقاوسي، رضا قجة، التأصيل النظري لتفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة، دراسة سوسيولوجية، المجلة العالمية للمحيط والمياه، المجلد1، العدد7، 2018م.
78. بشرى عناد مبارك جودة الحياة وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي لدى النساء المتأخرات على الزواج، مجلة كلية الآداب، كلية التربية الأساسية، جامعة ديالي، بغداد، العدد99، 2002م,
79. بوراس منير ،المنهج الوصفي في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، مجلة النبراس للدراسات القانونية، المجلد، 06العدد، 04 أفريل. 2023 م.
80. بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، دليل تفعيل التنمية المستدامة في التخطيط، مجلة دورية، الطبعة الأولى، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 2005م.
81. حسين عليوي ناصر الزيادي، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية التربية الأساسية، العراق، جامعة بابل، العراق، العدد12، حزيران، 2013م.
82. حكيم بوعمامة، جودة الحياة المفهوم والأبعاد، دراسة تحليلية، مجلة العلوم النفسية والتربوي، (8)1، أفريل2019م.
83. الخنجي خالد محمد، علم النفس الإيجابي وتجويد الحياة، وقائع ندوة علم النفس وجودة الحياة، جامعة السلطان قابوس 17–19 ديسمبر، عمان، الأردن، 2006 م.
84. رغداء علي نعيسة، جودة الحياة لدى طلبة جامعتي دمشق وتشرين، مجلة جامعة دمشق–المجلد 28–العدد الأول 2012، كلية التربية، جامعة دمشق، سوريا، 2012م.

85. رويدة محمد رضا، دور أنماط حياة السكان وتنوعها في تحديد أولويات تفضيل متغيرات جودة الحياة بالبيئة السكنية، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، مصر، مجلة الأبحاث الحضرية، العدد40، 2021م.
86. ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد الخامس والعشرون، العدد 1، 2009م.
87. زياد عواد أبو حامد، سليمان بن على الشعيلي، صالح بن أحمد البو سعيدي، ضمان الجودة الشاملة في القران الكريم والسنة النبوية، دراسة موضوعية تحليلية،حوليات كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق، العدد 7، جمهورية مصر العربية، 2017م.
88. ساري نصر الدين، عبيدات ياسين، السياق التاريخي لتطور مفهوم التنمية من النمو إلى الاستدامة، يوم دراسي حول واقع التنمية المحلية والتنمية المستدامة في الجزائر مع الإشارة لحالة ولاية خنشلة، 2011 م.
89. سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع التركيز خاص على الإدارة البيئية، إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، المنعقد في الجمهورية التونسية، سبتمبر 2006 م، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007م.
90. سليمان مهنا، التخطيط من اجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول، 2009م.
91. سميرة ديب، سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 4، العدد8، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012م.
92. سناء ساطع، رياض فكرت، تنمية الأحياء السكنية دراسة تحليله للمشاريع السكنية في التوجهات المعاصرة، المجلة العراقية لهندسة العمارة والتخطيط، المجلد 15، جوان، 2019م.
93. سوسن عثمان عبد اللطيف، التنمية المحلية أسس، مجالات، تجارب، مكتبة عين شمس، 1993م.
94. سيد محمد عبد العال وآخرون، دراسة الاتجاهات والممارسات السلوكية للمرأة نحو مشكلة التلوث، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد3 ، 2000 م.
95. عادل ياسين، جودة الحياة الحضرية نحو مستقبل أفضل، المؤتمر الدولي الثاني، الجامعة الحديثة، مصر،القاهرة، 18–19 مارس 2012م.
96. عبد الله حسون محمد، مهدي صالح دواي، إسراء عبد الرحمن خضير،التنمية المستدامة والعناصر والأبعاد، مجلة البحوث الإنسانية، جامعة ديالي، العراق، العدد 67، 2015م.
97. عبد المعطي، حسن مصطفى، الإرشاد النفسي وجودة الحياة في المجتمع المعاصر. ورقة عمل منشورة في وقائع المؤتمر العلمي الثالث للإنماء النفسي والتربوي للإنسان العربي في ضوء جودة الحياة، جامعة الزقازيق، مصر، 2005م.
98. العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد6، ديسمبر 2019م.
99. فائق جمعة المنديل، سياسات التخطيط العمراني ودورها في التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات العربية،المؤتمر الاقليمي، المبادرات والإبداع في المدينة العربية، الأردن، عمان، 14–17يناير، 2008م.

100. فتيحة عزام، فلسفة ومناهج العلوم، المنهج التحليلي، المركز الأكاديمي للنشر، الإسكندرية، 2019 م.
101. كاضم على مهدي البهادلي، عبد الخالق نجم، جودة الحياة لدى طلبة الجامعة العمانيين والليبيين، دراسة ثقافية معاونة، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنيمارك، 2006م.
102. كريم تجاني،دراسة التنمية المستدامة في الجزائر، صورة وتشخيص لموعد معلق، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الجزائر 175 نهج كريم بلقاسم،2021م.
103. كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال التحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 25، 2002م.
104. لبنى عبد العزيز البرسلي، نهى محمد عفت،مؤشرات جودة الحياة ودورها في زيادة المشاركة المجتمعية في عمليات الحفاظ الحضري، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، 2020م.
105. لعربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة ابحاث ودراسات التنمية، المجلد6، ديسمبر 2019م.
106. ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم، التنمية المستديمة إطار فكري دراسة في فلسفة، جامعة أل البيت عمادة البحث العلمي، المجلد 12، العدد1، الأردن، 2006م
107. مازوز توفيق، سماح قزاينية، السياسة الاستثمارية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي والاجتماعي للمدينة الجزائرية، حالة مدينة أم البواقي،2019م.
108. مالية بصال، منهج البحث التاريخي-التعريف، الخطوات، المزايا والعيوب، مجلة دراسات، المجلد11، العدد02، نوفمبر2022م
109. متولي ماجدة، سليمان سحر، المدن والمجتمعات العمرانية الخاصة الخضراء، المؤتمر والمعرض الدولي، مستقبل المجتمعات العمرانية الخاصة نحو تنمية عمرانية مستدامة، وزارة الإسكان والمجتمعات العمرانية، المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، 11يونيو 2013م.

المجلات والمقالات والمداخلات:

110. مجموعة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، دليل مرجعي حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030م، القسم 1، التنمية المستدامة وأهدافها، 2015م.
111. محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر، التوسع وتسيير المدن الكبرى ملتقى دولي، جامعة هواري بومدين، 7 مارس 1996م.
112. محمد الهادي لعروق، التخطيط الحضري في الجزائر، التوسع وتسيير المدن الكبرى ملتقى دولي، جامعة هواري بومنين، 7 مارس 1996 م.
113. محمد الهادي لعروق، المدن المتوسطة في الجزائر: المفهوم، السياسات والأداء الوظيف، مجلة مخبر التهيئة العمرانية، جامعة متنوري قسنطينة.
114. محمد علي الميرزا، الدور الجغرافي في تحقيق التنمية المستدامة، رؤية في مضامين الجغرافية واتجاهاتها، مجلة كلية الآداب، جامعة، بغداد، 2005م.

115. محمد مسعودي، بحوث جودة الحياة في العالم العربي، دراسة تحليلية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة وهران، العدد 20، الجزائر، 2015م.
116. مسعودي محمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي ،دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20 ، جامعة وهران، الجزائر، 2015م.
117. معهد التخطيط القومي، مستوى المعيشة–المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحاليل– دليل قياس وتحليل معيشة المصريين، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، 2008م.
118. نادية حمدي صالح، الإدارة البيئة المبادئ والممارسات، بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة 1، القاهرة، مصر، 2003م.
119. ناهد صالح، هدى مجاهد، التقرير الاجتماعي، نظرة للماضي – رصد الحاضر– رؤية المستقبل، التقارير الاجتماعية والدولية والأوروبية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، التقرير الاجتماعي المصري، القاهرة، 2004م.
120. ناهد صالح، هناء الجوهري، مؤشرات نوعية الحياة، نظرة عامة على المفهوم والمدخل، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 28، المجلد2، جامعة الزقازيق، مصر، 1990م.
121. هبة جمال الدين، مؤشرات نوعية الحياة بين البعد الموضوعي والبعد الذاتي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد3، العدد 28، 1991م.
122. هدى محمد عبد العال، إثر التنشئة الدينية داخل الأسرة على سلوك طفل المرحلة الابتدائية ودور خدمة الفرد الأسرية في تدعيم الجانب الديني للأسرة والطفل بحث منشور في مؤتمر العلمي السابع كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوات، مصر، 1994م.
123. والي عبد الهادي محمد، المدن المتوسطة كإطار للتنمية المستدامة دراسة حالة لمدينة كفر الدوار، المؤتمر العربي الإقليمي، الترابط بين الريف والحضر، والاجتماع العربي رفيع المستوى للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا–أسكوا، استدامة المدن العربية وضمان حيازة المسكن والأرض وإدارة الحضرية 15–18 ديسمبر 2005م، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 2005م.
124. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، جامعة أكسفورد، نيويورك، 2011 م.
125. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. النشر العالمي للمستوطنات لعام 2009م، تخطيط المدن المستدامة، 2019م.
126. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة، 2009م.

<u>التقارير والجرائد والقوانين:</u>

127. تقرير اجتماع المفكرين للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة IUCN، مستقبل الاستدامة وإعادة التفكير بالبيئة، التنمية في القرن 21، بتاريخ 29 – 31 جانفي 2006م.
128. تقرير التنمية البشرية للمحافظات المصرية، تقرير محافظة الدقهلية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وزارة التخطيط والتنمية المحلية،القاهرة، وزارة التخطيط والتنمية المحلية، 2005م.

129. التقرير العالمي للمستوطنات البشرية، تخطيط المدن المستدامة، توجهات السياسات العامةبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2009م.
130. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشجية بقانون تهيئة الاقليم والتنمية المستدامة، العدد 77، 2001م.
131. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد51، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20م الخاص بالقانون التوجيهي للمدينة.
132. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 02-08 الصادر في 08-05-2002م والمتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتطويرها.
133. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 03-10 المؤرخ في2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
134. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 04-03 المؤرخ في 23-06-2004 والمتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.
135. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 04-20 المؤرخ في 25-12-2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
136. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون 07-06 تاريخ 13-05-2007 والمتعلق بإدارة وحماية وتنمية المسطحات الخضراء.
137. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-19 المؤرخ في 2001/12/12م المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
138. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنمته المستدامة.
139. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 02-02 المؤرخ في 05-02-2002م المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
140. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 29-90، المؤرخ في 1990/12/01م المتعلق بالتنمية والتخطيط العمراني.
141. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 17-94 بتاريخ 26-02-2017 المكمل للمرسوم التنفيذي 07-05 بتاريخ 08-01-2007 بشأن إنشاء وتنظيم وتشغيل المرصد الوطني.
142. الجريدة الرسمية، الأمر رقم25/67 مؤرخ في 18/01/67 المتضمن قانون الولاية.
143. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06-06 المؤرخ في 20فبراير، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الفصل الثاني، التعاريف والتصنيف،العدد 15، 2006م.
144. القانون 03-10 المؤرخ في2003/07/19م والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد43، 2003م.

145. القانون رقم 01-20 المؤرخ في 2001/12/12م والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة المادة 04، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد77، 2001م.
146. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 2003/07/19م المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
147. القانون رقم 06-07 المؤرخ في 2007/05/13م، المادة 02، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد31، 2007م.
148. مبادرة مونتريال لدعم التنمية الاجتماعية المحلية، 2006م.
149. ميثاق الجزائر،1964م، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني،المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964م.
150. الميثاق الوطني، 1986م.
151. الميثاق الوطني 1976م، منشورات جبهة التحرير الوطني، مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر، 1976م.

المواقع الإلكترونية:

152. تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، من خلال الموقع الالكتروني التالي: https://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_
153. الحي العتيق والحي العصري، من خلال الموقع الإلكتروني التالي:http://ifrikia.blogspot.com,2015,01/blog-post_36.html
154. صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009م، من خلال الموقع الالكتروني التالي:http://mynewlife-design.blogspot.com
155. عبد الوهاب جودة الحايس، تقدير الاحتياجات السياسية للسكان المحليين كمدخل للتنمية الشاملة، رؤى نظرية ومنهجية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية،2016م من خلال الموقع الإلكتروني: https://www.univ-chlef.dz/eds/wp-content/uploads/2016/06/article.
156. عصام الدين محمد على، الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي الرابع العمارة والعمران على مشارف الألفية الثالثة، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة أسيوط، 28 – 30 مارس 2000م، بحث منشور على الرابط التالي :http://www.shatharat.net.
157. مايكل سميث، نشر ترجمة، رضوى أشرف، من خلال الموقع الالكتروني التالي: //http wideurbanworld blogspot.com بتاريخ 2014.01.13م.
158. محمد السعيد أبو حلاوة، جودة الحياة المفهوم والأبعاد، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية، ضمن إطار فعاليات المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية، جامعة كفر الشيخ. من خلال الموقع الالكتروني .http://www.vipedu.us:بتاريخ 2020.11.10م.
159. محمد فهد الصالح، الحي السكني بين الواقع وتجربة أرامكو، العدد17. من خلال الموقع الالكتروني التالي: http://www.alriyadh.com/1027053، بتاريخ 4 مارس 2015م.

160. محمدي فوزية، أمال بوعيشة، معوقات جودة الحياة الأسرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر، من خلال الموقع الالكتوني: https://manifest.univ-ouargla.dz
161. مسعودي محمد، بحوث جودة الحياة في العالم العربي ،دراسة تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 20، جامعة وهران، الجزائر، سبتمبر 2015م. من خلال الموقع الالكتوني: https://dspace.univ-ouargla.dz.
162. من إنشاء شركة Mercer خاصة رائدة عالميا في مجال الموارد البشرية ذات الصلة بالخدمات الوظيفية بالمدن المختلفة وقياس مدى رفاهية الفرد بتلك المدن من خلال الموقع الالكتروني؛.https://www.mercer.com/about
163. الموقع الالكتروني التالي: https://digiurbs.blogspot.com/2013/12/blog-post.html بتاريخ 2021/10/09.
164. الموقع الإلكتروني: www.wikipedia.org - Accessed in 06-04-2012
165. الموقع الإلكتروني: https:// www.prosperity.com
166. الموقع الالكتروني:http:// www .escwa.org.lb . بتاريخ: 2021.07.1م.
167. الموقع الالكتروني .http://www.ad.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm: Created:Dec،1996 م، بتاريخ:08/ 10/ 2020 م.
168. الموقع الالكتروني:https://www.aleqt.com
169. الموقع الالكتروني:.WWW.Minister de lhabittat.dz
170. الموقع الالكتروني2021.https://ar.wikipedia.org
171. وثيقة برنامج جودة الحياة 2020، خطةالتنفيذ، رؤية التنفيذ 2030م، المملكة العربية السعودية. من خلال الموقع الإلكتروني:/https://drive.uqu.edu.sa/_/dart/files
172. وثيقة برنامج جودة الحياة 2020م، خطة التنفيذ، رؤية التنفيذ2030م، المملكة العربية السعودية. من خلال الموقع الإلكتروني: https://drive.uqu.edu.sa/_/dart/files/
173. يوسف لخضر حمينة، نوعية البيئة السكنية الحضرية للمدينة العربية بين النظرية والتطبيق دراسة حالة مدينة المسيلة الجزائر، قسم تسيير المدينة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة المسيلة، الجزائر، من خلال الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.unhabitat.org.jo/pdf/Amman/January/2016/Final.doc

المعاجم

174. المعجم الرائد.
175. المعجم الغني.
176. المعجم اللغة العربية المعاصر.
177. معجم المعاني الجامع، من خلال الموقع الإلكتروني: https://www.almaany.com

الوثائق الرسمية:

178. منوغرافيا ولاية أم البواقي، DPAT، 2009م.
179. منوغرافيا ولاية أم البواقي، DPAT، 2022م.
180. منوغرافيا ولاية أم البواقي، 2022م.
181. وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المخطط الخماسي الأول 1980-1984م.

الكتب بالفرنسية:

182. Agenda 21 for Sustainable Construction in Developing Countries, Boutek Report No Bou/E0204, WSSD edition, Published by the CSIR Building and Construction Technology, 2002, CIB & UNEP-IETC, , 2002.
183. Antony, J., & james, C.Eds., Introduction tourbanplanning, Chapter2 on, the cultural origin sofsettlements, New York: Mc Graw Hill, 1979.
184. Arsovski, Slavko," An integration of Relation between Sustainable development and Quality of Life", International Journal for Quality research, Scientific Review Paper, Vol. 3, No. 4,2009.
185. Barger,S,,what are quality of life measurement's measuring?British Medical,vol.316, issue7130.
186. Benachenhou A l'experience Algerienne de planification et de developement, 1962-1982, deuxieme édition, opu.
187. Bognar.G, the concept of Quality of life, Journal social theory and practice, vol 03,issue4, 2005.
188. Brigit Wehrli-**S**chindler, Commentmettre en place une qualité de vie durable ?,Développementdurableetqualitédeviedanslesquartiers,Officefédéraldudéveloppementterritorial ARE.,2016.
189. Button, K,City Management and Urban Environmental Indicators. Ecol.Econ. 40 (2), 217–233,2002,doi:10.1016/s0921-8009(01)00255
190. Carl Davas, Dries Valeria, The main Determinants for subjective well-being a quest for the Holy Grail,social indicators research series,vol 35,2009.
191. Catherine CHARLOT-VALDIEU, Philippe OUTREQUIN : La démarche HQE'R vers une transformation durable des quartiers, association SUDEN et Philippe Outrequin, la calade, octbre,2004.
192. Caves,R. W. Encyclopedia of theCity,Routledge:Oxon,UK,2004.
193. Chamber, M ,Quality indicators for progress a guide to community quality-of-life Assessments,Jacksonville,Florida,1994.
194. Cities' mayors, 2007, Quality of life in twelve of New Zealand's cities, Civil and Political rights, Chapter Seven.
195. Clémence Chouvet, LES QUARTIERS DURABLES, UN EXEMPLE DE DEMARCHE INTEGREE ET PARTICIPATIVE, Sous la direction de Nicolas Blanc, Programme, Economie responsable, Comité 21,Thanh Nghiem, Présidente, Institut Angenius, 21Angenius ,Thanh Nghiem, Présidente, Institut Angenius, le 20 avril 2007.
196. Cliff Moughtin, Urban Design-Street and Squares ,Butter worth-Heinemann Ltd,Britain,1992.
197. Cutter, Susan L,Rating Places: A geographer's view on quality of life, Washington, DC: Association of American Geographers/ Library of Congress, 1985.

198. Daniel Reig, Dictionnaire ARABE FRANÇAIS, AS SABIL AL WASIT , 17 Rue du montparnasse-75298 Paris Cedex 06., France, 1987.

199. Deborah Eade,CapacityBuilldingan Approach to people centered development Oxford press,Irland,1997.

200. Desarrollo a Escala Humana, un aopción para elfuturo, Development Dialogue, númeroespecial ,CEPAUR y Fundación Dag Hammarskjold.

201. Giannias,d.a.aquality of life based ranking of Canadian cities,urban studies,vol35 issue12.

202. Goode, D. Thinking about and discussing quality of life. In R.Schalock& M. J. Bogale (Eds.), Quality of life, Perspectives and issues,Washington, DC, American Association of Mental Retardation,.1990

203. Gregory, Derek ,Johnston, Ron, Pratt, Geraldine et al, Quality of Life, Dictionary of Human Geography, 5th Ed., Oxford: Wiley-Blackwell, ed. June 2009.

204. Hagerty, M. R., Cummins, R. A., Ferriss, A. L., Land, K., Michalos, A. C., Peterson, M., et al, Quality of Life Indexes for National Policy: Review and Agenda for Research. Soc. Indicators Res. 55 (1), 1–96,2001. doi:10.1023/a:1010811312332

205. Hancock,T ,Quality of life Indicators and the DHC,HEALTH PROMOTION Consultant,Ontario,2000.

206. HAROLD M. PROSHANSKY, the city and self-identity ,Environment and Behavior ,Beverly Hills, Calif. Vol. 10, N° 2, Published 1 June 1978.

207. Haut conseil de la coopération internationale, développement durable et solidarité internationale, Enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Paris, France, juin 2006.

208. Havel , J.E, habitat et logement, presse universitaire de France, France, 1968.

209. Healey, 'The treatment of space and place, International Journal of Urban and Regional in the new strategic spatial planning in Europe, Research 28(1), 2004.

210. Herbert, D. and Smith, D. , Social Problems and the City – Geographical Perspectives.

211. Indicators for Sustainable Development: Theory, Method, Applications, A Report to the Balaton Group,HartmutBossel, INTERNATIONAL INSTITUTE FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT ,Hartmut Bossel 1999, Canada.

212. Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 67,2005.

213. International Journal of Innovation and Applied Studis Vol. 30 No. 1 Jul. 2020.

214. Irwin,Altman,Theenvironmentandsocialbehavior:privacy,personalspace,territory,andcrowding,Monterey,Cliff,Brooks/Cole Pub. Co, Hardcover, 1st edn,1975.

215. JamalAl-Qawasmi,MuhammadSaeed,OmarS.AsfourandAdelS.Aldosary[4]Assessing Urban Quality of Life: Developing the Criteria for Saudi Cities Specialtysection: This article was submitted to Urban Science, a section of the journal Frontiersin Built Environment, , doi:10.3389/fbuil.2021.682391, published:25May2021,Volume7, Article N° 682391.

216. Jean Peythieu, Le financement de la construction de logement, édition Sirey, Paris ,France,1991.

217. JOSEPH.M ,SIRGY.A ,Quality-of-Life Theory Derived from Maslow's Developmental Perspective,QualityIs Related to Progressive Satisfaction of a Hierarchy

of Needs, Lower Order and Higher, American journal of Economics and Sociology,Volume45, Issue3,Publisher Blackwell Publishing Ltd, 1986.

218. Kath Jamieson's group, January 2009, "Quality of Life Survey 2008, Hutt City".

219. Lehman,A.F,A Quality of life interview for the chronically mentally ill, evaluation and program planning,vol,11.

220. Litwin,M,Measuring Quality of life after prostal cancer treatment, cancer journal,vol05, issue 04.

221. Local Quality Oflife Counts,A Handbook for a menu of local indicators of sustainable development, Department of the Environment, Transport and the Regions,July 2000.

222. Lora, E., Powell, A., van Praag, B., and Sanguinetti, P. Preface, in The Quality of Life in Latin American Cities: Markets and Perception. Editors .E.Lora, A. Powell, B.M.S. van Praag, and P. Sanguinetti, (Washington D C:TheInter-American Development Bank),2010.

223. Lynch, Kevin, The image of the city, MIT Press, Library of Congress, Massachusetts Institute of Technology Cambridge, Massachusetts, and London, England,1960.

224. Manfred A. Max-Neef with Antonio Elizalde, Martin Hopenhayn, Human scale development, conception, application and further reflections. New York, Apex. Chpt.2, Development and Human Needs,1991.

225. Marie Claude Smouts, Le développement durable, Editions Armand Colin, France, 2005.

226. Martine Vonk, Sustainability and Quality of Life, A STUDY ON THE RELIGIOUS WORLDVIEWS, VALUES AND ENVIRONMENTAL IMPACT OF AMISH, HUTTERITE, FRANCISCAN AND BENEDICTINE COMMUNITIES .2011.

227. MASBOUNGI Ariella, projets urbains durables -stratégies-, Edition le moniteur, 2012.

228. Michalos, A.C. Editor, Quality of life and Social Indicators, An International anInterdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 56,2005.

229. Michalos, A.C. Editor,Quality of life and Social Indicators, An International and Interdisciplinary Journal for Quality-of-Life Measurement, The Journal of Macau studies, the translated Chinese and Portuguese versions, published in Adminstracao, Volume 28,2005.

230. Milorad, K, Review of HDI Critiques and Potential Improvements, Human Development ,Reports Research Paper,2011.

231. Moughtin, C. Urban Design, Street and Squares, Butter worth-Heinemann L td, Britain,1992.

232. Nevitt Adam Adele, The economic problem of housing, Ed Land, Me Camilllion, England 1975.

233. Nuvolati, G. Urban Life, Quality of. In Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research; Michalos, A.C., Ed, Springer: Dordrecht, The Netherlands, 2014.

234. Paul Claval, le développement durable: stratégie descendantes et stratégies ascendantes, université de Paris Sorbonne, 2006.

235. Pearl Community Rating System: Design & Construction, Version 1.0, Abu Dhabi Urban , Planning Council (UPC) April 2010 .

236. Professor Anne Power, sustainable communities and sustainable development,a review of the sustainable communities plan,CASE, report 23, ISSN 1465-3001, Sustainable Development Commission, Ground Floor, Ergon House, Horseferry Road, London SW1P 2AL,2002.

237. Raz´niak, P.; Dorocki, S., Winiarczyk, Raz´niak, A. Eastern European cities as command and control center sina time of economic crisis. Acta Geogr.Slov.2018,58,101–110..http://doi.org/10.3986/AGS.3124. Rezvani, M.R.; Mansourian, H.; Sattari, H. M. Evaluating Quality of Life in Urban Areas. Case, udy: Noorabad City, Iran. Soc. Indic. Res.2012,112,203–220.http://doi.org/10.1007/S11205-012-0048-2.

238. Schafer, Martina & Nolting, Benjamin & illge, Lydia, "Bringing together the concept of the quality of life and sustainability", Challenges for Quality of Life in the Contemporary World, Social Indicators Research, Vol. 2, Boston, London, 2001.

239. Schuessler, K.F. & Fisher G.A.,Quality of life research and sociology, Scientific Paper from Annual Review of Sociology, Volume 11, August 1985.

240. Sherri TorjmanVice-President, Sustainable Development: Innovation and the Quality of Life, Caledon Institute David Minns Special Advisor to NRC Sustainable Development Technology, The Caledon Institute of Social Policy and the National Research Council are working together to create a conceptual framework that identifies the role of innovation in improving the quality of life, May 2001.

241. Slavko Arsovski, An integration of Relation between Sustainable development and Quality of Life, International Journal for Quality research, Scientific Review Paper,UNIV MONTENENGRO, CENTER QUALITY ,Vol. 3.2009,PP.327-337.

242. Sommer, Robert ,Personal Space ,Engle wood Cliffs, New Jersey ,Prentice-Hall , inlibrary; print disabled; internetarchivebooks,china,1969 .

243. Stark,J,&Goldspury,T, Quality of life from childhood to Adulthood perspective and Issues.

244. Streimikiene, D. Environmental Indicators for the Assessment of Quality of Life. Intellect. Econ. 9 (1)P.P., 67–79. 2015, doi:10.1016/j.intele.2015. 10.001

245. Sullivan, A. Urban Economics,8 thed .Mc Graw-Hill, Irvin, New York, NY, USA, 1996.

246. Swain, D., and Hollar, D, Measuring Progress: Community Indicators and the Quality of Life. *Int. J. Public Adm.* 26 (7), 2003,p791,doi:10.1081/pad-120019247.

247. Taylor,P.J.Regionalityintheworldcitynetwork.Int.Soc.Sci.J.2004,56,343–469.http://doi.org/10.1111/j.0020-8701.2004.

248. Teppernan, Lorne, et. al., Think Twice! Sociology Looks at Current Social Issues, Prentice Hall, New Jersey, 1999.

249. The Global Competitiveness Report, is published by the World Economic,Forum within the framework of the Centre forGlobal Competitiveness and Performance, World Economic Forum Geneva , Printed and bound in Switzerland by SRO Kundig. 2011–2012.

250. United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat),State of the World Cities 2012/2013, Simultaneously published in the USA and Canada by Routledge 711 Third Avenue, New York, NY 10017,2013.

251. United States Environmental Protection Agency,Quality of life Indicators,A Review of State of state of the Art and Guidelines Derived to Assist Developing,Environmental Studies Division, Office of Research and Monitoring Environmental Protaction Agency,USA,1972.

252. Who ,whoqol measuring quality of life ;program on hental ;world health organization.

253. Abu Dhabi Urban Planning Council (UPC), Estidama& Development Review

254. Audit Commission, 2005, "Local quality of life indicators- supporting local communities to becomesustainable", U.K..

255. Barreira,A.P.,Agapito,D.Panagopoulos,T.,Guimarães,M.H,Exploringresidentialsatisfactioninshrinkingcities:Adeci-sion-treeapproach.UrbanRes.Pract.2017,10,156.

256. Cities Councils, 1999, "Quality of life in New Zealand's six largest cities".

257. Costanza R et al ,AnIntegrative Approach to Quality of lif measurement Research and policy policy S.A.P.I.EN.S P,2008. https://journals.openedition.org/sapiens/169

258. Day", ENVIS Centre on Human Settlements, New Delhi, 2009.

259. Department of Environment, Sustainable Development: The UK Strategy, Scientific Paper, London, HMSO,1994.

260. Department of the Environment, Transport and the Regions,A better quality of life-A strategy for sustainable development for the United Kingdom, No. 4345 (Command Paper),1999.

261. GUTTAI (Salah), Politique fonciére et consommations du sol urbain : (cas de ville de Ouargla) , mémoire de fin d'étude pour l'obtention du diplôme de post-graduation, spécialisée en gestion des villes , Ecole national d'administration , Alger, 1993.

262. Habitat International Coalition, July 2000, "Berlin Declaration on the Urban Future, Declaration of theOfficial (governmental) URBAN 21 Conference", Berlin.

263. Jacksonville's Community, 2006 , "Quality of life Progress Report", Florida, USA.

264. Jacques Lautrey, and Lubart, J. (ED.),Apluralisticapproach to cognitive differentiation and development, models of intelligence: Université Paris 5, Institut de Psychologie, Laboratoire Cognition et Développement,71 Avenue Edouard Vaillant,92 774 Boulogne-Billancourt Cedex, International Perspectives. Washington, DC:A.P.A.Press,2003.

265. Jamie Montague, Quality of Life, Sustainable Civil Infrastructures and Sustainable Development Fischer TRB ,Annual Meeting CD-ROM Paper revised from original submittal,2010.

المقالات والمداخلات الاجنبية:

266. MaouiaSaidouni: Element d'introduction à l'urbanisme Histoire méthodologie réglementation, Edition Casbah,2002.

267. Pierren Andre &Bitondo, Development of a Conceptual and methodological framework for the integrated Assessment of The Imoacts of linear Infrastructure Projects on Quality of Life, Canada,2001.

268. Powell, A., and Sanguinetti, Measuring Quality of Life in Latin America's Urban Neighborhoods: a Summary of Results from the City Case Studies," in The Quality of Life in Latin American Cities: Markets and Perception. Editors E. Lora, A. Powell, B. M.

S. van Praag, and P. Sanguinetti, (Washington DC: The Inter-American Development Bank),2010.

269. Psatha ,Eva, Deffner, Alex, Psycharis Yannis. Defining the quality of urban life: Which factorsshouldbeconsidered?,European Regional Science Association 51st European CongressBarcelona, Spain, 2011.

270. Report of the Our Common Future, Development, World Commission on,Environment,1987.

271. Report of the World Commission on Environment and Development, Our Common Future, 1987.

272. Royuela, V; Moreno, R, Vayá, E. Influence of Quality of Lif eon Urban Growth: A Case Studyof Barcelona, Spain. Reg. Stud. 2010.:/ /doi.org/10.180/00343400802662682 .

273. Sammons, Aidan, The Cognitive approach:the basics, paper published in psychlotron. org, UK, accessedin October,2013.

274. School of Planning and Architecture, "Quality of life indicators–A Monograph ,World Environment Day", ENVIS Centreon Human Settlements, New Delhi 2009 .

275. Swain, David, April, "Measuring Progress: Community Indicators and the Quality of Life", Jacksonville CommunityCouncilInc.,Florida,2002.

276. TABLEAU2,L'indice de developpement humain- 1990-2018.

القوانين والجرائد:

277. Loi 90-29,relative à l'aménagement et l'urbanisme. Journal officiel, n.52, Algérie, 1990.

278. Loi02-08, relativ eaux conditions de création des villes nouvelles et de leur aménagement, Journal officiel, n.34, Algérie, 2002.

المواقع:

279. Also available on the Uk Govemment sustainable development , from website: http://www.sustainabledevelopment.gov.uk. Product code 00 EP 0602.,July 2000,

280. Auckland, Christchurch, Manukau, North Shore, Waitakere, and Wellington Councils, "Quality of life in New Zealand's six largest cities ",REPORT LAUNCH AND NEXT STEPS,1999. from :web site : http://archived.ccc.govt.nz/council/agendas/2001/July/StrategyResources/QualityofLifeinNewZealandsSixLargestCitiesReportLaunchandNextSteps.pdf.

281. BREEAM UK, New Construction non-domestic buildings technical manual,2014,code for sustainabl community Environment,from website: WWW.breeam.com.

282. Costanza R et al ,AnIntegrative Approach to Quality of lif measurement Research and policy S.A.P.I.EN.S P,2008,from website: https://journals.openedition.org/sapiens/169.

283. David Proverbs,Proceeding of The RICS foundation Construction &Building, Research Conference, Economic Challenges of Sustainable Construction,School of Engineering& the Built Enronmentm,university of Woverhampton.ISBN Cobra, September,2003. from web site : https://pure.manchester.ac.uk/ws/portalfiles/portal/32552525/FULL_TEXT.PDF,Downloa ddate:15. 12. 2022.

284. David. U, Gabriel M, Environnent and quality of life, Revue européenne de psychologie appliquée, 2005..fromwebsite: https://www.researchgate.net.

285. František Petrovic, and František Murgaš, ,Description Relationship between Urban Spaceand Quality of Urban Life. A Geographical Approach, /land10121337, Academic Editor: Anna Winiarczyk- Raźniak, Published:4 December, 2021. from website: https://doi.org/10.3390/land10121337https://www.mdpi.com/journal/land

286. from website: https://www.mercer.com/newsroom/2019-quality-of-living-survey.

287. GBCA ,Green star overview. (cited 2012) , [Available online from Green Building Council Australia,fromwebsite:,http://www.gbca.org.au/green-star/green-star-over view.

288. http://estidama.upc.gov.ae/estidama-development-review

289. https://oaktrust.library.tamu.edu/bitstream/handle/1969.1/94372/ESL-IC-10-10-01.pdf

290. Idid, Syed, May 2004, Achieving Quality of Life through urban design, 11th Leadership Seminar (SEACUM11) on challenges of urban living for Quality of life and Community development, Malaysia.2004.from website: http://www.academia.edu.(Consulté le. 5 Mai .2020).

291. Jones, A Guide to Doing Quality of Life Studies, University of Birmingham,2002, from website: https://journals.openedition.org/sapiens.

292. JOSEPH SIRGY.M, ALEX C. MICHALOS, ABBOTT L. FERRISS, RICHARDA. EASTERLIN, DONALDPATRICK and WILLIAMPAVOT, THE QUALITY-OF-LIFE RESEARCH MOVEMENT: PAST, PRESENT, AND FUTURE , Social Indicators Research Springer, 2006. from website: https://link.springer.com Social Indicators Research DOI 10.1007/s11205-005-2877-8.

293. Karim GAZZEH. Hend Ben Mahfoudh, Green Buildings: Principles, practices and techniques, TheFrench“HQE®” Versus The American “LEED®”,College of Architecture and Planning- Dammam University,Dammam, Kingdom of Saudi Arabia, ESL-IC-10-10-01, Proceedings of the Tenth International Conference Enhanced Building Operations, Kuwait, October 26-28, 2010. From website:

294. Layard, Richard, 6 April 2006 “Happiness: Lessons from a New Science”, University. of Wisconsin, Madison, London: Penguin. From website: http://en.wikipedia.org/wiki/Quality of life

295. LEED,for neighborhood development rating, system, 2009. From web site: http://www.usgbc.org/Date:8/2014.

296. Mark Peterson,Identifying Quality-of-Life Priorities for Societal Development: Using a Market Orientation to Benefit Citizens,Journal of Macromarketing,2006,from: website: http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177.07-04-2018

297. Mohammad Abdul Mohit, An Introductory Analysis; Quality of Life in the Built and Natural Environment", Procedia -Social and Behavioral Sciences 101 (2013) 33 – 43. AMER International Conference on Quality of Life , Holiday Villa Beach Resort & Spa, Langkawi, Malaysia, 6-8 April 2013,"Quality of Life in the Built and Natural Environment, Available online at ELSEVIER;from website:www.sciencedirect.com.

298. Patrizia Gazzola Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development European ,Scientific Journal.2017,p365.from website: https://eujournal.org..Doi 10.19044, (Consulté le 12.01.2021).

299. Presented to the Graduate Council of Texas State University-San Marcos ,in Partial Fulfillment the Requirements, Master of education EDUCATIONfor the Degree

,San Marcos, Texas ,May 2007,p21.From website:https://digital.library.txstate.edu/bitstream/handle/10877/4005/fulltext.pdf

300. Quality of life and social justice flagship", Australian Catholic University, ACU, National,1997,from website: http:/dilibrary,acu.edu.au/research/qlsj/definitions/definition.htm, accessed 20.08.2017.

301. Quintas, Andreia V. and Curado, Maria José,the contribution of urbain green areas to quality of life University of porto Faculty of Sciences, 2009,from website: http://www.academia.edu/5246831/10-12-2015.

302. Sam C M Hui ,2002 from web site: http://www.ad.arch.hku.hk/research/BEER/sustain.htm, Created Dec 1996 . Download date:15. 08. 2022.

303. Statistical Cimmission UN, A Recommendation on the Method to Delineate Cities, Urban and Rural Areas for International Statistical Comparisons, 2020. Available online: https://unstats.un.org/unsd/statcom/51st-session/documents/BG-Item3j-Recommendation-E.pdf (accessed on 12 .12.2021).

304. The Economist ,The World in 2005.From website: https:// www.Economist,com. The Worldin/2005.

305. Webster s,Third new international dictionary ,1976.

306. World Health Organisation,(own elaboration) Campus,2004,from website: http://www.who.int/substance_abuse/research_tools/whoQOLbref accessed:15.08.2017

307. WorldHealthOrganization,.*QualityofLife-BREF*,2004,from website: http://www.who.int/substance_abuse/research_tools/whoQOLbref accessed:22.10.2020.

المذكرات:

308. Alberto ZUCCHELLI,idem.

309. Alexander, Christopher, et al ,A Pattern Language, New York, Oxford University press,2002.

310. ALLISON E. SMITH ,JULIUS SIM ,THOMAS SCHARF and CHRIS PHILLIPSON, Determinants of quality of life amongst older people in deprived neighbourhoods, Cambridge University Press, Ageing& Society , Volume 24 , Issue 5 , September 2004.https://doi.org/10.1017/S0144686X04002569.

311. Asean -Turkey Asli, Annual Serial Landmark International , Conference on Quality of Life, ABRA International Conference on Quality of Life, Istanbul, Turkey Sustainable Development and Quality of Urban Life Handan Turkoglu a, Istanbul Technical University, Faculty of Architecture, Dep. of Urban and Regional Planning, Istanbul, Turkey, 26-28 December 2014.

312. Asean-Turkey Asli, Sustainable Development and Quality of Urban Life Handan Turkoglu, ABRA International Conference on Quality of Life, AQoL,2014, 26-28 December, Istanbul, Turkey, Istanbul Technica University, Faculty of Architecture, Dep. of Urban and Regional Planning, Istanbul, Turkey.

313. David C. Thorns, Creating Sustainable Housing: The challenge of moving beyond, environmentalism to new models of social development, School of Sociology and Anthropology, University of Canterbury, New Zealand,2004.

314. David C. Thorns, Creating Sustainable Housing: The challenge of moving beyond environmentalism to new models of social development, 2004, David. C.Thorns, School of Sociology and Anthropology, University of Canterbury, New Zealand.

315. gnarGreg,The Concept of Quality of life, Department of of philosophy, Flinders university Adelaide, Australia and department of political science central European universiyy Budapest, hungray, Copyright , by *Social Theory and Practice*, Vol. 31, No. 4 October 2005. https://gregbognar.net/files/Bognar-Concept-of-Quality-of-Life.pdf

316. Mc Farland Amy, The relationship between undergraduate university student use of campus green spaces and the arboretum and perceptions of quality of life,

317. Oxford University Press, Oxford.1979.

318. PatriziaGazzola, (Associate Professor, PhD) Elena Querci, (Assistant Professor, PhD)The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological DevelopmentDepartment of Economics, University of Insubria, Varese, Italy,2017.

319. PatriziaGazzola, Elena Querci, The Connection Between the Quality of Life and Sustainable Ecological Development, Department of Economics,University of Insubria,Varese, Italy ,2017.

320. Rebecca L.H. Chiu, SUSTAINABLEDEVELOPMENT NEW PERSPECTIVE FOR HOUSING DEVELOPMENT,Centre of Urban Planning and Environmental Management, The University of Hong Kong, Pokfulam Road, Hong Kong ,2003.

321. Sarah Abdel Moneim El Ariane, Neighborhood Urban Quality of Life, Faculty of Engineering, Cairo University, Egypt,2012.

322. Sproul,H.&Sproul,M.,Man Milieu relationship hypothesesin the context of international politics,Princeton,N.J.,Princeton University Center ofInternational Studies,1956.

323. Yasmeen Bakeer, et al, THE ROLE OF SOCIETAL LIFESTYLES AND THEIR DIVERSITY ,Faculty of Urban & Regional Planning, Cairo University Journal of Urban Research, Vol. 40, April 2021.

324. Zeisel,John,InquirybyDesign:ToolsforEnvironmentBehaviorResearch,HarvardUniversity,Books,ColePublishingCompany,Monterey,California.Chapter11 ,1981.

الملخص:

تعتبر الجزائر أحد الدول المهمة وذات المسار السباق في مواكبتها لتيار التنمية المستدامة وجودة الحياة أين تجلى ذلك في سن العديد من القوانين والتشريعات التي توجه عملية الإنتاج السكني واستدامة البيئة الحضرية، وتحث على توجيه العملية الإنتاجية نحو الجودة بعد النهج الطويل نحو المسار الكمي الذي حال دون الوصول إلى النتائج المرجوة منه.

نهدف من خلال هذه الأطروحة إلى تقييم جودة الحياة في إطار التنمية المستدامة، ومدى انعكاساتها على السكان في مدينة أم البواقي المتوسطة الحجم، بإعتبارها مجال صالح لتنفيذ السياسات الوطنية الحضرية منها والعمرانية، وأن السكن أحد أهم عناصر التنمية العمرانية بها، كما نقترح من خلال هذا البحث العديد من التوصيات التي من شأنها أن تساعد في تحقيق جودة الحياة داخل الأحياء السكنية وتحسين علاقة السكان بأحيائهم واستدامتها، حيث أظهرت النتائج وجود عدة مشاكل عمرانية ونقص في كفاءة مجال الإسكان. هذا ما كان له مختلف التأثيرات على جودة الحياة واستدامتها في أحيائهم السكنية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية المستدامة، جودة الحياة، الأحياء السكنية، مدينة أم البواقي.

Abstract

Algeria It is one of the important countries that has a race track in line with the trend of quality of life and sustainable Development, through the enforcement of many laws and legislation that direct the residential production process and the sustainability of the urban environment, and urge directing the production process towards quality after the long approach towards the quantitative path that had previously prevented access to it.

This thesis aims to assess the quality of life within the framework of sustainable development, as well as its repercussions on the population, in the medium-sized city of Oum El-Bouaghi, an area fit for implementing national and urban policies. Here,housing is considered one of the most important elements of urban development, and the thesis proposes various recommendations for that would help achieve the continuity of life within residential neighborhoods and improve the relationship of résidents with said neighbourhoods, as well as the latter's sustainability, together with everything related to framing the field, where the results showed the presence of several urban problems in the constituent elements of the neighbors and a lack of efficiency in the housing field. This had various impacts on the quality of life and sustainability in their residential neighbourhoods.

Keywords:

Sustainable development, quality of life, residential neighborhoods, Oum El Bouaghi city.